

ملاحق
 في تاريخ مصر
 من قبل الخديوي

الملك محمد
 علي

الملك محمد

الملك محمد

إلى

مكتبة جامعة القاهرة

٣٦٠٨٠٨



[illegible]

مرکز حسنی للدراسات القانونية

ملاحق

موسوعة مصر

للتشريع والقضاء

عبد المنعم حسنى
المحامى

الملحق الأول

المجلد الأول
١٩٩٦

إصدار

مركز حسنى للدراسات القانونية

٤١ شارع محى الدين لبوالعز - الدقى ت ٣٦٠٦٨٠٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَبِهِ نَسْتَعِينُ

تقديم

الملحق الأول

" الموسوعة مصر للتشريع والقضاء "

استغرق إصدار أجزاء " موسوعة مصر للتشريع والقضاء " حوالى العشر سنوات، بخلاف سنوات الإعداد . فقد صدر الجزء الأول من هذا العمل الموسوعى فى أول يوليو عام ١٩٨٦ وصدر الجزء الأخير منه فى أول أكتوبر عام ١٩٩٤ . ولم يكن مقبولا - على ما جاء فى كلمتى التى قدمت بها الجزء الأخير - أن تقف محتويات الموسوعة عند صورتها التى كانت عليها فى تاريخ إصدار كل جزء من أجزائها ، ذلك أن القوى الخلاقة للتشريع ما تزال تتصارع من أجل الافكار ومن أجل المصالح ، ونتيجة لذلك فإن التشريعات تظل دوما مفتوحة للاضافات الجديدة ، تعمل فيها يد التعديل مرات ومرات ، بحيث أن نصوصا نافذة فى لحظة معينة تصبح أثرا بعد عين عندما يستبدل بها غيرها فى لحظات تالية .

• • •

وقد كان طبيعيا أن يفرض على ذلك أن استمر فى تحديث محتوى الموسوعة ، حتى يكون هذا المحتوى دائما وباستمرار محققا للأهداف التى اعادت الموسوعة من أجل تحقيقها .

• • •

ولأن الدولة معنية بشدة فى هذه الأيام بتحقيق إصلاح تشريعى يهيئ المناخ المناسب لنجاح اقتصادى وإدارى تحرص على تحقيقه بأسرع وقت ممكن ، فقد صدر

القرار الجمهورى رقم ٤٣٩ لسنة ١٩٨٨ بتشكيل لجنة وزارية عليا لشئون التشريع برئاسة السيد المستشار وزير العدل تختص بدراسة مشروعات القوانين والقرارات الجمهورية التى تحيلها إليها اللجان النوعية لتجميع التشريعات - بالوزارات والجهات المختلفة - لمراجعتها وتطويرها والتنسيق بينها وبين التشريعات السارية لضمان عدم تعددها أو قصورها أو تناقضها ، والعمل على ضبطها وتبسيطها وتجانسها ومسايرتها لحاجة المجتمع وملاءمتها للسياسة العامة للدولة وفلسفتها وأهدافها القومية واتفاقها وأحكام الدستور .

* * *

وأعقب ذلك أن أصدر السيد المستشار وزير العدل قراره رقم ٤١٦٨ لسنة ١٩٩٤ بتشكيل لجنة استشارية تضم أعضاء من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء ومن وزارة العدل ، قامت باعداد ورقة عمل تضمنت استخلاصا لفلسفة الإصلاح التشريعى ومبادئه فى المرحلة الحالية ، كما تضمنت برنامجا للإصلاح التشريعى العاجل وآخر لتنفيذ حركة التطوير التشريعى الشامل . وما تزال هذه اللجنة مع اللجان النوعية التنفيذية المنبثقة عنها " وللمؤلف عضو فى إحداها " تعمل فى سبيل تحقيق الإصلاح التشريعى للمأمول ، مترسمة فى أعمالها عدة ضوابط وضعتها اللجنة الاستشارية نذكر منها : "وحدة التشريع المطلق " ، "وحدة النص للحالة الواحدة " ، "وحدة إدارة التنفيذ " ، "عدم الاحالة " ، "الأهمية الزمنية " ، "رفع المعاناة وتبسيط الإجراءات " ، فضلا عن "سهولة اللغة ووضوح العبارة " .

* * *

وفى انتظار ما تنتهى إليه حركة الإصلاح التشريعى ، أجنى لواصل تحديث

محتوى " موسوعة مصر للتشريع والقضاء " ، فيها أنا ذا أصدر الملحق الأول لها
" داخل ثلاثة مجلدات " وقد ضم كافة ما صدر من تشريعات خلال الفترات الفاصلة بين
زمن إصدار كل جزء من أجزاء الموسوعة وحتى آخر سبتمبر عام ١٩٩٦ ، بالإضافة
إلى أحكام المحكمة الدستورية العليا - ولها كل التوقير والاحترام - التي صدرت خلال
ذات الفترات الزمنية ، والتي انتهت فيها المحكمة إلى القضاء بعدم دستورية بعض
النصوص التشريعية المخالفة أحكام الدستور . هذا فضلا عن مجموعة من الفهارس
الموضوعية والتاريخية التي أرجو أن تكون هاديا للبحث في هذا الملحق .

• • •

ودعائى إلى المولى سبحانه وتعالى أن يمدنى بعون من عنده - أنا ومن قبل
مشكورا أن يحمل معى عبء المسؤولية - حتى نتمكن من مواصلة إصدار الملاحق
السنوية للموسوعة فى مواعيد منتظمة ، تتحقق بها بعون الله وتوفيقه الفائدة المرجوة ؛

عبدالمعنى حسننى

الهرم فى أول يناير سنة ١٩٩٧

التعليقات التشريعية لموضوعات

الجزء الأول

لا توجد تعليقات

التعليقات التشريعية لموضوعات

الجزء الثاني

ويتناول موضوعات :

- قانون التجارة " ص ١٣ "
- قانون الأثبات " ص ١٥ "
- قانون المرافعات " ص ١٧ "
- قانون التحكيم " ص ٣٣ "

قانون التجارة

أحكام المحكمة الدستورية العليا

قضت المحكمة الدستورية العليا بحكمها الصادر فى القضية رقم ٣٤ لسنة ١٦ قضائية " دستورية " بجملة ١٥ / ٦ / ١٩٩٦ بالآتى : (١)

" حكمت المحكمة بعدم دستورية نص المادة ٢٣٦ من قانون التجارة فيما تضمنته من جواز أن يكون مأمور التفليسة عضواً بالمحكمة الابتدائية التى تفصل فى التظلم من الأوامر التى أصدرها بشأن التفليسة ، ولزمت الحكومة للمصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماه "

قانون الإثبات

قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢

بتعديل بعض أحكام قوانين المرافعات المدنية والتجارية والإثبات في المواد المدنية والتجارية والعقوبات والإجراءات الجنائية وحالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض والرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية^(١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ٥ - تزد إلى عشرة أمثالها قيمة الغرامات في المواد ٤٣ ، ٥٦ فقرة أولى ، ٧٨ فقرة أولى ، ٨٠ ، ١٤٥ ، ١٤٨ فقرة ثلاثة ، ١٥٢ فقرة ثلاثة وخامسة من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية .

مادة ٧ - تستبدل عبارة " مائة جنيه " بعبارة " عشرين جنيه " الواردة في المادتين ٦٠ ، ٦١ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية .

مادة ٨ - يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية ، النص الآتي :

يجب إعلان الأوامر الصادرة بتعيين تاريخ إجراء الإثبات وإلا كان العمل باطلاً .

مادة ١٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول

أكتوبر سنة ١٩٩٢ .

يوصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ من ذي القعدة سنة ١٤١٢ هـ " الموافق أول

يونيه سنة ١٩٩٢ م " .

قانون المرافعات

قانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١

بتعديل بعض أحكام القرار بالقتون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق
والشهر وقانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقتون رقم ١٣ لسنة
١٩٦٨ والقوانين أرقام ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ ، ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ ، ١٣٦ لسنة
١٩٨١ ، ٢٢٨ لسنة ١٩٨٩ (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الخامسة

تضاف إلى كل من المادتين ٦٥ ، ١٠٣ من قانون المرافعات المدنية
والتجارية فقرة جديدة نصها الآتي :

مادة ٦٥ فقرة ثلثة - " ولا تقبل دعوى صحة التعاقد على حق من الحقوق
العينية العقارية إلا إذا شمرت صحتها " .

مادة ١٠٣ فقرة ثلثة - " ومع ذلك فإذا كان طلب الخصوم يتضمن إثبات اتفاقهم
على صحة التعاقد على حق من الحقوق العينية العقارية ، فلا يحكم بإلحاق ما اتفقوا
عليه - كتابة أو شفاهة - بمحضر الجلسة إلا إذا تم شهر الاتفاق المكتوب أو صورة
رسمية من محضر الجلسة الذي أثبت فيه الاتفاق " .

المادة السادسة

تضاف مادة جديدة برقم ١٢٦ مكررا إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية
المشار إليه نصها الآتي :

(١) الجريدة الرسمية - العدد ١٠ مكر في ١٣ / ٣ / ١٩٩١ .

مادة ١٢٦ مكررا - " لا يقبل الطلب العارض أو طلب التدخل إذا كان محله صحة التعاقد على حق من الحقوق العينية العقارية إلا إذا تم شهر صحيفة هذا الطلب أو صورة رسمية من محضر الجلسة الذي أثبت فيه " .

المادة الحادية عشرة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ شعبان سنة ١٤١١ هـ
" الموافق ١٣ مارس سنة ١٩٩١ م " .

قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢

بتعديل بعض أحكام قوانين المرافعات المدنية والتجارية والإثبات في المواد المدنية والتجارية والعقوبات والإجراءات الجنائية وحالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض والرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرّر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تستبدل عبارة " خمسة آلاف جنيه " بعبارة " خمسمائة جنيه " وعبارة " خمسمائة جنيه " بعبارة " خمسين جنياً " أينما وردتا ، لو ليهما ، في المواد ٤١ ، ٤٢ ، ٤٧ ، ٢٧٧ ، ٣٨٠ ، ٤٨٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية.

كما تستبدل عبارة " ثلاثمائة جنيه " بعبارة " ستين جنياً " في المادة ٩١٩ وعبارة " ألف جنيه " بعبارة " مائة جنيه " في المادة ٩٤٣ ، وعبارة " خمسة آلاف جنيه " بعبارة " ثلاثة آلاف جنيه " في المادتين ٩٧٢ ، ٩٧٣ وعبارة " خمسمائة جنيه " بعبارة " خمسين جنياً " وعبارة " ألف جنيه " بعبارة " مائة جنيه " في المادة ٩٨٧ من ذلك القانون .

مادة ٢ - يستبدل بنصوص المواد ٣٧ " بند ١ " ، ٨٢ " فقرة أولى " ، ٩٩ " لفقرتان الثانية والثالثة " ، ١٠٤ " فقرة أولى " ، ١٣٠ ، ١٥١ " فقرة ثانية " ، ٥٢ " فقرة أولى " ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٩٤ ، ١٩٧ " فقرة أولى " ١٩٩ " فقرة أولى " ، ٢٠١ " فقرة أولى " ، ٢١٠ " فقرة ثانية " ، ٢١٢ ، ٢٢١ ، ٢٢٨ ، ٤٩٥ " فقرة أولى " ، ٤٩٩ " فقرة أولى " ، ٨٩٥ ، ٩٧٤ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ " فقرة ثانية " من قانون المرافعات المدنية والتجارية النصوص الآتية :

مادة ٣٧ بند ١ : لادعوى التي يرجع في تقدير قيمتها إلى قيمة العقار ، يكون تقدير هذه القيمة باعتبار ثلاثمائة مثل من قيمة الضريبة الأصلية المربوطة عليه إذا

كان العقار مبنياً ، فإن كان من الأراضي يكون التقدير باعتبار مائتي مثل من قيمة الضريبة الأصلية .

فإذا كان العقار غير مربوط عليه ضريبة قدرت المحكمة قيمته .

مادة ٨٢ فقرة أولى : إذا لم يحضر المدعى ولا المدعى عليه ، حكمت المحكمة فى الدعوى إذا كانت صالحة للحكم فيها ، وإلا قررت شطبها ، فإذا انقضى ستون يوماً ولم يطلب أحد الخصوم السير فيها ، أو لم يحضر الطرفان بعد السير فيها، أعتبرت كأن لم تكن .

مادة ٩٩ الفقرتان الثانية والثالثة : ويجوز للمحكمة بدلاً من الحكم على المدعى بالقرعلة أن تحكم بوقف الدعوى لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر بعد سماع أقوال المدعى عليه.

وإذا مضت مدة الوقف ولم يطلب المدعى السير فى دعواه خلال الثلاثين يوماً التالية لإنتهائها ، أو لم ينفذ ما أمرت به المحكمة حكمت للمحكمة بإعتبار الدعوى كأن لم تكن .

مادة ١٠٤ فقرة أولى : ضبط الجلسة وإدارتها منوطان برئيسها ، وله فى سبيل ذلك ومع مراعاة أحكام قانون المحاماة ، أن يخرج من قاعة الجلسة من يخل بنظامها ، فإن لم يمثل وتمادى ، كان للمحكمة أن تحكم على الفور بحسبه أربعاً وعشرين ساعة، أو بتغريمه عشرة جنيهات ، ويكون حكمها بذلك نهائياً .

مادة ١٣٠ - ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاء أحد الخصوم ، أو ببقعه أهلية الخصومة ، أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من النائبين ، إلا إذا كانت الدعوى قد تهيأت للحكم فى موضوعها .

ومع ذلك إذا طلب أحد الخصوم أجلاً لإعلان من يقوم مقام الخصم الذى تحقق فى شأنه سبب الإنقطاع ، وجب على المحكمة - قبل أن تقضى بانقطاع سير الخصومة - أن تكلفه بالإعلان خلال أجل تحدده له ، فإذا لم يقم به خلال هذا الأجل دون عذر ، قضت المحكمة بانقطاع سير الخصومة منذ تحقق سببه .

ولا تنقطع الخصومة بوفاء وكيل الدعوى ، ولا بزوال وكالته بالتحتى أو بالعزل، وللمحكمة أن تمنح أجلاً مناسباً للخصم الذى توفى وكيله ، أو إنقضت وكالته إذا كان قد

بأنه فعين له وكيلًا جديدًا خلال الخمسة عشر يوماً التالية لإتضاء الوكالة الأولى .
مادة ١٥١ فقرتان ثمانية وثلاثة : فإذا كان الرد في حق قاضي منتخب لإجراء من إجراءات الإثبات ، فيقدم للطلب خلال ثلاثة أيام من يوم نديه إذا كان قرار النذب صادراً في حضور طالب الرد ، فإن كان صادراً في غيبته تبدأ الأيام الثلاثة من يوم إعلانه به .

ويجوز طلب الرد إذا حدثت أسبابه بعد المواعيد المقررة ، أو إذا ثبت طالب الرد أنه لم يعلم بها إلا بعد مضي تلك المواعيد .

مادة ١٥٢ فقرة أولى : لا يقبل طلب الرد بعد إقفال باب المرافعة في الدعوى ، أو ممن سبق له طلب رد نفس القاضى في ذات الدعوى ، ولا يترتب على طلبات الرد في هاتين الحالتين وقف الدعوى المنصوص عليه في المادة ١٦٢ من هذا القانون .

مادة ١٥٣ - يحصل الرد بتقرير يكتب بقلم كتاب المحكمة التى يتبعها القاضى المطلوب رده ، يوقعه الطالب نفسه ، أو وكيله المفوض فيه بتوكيل خاص يرفق بالتقرير ، ويجب أن يشمل الرد على أسبابه وأن يرفق به ما قد يوجد من أوراق أو مستندات مؤيدة له .

وعلى طالب الرد أن يودع عند التقرير بالرد مائتين وخمسين جنهماً على سبيل الكفالة .

وتختص بنظر طلب رد لحد قضاة المحاكم الجزئية ، أو الابتدائية إحدى دوائر محكمة الاستئناف التى تقع في دائرة اختصاصها المحكمة الابتدائية التى يتبعها القاضى المطلوب رده .

وتختص بنظر طلب رد المستشار بمحكمة الاستئناف ، أو بمحكمة النقض دائرة بمحكمة الاستئناف ، أو بمحكمة النقض حسب الأحوال غير الدائرة التى يكون المطلوب رده عضواً فيها .

مادة ١٥٥ - يجب على قلم كتاب المحكمة رفع تقرير الرد إلى رئيسها مرقفاً به بيان بما قدم من طلبات رد في الدعوى وما تم فيها ، وذلك كله خلال أربع وعشرين ساعة ، وعلى الرئيس أن يطلع القاضى المطلوب رده على التقرير فوراً ، وأن يرسل صورة منه إلى النيابة .

مادة ١٥٧ - فى غير الأحوال المنصوص عليها فى المادة السابقة ، تتخذ الإجراءات التالية .

(أ) إذا كان المطلوب رده أحد قضاة المحاكم الجزئية ، أو الابتدائية قام رئيس المحكمة الابتدائية بإرسال الأوراق إلى رئيس محكمة الاستئناف المختصة فى اليوم التالى لإقتضاء الميعاد .

ويتولى رئيس المحكمة المختصة بنظر طلب الرد وفقاً لأحكام المادة ١٥٣ تعيين الدائرة التى تنتظر الطلب وتحديد الجلسة التى ينظر فيها .

(ب) يقوم قلم الكتاب المختص بإخطار باقى الخصوم فى الدعوى الأصلية بالجلسة المحددة لنظر طلب الرد ، وذلك لتقديم ما قد يكون لديهم من طلبات رد طبقاً لنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٢ .

(ج) تقوم الدائرة التى تنتظر طلب الرد بتحقيق الطلب فى غرفة المشورة ثم تحكم فيه ، فى موعد لا يجاوز شهرين من تاريخ التقرير ، وذلك بعد سماع أقوال طالب الرد ، وملاحظات القاضى عند الاقتضاء ، أو إذا طلب ذلك ، وممثل النيابة إذا تدخلت فى الدعوى .

ولا يجوز فى تحقيق طلب الرد استجواب القاضى ، ولاتوجيه اليمين إليه .

(د) ينكى الحكم الصادر فى طلب الرد مع أسبابه فى جلسة علنية .

ولا يقبل طلب رد أحد مستشارى المحكمة التى تنتظر طلب الرد ، ولا يترتب على تقديمه وقف نظر طلب الرد .

وفى جميع الأحوال لا يجوز الطعن فى الحكم الصادر برفض طلب الرد إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الدعوى الأصلية .

مادة ١٥٩ - تحكم المحكمة عند رفض طلب الرد ، أو سقوط الحق فيه ، أو عدم قبوله ، أو إثبات التنازل عنه ، على طالب الرد بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه ومصادرة للكفالة ، وفى حالة ما إذا كان الرد مبنيًا على الوجه الرابع من المادة ١٤٨ فعندئذ يجوز إللاغ الغرامة إلى ألف وخمسمائة جنيه .

وفى كل الأحوال تتعدد الغرامة بتعدد القضاة المطلوب ردهم .

ويضئ طالب الرد من الغرامة فى حالة التنازل عن الطلب فى الجلسة الأولى ، أو

إذا كان التنازل بسبب تنحي للقاضي المطلوب رده لو نقله أو إنتهاء خدمته .

مادة ١٦٢ - يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الأصلية إلى أن يحكم فيه، ومع ذلك يجوز لرئيس المحكمة ندب قاضي بدلاً ممن طلب رده .

مادة ١٦٤ - لا يجوز طلب رد جميع قضاة أو مستشاري المحكمة أو بعضهم ، بحيث لا يبقى من عددهم من يكفي للحكم في الدعوى الأصلية أو طلب الرد .

مادة ١٩٤ - في الأحوال التي ينص فيها القانون على أن يكون للخصم وجه في استصدار أمر ، يقدم عريضة بطلبه إلى قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة المختصة، أو إلى رئيس الهيئة التي تنتظر الدعوى ، وتكون هذه العريضة من نسختين متطابقتين ومشمئلة على وقائع الطلب وأسانيده ، وتعيين موطن مختار للطالب في البلدة التي بها مقر المحكمة وتشفع بها المستندات المؤيدة لها .

مادة ١٩٧ فقرة أولى : لذى الشأن ، الحق في التظلم إلى المحكمة المختصة، إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك .

مادة ١٩٩ فقرة أولى : لذى الشأن ، بدلا من التظلم للمحكمة المختصة الحق في التظلم منه لنفس القاضي الأمر ، بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى ، ولا يمنع من ذلك قيام الدعوى الأصلية أمام المحكمة .

مادة ٢٠١ فقرة أولى : إستثناء من القواعد العامة في رفع الدعوى لابتداء ، تتبع الأحكام الواردة في المواد التالية ، إذا كان حق الدائن ثابتا بالكتابة وحال الأداء ، وكان كل ما يطالب به ديناً من النقود معين المقدار ، أو منقولاً معيناً بذاته أو بنوعه ومقداره .

مادة ٢١٠ فقرة ثالثة : وعلى الدائن خلال ثمانية الأيام التالية لتوقيع الحجز أن يقدم طلب الأداء وصحة إجراءات الحجز الى القاضي المذكور ، وإلا اعتبر الحجز كلن لم يكن .

مادة ٢١٢ - لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة الا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها ، وذلك عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى، والأحكام الصادرة بعدم الإختصاص والإحالة الى المحكمة المختصة ، وفي الحالة الاخيرة

يجب على المحكمة المحالة إليها الدعوى أن توقفها حتى يفصل في الطعن .
 مادة ٢٢١ - يجوز إستئناف الأحكام الصادرة بصفة إنتهائية من محاكم الدرجة الأولى بسبب مخالفة قواعد الإختصاص المتعلقة بالنظام العام ، أو وقوع بطلان في الحكم ، أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم .

وعلى المستأنف في هذه الأحوال أن يودع خزنة المحكمة الإستئنافية عند تقديم الإستئناف على سبيل الكفالة خمسة وعشرين جنيهًا ، ويكفي إيداع أمانة واحدة في حالة تعدد الطاعنين إذا أقاموا طعنهم بصحيفة واحدة ولو اختلفت أسباب الطعن .
 ولا يقبل قلم الكتاب صحيفة الطعن إذا لم تصحب بما يثبت هذا الإيداع ، وتصادر الكفالة بقوة القانون متى حكم بعدم جواز الإستئناف لعدم مخالفة قواعد الإختصاص أو لإنتفاء البطلان .

مادة ٣٧٨ - إذا كانت قيمة الأشياء المطلوب بيعها بحسب ما هي مقدرة به في محضر الحجز تزيد على خمسة آلاف جنيه وجب الإعلان عن البيع بالنشر في إحدى الصحف اليومية المقررة لنشر الإعلانات القضائية ، ويذكر في الإعلان يوم البيع ومواعته ومكانه ونوع الأشياء المحجوزة ووصفها بالإجمال .

ويجوز للدائن الحاجز ، أو للمدين المحجوز عليه ، إذا كان المبلغ المطلوب يزيد على ألفي جنيه أن يطلب من قلم الكتاب للنشر على نفقته الخاصة .

مادة ٤٩٥ - فقرة أولى : ترفع دعوى المخاصمة بتقرير في قلم كتاب محكمة الإستئناف التابع لها القاضى ، أو عضو النيابة يوقعه الطالب ، أو من يوكله في ذلك توكيلاً خاصاً ، وعلى الطالب عند التقرير أن يودع مائتي جنيه على سبيل الكفالة .

مادة ٤٩٩ - فقرة أولى : إذا قضت المحكمة بعدم جواز المخاصمة ، أو برفضها حكم على الطالب بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه وبمصادرة الكفالة مع التعويضات إن كان لها وجه ، وإذا قضت بصحة المخاصمة حكمت على القاضى أو عضو النيابة المخاصم بالتعويضات والمصاريف وببطلان تصرفه .

مادة ٨٩٥ - يرفع طلب الطاعة وغيرها من حقوق الزوجية ، وكذلك طلب بطلان الزواج ، أو التفريق الجسماني ، أو التطليق ، أو المتعة ، إلى المحكمة الابتدائية المكان بدفترتها موطن المدعى عليه .

مادة ٩٧٤ - إستثناء من أحكام المادتين السابقتين ، يكون القرار إنتهائياً في مسائل النفقة ، إذا كان المبلغ المطلوب ، أو المقدّر من المحكمة في حالة عدم تقديره من الطالب لا يزيد على ثلاثمائة جنيه سنوياً ، وفي مسائل الأتعاب والأجور والإذن بالتصرف إذا كان المبلغ المطلوب أو المقدّر من المحكمة في حالة عدم تقديره ، أو إذا كانت قيمة المال موضوع الإذن في حدود النصاب الإنتهائي المذكور في المادتين ٤٢ ، ٤٧ على حسب الأحوال .

وكذلك يكون القرار الصادر بجزاء مالي نهائياً ، إذا لم تجاوز قيمة الجزاء خمسين جنيهًا .

مادة ١٠٣٠ - يجوز لذوى الشأن ، الإطلاع على الملفات والدفاتر والسجلات والأوراق . وتسلم لهم صور منها . أو شهادات بمضمونها بإذن من القاضى أو رئيس المحكمة ، أو أحد أعضاء النيابة العامة بدرجة وكيل نيابة على الأقل .

مادة ١٠٣١ فقرة ثالثة : ويجوز له بإذن من القاضى ، أو رئيس المحكمة ، أو أحد أعضاء النيابة العامة بدرجة وكيل نيابة على الأقل ، الإطلاع على الدفاتر والملفات والحصول على صور من أوراقها والقرارات الصادرة فيها أو شهادات بمضمونها .

مادة ٣ - تضاف البنود والفقرات التالية إلى المواد ١٣ ، ٤٣ ، ٦٨ ، ٨٤ ، ١١٥ ، ١٧١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وذلك على النحو التالى :

مادة ١٣ بند ٩ فقرتان أخيرتان : ويجب على المحضر خلال أربع وعشرين ساعة من تسليم الصورة للنيابة العامة المختصة ، أن يوجه إلى المعن إليه فى موطنه المبين بالورقة وعلى نفقة الطالب كتاباً موسى عليه يعلم الوصول ، يرفق به صورة أخرى ، ويخبره فيه أن الصورة المعلنة سلمت للنيابة العامة ، ويحظر الإعلان منتجاً لآثاره من وقت تسليم الصورة للنيابة العامة ما لم يكن مما يبدأ منه ميعاد فى حق المعن إليه ، فلا يبدأ هذا الميعاد إلا من تاريخ تسليم الصورة فى موطن المعن إليه فى الخارج ، أو توقيعه على إيصال علم الوصول ، أو إمتناعه عن إستلام الصورة ، أو التوقيع على أصلها بالإستلام .

ويصدر وزير العدل قراراً بقواعد تقدير نفقات الإرسال بالبريد وكيفية أدائها .

مادة ٤٣ بند ٤ : للدعوى المتعلقة بالمطالبة بالأجور والمرتببات وتحديدها .

مادة ٦٨ فقرة ثالثة : ولا تعتبر الخصومة منعقدة في الدعوى ، إلا بإعلان

صحيفتها إلى المدعى عليه ما لم يحضر بالجلسة .

مادة ٨٤ فقرة ثالثة : وفي تطبيق أحكام هذه المادة ، يعتبر إعلان الشخص

الاعتباري العام ، أو الخاص في مركز إدارته ، أو في هيئة قضائيا الدولة ، بحسب

الأحوال ، إعلاناً لشخصه .

مادة ١١٥ فقرة ثالثة : وإذا تعلق الأمر بإحدى الوزارات ، أو الهيئات العامة ، أو

مصلحة من المصالح ، أو بشخص اعتباري عام ، أو خاص ، فيكفي في تحديد الصفة

أن يذكر اسم الجهة المدعى عليها في صحيفة الدعوى .

مادة ١٧١ فقرتان أخيرتان : وإذا صرحت المحكمة بتقديم منكرات خلال فترة

حجز الدعوى للحكم ، وجب عليها تحديد ميعاد للمدعى يعقبه ميعاد للمدعى عليه

لتبديلها ، بإعلائها ، أو بإيداعها قلم الكتاب من أصل وصور بعدد الخصوم أو وكلائهم ،

بصحب الأحوال ، وصورة إضافية ترد للمودع بعد التأشير عليها من قلم الكتاب بإستلام

الأصل والصور وتاريخ ذلك .

ويقوم قلم الكتاب بتسليم الصور لذوى الشأن بعد توقيعهم على الأصل بالإستلام ،

ولا يجوز سحب المستندات من الملف إذا طعن في الحكم ، أو قبل إقضاء مواعيد

الطعن ، ما لم يأمر رئيس المحكمة بغير ذلك .

مادة ٤ - يضاف الى قانون المرافعات المدنية والتجارية مادتان جديتان برقمى

٤٤ "مكرراً" ، ١٧٤ "مكرراً" ، نصاهما الأتيان :

مادة ٤٤ مكرراً - يجب على النيابة العامة متى عرضت عليها منازعة من

منازعات الحيازة ، مدنية كانت أو جنائية ، أن تصدر فيها قراراً وقياً مسبباً ولجب

التنفيذ فوراً بعد سماع لقول أطراف النزاع وإجراء التحقيقات اللازمة ، ويصدر للقرار

المشار إليه من عضو نيابة بدرجة رئيس نيابة على الأقل .

وعلى النيابة العامة إعلان هذا القرار لذوى الشأن خلال ثلاثة أيام من تاريخ

صدوره .

وفي جميع الأحوال يكون التظلم من هذا القرار لكل ذى شأن أمام القاضي المختص بالأمر المستعجلة ، بدعوى ترفع بالإجراءات المعتادة فى ميعاد خمسة عشر يوما من يوم إعلانه بالقرار ، ويحكم القاضي فى التظلم بحكم وقضى بتأييد القرار ، أو بتعديله أو بإلغائه ، وله بناء على طلب المتظلم أن يوقف تنفيذ القرار المتظلم منه إلى أن يفصل فى التظلم .

مادة ١٧٤ مكرراً - يعتبر النطق بالأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة وقرارات فتح باب المرافعة فيها ، إعلاناً للخصوم الذين حضروا إحدى الجلسات ، أو قدموا مذكرة بدفاعهم ، وذلك ما لم ينقطع تسلسل الجلسات لأى سبب من الأسباب بعد حضورهم ، أو تقديمهم للمذكرة ، فعندئذ يقوم قلم الكتاب بإعلان الخصوم بالحكم أو للقرار المذكور بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول.

مادة ٥ - تزداد إلى عشرة أمثالها قيمة الغرامات فى المواد ١٤ ، ٦٨ "فقرة ثانية" ، ٩٧ "فقرة أولى" ، ٩٩ "فقرة أولى" ، ١١٠ "فقرة أولى" ، ١١٥ "فقرة ثانية" ، ١٨٨ "فقرة ثانية" ، ٢٣١ "فقرة ثانية" ، ٢٤٦ ، ٢٥٧ ، ٣١٥ ، ٢٣٤ ، ٣٩٧ ، ٩٨٢ ، ٩٩٤ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ١٠٠٠ "فقرة أولى" ، ١٠٠١ ، ١٠٠٩ "فقرة ثانية" من قانون المرافعات المدنية والتجارية.

وتزداد إلى خمسة أمثالها قيمة الكفالة فى المادتين ٢٤٣ "فقرة ثالثة" ، ٢٥٤ "فقرة أولى" من قانون المرافعات المدنية والتجارية والمادة ٣٦ "فقرة أولى" من القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

مادة ٦ - تستبدل الإحالة إلى المواد ٩ ، ٢٤٢ ، ٣٦٥ ، ٢٤١ "بنسب ١ ، ٢ ، بالإحالة إلى المواد ١٠ ، ٤١٨ ، ٥١١ ، ٤١٧ "فقرة ١ ، ٢ ، ٤" الواردة فى المواد ٨٦٩ ، ٨٨٠ ، ٩٥٥ ، ١٠٢٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

مادة ٧ - تستبدل عبارة "مائة جنيه" بعبارة "عشرين جنيه" الواردة فى المادتين ٦١ ، ٦٠ من قانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية .

مادة ٨ - يستبدل بنص الفقرة الثلثية من المادة الخامسة من قانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية ، النص الأتى :

يجب اعلان الأوامر الصادرة بتعيين تاريخ إجراء الإثبات والا كان العمل باطلا .

مادة ١١ - تلغى المادتان ١٦٠، ١٦١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية.
 مادة ١٢ - على المحاكم أن تحيل بدون رسوم ، ومن تلقاء نفسها ما يوجد لديها
 من دعاوى أصبحت من إختصاص محاكم أخرى بمقتضى أحكام هذا القانون . وذلك
 بالحالة التي تكون عليها .

وتكون الإحالة إلى جلسة تحدها المحكمة ، ويعتبر صدور قرار الإحالة إعلانا
 للخصوم الذين حضروا إحدى الجلسات ، أو قدموا مذكرة بنفاعهم ، وذلك ما لم ينقطع
 تسلسل الجلسات لأى سبب من الأسباب بعد حضورهم ، أو تقديمهم للمذكرة ، وفى هذه
 الحالة يقوم قلم الكتاب بإعلان الخصوم بالقرار بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول .
 ولا تسرى أحكام الفقرتين السابقتين على الدعاوى المحكوم فيها قطعياً أو الدعاوى
 المؤجلة للنطق بالحكم .

مادة ١٣ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اول
 اكتوبر سنة ١٩٩٢ .

ييصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
 صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٩ من ذى القعدة سنة ١٤١٢ هـ
 " الموافق أول يونيه سنة ١٩٩٢ م " .

قانون المرافعات

قانون رقم ٨١ لسنة ١٩٩٦

بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المنبئة
والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى

يستبدل بنص المادة ٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ، النص الآتي :

مادة ٣ - لا تقبل أى دعوى كما لا يقبل أى طلب أو دفع استنادا لأحكام هذا القانون أو أى قانون آخر ، لا يكون لصاحبه فيها مصلحة شخصية ومباشرة وقائمة بقررها القانون (١).

١- الجريدة الرسمية - المجلد ١٩ (مكرر) فى ١٩٩٦/٥

٢- قضت محكمة النقض بأنه من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن القانون الجديد يطبق بأثر مباشر على الوقائع والمرکز القانونى الذى تقع أو تتم بعد نفاذه ولايسرى بقتر رجعى على الوقائع السابقة عليه ، فلا يجوز أن يمس ما يكون قد إقتضى من مركز قانونى فى ظل القانون القديم ، وتخضع الدعوى من حيث شروط قبولها وإجراءاتها للقانون السارى وقت رفعها ، فإذا تمكنت الدعوى صحيحة بين طرفيها ، فلا محل من بعد التمسك بإنقضاء صفة المدعى أو مصلحته فى رفعها ، وعندئذ يجوز لمن كان طرفا فى الخصومة للطعن فى الحكم الصادر فيها ، طالما لم يتخل عن منازعته حتى صدور هذا الحكم ، ويكتفى لتحقيق المصلحة والصفة فى الطعن قيامهما وقت صدور الحكم المطعون فيه ، ولاجزة بزلولها من بعد ؛ ولئن كان القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٩٦ المعدل لنص المادة الثالثة من قانون المرافعات قد اشترط فى المادة الأولى منه قبول الادعى أن يكون لرافعها مصلحة شخصية ومباشرة وقائمة بقررها القانون ، إلا أن هذا القانون لم يأت بجديد يغير ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة فى ظل النص المذكور قبل تحيله فى صدد هذه الشروط ، بيد أن ذلك لم يكن حائلا بين ما جرى به قضاء هذه المحكمة من إقرار دعوى الصبة فى مسائل الأحوال الشخصية عملا بالمادة ٢٨٠ من لائحة تروتيب

المحكم الشرعية ، باعتبار أن الدفع بابتداء المصلحة لا يخلط بالدفع المتعلق بشكل الإجراءات وبما هو من الدفوع الموضوعية التي تتصل بأصل الحق إذ يتعلق بالشروط اللازمة لسماع الدعوى ، وقد استتقت المادة الثانية من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٩٦ من سوابقه ، الأحوال التي تجوز فيها بمحض التوفيق رفع الدعوى من غير صاحب الحق تقريراً للمصالح التي تضمنها تلك التوافقين سواء كان ذلك لمصلحة خاصة أو جماعية ، كما أن تنظيم القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٦ لإجراءات دعوى الحصة يحد إقراراً من المشرع بوجودها ، ولا يخير من هذا التناول أن القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٩٦ اعتبر المصلحة من النظام العام ولوجب على جميع المحاكم بما في ذلك محكمة النقض أن تقضي من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوى إذا لم تتوفر شروط المصلحة فمن ألفها ، إذ أنه لا يتصور هذا القضاء إلا إذا تبين أن الدعوى أقيمت ابتداء من غير ذي مصلحة أو رفع الطعن بالآلاستئناف أو النقض ممن لا مصلحة له فيه وذلك وفقاً للقانون الذي رفعت الدعوى أو الطعن في ظله ، وكانت الدعوى المالة قد رفعت وصدر حكم نهائي فيها قبل صدور القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٩٦ بطلب التفريق بين الطاعن الأول وزوجه لأزواجه عن الإسلام ، وهو ما تتوفر به شروط دعوى الحصة ، فإن أحكام ذلك القانون لا تنطبق على الدعوى من حيث شروط قبولها إذا لم يكن قد صدر بعد عند رفعها ابتداء أو حين تقديم الطعن بالاستئناف

لما كان ذلك ، وكان منبى طلب إحالة الطعن للمرافعة صدور القانون المذكور بعد حجزها للحكم ، فإنه لا مبرر للاستجابة له ؛ ولا يخير مما سلف صدور القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٦ في شأن تنظيم إجراءات مباشرة دعوى الحصة في مسائل الأحوال الشخصية ، إذ أن هذا القانون لا يسرى على الدعوى بأثر رجعي لأنه صدر فإن نظر الطعن بالنقض في الحكم النهائي الصادر فيها ، وعلا بنص المادة الثانية من قانون المرافعات ، فإن كل إجراء تم صحيحاً في ظل قانون مسول به يبقى صحيحاً وإن صدر قانون لاحق لا يخرجه كذلك ، فالدعوى التي فصل فيها وإجراءاتها التي تمت قبل العمل بالقانون الجديد لا تخضع لأحكامه ولو لم يكن الحكم نهائياً ولم يخرج القانون المذكور عن هذه القاعدة ، إذ لم ينص على تطبيقه بأثر رجعي ، بل نص في المادة الثامنة منه على العمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ، وقد نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٩٦/١/٢٩ ، ونصت المادة السادسة منه على أنه " تحيل المحكمة من تلقاء نفسها ودون رسوم ما يكون لديها من دعاوى في مسائل الأحوال الشخصية على وجه الحصة والتي لم يصدر فيها أي حكم إلى النيابة العامة المختصة وفقاً لأحكام هذا القانون وذلك بالحالة التي تكون عليها الدعوى " ، مما مفاده أنه متى صدر في دعوى الحصة أي حكم ولو لم يكن باتاً أو نهائياً ، فإن على المحكمة التي تنظر الدعوى أن تستمر في نظرها ولا يجوز لها إحالتها إلى النيابة العامة لاتخاذ شورتها وفقاً لأحكام ذلك القانون ، إذ أن عبارة " أي حكم " الواردة بالنص المذكور تعيد المسموم ، فلا يشترط في الحكم أن يكون - نهائياً أو باتاً ، وإلا كان ذلك تخصيصاً بلا مخصص ، وإذا كان الطعن بالنقض ل لا تثقل به الدعوى

ومع ذلك تكفي المصلحة المحتملة إذا كان الغرض من اللطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق أو الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه .
وتقتضى المحكمة من تلقاء نفسها ، فى أى حالة تكون عليها الدعوى ، بعدم القبول فى حالة عدم توافر الشروط المنصوص عليها فى الفقرتين السابقتين .
ويجوز للمحكمة عند الحكم بعدم قبول الدعوى لاتقاء شرط المصلحة أن تحكم على المدعى بغرامة إجرائية لا تزيد عن خمسمائة جنيه إذا تبين أن المدعى قد أساء استعمال حقه فى التقاضى ' .

المادة الثانية

تضاف إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار إليه ، مادة جديدة برقم ٣ مكررا " ، نصها الآتى :
مادة ٣ مكررا : لا يسرى حكم المادة السابقة على سلطة النيابة العامة طبقا للقانون فى رفع الدعوى والتدخل فيها والطعن على أحكامها ، كما لا يسرى أيضا على الأحوال

برمتها إلى محكمة النقض ، وما يمرض على هذه المحكمة ليست الخصومة التى كانت مرردة أمام محكمة الموضوع ، بل ينصب هذا الطعن على محاكمة الحكم النهائى الذى صدر فيها ، وما دام المشرع لم ينص صراحة فى القوانين سالفى الذكر على إسقاط الأحكام النهائية الصادرة فى شأن الخصبة فإنها لا تسقط بطريق الاستنتاج لما يترتب على إسقاطها من المساس بالحقوق المكتسبة منها ، بل تبقى لهذه الأحكام قوتها وحصلاتها التى كفلها القانون حتى يقضى من محكمة النقض فى أمر الطعن المرفوع عنها ، ولا عبرة بما تضمنته الأعمال التحضيرية للقوانين المذكورين فى هذا الخصوص ، ذلك بأن من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه متى كان للنص واضحا جلى المعنى قلما فى الدلالة على المراد منه ، فلا محل للخروج عليه أو تأويله استهزاء بالمراد التشريعية التى سبقته أو الحكمة التى لملته أو ما تضمنته المذكرة الإيضاحية من بيانات لا تتفق وصريح عبارة النص . لما كان ما تقدم ، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى قبول الدعوى ونظرها فبقه يكون قد ألتزم القواعد القانونية المقررة " نقض مننى ١٩٩٦/٨/٥ - الطعون لرقم ٤٧٥ ، ٤٧٨ ، ٤٨١ لسنة ٦٥ ق لحوال شخصية " .

التي يجيز فيها القانون رفع الدعوى أو الطعن أو التظلم من غير صاحب الحق في رفعه حماية لمصلحة شخصية يقررها القانون .

المادة الثالثة

يمرر حكم هذا القانون على كافة الدعاوى والطعون المنظورة أمام جميع المحاكم على اختلاف جهاتها وولاياتها واختصاصاتها ودرجاتها وقواعدها ما لم يكن قد صدر فيها حكم بات عدا الفقرة الرابعة من المادة ٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار إليه المعدلة بهذا القانون

المادة الرابعة

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

المادة الخامسة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

قانون التحكيم

قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤

بإصدار قانون في شأن التحكيم في المواد المدنية والتجارية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى

يعمل بأحكام القانون المرافق على كل تحكيم قائم وقت نفاذه أو يبدأ بعد نفاذه ولو استند إلى اتفاق تحكيم سبق إبرامه قبل نفاذ هذا القانون .

المادة الثانية

يصدر وزير العدل القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون . ويضع قوائم المحكمين الذين يجرى الاختيار من بينهم وفقا لحكم المادة ١٧ من هذا القانون (٢)

المادة الثالثة

تلقى المواد من ٥٠١ الى ٥١٣ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية ، كما يلغى أى حكم مخالف لأحكام هذا القانون .

المادة الرابعة

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد شهر من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٧ ذى القعدة سنة ١٤١٤ هـ الموافق ١٨ ابريل سنة

١٩٩٤ م

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٦ (تابع) فى ٢١ ابريل ١٩٩٤ .

(٢) صدر قرار وزير العدل رقم ٣٧٧١ لسنة ١٩٩٥ بإصدار قوائم المحكمين (الوقائع المصرية - العدد

١٨٠ فى ١٩ / ٨ / ١٩٩٥)

قانون فى شأن التحكيم فى المواد المدنية والتجارية

الباب الاول

أحكام عامة

مادة ١ - مع عدم الإخلال بأحكام الإنفاقيات الدولية المعمول بها فى جمهورية مصر العربية تسرى أحكام هذا القانون على كل تحكيم بين أطراف من أشخاص القانون العام أو القانون الخاص أيا كانت طبيعة العلاقة القانونية التى يدور حولها النزاع إذا كان هذا التحكيم يجرى فى مصر ، أو كان تحكima تجاريا دوليا يجرى فى الخارج وتفق أطرافه على إخضاعه لأحكام هذا القانون .

مادة ٢ - يكون التحكيم تجاريا فى حكم هذا القانون إذا نشأ النزاع حول علاقة قانونية ذات طابع إقتصادى ، عقدية كانت أو غير عقدية ، ويشمل ذلك على سبيل المثال توريد السلع أو الخدمات والوكالات التجارية وعقود التشييد والخبرة الهندسية أو الفنية ومنح التراخيص الصناعية والسياحية وغيرها ونقل التكنولوجيا والاستثمار وعقود التنمية وعمليات البنوك والتأمين والنقل وعمليات تنقيب وإستخراج الثروات الطبيعية وتوريد الطاقة ومد أنابيب الغاز أو النفط وشق الطرق والاتفاق وإستصلاح الأراضى لزراعية وحماية البيئة وإقامة المفاعلات النووية .

مادة ٣ - يكون التحكيم دوليا فى حكم هذا القانون إذا كان موضوعه نزاعا يتعلق بالتجارة الدولية وذلك فى الأحوال الآتية :

أولا : إذا كان المركز الرئيسى لأعمال كل من طرفى التحكيم يقع فى دولتين مختلفتين وقت إبرام اتفاق التحكيم . فإذا كان لأحد الطرفين عدة مراكز للأعمال فالعبرة بالمركز الأكثر ارتباطا بموضوع اتفاق التحكيم . وإذا لم يكن لأحد طرفى التحكيم مركز أعمال فالعبرة بمحل إقامته المعتاد .

ثانيا : إذا تفق طرفا التحكيم على اللجوء إلى منظمة تحكيم دائمة أو مركز للتحكيم يوجد مقره داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها .

ثالثا : إذا كان موضوع النزاع الذى يشملته اتفاق التحكيم يرتبط بأكثر من دولة

ولحدة .

رابعاً : إذا كان المركز الرئيسى لأعمال كل من طرفى التحكيم يقع فى نفس الدولة وقت إبرام إتفاق التحكيم وكان أحد الأماكن التالية واقعاً خارج هذه الدولة :
(أ) مكان إجراء للتحكيم كما عينه إتفاق التحكيم أو أشار إلى كيفية تعيينه .
(ب) مكان تنفيذ جانب جوهري من الإلتزامات الناشئة عن العلاقة التجارية بين الطرفين .

(ج) المكان الأكثر ارتباطاً بموضوع النزاع .
مادة ٤ " ١ - ينصرف لفظ : " التحكيم " فى حكم هذا القانون إلى التحكيم الذى يتفق عليه طرفا النزاع بإرادتهما الحرة سواء كانت الجهة التى تتولى إجراءات التحكيم، بمقتضى إتفاق الطرفين ، منظمة أو مركز دائماً للتحكيم أو لم يكن كذلك .
(٢) وتنصرف عبارة : " هيئة التحكيم " إلى الهيئة المشكلة من محكم واحد أو أكثر للفصل فى النزاع المحال إلى التحكيم . أما لفظ " المحكمة " فينصرف إلى المحكمة التابعة للنظام القضائى فى الدولة .
(٣) وتنصرف عبارة " طرفى التحكيم " فى هذا القانون إلى أطراف التحكيم ولو تعدوا .

مادة ٥ - فى الأحوال التى يجيز فيها هذا القانون لطرفى التحكيم اختيار الإجراء الواجب الإلتباع فى مسألة معينة تضمن ذلك حقهما فى الترخيص للغير فى إختيار هذا الإجراء ، ويعتبر من الغير فى هذا الشأن كل منظمة أو مركز للتحكيم فى جمهورية مصر العربية أو فى خارجها .

مادة ٦ - إذا اتفق طرفا التحكيم على إخضاع العلاقة للقانونية بينهما لأحكام عقد نمونجى أو إتفاقية دولية أو لية وثيقة أخرى . وجب العمل بأحكام هذه الوثيقة بما تشمله من أحكام خاصة بالتحكيم .

مادة ٧ " ١ - ما لم يوجد اتفاق خاص بين طرفى التحكيم ، يتم تسليم أى رسالة أو إعلان إلى المرسل إليه شخصياً أو فى مقر عمله أو فى محل إقامته المعتاد أو فى عنوانه البريدى المعروف للطرفين أو المحدد فى مشاركة التحكيم فى الوثيقة المنظمة للعلاقة التى يتناولها التحكيم .

(٢) وإذا تعذر معرفة أحد هذه العناوين بعد إجراء التحريات اللازمة ، يعتبر

التسليم قد تم إذا كان الإعلان بكتاب مسجل إلى آخر مقر عمل أو محل إقامة معتاد أو عنوان بريدي معروف للمرسل إليه .

(٣) لا تسرى أحكام هذه المادة على الإعلانات القضائية أمام المحاكم .

مادة ٨ - إذا استمر أحد طرفي النزاع في إجراءات التحكيم مع علمه بوقوع مخالفة لشرط في إتفاق التحكيم أو لحكم من أحكام هذا القانون مما يجوز الإتفاق على مخالفته ولم يقدم اعتراضا على هذه المخالفة في الميعاد المتفق عليه أو في وقت معقول عند عدم الإتفاق ، أعتبر ذلك نزولا منه عن حقه في الاعتراض .

مادة ١٠٩ - يكون الإختصاص بنظر مسائل التحكيم التي يحيلها هذا القانون إلى القضاء المصري للمحكمة المختصة أصلا بنظر النزاع . أما إذا كان التحكيم تجاريا دوليا ، سواء جرى في مصر أو الخارج ، فيكون الإختصاص لمحكمة إستئناف القاهرة ما لم يتفق الطرفان على إختصاص محكمة إستئناف أخرى في مصر .

(٢) وتظل المحكمة التي يتعد لها الإختصاص وفقا للفقرة السابقة دون غيرها صاحبة الإختصاص حتى إنتهاء جميع إجراءات التحكيم .

الباب الثاني

اتفاق التحكيم

مادة ١٠١٠ - إتفاق التحكيم هو إتفاق الطرفين على الإلتجاء إلى التحكيم لتسوية كل أو بعض المنازعات التي تنشأ أو يمكن أن تنشأ بينهما بمناسبة علاقة قانونية معينة عقدية كانت أو غير عقدية .

(٢) يجوز أن يكون إتفاق التحكيم سابقا على قيام النزاع سواء قام مستقلا بذاته أو ورد في عقد معين بشأن كل أو بعض المنازعات التي قد تنشأ بين الطرفين ، وفي هذه الحالة يجب أن يحدد موضوع النزاع في بيان للدعوى للمشار إليه في الفقرة الأولى من المادة ٣٠ من هذا القانون ، كما يجوز أن يتم إتفاق التحكيم بعد قيام النزاع ولو كانت قد أقيمت في شأنه دعوى أمام جهة قضائية ، وفي هذه الحالة يجب أن يحدد الإتفاق المسائل التي يشملها التحكيم وإلا كان الإتفاق باطلا .

(٣) ويعتبر إتفاقا على التحكيم كل إحالة ترد في العقد إلى وثيقة تتضمن شرط تحكيم إذا كانت الإحالة واضحة في إعتبار هذا الشرط جزءا من العقد .

مادة ١١ - لا يجوز الإتفاق على التحكيم إلا للشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يملك التصرف في حقوقه ، ولا يجوز التحكيم في المسائل التي لا يجوز فيها الصلح .

مادة ١٢ - يجب أن يكون إتفاق التحكيم مكتوبا وإلا كان باطلا . ويكون إتفاق التحكيم مكتوبا إذا تضمنه محرر وقعه الطرفان أو إذا تضمنه ما تبادلته الطرفان من رسائل أو برقيات أو غيرها من وسائل الاتصال المكتوبة .

مادة ١٣ " ١ - يجب على المحكمة التي يرفع إليها نزاع يوجد بشأنه إتفاق تحكيم أن تحكم بعدم قبول الدعوى إذا دفع المدعى عليه بذلك قبل إيداعه أى طلب أو دفاع في الدعوى .

(٢) ولا يحول رفع الدعوى المشار إليها في الفقرة السابقة دون البدء في إجراءات التحكيم أو الإستمرار فيها أو إصدار حكم التحكيم :

مادة ١٤ - يجوز للمحكمة المشار إليها في المادة ٩ من هذا القانون أن تأمر ، بناء على طلب أحد طرفي التحكيم ، باتخاذ تدابير مؤقتة أو تحفظية سواء قبل البدء في إجراءات التحكيم أو أثناء سيرها .

اللباب الثالث

هيئة التحكيم

مادة ١٥ " ١ - تشكل هيئة للتحكيم بإتفاق الطرفين من محكم واحد أو أكثر، فإذا لم يتفقا على عدد المحكمين كان العدد ثلاثة .

(٢) إذا تعدد المحكمون وجب أن يكون عددهم وترا ، وإلا كان التحكيم باطلا .

مادة ١٦ " ١ - لا يجوز أن يكون المحكم قاصرا أو محجورا عليه أو محروما من حقوقه المدنية بسبب الحكم عليه في جنابة أو جنحة مخلة بالشرف أو بسبب شهر إفلاسه ما لم يرد إليه اعتباره .

(٢) لا يشترط أن يكون المحكم من جنس أو جنسية معينة إلا إذا إتفق طرفا

التحكيم أو نص القانون على غير ذلك .

(٣) يكون قبول المحكم للقيام بمهمته كتابة ، ويجب عليه أن يفصح عند قبوله عن أية ظروف من شأنها إثارة شكوك حول إستقلاله أو حيئته .

مادة ١٧ ١٠ - لطرفي التحكيم الإتفاق على إختيار المحكمين وعلى كيفية ووقت إختيارهم فإذا لم يتفقا تتبع ما يأتي :

(أ) إذا كانت هيئة التحكيم مشكلة من محكم واحد تولت المحكمة المشار إليها في المادة ٩ من هذا القانون إختياره بناء على طلب أحد الطرفين .

(ب) فإذا كانت هيئة التحكيم مشكلة من ثلاثة محكمين إختار كل طرف محكما ثم يتفق المحكمان على إختيار المحكم الثالث ، فإذا لم يعين أحد الطرفين محكما خلال الثلاثين يوما التالية لتسلمه طلبا بذلك من الطرف الآخر ، أو إذا لم يتفق المحكمان المعينان على إختيار المحكم الثالث خلال الثلاثين يوما التالية لتاريخ تعيين آخرهما ، تولت المحكمة المشار إليها في المادة ٩ من هذا القانون إختياره بناء على طلب أحد الطرفين . ويكون للمحكم الذي إختاره المحكمان المعينان أو الذي إختارته المحكمة رئاسة هيئة التحكيم ، وتصرى هذه الأحكام في حالة تشكيل هيئة التحكيم من أكثر من ثلاثة محكمين .

(٢) وإذا خالف أحد الطرفين إجراءات إختيار المحكمين التي اتفقا عليها ، أو لم يتفق المحكمان المعينان على أمر مما يلزم إتفاقهما عليه ، أو إذا تخلف الغير عن أداء ما عهد به إليه في هذا الشأن ، تولت المحكمة المشار إليها في المادة ٩ من هذا القانون بناء على طلب أحد الطرفين ، القيام بالإجراء أو بالعمل المطلوب ما لم ينص في الإتفاق على كيفية أخرى لإتمام هذا الإجراء أو العمل .

(٣) وتراعى المحكمة في المحكم الذي تختاره الشروط التي يتطلبها هذا القانون وذلك التي اتفق عليها الطرفان ، وتصدر قرارها بإختيار المحكم على وجه السرعة ، ومع عدم الإخلال بأحكام المادتين ١٨ ، ١٩ من هذا القانون لا يقبل هذا القرار الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن .

مادة ١٨ ١٠ - لا يجوز رد المحكم إلا رد المحكم إلا إذا قامت ظروف تثير شكوكا جدية حول حيئته أو إستقلاله .

(٢) - ولا يجوز لأى من طرفى التحكيم رد المحكم الذى عينه أو اشترك فى تعيينه إلا لسبب تبينه بعد أن تم هذا التعيين .

مادة ١٩ ١٠ - يقدم طلب الرد كتابةً إلى هيئة التحكيم مبيناً فيه أسباب الرد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ علم طالب الرد بتشكيل هذه الهيئة أو بالظروف المبررة للرد ، فإذا لم يتتح المحكم المطلوب رده فصلت هيئة التحكيم فى الطلب .

(٢) ولا يقبل الرد ممن سبق له تقديم طلب برد المحكم نفسه فى ذات التحكيم .

(٣) لطالب الرد أن يطعن فى الحكم برفض طلبه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانته به أمام المحكمة المشار إليها فى المادة ٩ من هذا القانون ، ويكون حكمها غير قابل للطعن بأى طريق .

(٤) لا يترتب على تقديم طلب الرد أو على الطعن فى حكم التحكيم الصادر برفضه وقف إجراءات التحكيم وإذا حكم برد المحكم ؛ سواء من هيئة التحكيم أو من المحكمة عند نظر الطعن ، ترتب على ذلك إعتبار ما يكون قد تم من إجراءات التحكيم، بما فى ذلك حكم المحكمين ، كأن لم يكن .

مادة ٢٠ - إذا تعذر على المحكم أداء مهمته أو لم يباشرها أو انقطع عن أدائها بما يؤدى إلى تأخير لا مبرر له فى إجراءات التحكيم ولم يتتح ولم يتفق الطرفان على عزله ، جاز للمحكمة المشار إليها فى المادة ٩ من هذا القانون الأمر بإنهاء مهمته بناء على طلب أى من الطرفين .

مادة ٢١ - إذا انتهت مهمة المحكم بالحكم برده أو عزله أو تنحيه أو بأى سبب آخر ، وجب تعيين بديل له طبقاً للإجراءات التى تتبع فى إختيار المحكم الذى انتهت مهمته .

مادة ٢٢ ١٠ - تحصل هيئة التحكيم فى الدفوع المتعلقة بعدم إختصاصها بما فى ذلك الدفوع المبنية على عدم وجود اتفاق تحكيم أو سقوطه أو بطلانه أو عدم شموله لموضوع النزاع .

(٢) يجب التمسك بهذه الدفوع فى ميعاد لا يجاوز ميعاد تقديم دفاع المدعى عليه المشار إليه فى الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من هذا القانون ولا يترتب على قبلم أحد طرفى التحكيم بتعيين محكم أو الإشتراك فى تعيينه سقوط حقه فى تقديم أى من

هذه الدفوع . أما الدفع بعدم شمول إتفاق التحكيم لما يثيره الطرف الآخر من مسائل أثناء نظر النزاع فيجب التمسك به فوراً وإلا سقط الحق فيه . ويجوز ، فى جميع الأحوال - أن تقبل هيئة التحكيم الدفع المتأخر إذا رأت أن التأخير كان لسبب مقبول .

(٣) تفصل هيئة التحكيم فى الدفوع المشار إليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة قبل الفصل فى الموضوع لو أن تضمها إلى الموضوع لتفصل فيهما معا . فإذا قضت برفض الدفع ، فلا يجوز التمسك به إلا بطريق رفع دعوى بطلان حكم التحكيم المنهى للخصومة كلها وفقاً للمادة ٥٣ من هذا القانون .

مادة ٢٣ - يعتبر شرط التحكيم إتفاقاً مستقلاً عن شروط العقد الأخرى . ولا يترتب على بطلان العقد أو فسخه أو إنهائه أى أثر على شرط التحكيم الذى يتضمنه ، إذا كان هذا الشرط صحيحاً فى ذاته .

مادة ٢٤ " ١ - يجوز لطرفى التحكيم الإتفاق على أن يكون لهيئة التحكيم ، بناء على طلب أحدهما ، أن تأمر أياً منهما بإتخاذ ما تراه من تدابير مؤقتة أو تحفظية لتقييدها طبيعة النزاع ، وأن تطلب تقديم ضمان كاف لتغطية نفقات التدبير الذى تأمر به .

(٢) وإذا تخلف من صدر إليه الأمر عن تنفيذه ، جاز لهيئة التحكيم ، بناء على طلب الطرف الآخر ، أن تأذن لهذا الطرف فى إتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه ، وذلك دون إخلال بحق هذا الطرف فى أن يطلب من رئيس المحكمة المشار إليها فى المادة ٩ من هذا القانون الأمر بالتنفيذ .

الباب الرابع

إجراءات التحكيم

مادة ٢٥ - لطرفى التحكيم الإتفاق على الإجراءات التى تتبعها هيئة التحكيم بما فى ذلك حقهما فى إخضاع هذه الإجراءات للقواعد النافذة فى أى منظمة أو مركز تحكيم فى جمهورية مصر العربية أو خارجها فإذا لم يوجد مثل هذا الإتفاق كان لهيئة التحكيم ، مع مراعاة أحكام هذا القانون ، أن تختار إجراءات التحكيم التى تراها مناسبة

مادة ٢٦ - يعامل طرفا التحكيم على قدم المساواة وتباً لكل منهما فرصة متكافئة وكاملة لمرضى دعواه .

مادة ٢٧ - تبدأ إجراءات التحكيم من اليوم الذى يتسلم فيه المدعى عليه طلب التحكيم من المدعى ، ما لم يتفق الطرفان على موعد آخر .

مادة ٢٨ - لطرفى التحكيم الإتفاق على مكان التحكيم فى مصر أو خارجها . فإذا لم يوجد إتفاق عينت هيئة التحكيم مكان التحكيم مع مراعاة ظروف الدعوى وملاءمة المكان لأطرافها . ولا يخل ذلك بسلطة هيئة التحكيم فى أن تجتمع فى أى مكان تراه مناسباً للقيام بإجراء من إجراءات التحكيم كسماع أطراف النزاع أو الشهود أو الخبراء أو الإطلاع على مستندات أو معينة بضاعة أو أموال أو إجراء مداولة بين أعضائها أو غير ذلك .

مادة ٢٩ ١* - يجرى التحكيم باللغة العربية ما لم يتفق الطرفان أو تحدد هيئة التحكيم لغة أو لغات أخرى . ويسرى حكم الإتفاق أو للقرار على لغة البيانات والمذكرات المكتوبة وعلى المرافعات الشفهية وكذلك على كل قرار تتخذه هذه الهيئة أو رسالة توجهها أو حكم تصدره ما لم ينص اتفاق الطرفين أو قرار هيئة التحكيم على غير ذلك .

(٢) ولهيئة التحكيم أن تقرر أن يرفق بكل أو بعض الوثائق المكتوبة التى تقدم فى الدعوى ترجمة إلى اللغة أو اللغات المستعملة فى التحكيم . وفى حالة تعدد هذه اللغات يجوز قصر الترجمة على بعضها .

مادة ٣٠ ١* - يرسل المدعى خلال الميعاد المتفق عليه بين الطرفين أو الذى تعينه هيئة التحكيم إلى المدعى عليه وإلى كل واحد من المحكمين بياناً مكتوباً بدعواه يشتمل على إسمه وعنوانه وإسم المدعى عليه وعنوانه وشرح لوقائع الدعوى وتحديد للمطالب محل النزاع وطلباته وكل أمر آخر يوجب إتفاق الطرفين ذكره فى هذا البيان . (٢) ويرسل المدعى عليه خلال الميعاد المتفق عليه بين الطرفين أو الذى تعينه

هيئة التحكيم إلى المدعى وكل واحد من المحكمين مذكرة مكتوبة بدفاعه رداً على ما جاء ببيان الدعوى ، وله أن يضمّن هذه المذكرة أية طلبات عارضة متصلة بموضوع النزاع أو أن يتمسك بحق نلتى عنه بقصد الدفع بالمقاصة ، وله ذلك ولو فى مرحلة لاحقة من الإجراءات إذا رلت هيئة التحكيم أن الظروف تبرر التأخير .

(٣) يجوز لكل من الطرفين أن يرفق ببيان الدعوى أو بمذكرة الدفاع على

حسب الأحوال ، صورا من الوثائق التى يستند إليها وأن يشير إلى كل أو بعض الوثائق وأدلة الإثبات التى يعتزم تقديمها . ولا يخل هذا بحق هيئة التحكيم فى أى مرحلة كانت عليها للدعوى فى طلب تقديم أصول المستندات أو الوثائق التى يستند إليها أى من طرفي الدعوى .

مادة ٣١ - ترسل صورة مما يقدمه أحد الطرفين إلى هيئة التحكيم من مذكرات أو مستندات أو أوراق أخرى الى الطرف الآخر . وكذلك ترسل إلى كل من الطرفين صورة من كل ما يقدم الى الهيئة المذكورة من تقارير الخبراء و المستندات وغيرها من الأدلة .

مادة ٣٢ - لكل من طرفي التحكيم تعديل طلباته أو أوجه دفاعه أو إستكمالها خلال إجراءات التحكيم ما لم تقرر هيئة التحكيم عدم قبول ذلك منعا من تعطيل الفصل فى النزاع .

مادة ٣٣ ١٠ - تعقد هيئة التحكيم جلسات مرافعة لتمكين كل من الطرفين من شرح موضوع الدعوى وعرض حجه وأدلته ، ولها الإكتفاء بتقديم المذكرات والوثائق المكتوبة ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك .

(٢) ويجب إخطار طرفي التحكيم بمواعيد الجلسات والاجتماعات التى تقرر هيئة التحكيم عقدها قبل التاريخ الذى تعينه لذلك بوقت كاف تقدره هذه الهيئة حسب الظروف .

(٣) وتدون خلاصة وقائع كل جلسة تعدها هيئة التحكيم فى محضر تسلم صورة منه الى كل من الطرفين ما لم يتفقا على غير ذلك .

(٤) ويكون سماع الشهود والخبراء بدون أداء يمين .

مادة ٣٤ ١٠ - إذا لم يقدم المدعى دون عنر مقبول بياناً مكتوباً بدعواه وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٠ وجب أن تأمر هيئة التحكيم بإتخاذ إجراءات التحكيم ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك .

٢ - وإذا لم يقدم المدعى عليه مذكرة بدفاعه وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٠ من هذا القانون وجب أن تستمر هيئة التحكيم فى إجراءات التحكيم دون أن يعتبر ذلك بذاقة بقرارات المدعى عليه بدعوى المدعى ، ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك .

مادة ٣٥ - إذا تخلف أحد الطرفين عن حضور إحدى الجلسات أو عن تقديم ما طلب منه من مستندات جاز لهيئة التحكيم الإستمرار في إجراءات التحكيم وإصدار حكم في النزاع إستنادا إلى عناصر الإثبات الموجودة أمامها .

مادة ٣٦ - ١ " لهيئة التحكيم تعيين خبير أو أكثر لتقديم تقرير مكتوب أو شفهي يثبت في محضر الجلسة بشأن مسائل معينة تحددها . وترسل إلى كل من الطرفين صورة من قرارها بتحديد المهمة الممندة إلى الخبير .

(٢) وعلى كل من الطرفين أن يقدم إلى الخبير المعلومات المتعلقة بالنزاع وأن يمكنه من معاينة وفحص ما يطلبه من وثائق أو بضائع أو أموال أخرى متعلقة بالنزاع، وتفضل هيئة التحكيم في كل نزاع يقوم بين الخبير وأحد الطرفين في هذا الشأن .

(٣) وترسل هيئة التحكيم صورة من تقرير الخبير بمجرد إيداعه إلى كل من الطرفين مع إتاحة الفرصة له لإبداء رأيه فيه ، ولكل من الطرفين الحق في الإطلاع على الوثائق التي إستند إليها الخبير في تقريره وفحصها .

(٤) ولهيئة التحكيم بعد تقديم تقرير الخبير أن تقرر من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد طرفي التحكيم عقد جلسة لسماع أقوال الخبير مع إتاحة الفرصة للطرفين لسماعه ومناقشته بشأن ما ورد في تقريره . ولكل من الطرفين أن يقدم في هذه الجلسة خبيراً أو أكثر من طرفه لإبداء الرأي في الممثل التي تناولها تقرير الخبير الذي عينته هيئة التحكيم ما لم طرفا التحكيم على غير ذلك .

مادة ٣٧ - يختص رئيس المحكمة المشار إليها في المادة ٩ من هذا القانون بناء على طلب هيئة التحكيم بما يأتي :

(أ) الحكم على من يتخلف من الشهود عن الحضور أو يمتنع عن الإجابة بالجزاءات المنصوص عليها في المادتين ٧٨ و ٨٠ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية .

(ب) الأمر بالإتابة القضائية .

مادة ٣٨ - ينقطع سير الخصومة أمام هيئة التحكيم في الأحوال ووفقا للشروط المقررة لذلك في قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ويترتب على إنقطاع سير

الخصومة الآثار المقررة فى القانون المذكور .

الباب الخامس

حكم التحكيم وإنهاء الإجراءات

مادة ٣٩ - ١٠ * تطبق هيئة التحكيم على موضوع النزاع القواعد التى يتفق عليها الطرفان . وإذا اتفقا على تطبيق قانون دولة معينة اتبعت القواعد الموضوعية فيه دون القواعد الخاصة بتنازع القوانين ما لم يتفق على غير ذلك .

(٢) وإذا لم يتفق الطرفان على القواعد القانونية ولجنة التطبيق على موضوع محل النزاع طبقت هيئة التحكيم القواعد الموضوعية فى القانون الذى ترى أنه الأكثر إتصالا بالنزاع .

(٣) يجب أن تراعى هيئة التحكيم عند الفصل فى موضوع النزاع شروط العقد محل النزاع والأعراف الجارية فى نوع المعاملة .

(٤) يجوز لهيئة التحكيم - إذا اتفق طرفا التحكيم صراحة على تفويضها بالصلح- أن تفصل فى موضوع النزاع على مقتضى قواعد العدالة والإنصاف دون التقيد بأحكام القانون .

مادة ٤٠ - يصدر حكم هيئة التحكيم المشكلة من أكثر من محكم واحد بأغلبية الآراء بعد مداولة تتم على الوجه الذى تحدده هيئة التحكيم ، ما لم يتفق طرفا التحكيم على غير ذلك .

مادة ٤١ - إذا إتفق الطرفان خلال إجراءات التحكيم على تسوية تنهى النزاع كان لهما أن يطلبوا إثبات شروط التسوية أمام هيئة التحكيم ، التى يجب عليها فى هذه الحالة أن تصدر قرارا يتضمن شروط التسوية وينهى الإجراءات ، ويكون لهذا القرار ما لأحكام المحكمين من قوة بالنسبة للتنفيذ .

مادة ٤٢ - يجوز أن تصدر هيئة التحكيم أحكاما وقتية أو فى جزء من الطلبات وذلك قبل إصدار الحكم المنهى للخصومة كلها .

مادة ٤٣ - ١٠ * يصدر حكم التحكيم كتابة ويوقعه المحكمون ، وفى حالة تشكيل هيئة التحكيم من أكثر من محكم واحد يكتفى بتوقيعات أغلبية المحكمين بشرط

أن تثبت في الحكم أسباب عدم توقيع الألفية .

(٢) يجب أن يكون حكم التحكيم مسببا إلا إذا اتفق طرفا التحكيم على غير ذلك أو كان القانون الواجب التطبيق على إجراءات التحكيم لا يشترط ذكر أسباب الحكم .
(٣) يجب أن يشتمل حكم التحكيم على أسماء الخصوم وعاوينهم وأسماء المحكمين وعاوينهم وجنسياتهم وصفاتهم وصورة من إتفاق التحكيم وملخص لطلبات الخصوم وأقوالهم ومستنداتهم ومنطوق الحكم وتاريخ ومكان إصداره وأسبابه إذا كان نكراها ولجبا .

مادة ٤٤ - ١٠ * تسلم هيئة التحكيم إلى كل من الطرفين صورة من حكم التحكيم موقعة من المحكمين الذين وافقوا عليه خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره .
(٢) ولا يجوز نشر حكم التحكيم أو نشر أجزاء منه إلا بموافقة طرفي التحكيم .
مادة ٤٥ - ١٠ * على هيئة التحكيم إصدار الحكم المنهى للخصومة كلها خلال الميعاد الذي اتفق عليه الطرفان . فإن لم يوجد اتفاق وجب أن يصدر الحكم خلال إثني عشر شهرا من تاريخ بدء إجراءات التحكيم . وفي جميع الأحوال يجوز أن تقرر هيئة التحكيم مد الميعاد على ألا تزيد فترة المد على ستة أشهر ما لم يتفق الطرفان على مدة تزيد على ذلك .

(٢) وإذا لم يصدر حكم التحكيم خلال الميعاد المشار إليه في الفقرة السابقة جاز لأى من طرفي التحكيم أن يطلب من رئيس المحكمة المشار إليها في المادة (٩) من هذا القانون ، أن يصدر أمرا بتحديد ميعاد إضافي أو بإنهاء إجراءات التحكيم . ويكون لأى من الطرفين عندئذ رفع دعواه إلى المحكمة المختصة أصلا بنظرها .

مادة ٤٦ - إذا عرضت خلال إجراءات التحكيم مسألة تخرج عن ولاية هيئة التحكيم أو طعن بالتزوير في ورقة قدمت لها أو اتخذت إجراءات جنائية عن تزويرها أو عن فعل جنائي آخر ، جاز لهيئة التحكيم الاستمرار في نظر موضوع النزاع إذا رأت أن الفصل في تزوير الورقة أو في الفعل الجنائي الآخر ليس لازما للفصل في موضوع النزاع ، وإلا أوقفت الإجراءات حتى يصدر حكم نهائي في هذا الشأن ، ويترتب على ذلك وقف سريان الميعاد المحدد لإصدار حكم التحكيم .

مادة ٤٧ - يجب على من صدر حكم التحكيم لصالحه إيداع أصل الحكم أو

صورة موقعة منه باللغة التي صدر بها ، أو ترجمة باللغة العربية مصدقا عليها من جهة معتمدة إذا كان صادرا بلغة أجنبية ، وذلك في قلم كتاب المحكمة المشار إليها في المادة ٩ من هذا القانون .

ويحرر كاتب المحكمة محضرا بهذا الإيداع ويجوز لكل من طرفي التحكيم طلب الحصول على صورة من هذا المحضر .

مادة ٤٨ - ١٠ " تنتهي إجراءات التحكيم بصور الحكم المنهي للخصومة كلها أو بصور أمر بإنهاء إجراءات التحكيم وفقا للفقرة الثانية من المادة ٤٥ من هذا القانون. كما تنتهي أيضا بصور قرار من هيئة التحكيم بإنهاء الإجراءات في الأحوال الآتية :

- (أ) إذا اتفق الطرفان على إنهاء التحكيم .
- (ب) إذا ترك المدعى خصومة التحكيم ما لم تقرر هيئة التحكيم ، بناء على طلب المدعى عليه ، أن له مصلحة جنية في استمرار الإجراءات حتى يحسم النزاع .
- (ج) إذا رأت هيئة التحكيم لأي سبب آخر عدم جدوى استمرار إجراءات التحكيم أو إستحالته .

(٢) مع مراعاة أحكام المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ من هذا القانون تنتهي مهمة هيئة التحكيم بإنهاء إجراءات التحكيم .

مادة ٤٩ - ١٠ " يجوز لكل من طرفي التحكيم أن يطلب من هيئة التحكيم ، خلال الثلاثين يوما التالية لتسلمه حكم التحكيم ، تفسير ما وقع في منطوقه من غموض. ويجب على طالب التفسير إعلان الطرف الآخر بهذا الطلب قبل تقديمه لهيئة التحكيم .

(٢) يصدر التفسير كتابة خلال الثلاثين يوما التالية لتاريخ تقديم طلب التفسير لهيئة التحكيم . ويجوز لهذه الهيئة مد هذا الميعاد ثلاثين يوما أخرى إذا رأت ضرورة لذلك .

(٣) ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متمما لحكم التحكيم الذي يفرضه وتسرى عليه أحكامه .

مادة ٥٠ - ١٠ " تقوى هيئة التحكيم تصحيح ما يقع في حكمها من أخطاء مادية

بحة ، كتابية أو حسابية ، وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم . وتجرى هيئة التحكيم التصحيح من غير مراقبة خلال الثلاثين يوما التالية لتاريخ صدور الحكم أو إيداع طلب التصحيح بحسب الأحوال . ولها مد هذا الميعاد ثلاثين يوما أخرى إذا رأت ضرورة لذلك .

(٢) ويصدر قرار التصحيح كتابية من هيئة التحكيم ويطن إلى الطرفين خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره وإذا تجاوزت هيئة التحكيم سلطتها في التصحيح جاز التمسك ببطان هذا القرار بدعوى بطلان تسرى عليها أحكام المادتين ٥٣ ، ٥٤ من هذا القانون .

مادة ٥١ - ١٠ " يجوز لكل من طرفي التحكيم ، ولو بعد إنتهاء ميعاد التحكيم، أن يطلب من هيئة التحكيم خلال الثلاثين يوما التالية لتسلمه حكم التحكيم إصدار حكم تحكيم إضافي في طلبات قدمت خلال الإجراءات وأغظها حكم التحكيم : ويجب إعلان هذا الطلب إلى الطرف الآخر قبل تقديمه .

(٢) وتصدر هيئة التحكيم حكمها خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب ويجوز لها مد هذا الميعاد ثلاثين يوما أخرى إذا رأت ضرورة لذلك .

الباب السادس

بطان حكم التحكيم

مادة ٥٢ - ١٠ " لا تقبل أحكام التحكيم التي تصدر طبقا لأحكام هذا القانون الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية .

(٢) يجوز رفع دعوى بطلان حكم التحكيم وفقا للأحكام المبينة في المادتين التاليتين .

مادة ٥٣ - ١٠ " لا تقبل دعوى بطلان حكم التحكيم إلا في الأحوال الآتية :
(أ) إذا لم يوجد إتفاق تحكيم أو كان هذا الإتفاق باطلا أو قبللا للإبطال أو سقط بإنتهاء مدته .

(ب) إذا كان أحد طرفي إتفاق التحكيم وقت إبرامه فاقد الأهلية أو ناقصها وفقا للقانون الذى يحكم أهليته .

(ج) إذا تذر على أحد طرفي التحكيم تقديم دفاعه بسبب عدم إعلانه إعلانا صحيحا بتعيين محكم أو بإجراءات التحكيم أو لأي سبب آخر خارج عن إرادته .

(د) إذا استبعد حكم التحكيم تطبيق القانون الذي اتفق الأطراف على تطبيقه على موضوع النزاع .

(هـ) إذا تم تشكيل هيئة التحكيم أو تعيين المحكمين على وجه مخالف للقانون أو لإتفاق الطرفين .

(و) إذا فصل حكم التحكيم في مسائل لا يشملها إتفاق التحكيم أو جاوز حدود هذا الإتفاق . ومع ذلك إذا أمكن فصل أجزاء الحكم الخاصة بالمسائل الخاضعة للتحكيم عن أجزائه الخاصة بالمسائل غير الخاضعة له فلا يقع البطلان إلا على الأجزاء الأخيرة وحدها .

(ز) إذا وقع بطلان في حكم التحكيم ، أو كانت إجراءات التحكيم باطلة بطلانا أثر في الحكم .

(٢) وتنقض المحكمة التي تنظر دعوى البطلان من تلقاء نفسها ببطالان حكم التحكيم إذا تضمن ما يخالف النظام العام في جمهورية مصر العربية .

مادة ٥٤ - ١٠ " ترفع دعوى بطلان حكم التحكيم خلال التسعين يوما التالية لتاريخ إعلان حكم التحكيم للمحكوم عليه . ولا يحول دون قبول دعوى البطلان نزول مدعى البطلان عن حقه في رفعها قبل صدور حكم التحكيم .

(٢) تختص بدعوى البطلان في التحكيم التجارى الدولي المحكمة المشار إليها في المادة ٩ من هذا القانون . وفى غير التحكيم التجارى الدولي يكون الاختصاص لمحكمة الدرجة الثانية التي تتبعها المحكمة المختصة أصلا بنظر النزاع .

الباب السابع

حجية أحكام المحكمين وتنفيذها

مادة ٥٥ - تحوز أحكام المحكمين الصادرة طبقا لهذا القانون حجية الأمر المقضى وتكون واجبة التنفيذ بمرعاة الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٥٦ - يختص رئيس المحكمة المشار إليها في المادة ٩ من هذا القانون أو من يندبه من قضائتها بإصدار الأمر بتنفيذ حكم المحكمين ، ويقدم طلب تنفيذ الحكم مرفقا به ما يلي :

- ١ - أصل الحكم أو صورة موقعة منه .
- ٢ - صورة من اتفاق التحكيم .
- ٣ - ترجمة مصدق عليها من جهة معتمدة إلى اللغة العربية لحكم التحكيم إذا لم يكن صادرا بها .
- ٤ - صورة من المحضر الدال على إيداع الحكم وفقا للمادة ٤٧ من هذا القانون.

مادة ٥٧ - لا يترتب على رفع دعوى البطلان وقف تنفيذ حكم التحكيم ، ومع ذلك يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف التنفيذ إذا طلب المدعى ذلك في صحيفة الدعوى وكان الطلب مبنيا على أسباب جدية وعلى المحكمة الفصل في طلب وقف التنفيذ خلال ستين يوما من تاريخ أول جلسة محددة لنظره ، وإذا أمرت بوقف التنفيذ جاز لها أن تأمر بتقديم كفالة أو ضمان مالي . وعليها إذا أمرت بوقف التنفيذ ، الفصل في دعوى البطلان خلال ستة أشهر من تاريخ صدور هذا الأمر .

مادة ٥٨ - " ١ " لا يقبل طلب تنفيذ حكم التحكيم إذا لم يكن ميعاد رفع دعوى بطلان الحكم قد انقضى .

(٢) لا يجوز الأمر بتنفيذ حكم التحكيم وفقا لهذا القانون إلا بعد التحقق مما يلي:

(أ) أنه لا يتعارض مع حكم سبق صدوره من المحاكم المصرية في موضوع النزاع .

(ب) أنه لا يتضمن ما يخالف النظام العام في جمهورية مصر العربية.

(ج) أنه قد تم إعلانه للمحكوم عليه إعلانا صحيحا .

(٣) ولا يجوز التظلم من الأمر الصادر بتنفيذ حكم التحكيم . أما الأمر الصادر برفض التنفيذ فيجوز التظلم منه إلى المحكمة المختصة وفقا لحكم المادة ٩ من هذا القانون خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره .

قرار وزير العدل رقم ٢١٠٥ لسنة ١٩٩٥
بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤
بإصدار قانون في شأن التحكيم في المواد المدنية والتجارية (١)

وزير العدل

بعد الإطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ بإصدار قانون في شأن التحكيم في المواد المدنية والتجارية ؛

قرر

للمادة الأولى

ينشأ بوزارة العدل مكتب لشئون التحكيم في المواد المدنية والتجارية ، يختص
بإتخاذ جميع الإجراءات التي يستلزمها تنفيذ أحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ ، كما
يختص بتنفيذ أحكام هذا القرار .
ويتولى رئاسة هذا المكتب مساعد الوزير المختص .

للمادة الثانية

يتولى المكتب المنصوص عليه في المادة السابقة إعداد قوائم المحكمين الذين تتوافر
فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤
ويراعى في إيراد اسم المحكم في القوائم المشار إليها أن تتوافر فيه خبرة كافية
في مجال من المجالات التي تكون موضوعا للتحكيم . ولا تنفذ قوائم المحكمين المشار
إليها في القرار إلا اعتبارا من تاريخ إعتداد وزير العدل لها .

المادة الثالثة

يجوز لكل من تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ أن يتقدم بطلب إلى المكتب بإدراج إسمه في قوائم المحكمين ، مصحوباً ببيان وافى عن حالته ومؤهلاته وخبراته .
وفي حالة موافقة المكتب على إدراج الطالب ، فإن هذه الموافقة لا تنفذ إلا اعتباراً من تاريخ اعتمادها من وزير العدل .
وتخضع هذه القوائم للمراجعة السنوية لحذف إسم من فقد شرطاً أو أكثر من هذه الشروط .

المادة الرابعة

على كل من يدرج إسمه في قوائم المحكمين موافقة المكتب وقبل إجراء المراجعة السنوية ببيان حالة مصحوب بالمستندات التي تفيد باستمرار توافر الشروط للمنصوص عليها في البند " ١ " من المادة ١٦ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ .

المادة الخامسة

في حالة تلقى المكتب لطلب بتعيين محكم أو أكثر وفقاً لحكم المادة ١٧ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ ، يقوم مساعد الوزير المختص بترشيح من تتوفر فيه الشروط الملائمة لموضوع التحكيم المطروح من بين المحكمين المدرجة أسماؤهم في القوائم ، وتخطر الجهة الطالبة بإسم المرشح أو المرشحين في موعد لا يتجاوز خمسة أيام من تاريخ الطلب .

ويجب على من يرشح ليكون محكماً أن يصرح بكل الظروف التي من شأنها إحتمال إثارة شكوك لها ما يبررها حول حياده واستقلاله .
ويطبق حكم الفترتين السابقتين على طلبات إعادة ترشيح بديل لمن إعتذر أو قام لديه مانع أو وقع إعتراض على ترشيحه من المحكمين .

المادة السادسة

يقوم مكتب التحكيم باتخاذ إجراءات عرض الطلبات الخاصة بتعيين رجال القضاء أو أعضاء الهيئات القضائية محكمين أو رؤساء الهيئات التحكيم ، على المجلس المختص بحسب الحال .
وتطبق أحكام هذا القرار على من يتم تعيينه أو الموافقة على ترشيحه من رجال القضاء أو أعضاء الهيئات القضائية إعتباراً من تاريخ صدور قرار المجلس المختص بذلك .

المادة السابعة

على إدارات وزارة العدل كل فيما يخصه تنفيذ أحكام هذا القرار .

المادة الثامنة

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .
تحريراً في ٢٦ / ٤ / ١٩٩٥ .

التعديلات التشريعية لموضوعات

الجزء الثالث

وتتناول موضوعات :

- قانون العقوبات " ص ٥٥ "
- قانون الاجراءات الجنائية " ص ٦٩ "
- قانون النقض الجنائي " ص ٧٥ "

قانون العقوبات

قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢

بتعديل بعض أحكام قوانين المرافعات المدنية والتجارية والإثبات في المواد المدنية والتجارية والعقوبات والإجراءات الجنائية وحالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض والرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية (١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١١ - تلغى المادة ٣٧٣ مكرراً من قانون العقوبات .

مادة ١٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويصل به اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٩٢ .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ من ذي القعدة سنة ١٤١٢ هـ
" الموافق أول يونيه سنة ١٩٩٢ م " .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٢ مكرر في ١/٦/١٩٩٢

قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢

بتعديل بعض نصوص قوانين العقوبات
والإجراءات الجنائية وإنشاء محاكم أمن الدولة
وسرية الحسابات بالبنوك ، والأسلحة والنختر (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى

يقسم الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات إلى قسمين ، الأول ويضم
المواد من ٨٦ إلى ٨٩ والثاني يضم المواد من ٨٩ مكررا حتى نهاية مواد هذا الباب .

المادة الثانية

يضاف إلى القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ،

المواد التالية :

مادة ٨٦ : يقصد بالإرهاب في تطبيق أحكام هذا القانون كل إستخدام للقوة أو
العنف أو التهديد أو الترويع ، يلجأ إليه للجاتى تنفيذا لمشروع إجرامى فردى أو
جماعى، بها الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر ، إذا كان
من شأن ذلك إيذاء الأشخاص أو إلقاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو
أمنهم للخطر ، أو إلحاق الضرر بالبيئة ، أو بالاتصالات أو المواصلات أو بالأموال أو
بالمباني أو بالأماكن العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الإستيلاء عليها أو منع أو عرقلة
ممارسة السلطات العامة أو دور العبادة أو معاهد العلم لأعمالها ، أو تعطيل تطبيق
الدمستور أو القوانين أو اللوائح .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٩ (مكرر) فى ١٨ يولييه ١٩٩٢

مادة ٨٦ مكررا : يعاقب بالسجن كز من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار ، على خلاف أحكام القانون ، جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة ، يكون الغرض منها الدعوة بأية وسيلة إلى تعطيل أحكام الدستور أو للقوانين أو منع إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها ، أو الإعتداء على الحرية الشخصية للمواطن أو غيرها من الحريات والحقوق العامة التي كفلها الدستور والقانون ، أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو سلام الاجتماعى . ويعاقب بالإشغال الشاقة المؤقتة كل من تولى زعامة ، أو قيادة ما فيها ، أو أمدھا بمعونات مادية مع علمه بالغرض الذى تدعو إليه .

ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من انضم إلى إحدى الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات ، أو العصابات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة ، أو شارك فيها بأية صورة ، مع علمه بأغراضها .

ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها بالفقرة السابقة كل من روج بالقول أو الكتابة أو بأية طريقة أخرى للأغراض المذكورة فى الفقرة الأولى ، وكذلك كل من حاز بالذات أو بالواسطة أو أحرز محررات أو مطبوعات أو تسجيلات ، أيا كان نوعها ، تتضمن ترويجا أو تحيذا لشيء مما تقدم ، إذا كانت معدة للتوزيع أو لإطلاع الغير عليها . وكل من حاز أو أحرز لية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية ، استعملت أو أعدت للاستعمال ولو بصفة وقتية لطبع أو تسجيل أو إذاعة شيء مما ذكر .

المادة ٨٦ مكررا أ : تكون عقوبة الجريمة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة السابقة الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة ، إذا كان الإرهاب من الوسائل التى تستخدم فى تحقيق أو تنفيذ الأغراض التى تدعو إليها الجمعية أو الهيئة أو المنظمة أو الجماعة أو العصابة المذكورة فى هذه الفقرة . ويعاقب بذات العقوبة كل من أمدھا بأسلحة ، أو ذخائر ، أو مفرقات ، أو مهمات أو آلات أو أموال أو معلومات مع علمه بما تدعو إليه ويوسائلها فى تحقيق أو تنفيذ ذلك .

وتكون عقوبة الجريمة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة السابقة ، الأشغال الشاقة المؤقتة ، إذا كان الإرهاب من الوسائل التى تستخدم فى تحقيق ، أو تنفيذ الأغراض التى تدعو إليها الجمعية أو الهيئة أو المنظمة أو الجماعة أو العصابة

المذكورة فى هذه الفقرة ، أو إذا كان للجاني من أفراد القوات المسلحة ، أو الشرطة .
وتكون عقوبة الجريمة المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة من المادة السابقة السجن مدة لا تزيد على عشر سنوات ، إذا كانت الجمعية أو الهيئة أو المنظمة أو الجماعة أو العصابة المذكورة فى المادة السابقة تستخدم الإرهاب لتحقيق الأغراض التى تدعو إليها ، أو كان للترويج أو التحريض داخل دور العبادة ، أو الأماكن الخاصة بالقوات المسلحة ، أو الشرطة ، أو بين أفرادهما .

المادة ٨٦ مكررا ب : يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة كل عضو بإحدى الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو العصابات المذكورة فى المادة ٨٦ مكررا ، استعمل الإرهاب لإجبار شخص على الانضمام إلى أى منها ، أو منعه من الانفصال عنها .

وتكون العقوبة الإعدام إذا ترتب على فعل الجاني موت المجنى عليه .
المادة ٨٦ مكررا ج : يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة كل من سعى لدى دولة أجنبية ، أو لدى جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة يكون مقرها خارج البلاد ، أو بأحد ممن يعملون لمصلحة أى منها ، وكذلك كل من تخبر معها أو معه ، للقيام بأى عمل من أعمال الإرهاب داخل مصر ، أو ضد ممتلكاتها ، أو مؤسساتها ، أو موظفيها ، أو ممثليها الدبلوماسيين ، أو مواطنيها أثناء عملهم ، أو وجودهم بالخارج ، أو الإشتراك فى ارتكاب شئ مما ذكر .

وتكون العقوبة الإعدام إذا وقعت الجريمة موضوع السعى أو التخابر ، أو شرع فى ارتكابها .

المادة ٨٦ مكررا د : يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل مصرى تعلن أو التحق- بغير إذن كتابى من الجهة الحكومية المختصة بالقوات المسلحة لدولة أجنبية ، أو تعاون أو التحق بأى جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة إرهابية أيا كانت تسميتها ، يكون مقرها خارج البلاد ، وتتخذ من الإرهاب أو للتكريب العسكرى وسائل لتحقيق أغراضها ، حتى ولو كانت أعمالها غير موجهة إلى مصر .
وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا تلقى الجاني تدريبات عسكرية فيها أو شارك فى عملياتها غير الموجهة إلى مصر .

المادة ٨٨ : يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من إختطف وسيلة من وسائل النقل الجوي ، أو البرى ، أو المائى ، معرضا سلامة من بها للخطر . وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا إستخدم الجانى الإرهاب ، أو نشأ عن الفعل المذكور جروح من المنصوص عليها فى المادتين ٢٤٠ ، ٢٤١ من هذا القانون لأى شخص كان دخل الوسيلة أو خارجها ، أو إذا قاوم الجانى بالقوة أو العنف السلطات العامة أثناء تأدية وظيفتها فى إستعادة الوسيلة من سيطرته ، وتكون العقوبة الإعدام ، إذا نشأ عن الفعل موت شخص دخل للوسيلة أو خارجها .

المادة ٨٨ مكررا : يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من قبض على أى شخص ، فى غير الأحوال المصرح بها فى القوانين واللوائح ، أو احتجزه أو حبسه كرهينة ، وذلك بغية التأثير على السلطات العامة فى أدائها لأعمالها أو الحصول منها على منفعة أو مزية من أى نوع .

ويعاقب بذات العقوبة ، كل من مكن أو شرع فى تمكين مقبوض عليه فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القسم من الهرب .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ، إذا إستخدم الجانى القوة أو العنف أو التهديد أو الإرهاب ، أو إتصف بصفة كاذبة ، أو تذى بدون وجه حق ، بى موظفى الحكومة ، أو أبرز أمرا مزورا مدعيا صدوره عنها ، أو إذا نشأ عن الفعل جروح من المنصوص عليها فى المادتين ٢٤٠ ، ٢٤١ من هذا القانون ، أو إذا قاوم السلطات العامة أثناء تأدية وظيفتها فى إخلاء سبيل الرهينة أو المقبوض عليه .

وتكون العقوبة الإعدام ، إذا نجم عن الفعل موت شخص .

المادة ٨٨ مكررا أ : مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ، يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من تعدى على أحد القائمين على تنفيذ أحكام هذا القسم ، وكان ذلك بسبب هذا التنفيذ ، أو قاومه بالقوة أو العنف أو بالتهديد بإستعمالها معه أثناء تأدية وظيفته أو بمببها .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا نشأ عن التعدى أو المقاومة عامة مستديمة ، أو كان الجانى يحمل سلاحا أو قلم بخطف أو إحتجاز أى من القائمين على تنفيذ أحكام هذا القسم هو أو زوجه أو أحد من أصوله أو فروع .

وتكون العقوبة الإعدام ، إذا نجم عن التعدى أو للمقاومة موت المجنى عليه
المادة ٨٨ مكررا ب : تسمى أحكام الموالد ٨٢ ، ٨٣ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ،
٩٨ هـ من هذا القانون ، على الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم.

ويراعى عند الحكم بالمصادرة عدم الإخلال بحقوق الغير حسنى النية .
وتخصص الأشياء المحكوم قضائيا بمصادرتها للجهة التى قامت بالضبط ، متى
رأى الوزير المختص أنها لازمة لمباشرة نشاطها في مكافحة الإرهاب .

المادة ٨٨ مكررا ج : لا يجوز تطبيق أحكام المادة ١٧ من هذا القانون عند
الحكم بالإدانة في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم عدا الأحوال التى
يقرر فيها القانون عقوبة الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة ، فيجوز النزول بعقوبة
الإعدام إلى الأشغال الشاقة المؤبدة والنزول بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إلى الأشغال
الشاقة المؤقتة التى لا تقل عن عشر سنوات .

المادة ٨٨ مكررا د : يجوز في الأحوال المنصوص عليها في هذا القسم، فضلا
عن الحكم بالعقوبة المقررة للحكم بتكبير أو أكثر من التدابير الآتية :

١ - حظر الإقامة في مكان معين أو في منطقة محددة .

٢ - الإلزام بالإقامة في مكان معين .

٣ - حظر التردد على أماكن أو محال معينة .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد مدة التكبير على خمس سنوات .

ويعاقب كل من يخالف التدبير المحكوم به بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر .

المادة ٨٨ مكررا هـ : يعفى من العقوبات المقررة للجرائم المشار إليها في هذا
القسم كل من بادر من الجناة بإبلاغ السلطات الإدارية أو القضائية قبل البدء في تنفيذ
الجريمة وقبل البدء في التحقيق ، ويجوز للمحكمة الإعفاء من العقوبة إذا حصل البلاغ
بعد تمام الجريمة وقبل البدء في التحقيق .

ويجوز لها ذلك إذا مكن الجانى فى التحقيق السلطات من القبض على مرتكبى
الجريمة الآخرين ، أو على مرتكبى جريمة أخرى مماثلة لها فى النوع والخطورة .

المادة الثالثة

تكون العقوبة السجن الذى لا يزيد مدته على خمس سنوات فى الجرائم المنصوص

عليها في المولا : ١٦٠ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ من قانون العقوبات إذا ارتكبت أى منها تنفيذا لغرض إرهابى .
ويضاعف الحد الأقصى للعقوبات المقررة في المولا : ١/٩٠ ، ١٦٢ ، ٢٦١ من قانون العقوبات ، كما يضاعف الحد الأقصى للعقوبة المقررة بالمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات إذا ارتكبت الجريمة تنفيذا لغرض إرهابى .
وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن إذا ارتكبت الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٦ تنفيذا لغرض إرهابى ، فإذا كانت مسبقة بإصرار أو ترصد تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .
وتكون العقوبة الإعدام إذا ارتكبت الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٤ تنفيذا لغرض إرهابى .

المادة الحادية عشرة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره .
يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ المحرم سنة ١٤١٣ هـ .
" الموافق ١٨ يولييه سنة ١٩٩٢ م " .

قانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥

بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات والإجراءات الجنائية
والقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء نقابة الصحفيين (١)

باسم الشعب

رئيس للجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى

تعدل المادة ١٨٨ والفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ ، والمواد ٣٠٣ ، ٣٠٦ مكررا ١٠ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ من قانون العقوبات ، على النحو الآتي :

المادة ١٨٨ : يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه كل من نشر بإحدى الطرق المتقدمة نكراها أخبارا أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مفضضة أو دعايات مثيرة أو لورقا مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كتباً إلى الغير ، إذا كان من شأن ذلك تكدير السلم العام أو إثارة الفزع بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة أو إزراء مؤسسات الدولة أو القائمين عليها.

وتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه إذا وقع النشر المشار إليه في الفقرة السابقة بقصد الإضرار بالاقتصاد القومي للبلاد أو بمصلحة قومية لها أو نشأ عنه هذا الإضرار .

المادة ٣٠٢ " فقرة ثالثة " : ومع ذلك فالطعن في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة لا يدخل تحت حكم الفقرة السابقة إذا حصل بسلامة نية وكان لا يمتد إلى أعمال الوظيفة أو النيابية أو الخدمة العامة ، وبشرط أن يثبت مرتكب الجريمة حقيقة كل فعل أسند إليه ، ولا يغنى عن ذلك اعتقاده

صحة هذا الفعل .

المادة ٣٠٢ : يعاقب على القذف بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسة عشر ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . فإذا وقع القذف في حق موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة ، وكان ذلك بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة للعامة كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه أو بإحدى العقوبتين .

المادة ٣٠٦ مكررا ١ : يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تعرض لأنتى على وجه يخدش حيائها بالقول أو بالفعل في طريق عام أو مكان مطروق .

ويسرى حكم الفقرة السابقة إذا كان خدش حياة الأنتى قد وقع عن طريق التليفون . فإذا عاد الجاني إلى ارتكاب جريمة من نفس نوع الجريمة المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين مرة أخرى في خلال سنة من تاريخ الحكم عليه في الجريمة الأولى تكون العقوبة الحبس وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ثلاثة آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

المادة ٣٠٧ : إذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد من ١٨٢ إلى ١٨٥ ، ٢٠٣ ، ٢٠٦ بطريق النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات رفعت الحدود الدنيا والقصى لعقوبة الغرامة المبينة في المواد المذكورة إلى ضعفها .

المادة ٣٠٨ : إذا تضمن العيب أو الإهانة أو القذف أو السب الذي ارتكب بإحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ طعنا في عرض الأفراد أو خدشا لسمعة العائلات ، أو مساسا بحرمة الحياة الخاصة تكون العقوبة الحبس والغرامة معا في الحدود المبينة في المواد ١٧٩ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ على ألا تقل الغرامة في حالة النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات عن نصف الحد الأقصى وألا يقل الحبس عن سنتين .

المادة الثانية

تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة في الجرائم المنصوص عليها في المواد

١٧٢، ١٧٦، ١٧٨ "ثالثاً"، ١٧٩، ١٨١ والفقرة الثالثة من المادة ٣٠٩ مكرراً،
والفقرة الأولى من المادة ٣٠٩ مكرراً أ من قانون العقوبات .

وتكون العقوبة الحبس وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة
آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٧٨ ،
١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٣٠٦ من قانون
العقوبات.

ويكون الحد الأدنى لعقوبة لفحراسة المنصوص عليها في المادتين ١٧٤ ، ٢٠١
من قانون العقوبات خمسة آلاف جنيه ، ويكون الحد الأقصى لها عشرة آلاف جنيه .

المادة الثالثة

يكون عنوان الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات " الجرائم
التي تقع بواسطة الصحف وغيرها " .

المادة الرابعة

تلغى الفقرة الأخيرة من المادة ١٧٨ ، والفقرة الثالثة من المادة ١٧٨ ثالثاً ، والمادة
٣٠٦ مكرراً " ب " من قانون العقوبات .

المادة الخامسة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذى الحجة سنة ١٤١٥ هـ .

" الموافق ٢٨ مايو سنة ١٩٩٥ م " .

حسنى مبارك

قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٦
بشأن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات
للصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى

يستبدل بنص المادتين ١٨٨ ، ٣٠٣ من قانون العقوبات ، النصوص الآتية :

مادة ١٨٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر بمسوء قصد بإحدى الطرق المتقدم ذكرها أخبارا أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو أوراها مبطلعة أو مزورة أو منسوبة كذبا إلى الغير ، إذا كان من شأن ذلك تكدير السلم العام أو إثارة الفرع بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة .

مادة ٣٠٣ - يعاقب على القذف بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن ألفين وخمسمائة جنيه ولا تزيد على سبعة آلاف وخمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

فإذا وقع القذف في حق موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة ، وكان ذلك بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة ، كانت العقوبة الحبس مدة لا تجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين

المادة الثانية

يلغى الحد الأدنى لعقوبة الحبس المنصوص عليه في المواد ١٧٢ ، ١٧٦ ، ١٧٨ ثلثا

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٥ مكر (أ) في ١٩٩٦/١/٣٠

١٧٨ مكرراً "ثانياً"، ١٧٩، ٣٨١، والفقرة الثالثة من المادة ٣٠٩ مكرراً، والفقرة الأولى من المادة ٣٠٩ مكرراً أ من قانون العقوبات .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تجاوز سنة وغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ من قانون العقوبات .

المادة الثالثة

يستبدل بنصوص المواد ١٧٨، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٩ فقرة أولى، ١٩٠، ١٩٣، ١٩٤، ٣٠٨ من قانون العقوبات ، النصوص الآتية :

مادة ١٧٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من صنع أو حاز بقصد الاتجار أو للتوزيع أو الإيجار أو للصدق أو للعرض مطبوعات أو مخطوطات أو رسومات أو إعلانات أو صوراً محفورة أو منقوشة أو رسومات يدوية أو فوتوغرافية أو إشارات رمزية أو غير ذلك من الأشياء أو الصور عامة إذا كانت منافية للأداب العامة .

مادة ١٨٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من علم بإحدى الطرق المتقدم ذكرها في حق ممثل لدولة أجنبية معتمد في مصر بسبب أمور تتعلق بأداء وظيفته .

مادة ١٨٤ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أهان أو سب بإحدى الطرق المتقدم ذكرها مجلس الشعب أو مجلس الشورى أو غيره من الهيئات التنظيمية أو الجيش أو المحاكم أو السلطات أو المصالح العامة .

مادة ١٨٥ - يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من سب موظفاً عاماً أو شخصاً ذا صفة نيابية عامة أو مكلفاً بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النبالة أو الخدمة العامة ، وذلك مع عدم الأخلاص بتطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢

إذا وجد ارتباط بين السب وجريمة قذف يرتكبها ذات المتهم ضد نفس من وقعت عليه جريمة السب .

مادة ١٨٦ - يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أدخل بطريقة من الطرق المتقدم ذكرها بمقام قلم أو هيئته أو سلطته في صدد دعوى .

مادة ١٨٩ "فقرة أولى" - يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر بإحدى الطرق المتقدم ذكرها ما جرى في الدعاوى المدنية أو الجنائية التي قررت المحاكم سماعها في جلسة سرية أو في الدعاوى المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في هذا الباب أو في الباب السابع من الكتاب الثالث من هذا القانون .

مادة ١٩٠ - "في غير الدعاوى التي تقع في حكم المادة السابقة يجوز للمحاكم نظرا لنوع وقائع الدعوى أن تحظر في سبيل المحافظة على النظام العام أو الآداب نشر المرافعات القضائية أو الأحكام كلها أو بعضها بإحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ ، ومن يخالف ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٩٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة شهور وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد عن عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر بإحدى الطرق المتقدم ذكرها :

(أ) أخبرا بشأن تحقيق جنائي قائم إذا كانت سلطة التحقيق قد قررت إجراؤه في غيبة الخصوم أو كانت قد حظرت إذاعة شيء منه مراعاة للنظام العام أو للآداب أو لظهور الحقيقة .

(ب) لو أخبرا بشأن التحقيقات أو المرافعات في دعاوى الطلاق أو التفريق أو الزنا .

مادة ١٩٤ - يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من فتح لكتتابا أو أعلن بإحدى الطرق المتقدم ذكرها بقصد التعويض عن الفرمات أو

المصاريف او التضمينات المحكوم بها قضائيا في جنائية او جنحة .
وكذلك كل من أعلن بإحدى تلك الطرق قيامه أو قيام آخر بالتعويض المشار إليه
أو بعضه أو كله أو عزمه على ذلك * .

مادة ٣٠٨ - إذا تضمن العيب أو الإهانة أو القصف أو السب الذي ارتكبه
بإحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ طعنا في عرض الأفراد أو خدشا لسمعة
العائلات تكون العقوبة بالحبس والغرامة معا في الحدود المبينة في المواد ١٧٩،
١٨١، ١٨٢، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٠٧ على ألا تقل الغرامة في حالة النشر في إحدى الجرائد أو
المطبوعات نصف الحد الأقصى وألا يقل الحبس عن ستة شهور .

المادة الرابعة

تلغى الفقرة الثانية من المادة ١٨٧ من قانون العقوبات .

المادة الخامسة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ صفر سنة ١٤١٧ هـ
" الموافق ٣٠ يونية سنة ١٩٩٦ م "

حسنى مبارك

قانون الإجراءات الجنائية

قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ .

بتعديل بعض أحكام قوانين المرافعات المدنية والتجارية والإثبات في المواد المدنية والتجارية والعقوبات والإجراءات الجنائية وحالات وإجراءات الطعن أمام محكمة للنقض والرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية (١) باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب للقانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١١ - تلغى الفقرتان الثانية والثالثة من المادة ٢٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

مادة ١٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٩٢ .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ من ذي القعدة سنة ١٤١٢ هـ
" الموافق أول يونيو سنة ١٩٩٢ م " .

(١) الجريدة الرسمية - العدد (٢٢) مكرر في ١ / ٦ / ١٩٩٢ .

قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢

بتعديل بعض نصوص قوانين العقوبات والإجراءات الجنائية وإنشاء

محكمة أمن الدولة ، وسرية الحسابات بالبنوك ، والأسلحة والنختر^(١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ٤ - تضاف الجرائم المنصوص عليها في القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات إلى الجرائم الواردة في الفقرة الثانية من المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

مادة ١١ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصرم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ المحرم سنة ١٤١٣ هـ
" الموافق ١٨ يولييه سنة ١٩٩٢ م " .

(١) الجريدة الرسمية الحد ٢٩ مكرر في ١٨ / ٧ / ١٩٩٢ .

قانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥
بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات والإجراءات الجنائية
والقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء نقابة الصحفيين (١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الخامسة

تلغى المادة ١٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية

المادة السادسة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذي الحجة سنة ١٤١٥ هـ
الموافق ٢٨ مايو سنة ١٩٩٥ م

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢١ (مكرر) في ٢٨ مايو سنة ١٩٩٥ .

أحكام المحكمة الدستورية العليا

* حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة ١٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما تضمنته من إلزام المتهم المكلف بالحضور إلى المحكمة مباشرة وبدون تحقيق سابق بأن يقدم خلال الخمسة الأيام التالية لإعلان تكليفه بالحضور بيان الأدلة على كل فعل أسنده إلى موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة وإلا سقط حقه في إقامة الدليل المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات * للقضية رقم ٣٧ لسنة ١١ قضائية دستورية جلسة ١٩٩٣/٢/٦ (١)

* حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية ما تضمنته الفقرة الثانية من المادة ١٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية من إلزام المتهم بإرتكاب جريمة التزيف بطريق النشر في إحدى الصحف أو غيرها من المطبوعات أن يقدم للمحقق عند أول استجواب له وعلى الأكثر في الخمسة الأيام التالية بيان الأدلة على كل فعل أسنده إلى موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة وإلا سقط حقه في إقامة الدليل المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات * للقضية رقم ٤٢ لسنة ١٦ قضائية دستورية جلسة ١٩٩٥/٥/٢٠ (٢)

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٧ في ١٨ / ٢ / ١٩٩٣ .

(٢) الجريدة الرسمية - العدد ٢٣ في ٨ / ٦ / ١٩٩٥ .

أحكام المحكمة الدستورية العليا

حكمت المحكمة الدستورية العليا بجلستها المنعقدة في ١٠/٥/١٩٩٦ في القضية رقم ٢٦ لسنة ١٢ قضائية " دستورية " بعدم دستورية للفقرة الأولى من المادة ٢٠٨ مكررا " أ " من قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ ، ويسقط فقرتها الثانية والثالثة ، وكذلك المادة ٢٠٨ مكررا " ب " من هذا القانون (١)

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٤١ في ١٧/١٠/١٩٩٦ .

قانون النقص الجنائي

قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢

بتعديل بعض أحكام قوانين المرافعات المدنية والتجارية والإثبات في المواد المدنية والتجارية والعقوبات والإجراءات الجنائية وحالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض والرسوم القضائية ورسوم للتوثيق في المواد المدنية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ٥ - تزداد إلى عشرة أمثالها قيمة الغرامات في المادة ٣٦ فقرة ثانية من القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن بالنقض .
وتزداد إلى خمسة أمثالها قيمة الكفالة في المادة ٣٦ " فقرة أولى " من القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

مادة ٩ - تستبدل عبارة " ستين يوماً " بعبارة " أربعين يوماً " الواردة في المادة ٢٤ من القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

ويستبدل بنص المادة ٣٦ " مكرراً " منه ، النص الآتي :

مادة ٣٦ مكرراً : ١ - يجوز للطاعن في حكم صادر من محكمة الجنايات بعقوبة مقيدة ، أو سالبة للحرية ، أن يطلب في مذكرة أسباب الطعن وقف تنفيذ الحكم الصادر ضده مؤقتاً لحين الفصل في الطعن ، ويحدد رئيس المحكمة على وجه المراجعة

(١) الجريدة الرسمية للحد ٢٢ مكرر في ١ / ٦ / ١٩٩٢ .

جلسة لنظر هذا الطلب تعلن بها النيابة .

وعلى المحكمة إذا أمرت بوقف تنفيذ العقوبة أن تحدد جلسة لنظر الطعن أمامها في ميعاد لا يجاوز ستة شهور ، وتحيل ملف الطعن إلى النيابة لتودع مذكرة برأيها خلال الأجل الذي تحده لها .

٢ - تخصص دائرة أو أكثر منقّدة في غرفة مشورة لفحص الطعون في أحكام محكمة الجنح المستأنفة تفصل بقرار مسبب فيما يفصح من هذه الطعون عن عدم قبوله شكلاً ، أو موضوعاً ، ولتقرير إحالة الطعون الأخرى لنظرها بالجلسة على وجه السرعة ، ولها في هذه الحالة أن تأمر بوقف تنفيذ العقوبة السالبة للحرية إلى حين الفصل في الطعن .

٣ - ويجوز للمحكمة في جميع الأحوال ، إذا أمرت بوقف التنفيذ ، أن تأمر بتقديم كفالة ، أو بما تراه من إجراءات تكفل عدم هروب الطاعن .

• مادة ١٠١ - كما تلغى عبارات " الديون " ، " مانعة " ، " جاهيا " وكذا المبالغ المحددة بالليرة السورية أينما وردت في نصوص القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

مادة ١٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويصل به اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٩٢ .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ من ذي القعدة سنة ١٤١٢ هـ .

الموافق أول يونه سنة ١٩٩٢ م "

التعديلات التشريعية لموضوعات

الجزء الرابع

وتتناول موضوعات :

- آثار ومتاحف " ص ٧٩ '
- اجتـب " ص ٨٣ '
- احزاب سياسية " ص ٨٩ '
- احوال شخصية " ص ٩٣ '
- احوال مدنية " ص ١٠١ '

آثار ومتاحف

قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩١

بتعديل بعض أحكام قانون حماية الآثار

الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى

يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة ٢٩ وينص المادة ٣٩ من قانون حماية الآثار

الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ، النصان الآتيان :

مادة ٢٩ / فقرة ثالثة : ويحدد بقرار من مجلس إدارة الهيئة محيط كل موقع أثري تتولى الهيئة حراسته، ويجوز - بعد أخذ رأى وزارة السياحة - أن يتضمن هذا القرار فرض رسم لدخول الموقع ، ذلك بعد أقصى خمسة جنيهات للمصريين ومائة جنيه أو ما يعادلها من العملات الحرة بالنسبة إلى الأجانب ، ولا يخل هذا الرسم بالرسم للمقررة طبقا للمادة ٣٩ من هذا القانون .

مادة ٣٩ - يجوز بقرار من مجلس إدارة الهيئة - بعد أخذ رأى وزارة السياحة فرض رسم لزيارة أى من المتاحف أو الآثار بعد أقصى خمسة جنيهات للمصريين ومائة جنيه أو ما يعادلها من العملات الحرة بالنسبة إلى الأجانب .

المادة الثانية

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ ، كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٩ شوال سنة ١٤١١ هـ

" الموافق ٤ مايو سنة ١٩٩١ م " .

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٠ فى ١٦ مايو ١٩٩١ .

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٧٧٦ لسنة ١٩٩٣

باعتبار المبنى القديم لبنك مصر بشارع محمد فريد آثرا (١)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الإطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٨ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الآثار

المصرية ؛

وعلى موافقة اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية ؛ وبناء على ما عرضه

وزير الثقافة ؛

قرر

للمادة الأولى

يعتبر أثرًا من الآثار الإسلامية والقبطية المبنى القديم لبنك مصر الكائن ١٥١

شارع محمد فريد والمبينة حدوده ومعالمه بالمنكرة والرسم المرفقين .

للمادة الثانية

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ؛

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٤١٤هـ

الموافق ٧ أكتوبر سنة ١٩٩٣ م

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ عاطف صدقي

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤

بإتشاء المجلس الأعلى للآثار (١)

نصت المادة ١٥ من هذا القرار على ما يأتي :

تلغى هيئة الآثار المصرية المنشأة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٨ لسنة ١٩٧١ المشار إليه ويحل المجلس الأعلى للآثار محل الهيئة الملغاة في مباشرة اختصاصاتها أينما وردت ويؤول للمجلس ما لها من حقوق وما عليها من التزامات .
وتتخذ الإجراءات اللازمة لنقل الإعتمادات المالية من الهيئة الملغاة إلى موازنة المجلس الأعلى للآثار .

(١) الجريدة الرسمية - العدد ١٠ (تابع) في ١٠ / ٣ / ١٩٩٤ .

أجـاتـب

قانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٩٦

بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى

مع عدم الإخلال بأحكام قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ، يكون تملك غير المصريين ، سواء كانوا اشخاصا طبيعيين أم اعتباريين ، للعقارات المبنية أو الأراضي الفضاء في جمهورية مصر العربية - أيا كان سبب اكتساب الملكية عدا الميراث - وفقا لأحكام هذا القانون .
ويقصد بالتملك في نطاق أحكام هذا القانون الملكية التامة وملكية الرقبة وحقوق الانتفاع .

ويقصد بالعقارات المبنية والأراضي الفضاء في تطبيق أحكام هذا القانون ، المباني والأراضي ، ولو لم تكن خاضعة لأحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ في شأن ضريبة الأطنان أو القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية

وتعتبر في تطبيق أحكام هذا القانون شركة غير مصرية ، أية شركة - أيا كان شكلها القانوني - لا يملك المصريون أغلبية رأسمالها ، ولو كانت قد أنشأت في مصر طبقا لأحكام القانون المصري .

المادة الثانية

يجوز لغير المصري تملك العقارات ، مبنية كانت أو أرض فضاء، بالشروط

الإتية :

- ١- أن يكون التملك لعقارين على الأكثر فى جميع أنحاء الجمهورية بقصد المكنى الخاصة له ولأسرته ، وذلك دون إخلال بحق تملك العقارات اللازمة لمزاولة النشاط الخاص المرخص به من المملطات المصرية المختصة .
ويقصد بالأمرة الأزواج والأبناء القصر
- ٢ - ألا تزيد مساحة كل عقار على أربعة آلاف متر مربع .
- ٣ - ألا يكون العقار من العقارات المعتبرة أثرا فى تطبيق أحكام قانون حماية الآثار ولرئيس مجلس الوزراء الاستثناء من الشرطين الواردين بالبندين ١ ، ٢ من هذه المادة فى الحالات التى يقرها .
ولمجلس الوزراء أن يضع شروطا وقواعد خاصة بالتملك فى المناطق السياحية والمجتمعات العمرانية التى يحددها .

المادة الثالثة

لا يخضع تملك العقارات المبنية والأراضى الفضاء للشروط الواردة فى هذا القانون فى حالة ما إذا كانت ملكية العقار لحكومة أجنبية لاتخاذ مقر البعثتها الدبلوماسية أو القنصلية أو ملحقاتها أو لمكاتب رئيس وأعضاء البعثة ، وذلك بشرط المعاملة بالمثل ، أو كانت الملكية لإحدى الهيئات أو المنظمات الدولية أو الإقليمية .

المادة الرابعة

يجب على غير المصري الذى اكتسب ملكية أرض فضاء بالتطبيق لأحكام هذا القانون أن يبدأ البناء عليها خلال مدة لا تتجاوز السنوات الخمس لشهر التصرف ، فإذا انقضت هذه المدة دون البدء فى أعمال البناء زينت مدة حظر المبينة فى المادة التالية بما يساوى مدة التأخير فى البدء فى البناء .

المادة الخامسة

لا يجوز لغير المصري الذى اكتسب ملكية عقار وفقا لأحكام هذا القانون أن يتصرف فيه بأى وجه من وجوه التصرفات الناقلة للملكية قبل مضى خمس سنوات من تاريخ اكتساب الملكية .

ومع ذلك يجوز لرئيس مجلس الوزراء فى الحالات التى يقرها الإن بالتصرف

فى العقار قبل مضى هذه المدة .

المادة السادسة

يقع باطلا كل تصرف يتم بالمخالفة لأحكام هذا القانون ولا يجوز شهره .
ويجوز لكل ذى شأن وللنيابة العامة طلب الحكم بهذا البطلان ، وعلى المحكمة أن
تقضى به من تلقاء نفسها .

المادة السابعة

مصلحة الشهر العقارى والتوثيق هى الجهة المنوط بها تنفيذ أحكام هذا القانون .
وتنشأ مكاتب خاصة للشهر العقارى والتوثيق ، تختص بجميع شئون الشهر
والتوثيق بالنسبة لمطالبات تملك غير المصريين للعقارات المبنية أو الأراضى الفضاء
وفقا لأحكام هذا القانون ، ويتعين على هذه المكاتب إنهاء إجراءات التسجيل خلال
عشرة أيام على الأكثر من تاريخ استيفاء الأوراق المطلوبة .
ويصدر بتنظيم العمل بهذه المكاتب قرار من وزير العدل .

المادة الثامنة

يلغى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية
والأراضى الفضاء ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

المادة التاسعة

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويحل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ
نشره .

يصم هذا القانون بختم النولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٨ صفر سنة ١٤١٧ هـ

" الموافق ١٤ يوليه سنة ١٩٩٦ م "

حسنى مبارك

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٣٣٣٨ لسنة ١٩٩٦

بتنظيم العمل بمكتب شئون تملك غير
المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء (١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بشأن تنظيم الشهر العقارى ؛
وعلى القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٩٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات
المبنية والأراضي الفضاء ؛

قرر

المادة الأولى

ينشأ بمصلحة الشهر العقارى والتوثيق مكتب يسمى شئون تملك غير المصريين
للعقارات المبنية والأراضي الفضاء .
ويتبع هذا المكتب مكاتب فرعية بكل محافظة .

المادة الثانية

يشكل المكتب الرئيسى المشار إليه بالمادة السابقة برئاسة رئيس قطاع الشهر
العقارى والتوثيق ، وعضوية ممثلين من الوزارات والجهات المعنية وعدد كاف من
الأعضاء الفنيين والإداريين والكتابيين ، ويرأس كل مكتب فرعى أمين المكتب
وعضوية أمين مساعد بالمكتب ومدير إدارة الشهر ، ويلحق به عدد كاف من الموظفين
الكتابيين .

المادة الثالثة

تكون مهمة مكاتب شئون تملك غير المصريين بالمصلحة والمحافظات متابعة
الطلبات المقدمة من غير المصريين لتملك العقارات المبنية والأراضي الفضاء فى
المأموريات التابعة لها يوميا وبحث لئلا يصحوبات قد تعرض مراحل مراجعة هذه

الطلبات أو المشروعات حتى تمام شهرها وذلك خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ ورود أو استيفاء الأوراق المطلوبة .

المادة الرابعة

يجب على مأمورية الشهر العقاري المختصة إرسال صورة من كل طلب شهر يقدم إليها لصالح غير المصريين إلى كل من مكتبى شئون تملك غير المصريين بالمحافظة والمصلحة فى ذات اليوم ليقيم كل منهما بقيد الطلب فى سجل يعد لذلك وإعداد ملف لكل طلب على حدة تحفظ به صورة من الطلب ومن كافة المكاتبات والإلتصاقات التى تقدم بشأنه ويراعى أن يخصص فى المكتب سجل لكل مأمورية تابعة له .

المادة الخامسة

على مأمورية الشهر العقاري فى حالة طلب الاستثناء من البندين ٢ ، ١ من المادة الثانية والفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٩٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى القضاء إرسال الطلب ومستدقه إلى مكتب شئون تملك غير المصريين بالمصلحة فور استكمال بحثه مشفوعا بالرأى دون ختمه ، وعلى هذا المكتب إرسال الطلب مشفوعا بمذكرة بالرأى إلى المكتب الفنى لوزير العدل وذلك خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ ورود الأوراق إليه .

المادة السادسة

يتولى المكتب الفنى لوزير العدل إرسال الطلب والمستندات المرفقة به خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ وروده مشفوعا بمذكرة بالرأى لعرضه على رئيس الوزراء طبقاً لأحكام القانون .

المادة السابعة

يجب على مأمورية الشهر العقاري ومكاتب شئون تملك غير المصريين بالمحافظات إخطار مكتب شئون تملك غير المصريين بالمصلحة بكافة الإجراءات التى تتخذ بشأن الطلب أو المشروع أو المحرر سواء ما تعلق منها بالمسير فى الإجراءات أو إيقافها وعلى مكتب شئون التملك بالمصلحة إثباتها فى السجل المعد لذلك وكذلك إخطار

المكاتب الفرعية بملاحظات الوزارات والجهات المعنية فور ورودها إليه وإخطار الطالب مباشرة بما يجب اتخاذه قانونا .

المادة الثامنة

على مأمورية الشهر العقارى ومكاتب شئون تملك غير المصريين بالمصلحة والمحافظات إعداد فهارس أبجدية بأسماء طالبي التملك من غير المصريين يزود بها مركز المعلومات بالمصلحة وذلك للرجوع إليها لحصر حالات تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء فى جميع أنحاء الجمهورية والتحقق من توافر الشروط المنصوص عليها فى القانون ولها الاستعانة فى هذا الشأن بأى جهة حكومية أخرى .

المادة التاسعة

يتولى مكتب شئون تملك غير المصريين بالمصلحة إعداد دليل للتعريف بالإجراءات والمستندات والرسوم المطلوبة لعمليات الشهر والتوثيق توزع مجانا على طالبي التملك .

المادة العشرة

على مكتب شئون تملك غير المصريين بالمصلحة إرسال بيان إلى المكتب الفنى لوزير العدل خلال الأسبوع الأول من كل شهر على الأكثر يتضمن بيانا وفيا عن طلبات الشهر التى قدمت من غير المصريين خلال الشهر السابق وما تم فيها شاملا للطلبات التى قدمت للاستثناء من البندين ١ ، ٢ من المادة الثانية والفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٩٦ المشار إليه وكذا الإجراءات التى اتخذت بشأن الطلبات ، وعليه أن يعد أيضا إحصائية كل ثلاثة أشهر وأخرى سنوية عن الطلبات المشار إليها وما تم فيها .

وعلى المكتب الفنى لوزير العدل إرسال صورة من هذه البيانات والإحصائيات المشار إليها فى الفقرة السابقة للأمانة العامة لمجلس الوزراء فور ورودها إليه .

المادة الحادية عشرة

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره

صدر فى ٢٧ / ٧ / ١٩٩٦

أحزاب سياسية

قانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحكام القانون
رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظم الأحزاب السياسية (١)

باسم الشعب

رئيس للجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنصى الفقرة الثانية من المادة ٩ ، والمادة ٢٦ من القانون
رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظم الأحزاب السياسية للنصان الآتيان :
مادة ٩ فقرة ثالثة : وفيما عدا الإجراءات الإدارية التى تنتهى بتقديم الإخطار
المنصوص عليه فى المادة ٧ من هذا القانون لا يجوز ممارسة أى نشاط حزبى أو
إجراء أى تصرف بإسم الحزب قبل إكتسابه للشخصية الاعتبارية طبقاً لأحكام الفقرة
السابقة .

مادة ٢٦ : يعاقب بالحبس والغرامة التى لا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى
هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام الفقرة الثانية من المادة ٢١ من هذا القانون .
ويعاقب بالحبس الذى لا تقل مدته عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات كل من
خالف أحكام الفقرة الثانية من المادة ٩ أو الفقرة الأولى أو الثانية من المادة ١٢ من
هذا القانون . ويعاقب بالسجن كل من خالف أحكام المادة ٤ من هذا القانون .
مادة ٢ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم
التالى لتاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٤١٣ هـ

" الموافق ١٦ ديسمبر ١٩٩٢ م " .

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٥١ تابع فى ١٧ / ١٢ / ١٩٩٢ .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٩٤ بتعديل بعض أحكام

القوانين أرقام ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، ٤٠ لسنة ١٩٧٧ ، ٩٥

لسنة ١٩٨٠ وإلغاء القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ (١)

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب ؛

وعلى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ للخاص بنظام الأحزاب السياسية ؛

وعلى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية للجهة الداخلية والسلام

الاجتماعي؛

وعلى قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛ قرر القانون الآتي نصه

المادة الثانية

يستبدل بنصى الفقرتين السابعة والثامنة من المادة ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة

١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية ، النصان الآتيان :

ويقوم رئيس اللجنة بإبلاغ رئيس مجلس الشعب ومجلس الشورى بأسماء

المؤسسين المصدق على توقعاتهم الواردة فى الإخطار المذكور فى المادة السابعة من

هذا القانون فور تقديم إخطار تأسيس الحزب إليه .

ويتولى كل من رئيسى المجلسين إعلان تلك الأسماء فى أماكن ظاهرة فى كل من

المجلسين لمدة شهر من تاريخ إبلاغها إليه ويتولى رئيس مجلس الشورى نشرها فى

صحيفتين صباحيتين يوميتين ليتقدم كل من يرى الاعتراض على أى من تلك الأسماء

إلى رئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية بإعتراضه مؤيدا بما لديه من مستندات خلال

شهر من تاريخ النشر فى الصحف .

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٤٣ (تابع) فى ٢٧ أكتوبر ١٩٩٤ .

للمادة المسلمة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٤١٥ هـ
" الموافق ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٩٤ م " .

أحكام المحكمة الدستورية العليا

الحكم بعدم دستورية البندين " ثانياً " ، " سابعاً " من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن نظم الأحزاب السياسية (١)
* صدر حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٤٤ لسنة ٧ قضائية دستورية جلسة ٧ مايو ١٩٨٨ يقضى بالآتي :

أولاً : يرفض الطعن بعدم دستورية البند " ثانياً " من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ / ١٩٧٧ الخاص بنظم الأحزاب السياسية .

ثانياً : بعدم دستورية البند " سابعاً " من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظم الأحزاب السياسية فيما تضمنه من إشرط ألا يكون بين مؤسسي الحزب أو قيادته من تقوم أدلة جنية على قيامه بالدعوة أو المشاركة في الدعوة أو التحريض أو الترويج بأية طريقة من طرق العلانية لمبادئ أو اتجاهات أو أعمال تتعارض مع معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل التي وافق عليها الشعب في الاستفتاء بتاريخ ٢٠ إبريل ١٩٧٩ .

حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٢٥ لسنة ١٦ قضائية دستورية بشأن عدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة ١٥ من قانون الأحزاب السياسية الصادر بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ والمضافة بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ وبعدم دستورية نص المادة ١٩٥ من قانون العقوبات (٢)

* صدر حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسته ٣ يوليه ١٩٩٥ يقضى بالآتي :
بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة ١٥ من قانون الأحزاب السياسية الصادر بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقرار بقانون رقم ٣٦ سنة ١٩٧٩ .

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢١ في ٢٦ مايو ١٩٨٨ .

(٢) الجريدة الرسمية - العدد ٢٩ في ٢٠ يوليه ١٩٩٥ .

أحوال شخصية

قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢

بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٥

لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى

يستبدل بنص المادتين ٢١ ، ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩

الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية للنصان الآتيان :

مادة ٢١ - يحكم بموت المفقود الذي يغلب عليه الهلاك بعد أربع سنوات من تاريخ فقده .

ويعتبر المفقود ميتا بعد مضي سنة من تاريخ فقده ، في حالة ما اذا ثبت أنه كان على ظهر سفينة غرقت ، أو كان في طائرة سقطت ، أو كان من أفراد القوات المسلحة وقد أثناء العمليات الحربية .

ويصدر رئيس مجلس الوزراء أو وزير الدفاع ، بحسب الأحوال ، وبعد التحرى وإستظهار القرائن التي يغلب معها الهلاك ، قرارا بأسماء المفقودين الذين اعتبروا لموتنا في حكم الفقرة السابقة . ويقوم هذا القرار مقام الحكم بموت المفقود .

وفي الأحوال الأخرى يفوض تحديد المدة التي يحكم بموت المفقود بعدها إلى القاضى على ألا تقل عن أربع سنوات ، وذلك بعد التحرى عنه بجميع الطرق الممكنة الموصلة إلى معرفة إن كان المفقود حيا أو ميتا .

مادة ٢٢ - عند الحكم بموت المفقود أو نشر قرار رئيس مجلس الوزراء أو

قرار وزير الدفاع بإعتباره ميتا على الوجه المبين في المادة السابقة تعدد زوجته عدة الوفاة وتقسم تركته بين ورثته الموجودين وقت صدور الحكم أو نشر القرار في الجريدة الرسمية كما تترتب كلفة الآثار الأخرى .

المادة الثانية

تسرى أحكام هذا القانون على من سبق فقده في أى من الحالات الواردة في الفقرة الثانية من المادة ٢١ ومضى على فقده سنة على الأقل في تاريخ العمل بهذا القانون .

المادة الرابعة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ من ذى القعدة سنة ١٤١٢ هـ

" الموافق أول يونيه سنة ١٩٩٢ م " .

قانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٩٤

بإلغاء المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتمل
على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى

تلغى المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بشأن لائحة ترتيب
المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها .

وعلى المحاكم الجزئية أن تحيل بنون رسوم ، ومن تلقاء نفسها ، ما يوجد لديها
من دعاوى أصبحت من اختصاص المحاكم الابتدائية المختصة بمقتضى حكم الفقرة
السابقة وذلك بالحالة التي تكون عليها .

وتكون الإحالة إلى جلسة تحدها المحكمة ، وفي حالة غياب أحد الخصوم يعلن
قلم الكتاب قرار الإحالة إليه مع تكليفه بالحضور في الميعاد الذي حددته المحكمة لذلك.
ولا تسرى أحكام الفقرتين السابقتين على الدعاوى المحكوم فيها قطعياً أو الدعاوى
الموجلة للنطق بالحكم .

المادة الثانية

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ
نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ المحرم سنة ١٤١٥ هـ .

" الموافق ١٧ يونيو سنة ١٩٩٤ م " .

حمى مبارك

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٤ (مكرر) في ١٨ يونيو ١٩٩٤ .

قانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٦
بشأن تنظيم إجراءات مباشرة دعوى
الحسبة في مسائل الأحوال الشخصية (١) (٢)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٤ (مكرر) في ٢٩ يناير ١٩٩٦ .

(٢) قضت محكمة النقض بأن الشريعة الإسلامية هي القانون العلم الواجب للتطبيق في مسائل الأحوال الشخصية وفقاً لأرجح الأقوال في مذهب الإمام أبي حنيفة فيما عدا الأحوال التي وردت بشأنها قوانين خاصة وذلك عملاً بنص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والمادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم العلية ؛ وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن سكوت القانون أو خلوه من النص على حكم مسألة من مسائل الأحوال الشخصية لا يعني أن المشرع أراد أن يخالف نصاً في القرآن الكريم أو السنة النبوية الصحيحة أو حكماً اتفق عليه فقهاء المسلمين ، وينطبق ذلك على الحق والدعوى به في هذا الصدد ، وإذا لم تكن توجد قواعد قانونية خاصة تمنع أو تقيد من إقلمة دعوى الحسبة في الوقت الذي رفعت فيه هذه الدعوى حتى يصدر حكم نهائي فيها من محكمة الموضوع ، فإنه يتعين الرجوع في شأن قبولها إلى الراجح في مذهب الإمام أبي حنيفة ؛ والحسبة على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وفي اصطلاح الفقهاء هي فعل ما يحتسب عند الله من أمر معروف ظهر تركه أو نهى عن منكر ظهر قطعه ، وهي من فروض الكفاية وتصدر عن ولاية شرعية أصلية - أو مستمدة - أضفاها الشارع على كل من لوجبها عليه وطلب منه القيام بها ، وذلك بالتقدم إلى القاضي بالدعوى أو الشهادة لديه أو بإستجداد المحتسب أو والي الظالم " الفولية العلية " ودعوى الحسبة تكون فيما هو حق لله أو فيما كان حق الله فيه غالباً كالدعوى بإبقيات الطلاق البائن أو بالتفريق بين زوجين زواجهما فاسد أو بسبب ردة أحدهما برجوعه عن دين الإسلام ، وجمهور الفقهاء على عدم تقيدهما بشرط الإن أو التفويض من ولي الأمر ، وإذا ترك كل المسلمين الحسبة باعتبارها واجباً كفائياً لأمتها جميعاً ، بل إنها تكون فرض عين على المسلم القادر عليها إذا لم يقمها غيره في شأن أمر لا يعلم به إلا هو ، فلا يقبل القول بإقتضاء مصلحة رافع هذه الدعوى طالما تحققت شروط الحسبة ، لأنه مطلوب منه شرعاً الإحتساب ، فيكون شهادتها فيها إثباتاً وقائماً بالخصومة في آن واحد ، وله ما للخصوم من حق إيداء الطلبات والدفع ولوجه الدفاع ومتابعة السير في الدعوى حتى ينحسم النزاع ؛ (نقض مدني ١٩٩٦/٨/٥ - الطعون أرقام ٤٧٥ ، ٤٧٨ ، ٤٨١ لسنة ١٣٦٥ أحوال شخصية)

المادة الأولى

تختص النيابة العامة وحدها دون غيرها برفع الدعوى فى مسائل الأحوال الشخصية على وجه الحسبة ، وعلى من يطلب رفع الدعوى أن يتقدم ببلاغ إلى النيابة العامة المختصة يبين فيه موضوع طلبه والأسباب التى يستند إليها مشفوعة بالمستندات التى تؤيده.

وعلى النيابة العامة بعد سماع لقوال أطراف البلاغ وإجراء التحقيقات اللازمة أن تصدر قرارا برفع الدعوى أمام المحكمة الابتدائية المختصة أو بحفظ البلاغ .
ويصدر قرار النيابة العامة المشار إليه مسببا من محام عام مواعيلها إعلان هذا القرار لذوى الشأن خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره .

المادة الثانية

للنائب العام إلغاء القرار الصادر برفع الدعوى أو بالحفظ خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره ، وله فى هذه الحالة أن يستكمل ما يراه من تحقيقات والتصرف فيها إما برفع الدعوى أمام المحكمة الابتدائية المختصة أو بحفظ البلاغ ، ويكون قراره فى هذا الشأن نهائيا .

المادة الثالثة

إذا قررت النيابة العامة رفع الدعوى على النحو المشار إليه فى المادتين السابقتين، تكون النيابة العامة هى المدعية فيها ، ويكون لها ما للمدعى من حقوق وواجبات .

المادة الرابعة

لا يجوز لمقدم البلاغ للتدخل فى الدعوى ، أو الطعن فى الحكم الصادر فيها .

المادة الخامسة

تتظر الدعوى فى أول جلسة بحضور ممثل النيابة العامة ولو لم يحضر المدعى عليه فيها .

المادة السادسة

تحيل المحاكم من تلقاء نفسها ودون رسوم ما يكون لديها من دعاوى فى مسائل الأحوال الشخصية على وجه الحسبة والتى لم يصدر فيها أى حكم إلى النيابة العامة

المختصة وفقا لأحكام هذا القانون ، وذلك بالحالة التي تكون عليها الدعوى .
ويعلم قلم الكتاب لمر الإحالة إلى ذوى الشأن .

المادة السابعة

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

المادة الثامنة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٩ رمضان سنة ١٤١٦ هـ

" الموافق ٢٩ يناير سنة ١٩٩٦ م " .

حكم المحكمة الدستورية العليا

للحكم بعدم دستورية المادة السابعة من لائحة ترتيب المحاكم
الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ (١)

صدر حكم المحكمة الدستورية العليا فى القضية رقم ٣٩ لسنة ١٥ قضائية
دستورية بجلسة ٤ فبراير ١٩٩٥ -
يقضى بالآتى :

بعدم دستورية للمادة السابعة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم
بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ وذلك فيما نصت عليه من عدم جواز الطعن إلا بطريق
المعارضة فى الأحكام الابتدائية الصادرة من المحاكم الشرعية الجزئية فى سيوه
والمرش والقصير والولحات الثلاث

(١) الجريدة الرسمية - العدد (٩) فى ٦ مارس ١٩٩٥ .

حكم المحكمة الدستورية العليا

حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٥ لسنة ٨ قضائية دستورية بشأن عدم دستورية المادة ١٨ مكرراً ثالثاً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية ، المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية (١)

صدر حكم المحكمة الدستورية العليا جلسة ٦ يناير ١٩٩٦

يقضى بالآتي :

بعدم دستورية المادة ١٨ مكرراً ثالثاً - المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية - إلى المرسوم رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية وذلك فيما نصت عليه وتضمنته من :

أولاً - إلزامها المطلق بتهينة مسكن مناسب لصغاره من مطلقته وحاضنتهم ولو كان لهم مال حاضر يكفي سكنهم ، أو كان لحاضنتهم مسكن تقيم فيه ، مؤجراً كان أم غير مؤجر .

ثانياً - تقييدها حق المطلق - إذا كان مسكن الزوجية مؤجراً - بأن يكون إعداده مسكناً لصغاره من مطلقته وحاضنتهم واقعاً خلال فترة زمنية لا يتعداها نهائياً عدة مطلقته .

أحوال مدنية

قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٢

بفرض رسم إضافي على مستخرجات

شهادات الميلاد وعقود الزواج (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى

فيما عدا ما يعطى مجانيا من صور التقيد الخاصة بوقعات الميلاد والزواج يفرض
رسم إضافي على النحو التالي :
جنبيه عن كل مستخرج قيد ميلاد .
خمس جنبيات عن كل صورة قيد زواج .
وتزول حصيلة هذا الرسم إلى إيرادات المجلس القومي للطفولة والأمومة .

المادة الثانية

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
يصمم هذا القانون بختم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٤١٢ هـ
" الموافق أول أبريل سنة ١٩٩٢ م " .

(١) الجريدة الرسمية - العدد (١٥) في ٩ أبريل ١٩٩٢ .

قانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤

في شأن الأحوال المدنية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

الفصل الأول

الأحكام العامة

مادة ١ - تتولى مصلحة الأحوال المدنية بوزارة للداخلية تنفيذ أحكام هذا القانون.
ولوزير الداخلية إصدار القرارات اللازمة بإنشاء مراكز معلومات للأحوال المدنية، ومحطات للإصدار الآلي لبطاقات إثبات الشخصية ووثائق الأحوال المدنية وأقسام ووحدات سجل مدني في الجهات التي يعينها .

مادة ٢ - تنشئ مصلحة الأحوال المدنية قاعدة قومية لبيانات المواطنين تشمل على سجل خاص لكل مواطن يميزه رقم قومي منذ ميلاده وطوال حياته ولا يتكرر حتى بعد وفاته ، وتلتزم جميع الجهات بالتعامل مع المواطن من خلال هذا الرقم .

مادة ٣ - في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالعبارات الآتية المعاني المبينة قرين كل منها :

(أ) وقائع الأحوال المدنية : وقائع الميلاد والوفاة ، والزواج ، والطلاق .

(ب) الجهات الصحية : مكاتب الصحة أو الجهات والأشخاص الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير الصحة .

(ج) السجلات : السجلات الورقية أو الآلية المخزونة على الحاسب الآلي وملحقاته سواء إلكترونيا أو مغناطيسيا أو بأية وسيلة أخرى .

مادة ٤ - تختص مكاتب الصحة بتلقي إخطارات التبليغ عن وقائع الميلاد والوفاة التي تحدث داخل جمهورية مصر العربية للمواطنين والأجانب المقيمين ، كما تختص بإصدار شهادة للتحصين ضد الأمراض تسمح بمتابعة المولود صحيا في حالة الميلاد

وإصدار تصريح بالدفن في حالة الوفاة .

ولوزير الصحة أن يحدد الجهة والشخص الذى يتلقى تبليغات الميلاد والوفاة بالجهات التى ليست بها مكاتب صحة ، على أن تقوم تلك الجهات بإرسال التبليغات لمكاتب الصحة التى تتبعها خلال سبعة أيام من تاريخ تلقى التبليغ وتقوم مكاتب الصحة بقيد التبليغات وإرسالها لأقسام السجل المدني المقابلة .

مادة ٥ - تختص أقلام الكتاب بمحاكم الأحوال الشخصية بقيد واقعى الزواج والطلاق إذا كان طرفا العلاقة من المواطنين متحدى الديانة والملة .

وتختص مكاتب التوثيق بالشهر العقارى بقيد واقعى الزواج والطلاق إذا كان أحد طرفى العلاقة أجنبيا أو كان الطرفان مصريين واختلفا فى الديانة أو الملة .

مادة ٦ - تختص مصلحة الأحوال المدنية وفروعها بتسجيل وقائع الأحوال المدنية المشار إليها فى المادتين السابقتين فى سجلات الوقائع المقابلة ، كما تختص بإصدار شهادات الميلاد والوفاة وبطلقات تحقيق الشخصية وقيد الأسرة وصور من جميع قيود الأحوال المدنية المسجلة لديها على النحو المبين بهذا القانون ولائحته التنفيذية .

مادة ٧ - على الجهات الصحية وأقلام الكتاب بمحاكم الأحوال الشخصية ومكاتب التوثيق بالشهر العقارى إرسال إخطارات أسبوعية عن وقائع الأحوال المدنية التى أبلغت بها أو قامت بقيدها إلى أقسام السجل المدني المقابلة تتضمن البيانات الخاصة بكل واقعة مؤيدة بالمستندات التى تؤكد صحة الواقعة وبياناتها وذلك خلال ثلاثة أيام من إنتهاء الأسبوع الذى سلم فيه التبليغ أو الوثيقة .

ويجب على أقسام السجل المدني القيام بتسجيل الوقائع التى وردت عنها إخطارات فى سجلات الوقائع المقابلة خلال ثلاثة أيام من تاريخ ورود الإخطارات .

مادة ٨ - لأى شخص أن يستخرج من مصلحة الأحوال المدنية وفروعها صورة رسمية من قيود الوقائع المتعلقة به أو بأصوله أو بفروعه أو بأزواجه .

وللجهات القضائية طلب صورة رسمية من أى قيد من هذه القيود .

ويجوز لمدير مصلحة الأحوال المدنية أو من ينوبه إعطاء الصور المشار إليها فى

الفقرة السابقة لكل ذى شأن من غير من تقدم ذكرهم .

وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات طلب إستخراج القیود ورسوم إستخراجها بم لا یجاوز خمسة جنیهات .

وتصدر كل من شهادة المیلاد وشهادة الوفاة لأول مرة بالمجان .

مادة ٩ - كل تسجيل لواقعة أحوال مننية حدثت فی دولة أجنبية لأحد مواطنی جمهورية مصر العربیة یعتبر صحیحا إذا تم وفقا لأحكام قوانین تلك الدولة بشرط ألا یعارض مع قوانین جمهورية مصر العربیة .

مادة ١٠ - تمسك قنصلیات جمهورية مصر العربیة سجلات لقید التبلیغات عن وقائع الأحوال المننیة وطلبات الحصول على البطاقات وصور قیود للوقائع من قسم سجل مننی للمواطنين بالخارج .

وتتظم اللائحة التنفيذية الإجراءات التي تتبع فی هذه الأحوال .

مادة ١١ - تحدد اللائحة التنفيذية نماذج السجلات وطلبات الحصول على خدمات الأحوال المننیة و غیرها من الوثائق والشهادات والمحررات الیدویة والآلیة التي یطلبها تنفيذ أحكام هذا القانون .

ولمديری إدارات الأحوال المننیة ومساعدیهم من الضباط وروساء الأقسام ومعاونیهم من العاملين المننیین كل فی دائرة اختصاصه الاطلاع على الدفاتر والسجلات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون لدى الجهات التي توجد بها .

مادة ١٢ - تعتبر السجلات التي تمسكها المصلحة وفروعها بما تشتمل علیها من بیانات والصور الرسمية المستخرجة منها حجة بصحتها ما لم یثبت عكسها أو بطلانها أو تزويرها بحکم قضائی .

ویجب على جمیع الهيئات الحكومية و غیر الحكومية الإعتدال فی مسائل الأحوال المننیة بالبیانات المقتدة فی هذه السجلات والصور للمستخرجة منها .

وعلى مدير مصلحة الأحوال المننیة أو من ینیبه إصدار قرار بإلغاء القیود التي تمت بالمخالفة لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية وكل ما ترتب علیها .

مادة ١٣ - تعتبر اللیانات والمعلومات المتعلقة بالأحوال المننیة للمواطنين والتي تشتمل علیها السجلات أو الدفاتر أو الحاسبات الآلیة أو وسائط التخزین الملحقة سريه . ولا یجوز الاطلاع علیها أو الحصول علی بیاناتها إلا فی الأحوال التي نص علیها

القانون ووفقا لأحكامه .

وتعتبر البيانات أو المعلومات أو الإحصائيات المجمعة التى تشتمل عليها السجلات أو الدفاتر أو الحسابات الآلية أو وسائط التخزين سرا قوميا ، ولا يجوز الإطلاع عليها أو نشرها إلا لمصلحة قومية أو علمية وبإذن كتابى من مدير مصلحة الأحوال المدنية أو من ينيبه وفقا للأوضاع والشروط التى يحددها القانون واللائحة التنفيذية .

ولا يجوز نقل السجلات المنصوص عليها فى هذا القانون ولأئحته التنفيذية فى غير أغراض العمل الرسمية ، وتحدد اللائحة التنفيذية ضوابط وقواعد نقل السجلات لأغراض العمل الرسمية .

وإذا أصدرت إحدى جهات القضاء أو النيابة العامة قرارا بالإطلاع على السجلات المشار إليها أو بفحصها وجب أن ينتقل القاضى المنتدب أو المحقق للإطلاع والفحص فى الجهة المحفوظة بها السجلات أو أن يطلب صورة قيد الواقعة أو البيانات المسجلة أو صورة طبق الأصل من المستند المدخلة ببياناته بالسجلات إلا إذا كان هذا المستند محلا لتحقيق فى تزوير .

مادة ١٤ - لا يجوز للموظف المختص فى الجهة الصحية أو أقلام للكتاب بمحاكم الأحوال الشخصية أو مصلحة الأحوال المدنية أو مكاتب التوثيق بالشهر العقارى أن يقيد أية واقعة أو يباشر أى عمل من أعمال الأحوال المدنية إذا كان الأمر متعلقا به أو بزوجه أو بأقاربه أو بأصهاره حتى الدرجة الرابعة ، وفى هذه الحالة يقوم رئيسه المباشر بتسجيل الواقعة .

مادة ١٥ - إذا رفض رئيس قسم السجل المدنى تسجيل أى واقعة أحوال مدنية يكون لصاحب الشأن التظلم إلى مدير إدارة الأحوال المدنية المخض خلال سبعة أيام وعلى مدير إدارة الأحوال المدنية إيداء رأيه بقرار مسبب يعطى به صاحب الشأن كتابا خلال ثلاثين يوما من رفع التظلم إليه ، ولصاحب الشأن فى حالة رفض مدير إدارة الأحوال المدنية تسجيل الواقعة أن يتظلم لمدير مصلحة الأحوال المدنية فى ذات المواعيد السابقة .

وفى حالة رفض القيسد يكون لصاحب الشأن عرض الأمر على قاضى الأمور

الوقتية بالمحكمة الجزئية التي يقع في دائرتها قسم السجل للمدنى .
ويسرى حكم الفقرة السابقة في حالة رفض الموظف المختص بالجهات الصحية وأقسام الكتاب بمحاكم الأحوال للشخصية أو مكاتب التوثيق بالشهر العقاري تسجيل أية واقعة من الوقائع التي تدخل في اختصاصه .

مادة ١٦ - مع عدم الإخلال بالتزام مصلحة الأحوال المدنية وفروعها بتقديم خدمات الأحوال المدنية بصورتها العادية يجوز لها تقديم أى من هذه الخدمات بصورة خاصة أو عاجلة بمقابل لمن يرغب من الأفراد والهيئات ، وذلك مقابل تكاليف إصدارها الفعلية بما لا يجاوز مائة جنية عن كل خدمة .

مادة ١٧ - تختص مصلحة الأحوال المدنية دون غيرها فور الانتهاء من إتمام قاعدة البيانات بإصدار جميع الوثائق وصور للقيود المشار إليها في هذا القانون .
ويحدد وزير الداخلية بقرار منه تاريخ الانتهاء من قاعدة البيانات .

مادة ١٨ - ينشأ بوزارة الداخلية صندوق خاص تكون له شخصية اعتبارية وذلك بهدف توفير التمويل للاستثمارات اللازمة لإنشاء وتشغيل قواعد المعلومات وإصدار البطاقات والوثائق المؤمنة ، وتبدير الخدمات المرتبطة بها والتي يحتاجها المواطنون مع التطوير المستمر لها .

وتتكون موارد الصندوق من المصادر التالية :

- ١ - المبالغ التي تخصصها له الدولة في الموازنة العامة .
- ٢ - حصيللة النشاط الذي تزاوله مصلحة الأحوال المدنية وفق أحكام هذا القانون بما في ذلك الرسوم ومقابل الخدمات التي تزديها .
- ٣ - المنح والهيئات والإعانات .
- ٤ - القروض التي تتخذ لصالح الصندوق .
- ٥ - حصيللة الغرامات المحكوم بها بالتطبيق لأحكام هذا القانون .
- ٦ - المبالغ المحصلة بمقتضى أحكام اتصالح المشار إليها بهذا القانون .
- ٧ - عائد استثمار أموال الصندوق .

وتودع الموارد المشار إليها في حساب خاص بالصندوق في بنك أو أكثر من البنوك الوطنية ، وتخصص للإستخدامات الآتية :

- ١ - إنشاء مراكز معلومات ومحطات الإصدار الآلية .
 - ٢ - إنشاء أقسام ووحدات سجل منى جديدة .
 - ٣ - شراء الأجهزة اللازمة للتوسعات والإحلال .
 - ٤ - مصاريف ولوازم التشغيل والصيانة .
 - ٥ - تجهيز وتطوير مواقع العمل بما يؤدي إلى رفع مستوى أداء الخدمة والعاملين بما يحقق التيسير على المواطنين .
- ويتولى إدارة الصندوق مجلس إدارة يصدر بتشكيله وتحديد إختصاصاته ونظام العمل فيه قرار من وزير الداخلية .
- ويكون للصندوق موازنة خاصة به ، وتبدأ السنة المالية له ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بنهايتها ويرحل فائض الحساب من سنة مالية إلى أخرى .
- ويتم الصرف من الصندوق فى حدود أغراضه ، وفقا للقواعد والإجراءات التى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الداخلية .

الفصل الثانى

المواليد

مادة ١٩ - يجب التبليغ عن وقائع الميلاد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ حدوث الواقعة ويكون التبليغ من المكلفين به على نسختين من النموذج المعد لذلك ومشتملا على البيانات والمستندات التى تحدها اللائحة التنفيذية والتى تؤكد صحة الواقعة .

مادة ٢٠ - الأشخاص المكلفون بالتبليغ عن الولادة هم :

- ١ - والد الطفل إذا كان حاضرا .
 - ٢ - والده الطفل شريطة إثبات العلاقة الزوجية على النحو الذى تبينه اللائحة التنفيذية .
 - ٣ - مديرو المستشفيات والمؤسسات العقابية ودور الحجر الصحى وغيرها من الأماكن التى تقع فيها الولادات .
- كما يجوز قبول التبليغ ممن حضر للولادة من الأقارب والأصهار البالغين حتى الدرجة الثانية على النحو الذى تبينه اللائحة التنفيذية .

ويسأل عن عدم التبليغ في المواعيد المقررة المكلفون به بالترتيب السابق ، ولا يجوز قبول التبليغ من غير الأشخاص السابق ذكرهم .

ويجب على الأطباء والمرخص لهم بالتوليد إعطاء شهادة بما يجرونه من ولادات تؤكد صحة الواقعة وتاريخها وإسم لم المولود ونوعه ، كما يجب على أطباء الوحدات الصحية ومفتشى الصحة إصدار شهادات بنفس المضمون بعد توقيع الكشف الطبى إذا طلب منهم ذلك فى حالات التوليد الأخرى .

مادة ٢١ - لا يجوز إشترك أخوين أو أختين من الأب فى إسم ولحد ، كما لا يجوز أن يكون الإسم مركبا أو مخالفا للنظام العام أو لأحكام الشرائع المساوية .

مادة ٢٢ - يجب التقدم بالتبليغ بواقعة الميلاد إلى مكتب الصحة الذى حدثت بدائرته واقعة الميلاد أو إلى الجهة الصحية التى يحددها وزير الصحة بقرار يصدر منه فى الجهات التى ليست بها مكاتب صحة أو إلى العمدة أو الشيخ أو غيرها من الجهات ، وعلى الجهات الصحية أو العمدة أو الشيخ إرسال التبليغات إلى مكاتب الصحة التى يتبعها كل منهم خلال سبعة أيام من تاريخ تلقى التبليغ .

مادة ٢٣ - يجب على الموظف المختص بمكاتب الصحة تسجيل التبليغات المستوفاة لجميع البيانات المؤكدة لصحة الواقعة وبياناتها بدفتر المواليد الصحى فور تلقى التبليغ وتسليم المبلغ شهادة للتحصين ضد الأمراض المنصوص عليها فى المادة ٤ من هذا القانون .

مادة ٢٤ - إذا حدثت واقعة ميلاد لأحد المواطنين خلال رحلة عودته من الخارج فيكون التبليغ عن الواقعة إلى مكتب الصحة أو الجهة الصحية فى محل الإقامة وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ الوصول .

مادة ٢٥ - إذا عثر على طفل حديث الولادة مجهول الوالدين يسلم فوراً بالحالة التى عثر عليه بها لإحدى الجهات الآتية :

- ١ - إحدى المؤسسات المعدة لإستقبال الأطفال حديثي الولادة .
- ٢ - جهة الشرطة * مركز - قسم - نقطة شرطة * التى عثر عليه بدائرة اختصاصها .

٣ - العمدة أو الشيخ فى القرى .

وفي جميع الأحوال يتم تسليم الطفل لإحدى المؤسسات المعدة لاستقبال الأطفال حينئذى الولادة لرعايته صحيا ، وإخطار جهة الشرطة التى يتعين عليها تحرير محضر بالواقعة وندب طبيب الجهة الصحية المختصة لتوقيع الكشف الطبى عليه .

وتنظم اللائحة التنفيذية واجبات كل من للشرطة وطبيب الجهة الصحية ، والإجراءات التى تتبع حتى إصدار شهادة الميلاد على ألا يذكر فيها أنه لقيط . وإذا رغب أى من ولدى الطفل فى الإقرار بأبوته أو أمومه وجب عليه أن يتقدم بطلبه إلى جهة الشرطة التى عثر عليه بذاتها ، وتنظم اللائحة التنفيذية الإجراءات التى تتبع فى هذا الخصوص .

مادة ٢٦ - يكون قيد الطفل غير الشرعى طبقا للبيانات التى يدلى بها المبلغ وعلى مسئوليته عدا إثبات إسمى الولدين أو أحدهما فيكون بناء على طلب كتابى ممن يرغب منهما ووفقا للإجراءات المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية .

ولا يكسب القيد فى السجل أو الصور المستخرجة منه أى حق يتعارض مع القواعد المقررة فى شأن الأحوال للشخصية .

مادة ٢٧ - استثناء من حكم المادة السابقة لا يجوز إثبات إسم الوالد أو الوالدة أو كليهما بالتبليغ وذلك فى الحالات الآتية :

١ - إذا كان الوالدان من المحارم فلا يذكر إسمهما .

٢ - إذا كانت الوالدة متزوجة وكان المولود من غير زوجها فلا يذكر إسمها .

٣ - بالنسبة إلى غير المسلمين إذا كان الوالد متزوجا وكان المولود من غير زوجته الشرعية فلا يذكر إسمه ، إذا كانت الولادة قبل الزواج أو بعد فسخه .

مادة ٢٨ - إذا توفى مولود قبل للتبليغ عن ولادته ، فيجب التبليغ عن ولادته ثم وفاته ، أما إذا ولد ميتا بعد الشهر السادس من الحمل فيكون التبليغ مقصورا على وفاته وتنظم اللائحة التنفيذية الإجراءات والمستندات الواجب إرفاقها بالتبليغ .

مادة ٢٩ - يجب على الموظف المختص بتلقى التبليغات بمكاتب الصحة للتحقق من مطابقة البيانات الثابتة بالتبليغ على المستندات المرفقة قبل قيد التبليغ بدفتر المواليد الصحى ، كما يتعين على الموظف المختص بقيد وقائع الميلاد بأقسام السجل المدنى مراجعة بيانات التبليغ على ذات النحو قبل قيد الواقعة بسجل المواليد .

الفصل الثالث

الزواج والطلاق

مادة ٣٠ - يجب على السلطات المختصة بتوثيق الوقائع المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٥ من هذا القانون تقديم ما يسجلونه من وثائق على النماذج المعدة لذلك إلى قلم الكتاب بمحكمة الأحوال الشخصية الذي حدثت بدائرته الواقعة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إبرامها .

ويجب على تلك السلطات إثبات رقم بطاقة تحقيق للشخصية وجهة إصدارها أو الرقم القومى وتاريخ الميلاد وجهته لكل من طرفى العلاقة على أن يكون ذلك مؤيدا بالمستندات الرسمية .

ويتم القيد وفقا للإجراءات المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية

مادة ٣١ - على نوى الشأن تقديم وثائق الوقائع المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٥ من هذا القانون إلى مكتب التوثيق بالشهر العقارى الذى حدثت بدائرته الواقعة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسجيلها على النماذج المعدة لذلك .

ويجب على الموظف المختص بمكتب التوثيق بالشهر العقارى التحقق من إثبات رقم بطاقة تحقيق الشخصية وجهة إصدارها ، أو الرقم القومى وتاريخ الميلاد وجهته بالنسبة لطرفى الواقعة ، أو رقم جواز السفر وجهة إصداره إذا كان أحد طرفى الواقعة لجنيا .

ويتم القيد وفقا للإجراءات المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية .

مادة ٣٢ - على أقلام الكتاب بمحاكم الأحوال الشخصية قيد الوقائع التى صدر بشأنها أحكام نهائية فى مسائل الزواج أو الطلاق أو التطليق أو التفريق الجسمانى أو البطلان أو الفسخ .

وتدرج هذه الوقائع فى الإخطار الأسبوعى الذى يرسل الى قسم السجل المدنى فى شأن وقائع الزواج والطلاق .

مادة ٣٣ - إستثناء من حكم المادة ١٧ من هذا القانون تصدر وثائق الزواج والطلاق لأول مرة من أقلام الكتاب بمحاكم الأحوال الشخصية ومكاتب التوثيق بالشهر العقارى وتختص مصلحة الأحوال المدنية بإصدار صور قيود تلك الوقائع ، ويحدد

وزير الداخلية بقرار منه إجراءات ورسوم الإصدار بما لا يجاوز عشرة جنيهات .
مادة ٣٤ - تقوم مصلحة الأحوال المدنية بتسجيل بيانات الأسرة ومتابعة كافة ما يطرأ عليها من تغييرات طبقاً لما يرد إليها من بيانات لوائح الأحوال المدنية ، كما تقوم بإصدار صور قيود الأسر لنوى الثمن .
 وتحدد اللائحة التنفيذية رب الأسرة وإجراءات القيد ، ويحدد وزير الداخلية بقراره منه رسوم إصدار صورة قيود الأسرة بما لا يجاوز عشرة جنيهات .

الفصل الرابع

الوفيات

مادة ٣٥ - يجب التبليغ عن الوفيات إلى مكتب الصحة في الجهة التي حدثت فيها الوفاة أو إلى الجهات الصحية التي يحددها وزير الصحة بقرار منه في الجهات التي ليس بها مكاتب صحة ، أو إلى العمدة أو الشيخ في غيرها من الجهات ، وذلك خلال ٢٤ ساعة من تاريخ الوفاة أو ثبوتها .

ويكون التبليغ من المكلفين به على نسختين من النماذج المعدة لذلك ، ومشتلاً على البيانات والمستندات التي تحددها اللائحة التنفيذية والتي تؤكد صحة الواقعة .

مادة ٣٦ - الأشخاص المكلفون بالتبليغ عن الوفاة على الترتيب هم :

- ١ - أصول أو فروع أو أزواج المتوفى .
- ٢ - من حضر الوفاة من أقارب المتوفى البالغين .
- ٣ - من يقطن في مسكن واحد مع المتوفى من الأشخاص البالغين .
- ٤ - الطبيب المكلف بإثبات الوفاة .
- ٥ - صاحب المحل أو مديره أو الشخص القائم بإدارته إذا حدثت الوفاة في مستشفى أو عيادة خاصة أو ملجأ أو فندق أو مدرسة أو مؤسسة عقابية أو ريان السفينة أو قائد الطائرة أو المشرف على وسيلة النقل أو أى محل آخر .

ولا يقبل التبليغ من غير المكلفين به .

مادة ٣٧ - إذا كانت الوفاة نتيجة لتنفيذ حكم بالإعدام فلا يذكر ذلك بشهادة الوفاة وتنظم اللائحة التنفيذية إجراءات التبليغ عن الواقعة وقيدتها .

مادة ٣٨ - يجب على مكاتب الصحة والجهات الصحية إصدار التصريح بالدفن

فور تلقى التبليغ عن واقعة الوفاة مرفقاً به الكشف الطبى الصادر من مفتر الصحة أو الطبيب المكلف بإثبات الوفاة والذي يفيد ثبوت واقعة الوفاة .

مادة ٣٩ - إذا كان المتوفى مجهول الشخصية وجب إخطار جهة الشرطة المتوفى بذانرتها وعلى هذه الجهة أن تحرر محضراً بالواقعة ونماذج التبليغ المعدة لذلك وإرسال أصل المحضر ونسخة من التبليغ إلى النيابة ، وصورتين من المحضر مع نسختين من التبليغ إلى مكتب الصحة المختص الذى عليه إرسال صورة من المحضر ونسخة من التبليغ إلى قسم السجل المدنى المقابل ضمن الإخطارات الأسبوعية عن وقائع الوفاة مع الاحتفاظ بأحدى نسخ التبليغ ، ويتم القيد وفقاً للإجراءات المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية .

مادة ٤٠ - على موظف الجهة الصحية المختصة بتلقى تبليغات الوفاة أن يتحقق من شخصية المتوفى وإستيفاء بيانات التبليغ والمستندات المؤكدة لصحة الواقعة وبياناتها ، فإذا تعذر عليه التحقق من شخصيته يقبل للتبليغ على مسئولية المبلغ بعد التحقق من شخصيته .

مادة ٤١ - إذا حدثت واقعة وفاة لأحد المواطنين أثناء رحلة العودة من السفر بالخارج فيكون التبليغ عن الواقعة إلى مكتب الصحة أو الجهة الصحية فى ميناء الوصول خلال ٢٤ ساعة من الوصول .

مادة ٤٢ - العسكريون والمدنيون التابعون لوزارة الدفاع والمتطوعون الذين يتوفون أو يستشهدون داخل أراضى جمهورية مصر العربية أو خارجها تقوم وزارة الدفاع بإخطار مصلحة الأحوال المدنية عنهم لإخطار قسم السجل المدنى المختص ، وتنظم اللائحة التنفيذية الإجراءات التى تتبع فى هذه الحالة .

الفصل الخامس

ساقطو القيد وإعادة القيد

مادة ٤٣ - فى حالة عدم التبليغ عن واقعة الميلاد أو الوفاة خلال المدة المحددة بالقانون تعتبر الواقعة ساقط قيد ميلاد أو وفاة .

مادة ٤٤ - يختص مدير وإدارات الأحوال المدنية بفحص طلبات قيد ساقطو قيد الميلاد والوفاة وإصدار قرار القيد إذا قدم الطلب خلال عظام من تاريخ الواقعة ،

وتحدد اللائحة التنفيذية النموذج الذى يقدم عليه الطلب والمستندات الواجب إرفاقها به والإجراءات التى تتبع ويحدد وزير الدخلية بقرار منه رسوم البحث وفقا لمواعيد تقديم الطلب بما لا يجاوز عشرة جنيهات .

مادة ٤٥ - فى حالة فقد أو تلف سجلات الوقائع يختص مديرو إدارات الأحوال المدنية بإصدار قرار إعادة القيد بدون رسوم بحث وتنظم اللائحة التنفيذية ضوابط وإجراءات ذلك .

الفصل السادس

تصحيح قيود الأحوال المدنية

مادة ٤٦ - تشكل فى دائرة كل محافظة لجنة من :

١ - المحامى العام للنزلة الكلية بالمحافظة أو من ينوبه وفى حالة تعددهم يختار للنائب العام أحدهم رئيسا

٢ - مدير إدارة الأحوال المدنية بالمحافظة أو من ينوبه عضوا

٣ - مدير مديرية الشؤون الصحية بالمحافظة أو من ينوبه عضوا

وتختص هذه اللجنة بالفصل فى طلبات تغيير أو تصحيح قيود الأحوال المدنية المدونة فى سجلات المواليد والوفيات ، وقيد الأسرة ، وطلبات قيد الميلاد والوفاة للوقائع التى لم يبلغ عنها خلال المدة المحددة بالقانون ومضى عليها أكثر من عام من تاريخ واقعة الميلاد أو الوفاة .

وتحدد اللائحة التنفيذية الإجراءات الخاصة بتقديم الطلبات وكيفية القيد والجهات الواجب إخطارها بالقرار الصادر فيها ، ويحدد وزير الدخلية بقرار منه رسوم الإصدار بما لا يجاوز عشرة جنيهات .

مادة ٤٧ - لا يجوز إجراء أى تغيير أو تصحيح فى قيود الأحوال المدنية المسجلة عن وقائع الميلاد والوفاة وقيد الأسرة إلا بناء على قرار يصدر بذلك من اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة .

ويكون إجراء التغيير أو التصحيح فى الجنسية أو الديانة أو المهنة - أو فى قيود الأحوال المدنية المتعلقة بالزواج أو بطلانه أو التصديق أو الطلاق أو التطبيق أو التفريق الجسماني أو إثبات النسب بناء على أحكام أو وثائق صادرة من جهة

الإختصاص دون حاجة إلى إستصدار قرار من اللجنة المشار إليها .

الفصل السابع

بطاقات تحقيق الشخصية

مادة ٤٨ - يجب على كل من يبلغ ستة عشر عاما من مواطني جمهورية مصر العربية أن يتقدم بطلب للحصول على بطاقة تحقيق شخصية من قسم السجل المدني الذي يقيم بدائرته وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ بلوغه السن .

مادة ٤٩ - تحدد اللائحة التنفيذية شكل البطاقة والبيانات التي تثبت بها ومستندات وإجراءات إستخراجها .

مادة ٥٠ - تكون بطاقة تحقيق الشخصية حجة على صحة البيانات الواردة بها متى كانت صالحة للإستعمال وسارية المفعول ، ولا يجوز للجهات الحكومية أو غير الحكومية الإمتناع عن إعتمادها في إثبات شخصية صاحبها .

ويجب على كل من تنطبق عليه أحكام المادة ٤٨ من هذا القانون حمل بطاقته وتقديمها إلى مندوبى السلطات العامة فوراً كلما طلب إليه ذلك للإطلاع عليها ، ولا يجوز لمندوبى السلطات العامة سحبها أو الاحتفاظ بها .

مادة ٥١ - يقوم مقام بطاقة تحقيق الشخصية بالنسبة للمجندين فى وقت الحرب بطاقة مرور تصدرها وزارة الدفاع طبقاً للشروط والأوضاع التى يعينها وزير الدفاع بقرار منه .

مادة ٥٢ - يحدد وزير الداخلية بقرار منه مدة سريان بطاقة تحقيق الشخصية ، ويجب على صاحب البطاقة التقدم بطلب لتجديدها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إنتهاء مدة سريانها .

ويجوز لوزير الداخلية عند الإقتضاء أن يصدر قراراً بمد سريانها مبيناً به شروط وأحوال ذلك المد .

مادة ٥٣ - إذا طرأ تغيير على أى من بيانات بطاقة تحقيق الشخصية للمواطن أو أى من بيانات حالته المدنية وجب عليه أن يتقدم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التغيير إلى قسم السجل المدني الذى يقيم بدائرته لتحديث بياناته .

مادة ٥٤ - على صاحب البطاقة فى حالة فقدانها أو تلفها أن يتقدم إلى قسم السجل

المدنى الذى يقيم بدائرتة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ التقد أو التلف بطلب للحصول على بطاقة بدل فاقد أو تالف .

ولا يجوز للمواطن الاحتفاظ أو التعامل ببطاقة صدرت له بطاقة بدلا منها وفقا لأحكام القانون .

مادة ٥٥ - يحدد وزير الداخلية بقرار منه ، مقابل تكاليف إصدار البطاقة الشخصية أو تغيير بياناتها أو إصدار بدل فاقد أو تالف ، بما لا يجاوز عشرين جنيها .

مادة ٥٦ - لا يجوز للمختصين بالجهات الحكومية أو غير الحكومية أو الأفراد أن يقبلوا أو يستخدموا أو يستبقوا فى خدمتهم أحدا ممن تنطبق عليه أحكام المادة ٤٨ من هذا القانون ، بصفة موظف أو مستخدم أو عامل أو طالب إلا إذا كان حاصلًا على بطاقة تحقيق شخصية صالحة للإستعمال وسارية المفعول .

مادة ٥٧ - على مديرى الفئاق أو النزل أو ما يملأها من الأماكن المعدة لإيواء الجمهور أن يثبتوا فى سجلاتهم البيانات الموضحة فى بطاقة كل من ينزل فى تلك الأماكن .

الفصل الثامن

تنفيذ خدمات الأحوال المدنية للمواطنين المقيمين بالخارج

مادة ٥٨ - يجب التبليغ عن وقوع الميلاد والوفاة التى تحدث للمواطنين الموجدين بالخارج أو أثناء السفر للخارج خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الواقعة أو الوصول ، ويكون التبليغ من المكلفين به .

ويقدم التبليغ لتقصية جمهورية مصر العربية بالدول محل الواقعة أو الوصول أو تقسم سجل مدنى المواطنين بالخارج بمصلحة الأحوال المدنية ، وتنظم اللائحة التنفيذية إجراءات التبليغ ولقيد حتى إصدار شهادة الميلاد أو الوفاة وتسليمها لصاحب الشأن .

مادة ٥٩ - فى حالة عدم التبليغ عن واقعة الميلاد أو الوفاة خلال المدة المحددة بالقانون اعتبرت الواقعة ماقط قيد ميلاد أو وفاة .

وتنظم اللائحة التنفيذية الإجراءات التى تتبع لقيد الواقعة .

مادة ٦٠ - يجب على المواطن الموجود بالخارج التبليغ عن واقعة زواجه أو طلاقه التى حدثت بالخارج خلال ثلاثة أشهر من تاريخ حدوث الواقعة لتقصية

جمهورية مصر العربية أو أقسم سجل مدنى للمواطنين بالخارج .
وتنظم اللائحة التنفيذية إجراءات القيد حتى إصدار وثيقة الزواج أو الطلاق من قسم سجل مدنى المواطنين بالخارج وتسليمها لصاحب الشأن .
مادة ٦١ - تقدم طلبات التصحيح فى قيود الأحوال المدنية المسجلة لدى قناصل جمهورية مصر العربية إلى اللجنة المختصة بجهة القيد بجمهورية مصر العربية لقسم سجل مدنى المواطنين بالخارج .

مادة ٦٢ - تقدم طلبات الحصول على بطاقة تحقيق الشخصية أو بدل المفقاد أو التالف لها أو طلب إجراء أى تغيير فيها أو تجديدها بالنسبة للمواطنين الموجودين بالخارج إلى قنصليات جمهورية مصر العربية أو قسم سجل مدنى المواطنين بالخارج فى حالة عدم وجود قنصلية وذلك خلال المواعيد المقررة بالقانون .
وتنظم اللائحة التنفيذية للقواعد والإجراءات التى تتبع فى هذه الأحوال .

مادة ٦٣ - تقوم قنصليات جمهورية مصر العربية بالخارج أو أقسام سجل مدنى المواطنين بالخارج بتحصيل الرسوم أو مقابل الخدمة المنصوص عليها فى هذا القانون لصالح الصندوق المنصوص عليه فى المادة ١٨ من هذا القانون .

الفصل التاسع

ضمانات حماية حقوق المواطنين

مادة ٦٤ - يتم للحصول على البيانات الشخصية للمواطنين وفقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون ، ولا يجوز أن تتضمن تلك البيانات أية معلومات تتعلق بالميل أو المعتقدات السياسية أو المواقف الجنائية إلا فى الأحوال التى يحددها القانون .

مادة ٦٥ - تلتزم مصلحة الأحوال المدنية باتخاذ كافة التدابير اللازمة لتأمين البيانات الشخصية والمجموعة المخزنة بالحاسبات الآلية أو بوسائط التخزين الملحقة بها ضد أى اختراق أو عبث أو إطلاع أو إفشاء أو تدمير أو مساس بها بأية صورة كانت فى غير الأحوال التى نص عليها القانون وفقاً للإجراءات المنصوص عليها فيه .

الفصل العاشر " العقوبات "

مادة ٦٦ - يعاقب على مخالفة أحكام المواد ١٩ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٤ ،

٣١ - فترة لولى ٢٥ ، ٤١ ، ٥٢ - فترة لولى ٥٣ ، ٥٤ - فترة لولى ٥٨ ، ٦٠ - بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على مائتى جنيه .

مادة ٦٧ - كل من يبلغ عن واقعة ميلاد أو وفاة سبق الإبلاغ عنها من أحد المكلفين بالتبليغ وقيدھا مع علمه بذلك يعاقب بالعقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه .

مادة ٦٨ - يعاقب على مخالفة أحكام المادة ٤٨ من هذا القانون بالحبس الذى لا يجاوز ستة أشهر أو بالفرامة التى لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه .

ويعاقب على مخالفة أحكام الفقرة الثانية من المادة ٥٠ من هذا القانون بالفرامة التى لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على مائتى جنيه .

مادة ٦٩ - يعاقب على مخالفة أحكام الفقرة الثانية من المادة ٥٤ من هذا القانون بالحبس الذى لا تزيد مدته على سنة أو بالفرامة التى لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه .

فإذا ترتب على الفعل ضرر يعاقب لفاعل بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبفرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٧٠ - يعاقب على مخالفة حكم المادة ٥٦ من هذا القانون بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر أو بالفرامة التى لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه .

مادة ٧١ - يعاقب على مخالفة حكم المادة ٥٧ من هذا القانون بالحبس الذى لا تقل مدته عن ستة أشهر وبفرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ثلاثة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٧٢ - فى تطبيق أحكام هذا القانون وقانون العقوبات تعتبر البيانات المسجلة بالحسابات الآلية وملحقاتها بمرکز معلومات الأحوال المدنية ومطحات الإصدار الخاصة بها المستخدمة فى إصدار الوثائق وبطاقات تحقيق الشخصية بيانات ولردة فى محررات رسمية .

فإذا وقع تزوير فى المحررات المسابقة أو فى غيرها من المحررات الرسمية ، تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن لمدة لا تقل عن خمس سنوات .

مادة ٧٣ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها فى قانون العقوبات أو فى غيره من القوانين يعاقب بالحبس الذى لا يقل مدته عن سنة وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يستعمل بطاقة الغير أو مكنه من إستعمال بطاقته بالتواطؤ .

مادة ٧٤ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها فى قانون العقوبات أو فى غيره من القوانين يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد عن خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من إطلع أو شرع فى الإطلاع أو حصل أو شرع فى الحصول على البيانات أو المعلومات التى تحتويها السجلات أو الحاسبات الآلية أو وسائط التخزين الملحقة بها أو قام بتغييرها بالإضافة أو بالحذف أو بالإلغاء أو بالتدمير أو بالمساس بها بأى صورة من الصور أو أذاعها أو أفشأها فى غير الأحوال التى نص عليها القانون ووفقا للإجراءات المنصوص عليها فيه ، فإذا وقعت الجريمة على البيانات أو المعلومات أو الإحصاءات المجمعة تكون العقوبة السجن .

مادة ٧٥ - يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من عطل أو أُلغف للشبكة الناقلة لمعلومات الأحوال المدنية أو جزء منها وكان ذلك ناشئا عن إهماله أو رعونته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين واللوائح والأنظمة .

فإذا وقع الفعل عمدا تكون العقوبة السجن مع عدم الإخلال بحق التعويض فى الحالاتين .

مادة ٧٦ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من إخترق أو حاول إختراق سرية البيانات أو المعلومات أو الإحصاءات المجمعة بأية صورة من الصور .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا وقعت الجريمة فى زمن للحرب

مادة ٧٧ - لمدير مصلحة الأحوال المدنية بإذن خاص منه أو من ينييه ولأعذار يقبلها أن يتصالح مع المخالفين ممن تنطبق عليهم أحكام المادة ٦٦ من هذا القانون مقابل دفع المخالف مبلغ خمسين جنيها .

وله بإذن خاص منه أو من بنبيه ولأعداء يقبلها أن يتصالح مع المخالفين ممن تنطبق عليهم أحكام المولد ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ من هذا القانون مقابل دفع للمخالف مبلغ مائة جنيه .

الفصل الحادي عشر

أحكام انتقالية وختامية

مادة ٧٨ - تظل البطاقات الشخصية والعائلية وصور القيود القائمة المعمول بها سارية المفعول طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية إلى أن يتم إستبدالها طبقاً للإجراءات والمواعيد وفي الأماكن التي يحددها وزير الداخلية بقرار منه .

وتعتبر البطاقات القائمة لاجبة بمجرد إنتهاء المدة المحددة لإستخراج البطاقات الصادرة طبقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٧٩ - يصدر وزير الداخلية اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به وإلى أن تصدر اللائحة التنفيذية والقرارات المنفذة لهذا القانون يستمر العمل بالأحكام والقواعد والنظم القائمة في تاريخ العمل به فيما لا يتعارض مع أحكامه .

مادة ٨٠ - مع مراعاة حكم المادة ٧٨ من هذا القانون يلغى القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية ويلغى كل حكم مخالف لأحكام هذا القانون .

مادة ٨١ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ ذي الحجة سنة ١٤١٤ هـ

الموافق ٧ يونيو سنة ١٩٩٤

حسني مبارك

وزارة الداخلية

قرار رقم ١١٢١ لسنة ١٩٩٥

بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الأحوال المدنية (١) (٢)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ فى شأن الأحوال المدنية؛
وبناء على ما إرتأه مجلس الدولة ؛

قرر

المادة الأولى

يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ فى شأن الأحوال
المدنية المرفقة .

المادة الثانية

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به إعتباراً من اليوم التالى لتاريخ
نشره .

تحريراً فى ٩ / ١ / ١٩٩٥

اللائحة التنفيذية لقانون الأحوال المدنية

الفصل الأول

الأحكام العامة

مادة ١ - تتولى مصلحة الأحوال المدنية تسجيل بيانات أسر المواطنين على
الحسابات الآلية بها وتسجيل واقعات الأحوال المدنية وما يتفرع عنها من بيانات ،
وذلك وفقاً للمجلات المبينة بالمادة التالية .

مادة ٢ - تنشأ بمصلحة الأحوال المدنية السجلات الآلية الآتية :

١- سجل واقعات الميلاد وتسجل فيه واقعات الولادة .

(١) الوقائع المصرية - العدد ٥٠ (تبلغ) فى ٢٧ فبراير ١٩٩٥ .

(٢) لم تنشر للنماذج المرفقة القانون إكتفاء بنشرها فى الوقائع المصرية .

- ٢- سجل واقعات الوفاة وتسجل فيه واقعات الوفاة.
 - ٣- سجل واقعات الزواج وتسجل فيه واقعات الزواج.
 - ٤- سجل واقعات الطلاق وتسجل فيه واقعات الطلاق.
 - ٥- سجل بطاقات تحقيق الشخصية وتسجل فيه بيانات تحقيق الشخصية .
 - ٦ - سجل أفراد الأسرة وتسجل فيه بيانات الأسرة وما يطرأ عليها من تغيرات .
 - ٧ - سجل تغيير أو تصحيح أو إبطال القيد وتسجل فيه الأحكام والقرارات الموجبة لتصحيح أو تغيير أو إبطال قيود واقعات الأحوال المدنية وما يتفرع عنها .
 - ٨ - سجل الجنسية ويسجل فيه من يمنحون جنسية جمهورية مصر العربية ومن ترد إليهم ومن تسقط عنهم ومن تسحب منهم .
- مادة ٣ - تنشئ مصلحة الأحوال المدنية رقماً قومياً لكل مواطن يرتبط به منذ ميلاده ولا يتكرر بعد وفاته ويتكون من أربعة عشر رقماً بياناتها كالآتي :
- الرقم الأول من اليسار قرن الميلاد ، الستة أرقام التالية : تاريخ الميلاد ، ورقمين لمحافظة الميلاد ، وأربعة أرقام لرقم مسلسل ، ورقم أخير رقم اختياري للتأكيد على صحة الرقم القومى .
- مادة ٤ - يتم إصدار الوثائق والشهادات والمحركات التى يتطلبها تنفيذ هذا القانون طبقاً للنماذج والسجلات المرفقة :
- ١ - سجل قيد طلبات واقعات الميلاد بالقنصلية .
 - ٢ - سجل قيد طلبات واقعات الوفاة بالقنصلية .
 - ٣ - سجل قيد طلبات واقعات الزواج بالقنصلية .
 - ٤ - سجل قيد طلبات واقعات الطلاق بالقنصلية .
 - ٥ - سجل قيد طلبات ساقطى قيد الميلاد .
 - ٦ - سجل قيد طلبات ساقطى قيد الوفاة .
 - ٧ - سجل قيد طلبات صور القيد والوثائق .
 - ٨ - سجل قيد طلبات الحصول على بطاقة تحقيق الشخصية .
 - ٩ - طلب الحصول على بطاقة تحقيق شخصية لأول مرة .
 - ١٠ - طلب الحصول على بطاقة تحقيق شخصية بدل .

- ١١ - طلب قيد ميلاد ساقط قيد .
- ١٢ - طلب قيد وفاة ساقط قيد .
- ١٣ - طلب الحصول على صورة قيد أو وثيقة أو مستند .
- ١٤ - طلب تغيير أو تصحيح أو إبطال بيان في واقعات الأحوال المدنية .
- ١٥ - شهادة ميلاد .
- ١٦ - شهادة وفاة .
- ١٧ - صورة قيد ميلاد .
- ١٨ - صورة قيد وفاة .
- ١٩ - صورة قيد زواج .
- ٢٠ - صورة قيد طلاق .
- ٢١ - صورة قرار تغيير أو تصحيح أو إبطال بيانات .
- ٢٢ - صورة قيد عائلي .
- ٢٣ - تبليغ عن ولادة .
- ٢٤ - تبليغ عن وفاة .
- ٢٥ - تبليغ عن مولود ميت بعد الشهر السادس من الحمل .
- ٢٦ - تبليغ عن متوفى مجهول الشخصية .
- ٢٧ - حوالظ لتسليم وتسلم كافة معاملات المصلحة ؛ سواء الداخلية أو الخارجية .
- ٢٨ - تبليغ عن طفل معثور عليه .
- ٢٩ - إخطار إسبوعي عن واقعات تصدر في شأنها أحكام نهائية بالزواج ، أو الطلاق أو التلطيق أو التفريق الجسماني أو البطلان أو الإنساح أو إثبات النسب .
- ٣٠ - بطاقة تحقيق شخصية .
- ٣١ - بيان ميلاد لمواطن من أصل أجنبي .
- ٣٢ - كافة نماذج المصدرات التي تلزم حسن سير العمل وتيسيره وتطويره داخل المصلحة ، سواء في تعاملاتها الداخلية أو مع الغير .
- مادة ٥ - تتلقى أقسام السجل المدني كافة التبليغات والإخطارات من مكاتب الصحة وأقسام كتاب المحاكم ومكاتب التوثيق بالشهر العقاري خلال المواعيد المقررة

قانوناً حيث يتم مراجعتها على الحواظ الواردة بها والتأكد من إستيفاء جميع بياناتها وإتساقها وأحكام القانون ثم إرسالها بالحواظ الخاصة إلى مركز للمعلومات لتسجيل بياناتها وتدقيقها وإعادتها لأقسام للسجل المدني مع بيان تفصيلي بالبيانات التي تم تسجيلها لمراجعتها والتأكد من صحة إدخال البيانات على الحاسب الآلي مرفقاً بها شهادات الميلاد والوفاة لتسليمها لأصحاب الشأن .

مادة ٦ - يكون إثبات البيانات في السجلات الورقية والدفاتر متتالياً ، ويحظر الإضافة أو الكشط أو المحو أو ترك مسافات بيضاء في السجلات والدفاتر والشهادات والوثائق أو هوامشها وذلك مع مراعاة قواعد التصحيح المنصوص عليها في المادة ٤٧ من القانون .

وإذا تكرر قيد واقعة ميلاد أو وفاة وكانت بيانات كل تبليغ صحيحة وتطابق بيانات الآخر فیتبع في شأنها ما يأتي :

- إذا كان أحد التبليغين من الولد فيلغى القيد الآخر .
- إذا كان التبليغان من غير الولد فيلغى القيد الثاني .
- إذا كان أحد التبليغين بجهة غير مختصة فيلغى هذا القيد ويخطر قسم السجل المدني لإلغاء القيد بالسجل المقابل إذا كان قد تم قيده .

- إذا كان القيدان بجهتين غير مختصتين بالقيد فيلغى القيدان ويحال التبليغ الصحيح إلى الجهة الصحية المختصة وتتبع الإجراءات المقررة في هذا الصدد .

- إذا حدث تكرار في أرقام القيد فيلغى القيد الذي وقع الخطأ في رقمه ويعاد تسجيله على أن يعطى للرقم التالي لأخر رقم قيد في السجل ، وإذا حدث سقوط في أرقام القيد يستمر تسلسل القيد كما هو .

مادة ٧ - تعتمد المصلحة في القيد على السجلات الآلية المخزنة على الحاسب الآلي وملحقاته سواء الكترونياً أو مغناطيسياً أو بأية وسيلة أخرى - ولمدير المصلحة أن يقرر في نهاية كل سنة ميلادية إعدام الأوراق والسجلات الورقية التي تم تسجيل بياناتها بالحاسب الآلي .

مادة ٨ - يقدم طلب الحصول على صور قيود وقائع الأحوال المدنية المسجلة بمصلحة الأحوال المدنية وفروعها على النموذج المعد لذلك إلى رئيس قسم السجل

المدنى بعد قيدها فى الدفاتر المعدة لذلك .

وإذا كان مقدم الطلب من المنصوص عليهم فى الفقرة الأولى أو الثانية من المادة ٨ من القانون يؤشر رئيس قسم السجل المدنى بالقبول لإستخراج صورة القيد المطلوب وتسليم طالب صورة القيد إيصالا على النموذج المعد لذلك وترسل طلبات الحصول على صور القيود إلى مركز المعلومات بحافظة لإستخراج صور القيود المطلوبة وإعادتها لأقسام السجل المدنى التى تتولى تسليمها لأصحاب الشأن .

وتعرض على مدير مصلحة الأحوال المدنية أو من ينيبه للطلبات التى تقدم إعمالا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٨ من القانون وذلك للتحقق من مدى توافر وجود مصلحة جادة لدى الطالب وإصدار القرار اللازم بهذا الشأن .

مادة ٩ - يجوز لمدير مصلحة الأحوال المدنية بإذن خاص منه أو من ينيبه ولأعذار يقبلها أن يتصلح مع المخالفين مقابل دفع المخالف لمبلغ خمسين جنيهاً ، وذلك فى المخالفات الآتية :

- ١ - عدم التبليغ عن المواليد فى المواعيد المقررة .
- ٢ - التبليغ عن مولود بإسم مركب أو بإسم مماثل لأخ أو أخت من الأب .
- ٣ - التبليغ عن واقعة الميلاد فى جهة غير مختصة بتلقى التبليغ .
- ٤ - عدم التبليغ عن واقعة الميلاد التى تحدث لأحد المواطنين خلال رحلة العودة من الخارج فى مكتب صحة محل الإقامة خلال المواعيد المقررة .
- ٥ - عدم تقديم وثائق الوقائع المنصوص عليها فى المادة ٥ من القانون إلى مكتب التوثيق بالشهر المقرر خلال المدة المحددة بالقانون .
- ٦ - عدم التبليغ عن واقعات الوفاة فى المواعيد المقررة بالجهات المختصة .
- ٧ - عدم التبليغ عن واقعات الوفاة التى تحدث لأحد المواطنين أثناء رحلة العودة من السفر بالخارج فى المواعيد والأماكن المقررة .
- ٨ - عدم تجديد بطاقة تحقيق الشخصية بعد إنتهاء مدة سريقتها خلال المواعيد المقررة .
- ٩ - عدم تحديث بيانات بطاقة تحقيق الشخصية وفقاً للحالة المدنية القائمة خلال المواعيد المقررة .

١٠ - عدم إستخراج بطاقة تحقيق الشخصية في المواعيد المقررة في حالة اللقد أو التلف.

١١ - عدم التبليغ عن واقعات الميلاد أو الوفاة التي تحدث للمواطنين الموجودين بالخارج أو أثناء السفر للخارج خلال المواعيد المقررة وبالجهات المختصة .

١٢ - عدم التبليغ عن واقعات الزواج أو الطلاق التي تحدث للمواطنين بالخارج خلال المواعيد المقررة وبالجهات المختصة .

مادة ١٠ - لمدير مصلحة الأحوال المدنية باذن خاص منه أو من ينوبه ولأعذار يقبلها أن يتصالح مع المخالفين مقابل دفع المخالف لمبلغ مائة جنيه وذلك في المخالفات الآتية :

١ - من يبلغ عن واقعة ميلاد أو وفاة سبق الإبلاغ عنها من أحد المكلفين بالتبليغ وقبدها مع علمه بذلك .

٢ - عدم إستخراج بطاقة تحقيق للشخصية خلال المواعيد المقررة .

٣ - عدم حمل أو رفض تقديم بطاقة تحقيق الشخصية لمندوبى السلطات العامة فور طلبها .

٤ - الإحتفاظ أو التعامل ببطاقة سبق أن صدر بدلا منها .

مادة ١١ - يحصل مبلغ خمسة جنيهات عن كل صورة رسمية من قيود وقائع الميلاد والوفاة ويحدد وزير الداخلية بقرار منه قيمة تكاليف إصدار كافة الوثائق وكذا مقابل أداء الخدمات التي تقدمها مصلحة الأحوال المدنية وبما لا يتجاوز الحد الأقصى للمبالغ المنصوص عليها في قانون الأحوال المدنية ، ويجوز لوزير الداخلية إعفاء من يثبت عدم قدرته على أداء الرسوم المقررة لخدمات الأحوال المدنية وكذا في حالات الضرورة والكوارث الطبيعية .

الفصل الثاني

للمواليد والوفيات

مادة ١٢ - يتم التبليغ عن واقعات الميلاد بمعرفة المكلفين بذلك طبقا لنص المادة

٢٠ من القانون وتتخذ الإجراءات الآتية بمعرفة الجهات الموضحة بعد :

أولاً - بمعرفة الجهة الصحية :

- مراجعة بيانات التبليغ وإثبات الرقم القومي لوالدى المولود وإعتمادها من الطبيب المختص وإرفاق المستندات المؤيدة لصحة الواقعة .
- قيد الواقعة بسجل المواليد الصحى برقم مسلسل خاص بكل جهة صحية لكل سنة ميلادية .
- إثبات رقم وتاريخ القيد بالخانة المخصصة بكل من نسختى التبليغ .
- تسليم صاحب الشأن شهادة تحصين ضد الأمراض مع إيصال لإستلام شهادة الميلاد من قسم السجل المدني .
- مراجعة التبليغات وإعداد الحافظة الأسبوعية واعتمادها من الطبيب المختص .
- إرسال نسخة من التبليغات والمستندات مرفقة بالحافظة إلى قسم السجل المدني خلال ثلاثة أيام من نهاية الأسبوع الصحى .
- حفظ النسخة الأخرى من التبليغ .
- ثانيا " بمعرفة قسم السجل المدني المختص :
- إستلام التبليغات والحافظة الأسبوعية من مكتب الصحة .
- مراجعة بيانات التبليغات والمستندات المرفقة بالحافظة الأسبوعية وإعتمادها وإرسالها إلى مركز المعلومات .
- إستلام حافظة إصدارات شهادات الميلاد وشهادات الميلاد الأصلية مع بيان تفصيلي للبيانات التى تم تسجيلها بالحاسب الألى من مركز المعلومات لمطابقتها بحافظة التبليغات الصادرة لنفس الأسبوع الصحى للتأكد من صحتها .
- تسليم شهادات الميلاد لصاحب الشأن .
- ثالثا " بمعرفة مركز المعلومات :
- إستلام حوافظ التبليغات من قسم السجل المدني المختص .
- تسجيل البيانات على الحاسب الألى وإصدار رقم قومي للمولود .
- طباعة البيانات ومراجعتها على التبليغات .
- تصحيح أخطاء الإدخال .
- إصدار شهادة الميلاد وإرسالها مع حافظة إصدارات شهادات الميلاد مع بيان تفصيلي بالبيانات التى تم تسجيلها إلى قسم السجل المدني .

مادة ١٣ - يقصد بالطفل المعثور عليه كل طفل حديث الولادة مجهول الوالدين ويتبع في شأن قيده الإجراءات الآتية الموضحة بعد :

" أولا " بمعرفة الشرطة :

- تلقى بلاغ العثور على الطفل المعثور عليه في محضر يحرر من أصل وصورتين يتضمن البيانات الآتية :

- * تاريخ وساعة وجهة العثور على الطفل .
- * إسم ولقب وصناعة من عثر على الطفل ما لم يرفض ذلك .
- * الحالة التي عثر بها على الطفل وأوصافه وما قد يكون به من علامات مميزة .
- * وصف الملابس والأشياء التي وجدت معه وصفا دقيقا .
- * نوع الطفل " ذكر أو أنثى " .
- * التوقيع على المحضر ممن عثر على الطفل ما لم يكن قد رفض ذكر بياناته .
- إستيفاء وتحرير نسختين من نماذج التبليغ المعدة لذلك .
- قيد المحضر الذي تم تحريره .
- ندب طبيب الجهة الصحية المختصة لتوقيع الكشف الطبي على الطفل وتقرير سنه وتسميته تسمية رابعة وإتخاذ ما يلزم لرعاية الطفل صحيا حتى يتم تسليمه لإحدى المؤسسات المختصة .
- إثبات إسم الطفل والأب والأم والسن والنوع بكل من نسختي النموذج العرفق بالمحضر .

- إرسال أصل المحضر إلى النيابة المختصة وصوريته مع نموذجي التبليغ إلى الجهة الصحية التي يتبعها محل العثور على الطفل .

" ثانيا " بمعرفة الجهة الصحية :

- إستلام الطفل المعثور عليه مباشرة أو عن طريق جهة الشرطة .
- إخطار جهة الشرطة بالواقعة في حالة تسلم الطفل مباشرة .
- إستلام صورتي المحضر ونسختي التبليغ من شرطة محل العثور .
- تقدير سن الطفل وتحديد نوعه وتسميته رابعياً بمعرفة طبيب الصحة المختص .
- ذكر إسم رابعي للأب .

- ذكر اسم رباعي للأم .
- إتخاذ إجراءات الرعاية الصحية اللازمة للطفل .
- تسليم الطفل لإحدى المؤسسات للمعدة لذلك .
- إستيفاء التبليغ بالنماذج المعدة لذلك بإثبات رقم المحضر وتاريخه فى الخانة المخصصة ببيانات المبلغ .
- قيد الواقعة بدفتر المواليد الصحى برقم مسلسل خاص لكل جهة صحية وينسختى التبليغ .
- إثبات رقم قيد المولود بالخانة المخصصة لإستقبال الأطفال حديثى الولادة وينسختى للتبليغ .
- إثبات بخانة المبلغ والملاحظات بدفتر المواليد الصحى رقم وتاريخه محضر العثور .
- الإحتفاظ بإحدى نسختى المحضر ونماذج التبليغ .
- إرسال النسخة الأخرى من كل من المحضر ونموذج التبليغ ضمن الحافظة الأسبوعية لقسم السجل المدنى المختص .
- " ثالثاً " بمعرفة المؤسسات المعدة لإستقبال الأطفال المعثور عليهم :
- إستلام الطفل المعثور عليه مباشرة أو عن طريق جهة الشرطة .
- إخطار جهة الشرطة بالواقعة فى حالة تسلم الطفل مباشرة .
- إستلام الطفل ممن عثر عليه أو من الجهة الصحية أو جهة الشرطة .
- إستلام شهادة ميلاد الطفل من قسم السجل المدنى المختص .
- " رابعاً " واجبات العمدة أو الشيخ فى القرى :
- يقوم العمدة أو الشيخ بإستلام الطفل المعثور عليه وتسليمه فوراً بالحالة التى يكون عليها للمؤسسة المختصة أو جهة الشرطة ليهما أقرب .
- " خامساً " بمعرفة قسم السجل المدنى المختص :
- إستلام نسخة التبليغ ومحضر الواقعة ضمن الحافظة الأسبوعية من الجهة الصحية ومرجعتها .
- إرسال نسخة المحضر والتبليغ مرفقة بالحافظة الأسبوعية إلى مركز

المعلومات.

- إستلام شهادة ميلاد الطفل المعثور عليه وإرسالها إلى الجهة المودع بها الطفل.
مادة ١٤ - إذا تقدم مواطن أو مواطنة لقسم الشرطة المختص لإستلام طفل حديث الولادة معثور عليه بعد الإقرار بالأبوة أو الأمومة تتخذ الإجراءات التالية بالجهات الموضحة بعد :

* أولا " بمعرفة شرطة محل العثور :

- إستلام إقرار الأبوة أو الأمومة من المقر بالأبوة أو الأمومة .
- إخطار الجهة الصحية لمحل العثور على الطفل لإيقاف إجراءات القيد .
- تحرير محضر بالواقعة من أصل وصورتين فيه ما يلي :
- * يوم وساعة وتاريخ ومحل ولادة الطفل .
- * نوع الطفل " ذكر أو أنثى " .
- * إسم صاحب الإقرار ولقبه وجنسيته ومحل إقامته ومهنته ورقمه القومي .
- * للبيانات الكافية لمطابقة الإقرار بما أثبت في محضر العثور على الطفل .
- * عدم إثبات بيانات الولد الآخر ما لم يتقدم بإقرار بصحتها وتظل البيانات التي أثبتتها الطبيب المختص قائمة إلى أن يتم إقراره .
- إرسال أصل المحضر إلى النيابة المختصة للتصرف والبت في أمر تسليم لطفل.

- إثبات تصرف النيابة على صورتي المحضر .
- إذا أمرت النيابة بتسليم الطفل إلى المقر به فترسل صورته المحضر إلى الجهة الصحية المختصة بمحل الميلاد لإتخاذ إجراءات التبليغ عن الواقعة وفقا للإجراءات المعتادة .

وإذا لم تأمر النيابة بتسليم الطفل إلى المقر به ف يتم إخطار الجهة الصحية بمحل العثور للإمتمرار في إجراءات القيد وفقا للبيانات التي أثبتتها الطبيب مع إرسال صورتي المحضر للجهة الصحية لحفظ أحدهما مع أوراق الواقعة وإرسال الأخرى نسج السجل المدني .

وإذا تقدم أحد الوالدين بإقرار بعد قيد الواقعة ف يتبع في شأنها ما ورد بالفقرة الثانية

من المادة ٤٧ من القانون .

• ثانياً " بمعرفة الجهة الصحية المختصة بمحل الميلاد :

- إستلام صورتى المحضر من شرطة محل العثور .
- حفظ إحدى صورتى المحضر مع أوراق الواقعة .
- إتباع الإجراءات العادية المتبعة فى حالة التبليغ عن واقعة ميلاد طبقاً للظروف العادية .

• ثالثاً " بمعرفة المؤسسات المعدة لإستقبال الأطفال حثيثاً للولادة :

- تسليم الطفل إلى المقر بالأبوة أو الأمومة بتنفيذ قرار النيابة فى هذا الشأن .
- فى حالة وفاة الطفل المعثور عليه بعد إتخاذ الإجراءات المقررة بجهة الشرطة أو بالجهة الصحية أو قسم السجل المدنى فيتمين المسير فى باقى الإجراءات حتى يتم قيده وإصدار شهادة الميلاد ، وتقوم الجهة الموجود لديها الطفل بالتبليغ عن وفاته ويكون قيد لوفاته بنفس الأسماء المختارة لكل من الطفل ووالديه .
- وفى حالة العثور على طفل ميتاً فيكتفى بقيد وفاته ويتم إتباع الإجراءات المقررة وتقوم الشرطة بإخطار الجهة الصحية بذلك .

مادة ١٥ - إذا ثبت من بيانات التبليغ أن المولود غير شرعى لعدم قيام رابطة بين الوالدين وجب على الجهة الصحية عدم الإعتداد ببياناتهما الواردة بالتبليغ ويقوم الطبيب المختص بإختيار اسم لمن لم يتقدم من الوالدين بإقرار البنوة ، ولا تقبل طلبات الإقرار بالأبوة أو الأمومة بالنسبة للحالات الواردة بالمادة ٢٧ من القانون ويقوم الطبيب بإختيار اسم للوالد أو الوالدة أو كليهما حسب الأحوال .

- وإذا رغب أحد الوالدين أو كلاهما فى الإقرار بأبوة المولود أو أمومته يكون ذلك بطلب كتابى صريح يحرر من نسختين يقدم إلى الطبيب المختص للتوقيع عليهما بعد إثبات تاريخ تقديم الطلب وختمها بخاتم الجهة الصحية وترفق نسخة بكل صورة من صورتى التبليغ وإذا لم يقدم طلب من أى من الوالدين يقوم الطبيب بإختيار اسم رباعى للطفل وللوالدين .

- وفى جميع هذه الحالات التى يتم فيها إختيار الأسماء بمعرفة الطبيب يتم التأثير بذلك بنظر المواليد السحى والتبليغ وتستكمل باقى الإجراءات .

مادة ١٦ - يتم التبليغ عن واقعات الوفاة بمعرفة المكلفين بذلك طبقاً لنص المادة ٣٦ من القانون على أن يكون التبليغ مصحوباً ببطاقة المتوفى - إن وجدت - أو إقرار من المبلغ بعدم وجودها ، ويتخذ في ذلك الإجراءات الآتية :

" أولاً " بمعرفة مكتب الصحة في الجهة التي حدثت بها الوفاة :

- إستلام التبليغ عن الوفاة مرفقاً به للكشف الطبي الذي يفيد ثبوت واقعة الوفاة .
- مراجعة البيانات وإعتمادها من الطبيب المختص .
- قيد الواقعة بذخر الوفيات الصحي برقم مسلسل خاص بكل مكتب صحة .
- إثبات رقم قيد الوفاة بالخانة المخصصة بكل من نسختي التبليغ .
- تحرير تصريح الدفن وتسليم صاحب الشأن إيصالاً لإستلام شهادة الوفاة بموجبه.

- حفظ إحدى نسختي التبليغ .

- مراجعة التبليغات وإعداد الحافظة الأسبوعية وإعتمادها من الطبيب المختص .

- إرسال نسخة من التبليغ مرفقة ببطاقة المتوفى أو إقرار بعدم وجودها إلى قسم السجل المدني مرفقة بالحافظة الأسبوعية خلال ثلاثة أيام من تاريخ إنتهاء الأسبوع الصحي .

" ثانياً " بمعرفة قسم السجل المدني المختص :

- إستلام نموذج التبليغ وبطاقة المتوفى مع الحافظة الأسبوعية من مكتب الصحة.
- مراجعة بيانات التبليغات والحافظة وإعتمادها وإرسالها إلى مركز المعلومات .
- إستلام حافظة إصدارات شهادات الوفاة مرفقاً بها شهادات الوفاة الأصلية مع بيان تفصيلي للبيانات التي تم تسجيلها بالحاسب الآلي من مركز المعلومات لمطابقتها على التبليغات والتأكد من صحتها .
- تسليم شهادات الوفاة لأصاحب الشأن .

" ثالثاً " بمعرفة مركز المعلومات :

- إستلام حوافظ التبليغات من قسم السجل المدني المختص .
- تسجيل البيانات على الحاسب الآلي ومتابعتها .
- طباعة البيانات ومراجعتها على التبليغات .

- تصحيح أخطاء الإدخال .

- إصدار شهادة الوفاة وإرسالها مع حافظة إصدارات شهادات الوفاة إلى قسم السجل المدني مرفقا بها بيان تفصيلي بالبيانات التي تم تسجيلها .

مادة ١٧ - إذا كانت الوفاة نتيجة تنفيذ حكم بالإعدام يقوم مأمور السجن بالتبليغ عن الواقعة مع إرفاق شهادات الوفاة للطبية إلى مكتب الصحة الواقع بدائرة السجن لقيد الواقعة بدفتر الوفيات الصحي وإصدار تصريح الدفن وإتخاذ باقي الإجراءات الواردة بالمادة السابقة ، على ألا ينكر بشهادة الوفاة أن سبب الوفاة هو تنفيذ حكم الإعدام .

مادة ١٨ - عند التبليغ عن واقعة ولادة طفل ميت بعد الشهر السادس من الحمل يصدر له تصريح دفن ولا يصدر للطفل شهادة وفاة ويثبت بنموذج التبليغ في خانة بيانات المتوفى عبارة طفل ميت بعد الشهر السادس من الحمل .

مادة ١٩ - عند التبليغ عن واقعة وفاة حدثت قبل التبليغ عن واقعة الميلاد تتخذ نفس إجراءات قيد واقعتي الميلاد والوفاة طبقا للظروف العادية ويصدر للطفل شهادة ميلاد وشهادة وفاة .

مادة ٢٠ - عند التبليغ عن وفاة شخص مجهول الشخصية تتخذ الإجراءات الآتية بمعرفة الجهات الموضحة بعد :

" أولا " بمعرفة جهة الشرطة :

- تحرير نموذج التبليغ من أصل وصورتين .
- تحرير محضر بالواقعة من أصل وصورتين .
- إرسال أصل التبليغ وأصل المحضر إلى النيابة المختصة .
- إرسال صورتى التبليغ وصورتى المحضر إلى الجهة الصحية المختصة .
- إخطار الجهة الصحية وقسم السجل المدني بقرار النيابة في حالة تحديد شخصية المتوفى .

" ثانيا " بمعرفة النيابة المختصة :

- إستلام أصل التبليغ وأصل المحضر من جهة الشرطة .
- إصدار قرار في شأن تحديد شخصية المتوفى خلال سبعة أيام من تاريخ التبليغ .

عن الواقعة .

• ثلثاً " بمعرفة الجهة الصحية المختصة :

- إستلام صورتي التبليغ وصورتي المحضر من جهة الشرطة .
- إصدار تصريح دفن بناء على قرار النيابة .
- قيد للواقعة بدفتر الوفيات الصحي ، مع الإقتصار في هذه المرحلة على إثبات عبارة متوفى مجهول الشخصية مضافاً إليها بيانات المحضر وذلك في خانة الملاحظات قرين رقم قيد الواقعة وترك باقي الخانات شاغرة لحين إستكمالها فيما بعد حسب قرار النيابة أو مصلحة الأحوال المدنية .
- إثبات رقم القيد للسجل بصورتي التبليغ عن الوفاة .
- حفظ إحدى نسختي التبليغ والمحضر .
- إرسال إحدى صورتي التبليغ وصورتي المحضر ضمن التبليغات مع الحافظة الأسبوعية إلى قسم السجل المدني المختص خلال ثلاثة أيام من إنتهاء الأسبوع الصحي.
- إذا أصدرت النيابة المختصة قراراً بتحديد شخصية المتوفى خلال سبعة أيام من تاريخ التبليغ عن الواقعة ، فيتم إرجاع بيانات الواقعة بالخانات الشاغرة قرين رقم القيد الخاص بها في دفتر الوفيات الصحي .
- رابعاً " بمعرفة قسم السجل المدني المختص :
- إستلام صورة التبليغ وصورة المحضر مع الحافظة الأسبوعية المرسلة عن طريق الجهة الصحية ومراجعتها وإعتمادها وإرسالها لمركز المعلومات .
- إذا أصدرت النيابة المختصة قراراً بتحديد شخصية المتوفى خلال سبعة أيام من تاريخ التبليغ عن الواقعة ، فيتم إخطار مركز المعلومات ببيانات الواقعة لإستكمال البيانات بالخانات الشاغرة قرين رقم القيد الخاص بها .
- وإذا لم تصدر النيابة قرارها بتحديد شخصية المتوفى خلال المدة المحددة رفع الأمر إلى مصلحة الأحوال المدنية للتحري عن شخصية المتوفى وإستلام قرار مصلحة الأحوال المدنية وإخطار مركز المعلومات لإستكمال قيد الواقعة أو التثسير بعدم صلاحية الواقعة للقيد .

* خلاصا " بمعرفة إدارة البحث الجنائي :

- إستلام طلب تحديد شخصية المتوفى المرسل عن طريق قسم السجل الممنى المختص وإجراء التحريات اللازمة عن شخصية المتوفى مع الجهات المختصة .
- إصدار قرارها فى هذا الشأن خلال ثلاثين يوما من تاريخ رفع الأمر إليها .
- إخطار قسم السجل الممنى المختص بهذا القرار لإخطار مركز المعلومات .
- مادة ٢١ - تتولى إدارة السجلات العسكرية التبليغ عن واقعات وفاة التابعين لوزارة الدفاع المنصوص عليهم فى المادة ٤٢ من القانون وتتخذ الإجراءات التالية بمعرفة الجهات الموضحة بعد :

" أولا " بمعرفة إدارة السجلات العسكرية :

- تحرير التبليغات عن واقعات الوفاة .
- إرسال التبليغات إلى القائم بالقيد " مندوب مصلحة الأحوال الممنية بها " .
- إستلام شهادة الوفاة وتسليمها لأصحاب الشأن .
- " ثانيا " بمعرفة مندوب مصلحة الأحوال الممنية بالسجلات العسكرية:
- تلقى للتبليغات عن واقعات الوفاة ويقدّم بأرقام سلسلة سنوياً فى الدفتر الخاص المعد لذلك .

- إخطار قسم سجل مننى المركز الرئيسى بحافظة أسبوعية مرفقة بالتبليغات .
- إستلام شهادات الوفاة الواردة من المركز الرئيسى وتسليمها لإدارة السجلات العسكرية التى تقوم بتسليمها لأصحاب الشأن .
- " ثالثا " بمعرفة قسم سجل مننى المركز الرئيسى :

- إستلام تبليغات واقعات الوفاة مع الحافظة الأسبوعية من مندوب المصلحة بالسجلات العسكرية ومراجعتها واعتمادها وإرسالها إلى مركز المعلومات .
- إستلام شهادات الوفاة مع الحافظة وبيان تفصيلى بالتبليغات التى تم تسجيلها .
- إرسال شهادات الوفاة إلى مندوب المصلحة بالسجلات العسكرية .

الفصل الثالث

الزواج والطلاق

مادة ٢٢ - تتخذ الإجراءات التالية عند قيد واقعات الزواج أو الطلاق

- للمواطنين المقيمين داخل البلاد المتحدى للديانة والملة بمعرفة الجهات الموضحة بعد :
- "أولاً" بمعرفة السلطات المختصة بتوثيق العقود :
- إثبات بيانات طرفي الواقعة والرقم القومي لكل منهما بجميع نسخ العقود أو الإشهادات وإستيفاء باقي بياناتها وتحريرها .
- إرسال جميع نسخ العقود أو الإشهادات إلى قلم الكتاب بمحكمة الأحوال الشخصية خلال ١٥ يوماً من تاريخ الواقعة .
- إستلام نسختين من العقود أو الإشهادات من قلم الكتاب بمحكمة الأحوال الشخصية وتسليم نسخة إلى كل من طرفي الواقعة .
- "ثانياً" بمعرفة قلم الكتاب بمحكمة الأحوال الشخصية :
- إستلام عقود الزواج أو إشهادات الطلاق من السلطات المختصة بتوثيق العقود.
- قيد الواقعة في السجل الخاص وإثبات رقم وتاريخ القيد بجميع نسخ العقود أو الإشهادات وختمها .
- تحرير الحافظة الأسبوعية للوقائع .
- إرسال نسخة من العقود أو الإشهادات مرفقة بالحافظة الأسبوعية إلى قسم السجل المدني المختص .
- تسليم نسختين من العقد أو الإشهاد إلى السلطات المختصة بتوثيق العقود لتسليمها لطرفي الواقعة .
- حفظ نسخة من العقد أو الإشهاد .
- "ثالثاً" بمعرفة قسم السجل المدني المختص :
- إستلام الحافظة الأسبوعية مرفقاً بها نسخة من العقد أو الإشهاد أو الأحكام النهائية بالزواج أو الطلاق من قلم الكتاب بمحكمة الأحوال الشخصية ومرجعها .
- إرسال نسخة من العقد أو الإشهاد مرفقة بالحافظة الأسبوعية إلى مركز المعلومات .
- إستلام بيان تفصيلي عن الوقائع التي تم تسجيلها بالحاسب الآلي لمطابقتها بالحافظة الأسبوعية والتأكد من صحتها .
- "رابعاً" بمعرفة مركز المعلومات :

- إستلام الحافظة الأسبوعية مرفقا بها نسخة من العقود أو الإشهادات أو الأحكام النهائية بالزواج أو الطلاق من أقسام السجل المدني وتسجيلها على الحاسب الآلى .
- طباعة البيانات ومراجعتها وتدقيقها وإعلائها لقسم السجل المدني المختص .
- إنشاء سجل لبيانات الأسرة ومتابعة كافة ما يطرأ على أفرادها من تغيرات طبقا لما يرد من بيانات لوقعات الأحوال المدنية .

مادة ٢٢ - تتخذ الإجراءات التالية عند قيد ولقعات الزواج أو الطلاق للمقيمين داخل البلاد بين مختلفى الجنسية أو الديانة أو للملة وكان أحد طرفى العلاقة مصرى ، وذلك بمعرفة الجهتين المذكورتين بعد :

" أولا " بمعرفة مكتب التوثيق بالشهر العقارى :

- التحقق من بيانات طرفى الواقعة والرقم القومى للطرف المصرى ورقم جواز السفر وجهة إصداره إذا كان أحد طرفى الواقعة أجنبياً بجميع نسخ العقود أو الإشهادات وإستيفاء باقى بياناتها .

- القيد بسجلى الزواج أو الطلاق وإثبات رقم وتاريخ القيد بجميع نسخ العقود أو الإشهادات وختمها .

- تحرير الحافظة الأسبوعية للوقعات .

- إرسال نسخة من العقد أو الإشهاد مرفقاً بالحافظة الأسبوعية للوقعات إلى قسم السجل المدني المختص .

- تسليم نسخة من العقد أو الإشهاد إلى كل من طرفى الواقعة .

- حفظ نسخة من العقد أو الإشهاد .

" ثانيا " بمعرفة قسم السجل المدني المختص :

تتخذ ذات الإجراءات المنصوص عليها فى المادة السابقة .

مادة ٢٤ - يعتبر المذكورون بعد من أرباب الأسر طبقا للترتيب التالى :

١ - الزوج بالنسبة للزوجة وإن تعددن .

٢ - الأب بالنسبة إلى غير أرباب الأسر أو المتزوجين من أبنائه .

٣ - الأم بالنسبة إلى غير أرباب الأسر أو المتزوجين من أبنائها بعد وفاة والدهم .

٤ - أكبر الإخوة بالنسبة لإخوته من غير أرباب الأسر بعد وفاة والوالدين بشرط

بلوغه من الملامسة عشر .

- ٥ - كبرى الأخوات بالنسبة لأخواتها من غير أرباب الأسر بعد وفاة الوالدين بشرط بلوغها من الملامسة عشر وعدم وجود أخ بلغ هذا السن .
- ٦ - القريب بالنسبة لأقاربه الذين يعيشون معه أو يرعاهم أو يعولهم .
- وإذا قام مانع حال دون قيام رب الأسرة بالواجبات المقررة بالقانون أو لاحتته التنفيذية يتولى القيام بها من يأتي بعده فى ترتيب أرباب الأسر .

الفصل الرابع

ساقطو القيد وإعادة القيد

مادة ٢٥ - تعتبر الواقعة ساقط قيد ميلاد إذا حدثت ولم تبلغ عنها خلال خمسة عشر يوماً من حدوثها وفى هذه الحالة تتخذ الإجراءات التالية :

" أولاً " بمعرفة صاحب الشأن :

- التقدم بطلب قيد ساقط قيد الميلاد عليه صورة صاحب القيد مصحوباً بالمستندات المؤيدة للواقعة " مستندات تؤكد صحة محل الميلاد ، صحة أسماء الوالدين وقيام العلاقة الزوجية بينهم ، أو إقرارهما بالنبوة أو إقرار من أخ أو أخت بصلة الأخوة أو إقرار من أحد عصابات الأب " إن وجدت وذلك إلى الجهة الصحية التى حدثت الولادة فى دائرتها أو جهة محل الإقامة .

- إستلام إيصال تقديم الطلب .

- إستلام صورة قيد الميلاد من قسم السجل المدني .

" ثانياً " بمعرفة الجهة الصحية المختصة :

- مراجعة بيانات الطلب والتأكد من إستيفائه وإختصاص الجهة الصحية .

- قيد الطلب بالدفتر المد لك طبقاً لتاريخ وروده .

- تحديد ميعاد لتقدير من ساقط القيد وتحديد نوعه .

- تقرير من ساقط القيد ولخذ البصمة على الطلب ويتم تحديد من ساقط القيد باليوم والشهر والسنة لمن سنهم عام أو أقل وما زاد عن ذلك فيكون اليوم والشهر اللذان تم فيهما توقيع الكشف الطبى عليه هما يوم وشهر ولادته .

- إثبات السن بالطلب وبدفتر قيد الطلبات .

- إرسال الطلب ضمن الحافظة الأسبوعية لقسم السجل المدني .
- تسليم صاحب الشأن ليصالا به رقم قيده بدفتر قيد ساقطى القيد .
- تسجيل الواقعة بدفتر المواليد للصحي لمن سنهم عام أو أقل .
- تحرير شهادة تحصيل ضد الأمراض وتسليمها إلى صاحب الشأن لمن سنهم عام أو أقل .
- إستلام إخطار بقيد الواقعة من قسم السجل المدني بالنسبة لمن لا يزيد سنهم على عام .

" ثالثا " بمعرفة قسم السجل المدني المختص :

- إستلام الأوراق من مكتب الصحة للمقبل وقيده بالدفتر المعد لذلك .
- إخطار مركز أو قسم الشرطة المختص لإجراء التحريات الإدارية وإثبات نتائجها على الطلب فى حالة عدم توفر المعلومات بمصلحة الأحوال المدنية .
- التأكد من صحة البيانات الواردة بطلبات ساقطى قيد الميلاد والتأكد من عدم سابقة قيد الواقعة بمراجعة مركز المعلومات وإرفاق نتيجة البحث بالطلب .
- إرسال الطلبات إلى إدارة شرطة الأحوال المدنية لاتخاذ قرار فى شأنها لو العرض على اللجنة المختصة لمن تزيد سنهم عن عام .
- إخطار مركز أو قسم الشرطة المختص لاتخاذ الإجراءات القانونية ضد المسئول عن عدم التبليغ .

- لتأكد من أن إسم ساقط قيد الميلاد ويسمى والديه وفقا لما جاء بالطلب والمستندات المؤيدة فإذا خلا من بيان إسم أى منها وتعذر من التحريات الإدارية التعرف عليه وكان سن ساقط القيد سنة فكل فيتم إختيار إسم بدلا منه بمعرفة اللجنة الطبية المختصة بنظر الطلب أما إذا كان عمره أكثر من سنة كان إختيار الأسماء بمعرفة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٤٦ على أن يثبت فى خلة الملاحظات ما يفيد أن إختيار إسم الأب أو الأم تم بمعرفة رئيس اللجنة الطبية أو اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٤٦ .

- يعتبر محل إقامة ساقط قيد الميلاد هو محل ولادته إذا كان غير معلوم أو تعذر الإكتفاء إليه .

- إستلام قرارات قيد الواقعة مع بيان بما تم تسجيله بالحاسب الآلى مرفقا به صور القيود وتسليمها لأصحاب الشأن .
- إخطار الجهة الصحية بالقرار الصادر للمواليد ساقطى القيد لمن سنهم عام فأقل.

" رابعا " بمعرفة إدارة شرطة الأحوال المدنية :

- إستلام طلبات ساقطى قيد الميلاد .
- إذا كانت طلبات ساقطى القيد لمن لا يزيد سنهم على عام يتم إصدار قرار بقيد الواقعة بعد المراجعة .

- إذا كانت طلبات ساقطى القيد لمن تزيد أعمارهم على عام يتم مراجعة الطلبات وقيدھا وعرضھا على اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٤٦ وإستكمال الإجراءات المنصوص عليها بالمادة ٢٣ من اللائحة .

- إذا خلا الطلب من بيان إسم ساقط القيد أو إسم أى من أبويه وتعذر من التحريات التعرف عليه يتم إختيار إسم له ويذكر فى خاتمة الملاحظات تم إختيار إسم الأب أو الأم بمعرفة اللجنة .

- فى جميع الأحوال يتم إخطار مركز المعلومات بالقرارات الصادرة لإتخاذ الإجراءات اللازمة لسجيل ساقط القيد وإيلاغ قسم السجل المدني ببيان عما تم تنفيذه مرفقا به صور قيود ساقطى القيد على أن يقوم قسم السجل المدني بإخطار الجهات الصحية لمن لا يزيد سنهم عن عام .

" خالصا " بمعرفة جهة الشرطة :

- إتخاذ الإجراءات اللازمة قانونا نحو الممثل عن عدم التبليغ عن الواقعة فى الميعاد القانونى بموجب الإخطار المرسل له عن طريق قسم السجل المدني .

- إجراء التحريات الإدارية عن ساقطى قيد الميلاد والوفاة .

مدة ٢٦ - تعتبر الواقعة ساقط قيد وفاة إذا لم يبلغ عنها خلال ٢٤ ساعة من وقت حدوثها إلى مكتب الصحة أو الجهة التى حدثت الوفاة فى دائرتها وفى هذه الحالة تتخذ الإجراءات التالية :

" أولا " بمعرفة صاحب الشأن :

- التتقدم بطلب قيد الواقعة إلى قسم السجل المدني الذي حدثت الوفاة بدائرتة مصحوبا بالمستندات المؤيدة مثل تصريح دفن / صورة من محضر الشرطة أو شهادة طبية من الطبيب المعالج أو الطبيب الذي ناظر الوفاة أو شهادة من المستشفى أو حكم قضائي أو إعلان وراثة أو غير ذلك .

- إستلام إيصال من قسم السجل المدني .

- إستلام صورة قيد الوفاة .

" ثانيا " بمعرفة قسم السجل المدني :

- إستلام طلب قيد الواقعة والمستندات المؤيدة لها من صاحب الشأن .

- قيد الطلب بالدفتر المعد لذلك برقم مسلسل طبقا لتاريخ وروده .

- تحرير إيصال يبين تاريخ التتقدم وتسليمه إلى صاحب الشأن .

- إخطار قسم أو مركز الشرطة لإجراء التحريات الإدارية وإثبات نتيجتها على الطلب في حالة عدم توافر المعلومات بمصلحة الأحوال المدنية .

- التأكد من عدم سابقة قيد الواقعة بمجلات الوفاة بمراجعة مركز المعلومات .

- إخطار الشرطة لإتخاذ الإجراءات القانونية نحو المسئول عن عدم التبليغ عن

واقعة الوفاة .

- إرسال طلب قيد الواقعة والمستندات المؤيدة إلى إدارة شرطة الأحوال المدنية .

- إستلام قرارات قيد الوقعات مع بيان بما تم تسجيله بالحاسب الآلى مرفقا به

صور القيود لتسليمها لأصحاب الشأن .

- إخطار الجهة الصحية بالقرار الصادر في شأن سقلى قيد الوفاة لمن لا يزيد

سنة على علم .

" ثالثا " بمعرفة إدارة شرطة الأحوال المدنية :

- إستلام طلب قيد الواقعة والمستندات المؤيدة من قسم السجل المدني المختص .

- إصدار قرار قيد الواقعة بالنسبة لحالات سقلى قيد الوفاة التى لم يمض على

حدوثها علم .

- عرض طلبات سقلى قيد الوفاة التى مضى عليها أكثر من سنة على لجنة

الأحوال المدنية وإستكمال الإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٢٣ .

- إخطار مركز المعلومات لإتمام إجراء تسجيل الواقعة وإخطار أقسام السجل المدني لتسديد الطلبات .

" رابعاً " بمعرفة جهة الشرطة :

- إستلام طلب القيد والمستندات المؤيدة من قسم السجل المدني وإجراء التحريات الإدارية اللازمة .

- إثبات وإرسال نتيجة التحريات إلى قسم السجل المدني .

- إتخاذ اللازم قانوناً نحو المسئول عن عدم التبليغ خلال المدة التي يحددها للقانون .

" خامساً " بمعرفة الجهة الصحية المختصة :

- إستلام الإخطار الوارد من قسم السجل المدني الخاص بصدور قرار بقيد واقعة الوفاة لمن لا يزيد سنهم عن عام .

مادة ٢٧ - عند تلف أو فقد السجلات المدون بها واقعات الأحوال المدنية يتم إعادة قيدها بناء على المستندات التي يحددها مدير عام مصلحة الأحوال المدنية ووفقاً للإجراءات التالية :

١ - إستخراج تقرير تفصيلي من مركز المعلومات لتحديد موقف قيد الواقعة .

٢ - تقوم إدارة شرطة الأحوال المدنية بإستلام الطلبات الواردة من أقسام السجل المدني ومراجعتها على المستندات المقدمة مرفقة بالتقرير التفصيلي من مركز المعلومات .

٣ - إذا كانت البيانات الواردة بالتقرير والمستندات غير كافية لإصدار قرار بإعادة القيد فيتم إخطار قسم السجل المدني الذي يقيم الطالب بذاكرته لإستكمال البيانات اللازمة لإعادة قيده وإصدار قرار إعادة القيد وإرساله لمركز المعلومات لتسجيل الواقعة وإصدار صورة القيد .

الفصل الخامس

تصحيح قيود الأحوال المدنية

مادة ٢٨ - تقدم طلبات تغيير أو تصحيح قيود الأحوال المدنية إلى قسم السجل

المدنى للمعرض على اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٤٦ من قانون الأحوال المدنية وفى حالة التقدم بطلب تغيير أو تصحيح قيد من قيود الأحوال المدنية المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٤٧ من القانون تتخذ الإجراءات التالية:

• أولاً " بمعرفة صاحب الشأن :

- تقديم طلب تغيير أو تصحيح القيد على النموذج المعد لذلك إلى قسم السجل المدنى مرفقا به المستندات المؤيدة .

- إستلام إيصال بتاريخ ورقم قيد الطلب من قسم السجل المدنى المختص .

" ثانياً " بمعرفة قسم السجل المدنى المختص :

- إستلام الطلب مرفقا بالمستندات المؤيدة ومراجعة صحتها ودرجة إستيفائها وقيد

الطلب وتحرير إيصال مبين به رقم وتاريخ القيد وتسليمه إلى صاحب الشأن .

- إرسال الطلب والمستندات المؤيدة إلى إدارة شرطة الأحوال المدنية .

- إستلام بيان من إدارة شرطة الأحوال المدنية بما يفيد تصحيح القيد .

" ثالثاً " بمعرفة إدارة شرطة الأحوال المدنية :

- إستلام الطلب مرفقا بالمستندات المؤيدة من قسم السجل المدنى المختص

وعرض طلب التصحيح مرفقا بالمستندات على اللجنة المنصوص عليها بالقانون

لإستكمال الإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٢٥ من اللائحة .

- إستلام قرار اللجنة فى شأن تصحيح القيد مرفقا بالطلب والمستندات .

- إخطار مركز المعلومات بقرار اللجنة مرفقا بطلب تصحيح القيد لتنفيذه .

- إستلام الطلب والمستندات المرفقة من مركز المعلومات مع بيان من نسختين

يقيد إجراء التصحيح وإرسال نسخة منه إلى قسم السجل المدنى المختص .

" رابعاً " بمعرفة اللجنة المنصوص عليها بالقانون :

- إستلام طلب تصحيح القيد مرفقا بالمستندات المؤيدة من مدير إدارة شرطة

الأحوال المدنية وإتخاذ الإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٢٥ من اللائحة .

" خامساً " بمعرفة مركز المعلومات :

- تلقى القرار وإتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه مع الإشارة إلى رقم وتاريخ قرار

تصحيح القيد .

- إخطار إدارة شرطة الأحوال المدنية بتمام التنفيذ مرفقا به بيان تفصيلي من مستخين عن تصحيح قيد الواقعة .

- إعداد الإخطارات اللازمة للتجديد ومصلحة الأمن العام .

مادة ٢٩ - تجتمع اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤٦ من القانون في المواعيد التي يحددها رئيسها للنظر في طلبات تغيير أو تصحيح قيود الأحوال المدنية المدونة في سجلات المواليد والوفيات وقيد الأسرة وطلبات قيد ساقطي قيد الميلاد والوفاة التي لم يبلغ عنها خلال المدة المحددة بالقانون ومضى عليها أكثر من عام من تاريخ حدوث واقعة الميلاد أو الوفاة .

- للجنة أن تستدعي صاحب الشأن أو مقدم الطلب أو من ترى إستدعاه كما يجوز لها أن تجري تحقيقاً تكميلياً في حالة عدم كفاية المعلومات المتعلقة بالطلب ولها أن تندب لذلك أحد أعضائها أو تكلف الجهة الإدارية بإجرائه .

- إذا قررت اللجنة قيد الواقعة يعد عنها بياناً كافياً يعتمد من مدير إدارة شرطة الأحوال المدنية ويعلق بملصق صورة منه بديوان مديرية الأمن أو المركز أو القسم أو نقطة الشرطة ويجوز إعلان هذا البيان عن طريق نشره في الصحف أو إذاعته بالإذاعة الداخلية .

- وإذا لم تقدم معارضة خلال سبعة أيام من تاريخ الإعلان يصبح قرار اللجنة واجب التنفيذ أما إذا قدمت معارضة فيعاد عرض الطلب في الجلسة التالية لفحص أسباب الاعتراض وإصدار قرارها في هذا الشأن ، ويكون القرار مسبباً ونهائياً .

- ويجوز لمدير مصلحة الأحوال المدنية عند وجود مبررات كافية طلب إعادة عرض الطلبات التي صدر فيها قرار على ذات اللجنة المصدرة له خلال المواعيد لمقررة للطعن على القرارات الإدارية لإعادة النظر في هذه الطلبات وإصدار قرار مسبب بشأنها .

مادة ٣٠ - في حالة طلب تغيير أو تصحيح قيد من قيود الأحوال المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٤٧ من القانون تتخذ الإجراءات الآتية :
أولاً - بمعرفة صاحب الشأن :

- تقديم طلب للتغيير أو التصحيح في قيود الأحوال المدنية على النموذج المعد

- لذلك إلى قسم سجل مدني محل القيد أو الإقامة مرفقا بالمستندات المؤيدة .
- إستلام إيصال بتاريخ ورقم قيد الطلب من قسم السجل المدني المختص .
- " ثانيا " بمعرفة قسم السجل المدني المختص :
- إستلام الطلب مرفقا به المستندات المؤيدة أو الحكم النهائي الصادر من المحكمة المختصة لإبطال القيد ومراجعتها .
- قيد الطلب بالدفتر المعد لذلك وتحرير إيصال مبين به تاريخ ورقم قيد الطلب وتسليمه إلى صاحب الشأن .
- إثبات ملخص للحكم أو الوثيقة أو المستند وإصدار قرار بالتغيير أو التصحيح .
- إخطار مركز المعلومات بالقرار لإجراء التصحيح أو التغيير أو الإبطال بالقيود الخاصة مع الإشارة إلى رقم وتاريخ القرار بسجل التصحيح .
- إستلام ما يفيد تنفيذ التصحيح من مركز المعلومات .
- إرسال الطلب مرفقا به المستندات المؤيدة أو الحكم النهائي وإخطار تنفيذ التصحيح إلى إدارة شرطة الأحوال المدنية للمراجعة .
- " ثالثا " بمعرفة مركز المعلومات :
- تنفيذ قرار التصحيح وإخطار قسم السجل المدني بتمام التنفيذ .
- إعداد الإخطارات اللازمة للتجديد ومصلحة الأمن العام .

الفصل السادس

القيد في سجل الجنسية

مادة ٣١ - في حالة صدور قرار بمنح أو إسترداد أو رد الجنسية تتخذ الإجراءات التالية :

- " أولا " بمعرفة مكتسب الجنسية :
- التقدم بطلب للحصول على بطاقة تحقيق شخصية خلال ستة أشهر من تاريخ صدور قرار منح أو إكتساب أو إسترداد الجنسية إلى قسم السجل المدني الذي يقيم بدائره مرفقا بها شهادة الميلاد الأجنبية مع قرار منح الجنسية .
- ويجوز له التقدم بطلب للحصول على بيان ميلاد مواطن من أصل أجنبي .
- إستلام بطاقة تحقيق شخصية من قسم السجل المدني الذي يقوم بدائره .

* ثانياً * بمعرفة قسم السجل المدني بالمركز الرئيسي :

- إستلام بيان المنح من مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية .
- قيد الواقعة بالدفتـر المعد لذلك وإخطار مركز المعلومات لتسجيلها بسجل الجنسية وإصدار الرقم القومي وإذا كان الطالب أجنبياً مولوداً بالجمهورية ومنح الجنسية فيتم متابعة قرار منح الجنسية بقيد ميلاده وإصدار رقم قومي له .
- أمّا إذا كان الطالب أجنبياً مولوداً بالخارج يصدر له بيان ميلاد مواطن من أصل أجنبي إستناداً إلى تاريخ ومحل الميلاد الواردين بقرار منح الجنسية المصرية .

مادة ٣٢ - عند ورود قرار إسقاط أو سحب الجنسية من مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية إلى مصلحة الأحوال المدنية تتخذ الإجراءات التالية :

* أولاً * بمعرفة قسم السجل المدني بالمركز الرئيسي :

- إستلام بيان السحب أو الإسقاط من مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية .
 - قيد الواقعة بالدفتـر المعد لذلك .
 - إرسال بيان السحب أو الإسقاط لمركز المعلومات .
 - إخطار إدارة البحث الجنائي لتنفيذ القرار وما يترتب عليه .
 - إخطار إدارة التجنيد بالنسبة للذكور بالبيان الوارد من مركز المعلومات .
- * ثانياً * بمعرفة مركز المعلومات :
- تلقي بيان السحب أو الأسقاط .
 - التأشير بحسب الجنسية على قاعدة البيانات .
 - إصدار بيان بما يفيد تنفيذ القرار يرسل لقسم الجنسية .
 - إعداد بيان لإخطار إدارة البحث الجنائي وإدارة التجنيد عن طريق قسم الجنسية.

الفصل السابع

بطاقة تحقيق الشخصية

مادة ٣٣ - تصدر مصلحة الأحوال المدنية بطاقة تحقيق الشخصية لكل مواطن مصري يزيد عمره عن ستة عشر عاماً وتسمى للمدة التي يحددها وزير

الدخيلة بقرار منه وتحدد أبعاد البطاقة طبقاً للمواصفات القياسية الدولية كما يلي :

العرض : ٤٧, ٨٥ إلى ٧٢, ٨٥ ملليمتر

الطول : ٩٢, ٥٣ إلى ٠,٣ ٥٤ ملليمتر

السماك : ٠, ٦٨ إلى ٠, ٨٤ ملليمتر

وتحتوى البطاقة على المعلومات التالية عن كل مواطن :

- مكتب الإصدار .
- الرقم القومى .
- الإسم الرباعى .
- محل الإقامة .
- النوع .
- الديانة .
- المهنة .
- إسم الزوج " للإناث المتزوجات " .
- تاريخ إنتهاء صلاحية البطاقة .
- "أولاً" بمعرفة المواطن :

- يتقدم المواطن خلال سنة أشهر من تاريخ إكماله السادسة عشرة من عمره إلى قسم السجل المدني الذى يقيم بدائرته بطلب الحصول على بطاقة تحقيق الشخصية مرفقاً به المستندات المؤيدة لصحة البيانات مع البطاقة السابقة إن وجدت .

" ثانياً " بمعرفة قسم السجل المدني :

- إستلام نماذج الطلب والتحقق من شخصية الطالب وإستيفاء البيانات .
- أخذ بصمة الطالب .
- أخذ صورة الطالب فى الحال وتسجيلها على الحاسب .
- قيد الطلب بالسجل المعد لذلك .
- إعداد بيان يومى عما قدم من طلبات إستبدال أو إستخراج بطاقات تحقيق الشخصية .

- إعداد حافظة بالطلبات المقدمة موضحاً بها الإسم ورقم القيد وإرسالها إلى

مركز الإصدار .

- إستلام البطاقات من محطة الإصدار بمركز المعلومات وتسليمها لأصحاب

الشأن

" ثلثا " بمعرفة مركز المعلومات :

- إستلام الحافظة بالطلبات من أقسام السجل المدني .

يتم مراجعة البيانات ومطابقتها على البيانات الموجودة على الحاسب الآلى

وإستكمال تسجيل جميع البيانات الموجودة بالطلب ثم إتخاذ إجراءات إصدار البطاقة .

- إرسال البطاقات المصدرة بحافظة لقسم السجل المدني لتسليمها لأصحاب الشأن

- إعداد بيان التعينة .

- إعداد بيان التجديد .

مادة ٣٤ - فى حالة فقد أو تلف أو إنهاء مدة سريان بطاقة تحقيق الشخصية أو

إذا ما طرأ على المواطن ما يدعو إلى تغيير أى بيان من بياناتها فعليه أن يتقدم بطلب

الحصول على بطاقة تحقيق شخصية بديلة خلال ثلاثين يوماً إلى قسم السجل المدني

المستندات المؤيدة لذلك .

- ويتم مراجعة النموذج على المستندات المقدمة وقيدته بقدر قيد طلبات الحصول

على البطاقات البديلة وإتخاذ الإجراءات المعتادة عند إصدار بطاقة لأول مرة .

- وفى جميع الأحوال يجب على المواطن تسليم البطاقة السابقة عند إستلامه

لبطاقة البديلة ما لم يقر بفقدانها .

- ويصدر مدير علم مصلحة الأحوال المدنية القواعد والضوابط التى تحكم تغيير

حل الإقامة أو المهنة بالبطاقة بما يكفل تحقيق المصالح العام والتيسير على المواطنين.

الفصل الثامن

تنفيذ الخدمات للمواطنين المقيمين بالخارج

مادة ٣٥ - ولقاعات الميلاد التى تحدث بالخارج ويتم لتبليغ عنها خلال ثلاثة أشهر

ن تاريخ حدوثها إلى قنصلية جمهورية مصر العربية أو إلى الجهة الصحية المختصة

فى محل الإقامة بالنسبة للمواطن العائد من الخارج تتخذ بشأنها الإجراءات التالية :

أولاً * بمعرفة صاحب الشأن :

- تحرير إخطار بالواقعة يتضمن جميع البيانات الواردة بنموذج التبليغ مرفقا بالمستندات الصادرة من الجهات الرسمية الدالة على صحة الواقعة .
- تقديم الإخطار والمستندات الصادرة من الجهات الرسمية والدالة على صحة الواقعة إلى قنصلية جمهورية مصر العربية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ حدوثها أو إلى قسم سجل مدنى المواطنين بالخارج بالبريد المسجل الموصى عليه - فى حالة عدم وجود قنصلية .
- إستلام شهادة الميلاد من القنصلية .
- إذا حدثت واقعة الميلاد أثناء السفر للخارج وكان صاحب الشأن مقيماً بالبلد الذى وصل إليه فى حدود المدة التى حددها القانون (ثلاثة أشهر) فطليه تحرير إخطار بالواقعة مصحوباً بالمستندات الرسمية التى تؤيد صحة الواقعة وللتقدم بها إلى قنصلية جمهورية مصر العربية أو إرسال للمستندات بالبريد الموصى عليه إلى قسم سجل مدنى المواطنين بالخارج بالمركز الرئيسى .
- إذا حدثت واقعة الميلاد أثناء العودة من الخارج فيجب التبليغ عنها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الوصول إلى مكتب الصحة أو الجهة الصحية فى محل الإقامة ويتم التبليغ عنها وفقاً لإجراءات التبليغ عن واقعة الميلاد فى الظروف العادية .
- إذا حدثت واقعة الميلاد بالخارج وكان صاحب الشأن موجوداً بالبلاد ولا يحمل مستندات بالواقعة التى حدثت بالخارج يتم إتخاذ إجراءات ساقط قيد ميلاد عن طريق قسم سجل مدنى المواطنين بالخارج بالمركز الرئيسى وتقدير سنه بالجهة الصحية التى يقيم بدانرتها .
- "ثقافياً" بمعرفة قنصلية جمهورية مصر العربية أو الجهة الصحية المختصة :
- إستلام الإخطار والمستندات الصادرة من الجهات الرسمية المقدمة من المواطن .
- مراجعة كافة البيانات والتأكد من تمتع صاحب الشأن بالجنسية المصرية .
- تحرير نماذج التبليغ من واقع بيانات الإخطار والمستندات .
- اعتماد النماذج وختمها بخاتم القنصلية .
- إرسال الإخطارات المقدمة من المواطنين ونماذج التبليغ المحررة إلى قسم

سجل مننى الوطنين بالخارج .

- إستلام شهادة الميلاد المرسله عن طريق قسم سجل مننى الوطنين بالخارج .

- إستيفاء قيود الواقعة بالدفتـر .

- تسليم شهادة الميلاد إلى أصحاب الشأن فيها .

" ثالثاً " بمعرفة قسم سجل مننى الوطنين بالخارج :

- إستلام المستندات ونماذج التبليغ المرسله عن طريق القنصلية أو بالبريد

المسجل الموصى عليه .

- مراجعة المستندات والنماذج وإرسالها لمركز المعلومات لإتخاذ إجراءات التقيد

وإصدار شهادة الميلاد .

- إرسال شهادة الميلاد إلى القنصلية عن طريق وزارة الخارجية أو لأصاحب

الشأن بعد سداد تكاليف الإصدار والإرسال لأصاحب مصلحة الأحوال المننية .

- حفظ مستندات الواقعة وشهادة الميلاد الأجنبية .

مادة ٣٦ - يكون التبليغ عن وقعات الوفاة التى تحدث للموطنين المقيمين بالخارج إلى القنصلية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ حدوثها ويتبع فى التبليغ عنها وقيدھا ذات الإجراءات الواردة فى شأن المواليد على أن يرفق بالتبليغ أو الإخطار المستندات المؤيدة للواقعة وتمتع صاحبها بجنسية جمهورية مصر العربية وبطاقة تحقيق شخصية المتوفى أو إقرار من المبلغ بعدم وجودھا ، مع مراعاة أن يكون التبليغ عن طريق المكلفين به ، وفى حالة عدم وجود أحد من المنصوص عليهم يحل القنصل محل المبلغ فى القيام بإجراءات التبليغ .

مادة ٣٧ - إذا حدثت وقعات الزواج أو الطلاق للموطنين خارج البلاد تتخذ

الإجراءات التالية :

" أولاً " بمعرفة طرفى الواقعة :

- تقديم المستندات المؤيدة لحدوث الواقعة مرفقة بإخطار خلال ثلاثة أشهر من

حدوث الواقعة إلى القنصلية المصرية ، أو إلى قسم سجل مننى الوطنين بالخارج

مباشرة عن طريق البريد المسجل فى حالة عدم وجود قنصلية بالبلد الذى يقيم به

المواطن .

" ثانياً " بمعرفة القنصلية المصرية :

- إستلام إخطار الواقعة المرفق بالمستندات المؤيدة من طرفى الواقعة .
- على القنصلية أن تتأكد من تمتع أحد الزوجين أو كلاهما بالجنسية المصرية وإثبات الرقم القومى للزوج والزوجة على النسخ الأربع والتثبت من صدور وثيقة الزواج أو الطلاق من جهة رسمية مع توفر أركان العقد والشروط الشكلية والموضوعية التى تشترطها وزارة العدل والتحقق من عدم مخالفة القوانين المصرية .
- تحرير نموذج الزواج أو نموذج الطلاق وإعتماده من القنصل وختمه بختم القنصلية وقيد الواقعة فى الدفتر الخاص بذلك .

- إرسال أوراق الواقعة إلى قسم سجل مدنى للمواطنين بالخارج .
- إستلام بيان للقيد المرسل عن طريق قسم سجل مدنى المواطنين بالخارج وإستيفاء قيد الواقعة بالدفتر الخاص .

" ثالثاً " بمعرفة قسم سجل مدنى للمواطنين بالخارج :

- إستلام إخطار الواقعة مرفقاً بالمستندات المؤيدة والبيان المعتمد بالواقعة المرسلة عن طريق القنصلية المصرية .
- إخطار مركز المعلومات لتسجيل الواقعة .
- إستلام بيان قيد الواقعة وإرساله إلى القنصلية المصرية .
- حفظ مستندات الواقعة .

مادة ٣٨ - تقدم طلبات قيد واقعات الميلاد التى حدثت فى الخارج ولم يبلغ عنها فى المواعيد المقررة إلى قسم سجل مدنى المواطنين بالخارج مرفقاً بها شهادة الميلاد الصادرة من للجهة التى حدثت الولادة على أرضها طبقاً لنص المادة ٩ من القانون .

- وإذا كان الطالب مقيماً بالخارج يقدم للطلب إلى القنصلية المصرية المقيم بدانترتها وعليها قيده بالدفتر الخاص وإرساله إلى قسم سجل مدنى المواطنين بالخارج لإتباع الإجراءات المقررة لذلك على أن يراعى بالنسبة لتقدير سن ساقط القيد الإعتداد ببيانات شهادة الميلاد للمقدمة مع الطلب .

- إذا كان المواطن موجوداً بأرض الجمهورية ويحمل المستندات المؤيدة للواقعة

فعليه التقدم إلى قسم سجل مدنى للمواطنين بالخارج الذى عليه إتمام إجراءات ساقط قيد ميلاد عادية وتسليم شهادة الميلاد إلى صاحب الشأن .

- وإذا كان المواطن موجودا بأرض الجمهورية ولا يحمل المستندات المؤيدة للواقعة فعليه التقدم إلى الجهة الصحية التى يقيم بدلتها لتقدير سنه وإرسال الأوراق إلى قسم سجل مدنى للمواطنين بالخارج لإتباع إجراءات العرض على اللجنة المختصة وإصدار قرارها بالقييد وتكون التحريات عن الواقعة بالرجوع إلى الجهات الحكومية صاحبة الشأن .

مادة ٣٩ - تعتبر واقعة الوفاة ساقطة قيد إذا لم يبلغ عنها خلال ثلاثة أشهر ويتبع فى شأن طلبات قيد ساقطى قيد الوفاة نفس الإجراءات المنصوص عليها فى المادة السابقة على أن يكون الطلب مصحوبا بشهادة الوفاة الصادرة من الدولة التى حدثت الوفاة على أرضها ، ويقدم الطلب على النموذج المعد لذلك لقسم سجل مدنى للمواطنين بالخارج لإتمام إجراءات قيد الواقعة وتسليم شهادة الوفاة إلى صاحب الشأن.

مادة ٤٠ - يتبع فى شأن إصدار صور قيود واقعات الأحوال المدنية للمواطنين بالخارج الإجراءات التالية :

" أولا " بمعرفة صاحب الشأن :

- تقديم طلب إستخراج صورة القيد المطلوبة ، على النموذج المعد لذلك إلى القنصلية التى يقيم فى دلتها .

- إستلام إيصال بتاريخ ورقم قيد الطلب من القنصلية .

- إستلام صورة القيد المطلوبة من القنصلية التى يقيم فى دلتها أو من قسم

سجل مدنى للمواطنين بالخارج مباشرة .

" ثانيا " بمعرفة القنصلية :

- إستلام طلب إستخراج صورة القيد المطلوبة مرفقا به النموذج المعد لذلك من

صاحب الشأن وقيد للطلب بالدفتى المعد لذلك .

- تحرير إيصال بتاريخ ورقم قيد الطلب وتسليمه إلى صاحب الشأن .

- إرسال للطلب إلى قسم سجل مدنى للمواطنين بالخارج .

- إستلام صورة القيد المطلوبة من قسم سجل مدنى للمواطنين بالخارج .

- تسليم صورة القيد المطلوبة إلى صاحب الشأن .
- تحصيل الرسوم المقررة وتكاليف الإصدار لحساب مصلحة الأحوال المدنية .
- " ثلثاً " بمعرفة قسم التسجيل المدني بسجل مدنى للمواطنين بالخارج:
- إستلام طلب إستخراج صورة القيد المطلوبة على النموذج المعد من القنصلية أو من صاحب الشأن مباشرة " فى حالة عدم وجود قنصلية وقيد الطلب بالدفتىر المعد لذلك.
- إحالة الطلب إلى مركز المعلومات لإعداد صورة القيد .
- إستلام صورة القيد المطلوبة وإرسالها إلى القنصلية أو إلى صاحب الشأن مباشرة فى حالة عدم وجود قنصلية بعد سداد الرسوم المقررة .
- مادة ٤١ - تقوم قنصليات جمهورية مصر العربية بإرسال طلبات الحصول على بطاقة تحقيق شخصية لمواطن مقيم بالخارج على حافظة إلى قسم سجل مدنى المواطنين بالخارج حيث تتخذ الإجراءات العادية فى شأن إصدار البطاقات أو تحديث بياناتها ثم ترسل البطاقات للقنصليات لتسليمها لأصحاب الشأن .

التعليقات التشريعية لموضوعات

الجزء الخامس

وتتناول موضوعات :

- لذاعة وتليفزيون " ص ١٥٥ "
- ازهر " ص ١٥٩ "
- استثمار المال العربي والاجنبي " ص ١٨٣ "
- مسكن " ص ٢٦٥ "
- اسلحة ونخلة " ص ٢٧٧ "

إذاعة وتلفزيون

قانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٨٩

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣ لسنة

١٩٧٩ في شأن إتحاد الإذاعة والتلفزيون (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى

يستبدل بنصوص المواد الأولى والرابعة والثامنة والعاشرة والثانية عشرة والثامنة والعشرين والثلاثين من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ في شأن إتحاد الإذاعة والتلفزيون النصوص الآتية :

المادة الأولى - تنشأ هيئة قومية تسمى إتحاد الإذاعة والتلفزيون ، تكون لها الشخصية الاعتبارية ، مركزها مدينة القاهرة ، وتختص دون غيرها بشئون الإذاعة المسموعة والمرئية ، ولها وحدها إنشاء وتملك محطات البث الإذاعي المسموع والمرئي في جمهورية مصر العربية .

وتتولى الهيئة دون غيرها الإشراف والرقابة على المواد المسموعة والمرئية التي تبثها أجهزتها ، وتخضع لرقابتها كل ما تنتجه الشركات المملوكة لها ، وتضع الهيئة القواعد المنظمة لهذه الرقابة .

المادة الرابعة - يتولى وزير الإعلام الإشراف على إتحاد الإذاعة والتلفزيون ومتابعة تنفيذ الأهداف والخدمات القومية ، والمهام الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون ، بما يكفل ربط هذه الأهداف والخدمات بالسياسة العليا ، والأهداف القومية والسلام الاجتماعي والوحدة الوطنية بخطة الإعلامية للدولة .

ويكون للإتحاد مجلس للأمناء . ومجلس للأعضاء المنتدبين ، وجمعية عمومية

ويتكون الاتحاد من قطاعات : رئاسة الاتحاد والإذاعة والتليفزيون والهندسة الإذاعية والإنتاج والشئون المالية والاقتصادية والأمانة العامة . ويجوز إنشاء قطاعات أخرى وفقا لإحتياجات العمل ، وذلك بقرار من مجلس الأمناء .

المادة الثامنة - يعقد مجلس الأمناء دورة عمل عادية كل شهر على الأقل ، ويجوز دعوته للإستعداد فى غير موعد الدورة العادية بناء على طلب وزير الإعلام أو إذا طلب ذلك نصف عدد أعضاء المجلس أو الأعضاء المنتدبون ، ولا يكون الإجتماع صحيحا إلا إذا حضره نصف عدد أعضائه على الأقل ، ويتولى رئيس المجلس توجيه الدعوة إلى إجتماعاته وإعداد جدول أعماله ، وتصدر قرارات المجلس بأغلبية الحاضرين ، وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس . وتبلغ قرارات مجلس الأمناء إلى الوزير لإعتمادها خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغه بها . وتعتبر القرارات نافذة بإتقضاء هذه المدة .

فإذا إعترض عليها كلها أو بعضها أعيد ما إعترض عليه منها إلى مجلس الأمناء لإعادة النظر فيه .

ولوزير الإعلام حضور جلسات مجلس الأمناء ويتولى رئاستها حال حضوره . ويضع المجلس لائحة بتنظيم أعماله وإجتماعاته وتوزيع الإختصاصات والمسئوليات بين أعضائه .

المادة العاشرة - يختار وزير الإعلام نائبا للرئيس من بين أعضاء مجلس الأمناء ، يتولى إختصاصات الرئيس عند غيابه .

المادة الثانية عشرة - يعين بقرار من رئيس الجمهورية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد عضو مجلس الأمناء المنتدب ، ويتولى إدارة أحد قطاعات الاتحاد فى إطار السياسة والنظم والقرارات التى يضعها المجلس ، وتكون له الإختصاصات المالية والإدارية اللازمة لأداء مسئولياته ، وعليه أن يقدم تقريرا شهريا عن نشاطه قطاعه لمجلس الأمناء ، وله أن يفوض مسئولا أو أكثر فى بعض إختصاصاته .

ويكون للتعيين فى الوظائف الرئيسية بالإتحاد والتي تحددها لائحة نظم شؤون العاملين بقرار من وزير الإعلام بناء على عرض رئيس مجلس الأمناء .
وعضوية كل من :

- وزراء التخطيط والدولة للشئون الخارجية والمواصلات والصحة والإقتصاد والتجارة الخارجية وشئون مجلس الشعب والشورى والتعليم والمالية والثقافة الأوقاف والشئون الاجتماعية أو من ينوب عن كل منهم .

- رئيس وأعضاء مجلس الأمناء .

- رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة أو من ينوبه .

- وكيل الأزهر أو من ينوبه .

- عدد من نوى الخبرة فى مجالات الإعلام والأنشطة المرتبطة به ، ويصدر بتعيينهم قرار من وزير الاعلام .

المادة الثلاثون - تتعد الجمعية العمومية العادية للاتحاد مرتين على الأقل سنويا وذلك بدعوة من رئيسها ، كما يجوز دعوة الجمعية العمومية للإتعداد فى دورة غير عادية وذلك بناء على طلب رئيسها لو طلب نصف عدد أعضائها .
ولا يكون الإجتماع صحيحا إلا بحضور ثلثى الأعضاء ، وفى حالة عدم إكمال هذا العدد يؤجل الإجتماع لجلسة تالية ، وفى هذه الحالة يكون الإتعداد صحيحا بحضور أغلبية الأعضاء .

المادة الثانية

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .
يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،
صدر برئاسة الجمهورية فى ٢ ذى الحجة سنة ١٤٠٩ هـ " ٥ يولييه سنة ١٩٨٩م " .

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٧٠٢ لسنة ١٩٩٥^(١)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الإطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ فى شأن إتحاد الإذاعة والتليفزيون؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وحفاظا على هوية المجتمع وثقافته وقيمه وعاداته وتقاليده ؛

قرر

المادة الأولى

لا يجوز التعاقد على إستقبال وتوزيع القنوات الفضائية الرقمية المضغوطة أو المشفرة بهدف التوزيع التجارى فى جمهورية مصر العربية إلا بعد موافقة مجلس الوزراء .

كما لا يجوز بغير موافقة المجلس الإن بدخول الأجهزة والمعدات اللازمة لإستقبال وفك شفرتها إلى مصر .

المادة الثانية

على وزراء الإعلام والمالية والإقتصاد كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار .
صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٠ صفر سنة ١٤١٦ هـ " الموافق ١٨ يوليه سنة ١٩٩٥ م " .

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٣٠ فى ٢٧ / ٧ / ١٩٩٥ .

الأزهر

قانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٩

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١

بإعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها (١)

باسم الشعب :

رئيس الجمهورية :

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى

يستبدل بنص المادة ٣١ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم

الأزهر والهيئات التي يشملها ، النص الآتي :

مادة ٣١ - إذا خلا مكان عضو من أعضاء المجمع لأى سبب من الأسباب السابقة أو غيرها ينتخب المجمع العضو الذى يخلفه من المرشحين للعضوية خلال ثلاثة أشهر ، ويتم الترشيح بتركية إثنين من الأعضاء ، ولا تكون جلسة الانتخاب صحيحة ، إلا إذا حضرها أغلبية أعضاء المجمع ، ويكون انتخاب المرشح صحيحاً إذا حصل على الأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين ، ويكون التصويت سرياً ، ويصدر بإعتماد للعضوية قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض شيخ الأزهر .

المادة الثانية

يجوز لرئيس الجمهورية خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون أن يصدر قرارات بتعيين أعضاء جدد بالمجمع ، حتى يتم تعيين جميع أعضائه وفقاً للمادة ١٦ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .
ويكون التعيين بناء على إقتراح شيخ الأزهر بعد أخذ رأى مجلس المجمع ، فإذا لم

يكتمل النصاب القانوني لإ انعقاد المجلس مرتين متتاليتين طبقاً لأحكام المادة ٢١ من القانون المشار إليه ، تولى شيخ الأزهر ترشيح الأعضاء الجدد

المادة الثالثة

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به إعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٨ شعبان ١٤٠٩ هـ

(١٥ مارس سنة ١٩٨٩ م) .

التعديلات التشريعية التي أدخلت على اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأهر والهيئات التي يشملها .

مادة ٧٤ فقرة أخيره : " مستبدلة بالقانون رقم ٢٩٦ / ١٩٩٢ " (١)

وتنتظم ثلاث مراحل :

١ - مرحلة للتجويد :

ومدة الدراسة بها سنتان يمنح الطالب بعد اجتيازها بنجاح شهادة تسمى " إجازة

التجويد من معهد للقراءات " .

ويشترط فيمن يقبل بالصف الأول بهذه المرحلة :

(أ) أن يكون مسلما وألا تقل سنه في أول أكتوبر من السنة الدراسية عن إثنتي

عشرة سنة ولا تزيد على ثمانى عشرة سنة .

ولشيخ الأهر التجاوز فيما زاد أو نقص عن هذه السن إذا وجدت أماكن .

(ب) أن يكون حاصلا على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية الأزهرية أو أن يجتاز

بنجاح إمتحان مسابقة تجريبه الإدارة المركزية للمعاهد الأزهرية فى القرآن الكريم

تحريريا وشفويا وفى المواد الأخرى التى تعين بقرار من شيخ الأهر بناء على اقتراح

الإدارة المركزية للمعاهد الأزهرية .

٢ - مرحلة عليية للقراءات :

ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات يمنح للطالب بعد اجتيازها بنجاح شهادة تسمى

"عالية معاهد القراءات " .

ويشترط فيمن يقبل بالصف الأول بهذه المرحلة :

(أ) أن يكون مسلما وألا تقل سنه فى أول أكتوبر من السنة الدراسية عن أربع

عشرة سنة ولا تزيد على إثنتين وعشرين سنة .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣٣ فى ١٣ أغسطس ١٩٩٢ .

ولشيخ الأزهر التجوز فيما زاد أو نقص عن هذه السن إذا وجدت أماكن .
 (ب) أن يكون حاصلاً على شهادة إجازة التجويد ، أو حاصلاً على الشهادة
 الأعدادية الأزهرية وأن يجتاز بنجاح الإمتحان الذى يحقق للتعاقد بينه وبين الحاصلين
 على إجازة التجويد وفقاً لنظام الذى يصدر به قرار من شيخ الأزهر بناء على إقتراح
 الإدارة المركزية للمعاهد الأزهرية .

٣ - مرحلة تخصص القراءات :

ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات يمنح الطالب بعد اجتيازها بنجاح شهادة تسمى
 تخصص القراءات * .

ويشترط فيمن يقبل بالصف الأول بهذه المرحلة أن يكون حاصلاً على شهادة عالية
 للقراءات فى العام الدراسى السابق .

ويجوز قبول من مضى على حصوله على هذه الشهادة أكثر من عام دراسى وفقاً
 للشرط الذى يصدر به قرار من شيخ الأزهر بناء على إقتراح الإدارة المركزية
 للمعاهد الأزهرية .

وتسرى فى شأن إمتحانات معاهد القراءات بمراحلها المختلفة القواعد المعمول بها
 فى إمتحانات المعاهد الأزهرية .

مادة ٧٦ : المواد التى تدرس فى معاهد القراءات هى :

١ - مرحلة التجويد :

(أ) بالنسبة للطلاب المبصرين :

تخفيف القرآن الكريم ، تجويد القرآن الكريم علمياً وعملياً ، حفظ المتن ، الفقه ،
 غريب القرآن الكريم ، الحديث ، التوحيد ، السيرة ، النحو ، المطالعة ، الإنشاء ،
 الإملاء ، الخط ، المواد الإجتماعية ، الحساب ، العلوم العامة والصحة ، التربية الفنية ،
 التربية الرياضية .

(ب) بالنسبة للطلاب المكفوفين :

تخفيف القرآن الكريم ، تجويد القرآن علمياً وعملياً ، حفظ المتن ، الفقه ، غريب
 القرآن الكريم ، الحديث ، التوحيد ، السيرة ، النحو ، الإنشاء ، المواد الإجتماعية ،

العلوم العامة والصحة .

٢ - في مرحلة عاقبة القراءات :

(أ) بالنسبة للطلاب المبصرين :

تسميع القرآن الكريم ، القراءات العشر الصغرى علميا وعمليا ، المتون ، رسم القرآن ، الفواصل وعد الآي ، الفقه ، التفسير ، الحديث ، التوحيد ، النحو والصرف ، العروض لمطالعة والنصوص ، الإنشاء ، المواد الإجتماعية ، الحساب ، العلوم العامة والصحة .

(ب) بالنسبة للطلاب المكفوفين :

تسميع القرآن الكريم ، القراءات العشر الصغرى علميا وعمليا ، المتون ، رسم القرآن ، الفواصل وعد الآي ، الفقه ، التفسير ، الحديث ، التوحيد ، النحو والصرف ، العروض ، المحفوظات ، الإنشاء ، المواد الإجتماعية ، العلوم العامة والصحة .

٣ - في مرحلة تخصص القراءات :

بالنسبة للطلاب المبصرين والمكفوفين :

تسميع القرآن الكريم ، القراءات العشر الكبرى علميا وعمليا ، المتون ، رسم القرآن ، ضبط القرآن ، الفواصل وعد الآي ، تراجم القراء ، علوم القرآن ، تاريخ المصحف ، الفقه ، التفسير ، الحديث والمصطلح ، المنطق ، النحو ، الصرف ، البلاغة ، الأدب والنصوص ، الإنشاء ، المجتمع والتاريخ الإسلامى ، التربية العلمية والعملية .

مادة ١١١ : " مضافة بالقرار رقم ١٤٦٩ لسنة ١٩٩٠ " .

ثلاثا : المعاهد العليا :

١ - المعهد لى لدراسات الإعلامية ، ويقبل الحاصلين على درجة الإجازة العالية من الكليات " .

مادة ١٩٠ : " مستبدلة بالقرار رقم ١٥٤ لسنة ١٩٩١ " .

ويعرض الترشيح على مجلس الكلية فإذا أقره صدر قرار لتعيين من رئيس الجامعة بعد أخذ رأى القسم المختص ويكون التعيين لمدة سنة قابلة للتجديد وإذا كان

المعيد أو المدرس المساعد يشغل وظيفة في الحكومة أو الهيئات العامة أو القطاع العام يحتفظ بأخر مرتب كان يتقاضاه في هذه الوظيفة إذا كان يزيد على بداية ربط الوظيفة المعين فيها وبما لا يجاوز نهاية ربطها .

مادة ٢٢٠ / ٧ : " مستبدلة بالقرار رقم ١٨٤ لسنة ١٩٩٦ " .

ويجوز لمجلس الكلية علاوة على ما تقدم للترخيص لطلاب الفرقة قبل النهائية والفرقة النهائية بفرستين إضافيتين للتقدم للامتحان من الخارج ، وبالنسبة للكليات التي تكون مدة الدراسة بها خمس سنوات على الأقل يعامل طلاب الفرقة الثانية بالكليات التي بها فرقة إعدادية ، وكذلك طلاب الفرقة الثالثة بالكليات التي ليس بها فرقة إعدادية معاملة طلاب الفرقة قبل النهائية وإذا رسب طالب للفرقة النهائية فيما لا يزيد على نصف عدد مقررات هذه الفرقة أو في المقرر الواحد في الكليات التي يدرس بها مقرر واحد في السنة النهائية - وذلك بصرف النظر عن المقررات المتخلفة من فرق سابقة - رخص له في الامتحان حتى يتم نجاحه " (١)

١ - نصت المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٤ لسنة ١٩٩٦ على أن :
يصدر شيخ الأزهر بناء على اقتراح مجلس جامعة الأزهر وموافقة المجلس الأعلى للأزهر قراراً بالقواعد المنظمة لتطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٢٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليها وذلك بالنسبة لطلاب الفرقتين قبل النهائية والنهائية ، الذين فصلوا لاستنفاد مرات الرسوب قبل امتحانات العام الجامعي ١٩٩٥/٩٤ .

مادة ٢٢١ : " مستبدلة بالقرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٢ " .

لا يجوز للطلاب أن يبقى بالفرقة أكثر من سنتين ، ويجوز لمجلس الكلية الترخيص للطلاب الذين قضوا بفرقتهم سنتين في التقدم إلى الامتحان من الخارج في السنة التالية في المقررات التي رسبوا فيها ، وذلك فيما عدا طلاب الفرقة الإعدادية والفرقة

الأولى فى الكليات التى ليس بها فرقة إعدادية ، ومع ذلك فيبقى لسنة ثالثة فى أى من هاتين الفرقتين من إستنفذ مرات الرموب من الطلاب الوافدين من غير العرب .

كما يجوز لمجلس الكلية علالة على ما تقدم الترخيص لطلاب الفرقة النهائية بفرصة أخرى للتقدم إلى الإمتحان من الخارج ، وإذا رسب طالب الفرقة النهائية فيما لا يزيد على نصف عدد مقررات هذه الفرقة أو فى المقرر الواحد فى الكليات التى يدرس بها مقرر واحد فى الفرقة النهائية ، وذلك أيا كانت مقررات التخلف من سنوات سابقة رخص له فى الإمتحان فيما رسب فيه فرصتان متتاليتان .

وإذا تخلف الطالب عن دخول الامتحان بعذر قهرى يقبله مجلس الكلية فلا يحسب غيابه رسوبا ، وبشرط ألا يزيد التخلف عن مرتين متتاليتين أو متفرقتين خلال سننى الدراسة بالكلية ، ويجوز فى حالة الضرورة بقرار من مجلس الجامعة منح فرصة ثالثة للطلاب .

ويعتبر الطالب المتغيب عن الإمتحان بغير عذر مقبول رسابا بتقدير ضعيف جدا .
مادة ٢٦٢ مكرراً : " مضافة بالقرار رقم ٤٠١ لسنة ١٩٩٢ " (١)

تمنح جامعة الأزهر بناء على طلب كلية الدعوة الإسلامية للدرجات العلمية الآتية:

١ - درجة الإجازة العالية " الليسانس " فى الدعوة الإسلامية فى إحدى شعب التخصص المبينة فى الالاتحة الداخلية .

٢ - درجة دبلوم الدراسات العليا فى الدعوة الإسلامية فى أحد التخصصات المبينة فى الاتحة الداخلية .

٣ - درجة للتخصص " الماجستير " فى الدعوة الإسلامية فى إحدى شعب التخصص المبينة فى الاتحة الداخلية .

٤ - درجة العالمية " الدكتوراه " فى الدعوة الإسلامية فى إحدى شعب التخصص

المبينة في اللائحة الداخلية .

مادة ٢٦٣ مكررا (أ) : " مضافة بالقرار رقم ٤٠١ لسنة ١٩٩٢ . "

مدة الدراسة لنيل درجة الإجازة العالية من كلية الدعوة الإسلامية أربع سنوات جامعية .

مادة ٢٦٣ مكررا (ب) : " مضافة بالقرار رقم ٤٠١ لسنة ١٩٩٢ . "

يشترط في الطالب لنيل درجة دبلوم الدراسات العليا في الدعوة الإسلامية أن يكون حاصلًا على درجة الإجازة العالية من كلية الدعوة الإسلامية أو من إحدى كليات جامعة الأزهر أو حاصلًا على درجة معادلة من كلية أو معهد علمي آخر معترف به من الجامعة ، وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢٦٣ مكررا (ج) : " مضافة بالقرار رقم ٤٠١ لسنة ١٩٩٢ . "

يشترط في الطالب لنيل درجة التخصص " الماجستير " في الدعوة الإسلامية أن يكون حاصلًا على درجة الإجازة العالية من كلية الدعوة الإسلامية أو من إحدى كليات جامعة الأزهر في ذات التخصص أو حاصلًا على درجة معادلة من كلية أو معهد علمي آخر معترف به من الجامعة ولأن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل ، وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية للكلية . -

مادة ٢٦٣ مكررا (د) : " مضافة بالقرار رقم ٤٠١ لسنة ١٩٩٢ . "

يشترط في الطالب لنيل درجة العالمية " الدكتوراه " في الدعوة الإسلامية أن يكون حاصلًا على درجة التخصص " الماجستير " في الدعوة الإسلامية من كلية الدعوة الإسلامية أو من إحدى كليات جامعة الأزهر في نفس التخصص أو حاصلًا على درجة معادلة من كلية أو معهد علمي آخر معترف به من الجامعة ولأن يقوم ببحوث مبتكرة في موضوع لمدة سنتين على الأقل ، وذلك وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢٨٠ الفقرة الأولى : " مستبدلة بالقرار رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٩١ . "

" مدة الدراسة لنيل درجة الإجازة العالية " البكالوريوس " في الطب والجراحة ست سنوات وفقا لأحكام اللوائح الداخلية لكليات الطب " .

مادة ٢٨٦ للبند أولا : " مستبدل بالقرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٣ . "

أولاً : الدرجات العلمية :

- ١ - درجة الإجازة العالية " البكالوريوس " فى أحد فروع التخصص المبينة فى اللائحة الداخلية .
- ٢ - درجة التخصص " الماجستير " فى العلوم فى أحد فروع التخصص المبينة فى اللائحة الداخلية .
- ٣ - درجة العالمية " دكتوراه الفلمفة " فى العلوم فى أحد فروع التخصص المبينة فى اللائحة الداخلية .
- ٤ - درجة العالمية " دكتوراه العلوم " فى أحد فروع التخصص المبينة فى اللائحة الداخلية .

مادة ٢٩٨ : " مستبذلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥ / ١٩٩٤ " .

يمنح مجلس جامعة الأزهر بناء على طلب مجالس كليات فرع جامعة الأزهر للبنات الدرجات العلمية الآتية ، وفقاً لما تبينه اللائحة الداخلية لكل كلية :

لأولاً : كليات الدراسات الإسلامية والعربية :

(أ) درجة الإجازة العالية " الليسانس " فى إحدى الشعب الآتية :

١ - اللغة العربية .

٢ - الشريعة الإسلامية .

٣ - أصول الدين .

(ب) درجة التخصص " الماجستير " فى إحدى الشعب السابقة .

(ج) درجة العالمية " الدكتوراه " فى إحدى الشعب السابقة .

ثانياً : كلية البنات الإسلامية بأسبوط :

(أ) درجة الإجازة العالية " الليسانس " فى إحدى الشعب الآتية :

١ - اللغة العربية .

٢ - الشريعة الإسلامية .

٣ - أصول الدين .

٤ - التربية .

٥ - الدراسات الإنسانية .

٦ - اللغات الأوروبية .

(ب) درجة الإجازة العالية " البكالوريوس " فى التجارة من شعبة التجارة .

(ج) درجة التخصص " الماجستير " فى إحدى الشعب السابقة .

(د) درجة العالمية " الدكتوراه " فى إحدى الشعب السابقة .

(هـ) درجة الدبلوم العام فى التربية .

(و) درجة الدبلوم الخاص فى التربية .

ثالثاً : كلية للدراسات الإنسانية :

(أ) درجة الإجازة العالية " الليسانس " فى إحدى الشعب الآتية :

١ - الدراسات الإنسانية .

٢ - التربية .

٣ - اللغات الأوروبية وآدابها والترجمة الفورية .

٤ - اللغات الشرقية وآدابها .

٥ - التربية للنوعية .

٦ - الوثائق والمكتبات والمعلومات .

(ب) درجة التخصص " الماجستير " فى إحدى الشعب السابقة .

(ج) درجة العالمية " الدكتوراه " فى إحدى الشعب السابقة .

(د) درجة الدبلوم العام فى التربية .

(هـ) درجة الدبلوم الخاص فى التربية .

رابعاً : كلية للتجارة :

الدرجات العلمية المبينة فى المادة ٢٦٤ من هذه اللائحة .

خامساً : كلية الطب :

الدرجات العلمية المبينة فى البند " لولا " من المادة ٢٧٩ من هذه اللائحة .

سادساً : كلية العلوم :

الدرجات العلمية المبينة فى المادة ٢٨٦ من هذه اللائحة .

سابعاً : كلية الاقتصاد المنزلى :

(أ) درجة الإجازة العالمية " البكالوريوس " فى الاقتصاد المنزلى فى إحدى

الشعب الآتية :

- ١ - التغذية وعلوم الأطعمة .
- ٢ - إدارة المنزل .
- ٣ - الملابس والنسيج .
- ٤ - علوم وتكنولوجيا الأغذية .
- ٥ - الاقتصاد المنزلى " الشعبية التربوية " .
- ٦ - العلوم البيولوجية والبيئية .
- ٧ - تنمية الأمر الريفية .

(ب) دبلوم الدراسات العليا فى أحد التخصصات الآتية :

- ١ - غذائيات المستشفيات .
- ٢ - علوم وتكنولوجيا الأغذية .
- ٣ - الإرشاد الإستهلاكى وإدارة المنزل .
- ٤ - إقتصاديات الأسرة .
- ٥ - تصنيع الملابس وتصميم الأزياء .
- ٦ - مراقبة جودة الأغذية والألبان .
- ٧ - التكنولوجيا الحيوية .
- ٨ - التنمية الريفية .

(ج) درجة للتخصص " الماجستير " فى الاقتصاد المنزلى فى إحدى الشعب

المشار إليها فى الفقرة أ من هذا البند .

(د) درجة العالمية " دكتوراه الفلسفة " فى الاقتصاد المنزلى فى إحدى الشعب

المشار إليها فى الفقرة أ من هذا البند .

ثلثاً : كلية الصيدلة :

الدرجات العلمية المبينة فى البند " ثانياً " من المادة ٢٧٩ من هذه اللائحة .

ملادة ٢٩٩ : "مستبذلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥ لسنة ١٩٩٤ "

تكون مدة الدراسة والشروط اللازمة لنيل أى من الدرجات العلمية من كليات فرع جامعة الأزهر للبنات وفقاً لما يأتى :

أولاً : كليات الدراسات الإسلامية والعربية :

(أ) مدة الدراسة لنيل درجة الإجازة العالية " لليسانس " من كليات الدراسات الإسلامية والعربية والشعب المناظرة بكليات البنات الإسلامية بأسبوع أربع سنوات .

(ب) يشترط فى الطالبة لنيل درجة التخصص " الماجستير " فى اللغة العربية أو الشريعة الإسلامية أو أصول الدين ، فى أحد التخصصات المحددة باللائحة الداخلية ، ما يأتى :

١ - أن تكون الطالبة حاصلة على درجة الإجازة العالية بدرجة جيد على الأقل فى إحدى الشعب من إحدى كليات الدراسات الإسلامية والعربية للبنات والشعب المناظرة بكلية البنات الإسلامية بأسبوع ، أو على درجة معادلة من كلية أو معهد علمى آخر معترف به من الجامعة .

٢ - أن تتبع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل ، وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

(ج) يشترط فى الطالبة لنيل درجة العالمية " الدكتوراه " فى أحد التخصصات المبينة باللائحة الداخلية :

١ - أن تكون الطالبة حاصلة على درجة التخصص " الماجستير " بتقدير جيد على الأقل فى أحد هذه التخصصات من كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات والشعب المناظرة بكلية البنات الإسلامية بأسبوع أو على درجة معادلة من كلية أو معهد علمى آخر معترف به من الجامعة .

٢ - أن تقوم ببحوث مبتكرة فى موضوع معين لمدة سنتين على الأقل وذلك وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

ثانياً : كلية الدراسات الإنسانية :

(أ) مدة الدراسة لنيل درجة الإجازة العالية " لليسانس " من كلية الدراسات

الإنسانية أربع سنوات .

(ب) يشترط في الطالبة لنيل درجة التخصص " الماجستير " :

١ - أن تكون حاصلة على درجة الإجازة العالية " الليسانس " بتقدير جيد على الأقل في إحدى شعب هذه الكلية أو إحدى الشعب المناظرة من كلية البنات الإسلامية بأسويط ، أو على درجة معادلة من كلية أو معهد علمي آخر معترف به من الجامعة .

٢ - أن تتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل ، وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

(ج) يشترط في الطالبة لنيل درجة العالمية " الدكتوراه " :

١ - أن تكون حاصلة على درجة التخصص " الماجستير " بتقدير جيد على الأقل من كلية الدراسات الإنسانية في إحدى شعب هذه الكلية أو من إحدى الشعب المناظرة من كلية البنات الإسلامية بأسويط ، أو على درجة معادلة من كلية أو معهد علمي آخر معترف به من الجامعة .

٢ - أن تقوم ببحوث مبتكرة في موضوع معين لمدة سنتين على الأقل ، وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

(د) يشترط في الطالبة لنيل درجة الدبلوم العام أو الخاص في التربية أن تكون حاصلة على درجة الإجازة العالية من كلية الدراسات الإنسانية أو من إحدى الشعب المناظرة في كلية البنات الإسلامية بأسويط أو على درجة معادلة من كلية أو معهد علمي آخر معترف به من الجامعة وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

ثالثاً : يشترط في الطالبة لنيل أى من الدرجات العلمية من كلية العلوم وكلية الطب وكلية الصيدلة وكلية للتجارة بالقاهرة وشعبة التجارة بكلية البنات الإسلامية بأسويط للشروط الواجبة لنيل نطايرها في كليات جامعة الأزهر المناظرة وفقاً لأحكام هذه اللائحة وفقاً لأحكام اللوائح الداخلية لهذه الكليات .

رابعاً : كلية الاقتصاد المعزلى :

(أ) تكون مدة الدراسة بهذه الكلية على النحو الآتي :

١ - مدة الدراسة للحصول على الإجازة العالية " البكالوريوس " فى الاقتصاد المنزلى أربع سنوات جامعية ، وتكون الدراسة على أساس نظام السمنة الكاملة.

٢ - مدة الدراسة للحصول على دبلوم الدراسات العليا عامان جامعيان متتاليان ، على ألا تقل مدة الدراسة فى العام الواحد عن ٤٠٠ ساعة .

٣ - مدة الدراسة لنيل درجة التخصص " الماجستير " لا تقل عن سنتين ٢٤ شهرا ولا يجوز أن تزيد المدة الإجمالية على خمس سنوات .

٤ - مدة الدراسة لنيل درجة العالمية " دكتوراه الفلسفة " فى الاقتصاد المنزلى لا تقل عن سنتين " ٢٤ شهرا " ولا تزيد على خمس سنوات .

(ب) يشترط لتقيد الطالبة بالفرقة الأولى بمرحلة الإجازة العالية بالكلية الحصول على شهادة الثانوية الأزهرية أو ما يعادلها ، ويجوز قبول الطالبات الحاصلات على درجة الإجازة العالية من كلية أخرى غير منافرة وفقاً لما يقرره مجلس الكلية .

(ج) يشترط للتقيد فى أى من دبلومات الدراسات العليا فى التخصصات المشار إليها بالبند سابعا فقرة ب من المادة ٢٩٨ أن تكون الطالبة حاصلة على درجة الإجازة العالية " البكالوريوس " من كلية الاقتصاد المنزلى أو على درجة معادلة لها من كلية أو معهد معترف به من الجامعة وفقاً لما تحدده اللائحة الداخلية .

(د) يشترط فى الطالبة لنيل درجة التخصص " الماجستير " فى الاقتصاد المنزلى:

١ - أن تكون حاصلة على الإجازة العالية " البكالوريوس " فى الاقتصاد المنزلى من جامعة الأزهر أو إحدى الجامعات المصرية الأخرى .

٢ - لو أن تكون حاصلة على درجة البكالوريوس فى الزراعة أو الطب أو العلوم أو الأقسام العلمية بكائنى البنات والتربية أو الصيدلة أو الطب البيطرى أو طب الأسنان بتقدير جيد على الأقل من جامعة الأزهر أو من إحدى الجامعات المصرية الأخرى ، أو على درجة معادلة لها من معهد عال آخر معترف به من للجامعة .

٣ - لو أن تكون حاصلة على دبلوم الدراسات العليا فى فرع التخصص

بتقدير عام جيد على الأقل من جامعة الأزهر وفقاً للضوابط التي يضعها مجلس الكلية .
(هـ) يشترط في الطالبة لنيل درجة العالمية " دكتوراه الفلسفة " في الإقتصاد المنزلى ما يأتى :

١ - أن تكون حاصلة على درجة التخصص " الماجستير " فى الإقتصاد المنزلى فى فرع التخصص من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من كلية أو معهد عال معترف به من الجامعة .

٢ - أن تجتاز إمتحاناً تأهلياً بغرض الكشف عن قدرتها على التفكير العلمى المنظم ، وتشكل لجنة هذا الإمتحان من خمسة أعضاء على الأقل من الأساتذة أو الأساتذة المساعدين .

٣ - أن تتابع الدراسة التى يحددها مجلسا القسم والكلية ، وتجتاز بنجاح الإمتحانات فى الدراسات التى يقرها مجلس الكلية ولا تقل عن ٥٠٠ ساعة .

٤ - أن تحصل على ٦٠ ٪ من النهائية العظمى فى كل مادة ، وتمنح الراسبة فى أى من مقررات العالمية " دكتوراه فلسفة " فرصة واحدة لإعادة الإمتحانات فيما رسبت فيه .

٥ - أن تقوم ببحث مبتكر يمثل إضافة جديدة فى مدة سنتين على الأقل بعد اعتماد مجلس الكلية موضوع البحث .

٦ - أن تقدم رسالة تضمنها نتائج بحثها تناقشها وتقبلها لجنة الحكم .

مادة ٣٠٠ : " مستبدلة بالقرار رقم ٤٠١ لسنة ١٩٩٢ " .

تمنح جامعة الأزهر بناء على طلب كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين الدرجات العلمية الآتية :

(أ) أصول الدين " العقيدة - التفسير وعلوم القرآن - الحديث وعلومه " .

(ب) الشريعة الإسلامية " أصول الفقه - الفقه " .

(ج) اللغة العربية وأدبها " اللغويات - الأدب والنقد - البلاغة والنقد - أصول

اللغة " .

مادة ٣٠١ : " مستبدلة بالقرار رقم ٤٠١ لسنة ١٩٩٢ " .

(أ) مدة الدراسة لنيل درجة الإجازة العالية من كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبتنيز أربع سنوات جامعية . .

(ب) يشترط في الطالب لنيل درجة التخصص " الماجستير " في الدراسات الإسلامية والعربية أن يكون حاصلًا على درجة الإجازة العالية في الدراسات الإسلامية والعربية من كلية الدراسات الإسلامية والعربية أو حاصلًا على درجة معادلة من كلية أو معهد علمي آخر معترف به من الجامعة ، وأن يتابع الدراسة والبحث لمدة سنتين على الأقل ، وذلك وفقًا لأحكام اللائحة الداخلية .

(ج) يشترط في الطالب لنيل درجة العالمية " الدكتوراه " في الدراسات الإسلامية والعربية أن يكون حاصلًا على درجة التخصص " الماجستير " في الدراسات الإسلامية والعربية من كلية الدراسات الإسلامية والعربية في أحد التخصصات المنصوص عليها بالمادة ٣٠٠ أو حاصلًا على درجة معادلة من كلية أو معهد علمي آخر معترف به من الجامعة ، وأن يقوم ببحوث مبتكرة في موضوع لمدة سنتين على الأقل ، وذلك وفقًا لأحكام اللائحة الداخلية للكلية .

مادة ٣٢١ : " مستبذلة بالقرار رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٩١ " .

يؤدى الطالب الواقد على غير منحة من جمهورية مصر العربية رسوم القيد والمصروفات الدراسية على النحو الآتى :

أولا - المرحلة الجامعية الأولى :

١ - الكليات النظرية والأقسام المناظرة لها بالكليات الأخرى فيما عدا الكليات

الإسلامية والأقسام المناظرة :

رسوم القيد لأول مرة ١٠٠٠ جنيه استرليني .

المصروفات الدراسية ١٠٠٠ جنيه استرليني .

٢ - الكليات العملية والأقسام المناظرة لها بالكليات الأخرى :

رسوم القيد لأول مرة ١٥٠٠ جنيه استرليني

المصروفات الدراسية ١٥٠٠ جنيه استرليني

ثانيا - مرحلة الدراسات العليا :

١ - الكليات النظرية والأقسام للمناظرة لها بالكليات الأخرى فيما عدا الكليات الإسلامية والأقسام للمناظرة :

رسوم للتقيد لأول مرة	١٢٠٠ جنيه استرليني
مصرفات الدبلوم	١٠٠٠ جنيه استرليني
مصرفات الماجستير	١٢٠٠ جنيه استرليني
مصرفات الدكتوراه	٢٠٠٠ جنيه استرليني

٢ - الكليات العملية والأقسام للمناظرة لها بالكليات الأخرى :

رسوم للتقيد لأول مرة	١٧٠٠ جنيه استرليني
مصرفات الدبلوم	١٣٠٠ جنيه استرليني
مصرفات الماجستير	١٥٠٠ جنيه استرليني
مصرفات الدكتوراه	٢٥٠٠ جنيه استرليني

وتزدى المصروفات الدراسية على قسطين أولهما فى بداية العام الجامعى وثانيهما بعد عطلة نصف السنة مباشرة ويكون أدائها وفقا للنظام الذى يضعه مجلس الجامعة وتخصص حصيلتها للخدمة التعليمية بالجامعة .
ولمجلس الجامعة الإغفاء من هذه المصروفات فى الحالات التى يرى مناسبة ذلك فيها .

مادة ٣٣٠ : " فقرة جديدة مضافة بالقرار رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٨٨ " .

ويمنحون ذات المكافآت عند قيامهم بإلقاء دروس أو محاضرات أو القيام بتمارين عملية فى كليات الجامعة بالأقاليم دون التقيد بالنصاب المبين فى الفقرة السابقة .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٦١ لسنة ١٩٩٣

بإقتضاء مركز الأزهر الشريف للسنة والمسيرة النبوية

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى

يشملها ؛

وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٣ فى شأن الموازنة العامة للدولة؛

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ بإصدار اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ؛

وعلى موافقة المجلس الأعلى للأزهر ؛

وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرر

مادة ١ : ينشأ مركز يسمى " مركز الأزهر الشريف للسنة والمسيرة النبوية "

ويتبع شيخ الأزهر .

مادة ٢ : يهدف المركز إلى النهوض بالبحوث فى مجال السنة والمسيرة النبوية

الشريفة والعمل على تجريبها من الفضول والشواذب وتجليتها فى جوهرها الأصيل

الخالص .

وللمركز فى سبيل تحقيق أهدافه :

١ - إعداد موسوعة للحديث النبوى تضم صحاح الأحاديث محققة ، مبوبة ،

مفهرسة مخرجة تخريجا علميا ، معلقا عليها بما يوضح المفاهيم ويحضى الشبهات

والمفتريات .

٢ - الإسهام فى تحقيق المصادر المهمة للسنة والمسيرة ونشرها بما يلائم العصر

ويقربها لمن يريد أن يستفيد منها .

- ٣ - إصدار دراسات عصرية عن السنة والسيرة تجلى مقاصدها وتسهم في تكوين الوعي الإسلامي الصحيح .
- ٤ - متابعة ما ينشر عن السنة والسيرة بأقلام المستشرقين وغيرهم للتنبؤ به بالجيد منها والرد على ما فيها تحلّل أو افتراء .
- ٥ - وضع مصنف لرجال السنة والسيرة .
- ٦ - دراسة الأحكام الشرعية الممتدة من السنة بشكل متكامل للاستفادة منها عند وضع القوانين والتشريعات .
- ٧ - إصدار مجلة علمية متخصصة تتابع حركة التأليف والنشر في حقل الفكر الإسلامي المتعلق بالسنة والسيرة .
- ٨ - إنشاء مكتبة إسلامية لبحوث السنة والسيرة ومؤلفاتها ومراجعتها ومخطوطاتها.
- ٩ - التمسّيق والتعاون والتكامل مع نظراء المركز في العالم الإسلامي والمشاركة في عضوية المراكز والاتحادات التي تفيد في خدمة أنشطة المركز .
- مادة ٣ : يكون للمركز مجلس إدارة برئاسة شيخ الأهر وعضوية كل من : -
مدير المركز .
رؤساء الشعب .
- ثلاثة على الأكثر من أعضاء مجمع البحوث الإسلامية يعيّنون بقرار من شيخ الأهر لمدة سنتين قابلة للتجديد .
- ثلاثة على الأكثر من خريجي الأهر يصدر بتعيينهم قرار من شيخ الأهر بناء على عرض من مدير المركز ذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد .
- ثلاثة على الأكثر من الشخصيات العامة المهتمة بمجال عمل المركز سواء من المصريين أو غيرهم يصدر بتعيينهم قرار من شيخ الأهر لمدة سنتين قابلة للتجديد .
- ويتولّى أمين عام المركز لمانة المجلس ويشارك في مناقشاته دون أن يكون له صوت محدود عند أخذ الرأي .
- ويعامل أعضاء مجلس الإدارة وأمين عام المركز من حيث بدلات الحضور معاملة أعضاء مجمع البحوث الإسلامية .

ويكون مجلس إدارة المركز هو السلطة المهمة على شئون المركز وتصريف أموره وإقترح السياسة العامة التي يسير عليها وله اتخاذ ما يراه لازما لتحقيق الأغراض التي قام للمركز من أجلها .

مادة ٤ : يكون للمركز حساب خاص يفتح بالبنك المركزي المصري أو بأحد بنوك القطاع العام وتتكون موارده من : -

(أ) المبالغ التي تخصص لهذا الحساب من الإعتمادات المدرجة بموازنة الأزهر .

(ب) الإيرادات التي تنظرها أنشطة المركز .

(ج) الهبات والتبرعات والوصايا التي يقبلها مجلس الإدارة .

ويكون الصرف من هذا الحساب بقرارات من مجلس إدارة المركز وفقا لللائحة الداخلية للمركز وبما لا يخالف القوانين المالية المعمول بها .

مادة ٥ : خضع حسابات المركز لأحكام الرقابة المالية لوزارة المالية والجهاز المركزي للمحاسبات .

مادة ٦ : يصدر شيخ الأزهر اللائحة الداخلية للمركز بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر .

مادة ٧ : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ

نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ المحرم سنة ١٤١٤ هـ

" الموافق ١٩ يولييه سنة ١٩٩٣ م "

حسنى مبارك

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩١ لسنة ١٩٩٣
بمنظّم العمل فى المعاهد الأزهرية الخاصة بالخارج (١)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى
يشملها والقوانين المعدلة له ؛

وذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم
١٠٣ لسنة ١٩٦١ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٨٧ بتحديد الوزير المختص
بشئون الأزهر ؛

وعلى موافقة المجلس الأعلى للأزهر ؛

وبناء على ما يراه مجلس الدولة ؛

قرر

المادة الأولى

تراجع القواعد والضوابط المرافقة بالنسبة إلى المعاهد الأزهرية الخاصة التى
يرخص الأزهر بإنشائها فى الخارج (٢).

المادة الثانية

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ

نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢١ ذى القعدة سنة ١٤١٣ هـ " الموافق ١٣ مايو سنة
١٩٩٣ م " .

(١) الوقائع المصرية - العدد ١١٧ فى ٢٤ مايو ١٩٩٣ .

(٢) لم تنشر القواعد المرافقة لإكتفاء بنشرها بالوقائع المصرية .

قرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ١٠١ "أ" لسنة ١٩٩٤
في شأن قواعد قبول للتلاميذ المصريين
العائدين من الخارج بالمعاهد الأزهرية (١)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأهر
والهيئات التي يشملها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم
١٠٣ لسنة ١٩٦١ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨١ لسنة ١٩٩٣ بتحديد الوزير المختص
بشئون الأهر ؛

وعلى موافقة المجلس الأعلى للأهر ؛

وبناء على ما أوتاه مجلس الدولة ؛

قرر

مادة ١ - يكون الالتحاق للتلاميذ المصريين العائدين من اية دولة خارج جمهورية
مصر العربية الراغبين فى الالتحاق بالمعاهد الأزهرية العامة بالمرحلتين الابتدائية
والإعدادية عن طريق الإدارة العامة للامتحانات وشئون الطلاب بالأهر .

مادة ٢ - يسمح للتلاميذ المشار إليهم فى المادة السابقة بالتقدم للالتحاق بالمعاهد
الأزهرية بالمرحلة الابتدائية ، بشرط أن يجتاز الطالب الامتحان الشفوى والتحريرى فى
القرآن الكريم ، وأن يكون حافظا للمقرر حتى الصف الذى يتقدم للالتحاق به ، وأن
يجتاز الامتحان التحريرى فى باقى المواد الأخرى التى يصدر بتحديدھا قرار من شيخ
الأهر ، مع مراعاة استيفاء شرط السن وفقا لأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣

(١) الجريدة الرسمية - العدد ١٦٤ فى ٢٥ يوليه ١٩٩٤ .

لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

ويسمح للتلاميذ المذكورين بالاتحاق بجميع الصفوف بالمرحلة الاعلادية الأزهرية، بشرط اجتياز الامتحان الشفوى والتحريرى فى القرآن الكريم كله ، ولجتياز الامتحان التحريرى فى باقى المواد الأخرى التى يصدر بتحديثها قرار من شيخ الأزهر ، مع مراعاة استيفاء شرط السن .

مادة ٣ - بالنسبة إلى التلاميذ العائدين من الخارج الراغبين فى الالتحاق بالمعاهد الابتدائية والإعدادية النموذجية ، يجرى لهم امتحان مستوى خاص فى اللغة الإنجليزية فى حالة وجود أماكن بهذه المعاهد ، مع اجتيازهم امتحان المسابقة الذى يجريه قطاع المعاهد الأزهرية فى المواد الأخرى المشار إليها فى المادة السابقة ، مع مراعاة استيفاء شرط السن وفقا لأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

مادة ٤ - تجرى الامتحانات للتلاميذ العائدين الذين تنطبق عليهم شروط التقدم للامتحان وفقا للمادتين السابقتين فى كل عام دراسى وفى المواعيد التى يحددها شيخ الأزهر ، ويجوز عقد امتحان للتلاميذ المتخلفين الذين يحضرون الى أرض الوطن بعد المواعيد المحددة للامتحانات لمرة واحدة ولمدة أسبوع واحد وفقا لما يقرره شيخ الأزهر.

مادة ٥ - يلتزم ولى أمر التلميذ لو من ينوب عنه بأن يرفق بطلبه شهادة رسمية معتمدة من سفارة جمهورية مصر العربية بالدولة التى كان التلميذ مقيدا بمدارسها تغيد عدد سنوات الدراسة التى قضاها الطالب بالخارج ونجاحه فيها ، وبيان المواد التى أدى فيها الامتحان بنجاح فى كل سنة دراسية على حدة ، مع بيان بالمؤهلات المصرية السابق الحصول عليها قبل إلتحاقه بالدراسة فى الخارج إن وجدت .

مادة ٦ - يسقط حق التلميذ فى الإلتحاق بالمعهد الذى ووفق على إلتحاقه به إذا لم يتقدم إلى المعهد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إستلام خطاب التوجيه ، ما لم يقدم عذرا يقبله رئيس قطاع المعاهد الأزهرية .

مادة ٧ - يصدر شيخ الأزهر القرارات المتعلقة بالإجراءات التنفيذية لهذا القرار ،

وعلى الأخص تنظيم أعمال لجان امتحان الطلاب العائدين الراغبين في الإلتحاق بالمعاهد الأزهرية العامة بالمرحلتين الابتدائية والإعدادية وتحديد مواد الامتحان التحريري والشفوي ، وعدد الساعات المخصصة لكل مقرر وعدد أيام الإمتحان ، وقواعد تحديد مستوى درجات التلاميذ في المقررات المختلفة لقبولهم بالمعاهد الأزهرية المشار إليها .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره ،

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٥ صفر سنة ١٤١٥ هـ

" الموافق ١٤ يوليه سنة ١٩٩٤ م " .

إستثمار المال العربى والأجنبى

قانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩

بإصدار قانون الإستثمار (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى

يعمل بأحكام قانون الإستثمار المرافق .

وتسرى القوانين المصرية على المناطق الحرة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى

هذا القانون .

المادة الثانية

يلغى نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم

٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، كما تلغى المادة ١٨٣ من قانون شركات المساهمة وشركات

التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة

١٩٨١ .

المادة الثالثة

يستبدل بعبارات " القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى

والأجنبى والمناطق الحرة " و " الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة " و " نائب

رئيس الهيئة " أينما ورد ذكرها فى التشريعات المالية عبارات " قانون الإستثمار " و "

الهيئة العامة للإستثمار " و " رئيس الجهاز التنفيذى " .

المادة الرابعة

تسرى أحكام القانون المرافق على مشروعات الإستثمار والمناطق الحرة القائمة

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٩ تليغ (١) فى ٢٠ يوليو ١٩٨٩ .

فى تاريخ العمل به ، وذلك دون الإخلال بما تقرر لهذه المشروعات من أحكام خاصة وحقوق مكتسبة فى ظل تشريعات استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الملغاة .

كما تسرى أحكام الباب الثانى من القانون المرافق عدل المادتين ٢٢ ، ٢٣ منه على المشروعات والشركات التى وافقت عليها للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة طبقاً لأحكام الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٦ من نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمادة ١٨٣ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار إليهما .

المادة الخامسة

يصدر رئيس مجلس الوزراء (١) بناء على عرض وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار المرافق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به .

المادة السادسة

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .
يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،
صدر برئاسة الجمهورية فى ١٧ ذى الحجة سنة ١٤٠٩ هـ .
٢٠ يوليه سنة ١٩٨٩ م * .

(١) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٣١ لسنة ١٩٨٩ باللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار - منشورة

قانون الاستثمار

الباب الأول

أحكام عامة

مادة ١ - يكون الاستثمار وفق أحكام هذا القانون في إطار السياسة العامة للدولة وأهداف وأولويات الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك على النحو التالي:

(أ) بنظام الاستثمار للدخلى فى مجالات إستصلاح وإستزراع الأراضى البور والصحراوية والصناعة والسياحة والاسكان والتعمير . ويجوز لمجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة إضافة مجالات أخرى تتطلبها حاجة البلاد وأنشطة اقتصادية تتطلب تقنيات حديثة أو تهدف إلى زيادة التصدير أو خفض الإستيراد أو تكثيف إستخدام الأيدى للعاملة (١)

١ - صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٦٠٢ لسنة ١٩٩٤ (الجريدة الرسمية - المجلد ٤٧ فى ٢٤ / ١١ / ١٩٩٤ ؛ المعدل بالقرار رقم ١٢٨ لسنة ١٩٩٥ (الجريدة الرسمية - المجلد ٤ فى ٢٦ / ١ / ١٩٩٥) ونصت مادته الأولى على ما يأتى :

يضاف نشاط تنظيم محافظ الأوراق المالية وإصدارها وتسويقها وتكوينها وإدارتها إلى مجالات وأنشطة الاستثمار المنصوص عليها فى الفقرة (أ) من المادة الأولى من قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ وبما لا يخالف أحكام قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢

* ويقصد بالنشاط المشار إليه فى الفقرة السابقة أى نشاط أو أكثر من الأنشطة الفرعية الآتية :

- (أ) ترويج وتسوية الاكتتاب فى الأوراق المالية .
- (ب) الاشتراك فى تأسيس الشركات التى تصدر أوراقا مالية أو فى زيادة رؤوس أموالها .
- (ج) رأس المال المخاطر .
- (د) المقاصة والتسوية فى معاملات الأوراق المالية .
- (هـ) تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار .

(ب) بنظام الإستثمار فى المناطق الحرة .

مادة ٢ - يقصد فى تطبيق أحكام هذا القانون :

(أ) بالمشروع : كل نشاط - أيا كان شكله القانونى - يدخل فى أوجه الإستثمار المشار إليها فى المادة السابقة وتوافق عليه الهيئة طبقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له .

(ب) برأس المال المصرى : المال المستثمر المنصوص عليه فى المادة ٣ من هذا القانون متى كان مملوكاً لشخص طبيعى أو شخص اعتبارى تكون أغلبية ملكية رأسماله لمصريين .

(ج) برأس المال العربى : المال المستثمر المنصوص عليه فى " أولاً " من المادة ٣ المملوك لشخص طبيعى يتمتع بجنسية إحدى الدول العربية أو لشخص اعتبارى تكون أغلبية ملكية رأس ماله لأشخاص يتمتعون بجنسية دولة عربية .

(د) برأس المال الأجنبى : المال المستثمر المنصوص عليه فى " أولاً " من المادة ٣ من هذا القانون والمملوك لشخص طبيعى يتمتع بجنسية إحدى الدول الأجنبية غير العربية أو لشخص اعتبارى تكون أغلبية ملكية رأسماله لأشخاص يتمتعون بجنسية دولة أجنبية .

(هـ) بالهيئة : الهيئة العامة للاستثمار .

(و) بمجلس إدارة الهيئة : مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار .

مادة ٣ - يقصد بالمال المستثمر فى تطبيق أحكام هذا القانون :

أولاً : (أ) النقد الأجنبى الحر المحول عن طريق أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى الذى يستخدم فى إنشاء أحد المشروعات أو لتوسع فيها .

(ب) النقد الأجنبى الحر المحول عن طريق أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى الذى يستخدم فى الإكتتاب فى الأوراق المالية المصرية أو فى شرائها من أسواق الأوراق المالية فى مصر وذلك طبقاً للقواعد التى يقرها مجلس إدارة الهيئة .

(و) السيرة فى الأوراق المالية .

(ز) الأنشطة الأخرى التى تشمل مجال الأوراق المالية ويحددها وزير الاقتصاد بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال .

(ج) للنقد المصرى الذى يتم الوفاء به بموافقة الجهات المعنية مقابل تسوية التزامات مستحقة الأداء بنقد أجنبى حر وذلك إذا استخدم فى إنشاء أحد المشروعات أو للتوسع فيها .

(د) الآلات والمعدات والمواد الأولية والمستلزمات السلعية ووسائل النقل الواردة من الخارج لإقامة المشروعات أو للتوسع فيها .

(هـ) الحقوق المعنوية المملوكة للمقيمين فى الخارج والتي تستخدم فى المشروعات وذلك كبراءات الاختراع والعلامات التجارية المسجلة فى دولة من دول الاتحاد الدولى للملكية الصناعية أو وفقا لقواعد التسجيل الدولية التى تضمنتها الإتفاقيات الدولية المعقودة فى هذا الشأن .

(و) الأرباح القابلة للتحويل للخارج التى يحققها المشروع إذا استكمل أو زيد بها رأسماله أو استثمرت فى مشروع آخر .

ثانيا : (أ) للنقد المحلى المنفوع بالجنيه المصرى من شخص طبيعى مصرى أو شخص اعتبارى أغلبية ملكية رأسماله لمصريين .

(ب) الحقوق المعنوية والأصول المحلية المقدمة لإستخدامها فى إنشاء أحد المشروعات أو للتوسع فيها .

(ج) الأرباح التى يحققها المال المحلى المشار إليه فى البندين السابقين إذا استكمل أو زيد بها رأسمال المشروع أو استثمرت فى مشروع آخر .

ويكون تقويم المال المستثمر المشار إليه فى البنود د ، هـ من " أولا " و ب من " ثانيا " طبقا للقواعد والإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٤ - يكون تحويل المال المستثمر المنصوص عليه فى " أولا " من المادة ٣ وإعادة تصديره وكذلك تحويل الأرباح التى يحققها الى الخارج وفقا لأحكام المادتين ٢٢ ، ٢٣ من هذا القانون وذلك بأعلى سعر صرف معان فى تاريخ التحويل أو إعادة التصدير .

مادة ٥ - لرأس المال المصرى أو العربى أو الأجنبى أن ينفرد أو يشارك بالإستثمار فى أى وجه من أوجه الإستثمار المشار إليها فى المادة ١ من هذا القانون . ولرئيس مجلس الوزراء للإعتبارات التى تقتضيها المصلحة العامة - بناء على

إقتراح مجلس إدارة الهيئة - أن يحدد مجالات معينة لا يسمح لرأس المال العربي أو الأجنبي أحدهما أو كليهما بالاستثمار فيها دون مشاركة رأس المال المصري وكذلك نسبة المشاركة .

الباب الثاني

ضمانات المشروعات والمزايا والإعفاءات المقررة لها

مادة ٦ - تتمتع المشروعات أيا كانت جنسية مالكيها أو محال إقامتهم بالضمانات والمزايا والإعفاءات المنصوص عليها في هذا القانون . ويكون لها بموافقة مجلس إدارة الهيئة الحق في تملك الأراضي والعقارات اللازمة لأقامتها والتوسع فيها . ويجوز لمجلس الوزراء في حالات خاصة وللاعتبارات التي يقرها ويقتضيها الصالح العام تقرير حوافز أو ضمانات أو مزايا أخرى لبعض المشروعات التي تنشأ في إطار أحكام هذا القانون .

مادة ٧ - تعتبر المشروعات - أيا كان شكلها القانوني - من مشروعات القطاع الخاص وذلك أيا كانت الطبيعة القانونية للأموال المصرية المساهمة فيها ولا تسرى عليها القوانين واللوائح الخاصة بالقطاع العام أو العاملين فيه .

مادة ٨ - لا يجوز تأميم المشروعات أو مصادرتها .

كما لا يجوز الحجز على أموالها أو الاستيلاء عليها أو تجميدها أو مصادرتها أو التحويل أو فرض الحراسة عليها عن غير طريق القضاء .

ولا يجوز نزع ملكية عقارات المشروعات كلها أو بعضها إلا للمنفعة العامة طبقاً للقانون ومقابل تعويض عادل على أساس القيمة السوقية للعقار .

وفي غير الحالات التي يجوز فيها إلغاء موافقة الهيئة على المشروع طبقاً لأحكام هذا القانون لا يجوز لأية جهة إدارية إلغاء الترخيص بالانتفاع بالعقارات التي رخص بالانتفاع بها للمشروع كلها أو بعضها إلا بعد أخذ رأى الهيئة ، وعلى الهيئة أن تبدي رأيها في هذا الشأن خلال سبعة أيام على الأكثر من تاريخ طلب للرأى منها .

مادة ٩ - لا تخضع منتجات المشروعات للتسعير الجبري وتحتيد الأرباح .

ولا يجوز فرض أية أعباء أو التزامات مالية أو غيرها على المشروعات تخل

بمبدأ المساواة بينها وبين مشروعات القطاع الخاص التي تعمل في النشاط ذاته والتي تنشأ خارج نطاق هذا القانون ، ويتم تحقيق هذه المساواة بصورة تدريجية على النحو الذي تنظمه اللائحة التنفيذية .

ويجوز لمجلس الوزراء في حالات الضرورة أن يستثنى بعض المنتجات الأساسية من أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة مسترشداً بالتكلفة الاقتصادية لها .

مادة ١٠ - لا تخضع مباني الإسكان المنشأة وفق أحكام هذا القانون لنظام تحديد القيمة الإيجارية المنصوص عليه في القوانين الخاصة بإيجار الأماكن .

مادة ١١ - مع عدم الإخلال بأية إعفاءات ضريبية أفضل مقرر أو تتقرر في قانون آخر تعفى أرباح المشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ومن الضريبة على شركات الأموال بحسب الأحوال .

وتعفى الأرباح التي توزعها هذه المشروعات من الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ، ومن للضريبة العامة على الدخل .

وتسرى الإعفاءات المقررة في الفقرتين السابقتين لمدة خمس سنوات تبدأ من أول سنة مالية تالية لبدية الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال .

ويجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة مد الإعفاء لمدة أو لمدد أخرى بما لا يجاوز خمس سنوات إذا اقتضت ذلك إعتبارات المصالح العام وفقاً لمجال عمل المشروع وموقعه الجغرافي ومدى إسهامه في زيادة الصادرات وفي تشغيل العمال ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ويكون الإعفاء لمدة عشر سنوات بالنسبة للمشروعات التي تقام داخل المناطق الصناعية الجديدة والمجمعات العمرانية الجديدة والمناطق النائية ويصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتحديد المناطق الصناعية الجديدة والمناطق النائية .

ويكون الإعفاء بالنسبة لمشروعات إستصلاح الأراضي والتعمير وإنشاء المدن والمناطق الصناعية الجديدة وكذلك للمجمعات العمرانية الجديدة لمدة عشر سنوات ويجوز في الحالات التي تقتضيها المصلحة العامة مد هذه المدة خمس سنوات أخرى بموافقة مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة .

وفي جميع الأحوال يزاد الإعفاء للمشروعات مدة سنتين إذا تجاوزت نسبة المكون

المحلى فى الآلات والمعدات والتجهيزات ٦٠ ٪. "ستين فى المائة". ولا يدخل فى حساب هذه النسبة المال المستثمر فى الأرضى والمباني . وتكون الهيئة هى الجهة المختصة بتحديد هذه النسبة .

وتعفى رؤوس أموال المشروعات ليا كان شكلها القانونى من ضريبة الدمغة النسبية للمدد ذاتها المنكورة فيما سبق إعتباراً من التاريخ المحدد لإستحقاق الرسم قانوناً لأول مرة .

ويشترط لسريان الإعفاء من الضريبة العامة على الدخل ألا يترتب على ذلك خضوع الدخل لضريبة معاملة فى دولة المستثمر الأجنبى أو الدول التى يحول إليها هذا الدخل بحسب الأحوال .

وفى تطبيق أحكام هذا القانون تشمل السنة الأولى للإعفاء المدة من تاريخ بدء الإنتاج أو مزولة للنشاط حسب الأحوال حتى نهاية السنة المالية التالية لذلك ، وفى جميع الأحوال تكون الهيئة هى الجهة المختصة بتحديد تاريخ بدء الإنتاج أو مزولة للنشاط .

مادة ١٢ - تعفى من جميع الضرائب المنصوص عليها فى المادة السابقة لمدة خمسة عشر عاما مشروعات الإسكان المتوسط والإقتصادى التى تؤجر وحداتها بالكامل لأغراض السكنى خالية ، ويجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على إقتراح من مجلس إدارة الهيئة ولإعتبارات الصالح العام مد هذه المدة خمس سنوات أخرى . ويسرى الإعفاء المشار إليه فى الفقرة السابقة والمدة ذاتها على الأرباح التى توزعها هذه المشروعات .

ويضع مجلس إدارة الهيئة الضوابط الخاصة بالإستثمار فى هذه المشروعات كما يحدد نسبة الوحدات المسموح بتخصيصها للخدمات الإجتماعية فى هذه المشروعات بما لا يجاوز ١٠ ٪. "عشرة فى المائة" من مجموع وحدات المشروع .

مادة ١٣ - يعفى من ضريبة الأيلولة على نصيب الورثة ٢٥ ٪. "خمسمة وعشرون فى المائة" من نصيب الورث أو المستحق فى رأس المال المستثمر فى شكل أموال أو نصيب أو حصص أو أسهم فى مشروعات خاضعة لأحكام هذا القانون. مادة ١٤ - تعفى من رسم الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس

المشروعات وكذلك جميع العقود المرتبطة بالمشروع حتى تمام تنفيذه .

وتحدد الهيئة ما يعتبر من العقود مرتبطا بالمشروع وكذلك تاريخ تمام تنفيذه .

مادة ١٥ - تسرى الإعفاءات الضريبية المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ١١ من هذا القانون لمدة خمس سنوات على التوسعات في المشروعات التي يوافق عليها مجلس إدارة الهيئة إعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية إنتاج تلك التوسعات أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال .

ويقصد بالتوسع الزيادة في رأس المال التي تستخدم في إضافة أصول رأسمالية ثابتة جديدة تحقق زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع من السلع والخدمات أو التصنيع لما كان يستورده أو يقصد قيامه بإنتاج أو تقديم أنشطة أو خدمات جديدة .

ويسرى حكم الفقرة الأولى من هذه المادة لمدة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك بالنسبة لزيادة رأس المال المستخدم في تصويب الهيكل التمويلي للمشروعات القائمة وفقاً للضوابط التي يحددها مجلس إدارة الهيئة .

مادة ١٦ - تعفى من الضريبة العامة على الدخل الأرباح التي يوزعها المشروع وذلك بنسبة ١٠ ٪ . عشرة في المائة " من القيمة الأصلية لحصة الممول في رأسمال المشروع وذلك بعد إنقضاء مدة الإعفاء المنصوص عليها في المواد ١١ ، ١٢ ، ١٥ . ويكون الإعفاء المشار إليه في الفقرة السابقة ٢٠ ٪ . عشرين في المائة " من القيمة الإسمية لحصة المساهم في رأسمال المشروع الذي ينشأ بالتطبيق لأحكام هذا القانون في شكل شركة المساهمة التي تطرح أسهمها للإكتتاب العام ويتم الإكتتاب فيها بما لا يقل عن ٤٠ ٪ . أربعين في المائة " من رأسمالها .

مادة ١٧ - تكون مزاولة المشروعات لنشاطها في مجال إستصلاح وإستزراع الأراضي البرية والصحراوية بطريق الإيجار طويل الأجل الذي لا ترديد منه على خمسين عاما ويجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على إقتراح مجلس إدارة الهيئة مدها لمدة أو لمدد أخرى لا تتجاوز في مجموعها خمسين عاما .

ومع ذلك يجوز بموافقة مجلس الوزراء مزاولة هذا النشاط بطريق التملك بالنسبة للمشروعات المتخذة شكل شركة المساهمة وذلك وفقاً لأحكام القوانين المعمول بها في هذا الشأن .

مادة ١٨ - إستثناء من أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم للتعامل بالنقد الأجنبي يكون للمشروع الحق في فتح حساب أو حسابات بالنقد الأجنبي في البنوك المسجلة لدى البنك المركزي وتحدد اللائحة التنفيذية للقانون موارد وإستخدامات هذه الحسابات .

ويلتزم المشروع بأن يقدم إلى الهيئة في نهاية كل سنة مالية بياناً معتمداً من أحد المحاسبين القانونيين بحركة هذا الحساب والمستندات والفاصيص التي تطلبها الهيئة للتحقق من أن الإستهلاك قد التزم الأغراض المقررة في هذا القانون .

مادة ١٩ - مع عدم الإخلال بأحكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للإستيراد للمشروعات أن تستورد بذاتها أو عن طريق الغير بشرط المعاينة ما تحتاج إليه في إتشاتها أو التوسع فيها أو تشغيلها من مستلزمات إنتاج ومواد وآلات ومعدات وقطع غيار ووسائل نقل مناسبة لطبيعة نشاطها ، وذلك دون حاجة لتقيدها في سجل المستوردين . وبغير إلزام من جانب الحكومة بتوفير النقد الأجنبي اللازم لعمليات الإستيراد خارج الحسابات المصرفية المذكورة في المادة السابقة ، وتكون الهيئة هي الجهة المختصة بالموافقة على إحتياجات المشروعات من الولادات .

كما يكون لتلك المشروعات أن تصدر منتجاتها بالذات أو بالوساطة دون ترخيص وبغير حاجة لتقيدها في سجل المصدرين .

مادة ٢٠ - " الفقرة الثالثة مستبدلة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٢ " (١)

لا تخضع المشروعات التي تنشأ طبقاً لأحكام هذا القانون في شكل شركة المساهمة أو التوصية الأسهم أو ذات المسؤولية المحدودة لأحكام المواد ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٤١ ، ٧٧ للبندين " ١ ، ٤ " والمواد ٨٣ ، ٩٢ ، ٩٣ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصالحين بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

ولا يجوز تداول حصص التأسيس والأسهم خلال السنتين الأوليين للشركة إلا

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٣ في ٦ يناير ١٩٩٢ .

بموافقة مجلس إدارة الهيئة .

يكون للعاملين نصيب في أرباح شركات الأموال التي تنشأ بعد العمل بهذا القانون والخاضعة لأحكامه ، والتي يقرر توزيعها طبقاً للقواعد التي تحددها الجمعية العامة لكل شركة بناء على إقتراح مجلس الإدارة وذلك بما لا يقل عن ١٠ ٪ من هذه الأرباح ولا يزيد على الأجر السنوية للعاملين بالشركة .

ولا تخضع المشروعات التي تنشأ في شكل شركة المساهمة لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تحديد شروط وإجراءات إنتخاب ممثلي العمال في مجالس إدارة وحدات القطاع العلم والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة وبيين نظام الشركة طريقة إشترك العاملين في إدارتها .

وتحل الهيئة محل مصلحة الشركات ، وذلك بالنسبة لهذه المشروعات في تطبيق أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار إليه ولائحته التنفيذية .

مادة ٢١ - يكون طلب رفع الدعوى العمومية في الجرائم المشار إليها في المولد ١٢٤ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . و ١٤ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي ، و ٥٦ من قانون الضريبة على الإستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ ، و ١٩١ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بعد أخذ رأى الهيئة إذا كان مرتكب الجريمة أحد المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون .

ويتعين على الهيئة إيداء رأيها في هذا الشأن خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ ورود كتاب إستطلاع الرأى الى وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية .

مادة ٢٢ - يكون تحويل صافى أرباح المال المستثمر كلها أو بعضها فى حدود الرصيد الدائن بحساب العملة الأجنبية للمشروع وبالشروط والأوضاع المنصوص عليها فى هذا القانون ولائحته التنفيذية .

مادة ٢٣ - تكون إعادة تصدير المال المستثمر الى الخارج بناء على طلب صاحب الشأن بموافقة مجلس إدارة الهيئة وفقاً لما يأتى :

(أ) يكون تحويل المال المستثمر إلى الخارج بأعلى سعر صرف مطن فى حدود قيمته عند التصفية أو للتصرف فيه بحسب الأحوال ، على أن تعتمد الهيئة نتيجة

التصفية وذلك على خمسة أقساط سنوية متساوية ، وإستثناء من ذلك يتم تحويل المال المستثمر كله دفعة واحدة إذا كان رصيد المال المستثمر بالنقد الأجنبي فى الحساب المشار إليه فى المادة ١٨ من هذا القانون يسمح بهذا التحويل ، أو إذا وافق مجلس إدارة الهيئة على التحويل دفعة واحدة للإعتبارات التى يقرها .

(ب) إذا كان المال المستثمر قد ورد عينا فيجوز إعادة تصديره عينا .

مادة ٢٤ - لصاحب الشأن التصرف فى المال المستثمر كله أو بعضه بنقد أجنبي حر أو بمال مصرى محلى بعد إخطار الهيئة .

ودون إخلال بحكم البند ج من المادة ٣ من هذا القانون يحل المتصرف إليه محل المتصرف فى الإنتفاع بأحكام هذا القانون وذلك عدا أحكام تحويل الأرباح وإعادة تصدير المال المستثمر إلى الخارج فلا يفيد منها المتصرف إليه بمال محلى مصرى .

مادة ٢٥ - لا تسرى أحكام المادتين ٢٢ ، ٢٣ على المال المستثمر المنصوص عليه فى " ثانيا " من المادة ٣ من هذا القانون .

مادة ٢٦ - تسرى على المشروعات ليا كان شكلها القانونى الأحكام الخاصة بالعاملين المنصوص عليها فى المواد ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار إليه ، كما تسرى فى شأن العاملين بهذه المشروعات أحكام قانون التأمين الإجتماعى .

وتستثنى المشروعات من تطبيق أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ فى شأن لتعيين فى وظائف شركات المساهمة والمؤسسات العامة والمادة ٢٤ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١

مادة ٢٧ - للخبراء والعاملين من غير المصريين القاعدين من الخارج للعمل فى أحد المشروعات أن يحولوا إلى الخارج حصة من الأجور والمرتبات والمكافآت التى يحصلون عليها فى مصر فى حدود خمسين فى المائة من مجموع ما يتقاضونه ، ويجوز لمجلس إدارة الهيئة ، لإعتبارات يقرها ، أن يأذن فى تجاوز هذه النسبة فى حالات معينة .

وتعفى من الضريبة العامة على الدخل ، المبالغ الخاضعة لضريبة كسب العمل على الأجور والمرتبات والمكافآت وما فى حكمها التى تؤدبها المشروعات للعاملين بها

من غير المصريين ، إذا لم تتجاوز مدة عملهم في مصر سنة متصلة .

الباب الثالث

نظام الاستثمار في المناطق الحرة

مادة ٢٨ - لمجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة أن يقرر إنشاء مناطق حرة عامة وذلك لإقامة المشروعات التي يرخص بها طبقاً لأحكام هذا القانون .

ويجوز لمجلس إدارة الهيئة أن ينشئ مناطق حرة خاصة تقتصر كل منها على مشروع واحد إذا اقتضت طبيعة ذلك .

ويتضمن القرار الصادر بإنشاء المنطقة الحرة بياناً بموقعها وحدودها .
ويتولى إدارة المنطقة الحرة العامة مجلس إدارة يصدر بتشكيله وتعيين رئيسه قرار من مجلس إدارة الهيئة . ويختص مجلس إدارة المنطقة الحرة العامة بتنفيذ أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية واللوائح والقرارات التي يصدرها مجلس إدارة الهيئة .
ويكون إنشاء المنطقة الحرة التي تشمل مدنية بأكملها بقانون .

مادة ٢٩ - مجلس إدارة الهيئة هو السلطة المختصة بالنسبة لشئون المناطق الحرة ، ويختص بوضع السياسة التي تسير عليها في إطار السياسة العامة للدولة وأهداف ولوائح الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الغرض الذي تنشأ من أجله هذه المناطق ، وعلى الأخص :
(أ) وضع لوائح نظام العمل داخل المناطق الحرة .

(ب) وضع شروط منح التراخيص وشغل الأراضي والمقارن بالمناطق الحرة وفراغ دخول البضائع وخروجها منها وأحكام قيدها ومقابل شغل الأماكن التي تودع بها وفحص المستندات والمراجعة ، والنظام الخاص برقابة هذه المناطق وحراستها وتحصيل الرسوم المستحقة للهيئة .

مادة ٣٠ - يختص مجلس إدارة المنطقة الحرة العامة بالموافقة على إقامة المشروعات بالمنطقة الحرة ، ويصدر بالتراخيص للمشروع بمزاولة النشاط قرار من رئيس مجلس إدارة المنطقة .

ويجب أن يتضمن الترخيص بياناً بالأغراض التي منح من أجلها ومدة سريانه ومقدار الضمان المالى الذى يؤديه المرخص له ، ولا يجوز النزول عن الترخيص كلياً أو جزئياً إلا بموافقة الجهة التى أصدرته ، ويكون رفض منح الترخيص أو عدم الموافقة على النزول عنه بقرار مسبب ، ويجوز لصاحب الشأن أن يتظلم منه إلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

ولا يتمتع المرخص له بالإعفاءات أو المزايا المنصوص عليها فى هذا القانون إلا فى حدود الأغراض المبينة فى الترخيص .

مادة ٣١ - مع مراعاة الأحكام التى تقررها القوانين واللوائح بشأن منع تداول بعض البضائع أو المواد ، لا تخضع البضائع التى تصدرها مشروعات المنطقة الحرة الى خارج البلاد أو تستوردها من خارج البلاد لصالحها للقواعد الخاصة بالإستيراد والتصدير ولا للإجراءات الجمركية الخاصة بالصادرات والواردات ، كما لا تخضع للضرائب الجمركية وضرائب الإستهلاك وغيرها من الضرائب والرسوم .

وتعفى من الضرائب الجمركية وضرائب الإستهلاك وغيرها من الضرائب والرسوم جميع الأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل الضرورية لزاملة لمزاولة النشاط المرخص به للمنشآت لدخل المناطق الحرة عدا سيارات الركوب .

وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات نقل البضائع وتأمينها من بدء تفريغها حتى وصولها الى المناطق الحرة وبالعكس .

ولرئيس الجهاز التنفيذى للهيئة السماح بإدخال البضائع والمواد والأجزاء والخامات المحلية والأجنبية - المملوكة للمشروع أو للغير - من داخل البلاد إلى المنطقة الحرة بصفة مؤقتة لإصلاحها أو لإجراء عمليات صناعية عليها وإعادتها لدخل البلاد دون خضوعها لقواعد الإستيراد المطبقة ، وذلك على النحو الذى تبينه اللائحة التنفيذية .

ويتم تحصيل الضريبة الجمركية على قيمة الإصلاح فقط وفقاً لأحكام القوانين الجمركية .

ويطبق حكم المادة ٣٢ من هذا القانون فى شأن العمليات الصناعية .

مادة ٣٢ - تؤدى الضرائب الجمركية على البضائع التى تستورد من المنطقة

الحرّة للسوق المحلي كما لو كانت مستوردة من الخارج .

أما المنتجات المستوردة من مشروعات المناطق الحرّة والتي تشمل على مكونات محلية وأخرى أجنبية فيكون وعاء للضريبة الجمركية بالنسبة لها هو قيمة المكونات الأجنبية ، بالسعر المساند وقت خروجها من المنطقة الحرّة إلى داخل البلاد .

وتتمثل المكونات الأجنبية في الأجزاء والمواد الأجنبية المستوردة حسب حالتها عند النحول إلى المنطقة الحرّة دون حساب تكاليف التشغيل بتلك المنطقة .

وتعتبر المنطقة الحرّة فيما يتعلق بحساب للتولون بلد المنشأ بالنسبة للمنتجات المصنعة فيها .

ويكون الإستيراد من المناطق الحرّة إلى داخل البلاد طبقاً للقواعد العامة للإستيراد من الخارج .

مادة ٣٣ - يبلغ مدير جمرك المنطقة الحرّة رئيس المنطقة بحالات النقص أو الزيادة غير المبررة عما أدرج في قائمة الشحن في عدد الطرود أو محتوياتها أو البضائع المحفوظة أو المنفرطة " الصب " وذلك إذا كانت واردة برسم المنطقة الحرّة .
ويصدر قرار من مجلس إدارة الهيئة بتنظيم المسؤولية عن الحالات المنصوص عليها في الفقرة السابقة وينسب التسامح فيها .

مادة ٣٤ - يلتزم المرخص له بالتأمين على المباني والآلات والمعدات ضد جميع الحوادث كما يلتزم بإزالة ما على نفقته الخاصة خلال المدة التي يحددها مجلس إدارة المنطقة طبقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة الهيئة .

مادة ٣٥ - يكون دخول المناطق الحرّة أو الإقلمة فيها ، كما يكون إخراج النقد المصري منها وإخضاله إليها ، وفقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٣٦ - تخفى مشروعات النقل البحري التي تنشأ في المناطق الحرّة من الشروط الخاصة بجنسية مالئك السفينة والعاملين عليها المنصوص عليها في قانون التجارة البحري . وفي القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن تسجيل السفن التجارية كما تستثنى السفن المملوكة لهذه المشروعات من أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري .

مادة ٣٧ - لا تخضع المشروعات التي تقام في المناطق الحرة والأرباح التي توزعها لأحكام قوانين الضرائب والرسوم السارية في مصر كما لا تخضع الأموال المستثمرة فيها لضريبة الأيلولة .

ومع ذلك تخضع هذه المشروعات لرسم سنوى مقداره ١% * واحد في المائة * من قيمة السلع الداخلة إليها أو الخارجة منها .

وتعفى من الرسم المشار إليه في الفقرة السابقة تجارة البضائع العابرة " ترانزيت " المددة للوجهة .

وتخضع المشروعات التي لا يقتضى نشاطها الرئيسى إدخال أو إخراج سلع لرسم سنوى مقداره ١% * واحد في المائة * من إجمالى الإيرادات التي يحققها المشروع وذلك من واقع الحسابات المعتمدة من أحد المحاسبين للقانونيين .

وفى جميع الأحوال تلتزم المشروعات بأداء مقابل الخدمات الذى تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٣٨ - لا تخضع العمليات التي تتم فى المناطق الحرة وفيما بينها وبين الدول الأخرى لأحكام قوانين الرقابة على عمليات النقد .

مادة ٣٩ - لا تخضع الشركات التي تمارس نشاطها فى المناطق الحرة لأحكام المنصوص عليها فى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ للمشار إليهما .

مادة ٤٠ - لا تسرى أحكام القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٧٣ بإشتراط الحصول على إذن قبل العمل بالهينات الأجنبية من السلطات المختصة على العاملين المصريين فى المشروعات القائمة بالمناطق الحرة .

مادة ٤١ - لا يجوز مزولة أى مهنة أو حرفة فى المنطقة الحرة للعامة بصفة دائمة إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من رئيس مجلس إدارتها طبقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون وبعد سداد الرسم الذى تحدده هذه اللائحة بما لا يجاوز ألف جنيه سنوياً .

مادة ٤٢ - يجب أن يكون عقد العمل المبرم مع العاملين المتمتعين بالجنسية المصرية أو جنسية إحدى الدول العربية محرراً باللغة العربية من أربع نسخ يود كل

طرف نسخة منه وتودع نسخة لدى إدارة المنطقة الحرة وأخرى لدى مكتب العمل بالمنطقة على أن يبين فى العقد نوع العمل ومنته والاجر المتفق عليه .

ويجوز أن يرفق بالعقد ترجمة لنصوصه بلغة أجنبية .

كما يجب على صاحب العمل أن يودع لدى إدارة المنطقة الحرة نسخة من عقود العمل لتي يبرمها مع العاملين الأجانب بلغة أخرى غير اللغتين الإنجليزىة والفرنسية مترجمة بإحدى هاتين اللغتين . وعلى صاحب العمل إذا حرر العقد بلغة أجنبية أن يرفق به ترجمة عربية .

وفى جميع الأحوال يجب أن يتم كل ذلك خلال أسبوعين من تاريخ إستلام العمل.

مادة ٤٣ - لا تخضع المشروعات فى المناطق الحرة لأحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

كما لا تخضع لأحكام المادة ٢٤ من قانون العمل المشار إليه والفصل الخامس من الباب الثالث من القانون ذاته .

ويضع مجلس إدارة الهيئة القواعد المنظمة لثئون العاملين بتلك المشروعات تتضمن على الأخص :

(أ) نسبة العاملين المتمتعين بالجنسية المصرية بما لا يقل عن ٧٥ ٪ . " خمسة وسبعين فى المائة " من العاملين فى المشروع .

(ب) تحديد الحد الأدنى للأجور بما لا يقل عن مستوى الحد الأدنى للأجور المطبق خارج المنطقة الحرة فى دحل مصر .

(ج) ساعات العمل اليومية والراحة الأسبوعية بشرط ألا تزيد ساعات العمل على ٤٢ ساعة فى الأسبوع .

(د) ساعات العمل الإضافية والأجور المستحقة عنها .

(هـ) الخدمات الإجتماعية والطبية التى تؤديها المشروعات للعاملين بها والإحتياجات اللازمة لحياتهم أثناء العمل .

مادة ٤٤ - يسرى على الاستثمار فى المناطق الحرة أحكام المواد ٢ ، ٣ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٤ ، ٢١ ، ٢٧ فقرة أخيرة من هذا القانون .

مادة ٤٥ - يسرى أحكام قانون التأمين الإجتماعى على العاملين المصريين

بالمشروعات التي تمارس نشاطها بالمناطق الحرة .

الباب الرابع

الهيئة العامة للاستثمار

مادة ٤٦ - الهيئة العامة للاستثمار ، هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية ، تتبع وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ومقرها مدينة القاهرة ، ويكون للهيئة فروع داخل مصر في الأماكن التي يحددها رئيس مجلس الوزراء ، تتولى ممارسة اختصاصات الهيئة على النحو الذى تحدده اللائحة التنفيذية ، كما يجوز أن يكون لها مكاتب خارج مصر

ويكون للهيئة مجلس إدارة يصدر بتشكيله قرار من رئيس الجمهورية (١) برئاسة رئيس مجلس الوزراء أو من ينيبه .

ويكون للهيئة جهاز تنفيذى يصدر بتعيين رئيسه وتحديد معاملته المالية قرار من رئيس الجمهورية .

ويتولى رئيس الجهاز التنفيذى للهيئة إدارة وتصريف شئونها ويمثلها أمام القضاء وإمام الغير .

١ - ولوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أو لرئيس الجهاز التنفيذى للهيئة والموظفين الرئيسيين اللذين يعتمدهم المجلس حق التوقيع نيابة عن الهيئة .

مادة ٤٧ - تتولى الهيئة تنفيذ أحكام هذا القانون . ولها فى سبيل ذلك ما يلى :

(أ) دراسة القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بالاستثمار فى مصر وتقديم ما

تراه من اقتراحات فى هذا الشأن .

(ب) إعداد قوائم بالمجالات والأنشطة والمشروعات التى يدعى رأس المال

للاستثمار فيها .

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٢ بتشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار

" منشور فيما بعد " .

(ج) طرح المشروعات للاستثمار وتقديم المشورة بشأنها وإعلام السوق الدولي لرأس المال بالمزايا التي يتمتع بها رأس المال الوارد عند استثماره في مصر .

(د) تلقى الطلبات المقدمة من المستثمرين وعرض الدراي بشأنها على مجلس إدارة الهيئة للبت فيها وفقاً للقواعد والإجراءات والمواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية. ومع عدم الإخلال بحكم الفقرة الثانية من المادة ٥٢ لصاحب الشأن أن يبدأ إجراءات التأسيس فور تقديم الطلب متى كان نشاطه من الأنشطة التي تدخل في نطاق ما هو معان عنه من مجالات ونشطة ومعايير ومواقع .

(هـ) وضع النظم الكفيلة بتيسير سجل الضمان والتأمين لمختلف مخاطر الاستثمار.

(و.) تخصيص الأراضي وإبرام العقود الخاصة بها اللازمة للمشروعات بالنيابة عن الجهات المختصة ، وفي سبيل ذلك تلزم هذه الجهات بموافاة الهيئة بكافة الخرائط والبيانات الخاصة بالأراضي المتاحة لديها لإقامة المشروعات وبشروط وقواعد التعاقد في شأنها .

(ز) الحصول من الجهات المختصة بالدولة بالنيابة عن أصحاب المشروعات على كافة التراخيص اللازمة وفقاً للقوانين واللوائح ، لإنشاء وإدارة وتشغيل المشروعات ، والهيئة في سبيل ذلك أن تتفنى لديها مكاتب تمثل كافة الجهات المختصة بمنح تلك التراخيص .

(ح) تسجيل المال المستثمر الوارد بوحدة العملة التي ورد بها إذا ورد نقداً وتسجيل وتقويم الحصص العينية والحقوق المعنوية ومراجعة تقويم المال المستثمر عند التصرف فيه أو عند التصفية لإعادة تصديره أو تحويله إلى الخارج .

(ط) الموافقة على تحويل صافي الأرباح إلى الخارج بعد بحث المستندات الخاصة بحالة المشروع المالية والتحقق بوجه خاص من تجنب الإحتياطات والمخصصات التي تنص عليها القوانين والأصول الفنية والمحاسبية المعتمدة ، ومداد الضرائب بعد اقتضاء مدة الإعفاء المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٤٨ - مجلس إدارة الهيئة هو السلطة المختصة بشؤونها وتصريف أمورها ويأشر بإختصاصاته على الوجه المبين بهذا القانون والقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٦ ،

كما له أن يتخذ ما يراه لازماً من قرارات لتحقيق الأغراض التي أنشئت الهيئة من أجلها ، وعلى الأخص :

(أ) وضع السياسات المتصلة بإختصاص الهيئة في إطار السياسة العامة للدولة.

(ب) وضع خطط وبرامج نشاط الهيئة في إطار الخطة العامة للدولة .

(ج) تحديد مقابل الخدمات والضمانات التي تقدمها الهيئة .

وتبلغ قرارات مجلس إدارة الهيئة الى رئيس مجلس الوزراء لإعتمادها ، وتعتبر هذه القرارات نافذة بعد إعتمادها أو مضي خمسة عشر يوماً على تاريخ إبلاغه بها دون إعتراض عليها .

مادة ٤٩ - يكون للهيئة في سبيل تحقيق أغراضها ومزاولة نشاطها الحق في أن تتعاقد وتجرى جميع التصرفات والأعمال بما في ذلك الحق في تملك وإستئجار الأراضي والعقارات ، وذلك دون إخلال بأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن المجتمعات العمرانية الجديدة والقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية .

مادة ٥٠ - تتكون موارد الهيئة مما يأتي :

(أ) الإعتمادات التي تخصصها لها الدولة .

(ب) الرسوم التي تحصلها الهيئة طبقاً لأحكام هذا القانون .

(ج) مقابل الخدمات والضمانات التي تقدمها الهيئة للمشروعات وفروع الشركات الأجنبية في مصر .

(د) للقروض المحطية أو للخارجية التي تعقد لصالح الهيئة طبقاً للقواعد المقررة في هذا الشأن .

(و) سائر الإيرادات عن نشاطها .

مادة ٥١ - تكون للهيئة موازنة مستقلة يتبع في وضعها القواعد المعمول بها في المشروعات التجارية ، وذلك دون التقيد بالأحكام الخاصة بموازنات الهيئة العامة ، ويبدأ السنة المالية للهيئة مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهي بنهايتها .

ويكون للهيئة حساب خاص تودع فيه مواردها من حصيلة مقابل الخدمات

والضمانات التى تقدمها الهيئة للمشروعات ولغروع الشركات الأجنبية فى مصر الميينة فى البند ج من المادة السابقة ، ويرحل رصيد هذا الحصاب من سنة لى أخرى ، وتنظم اللائحة المالية للهيئة إستخدامات هذا الحصاب .

مادة ٥٢ - تقدم طلبات الإستثمار إلى الهيئة ويوضح فى الطلب المال المراد إستثماره وطبيعته ومصادر البيانات الأخرى التى من شأنها إيضاح كيان المشروع .

ويصدر مجلس إدارة الهيئة قراره بالموافقة على الطلب أو رفضه خلال عشرين يوما من تاريخ تقديم الأوراق مستوفاة للهيئة ، ويجب أن يكون قرار الرفض مسببا ، ويجوز لصاحب الشأن التظلم من القرار إلى مجلس إدارة الهيئة خلال أسبوعين من تاريخ إيلاعه بالقرار .

وتسقط الموافقة إذا لم يقم المستثمر بإتخاذ خطوات جدية فى تنفيذها خلال سنة من تاريخ صدورها .

وتضع اللائحة التنفيذية نموذج طلب الإستثمار والأوراق والمستندات التى يلزم تقديمها للبت فيه ، كما تبين إجراءات ومواعيد التظلم المشار إليها .

مادة ٥٣ - " للفقرة الثالثة معدلة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٥ "

تختص الهيئة بمراجعة عقود تأسيس المشروعات وأنظمتها وإعتمادها وفقا لأحكام هذا القانون ، ويحدد فى عقود تأسيس المشروعات وأنظمتها الأساسية - بحسب الأحوال - شروط موافقة الهيئة عليها وأسماء الأطراف المتعاقدة وشكلها القانونى وإسمها وموضوع نشاطها ومدتها ورأسمالها ونسبة مشاركة الأطراف المصرية والعربية والأجنبية ووسائل الإكتتاب فيها وحقوق وإلتزامات الشركاء وغير ذلك من بيانات .

وتعد العقود الإبتدائية والأنظمة الأساسية للمشروعات التى تتخأ فى شكل شركات للمساهمة أو للتوصية بالأسهم أو ذات المسؤولية المحدودة بما فى ذلك المشروعات فى المناطق الحرة وفقا للنماذج التى يصدر بها قرار من مجلس إدارة

الهيئة (١) .

ويتعين للتصديق على توقعات الشركاء على العقود بالنسبة لجميع المشروعات أيا كان شكلها القانوني بما فى ذلك المشروعات فى المناطق الحرة وذلك مقابل رسم تصديق مقداره ربع فى المائة من قيمة رأسمال المشروع ، وذلك بحد أقصى مقداره ألف جنيه أو ما يعادلها من النقد الأجنبي بحسب الأحوال ، سواء تم للتصديق فى مصر أو لدى السلطات المصرية فى الخارج .

ويصدر بالتراخيص بتأسيس شركات المساهمة قرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ويكون لهذه الشركات ولشركات الأخرى التى تنشأ وفقا لأحكام هذا القانون الشخصية الاعتبارية إعتبارا من تاريخ قيدها فى السجل التجارى .
ويتم نشر النظام الأساسى للشركة وعقد تأسيسها وفقا للقواعد والإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

وتسرى الأحكام المتقدمة على كل تعديل فى نظام الشركة .
مادة ٥٤ - فى حالة مخالفة المشروع لأحكام هذا القانون أو عدم إلتزامه بالشروط والأهداف المحددة له ، يكون لمجلس إدارة الهيئة اتخاذ أحد الإجراءات التالية حسب جسامه المخالفة وظروف ارتكابها ومدى الأضرار التى تصيب الاقتصاد القومى، وذلك إذا لم يتم المشروع بإزالة المخالفة خلال المدة التى تحددها الهيئة :
(أ) تقصير مدة الإعفاءات الضريبية المقررة للمشروع للمدة التى يحددها فى القرار الصادر بذلك .

(ب) إلغاء الإعفاءات الضريبية المقررة للمشروع ، وذلك اعتبارا من تاريخ وقوع المخالفة .

(ج) إلغاء الموافقة على المشروع .

(١) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار رقم ١ لسنة ١٩٩٠ بملاحج

العقد والأنظمة الأساسية للمشروعات وفقا لأحكام قانون الإستثمار . (الوقائع المصرية - العدد ٩٥ تباع فى

وفى جميع الأحوال يجوز لمجلس إدارة الهيئة سحب القرار الصادر بإلغاء الموافقة على المشروع بعد تقديم الضمانات اللازمة لإزالة المخالفة .

مادة ٥٥ - دون إخلال بالحق فى الإلتجاء إلى القضاء المصرى ، يجوز تسوية منازعات الإستثمار المتعلقة بتنفيذ أحكام هذا القانون بالطريقة التى يتم الإتفاق عليها مع المستثمر ، كما يجوز الإتفاق بين الأطراف المعنية على تسوية هذه المنازعات فى إطار الإتفاقيات السارية بين جمهورية مصر العربية ودولة المستثمر أو فى إطار إتفاقية تسوية منازعات الإستثمار بين الدول ومواطنى الدول الأخرى التى إتضمت إليها جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧١ ، وذلك بالشروط والأوضاع وفى الأحوال التى تسرى فيها تلك الإتفاقيات ، كما يجوز الإتفاق على أن يتم تسوية المنازعات المشار إليها بطريق التحكيم أمام المركز الإقليمى للتحكيم للتجارى الدولى بالقاهرة .

مادة ٥٦ - يكون للعاملين بالهيئة الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالإتفاق مع وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية صفة مأمورى الضبط القضائى ، وذلك فى حدود اختصاصاتهم .

الباب الخامس

أحكام متنوعة

مادة ٥٧ - للمشروعات التى تتخذ شكل شركات إستثمار مساهمة أن تستثمر بعض أموالها فى مشروعات فرعية خارج نطاق هذا القانون ، وذلك وفقاً لما يقرره مجلس إدارة الهيئة ، وفى هذه الحالة لا تسرى على الأموال المستثمرة فى المشروعات الفرعية المشار إليها أحكام الباب الثانى من ذا القانون وذلك دون إخلال بحق هذه المشروعات فى التمتع بآلية إعفاءات تقررهما القوانين الأخرى .

مادة ٥٨ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها فى قانون آخر يعاقب بالحبس الذى لا تجاوز مدته ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز خمسة آلاف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ، كل من خالف أحكام المادتين

٣٥ ، ٤١ من هذا القانون .

ولا ترفع الدعوى العمومية بالنسبة إلى الجرائم المشار إليها إلا بناء على طلب من رئيس الجهاز التنفيذي للهيئة .

ويجوز لمجلس إدارة الهيئة أو من يفوضه أن يجرى التصالح في المخالفات المشار إليها أثناء نظر الدعوى مقابل أداء مبلغ يعادل الحد الأقصى لقيمة الغرامة .

قرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ١٥٣١ لسنة ١٩٨٩
باللائحة التنفيذية لقانون الإستثمار (١) (٢)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الإطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى قانون الإستيراد والتصدير رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ؛

وعلى قانون تنظيم التعامل بال نقد الأجنبى رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ؛

وعلى قانون للمجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى قانون للعمل للصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ؛

وعلى قانون الأراضى للصحراوية رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ ؛

وعلى قانون الضريبة على الإستهلاك رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ ؛

وعلى قانون الضرائب على الدخل للصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١

وعلى قانون شركات المساهمة وشركات للتوصية بالأسهم والشركات ذات

المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قانون الإستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون نظام إستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق

الحرّة الصادرة بقرار وزير الإقتصاد والتعاون الإقتصادى رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٧٧ ؛

وعلى ماعرضه وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية ؛

وبناء على ما إرتأه مجلس الدولة ؛

(١) للوقائع المصرية العدد ٢٧٨ (تابع) فى ٦ ديسمبر ١٩٨٩ .

(٢) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإستثمار رقم ١ لسنة ١٩٩٠ بإنمذاج

المعزود والأنظمة الأساسية بمشروعات المنشأة وفقا لأحكام القانون رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٨٩ بإصدار قانون

الإستثمار * الوقائع المصرية - العدد ٩٥ (تابع) فى ٢٢ أبريل ١٩٩٠ .

فهر

مادة ١ - يعمل فى شأن قانون الإستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ المشار إليه باللائحة التنفيذية المرفقة .

مادة ٢ - يقصد بالعبارات الآتية حيثما ترد المعنى المحدد قرين كل منها :

١ - القانون : قانون الإستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ .

٢ - للوزير : وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية .

٣ - الوزارة : وزارة الإقتصاد والتجارة الخارجية .

٤ - الهيئة : الهيئة العامة للإستثمار .

٥ - مجلس الإدارة : مجلس إدارة الهيئة العامة للإستثمار .

٦ - رئيس الجهاز : رئيس الجهاز التنفيذى للهيئة العامة للإستثمار .

٧ - المشروع : كل نشاط - أيا كان شكله القانونى - يدخل فى أوجه الإستثمار المشار إليه فى المادة ١ من القانون وتوافق عليه الهيئة طبقا لأحكامه وأحكام اللائحة المرفقة وغيرها من القرارات الصادرة تنفيذا له .

٨ - الأرباح الصافية للمشروع : الأرباح الناتجة عن مباشرة المشروع لنشاطه بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لتحقيق هذه الأرباح وبعد حساب وتجنيد جميع الإحتياطيات والمخصصات التى تقضى القوانين والأصول الفنية والمحاسبية المعتمدة بحسابها وتجنيدتها .

مادة ٣ - تلغى اللائحة التنفيذية لقانون إستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادرة بالقرار الوزراى رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه كما يلغى كل حكم يخالف أحكام اللائحة المرفقة .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار والنماذج المرفقة به فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٦ جمادى الأولى سنة ١٤١٠ هـ - ٥ ديسمبر سنة ١٩٨٩ م .

دكتور / عاطف صدقى

اللائحة التنفيذية لقانون الإستثمار

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ١ - فى تطبيق حكم البند أ من المادة الأولى من القانون يشمل كل مجال من مجالات الاستثمار الأنشطة المبينة فيما يلى وجميع الأنشطة المكملة والمتممة والمرتبطة بها :

أولاً : استصلاح واستزراع الأراضى البور والصحراوية :

(أ) الأنشطة اللازمة لاستصلاح الأراضى وجعلها قابلة للزراعة .

(ب) استزراع الأراضى المستصلحة .

ثانياً : للصناعة : الأنشطة الصناعية المختلفة ، بما فى ذلك التصنيع للزراعى

ونشاط التعدين عدا التنقيب عن البترول واستخراجه .

ثالثاً : السياحة : الأنشطة السياحية المختلفة .

رابعاً : الإسكان : بناء الوحدات السكنية فى مختلف المستويات سواء بقصد

الإيجار أو للملك .

خامساً : للتعمير : إقامة المدن والمجمعات العمرانية الجديدة أو المناطق

الصناعية الجديدة بما فى ذلك تهيئة الأراضى وتجهيزها بالمرافق والخدمات الأساسية

بغرض تقسيمها وبيعها أو تقرير حق الانتفاع بها أو تأجيرها .

مادة ٢ - يقصد بالمال المستثمر بنظام الاستثمار الداخلى طبقاً للبند " أولاً " من

المادة ٣ من القانون ، وبالمال المستثمر فى مشروعات نظام المناطق الحرة ما يلى :

(أ) النقد الأجنبى الحر المحول لحساب المشروع عن طريق أحد البنوك

المسجلة لدى البنك المركزى والذي يستخدم فى إنشاء أحد المشروعات أو التوسع فيه .

(ب) النقد الأجنبى الحر المحول عن طريق أحد البنوك المسجلة لدى البنك

المركزى ، والذي يستخدم فى الاكتتاب أو شراء الأوراق المالية المصرية ، من سوق

الأوراق المالية فى مصر وفقاً للقواعد التى يحددها مجلس الإدارة .

(ج) النقد المصرى الذى يتم الوفاء به بموافقة الوزارة مقابل التزامات مستحقة

الأداء بنقد أجنبى حر إذا استخدم فى إنشاء أحد المشروعات أو التوسع فيه .

(د) الآلات والمعدات ووسائل النقل وكذلك المواد الأولية والمستلزمات السلعية اللازمة لدورة التشغيل الأولى بحسب طبيعة المشروع متى كان أى منها واردة من الخارج لإقامة المشروع أو التوسع فيه وقدم كحصة عينية فى رأسماله .

(هـ) الحقوق المعنوية المملوكة للمقيمين فى الخارج المستخدمة فى المشروع والتي تعتبر حصة عينية فى رأسماله ، مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية المسجلة فى دولة من دول الاتحاد الدولى للملكية الصناعية ، أو وفقا لقواعد التسجيل الدولية التى تضمنتها الاتفاقيات الدولية المعقودة فى هذا الشأن وحقوق المعرفة .

(و) الأرباح القابلة للتحويل للخارج التى يحققها المشروع إذا استكمل أو زيد بها رأسمال المشروع أو استثمرت فى مشروع آخر .

مادة ٣ - يقصد بالمال المستثمر بنظام الاستثمار الداخلى طبقا للبند " ثانيا " من المادة ٣ من القانون ما يلى :

(أ) النقد المحلى المنفوع بالجنيه المصرى من شخص طبيعى مصرى أو شخص اعتبارى أغلبية ملكية رأسماله لمصريين .

(ب) الحقوق المعنوية والأصول المحلية المقدمة لاستخدامها فى إنشاء المشروعات أو التوسع فيها .

(ج) الأرباح التى يحققها المال المحلى المشار إليه فى البندين (أ ، ب) والتى يستكمل أو يزداد بها رأسمال المشروع أو التى تستثمر فى مشروع آخر .

مادة ٤ - لا يعتبر مالا مستثمرا ما يحصل عليه للمشروع من أموال فى شكل تسهيلات أو قروض .

مادة ٥ - لا تخضع منتجات المشروعات للقواعد والأحكام المتعلقة بالتسعير الجبرى أو تحديد الأرباح فى التشريعات المنظمة لذلك .

ومع ذلك يجوز بقرار من مجلس الوزراء فى حالة الضرورة أن يخضع للتسعير الجبرى أو تحديد الأرباح بعض السلع أو المنتجات المتعلقة بالحاجات الأساسية للمواطنين وذلك بمراعاة التكلفة الاقتصادية لهذه السلع أو المنتجات وفى ضوء الدراسات والتقارير التى تعد فى هذا الشأن من الهيئة أو غيرها من الجهات العلمية المختصة .

مادة ٦ - لا يجوز عند تحديد الأسعار الجديدة أو تعديل الأسعار القائمة للخامات والمواد الأولية والمواد البترولية والطاقة الكهربائية وغيرها من مستلزمات التشغيل للمشروعات الإخلال بالمساواة بينها وبين مشروعات القطاع الخاص التي تنشأ خارج نطاق القانون وتباشر ذات النشاط .

كما لا يجوز فرض أية أعباء أو التزامات مالية إضافية لوغيرها على المشروعات بالزيادة عن المقرر منها بالنسبة لمشروعات القطاع الخاص المشار إليها .
وتتم تدريجيا المساواة في الأسعار والأعباء ، والالتزامات المالية المبينة في الفترتين السابقتين بين المشروعات ومشروعات القطاع الخاص المذكورة وذلك بقرارات من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير وبعد موافقة مجلس الإدارة .

مادة ٧ - " مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٩٤ " .
يجوز لرئيس الجهاز التنفيذي للهيئة في حالة الضرورة التي يقتضيها سد الاحتياجات الأساسية للبلاد أن يقرر السماح بإدخال المعدات والأجهزة والمواد والسلع الواردة برسم المناطق الحرة من الدفوة الجمركية مباشرة إلى داخل البلاد ، وبالإقراج عنها مباحة لسيل واحد وتسليمها له دفعة واحدة ، وذلك بعد استيفاء جميع الإجراءات الجمركية أو الاستيرادية ، وتحصيل الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة وسداد مستحقات الهيئة (١) .

مادة ٨ - تلتزم المشروعات التي تمت الموافقة عليها طبقا لأحكام القانون وهذه للالتاحة بالشروط التي صدرت بناء عليها هذه الموافقة ، ولا يجوز الإخلال بهذه الشروط.

ويتعين على ذوى الشأن في حالة رغبتهم في تعديل شروط الموافقات الصادرة بإقامة المشروعات أو بالتوسع فيها تقديم طلب بذلك إلى الجهة المختصة بالهيئة أو بالمنطقة الحرة العامة حسب الأحوال وذلك سواء أكان التعديل المطلوب في رأس المال

(١) الواقع المصرية لحد ٢٨ في أول يناير ١٩٩٤ .

أو في المؤسسين أو في الشركاء أو في التكاليف الاستثمارية أو في المواقع والأشكال القانونية للمشروعات أو غير ذلك من التعديلات ، وتفيد هذه الطلبات في سجل خاص ويتبع في شأن دراستها والبت فيها الإجراءات المقررة في هذه اللائحة لدراسة طلب الاستثمار .

مادة ٩ - في حالة عدم التزام المشروع بشروط الموافقة عليه ، أو الخروج عن الأهداف المحددة له في الموافقة ، يعرض الأمر على مجلس الإدارة لاتخاذ قراره في ذلك في ضوء المادة ٥٤ من القانون .

مادة ١٠ - تلتزم الوزارات والمحافظات والهيئات العامة وغيرها من الجهات العامة المختصة بموافاة الهيئة بالخرائط والبيانات المتعلقة بالأراضي والمواقع التي تصلح لإقامة المشروعات عليها ، وبما توفر من مقومات البنية الأساسية ، وبشروط تخصيصها أو تملكها أو تأجيرها والمقابل أو الثمن أو الإيجار المحدد لذلك بحسب الأحوال .

كما تلتزم هذه الجهات بموافاة الهيئة تباعا بالبيانات عما قد يطرأ على حالة ولوائح هذه الأراضي وما جرى في شأنها من معاملات .

مادة ١١ - تتولى الهيئة نيابة عن الجهات المذكورة في المادة السابقة تخصيص الأراضي اللازمة للمشروعات وبيعها أو تأجيرها أو الأنشغال بها وإبرام العقود اللازمة في شأنها .

وتتشأ بمقر الهيئة بالاتفاق مع الجهات العامة المعنية مكاتب تمثل جميع هذه الجهات وتتولى إصدار التراخيص اللازمة لإنشاء وإدارة وتشغيل المشروعات المقبولة وذلك وفقا للقوانين واللوائح النافذة .

مادة ١٢ - تلتزم الوزارات والمحافظات والهيئات العامة وغيرها من الجهات العامة المختصة بموافاة الهيئة بجميع الأنشطة والمشروعات التي تنظر أن يدعى رأس المال للاستثمار فيها ، وذلك بمراعاة أهداف ولوائح خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي إطار السياسة العامة للدولة .

ويتولى مجلس الإدارة مراجعة القوائم المقترحة ويعتمد قوائم الاستثمار للأنشطة والمشروعات التي يحددها ، ويعلم عنها بالوسائل التي يقرها بالداخل والخارج .

ويجب أن تتضمن هذه القوائم تحديد مواقع الأنشطة والمشروعات والبيانات الأساسية المميزة لها .

الباب الثاني

الهيئة العامة للاستثمار

الفصل الأول

إدارة الهيئة

مادة ١٢ - الهيئة العامة للاستثمار هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية تتبع الوزير ومقرها مدينة القاهرة .

ويكون للهيئة فروع داخل جمهورية مصر العربية ويصدر بتحديد مقر كل منها ونطاق اختصاصه قرار من رئيس مجلس الوزراء بعد أخذ رأى مجلس الإدارة .

ويصدر المجلس قرارا بالهيكل التنظيمى للفروع ونظام عملها وعلاقتها بالقطاعات الرئيسية بالهيئة بناء على ما يعرضه رئيس الجهاز .

ويلحق العاملون بهذه الفروع بقرارات من رئيس الجهاز .

مادة ١٤ - يتولى كل فرع من الفروع الداخلية للهيئة فى نطاق اختصاصه ما يلى : -

(أولا) تجميع البيانات عن فرص الاستثمار المتاحة وإعداد الدراسات بشأنها وطرح قوائم المشروعات المعلن عنها والمواقع والبيانات المتعلقة بها على المستثمرين .

(ثانيا) تلقى الطلبات المتعلقة بما يلى :

(أ) إقامة المشروعات والتحديثات والتوسع فيها .

(ب) الحصول على الموافقات الامتيرانية للمشروعات .

(ج) تسجيل المال المستثمر وتحويل أرباح المشروعات .

(ثالثا) الحصول نياية عن أصحاب المشروعات وبناء على طلبهم من الجهات

المختصة على جميع التراخيص والموافقات اللازمة لإنشاء وإدارة وتشغيل المشروعات.

(رابعا) متابعة تنفيذ المشروعات وإعداد تقارير المتابعة اللازمة .

مادة ١٥ - على الفرع المختص قبد الطلبات المقدمة من ذوى الشأن والمشار

لديها في البند ثانيا من المادة السابقة فور تقديمها في السجلات المعدة لهذا الغرض ، وعليه فحصها وتحديد ما قد يكون ناقصا من الأوراق والمستندات والبيانات اللازمة للبت فيها ، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لاستيفاء هذه الأوراق والمستندات والبيانات خلال ثلاثة أيام من قيد هذه الطلبات ويجب أن ترفع لرئيس الجهاز مشفوعة بملاحظات الفرع وذلك خلال سبعة أيام من تاريخ استيفاء الأوراق .

مادة ١٦ - يجتمع مجلس الإدارة بمقر الهيئة مرة على الأقل كل شهر بدعوة من رئيسه أو ممن ينييه ، ويجوز دعوة المجلس للانعقاد كلما اقتضى الأمر ذلك في أي مكان آخر داخل الجمهورية .

وتوجه الدعوة لاجتماعات المجلس قبل الموعد المحدد بخمسة أيام على الأقل ويرفق بالدعوة ، جدول أعمال الجلسة ، ومذكرات واقية عن الموضوعات التي تعرض فيها ويجوز الاكتفاء - في حالة الدعوة لاجتماعات طارئة لمجلس الإدارة للنظر في موضوعات عاجلة - بتوجيه الدعوة مع جدول الأعمال دون التقيد باحكام الفقرة السابقة.

وتكون اجتماعات مجلس الإدارة صحيحة بحضور أغلبية الأعضاء وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين ، وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

مادة ١٧ - يجوز لمجلس الإدارة عند دراسة أي موضوع أو مشروع يرتبط بنشاط وزارة غير ممثلة في المجلس ، أن يدعو الوزير المختص أو من ينييه لحضور الجلسات ، كما يجوز للمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بهم ، ولكل من هؤلاء الاشتراك في المناقشة وإبداء الرأي في الموضوعات التي دعي للحضور من أجلها دون أن يكون له صوت محدود في التصويت .

وللمجلس أن يشكل لجائا من بين أعضائه لدراسة بعض الموضوعات وتقديم رأى بشأنها إلى المجلس ، كما يجوز لهذه اللجان أن تستعين بمن ترى الاستعانة بهم في هذا الشأن من بين العاملين بالهيئة أو بالجهات العامة المختصة .

مادة ١٨ - يكون لمجلس الإدارة أمين للسمر يختاره رئيس المجلس من بين العاملين بالهيئة أو من غيرهم وتدوين محاضر اجتماعات المجلس في سجل خاص وتوقع من رئيس الاجتماع وأمين السمر .

مادة ١٩ - يخطر رئيس الجهاز رئيس مجلس الوزراء بقرارات مجلس الإدارة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها ، ولا تكون هذه القرارات نافذة إلا بعد اعتمادها من رئيس مجلس الوزراء ، وتعتبر قرارات مجلس الإدارة نافذة بعد اعتمادها من رئيس مجلس الوزراء لو مضى خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغه بها دون اعتراض عليها .

مادة ٢٠ - يتولى رئيس الجهاز إدارة الهيئة وتصريف شئونها وتمثيلها أمام القضاء ولأمم الغير .

وللوزير أو رئيس الجهاز حق التوقيع نيابة عن الهيئة . ويعتمد مجلس الإدارة بناء على ما يقترحه رئيس الجهاز الموظفين الرئيسيين الذين يكون لهم حق التوقيع نيابة عن الهيئة .

الفصل الثاني

مالية الهيئة

مادة ٢١ - تبدأ السنة المالية للهيئة مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها. وتعد الجهة المختصة بالهيئة قبل بداية كل سنة مالية مشروع موازنة تخطيطية توضح الموارد والاستخدامات طبقا للقواعد المعمول بها فى المشروعات التجارية ويراعى أن تعتمد من مجلس الإدارة قبل بداية السنة المالية بخمسة أشهر .

مادة ٢٢ - تعد الجهة المختصة بالهيئة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انقضاء السنة المالية ما يأتى :-

(أ) الميزانية الخاصة بالهيئة طبقا للقواعد المعمول بها فى المشروعات التجارية ودون التقيد بالأحكام الخاصة بموازنات الهيئات العامة .

(ب) تقرير مالى سنوى يتضمن بيان المركز المالى للهيئة ونشاطها خلال السنة المالية المنقضية على أن يتضمن بوجه خاص تحديد ما حققته الهيئة من أهداف .

ويعرض رئيس الجهاز الميزانية والتقرير على مجلس الإدارة للنظر فى إقرارهما خلال ستة أشهر من تاريخ انقضاء السنة المالية .

مادة ٢٣ - تتكون موارد الهيئة مما يأتى :

(أ) الاعتمادات التى تخصصها الدولة للهيئة .

(ب) الرسوم المقررة قانونا لصالح الهيئة .

(ج) مقابل الخدمات والضمانات التى تقدمها الهيئة للمشروعات أو لفروع الشركات الأجنبية فى مصر .

(د) القروض المحطية أو الخارجية التى تعقد لصالح الهيئة طبقا للقواعد المقررة فى هذا الشأن .

(هـ) الإيرادات الأخرى الناتجة عن مباشرة الهيئة لنشاطها .

مادة ٢٤ - " مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٩٥ * (١) " تؤدى المشروعات مقابلًا سنويًا للخدمات التى تؤديها الهيئة بواقع نصف فى الألف من التكاليف الاستثمارية وذلك طبقًا لآخر تعديل لهذه التكاليف .
وتؤدى فروع الشركات الأجنبية فى مصر هذا المقابل من إجمالى قيمة عقود العمليات التى تنفذها داخل الجمهورية وفقًا لآخر تعديل .

وتحصل الهيئة مقابل الخدمات السنوى فى أى من الحالتين بحد أدنى " ثلاثمائة جنيه " وبحد أقصى " ثلاثة آلاف جنيه " لو ما يعادلها بالعملة الحرة وفقًا لأعلى سعر صرف ملحق من تاريخ الاستحقاق .

ويحسب مقابل الخدمات عن سنة ميلادية كاملة فيما عدا السنة الأولى فتكون بنسبة المدة الباقية منها " .

مادة ٢٥ - تودع الهيئة للمبالغ التى تحصلها مقابل الخدمات والضمانات التى تقدمها للمشروعات وفروع الشركات الأجنبية فى مصر ، فى حساب خاص بأحد بنوك القطاع العام التى يحددها مجلس الإدارة ، ويرحل رصيد هذا الحساب من سنة إلى أخرى طبقًا للإجراءات المقررة لذلك .

ولا يجوز الخصم على هذا الحساب إلا وفقًا للإجراءات وفى أوجه الاستخدامات التى تحددها اللائحة المالية للهيئة .

مادة ٢٦ - مع عدم الإخلال برقابة الجهاز المركزى للمحاسبات يجوز لمجلس

الإدارة تعيين مراقب أو أكثر لحسابات الهيئة من بين المحاسبين للقانونيين المصريين ويحدد المجلس أتعابهم السنوية .

وعلى الهيئة أن تضع تحت تصرف مراقبي الحسابات ما يطلبونه من دفاتر وأوراق ومستندات وبيانات للاطلاع عليها .

الباب الثالث

نظام الاستثمار الدخلى

الفصل الأول

طلب الاستثمار

مادة ٢٧ - يقدم طلب إقامة المشروع أو التوسع فيه على النموذج رقم ١٠ المرفق حسب نوع المشروع المطلوب أقالمة إلى الجهة المختصة بالهيئة وترفق به الأوراق والمستندات المبينة بالنموذج المذكور ويقيد الطلب فور وروده فى سجل خاص ويسلم صاحب الشأن إيصالا برقم قيد الطلب وتاريخ ويوم وساعة تقديمه .

ويرسل الطلب فى ذات يوم وروده إلى الجهة المختصة بالهيئة لدراسته والتحقق من استيفاء البيانات والمستندات المطلوبة واستطلاع رأى الجهات المعنية وإعداد مذكرة للعرض على رئيس الجهاز بشأنه .

مادة ٢٨ - يعرض رئيس الجهاز طلبات إقامة المشروعات أو التوسع فيها مستوفاة على مجلس الإدارة مشفوعا برأيه فى أول إجتماع تال للمجلس وله طلب أية بيانات أو إيضاحات أو مستندات يراها ضرورية للبت فى الطلب .

مادة ٢٩ - يصدر قرار مجلس الإدارة بالموافقة على المشروع - متضمنا شروط تنفيذ الموافقة وبصفة خاصة تحديد أغراضه وموقعه وشكله القانونى ومنته ورأس المال المستمر والتكاليف الاستثمارية ورأس المال العامل ومصادر التمويل والطاقة الإنتاجية والتصديرية للمشروع .

ويجب أن يكون قرار مجلس الإدارة بالرفض مسببا .
ويخطر صاحب الشأن بقرار مجلس الإدارة بالموافقة أو برفض المشروع خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره على عواقبه الموضح بالطلب .

مادة ٣٠ - يجوز لصاحب الشأن التظلم من قرار مجلس الإدارة برفض

المشروع ، ويقدم للتظلم لرئيس الجهاز خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغ صاحب الشأن بالقرار .

وتتولى الجهة المختصة بالهيئة دراسة التظلم وعرض مذكرة بنتيجة الدراسة على رئيس الجهاز لعرضه على مجلس الإدارة للبت فيه وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم التظلم .

ويعتبر عدم إخطار الهيئة للمتظلم بنتيجة فحص تظلمه خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه رفضا ضميا له .

الفصل الثاني

المال المستثمر

الفرع الأول

تقييم المال للمستثمر

مادة ٣١ - يتولى تقييم المال المستثمر لجنة يصدر بتشكيلها قرار من رئيس الجهاز من خمسة على الأقل وسبعة على الأكثر من الأعضاء بينهم رئيس اللجنة ، على أن يكونوا من ذوى الخبرة المتخصصة ، ويحدد القرار مهمة اللجنة والمدة المقررة لإنجازها .

وتتولى اللجنة تقييم المال المستثمر الوارد عينا من الخارج فى صورة مستلزمات سلعية لازمة لدورة التشغيل الأولى وكذلك الحقوق المعنوية المملوكة للمقيمين فى الخارج والحقوق المعنوية والأصول المحلية المقدمة لاستخدامها فى إنشاء أحد المشروعات أو التوسع فيه .

ويتعين أن تضم اللجنة بين أعضائها مندوبا عن كل من الجهاز المركزى للمسابقات ووزارة المالية وبنك الاستثمار القومى إذا كانت الأصول المقدمة كحصة عينية مملوكة للدولة أو لإحدى الهيئات العامة أو شركات أو وحدات القطاع العام .

مادة ٣٢ - على لجنة تقييم المال المستثمر فى سبيل أداء مهمتها الاطلاع على فواتير الشراء ومستندات الملكية والبيانات والسجلات وشهادات تسجيل براءات الاختراع والعلامات التجارية وغيرها من الوثائق والمستندات الضرورية للآزم

الإطلاع عليها ، وكذلك على القيمة المقدرة بمعرفة مصلحة الجمارك أو الأسعار العالمية .

مادة ٣٣ - تعد لجنة تقييم المال للمستثمر بعد انتهاء مهمتها تقريراً بنتيجة التقييم يوقعه رئيسها وأعضاؤها ، ويتعين أن يتضمن هذا التقرير بيانات بنوع وطبيعة المال للمستثمر والإجراءات التي اتبعتها اللجنة والأمس التي اعتمدت عليها في تقريرها ، وعليها أن ترفق بهذا التقرير للمستندات والشهادات والوثائق والدفاتر والبيانات والقرارات التي استندت إليها أو صورة معتمدة منها .

مادة ٣٤ - تخطر الجهة المختصة بالهيئة المستثمر أو من يفوضه بصورة من تقرير لجنة التقييم للإطلاع عليه وإيداع الرأي فيه كتابة خلال سبعة أيام من تاريخ استلامه ، فإذا ما وافق على ما انتهت إليه اللجنة يعرض التقرير على رئيس الجهاز لاعتماده أما إذا اعترض المستثمر على ما انتهت إليه اللجنة فإنه يتعين عرض التقرير مع اعتراضاته على اللجنة لإبداء ما تراه خلال ثلاثة أيام قبل العرض على رئيس الجهاز ، ويكون قرار رئيس الجهاز بعد ذلك نهائياً ويخطر به ذوو الشأن .

مادة ٣٥ - لكل ذي شأن أن يتظلم للوزير كتابة من قرار رئيس الجهاز بشأن التقييم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره باعتماد رئيس الجهاز للتقييم ، ويتولى الفصل في هذا التظلم لجنة تشكل بقرار من الوزير من عدد فردي لا يزيد على سبعة أعضاء من ذوي الخبرة الفنية والقانونية والمالية بما فيهم الرئيس .
ويعتبر قرار لجنة التظلمات نهائياً بعد اعتماده من الوزير .

مادة ٣٦ - يؤدي المشروع للهيئة مقابلاً للتقييم مقداره واحد في الألف من قيمة الحصة محل التقييم - وفقاً لتقرير المشروع - بحد أدنى "ألف جنيه" وحد أقصى "خمس آلاف جنيه" على ذمة أعضاء الخبراء الذين تستعين بهم الهيئة في هذا الشأن .
ويصدر قرار من مجلس إدارة الهيئة بقرارات تحديد أعضاء رئيس وأعضاء لجان التقييم والتظلمات .

الفرع الثاني

تحديد نسبة المكون المحلي في الآلات والمعدات والتجهيزات .

مادة ٣٧ - في تطبيق حكم الفقرة السابعة من المادة ١١ من القانون يزداد الاعفاء للمشروع مدة سنتين إذا تجاوزت قيمة ما يستخدمه من الآلات والمعدات

والتجهيزات المنتجة محلياً نسبة ٦٠ ٪ من إجمالي تكلفة الآلات والمعدات والتجهيزات المستخدمة به ، ولا يدخل في حساب هذه النسبة المال المستثمر في الأراضي والمباني.

ولصاحب الشأن أن يتقدم بطلب للحصول على هذا الاعفاء الإضافي خلال ثلاثين يوماً من تاريخ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال .

وتشكل لجنة بقرار من رئيس الجهاز التنفيذي لحساب هذه النسبة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب ويعتمد تقريرها من رئيس الجهاز التنفيذي .

ولصاحب الشأن أن يتظلم للوزير من قرار الهيئة الصادر في هذا الشأن خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغه به بكتاب موسى عليه بعلم الوصول .

ويتولى الفصل في هذا التظلم لجنة تشكل بقرار من الوزير ويكون قرار اللجنة بعد اعتماده من الوزير نهائياً .

وتحدد مكافآت رئيس وأعضاء اللجنة في القرار الصادر بتشكيلها .

الفرع الثالث

تسجيل المال المستثمر

مادة ٣٨ - يعد بالهيئة سجل خاص لتسجيل المال المستثمر بالمشروعات بنظام الاستثمار الدخلي وتفيد بالسجل وحدات العملة المستخدمة في إنشاء المشروع أو التوسع فيه ، والوحدات والكميات والقيمة التي قدرت له وفقاً لأحكام هذه اللائحة إذا كان المال عينا .

وتصدر الجهة المختصة بالهيئة شهادة تسجيل من واقع الثابت بالسجل عن كل حصة من رأس المال المستثمر وتعتمد هذه الشهادة من رئيس الجهاز .

مادة ٣٩ - يقدم صاحب الشأن أو من ينوب عنه طلب تسجيل المال المستثمر على النموذج رقم ٢ المرفق ويتعين أن يرفق بالطلب بحسب الأحوال المستندات الآتية:
أولاً - النقد الأجنبي الحر المحول عن طريق أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزي :

(أ) شهادة لكل مستثمر على حصة صادرة من البنك المحول عن طريقه المال

المستثمر يثبت بها النقد الأجنبي المحول والجهة المحول منها ، وأعلى سعر صرف معطن في تاريخ التحويل .

(ب) شهادة من محاسب قانوني مصري بأن النقد الأجنبي المحول قد استخدم بالفعل في إقامة المشروع أو في التوسع فيه .

ثانياً - النقد الأجنبي الحر المحول عن طريق أحد البنوك المشار إليها والمستخدم في شراء الأوراق المالية من سوق الأوراق المالية في مصر :
المستندات التي يحددها مجلس الإدارة في هذا الشأن .

ثالثاً - النقد المصري الذي تم الوفاء به لالتزامات مستحقة الأداء بنقد أجنبي حر :
شهادة من محاسب قانوني مصري بأن النقد المصري محل التسوية قد استخدم بالفعل في إقامة المشروع أو للتوسع فيه .

رابعاً - للنقد المحلي المدفوع بالجنيه المصري :

(أ) شهادة من البنك المودع به المبلغ للمساهمة في المشروع عند التأسيس .

(ب) شهادة من محاسب قانوني مصري بالدفوعات المسددة في حصة المستثمر من رأسمال المشروع والتي استخدمت بالفعل في إقامة المشروع أو للتوسع فيه .

خامساً - للمال الولد عينا من الخارج في صورة آلات ومعدات ووسائل نقل ومواد أولية ومستلزمات سلعية لازمة لدورة التشغيل الأولى ، والحقوق المعنوية للمملوكة لمصريين مقيمين بالخارج والحقوق المعنوية والأصول المحلية :

(أ) مستندات الإخراج للجمركي عن البنود الولدة من الخارج .

(ب) شهادة من محاسب قانوني مصري باستخدام البنود الولدة من الخارج بالفعل في إقامة المشروع أو للتوسع فيه .

(ج) الشهادات والوثائق المثبتة لانتقال ملكية الأصول للمشروع قانوناً وتسلمه لها بالفعل وذلك طبقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من مجلس الإدارة .
ويجوز بقرار من مجلس إدارة الهيئة إضافة ما يراه من المستندات لازماً لتسجيل المال المستثمر إلى المبين بالبنود السابقة .

والهيئة في جميع الأحوال أن تثبت عن طريق القحص أو المعاينة أو غيرها من الوسائل أن الأموال المحولة أو الأصناف المستوردة قد استخدمت بالفعل في المشروع وذلك قبل إصدار شهادة تسجيل رأس المال المستثمر .

مادة ٤٠ - يقدم المستثمر طلب تسجيل الأرباح المستثمرة في استكمال أو زيادة رأس مال المشروع أو في مشروع أخ على النموذج رقم ٣ المرفق وذلك في حالة الموافقة على استخدام الأرباح المشار إليها في الفقرتين "و" من "أولاً"، "ج" من "ثانياً" من المادة ٣ من القانون في هذا الغرض ، ويجب أن يرفق بالطلب شهادة من محاسب قانوني مصري بقيمة الأرباح التي أعيد بالفعل استثمارها وتاريخ تعيلتها على رأس المال ونصيب كل مساهم أو شريك فيها .

الباب الرابع

تأسيس المشروعات التي تتخذ شكل شركات

الفصل الأول

تأسيس المشروعات في شكل شركات أشخاص

مادة ٤١ - تقدم للمشروعات - التي تتخذ شكل شركة تضامن أو توصية بسيطة والتي وافق عليها مجلس الإدارة أو مجلس إدارة المنطقة الحرة بحسب الأحوال - للجهة المختصة بالهيئة مشروع عقد الشركة متضمناً ما يأتي :

- ١ - بيان تمهيدى بشروط قرار الهيئة بالموافقة على المشروع .
- ٢ - أسماء الشركاء وعناوينهم وجنسياتهم ، وصفة كل منهم في المشروع كشريك متضامن أو موصى .
- ٣ - النشاط الذي وافق عليه مجلس الإدارة كغرض للشركة .
- ٤ - اسم الشركة وعنوانها ومركزها الرئيسي في مصر وفروعها .
- ٥ - رأسمال الشركة الموافق عليه ونوعيته وحصة كل شريك ونوع العملة

المحول بها رأس المال النقدي .

٦ - مدة الشركة .

٧ - إدارة الشركة .

٨ - طريقة توزيع الأرباح والخسائر فيما بين الشركاء .

٩ - المستشار القانوني للمشروع ومراقب حساباته .

١٠ - حل الشركة وتصفيته وأسباب انقضاءها .

مادة ٤٢ - يرفق بمشروع عقد الشركة ما يلي .

١ - إقرار من كل من الشركاء المتضامنين بالشركة بعدم شغل أى منهم لوظيفة فى الحكومة أو بوحدة الإدارة المحلية أو فى القطاع العلم .

٢ - شهادة بنكية بإيداع نصف رأس المال النقدي للشركة لدى أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى .

مادة ٤٣ - يشهر عقد الشركة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ التصديق عليه على النحو الآتى :

(أ) يودع ملخص عقد الشركة قلم كتاب المحكمة التى يقع فى دائرتها مركزها الرئيسى وكذلك فى المحاكم التى يوجد فى دائرتها فروع الشركة .

(ب) يعلن ملخص العقد فى اللوحة المعدة للإعلانات القضائية لمدة ثلاثة أشهر .

(ج) ينشر الملخص فى صحيفتين يوميتين واسعتى الانتشار وفى إحدى الصحف التى تصدر فى المدينة التى فيها مركز الشركة وتكون معدة لنشر الإعلانات القضائية .

مادة ٤٤ - تنقذ الشركة فى السجل التجارى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ التأسيس ، وتخطر للشركة المختصة بالهيئة بصحيفة قيدها فى السجل التجارى مع صورة العقد المصدق عليه .

الفصل الثانى

تأسيس المشروعات فى شكل شركات المساهمة

مادة ٤٥ - تقدم المشروعات التى تتخذ شكل شركة المساهمة والتى وافق عليها مجلس الإدارة أو مجلس إدارة المنطقة الحرة بحسب الأحوال للهيئة مشروع العقد الابتدائى والنظام الأساسى وفقا للنماذج المعتمدة من مجلس إدارة الهيئة ويرفق به:

١ - إقرار من المؤسسين بالشركة بعدم شغل أى منهم لوظيفة بالحكومة أو بوحدة الإدارة المحلية أو بالقطاع العام .

٢ - شهادة بموافقة الوزير المختص إذا كان بين المؤسسين أحد العاملين بالحكومة أو بوحدة الإدارة المحلية أو القطاع العام .

٣ - شهادة بموافقة رئيس مجلس الوزراء فى حالة شغل أحد المؤسسين لعضوية مجلس إدارة الشركة إذا كان من العاملين بالحكومة أو بوحدة الإدارة المحلية أو للقطاع العام .

٤ - موافقة رئيس مجلس الوزراء على مساهمة شركات القطاع العام فى الشركة.

مادة ٤٦ - يصدر قرار من الوزير بتأسيس الشركات المساهمة بعد تقديم المستندات الآتية :

١ - عقد الشركة الابتدائي ونظامها الأساسى مصدقا على توقيعات المؤسسين .

٢ - شهادة بإيداع ربع رأس المال النقدى للشركة على الأقل فى أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى وذلك لحساب الشركة تحت التأسيس .

وتبين الشهادة المذكورة أسماء المؤسسين والمساهمين والمبلغ المنفوع من كل منهم ، ونوعية العملة ، وسعر الصرف فى تاريخ الإيداع .

ويجوز بقرار من مجلس الإدارة زيادة الجزء الواجب إيداعه من رأس مال الشركة وبناء على اقتراح من رئيس الجهاز .

الفصل الثالث

تأسيس المشروعات فى شكل شركات التوصية بالأسهم

مادة ٤٧ - تقدم المشروعات التى تتخذ شكل شركة توصية بالأسهم التى وافق عليها مجلس الإدارة أو مجلس إدارة المنطقة الحرة بحسب الأحوال مشروع عقد للشركة ونظامها الأساسى للجهة المختصة بالهيئة على النموذج المعتمد من مجلس إدارة الهيئة ويجب أن يرفق به :

١ - إقرار من المؤسسين المتضامنين فى الشركة بعدم شغل أى منهم لوظيفة بالحكومة أو بوحدة الإدارة المحلية أو بالقطاع العام .

٢ - شهادة بإيداع المؤسسين والمساهمين فى الشركة ربع رأس المال النقدى للشركة على الأهل بحساب الشركة تحت التأسيس فى أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى .

ويتعين أن تبين هذه الشهادة أسماء المؤسسين والمساهمين والمبلغ المدفوع من كل منهم ونوع العملة التى تم الوفاء بها وسعر الصرف فى تاريخ الوفاء .
ويجوز بقرار من مجلس الإدارة لاعتبارات يقرها زيادة هذه النسبة المودعة من رأس المال بناء على عرض من رئيس الجهاز .

الفصل الرابع

تأسيس المشروعات فى شكل شركات ذات مسئولية محدودة

مادة ٤٨ - تقدم المشروعات التى تتخذ شكل شركة ذات مسئولية محدودة والتى وافق عليها مجلس إدارة الهيئة أو مجلس إدارة المنطقة الحرة بحساب الأحوال للهيئة مشروع عقد الشركة وفقاً للنموذج المعتمد من مجلس إدارة الهيئة مرفقاً به شهادة بإيداع للشركاء كامل رأس المال النقدى للشركة فى حساب باسم الشركة تحت التأسيس لدى أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى .

الفصل الخامس

أحكام عامة للمشروعات المتخذة شكل شركات

مادة ٤٩ - يكون مسمى رأس المال النقدى للشركة محدداً بالأجنبي المصرى وذلك بالنسبة لمشروعات الاستثمار الداخلى وبالنقد الأجنبى بالنسبة لمشروعات المناطق الحرة .

مادة ٤٩ - مكرراً : " مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٢١ لسنة ١٩٩١ "

يجوز أن يكون مسمى رأس المال للشركة محدداً بالنقد الأجنبى وذلك بالنسبة لمشروعات الاستثمار الداخلى متى كان رأس المال فيها محدداً بالكامل بالنقد الأجنبى .^(١)

(١) لوائح المصرية - العدد ١١٠ فى ١٦ مايو ١٩٩١ .

وتتولى الهيئة مراجعة مشروعات عقود تأسيس الشركات وأنظمتها الأساسية واعتمادها ويتم المراجعة موضوعيا طبقا للموافقة الصادرة من مجلس إدارة الهيئة أو المنطقة الحرة بحسب الأحوال وقانونيا طبقا لأحكام القوانين السارية .

ويسلم مشروع العقد والنظام الأساسي إن وجد لصاحب الشأن بعد مراجعته واعتماده من الهيئة لاستكمال الإجراءات القانونية .

مادة ٥٠ - يقدم مشروع عقد الشركة ونظامها الأساسي في جميع الأحوال إلى الجهة المختصة بالهيئة من أربع نسخ موقع عليها من محام مفيد في المستوى المقرر بحسب قيمة رأسمال المشروع ، ويصدق على توقيعه من نقابة المحامين طبقا للقواعد المقررة في قانون المحاماة .

وتتولى الهيئة مراجعة مشروعات عقود تأسيس الشركات وأنظمتها الأساسية من مجلس إدارة الهيئة أو المنطقة الحرة بحسب الأحوال وقانونيا طبقا لأحكام القوانين السارية .

ويسلم مشروع العقد والنظام الأساسي إن وجد لصاحب الشأن بعد مراجعته واعتماده من الهيئة لاستكمال الإجراءات القانونية .

مادة ٥١ - يصدق على توقيعات الشركاء بمكتب توثيق نشاط الاستثمار في مصر أو لدى أى قنصلية مصرية في الخارج ويحصل رسم تصديق مقداره ربع في المائة من قيمة رأس مال المشروع ويحد أقصى مقداره "خمسة آلاف جنيه" أو ما يعادلها من النقد الأجنبي سواء تم التصديق في مصر أو لدى السلطات المصرية في الخارج على توقيعات الشركاء على العقود الخاصة بالمشروعات إما كان شكلها القانوني ومواءم عند تأسيسها أو تكوينها أو تعديلها .

مادة ٥٢ - تسرى جميع الإجراءات والأحكام المنصوص عليها في هذه اللائحة على كل تعديل في عقود تأسيس المشروعات المتخذة شكل الشركة إما كان نوعها أو في الأنظمة الأساسية لها .

مادة ٥٣ - تنشر على نفقة الشركة عقود التأسيس والأنظمة الأساسية للمشروعات التي تتخذ شكل شركات وكذلك التعديلات التي تجرى عليها في الصحيفة التي تصدرها الهيئة العامة للاستثمار وتنشأ الشخصية الاعتبارية للشركة إما كان نوعها

من تاريخ التقيّد في السجل التجاري .

مادة ٥٤ - تحصل الهيئة بناء على طلب المؤسسين على موافقة الهيئة العامة لسوق المال بالنسبة لشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم التي تطرح جانباً من أسهمها للاكتتاب العام ، ويتم طرح الأسهم للاكتتاب العام عن طريق البنوك المحددة في نشرة الاكتتاب المعتمدة .

مادة ٥٥ - لا يجوز تداول حصص التأسيس والأسهم خلال السنتين الأوليين للشركة إلا بموافقة مجلس الإدارة .

ويكتفى بإخطار الهيئة عند تداول الأسهم وحصص التأسيس بعد مرور السنتين الأوليين للشركة على أن يتم التداول عن طريق ممارسة بورصة الأوراق المالية المعتمدين لديها في جميع الأحوال .

الباب الخامس

تحديد تاريخ بدء الإنتاج أو مزاولة النشاط وتاريخ تمام التنفيذ

مادة ٥٦ - يحدد تاريخ بدء إنتاج المشروع أو مزاولة النشاط أو تمام التنفيذ حسب الأحوال بناء على طلب يقدمه صاحب الشأن إلى الهيئة على النموذج الذي يعتمدّه رئيس الجهاز .

وعلى الهيئة في سبيل أداء مهمتها الاطلاع على المسجلات والمستندات والفواتير وإجراء المعاينات الضرورية اللازمة لذلك ، وإعداد تقرير بنتيجة أعمالها من واقع معايناتها وما اطلعت عليه من مستندات وبيانات ومسجلات ، ويتعين أن يتضمن هذا التقرير الأسس التي استندت إليها الهيئة في تحديد تاريخ بدء الإنتاج أو مزاولة النشاط أو تاريخ تمام تنفيذ المشروع عند انتهائه أو الأعمال الباقية تحت التنفيذ وأسباب عدم استكمالها والبرنامج الزمني لتنفيذها حسب الأحوال .

ويستند رئيس الجهاز التقرير خلال عشرة أيام من تاريخ عرضه عليه ويخطر المشروع بما انتهى إليه في هذا الشأن .

مادة ٥٧ - لصاحب الشأن التظلم للوزير من التقرير المذكور خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الاخطار ويعرض التظلم على لجنة يصدر بتشكيلها قرار من الوزير من عدد فردي لا يقل عن ٣ ولا يزيد على ٧ من ذوي الخبرة بما في ذلك رئيسها،

وعلى اللجنة الفصل في التظلم خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه ، وعليها في سبيل أداء مهمتها إجراء الاطلاع والمعاينة للضرورة اللازمة .

وتعد اللجنة تقريراً مسبباً بنتيجة دراستها تضمنه بيان بالإجراءات التي اتبعتها . ويعتمد الوزير قرار اللجنة بالبت في التظلم خلال عشرة أيام من تاريخ إيداعه مكتبه ويكون قراره في هذا الشأن نهائياً .

مادة ٥٨ - يخطر رئيس الجهاز مصلحة الضرائب بالقرارات النهائية الصادرة بتحديد نسبة المكون المحلي في الآلات والمعدات والتجهيزات ، وتاريخ بدء إنتاج المشروع أو مزاولته النشاط أو تمام تنفيذ المشروع حسب الأحوال .

مادة ٥٩ - تعفى من رسم الدفعة ومن رسوم التوثيق والشهر جميع العقود اللازمة لإقامة المشروع أيما كان شكله القانوني بما في ذلك جميع العقود المرتبطة بالمشروع حتى تمام تنفيذه ، كعقود القرض والرهن وشراء العقارات والآلات وغيرها من العقود التي تحددها الهيئة ، وتخطر بها الجهات المختصة لإعفاؤها من الرسوم المشار إليها .

الباب السادس

حسابات المشروع واستيراد احتياجاته وتصدير منتجاته

الفصل الأول

حسابات المشروع بالتقيد الأجنبي

مادة ٦٠ - للمشروع أن يفتح حساباً أو حسابات بالتقيد الأجنبي في البنوك المسجلة لدى البنك المركزي وذلك أيما كان نوع الأموال المستثمرة فيه .

والمشروع دون إذن أو ترخيص خاص استخدام الحسابات المذكورة في الأغراض المتعلقة بالمشروع على النحو المبين في المواد ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ من هذه اللائحة وذلك دون الإخلال بحق المشروع في التمتع بأية تيسيرات نقدية تصدر من الجهات المختصة في هذا الشأن .

وعلى الجهة المختصة بالهيئة ، أن تخطر البنك أو البنوك المسجلة لدى البنك المركزي والتي يختارها ذوو الشأن بالموافقة على المشروع ويفتح البنك بعد إخطاره بذلك حساباً بالتقيد الأجنبي باسم المشروع ويسمى حساب " رأس المال " وحساباً آخر

أو أكثر يسمى " حساب التشغيل " .

مادة ٦١ - تتكون موارد حساب رأس المال بالعملة الأجنبية من :

- ١ - النقد الأجنبي الحر المحول ضمن رأس المال للمستثمر في المشروع .
- ٢ - المقدمات والإيجارات طويلة الأجل بالنقد الأجنبي مطوم المصدر التي يحصل عليها المشروع من العملاء وتدخل ضمن مصادر التمويل المعتمدة من الهيئة .
- ٣ - القروض المحولة قيمتها بالنقد الأجنبي والتي تستخدم لتمويل الاحتياجات الرأسمالية للمشروع وفقا لما تتضمنه موافقة الهيئة .

مادة ٦٢ - يستخدم الحساب المنصوص عليه في المادة السابقة فيما يأتي :

- ١ - الاعتمادات المستندية التي تفتح في مصر لشراء سلع استثمارية تستورد للمشروع من الخارج .

٢ - المبالغ التي تصرف لتمويل التكاليف الاستثمارية للمشروع في مصر .

٣ - المصاريف الجارية للمشروع كرأس مال عامل .

٤ - المبالغ التي يتم بيعها بأعلى سعر صرف معطى للنقد الأجنبي لأحد البنوك المعتمدة وذلك لتوفير العملة المصرية اللازمة لاستخدامات المشروع .

ولا يدخل في المصاريف الجارية طبقا لبند ٣ ما يستحق للمصريين من الأجور أو المرتبات وما في حكمها ، ومن مكافآت وبدلات رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة ومن تعاب ومكافآت مراقبي الحسابات والمستشارين .

مادة ٦٣ - تتكون موارد حسابات التشغيل بالعملة الأجنبية من :

- ١ - المبالغ بالعملات الأجنبية المحولة لحساب المشروع في شكل قروض قصيرة الأجل .

٢ - المبالغ التي يتم شراؤها من موارد السوق المصرفية الحرة طبقا للقواعد التي يصدرها الوزير وذلك في حدود الأرباح الموافق على تحويلها إلى الخارج من الهيئة .

٣ - حصة صادرة للمشروع المنظورة وغير المنظورة وحصة لإيجارات ما يمتلكه المشروع وحصة مبيعاته بالنقد الأجنبي مطوم المصدر والمصرح من الوزارة للمشروع ببيعها .

٤ - الصلات الحرة التي يشتريها المشروع من أصحاب الحسابات الحرة لتوفير

احتياجات التشغيل عن طريق البنوك المذكورة .

٥ - المبالغ المستحقة للمشروع بصفة فوائد لحساب رأس المال أو التشغيل .

٦ - الغرامات والتعويضات بالنقد الأجنبي التي يحصل عليها المشروع .

مادة ٦٤ - يستخدم حساب التشغيل المنصوص عليه في المادة السابقة فيما يأتي:

١ - قيمة الواردات السلعية من خامات ومستلزمات انتاج وقطع الغيار اللازمة لتشغيل المشروع وللإحلال والتجديد .

٢ - المصروفات غير المنظورة التي تستحق على المشروع لأطراف مقيمة بالخارج في الحدود التي تقرها الجهة المختصة بالهيئة .

٣ - الاقساط والفوائد المستحقة على قروض المشروع بالنقد الأجنبي .

٤ - المبالغ التي توافق الهيئة على تحويلها للخارج من أرباح المشروع .

٥ - المبالغ التي يتم بيعها عن طريق أحد البنوك المعتمدة لتوفير احتياجات تشغيل المشروع بالعملة المصرية بأعلى سعر صرف معلن .

٦ - الغرامات والتعويضات التي تستحق على المشروع ويلتزم بسدادها بالنقد الأجنبي .

٧ - المصروفات اللازمة بالنقد الأجنبي في مصر لأغراض تشغيل المشروع .

٨ - اقساط التأمين على الأصول والممتلكات التي تستحق على المشروع ويلتزم بسدادها بالنقد الأجنبي .

ولا يدخل في المبالغ المبينة في البند ٧ ما يستحق للمصريين من أجور ومرتببات وما في حكمها أو من مكافآت وبدلات رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة ولتأهب مراقبي الحسابات والمستشارين .

مادة ٦٥ - مع مراعاة أحكام المواد ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ للمشروع دون حاجة إلى إذن أو ترخيص الحق في استخدام أى من الحسابات المفتوحة باسمه بالنقد الأجنبي والمنصوص عليها في المواد السابقة في تغطية العجز الذي يطرأ على أى حساب آخر مفتوح منها لذات المشروع .

مادة ٦٦ - يسمح لقروض البنوك الأجنبية الخاضعة لأحكام القانون بقبول نقد

المحلى استيفاء لحقوقها قبل مدينيتها تنفيذا لأحكام قضائية نهائية أو نتيجة تسويات ، على أن يتم إيداع تلك الحصيلة بحسابات الفروع لدى أحد البنوك المعتمدة لمواجهة مصروفاتها ومع مراعاة نص المادة التالية .

مادة ٦٧ - الأجور والمرتببات وما فى حكمها المستحقة للمصريين العاملين بمشروعات الاستثمار الداخلى وكذلك مكافآت وبدلات وتعاب رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة ومراقبى الحسابات والخبراء والمستشارين من المصريين المستحقة بالنقد الأجنبى يتم سدادها بما يعادلها بالجنيه المصرى على أساس أعلى سعر صرف ملحق فى اليوم العشرين من شهر استحقاق هذه المبالغ .

ويتعين على صاحب العمل استبدال النقد الأجنبى المعدل للمستحقات المنوّه عنها من خلال المصارف المعتمدة وعلى أساس الأسعار المعلنة من السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبى .

مادة ٦٨ - استثناء من أحكام المادة السابقة لشركات الملاحة المصرية الخاضعة لأحكام القانون سواء المقامة بنظام المناطق الحرة أو الاستثمار الداخلى صرف ٥٠ ٪ من مستحقات أطعم سفن أعلى البحار التابعة لها من العاملين المصريين بالعملة الأجنبية وال ٥٠ ٪ الباقية تسدد بالجنيه المصرى عن طريق قيام هذه الشركات باستبدال النقد الأجنبى المعدل لهذه النسبة من خلال المصارف المعتمدة بأعلى سعر صرف ملحق فى اليوم العشرين من شهر الاستحقاق ويجوز لمجلس إدارة الهيئة لاعتبارات يقرها أن يأتى فى تجاوز هذه النسب فى حالات معينة .

الفصل الثانى

استيراد احتياجات المشروع

مادة ٦٩ - تمد الجهة المختصة بالهيئة دليلا بإجراءات الاستيراد ويجب أن يتضمن هذا الدليل نظام وإجراءات إصدار موافقات الاحتياجات مع بيان السلطة المختصة لاعتمادها فى الهيئة .

وتتضمن الجهة المختصة بالهيئة مصلحة الجمارك والبنوك وغيرها من الجهات العامة ذات الشأن بالدليل المشار إليه وبكل تعديل يطرأ عليه فور تقريره .

مادة ٧٠ - مع مراعاة القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للاستيراد تقولى

الجهة المختصة بالهيئة دون غيرها الموافقة على ما تستورده المشروعات سواء بنفسها أو عن طريق الغير من مستلزمات إنتاج ومواد وقطع غيار وآلات ومعدات ووسائل نقل مناسبة لطبيعة نشاطها .

مادة ٧١ - يقدم ذوو الشأن إلى الجهة المختصة بالهيئة قوائم الاحتياجات السنوية لتشغيل المشروع قبل بداية السنة المالية له بشهرين على الأقل وذلك في ضوء الطاقة الإنتاجية وعدد وريقات التشغيل المعتمدة من السلطة المختصة بالهيئة .

ويجوز للمشروع أن يقدم طلبا عن أية رسالة لازمة للتشغيل وذلك في الحالات الضرورية للعاجلة أو في الحالات التي يعتذر فيها حصر احتياجاته السنوية .

مادة ٧٢ - تستورد المستلزمات السلعية اللازمة للتشغيل عن طريق حسابات المشروع المفتوحة في البنك طبقا لحكم المادة ١٨ من القانون والأحكام المقررة في هذه اللائحة بموجب استمارة نقدية يصدرها البنك بناء على التصريح الصادر من الجهة المختصة بالهيئة على النموذج الذي يعتمد لهذا الغرض ، ولا يخل ذلك بحق المشروع في تمويل احتياجاته المنظورة وغير المنظورة من موارد السوق المصرفية الحرة بنفس الشروط والقرارات المنظمة لتعامل القطاع الخاص من خلال هذه السوق وذلك بعد استنفاد أرصدة حساباته بالنقد الأجنبي .

الفصل الثالث

تصدير منتجات المشروع

مادة ٧٣ - يصدر المشروع منتجاته بالذات أو بواسطة دون حاجة لقيده في سجل المصدريين أو ترخيص بالتصدير بعد أن يقدم المشروع إقرار إلى الجهة المختصة بالهيئة على النموذج الذي تعتمد بأن السلع المطلوب تصديرها من إنتاجه ، ويتعين أن يتضمن الإقرار عددا أو كميتها ومواصفاتها ، ويتم التصدير بموجب استمارة تصدير " ت / ص " تقدم إلى البنك المفتوح لديه الحساب مرققا بها الإقرار المعتمد من الهيئة .

مادة ٧٤ - يتعين على المشروع استرداد كامل قيمة السلع المصدرة وقيدتها في حسابه المفتوح بالبنك طبقا لأحكام هذه اللائحة ، وعلى المشروعات السياحية استرداد

حصوله السياحة واستيفاء الاستثمارات المصرفية " من " ، " من / فنادق " وذلك طبقا للقواعد والإجراءات النقدية المعمول بها فى هذا الشأن .

الباب السابع

توزيع وتحويل الأرباح وإعادة تصدير رأس المال المستثمر

١ - حصة العاملين فى الأرباح

مادة ٧٥ - تلتزم المشروعات التى تمت الموافقة عليها بعد العمل بقانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ فى شكل شركات المساهمة أو شركات توصية بالأسهم أو ذات المسئولية المحدودة سنويا بتوزيع نسبة لا تقل عن ١٠ ٪ من الأرباح الصافية لهذه المشروعات على العاملين بها طبقا للقواعد التى تعتمد عليها الجمعية العامة للشركة ويقترحها مجلس إدارتها .

ويتم حساب النسبة المذكورة وتحديدتها وتوزيعها على عمال المشروع بمراعاة ما نص عليه فى البند ٨ من المادة ٢ من قرار إصدار هذه اللائحة .

٢ - تحويل صافى الأرباح

مادة ٧٦ - يقدم صاحب الشأن طلب تحويل صافى أرباح المال المستثمر إلى الجهة المختصة بالهيئة على النموذج الذى تعتمد ، ويجب أن يرفق بطلب التحويل ما يأتى :

(أ) نسخة معتمدة من ميزانية المشروع والحسابات الختامية وتقرير مراقب الحسابات وشهادة صادرة عنه بأن المشروع قد قام بتجنيب جميع الاحتياطات الواجبة وتوفير المخصصات الكافية لمواجهة أغراضها .

(ب) محضر اجتماع الجمعية العامة العادية لاعتماد الميزانية وقرار توزيع الأرباح إذا كان المشروع شركة من شركات الأموال .

(ج) صورة من الإقرار الضريبي للمشروع مقدمة من المحاسب القانوني ومعتمدة من مصلحة الضرائب وصورة من إيصال مداد الضرائب المستحقة من واقع الإقرار عن سنة المحاسبة .

(د) إقرار من مجلسب قانونى مصرى بأن المشروع قد سدد الالتزامات

الضريبة المستحقة عليه وغيرها من الالتزامات المستحقة عليه للدولة .

ويخطر رئيس الجهاز المشروع والبنك بقيمة الأرباح القابلة للتحويل خلال ٣٠ يوماً من تاريخ تقديم الطلب وموافقاته .

مادة ٧٧ - يحول صافي أرباح المال المستثمر - بنظام الاستثمار الداخلي - كلها أو بعضها في حدود للرصيد الدائن بالعملة الأجنبية بحساب أو حسابات التشغيل للمشروع .

ويتم التحويل بعد موافقة رئيس الجهاز طبقاً للقواعد التي يضعها مجلس الإدارة بأعلى سعر صرف ملحق في تاريخ التحويل .

٣ - إعادة تصدير المال المستثمر

مادة ٧٨ - يعاد تصدير المال المستثمر إلى الخارج بناء على طلب صاحب الشأن وبعد موافقة مجلس الإدارة عند التصرف فيه أو في حالة تصفية المشروع بأعلى سعر صرف ملحق في حدود قيمته عند التصفية ، أو وقت التصرف فيه بحسب الأحوال .

ويعاد تصدير رأس المال المستثمر إلى الخارج بذات نوع العملة الولد بها .

مادة ٧٩ - يقدم صاحب الشأن طلب إعادة تصدير المال المستثمر على النموذج الذي يعتمده رئيس الجهاز ويجب أن يرفق بهذا الطلب :

(أولاً) حالة التصرف في المال المستثمر :

(أ) شهادة معتمدة من مسمار معتمد بالبورصة بالتصرف في الأوراق المالية تتضمن بيان الأوراق المالية المتصرف فيها واسم المتصرف إليه وسعر البيع ، والأسعار المحددة بالبورصة في تاريخ التصرف .

(ب) المستندات المثبتة للتصرف الناقل للملكية للأموال المستثمرة من غير الأوراق المالية .

(ثانياً) حالة تصفية المشروع :

(أ) نسخة من محضر اجتماع الجمعية العامة للمشروع المتخذ شكل شركة أموال أو ما يثبت موافقة الشركاء في شركات الأشخاص على تصفية الشركة أو حلها وتعيين المصنف وتحديد اختصاماته .

(ب) ميزانية التصفية معتمدة من محاسب قانوني مصري .
 (ج) تقرير المصفي متضمناً ما يثبت سداد جميع للترامات المشروع في مصر .
 مادة ٨٠ - في حالة طلب إعادة تصدير المال المستثمر إلى الخارج قبل البدء في تنفيذ المشروع لعدول صاحب الشأن عنه ، أو سقوط الموافقة الصادرة من الهيئة تخطر الهيئة بناء على طلب صاحب الشأن البنوك التي تم فتح حساب أو حسابات المشروع فيها بموافقة مجلس إدارة الهيئة لإعادة تصدير المال إلى الخارج بذات العملة الواردة بها.

الباب الثامن

الفصل الأول

إنشاء المناطق الحرة وشغلها

مادة ٨١ - تتولى الهيئة تقييم الدراسات اللازمة لإنشاء المناطق الحرة العامة وعرضها على مجلس إدارة الهيئة للنظر في اقتراح إنشائها ويتضمن قرار مجلس الوزراء الصادر بإنشائها بياناً بمواقعها وحدودها .

مادة ٨٢ - يقدم طلب إقامة منطقة حرة خاصة تقتصر على مشروع واحد تقتضى طبيعته ذلك إلى الهيئة لعرضه على مجلس الإدارة للبت فيه وفقاً لأحكام الفصل الأول من الباب الثالث من هذه اللائحة .

وعلى صاحب الشأن خلال سنة من تاريخ إيلاعه بالموافقة على الطلب التقدم إلى الهيئة بالعقود والمستندات الدالة على تأجير أو تملك أو تخصيص الأراضي أو المنشآت التي سيقام عليها المشروع وذلك لمعاينتها واعتماد حدودها من مجلس إدارة الهيئة .
 وتسقط الموافقة على إقامة المشروع إذا لم يتم المستثمر بإتخاذ هذه الإجراءات خلال المدة المحددة .

مادة ٨٣ - يتولى مجلس إدارة الهيئة الإشراف على المناطق الحرة الخاصة ، وله أن يقرر تبعية لية منطقة حرة خاصة لإحدى المناطق الحرة العامة .

مادة ٨٤ - تقدم الطلبات الخاصة بإقامة مشروعات بالمناطق الحرة العامة من نوى الشأن إلى إدارة المنطقة الحرة العامة المختصة لعرضها على مجلس إدارتها للبت فيها ، ويكون اعتماد قرارات مجلس إدارة المنطقة في هذا الشأن وفقاً للقواعد

والأجراءات والمواعيد التي يضعها مجلس إدارة الهيئة .

مادة ٨٥ - على أصحاب المشروعات التقدم لإدارة المنطقة خلال شهر من تاريخ إيلاعهم بالموافقة على إقامة مشروعاتهم لحجز المواقع والمساحات اللازمة لتنفيذ المشروع والتوقيع على عقود الإيجار بعد سداد القيمة الإجبارية المقررة وفقاً للقواعد التي يحددها مجلس إدارة الهيئة في هذا الشأن وتسقط الموافقة على المشروع إذا لم يتم المستثمر باتخاذ خطوات جدية في تنفيذها خلال سنة من تاريخ صدورها وذلك طبقاً لهذه القواعد .

مادة ٨٦ - يصدر رئيس الجهاز ترخيص مزاولة النشاط لمشروعات المناطق الحرة الخاصة كما يصدر رئيس مجلس إدارة المنطقة الحرة العامة ترخيص مزاولة النشاط لمشروعات المناطق الحرة العامة ، ويتضمن الترخيص بياناً بأغراض المشروع الموافق عليها ومدة سريانه وحدود الموقع ومقدار الضمان المالي الذي يؤديه المرخص له لمقابلة ما قد يستحق على المشروع من التزامات وفقاً للقواعد التي يحددها مجلس إدارة الهيئة ، ولا يجوز التنازل عن الترخيص كلياً أو جزئياً أو إشراك الغير فيه إلا بموافقة الجهة التي أصدرته .

ولا يتمتع المرخص له بالإعفاءات أو المزايا المنصوص عليها في القانون إلا في حدود الأغراض المبينة في الترخيص .

مادة ٨٧ - يكون رفض منح الترخيص أو عدم الموافقة على التنازل عنه بقرار مسبب ، ويجوز لصاحب الشأن أن يتظلم منه إلى الوزير خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إيلاعه بكتاب موصى عليه . ويتم البت في التظلم في خلال شهر من تاريخ تقديمه .

الفصل الثاني

إجراءات دخول وخروج وتداول البضائع

الفرع الأول

لحكم عامة

مادة ٨٨ - يخفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم وضرائب الاستهلاك كافة ما يرد لمشروعات المناطق الحرة من أصول ثابتة ومبلغ .

وبضائع ومستلزمات إنتاج متى كانت لازمة ومتفقة مع الأغراض المرخص بها حتى ولو كانت طبيعة المشروع تستلزم استخدامها خارج النطاق المكاني للمنطقة الحرة مثل وسائل النقل، السفن، السيارات المجهزة لاستخدام المشروع وكذلك الحاسبات وغيرها من الآلات والمعدات والأجهزة ولا يمرى هذا الإعفاء على ميارات الركوب .

مادة ٨٩ - لا تخضع واردات مشروعات المناطق الحرة للقواعد الاستيرادية المعمول بها لدخل البلاد ، وتطبق القواعد الاستيرادية للسارية على ما يستورد من المناطق الحرة إلى داخل البلاد كما لو كانت مستوردة من الخارج مباشرة .

مادة ٩٠ - تخضع البضائع المستوردة من المناطق الحرة للسوق المحلي بحالتها التي دخلت بها إلى هذه المناطق لبند التعريفية الجمركية الخاص بهذه البضائع وفئاتها للسارية وقت خروجها من المناطق الحرة إلى داخل البلاد .

مادة ٩١ - يكون وعاء الضريبة الجمركية بالنسبة للمنتجات المستوردة من المناطق الحرة إلى داخل البلاد التي تشمل على مكونات محلية وأخرى أجنبية قاصراً على الأجزاء والمواد الأجنبية المستوردة من الخارج ، وتحسب الضريبة الجمركية بفئات التعريفية الجمركية السارية لكل مكون أجنبي على حدة عند سداد الضريبة وقت خروجها من المنطقة إلى داخل البلاد .

ويكون تحديد مواصفات وحالة المواد والأجزاء الأجنبية الداللة في منتجات مشروعات المناطق الحرة التي يتم استيرادها إلى داخل البلاد برسم الاستهلاك المحلى حسب حالتها يوم دخولها إلى المنطقة الحرة بالرجوع إلى مستندات الدخول .

كما لا يحسب النولون بالنسبة لهذه المنتجات ضمن وعاء الضريبة الجمركية باعتبار المنطقة الحرة بلد المنشأ .

مادة ٩٢ - لرئيس مجلس إدارة المنطقة الحرة العامة طبقاً للإجراءات والقواعد التي تحددها لائحة نظام العمل الداخلى بالمنطقة الحرة وبناء على طلب ذوى الشأن التصريح بما يأتى :

١ - سحب المخلفات الناتجة عن نشاط المشروع والعبوات العادبة والأوعية الفارغة إلى داخل البلاد بعد أداء الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عليها .

٢ - إدخال المنتجات غير الصالحة للتصدير " العالوية " المتخلفة فى عمليات

التصنيع بالمنطقة الحرة إلى داخل البلاد بعد أداء الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عليها .

مادة ٩٣ - يتم التصرف في الأصناف المنصوص عليها في البند ١ من المادة السابقة إذا كان يترتب على بقاءها في المنطقة الحرة إضرار بالصحة العامة أو بالأمن والنظام وفقاً لما تقرره السلطات العامة المختصة بقرار من رئيس مجلس إدارة المنطقة الحرة العامة إذا لم ينفذ صاحب الشأن الأمر الكتابي الصادر إليه بسحب الأصناف المذكورة خلال المهلة التي يحددها في الأمر .

مادة ٩٤ - تعامل السلع والبضائع المصدرة من داخل البلاد إلى مشروعات المناطق الحرة معاملة السلع والبضائع المصدرة للخارج .

ويتعين في جميع الأحوال أن تستوفي جميع الإجراءات للتصديرية والنقلية المعمول بها بالنسبة لهذه الصادرات في تاريخ تقديم البيان الجمركي .

الفرع الثاني

إجراءات دخول البضائع للمناطق الحرة

مادة ٩٥ - يتعين إدراج البضائع الواردة بنظام المناطق الحرة بقوائم الشحن مع النص صريحة بهذه القوائم وبوالص الشحن والفواتير أنها برسم المنطقة الحرة .

ولإدارة المنطقة التجاوز عن هذا الشرط إذا كانت البضائع واردة باسم المشروع سواء لحسابه أو لحساب الغير بشرط ألا يكون للمشروع أو للغير نشاط في الدخل .

مادة ٩٦ - يتبع في شأن بضائع الترانزيت والبضائع الواردة برسم المناطق الحرة العامة أو الخاصة المقامة داخل الدوائر الجمركية الإجراءات التالية :

١ - يقدم المشروع إلى إدارة المنطقة نموذج إقرار عن بضائع واردة برسم المناطق الحرة من أصل وصورة مرفقة به إذن التسليم الملاحى .

٢ - تقوم إدارة المنطقة باعتماد أصل هذا الإقرار بما يفيد أن المشروع يعمل بنظام المناطق الحرة وأن البضائع المقر عنها من الأصناف اللازمة للنشاط المرخص به ثم يحال إلى الجمرک المختص لتقوم الجمارك بالمراجعة على مستندات الشحن ثم تأنق البضائع وفقاً لنظام الترانزيت المباشر بعد المطابقة إلى المنطقة الحرة بمعرفة التوكيل الملاحى وتحت مسؤوليته .

٣ - تقوم إدارة المنطقة بإجراء معاينة للبضائع فور وصولها إلى المنطقة بطريق العينة العشوائية " الجشنى " أو الكشف التفصيلى حسب الأحوال وتوافق الجمارك بصورة من نتائج هذه المعاينة وتسلم البضائع للمسئول عن المشروع وتعتبر فى عهده ومسئولا عنها .

مادة ٩٧ - يتبع فى شأن البضائع الواردة برسم المناطق الحرة العامة ذات الموائى الخاصة الإجراءات التالية :

١ - على ربانة السفن أو الطائرات أو من يمثلونهم " التوكيلات الملاحية أو مكاتب شركات الطيران " أن يقدموا إلى مدير الجمرک المختص خلال أربع وعشرين ساعة من وصول السفينة أو الطائرة قائمة الشحن الخاصة ببضائع المنطقة الحرة " المانيستو " ويكون ربانة السفن أو الطائرات أو من يمثلونهم مسئولين مسئولية كاملة عن النقص فى عدد الطرود أو محتوياتها أو فى مقدار البضاعة المنفرطة " الصب " إلى حين استلام البضاعة المرخص بها بمعرفة صاحب الشأن ، ويقوم مدير الجمرک المختص بإخطار إدارة المنطقة الحرة بحالات النقص أو الزيادة غير المبررة عما أدرج فى قائمة الشحن فى عدد الطرود أو المحتويات أو البضائع المحفوظة أو المنفرطة " الصب " وكذا صورة من قائمة الشحن .

وترفع المسئولية عن النقص فى محتويات الطرود إذا كانت قد سلمت سليمة ويرجع معها حدوث النقص قبل الشحن .

٢ - على إدارة المنطقة الحرة بإخطار أصحاب الشأن الوارد ذكرهم فى قائمة الشحن بوصول الرسائل الخاصة بهم ويطلب منهم سحبها خلال ثمانية وأربعين ساعة من تاريخ الإخطار ، وبعد انقضاء المدة المحددة يكون لإدارة المنطقة الحرة نقلها إلى الأماكن التى تحددها على نفقة صاحب الشأن .

٣ - يقدم المشروع إقرار الواردات معتمدا من إدارة المنطقة الحرة مرفقا به إذن التسليم الملاحى إلى الجمرک المختص لتسجيله واتخاذ الإجراءات المقررة على بضائع القرفزيت المباشر .

٤ - يحال الإقرار بعد تسجيله لإدارة المنطقة الحرة مرفقا بالمستندات الخاصة بالترشالة لإجراء المعاينة أو الكشف التفصيلى حسب الأحوال وتسلم البضاعة للمشروع

لتصبح في عهده وتحت مسؤوليته الكاملة . وتخطر الجمارك بصورة من نتائج هذه المعاينة .

مادة ٩٨ - يتبع في شأن الرسائل الواردة برسم المناطق الحرة العامة أو الخاصة داخل البلاد الإجراءات التالية :

١ - يقدم صاحب الشأن إلى إدارة المنطقة الحرة العامة المختصة المستندات التالية :

(أ) إقرار واردات بضائع برسم المناطق الحرة وفقا للنموذج المعد بمعرفة الهيئة من أصل وصورتين .

(ب) التفواتير وبيان العبوة الخاصة بالرسائل .

٢ - تقوم إدارة المنطقة باعتماد أصل الإقرار بما يفيد أن المشروع أحد المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة وأن البضائع الواردة تدخل ضمن الأصناف اللازمة للنشاط والمرخص به ويسلم الأصل وصورة لصاحب الشأن .

٣ - يقدم أصل الإقرار وصورته إلى إدارة الجمرک المختص لاتخاذ الإجراءات الجمركية بموجب شهادة ترانزيت جمركية وتنقل البضاعة إلى المنطقة الحرة .

٤ - تسلم البضاعة لصاحب الشأن مع طلب الإرسال الجمركي صورة إقرار الواردات مؤشر عليها من الجمرک المختص بما يفيد إتمام إجراءات الترانزيت على البضائع المرسله إلى المنطقة لنقلها إلى إدارة المنطقة لإتمام معاينة البضاعة وتحرير بيانات المعاينة من أصل وصورتين في حضور صاحب الشأن .

٥ - يعاد كعب طلب الإرسال بعد اعتماده إلى الجمرک المختص مرفقا بصورة من بيانات المعاينة .

وفي جميع الأحوال يكون صاحب الشأن مسئولاً عما قد يحدث للبضاعة من عجز لو فقد أو تلف أثناء نقلها من الجمارك إلى المنطقة الحرة .

مادة ٩٩ - تقدم الهيئة بناء على طلب صاحب الشأن ضماناً لمصلحة الجمارك عن قيمة البضاعة والضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عليها أثناء نقلها من الدوائر الجمركية إلى المناطق الحرة أو العكس أو فيما بين المناطق الحرة ، وتصدر الهيئة هذا الضمان مقابل تحصيل واحد في الألف من قيمته وذلك بعد تقديم المشروع بوليصة

تأمين ضد مخاطر المرققة والتلف والحريق بكامل قيمة البضاعة والضرائب والرسوم الجمركية المستحقة .

مادة ١٠٠ - في جميع الأحوال التي ترد فيها الرسائل من الخارج ويفرج عنها من الجمارك يرسم المناطق الحرة يتم معالجتها بمعرفة إدارة المنطقة الحرة وبحضور صاحب الشأن أو من ينييه ويحرر بيان بتوقيعها موضحاً به نتيجة المعالجة بعد المطابقة على القوائم أو بيان العبوة وتسلم هذه الرسائل لصاحب الشأن وتصبح الرسالة في عهده وتحت مسؤوليته . وتخطر إدارة الجمرک المختص بنتيجة المعالجة والمطابقة .

ويجوز بناء على طلب صاحب الشأن اتخاذ إجراءات معالجة البضائع الواردة داخل المنطقة بمعرفة لجنة مشتركة من الجمارك وإدارة المنطقة وبحضور صاحب الشأن ، وفي هذه الحالة يكفي بالمعالجة الظاهرية للرسالة لدخل الدائرة الجمركية .

الفرع الثالث

إجراءات خروج البضائع من المناطق الحرة

مادة ١٠١ - يتمتع في شأن الرسائل المصدرة إلى خارج البلاد من المشروعات المرخص لها بالعمل في المناطق الحرة العامة والخاصة العقلمة داخل البلاد أو داخل الدائرة الجمركية أو ذات المواقى الخاصة ، الإجراءات التالية :

١ - يقدم صاحب الشأن إقرار الصادرات وفقاً للنموذج الذى تعده الهيئة عن الرسالة المطلوب تصديرها من أصل وصورتين مرفقا به ما يفيد أداء مقابل الضمان الذى قدمته الهيئة بناء على طلبه والفقورة الخاصة بالرسالة لإدارة المنطقة الحرة للمرجعة والاعتماد .

٢ - تعلن الرسالة وتطبق على المستندات المقدمة من المشروع بمعرفة لجنة من الجمارك وإدارة المنطقة الحرة وبحضور مندوب المشروع وتثبت نتيجة المعالجة على أصل الإقرار ويسلم لإدارة الجمرک المختص لاتخاذ الإجراءات الجمركية المقررة وإصدار إذن إخراج الصادر .

٣ - تحزم الطرود وتختتم بالوصلات وترسل تحت الملاحظة الجمركية إلى ميناء التصدير .

٤ - يؤشر جمرك التصدير على صورة إقرار الصلادات المصاحبة للبضاعة بما يفيد إتمام عملية التصدير ويسلم إلى صاحب الشأن الذى يقوم بإعادته إلى المنطقة الحرة.

للفرع الرابع

إدخال الأصناف وإخراجها بغرض الصبغة

أو إجراء عمليات صناعية

مادة ١٠٢ - لرئيس الجهاز التنفيذى بناء على طلب نوى الشأن أن يصرح دون التقيد بالإجراءات الاستيرادية المطبقة لدخل البلاد بالإدخال المؤقت للبضائع والمواد والأجزاء والخامات المحلية والأجنبية - المملوكة للمشروع المرخص به فى المنطقة الحرة أو المملوكة للخبر - إلى المنطقة الحرة من لدخل البلاد لإصلاحها أو لإجراء عمليات صناعية عليها وإخراجها وإعادتها إلى لدخل البلاد .

ويضع مجلس الإدارة بعد أخذ رأى الوزير قواعد وضوابط إعادة البضائع والأدوات والخامات التى أجريت عليها عمليات تصنيع إلى لدخل البلاد .

مادة ١٠٣ - يقدم طلب الإدخال المؤقت المشار إليه فى المادة السابقة من نوى الشأن لرئيس الجهاز على النموذج المعتمد منه ، من أصل وصورتين ويتعين أن يرفق بهذا الطلب إقرار يتضمن بيان السلع وكميتها والعمليات التى تجرى بشأنها سواء أكانت لإصلاحها أو لإجراء الأعمال الصناعية عليها والقيمة المقدرة لذلك ونوعية هذه الأعمال ونوعية السلع والبضائع والخامات أو المواد والأجزاء ، المراد تشغيلها داخل المنطقة وبيان نسبة الفاقد والهالك المتوقع فى حالة إجراء العمليات الصناعية وفقا للنسب الفنية المتعارف عليها وبيان بنوعية وقيمة المواد الأجنبية الداخلة فى العمليات الصناعية والميعاد المحدد لإتمام الإصلاح أو العمليات الصناعية والتاريخ المحدد لسحب تلك الأصناف بعد تمامها ويعتمد أصل هذا الإقرار من إدارة المنطقة الحرة وتحفظ بصورة منه .

ويتعين أن يرفق بهذا الإقرار تعهد من المشروع بإعادة المنتج من المنطقة الحرة إلى لدخل البلاد بعد الإصلاح أو التصنيع ، أو استيفاء الإجراءات الجمركية والتصديرية والتقيد إذا ما اختار تصديرها خارج البلاد .

وبيت رئيس الجهاز في الطلب خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ استيفاء المستندات وإجراء المعالينات اللازمة .

مادة ١٠٤ - يقدم طلب الإخراج من المنطقة الحرة والإعادة إلى داخل البلاد للأصناف المشار إليها في المادة السابقة من نوى الشأن إلى رئيس الجهاز على النموذج المعتمد منه من أصل وصورتين بعد الانتهاء من إجراء الإصلاح أو الأصل الصناعية التي أدخلت من أجلها هذه الأصناف إلى المنطقة الحرة ويبين في الطلب ما تم لدخل المنطقة للأصناف المذكورة من عمليات الإصلاح أو الأعمال الصناعية ، والمدة التي تمت فيها والقيمة النهائية لما تم في هذا الشأن مع بيان المنتجات بعد تصنيعها وقيمة المواد الأجنبية التي استخدمت في الإصلاح أو إجراء الأعمال الصناعية ويتعين أن يرفق بالطلب صورة إقرار الواردات عن الرسالة عند دخولها المنطقة الحرة وإقرار من المشروع بأن تلك الأصناف هي ذاتها التي تم التصريح بإدخالها للمنطقة وكذلك فقرة قيمة الإصلاح أو العمليات الصناعية ويعتد أصل هذا الإقرار ومرافقته من إدارة المنطقة وتحفظ بصورة منه .

مادة ١٠٥ - تجري معالجة للأصناف المشار إليها في المادة السابقة بواسطة لجنة مشتركة من الجمارك وإدارة المنطقة وبحضور ممثل عن المشروع للتحقق من صحة البيانات والمطابقة في ضوء المستندات المقدمة - ويصدر بناء على ذلك قرار بالإخراج عن هذه الأصناف بشرط سداد الضرائب والرسوم الجمركية المقررة ويقدم المشروع أصل الإقرار المعتمد إلى إدارة الجمرک المختص لاتخاذ الإجراءات الجمركية اللازمة ويحفظ المشروع بصورة لتقديمها رفق المستندات عند الإعادة .

وتسلم الرسالة للمنتوب المعتمد من المشروع وتصبح في عهده وتحت مسؤوليته لحين إعادتها لدخل البلاد .

مادة ١٠٦ - على المشروعات المرخص لها في المنطقة الحرة العامة بإجراء عمليات الإصلاح أو العمليات الصناعية على النحو المشار إليه في المادة السابقة أن تخصص :

١ - مخازن مستقلة من مخازن المشروع للبضائع والمواد والأجزاء والخامات التي سيتم إصلاحها أو تشغيلها .

٢ - حساب خاص بهذا النشاط مستقل عن حساب النشاط الأساسي المرخص به للمشروع على نحو يضمن إظهار نتائج الأعمال بالنسبة لكل نشاط على حدة .

مادة ١٠٧ - فى حالة طلب إخراج المخلفات والعبوات العادية والأوعية الفارغة وكذا المنتجات العوارية غير الصالحة للتصدير والمتخلفة عن عمليات التصنيع من المناطق الحرة إلى داخل البلاد يقدم المشروع لإدارة الجمرک المختص إقراراً بهذه البضائع معتمداً من إدارة المنطقة الحرة فى ضوء الموافقة الصادرة من رئيس الجهاز التنفيذى أو من يفوضه فى هذا الشأن لإتمام الإجراءات الجمركية والمعاينة والمطابقة وتحصيل الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة والسماح بالخروج .

الفرع الخامس

تداول البضائع وتخزينها فى المناطق الحرة

مادة ١٠٨ - يجوز تداول البضائع والمنتجات من منشأة إلى أخرى داخل المنطقة الحرة الواحدة أو منها إلى منطقة أخرى كلما اقتضى تحقيق الأغراض المرخص بها للمشروعات ذلك .

ويحرر من إدارة المنطقة الحرة العامة عن المنتجات أو البضائع إن صرف يعتمد من المنشأة الأولى وإن إضافة معتمد بذات الطريقة للمنشأة الثانية وفقاً للنموذج الذى يعتمد عليه رئيس الجهاز .

ويصدر التصريح بالتداول بين المشروعات والمنشآت داخل المنطقة الحرة العامة الواحدة بقرار رئيس مجلس إدارتها .

ويصدر هذا التصريح من رئيس الجهاز فى حالة التداول بين المناطق الحرة المختلفة .

مادة ١٠٩ - يكون المشروع أو المنشأة المرخص بها فى المناطق الحرة مسؤولة مسؤولية كاملة عن كل نقص أو فقد أو تغيير فى البضائع والمنتجات سواء فى صفها أو عددها أو وزنها الثابت عند التخزين وذلك ما لم يكن النقص أو القدر أو التغيير بسبب طبيعة الصنف أو كان ذلك قد نتج لقوة قاهرة أو حادث فجائى وإدارة المنطقة تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية فضلاً عن الغرامات عن العجز أو الزيادة التى لا تفرها فى تلك البضائع والمنتجات وذلك وفقاً للقواعد ويمرعاة الحدود التى يصدر

بها قرار مجلس إدارة الهيئة .

ولا تسرى الأحكام السابقة على ما يفقد نتيجة للعمليات الصناعية وفقا للنسب الفنية المعمول بها في هذا الشأن .

مادة ١١٠ - لا تخضع البضائع والمنتجات لأي قيد زمني من حيث مدة بقاءها في المنطقة وذلك فيما عدا النباتات والمنتجات الزراعية الممنوعة والمصابة بأفات ضارة والوردة بقلون لزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦

مادة ١١١ - استثناء من أحكام المادة السابقة يجوز لإدارة المنطقة الحرة العامة أن تأمر بإخراج بعض هذه البضائع أو السلع أو المنتجات وبيعها لحساب أصحابها مع خصم الضرائب والرسوم الجمركية أو أن تأمر بإتلافها وذلك في أحد الأحوال الآتية :
أولا - عدم صلاحية الأصناف للبقاء أو خطورتها على الصحة العامة وفقا لما تقرره السلطات العامة المختصة .

ثانيا - إذا كان من شأن بقاء الأصناف المذكورة في المنطقة الإضرار بالرسائل الموجودة فيها .

ثالثا - وقف نشاط المشروع أو المنشأة لأي سبب لفترة زمنية تبرر عدم بقاء هذه الأصناف أو السلع في المنطقة .

وفي جميع الأحوال لا يجوز لإدارة المنطقة تنفيذ الأمر على نفقة المنشأة أو المشروع إلا إذا امتنع عن تنفيذ الأمر للكتلي الصادر بإتلاف هذه الأصناف أو نقلها خارج المنطقة خلال المهلة التي تحددها إدارة المنطقة .

مادة ١١٢ - لإدارة المنطقة الحرة العامة أن تصرح بإتلاف البضائع والمنتجات المخزونة بناء على طلب المشروع أو المنشأة ويقدم طلب الإتلاف لإدارة المنطقة موضحا به السبب المبرر للإتلاف ونوع البضائع والمنتجات المطلوب إتلافها ولوسائلها وكيفية ولوزاتها وقيمتها وتاريخ ورودها .

ويبت رئيس مجلس إدارة المنطقة في الطلب بعد دراسته وتقصى صحة ما يتضمنه من أسباب وبيانات وبعد معاينة المطلوب إتلافه بمعرفة لجنة تشكل بقرار منه وتعد اللجنة تقريرا تحدد فيه ما ترى التصريح بإتلافه وكيفية إجراء ذلك بما يحقق السلامة والأمن ولا يهدد الصحة العامة .

ويجوز عند الاقتضاء ، الاستعانة بخبرة فنية متخصصة للاشتراك في لجنة المعاينة والتحقق من صحة البيانات الواردة في طلب الإلتاف وإيداء الرأي في كفيته.

مادة ١١٣ - يتم الإلتاف للبضائع والمنتجات المحددة في التصريح وفي الزمان والمكان وبالطريقة المحددة لإجرائه بحضور مندوبى الجهات المختصة والمندوب المعتمد للمنشأة وتخصم الكميات التى أُلغيت من أرصدة المنشأة المسجلة فى دفاترها ويحرر بما تم من إجراءات محضر رسمى .

مادة ١١٤ - على المنشآت بالمناطق الحرة مراعاة جميع القواعد والاشتراطات المتعلقة بحماية البيئة وفقا للقوانين واللوائح المنظمة لذلك ولما يقرره جهاز شئون البيئة والنزلم إجراءات الأمن المقررة من السلطة المختصة بالحريق وعمليات التخزين واتخاذ اللازم لتنفيذ ما تقتضيه إجراءات السلامة والأمن فى التشريعات المنظمة لحيارة أو نقل أو تفرغ أو تداول المواد الخطرة أو المتفجرة .

مادة ١١٥ - على إدارة المنطقة الحرة العامة للتنسيق مع السلطات العامة المختصة بالمنطقة الحرة فى مباشرة نشاطها ولها أن تقدم لهذه السلطات ما تراه من مقترحات لازمة لتحقيق الأمن والسلامة للأفراد والمشروعات والمنشآت والسلع والبضائع داخل المنطقة وتعاون إدارة المنطقة الحرة العامة للسلطات المذكورة فى تنفيذ الإجراءات التالية :

أولاً - توفير وتنظيم الحراسة العامة الداخلية والخارجية لمنع الجرائم وبصفة خاصة جرائم التهريب والسرقة .

ثانياً - كفالة تسيير الأجهزة الخاصة بإطفاء الحريق .

ثالثاً - إجراء التحريات الخاصة بالأفراد المرشحين أو القائمين بالعمل فى داخل المناطق الحرة .

رابعا - وضع أنظمة الحراسة الخاصة بواسطة حراس خصوصيين مرخص لهم على نفقة المنشآت أو الوكالات الملاحية .

الباب التاسع

التكليف المالى لمشروعات المناطق الحرة والرسوم

المقررة عليها وإخلال التقد المصرى إليها وإخراجها منها

الفصل الأول

النظام المالي لمشروعات المناطق الحرة

مادة ١١٦ - على المشروعات والمنشآت المرخص لها بنظام المناطق الحرة أن تقدم لإدارة المنطقة الحرة العامة النظام المحاسبي الذي تستخدمه المنشأة وأية تعديلات تقرر إدخالها عليه لمراجحته واعتماده خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطارها بالترخيص أو تقريرها التعديل في النظام المذكور بحسب الأحوال .

مادة ١١٧ - على إدارة المنطقة الحرة وعلى الجهة المختصة بالهيئة اتخاذ الإجراءات اللازمة سواء بصيغة دورية أو مفاجئة لإجراء الفحص للقيودات والسجلات المخزنية والحسابية ، وأذن الإنخال والصرف والفواتير المقدمة عن الرسائل الواردة، وعليها اتخاذ الإجراءات والقررتيات اللازمة لإجراء عمليات المعايينة والمطابقة على الفواتير الخاصة للبضائع الواردة أو الصادرة والتأكد من إدخال مفرداتها ضمن أرصدة المنشآت .

مادة ١١٨ - على المشروعات أو المنشآت المرخص لها بنظام المناطق الحرة وضع كل السجلات والدفاتر والفواتير والمستندات تحت تصرف السلطة القائمة بالفحص أو المعايينة والمطابقة في المواعيد التي تحددها ذلك وعليها التقيد في الدفاتر والسجلات الأساسية الخاصة بها باللغة العربية ويجوز لها التقيد فيها بالإضافة إلى ذلك بلإحدى اللغات الأجنبية .

مادة ١١٩ - تجرد موجودات المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة سنويا بحضور مندوبى المنطقة الحرة المختصين ، ويجب أن تخطر الجهة المختصة بالهيئة بالميعاد المحدد لذلك فى المناطق الحرة العامة قبل حلوله بأسبوعين على الأقل ، ويسلم لمندوبى المنطقة الحرة العامة المختصة صورة قوائم الجرد ونتيجة معتمده من المحاسب القانونى للمشروع أو المنشأة .

والجهة المختصة بالهيئة كلما اقتضت الظروف ذلك الأمر بإجراء جرد كلى مفاجئ أو جرد جزئى لصنف أو مجموعة من الأصناف خلال السنة .
ويجوز لهذه الجهة بالهيئة الاستعانة بمن تراه من الجهات العامة المعنية لإجراء هذا الجرد .

مادة ١٢٠ - تخطر المشروعات والمنشآت التى تمارس نشاطها داخل المنطقة الحرة الجهة المختصة بالهيئة بصورة معتمدة من ميزانياتها وحساباتها الختامية من محاسب قانونى مصرى خلال المدة أشهر التالية لانتهاى السنة المالية للمنشأة ، وللهيئة الحق فى فحص ومراجعة بنود الميزانية والحسابات الختامية بحضور مندوبى المشروع أو المنشأة .

مادة ١٢١ - لا يجوز للمشروعات والمنشآت بالمنطقة الحرة أداء أقساط التأمين لشركات التأمين بالعملات الحرة إلا إذا نصت عقود التأمين على التزام هذه الشركات بأداء التعويضات المستحقة للمشروع أو المنشأة بذات العملة التى تؤدى بها تلك الأقساط.

الفصل الثانى

الرسم على مشروعات المناطق الحرة

مادة ١٢٢ - تحدد إدارة المنطقة الحرة بناء على طلب ذوى الشأن بضائع الترانزيت محددة للوجهة ، وغير ذلك من البضائع والسلع المعفاة قانونا من الرسم المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٣٧ من القانون ، ويعمل اثر هذا الإعفاء بناء على الشهادة التى يعتمدها بعد الفحص والمراجعة مجلس إدارة المنطقة الحرة العامة أو رئيس الجهاز بالنسبة للمنطقة الحرة الخاصة بحسب الأحوال .
وتحدد إدارة المنطقة على النحو المبين بالفقرة السابقة المعدات والأدوات والآلات وغيرها من التجهيزات الرأسمالية اللازمة لإقامة المشروع أو المنشأة والتى لا يسرى عليها الرسم المذكور .

مادة ١٢٣ - يحصل الرسم المستحق طبقا للمادة ٣٧ من القانون على البضائع الواردة يرسم المنطقة لحساب مشروعات التخزين ذاتها على أساس رسم سنوى مقداره ١ ٪ من قيمة هذه البضائع تسليم ميناء الوصول " سيف " .
ويصحب الرسم المذكور بالنسبة للبضائع المصرية المصدرة إلى هذه المشروعات على أساس قيمة السعر العادى للتصدير " فوب " .
وفى جميع الأحوال يكون دخول هذه البضائع لمشروعات التخزين هو الواقعة المنشئة للرسم .

ويجوز لهذه المشروعات بموافقة مجلس إدارة المنطقة أن تقوم بالتشغيل لدى الغير سواء فى داخل المنطقة أو خارجها ، وفى هذه الحالة يستحق على هذه المشروعات رسم يعادل الفرق بين قيمة الرسم للمستحق على البضائع بعد للتشغيل بالسعر العادى للتصدير " فوب " وما سبق تحصيله من رسوم على البضائع قبل التشغيل .

كما يحصل من مشروعات التخزين رسم مقداره ١ ٪ من إجمالى إيراداتها من النشاط المتعلق بالبضائع الواردة برسم المنطقة بفرض تخزينها لحساب الغير .

مادة ١٢٤ - يحصل الرسم المشار إليه فى المادة السابقة بالنسبة للمشروعات الصناعية على أساس ١ ٪ من قيمة السعر العادى للتصدير " فوب " للمنتجات الصناعية أو السلع التى يتم تجميعها أو تركيبها أو تجهيزها أو تجديدها وكذلك البضائع التى يتم فرزها أو خلطها أو مزجها أو إعادة تعبئتها بالمنطقة الحرة لحساب ذات المشروع .

وتعتبر الواقعة المنشئة لهذا الرسم هى خروج هذه البضائع من المشروع . كما يستحق رسم سنوى مقداره ١ ٪ من إجمالى الإيرادات التى يحققها المشروع من نشاطه فى إجراء عمليات صناعية أو تكميلية على البضائع والمواد والأجزاء التى يتم تشغيلها بالمنطقة الحرة لحساب الغير .

مادة ١٢٥ - يستحق على المشروعات للخدمة التى لا يقتضى نشاطها إدخال أو إخراج سلع رسم سنوى مقداره ١ ٪ من إجمالى الإيرادات المحقة لهذه المشروعات . مادة ١٢٦ - تقدر القيمة فى جميع الأحوال طبقاً للمحدد فى مستند التثمين الجمركى وذلك فى حالة عدم تقديم المنشأة أو المشروع فواتير معتمدة للرسائل أو إذا ثبت أن القيمة الموضحة بها لا تمثل القيمة الحقيقية .

ويستحق الرسم على قيمة الرسائل الواردة أو الصادرة بمجرد دخولها أو خروجها، ويحسب الرسم بناء على كشوف الحسابات المعتمدة من محاسب قانونى مصرى ، ويجب أن تحصل هذه الرسوم بالتفد الأجنبى المقبول لدى البنوك المصرية خلال ثلاثة شهور من تاريخ الاستحقاق .

ومع ذلك يتم التحصيل والسداد على أساس نصف سنوى بالنسبة للمشروعات التى

تخضع للرسم على إجمالى الإيرادات على أن تجرى التسوية النهائية من واقع الحسابات المعتمدة من محاسب قانونى مصرى خلال ستة أشهر من نهاية السنة المالية. مادة ١٢٧ - تتم معاملات المشروعات والمنشآت المرخص لها بمزاولة النشاط بنظام المناطق الحرة بين بعضها البعض ، وكذلك المعاملات بين كل منها وبين عملائها فى الداخل أو الخارج بالعملة الأجنبية .

وتخضع المعاملات التى يتم بين أشخاص فى داخل البلاد وبين مشروعات المناطق الحرة للقواعد المعمول بها والمنظمة للمعاملات مع الخارج والقواعد المنظمة على عمليات النقد الأجنبى فى مصر .

مادة ١٢٨ - تلتزم المشروعات والمنشآت المرخص لها بمزاولة النشاط بنظام المناطق الحرة بالاحتفاظ لدى أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى بحساب خاص بالعملة الأجنبية يعرف بحساب التشغيل بالعملة الأجنبية .

ويتم الخصم على هذا الحساب بالمبالغ التى يتم بيعها للبنوك الأخرى المعتمدة بأعلى سعر صرف مطن تحقيقاً لأغراض المنشأة ، كما يتم الخصم على ذات الحساب سدداً للمدفوعات المتعلقة بنشاط المرخص لهم فى المناطق الحرة فيما عدا ما يستحق للمصريين من الأجور والمرتببات وما فى حكمها ومن مكافآت وبدلات رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة وكذلك أتعاب ومكافآت مراقبي الحسابات والمستشارين .

مادة ١٢٩ - تلتزم المشروعات والمنشآت المرخص لها بمزاولة النشاط بنظام المناطق الحرة بفتح حساب تشغيل بالنقد المحلى لدى أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى لمقابلة المدفوعات بالعملة المحلية ويغذى هذا الحساب من :

١ - المقابل بالجنيه المصرى للمبالغ التى يتم بيعها من حساب التشغيل بالعملة الأجنبية المنصوص عليه فى المادة السابقة إلى أحد البنوك المذكورة بأعلى سعر صرف مطن تحقيقاً لأغراض المشروع أو المنشأة .

٢ - فائض حساب تشغيل مكن الشركات الملاحية العاملة بنظام المناطق الحرة المعتمد قابليته للتحويل إلى عملات حرة من الجهات المعنية .

٣ - حصيله إيرادات المشروع من النقد المحلى فى الحدود التى تقرها الجهة المختصة بالهيئة .

٤ - حصيلة بيع المخفقات والعبوات العلوية والأوعية الفارغة ونتاج تجارب التشغيل والمنتجات المعيبة "العوارية" والمتخلفة من عمليات التصنيع والمرخص ببيعها بالعملة المحلية لدخل البلاد .

مادة ١٣٠ - لمجلس إدارة الهيئة كلما اقتضى صالح الاقتصاد القومى ذلك السماح للمشروعات أو المنشآت التى تعمل بنظام المناطق الحرة بقبول إيرادات بالنقد المصرى عن معاملاتها التى تتم مع الجهات العامة المصرية سواء للحكومية ، أو وحدات الإدارة المحلية أو من هيئات ووحدات القطاع العلم وذلك فى الحدود التى يقررها المجلس وفى ضوء التعليمات النقدية السارية وتخصص هذه الإيرادات لاستخدامها فى مواجهة النفقات المحلية لهذه المشروعات والمنشآت فيما عدا ما يمتحق للعاملين المصريين من الأجور والمرتببات وما فى حكمها ومن مكافآت وبدلات رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة وأتعاب ومكافآت مراقبى الحسابات والمستشارين .

وتخصص فى هذه الحالة قيمة هذه المعاملات من موازنة النقد الأجنبى الخاصة بالجهات العامة المصرية المذكورة .

مادة ١٣١ - يجوز لمشروعات ومنشآت الملاحة البحرية العاملة بنظام المناطق الحرة والمرخص لها بمزاولة أعمال الوكالة البحرية قبول إيرادات بالنقد المصرى عن نشاط العمليات الأرضية وذلك فى حدود قيمة إجمالية لا تتجاوز نسبتها ٣٠ ٪ من النفقات السنوية بالعملة المحلية للمشروع أو المنشأة ولا يجوز أن تستخدم هذه النسبة إلا لمداد المدفوعات المحلية المتعلقة بهذه العمليات .

مادة ١٣٢ - تلتزم المشروعات والمنشآت المرخص لها بمزاولة النشاط بالمناطق الحرة بأن تقدم إلى الجهة المختصة بالهيئة كل ستة أشهر بياناً بإيراداتها ومصرفاتها خلال الفترة المذكورة على أن يرفق بالبيان كشف معتمد من البنك المحلى المحتفظ لديه بحسابات التشغيل لهذه المشروعات والمنشآت يوضح حركة هذه الحسابات خلال نفس الفترة .

مادة ١٣٣ - تلتزم المشروعات والمنشآت المرخص لها بنظام المناطق الحرة بتحديد أجور ومرتببات ومكافآت العاملين بها بالعملة الحرة على ألا يقل أجر العامل فى اليوم الواحد عن دولار أمريكى ونصف أو ما يعادله .

ويتم سدّد مستحقّات العاملين المصريين بالمشروعات والمنشآت المذكورة بما يعادلها باللجنة المصرية بأعلى سعر صرف معن في تاريخ الاستحقاق وتسرى هذه الأحكام على ما يستحق للمصريين من مكافآت وبدلات رؤساء وأعضاء مجالس الإدارات ولتغاب ومكافآت مراقبي الحسابات والمستشارين .

ويتعين على هذه المشروعات والمنشآت استبدال النقد الأجنبي المعادل للمستحقّات المشار إليها بالفترتين السابقتين من خلال أحد المصارف المسجلة لدى البنك المركزي وعلى أساس الأسعار المعلنة من لجنة إدارة السوق المصرفية الحرة .

الفصل الثالث

إدخال وإخراج النقد المصري من المناطق الحرة

مادة ١٣٤ - يحظر على من يحصل على ترخيص دخول إلى المناطق الحرة العامة المتصلة بموانئ بحرية أو منافذ برية أو جوية أن يحمل معه نقداً أجنبياً في أية صورة من الصور عند الدخول إلى المنطقة إلا في الحدود المسموح بها .

مادة ١٣٥ - يجوز لمن يحصل على ترخيص دخول إلى المناطق الحرة العامة أن يحمل معه دون تصريح عند الدخول أو الخروج مبلغاً من النقد المصري في الحدود المسموح بها للمسافرين إلى الخارج أو القادمين إلى البلاد .

ويجوز لرئيس المنطقة الحرة العامة إصدار تصاريح خاصة لإدخال أو إخراج مبالغ تزيد على ذلك بناء على طلب المرخص لهم في الحالات التي تتطلب ذلك بمراعاة طبيعة وظروف العمل الذي يؤدونه في المنطقة الحرة أو الظروف التي بررت إصدار التصريح .

مادة ١٣٦ - يلتزم المرخص له بمزولة أي مهنة أو حرفة بصفة دائمة في المناطق الحرة العامة لخدمة المشروعات أو العاملين بتلك المناطق ، بإسك سجلات خاصة معتمدة من إدارة المنطقة يدون فيها إيراداته من النقد المصري يوميا ، وتصدر إدارة المنطقة لكل منهم تصريحاً بمبالغ النقد المصري التي يسمح له بالخروج بها من المنطقة الحرة بما لا يجاوز إيراداته الثابتة بهذه السجلات .

اللباب العاشر

الترخيص بمزاولة المهن والحرف فى المناطق الحرّة وتصاريح الدخول والخروج منها الفصل الأول

الترخيص بمزاولة المهن والحرف

مادة ١٣٧ - يقدم من يرغب فى مزاولة أى مهنة أو حرفة فى المنطقة الحرّة العامة طلباً إلى إدارة المنطقة للترخيص له بذلك ويتعين أن يرفق به ما يلى :

١ - صورة معتمدة من البطاقة الشخصية أو العائلية .

٢ - صحيفة الحالة الجنائية .

٣ - صورة معتمدة من السجل التجارى للعمل الذى كان يزاوله قبل طلب الترخيص .

مادة ١٣٨ - يصدر رئيس مجلس إدارة المنطقة الحرّة العامة للترخيص بمزاولة المهنة أو الحرفة وفقاً للنموذج الذى يعتمده مجلس إدارة المنطقة وذلك بعد سداد رسم سنوى مقداره ألف جنيه .

مادة ١٣٩ - يلتزم المرخص له خلال المئتين يوماً التالية لصدور الترخيص أن يقدم للجهة المختصة بالهيئة رقم السجل التجارى وبطاقة ضريبية بالنشاط الجديد فى المنطقة الحرّة .

ويسقط الترخيص إذا لم يقدم المستندين المذكورين فى الميعاد المحدد .

مادة ١٤٠ - يحظر على صاحب المهنة أو الحرفة المرخص له بالمنطقة الحرّة إلحاق أى شخص بالعمل لديه فى المنطقة ، إلا بعد تحرير عقد عمل معه والاحتفاظ بصحيفة الحالة الجنائية وصورة معتمدة من البطاقة الشخصية أو العائلية الخاصة بالعامل ، والتقدم إلى إدارة المنطقة لاستصدار تصريح للعامل لدخول المنطقة .

الفصل الثانى

نظم تصاريح دخول المناطق الحرّة وللخروج منها

تصاريح الدخول والإقامة

مادة ١٤١ - تصدر الجهة المختصة بالهيئة أو رئيس المنطقة الحرّة العامة

المختصة بحسب الأحوال التصاريح الخاصة بدخول المناطق الحرة للأتي بيئاتهم :
أولا - لأصحاب الأعمال أو ممثليهم فور قبول الطلبات المقدمة منهم وتصدر
لمدة مماثلة للمدة المحددة بترخيص مزاولة النشاط .

ثانيا - للعاملين في المشروعات والمنشآت المرخص لها في مزاولة النشاط
بالمناطق بناء على الطلبات التي تقدم من أصحاب الأعمال وتصدر سنوية قابلة للتجديد.
ثالثا - للعاملين بالهيئة أو المنطقة الحرة الذين تقضى أعمال وظائفهم دخول
المنطقة الحرة .

رابعا - للأفراد الذين يقضى الأمر دخولهم بصفة مؤقتة غير منتظمة إلى
المنطقة الحرة وفقا للتواعد التي يصدر بها قرار من رئيس الجهاز .

مادة ١٤٢ - يجب أن يشمل كل تصريح على البيانات الآتية :

١ - الاسم الثلاثي للمصرح له .

٢ - محل إقامته .

٣ - جنسيته .

٤ - وظيفته لو عمله .

٥ - الجهة التي يعمل بها داخل المنطقة الحرة .

٦ - مدة سريان التصريح والمنطقة الحرة التي يمرى فيها .

ويتم تحرير التصريح على النموذج الذي يعتمده رئيس الجهاز بناء على اقتراح
مجلس إدارة المنطقة الحرة العامة .

مادة ١٤٣ - تعتمد تصاريح الإقامة لمن تستوجب طبيعة عملهم بقاءهم بالمنطقة
الحرة العامة في غير أوقات العمل بالمنطقة من رئيس مجلس إدارتها وتعتمد هذه
التصاريح في المناطق الحرة الخاصة من رئيس الجهاز أو من يفوضه .

ويكون استعمال هذه التصاريح مقصورا على العاملين بالمنطقة الحرة دون
عائلاتهم .

مادة ١٤٤ - يجوز إلغاء تصريح العمل أو الدخول أو الإقامة في أى من

الحالات الآتية :

١ - الحكم على المصرح له في جنلية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة .

- ٢ - ارتكاب المصرح له جريمة تهريب أو سرقة ، أو التشروع فى أى منها .
- ٣ - تعدى المصرح له على أحد رجال السلطة العامة أو مأمورى الضبط القضائى أو مقاومته لهم أو عرقلة مهام العاملين بالهيئة .
- ٤ - مخالفة المصرح له لأحكام القانون أو هذه اللائحة أو غيرها من اللوائح أو القرارات أو التعليمات التى تصدرها الهيئة .
- ٥ - انتهاء خدمة أو عمل المصرح له لدى المنشأة أو المشروع الذى يعمل به داخل المنطقة .
- ٦ - انتهاء أو إيقاف النشاط الذى يزاوله المصرح له فى المنطقة الحرة .

**قرار رئيس مجلس الوزراء
ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار
رقم ٣ لسنة ١٩٩٥
بشأن إصدار صحيفة الاستثمار (١)**

رئيس مجلس الوزراء
ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار
بعد الاطلاع على الدستور ؛
وعلى قانون التجارة ؛
وعلى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات
التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ولائحته التنفيذية؛
وعلى القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ بإصدار قانون الاستثمار ولائحته التنفيذية ؛
وعلى قرار نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية ووزير الاقتصاد رقم
١٥٥ لسنة ١٩٨٥ بإصدار اللائحة المالية للهيئة العامة للاستثمار ؛
قرر

المادة الأولى

تصدر الهيئة العامة للاستثمار نشرة دورية باسم " صحيفة الاستثمار " ينشر فيها
عقود التأسيس والأنظمة الأساسية للمشروعات التي تتخذ شكل شركات وفقاً لأحكام
القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ بإصدار قانون الاستثمار والتعديلات التي تجرى عليها
سواء بنظم الاستثمار الداخلي أو المناطق الحرة وقرارات لتصفية وتعيين المصفين
والقرارات التي تصدر بالترخيص بمزاولة النشاط المشروعات التي تنشأ في المناطق
الحرة العامة والخاصة وملخص عقود شركات الأشخاص في حالة طلبها ذلك وكل ما
تري الهيئة العامة للاستثمار نشره في هذا الشأن .

المادة الثانية

تحدد الهيئة مواعيد صدور الصحيفة وأسعار النشر بها وسعر النسخة ويصدر بذلك قرار من رئيس الجهاز التنفيذي للهيئة على أن تغنى من رسوم النشر القرارات الخاصة بالهيئة العامة للاستثمار .

المادة الثالثة

يُفرد حساب خاص باسم صحيفة الاستثمار تخصص إيراداته لموجهة نفقات إصدار الصحيفة ويحول الفائض إلى حساب مقابل الخدمات المنصوص عليه بالمادة رقم ٥١ من القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩

المادة الرابعة

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،
صدر برئاسة مجلس الوزراء في غرة رمضان سنة ١٤١٥ هـ " الموافق أول فبراير سنة ١٩٩٥ م " .

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٦٤ لسنة ١٩٩٦

بتشكيل لجنة للفصل في شكاوى المستثمرين (١)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية؛

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٣ بإشراف وزارة السياحة على المناطق السياحية

واستغلالها ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة ؛

وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية؛

وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتعلقة بأموال الدولة

الخاصة ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر

المادة الأولى

تشكل لجنة برئاسة وزير العدل ، وعضوية كل من :

وزير المالية .

وزير شئون مجلس الوزراء والمتابعة .

اثنين من رجال الأعمال يختارهما رئيس مجلس الوزراء لمدة عام .

تختص بالفصل في شكاوى المستثمرين التي تنشأ عن وجود خلافات بين

الوزارات والمصالح والهيئات العامة والمؤسسات العامة و وحدات الإدارة المحلية حول

(١) الوقف المصري - العدد ١٩ (تلغ) في ٢٢ / ١ / ١٩٩٦ .

تحديد الجهة المختصة بالبت في طلبات شراء وتملك الأراضي المملوكة للدولة أو الحصول على التراخيص اللازمة لإنشاء المشروعات وإدارتها وغير ذلك من المنازعات التي تنشأ بمناصفة طلب إنشاء مشروع استثماري أو إدارته .

المادة الثانية

يكون للجنة أمانة فنية تشكل بقرار من وزير شئون مجلس الوزراء والمتابعة ، تتلقى شكاوى المستثمرين وتتولى قيدها ساعة ورودها وتسلم إيصال لمقدم الشكوى برقم قيد كما تتولى الأمانة الفنية بحث موضوع الشكوى ، ولها في سبيل ذلك طلب ما تحتاج من بيانات أو معلومات أو مستندات من الجهات الحكومية والإدارية المختصة وتقوم بإعداد مذكرة بالرأى القانوني لعرضها على اللجنة .

المادة الثالثة

لا يكون اجتماع اللجنة صحيحا إلا بحضور جميع أعضائها ، وتصدر قرارات بالأغلبية المطلقة وتكون مدلولاتها سرية .
وتضع اللجنة القواعد المنظمة لعقد اجتماعاتها وإجراءات عملها .

المادة الرابعة

تكون قرارات اللجنة ملزمة لجميع الجهات الحكومية والإدارية ونافذة فور اعتماد مجلس الوزراء لها .

المادة الخامسة

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٦ شعبان سنة ١٤١٦ هـ

" الموافق ١٧ يناير سنة ١٩٩٦ م "

رئيس مجلس الوزراء

نكتور / كمال الجنزوري

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٣١٤ لسنة ١٩٩٦

بإشياء مكتب خدمة المستثمرين بالمحافظات (١)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم

١٥٣١ لسنة ١٩٨٩ ؛

قرر

المادة الأولى

ينشأ بكل محافظة " مكتب خدمة المستثمرين " يختص فى دائرة المحافظة بما

يأتى:

١- تجميع البيانات عن فرص الاستثمار المتاحة وإعداد قوائم عنها والمواقع والبيانات المتعلقة بها ، والإعلان عنها .

٢- تجميع الخرائط والبيانات المتعلقة بالأراضى والمواقع التى تصلح لإقامة المشروعات عليها وبما يتوفر لها من مقومات البنية الأساسية وشروط تخصيصها سواء بالتمليك أو بالإيجار أو بتقرير حق انتفاع عليها والتمن أو الإيجار أو المقابل المحدد لذلك بحسب الأحوال وفقا للقواعد التى يضعها مجلس الوزراء .

٣ - تتولى المكاتب المشار إليها كل فى نطاق اختصاصها اتخاذ إجراءات تخصيص الأراضى المملوكة أو المخصصة للمحافظة وفقا لأحكام القانون .

٤ - الحصول نيابة عن أصحاب المشروعات وبناء على طلبهم من الجهات المختصة على جميع التراخيص والموافقات اللازمة .

٥ - متابعة تنفيذ المشروعات ، والعمل على تذليل ما يعترض إنشائها لو سيرها من موقوفات .

٦ - إعداد دليل للتعرف بالإجراءات والمستندات المطلوبة للسير فى تنفيذ أى مشروع استثمارى ،على أن يقدم للمستثمر دون مقابل .

المادة الثانية

يكون المكتب برناسة للمحافظ ويلحق به عدد كاف من العاملين الفنيين والإداريين من ذوى الكفاءة والخبرة لاسرعة إنجاز الأعمال المنوطة بالمكتب بهمة وهندار على أن يؤدي المكتب المهام المنوطة به دون مقابل . .

المادة الثالثة

على المكتب قيد إخطارات الاستثمار ، وغيرها من الطلبات التى ترد من المستثمرين ، فى السجل المخصص لكل منها وإعطاء صاحب الشأن إيصالا بتاريخ ورقم القيد .

المادة الرابعة

ترسل إخطارات الاستثمار وغيرها من الطلبات إلى الجهات المختصة فى ذات يوم ورودها لبحثها ودراستها وإصدار ما يلزم فى شأنها من موافقات أو ترخيص خلال سبعة أيام من تاريخ استيفاء الأوراق والمستندات المطلوبة طبقا للقانون .

المادة الخامسة

تلتزم الوزارات والمحافظات والهيئات العامة من الجهات العامة المختصة فى دائرة المحافظة بموافاة المكتب بجميع المشروعات والأنشطة التى تقترح دعوة رأس المال للاستثمار فيها .

كما تلتزم الجهات المشار إليها بموافاة المكتب بالخرائط والبيانات المتعلقة بالأراضى والمواقع التى تصلح لإقامة المشروعات عليها ، وبما يتوفر من مقومات البنية الأساسية لها وبشروط تخصيصها أو تملكها أو تأجيرها والمقابل أو الثمن أو الإيجار المحدد لذلك بصب الأحوال .

وعلى الجهات ساقفة الذكر أن تخطر المكتب تباعا بما يطرا على حالة ولوضاع هذه الأراضى وما جرى فى شأنها من معاملات .

المادة السادسة

ينشأ بديوان عام وزارة الإدارة المحلية مكتب مركزى يتبع وزير الإدارة المحلية يتولى التنسيق بين مكاتب خدمة المستثمرين فى المحافظات ، والعمل على إزالة العقبات ، وضمان حسن سير العمل ولتنظيمه بالمكاتب المشار إليها .
وعلى مكاتب خدمة المستثمرين بالمحافظات موافاة المكتب المركزى بتقارير شهرية عن إنجازاتها ، وما يعترض عملها من معوقات ، ومقترحات لرفع كفاءة العمل وسرعة الإنجاز .

المادة السابعة

لا تخل أحكام هذا القرار باختصاصات الهيئة العامة للإستثمار المنصوص عليها فى قانون الإستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ولاحتة التنفيذية .

المادة الثامنة

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .
صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٥ رمضان سنة ١٤١٦ هـ
الموافق ٤ فبراير سنة ١٩٩٦ م

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / كمال الجنزورى

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ٣٤١ لسنة ١٩٩٦ (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور .

وعلى قانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافآت ومرتبكات ممثلى الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام فى البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات .

وعلى قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣

وعلى قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء .

قرر

المادة الأولى

يتولى الوزراء - كل فيما يخصه - من خلال ممثلى المال العام فى البنوك والشركات المشتركة التى تعمل فى القطاع الذى يشرف عليه ، متابعة أعمال هذه البنوك والشركات ودراسة سبل تطويرها وإصلاح هيكلها التمويلية .

كما يتولى كل وزير وضع برامج للتصرف فى الأسهم التى تملكها الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو البنوك أو شركات القطاع العام أو شركات قطاع الأعمال العام فى رؤوس أموال البنوك والشركات المشتركة المشار إليها .

المادة الثانية

على ممثلى المال العام فى البنوك والشركات المشار إليها فى المادة الأولى أن يقدموا إلى الوزير الذى تعمل هذه الشركات فى القطاع الذى يشرف عليه كل ثلاثة أشهر تقريراً عن نتائج أعمالها .

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ جمادى الآخرة سنة ١٤١٧ هـ .

" الموافق ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٩٦ م " .

حسنى مبارك

إسكان

وزارة للتصميم

قرار وزاري رقم ١٣٠ لسنة ١٩٨٨ (١)

وزير التصميم والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القرار الوزاري رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٨٢ بتنظيم الإقراض الميسر لأغراض الإسكان الشعبي والمعدل بالقرارات الوزارية أرقام ١٩٢ لسنة ١٩٨٣ ، ١٨٩ ، ٢١٨ لسنة ١٩٨٤ ، ٤١٦ لسنة ١٩٨٧ ؛ وعلى ما عرضه السيد المهندس / رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان ؛

قرر

للمادة الأولى

يستبدل بنص للمادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٤١٦ لسنة ١٩٨٧ النص

التالي:

تضاف فقرتان جديدتان بنهاية المادة ١ من القرار الوزاري رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٨٢ بتنظيم الإقراض الميسر لإغراض الإسكان الشعبي والمعدل بالقرارات الوزارية أرقام ١٩٢ لسنة ١٩٨٣ ، ١٨٩ ، ٢١٨ لسنة ١٩٨٤ ، نصها :

" ويقتصر الإقراض الميسر على الوحدات السكنية التي لا يزيد مسطحها على ٢٩٠ م^٢ ولا يجوز الإقراض لإنشاء وحدات تزيد مساحتها على هذا الحد إلا بقرار منا يصدر بناء على عرض رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان ، وذلك فيما عدا المشروعات التي سبق الإعلان عنها وطُرحت وصدرت ترخيصها قبل

(١) الوقائع المصرية العدد ٩٤ في ٢٠ أبريل ١٩٨٨ .

٢٦٨..... إسكندر

٩ / ١٢ / ١٩٨٧ والتغطية على الألوار القائمة التي لا تسمح عناصرها الإنسانية
بالالتزام بمسطح الـ ٩٠ مترا *

المادة الثمانية

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره.

صدر في ١٤ / ٣ / ١٩٨٨

وزارة التعمير

قرار وزارى رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٩١ (١)

وزير التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن اقراض الجمعيات
التعاونية ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٦ بشأن ترميم وصيانة وتغطية المباني؛
وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء
وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة
بين المؤجر والمستأجر وتعديلاته .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٣ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الهيئة العامة
لتعاونيات البناء والإسكان .

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٦٦ لسنة ١٩٨١ بتنفيذ بعض الأحكام الخاصة
بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر وتعديلاته .

وعلى القرار الوزارى رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٨٢ بتنظيم الإقراض لأغراض الإسكان
الشعبى ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٨٩ لسنة ١٨٤٩ المرفق به جدول قواعد ونسب
الإقراض الميسر ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٤٠٢ لسنة ١٩٨٩ المرفق به جدول قواعد ونسب
الإقراض الميسر ؛

(١) الملتح المصرفة العدد ٢٥١ فى ٦ نوفمبر ١٩٩١ .

وعلى القرار رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٩٠ ؛

وعلى القرارات الوزارية أرقام ٢٥١ ، ٢٨٨ ، ٣٩٥ لسنة ١٩٩١ ؛

قرر

مادة ١ - يرفع الحد الأقصى للقرض الميسر إلى " عشرة آلاف جنيه " للوحدة السكنية في محافظات : شمال سيناء - جنوب سيناء - الوادى الجديد - البحر الأحمر - مطروح - أسوان - محافظات القناة الثلاث " بورسعيد - الإسماعيلية - السويس " .
وتتولى الإقراض الميسر الجهات التالية :

(١) بنك التعمير والإسكان .

(٢) صندوق تمويل للمساكن .

(٣) هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة .

(٤) الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان .

(٥) بنك الاستثمار القومى .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من العام المالى ٩٠ / ١٩٩١ وتلغى القرارات أرقام ٥٨٥ لسنة ١٩٩٠ ، ٢٥١ ، ٢٨٨ ، ٣٩٥ لسنة ١٩٩١ المشار إليها .

قانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١

بتعديل بعض أحكام القرار بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر وقانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ والقوانين أرقام ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ ، ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ ، ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، ٢٢٨ لسنة ١٩٨٩ (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية :

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

المادة السابعة

يستبدل بنص المادة ٣ مكررا ٤ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي للمشار إليه النص الآتي :

مادة ٣ مكررا / ٤ :

" يحظر صرف تراخيص البناء أو إقامة المباني على الأراضي الفضاء إلا بعد تقديم ما يفيد أداء الضريبة المقررة " .

المادة الحادية عشرة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ شعبان سنة ١٤١١ هـ " الموافق ١٣ مارس سنة ١٩٩١ م " .

حمضي مبارك

(١) الجريدة الرسمية للحد (١٠ مكرر) في ١٣ مارس ١٩٩١ .

أحكام المحكمة الدستورية العليا

الحكم بعدم دستورية نص للفقرة الأولى من المادة ٣ مكرراً ،

للمادة ٣ مكرراً ٢ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء

صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي (١)

صدر حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٥ لسنة ١٠ قضائية دستورية

في الطعن رقم ٩٠٨ لسنة ٣٢ قضائية

بجلسة ١٩ / ٦ / ١٩٩٣ يقضى بالآتي :

بعدم دستورية نص للفقرة الأولى من المادة ٣ مكرراً ، المادة ٣ مكرراً ٢ من

القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي

المعدل بالقانون رقم ٣٤ / ١٩٧٨ ، ١٣ / ١٩٨٤

(١) الجريدة الرسمية العدد - ٢٧ (تلمع) ٨ يوليو ١٩٩٣ .

قانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٩٤

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تخفيض القيمة
الإيجارية وأقساط التملك للوحدات السكنية بمحافظة جنوب سيناء (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى - يستبدل بنصى المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تخفيض القيمة الإيجارية وأقساط التملك للوحدات السكنية بمحافظة جنوب سيناء ، النصان الآتيان :

مادة ١ - تخفض القيمة الإيجارية للوحدات السكنية القائمة وقت العمل بهذا القانون ، المخصصة لمواطنى محافظة جنوب سيناء بنسبة ٥٠ ٪ من القيمة الإيجارية الحالية ، وتستمر هذه القيمة المخفضة للعاملين بالمحافظة حتى ولو انتهت العلاقة الوظيفية بينهم وبين المحافظة بسبب الوفاة أو الاحالة إلى المعاش .

مادة ٢ - يعاد تقسيط قيمة تكاليف الوحدات السكنية التى تملك بمحافظة جنوب سيناء على ٤٠ سنة بناء على طلب صاحب الشأن .
وتسرى أحكام هذه المادة على ما يملك مستقبلا .

المادة الثانية - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم
التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٨ ذى الحجة سنة ١٤١٤ هـ - الموافق ١٩ مايو سنة ١٩٩٤ م .

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٢ فى ٢ يونيو ١٩٩٤ .

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٣٤ لسنة ١٩٩٤

بتعديل بعض أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ بشأن
تمليك المسكن الاقتصادية والمتوسطة التي أقيمتها أو تقيمها المحافظات (١)
رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظم الإدارة المحلية والقوانين
المحلة له ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ بشأن تمليك المساكن
الاقتصادية والمتوسطة التي أقيمتها أو تقيمها المحافظات والقرارات المحلة له ؛
وبناء على ما عرضه محافظ القاهرة ؛

قرر

المادة الأولى

يستبدل بنص البند " ثانياً " من قواعد تمليك المساكن الاقتصادية والمتوسطة التي
أقيمتها أو تقيمها المحافظات وتشغل بعد ٩ / ٩ / ١٩٧٧ الواردة بالملحق رقم ٢
المرفق بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه ، النص الآتي :
" ثانياً المحال الموجودة في مباني الوحدات الاقتصادية والمتوسطة " .

١ - تعرض هذه المحال أولاً على وزارة الترميم والتجارة الداخلية لشراء ما
يلزم شركات المجمعات الاستهلاكية لإنشاء منقذ لتوزيع المواد التموينية بسها وذلك
بالتكلفة الفعلية وبفائدة مركبة مقدارها ٥ ٪ سنوياً مع دفع ٥٠ ٪ على الأقل من هذه

(١) المذلل الصوري - العدد ٢٠ في ٢٣ يناير ١٩٩٤ .

التكلفة كدفعة مقدمة والباقي يدفع على أقساط لمدة عشر سنوات .

٢ - يباع ما تبقى من هذه المحال بطريق المزاد العلني ، ويستثنى من بيع هذه المحلات بالمزاد العلني المواطنون المتضررون من الزلازل من المقيمين بمناطق إسكان مدن الهيئة والمقطم وعين حلوان بمحافظة القاهرة فيجوز تأجير هذه المحال لهم لمدة سنة غير قابلة للتجديد على أن يسدد من يرغب منهم فى ذلك مئلتى جنيه مقدم إيجار . ويتم تحديد القيمة الإيجارية المستحقة عن كل محل بمعرفة الجهة المختصة . وإذا أثبت المستأجر جديته فى تشغيل المحل خلال مدة السنة ، فيجوز تملكه له مقابل أقساط شهرية تحدد قيمتها وكيفية سدادها الجهة المختصة ، ويخصم من الثمن الإجمالى ما دفعه المستأجر من إيجار .

٣ - تحدد المحافظة نوع الخدمات المطلوبة لهذه المحال فى كل مبنى .

٤ - يجوز بموافقة رئيس مجلس الوزراء تخفيض مقدار الدفعة المقدمة إلى نسبة لا تقل عن ١٠ ٪ من التكاليف الفعلية فى الأحوال التى يقرها .

٥ - يخفض مقدار الدفعة المقدمة إلى ١٠ ٪ من التكاليف الفعلية والباقي يدفع على أقساط لمدة عشرين سنة بالنسبة للمحلات الكائنة بالوحدات الداخلية فى نطاق محافظات القاهرة والاسكندرية والجيزة .

المادة الثانية

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ،

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٤ شعبان سنة ١٤١٤ هـ

الموافق ١٦ يناير سنة ١٩٩٤ م .

قانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٩٦

بإلغاء بعض أحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم
التوثيق والشهر وللنقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء
صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي وقانون نظام
الإدارة للمحلية الصادرة بالنقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى

تلغى المواد أرقام ٣ مكررا ، ٣ مكررا ١ ، ٣ مكررا ٢ ، ٣ مكررا ٣ ،
٣ مكررا ٤ ، ٣ مكررا ٥ ، ٣ مكررا ٦ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦
بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي .

المادة الثانية

المادة الثالثة

المادة الرابعة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٨ صفر سنة ١٤١٧ هـ

" الموافق ١٤ يولييه سنة ١٩٩٦ م " .

حسنى مبارك

أسلحة وذخائر ومفرقات

قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢

بتعديل بعض نصوص قوانين العقوبات ، والإجراءات الجنائية ، وإنشاء
محاكم أمن الدولة ، ومصرية الحسابات بالبنوك ، والأسلحة والذخائر (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرّر مجلس الشعب للقانون الآتي نصّه ، وقد أصدرناه :

المادة المسبقة

يستبدل بنصوص المادة ٢٨ ، والفقرة الأخيرة من المادة ٣٥ مكررا من القانون
رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر ، وللبند الحادى عشر من الجدول
رقم ١ ببيان الأسلحة البيضاء المرفق به النصوص الآتية :

مادة ٢٨ : يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن "مائة جنيه"
ولا تزيد على "خمسمائة جنيه" ، كل من تجر أو استورد أو صنع بغير ترخيص،
الأسلحة البيضاء المبينة بالجدول رقم ١ .

ويعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن "خمسمائة جنيه" ولا تجاوز "ألف جنيه" ، كل
من تجر أو استورد أو صنع ، أو أصلح ، بغير ترخيص سلاحا ناريا من الأسلحة
المنصوص عليها فى الجدول رقم ٢ .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة ، إذا كان السلاح مما نص عليه فى البند أ
- من القسم الأول من الجدول رقم ٣ ، وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا
كان السلاح مما نص عليه فى البند ب - من القسم الأول أو فى القسم الثانى من
الجدول رقم ٣ .

مادة ٣٥ مكررا فقرة أخيرة : يسرى حكم الفقرة السابقة على حيازة أو إحراز
الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية المبينة بالجدول رقم ٤ المرفق ، أو كائنات أو

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٩ (مكرر) فى ١٨ يوليه ١٩٩٢ .

مخفضات الصوت والتليسكريبات التي تركيب على الأسلحة المذكورة .

البند الحادى عشر من الجدول رقم ١ ببيان الأسلحة البيضاء :

- الباط والسكاكين والجنازير والسنج وأى أداة أخرى تستخدم فى الاعتداء على الأشخاص دون أن يوجد لإحرازها أو حملها مسوغ من الضرورة الشخصية أو الحرفية.

المادة الثامنة

يضاف إلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه جدول جديد برقم ٤

نصه الآتى :

الجدول رقم ٤ : الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية

أولاً - بالنسبة للبنادق ذات الماسورة المصقولة من الداخل :

١ - الجسم المعنى .

٢ - الماسورة .

ثانياً - بالنسبة للبنادق المششخنة والنصف آلية :

١ - الجسم المعنى " للظرف " .

٢ - الماسورة .

٣ - الترياس ومجموعته .

ثالثاً - بالنسبة للمسدسات بكافة أنواعها :

(أ) مسدس يخرتة :

١ - الجسم المعنى .

٢ - المنزلق .

٣ - الماسورة .

(ب) مسدس بسمائية :

١ - الجسم المعنى .

٢ - الأكرة " الساقية " .

رابعاً - بالنسبة للمدافع والرشاشات والبنادق الآلية :

(أ) المدافع والرشاشات :

١ - الجسم المعنى .

٢ - المصورة .

(ب) للبلد الآلية :

١ - الجسم المعنى .

٢ - المصورة .

٣ - التبريس ومجموعته .

المادة التسعة

مع عدم الإخلال بأحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وبأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر ، يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .

المادة العشرة

لا تقام الدعوى الجنائية ضد من اتهم بأية صفة كانت إلى إحدى الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو العصابات المنصوص عليها فى المادة ٨٦ مكررا عقوبات ، إذا بادر خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون بإبلاغ النيابة العامة أو سلطات الأمن بانفصاله عن التنظيم وتوقفه عن ممارسة أى نشاط فيه .

كذلك لا تقام الدعوى الجنائية الناشئة عن حيازة أو إحراز لأسلحة أو ذخائر أو مفرقات أو مهمات أو آلات أو معدات أو وثائق أو أموال مما يرتبط بأنشطة التنظيم إذا بادر الحائز أو المحرز من تلقاء نفسه بتسليمها إلى النيابة العامة أو سلطات الأمن خلال المدة المشار إليها فى الفقرة السابقة .

ولا يسرى ما تقدم على الحالات التى بدأ فيها التحقيق أو رفعت فيها الدعوى الجنائية .

المادة الحادية عشرة

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٧ المحرم سنة ١٤١٣ هـ ١٨ يوليه سنة ١٩٩٢ م

وزارة الدللخللة

قرلر رقل ٧٣٦٣ لسنة ١٩٩٤ (١)

وزلر الدللخللة

بعء الاطلاع على القللون رقل ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والنلخنلر ؛
وعلى قرلر وزلر الدللخللة الصلار فى ٧ سبئلمر سنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة
والنلخنلر المعدل بالقرلر رقل ٥٣٠٤ لسنة ١٩٩٤ ؛
وعلى قرلر وزلر الدللخللة رقل ٧١٧١ لسنة ١٩٩٣ فى شأن التفلولض فى
الاختصاصات ؛

قرر

ملاءة ١ - يلغى للقرلر الوزلى رقل ٥٣٠٤ لسنة ١٩٩٤ للمشار إللله ، فىما
تضمنه من إلغاء الفلرللن الأللرللن من البئل و من الملاءة ١٣ من القرلر الصلار فى
٧ سبئلمر سنة ١٩٥٤ المشار إللله .

ملاءة ٢ - سبئلل بنص الفلرللن الأللرللن من البئل و من الملاءة ١٣ من القرلر
الصلار فى ٧ سبئلمر سنة ١٩٥٤ المشار إللله ، النص للللل :

وئلوب مءلر مصلحة الأمن العلم عن وزلر الدللخللة فى للللل للللرللص بالاللجار
فى الأسلحة والنلخنلر أو إصللحها ، وفى للللرللص باسللرلاد الأسلحة والنلخنلر ، وفى
للللل للللرللص .

وفى حالة رفض للللل للللرللص بالاللجار فى الأسلحة والنلخنلر أو إصللحها ،
أو رفض للللرللص بالاسلللرلاد أو رفض للللللة ، أو لللللر مءلل فى للللللن أو
قصره على أنوال معلنة من الأسلحة أو للللللة ببعض للللرلل أو سلبه أو إلؤلوه ، لا
لكون للقرلر نللللا إلا بعء موافقة وزلر الدللخللة .

ملاءة ٣ - بنشر هذا القرلر فى اللللللل المصرللة ، وعلل به من للللرلل نشره ،
وئللى ما للللله ، للللرلل فى ١ / ٨ / ١٩٩٤

وزارة الداخلية

قرار رقم ٣٧٧٣ لسنة ١٩٩٤

بتعديل بعض أحكام قرار وزير

للدخالية بشأن الأسلحة والنفاخر (١)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والنفاخر ؛
وعلى قرار وزير الداخلية الصادر فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة
والنفاخر ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر

المادة الأولى

يستبدل بنص المادة ٣ من قرار وزير الداخلية المشار إليه ، النص الآتى :
مادة ٣ - يعطى للترخيص على النموذج المعدل والمؤمن المرافق بعد سداد
للمرسم المقرر ، وتلتصق عليه صورة صاحبه مختومة بخاتم الجهة التى تصدره ،
ويشمل النموذج البيانات الآتية :
(١) اسم المرخص له ولقبه واسم الشهرة إن وجد وسنه ومهنته وجنسيته
ومحل إقامته .

(ب) وصف السلاح أو الأسلحة المرخص له بإحرازها أو حيازتها .

(ج) الأغراض التى من أجلها رخص له بإحرازها وحيازتها .

(د) تاريخ صدور الترخيص وتاريخ انتهاء مدته .

(هـ) الشروط التى يرى تقييد الترخيص بها .

(و) بيان بالتعديلات التى تطرأ على الأسلحة .

(ز) بيان بالتعديلات التى تطرأ على محل الإقامة .

(١) الوقائع المصرية - العدد ١٠٧ فى ١٢ مايو ١٩٩٤ .

ويصرف لأفراد الفئات المنصوص عليها في المادة ٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار إليها شهادة إخطار وإحراز سلاح طبقاً للنموذج المرفق ، وذلك بعد سداد الرسم المقرر ، أما الفئات الصادرة بشأنها قرار من وزير الداخلية بإعفاؤها من هذا الرسم فيصرف لها شهادة إعفاء بحمل وإحراز سلاح طبقاً للنموذج المرفق . وعلى الطالب عند تسلم الترخيص أو الشهادة تقديم السلاح أو الأسلحة المرخص بها للقسم أو المركز للتثبت من مطابقة الأوصاف الواردة بالترخيص . ويحصل من طالب الترخيص مبلغ عشرون جنيهاً مقابل تكاليف إصدار الرخصة المؤمنة ، كما يحصل مبلغ عشرة جنيهات مقابل تكاليف مضاهاة السلاح فنياً والكشف عليه عند كل تجديد .

المادة الثمانية

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره ،

تحريراً في ٢٠ / ٤ / ١٩٤٤

وزارة الداخلية

قرار وزير الداخلية رقم ١٩٠٨٤ لسنة ١٩٩٥

بشروط لترخيص بمحال تجارة

الأسلحة والنختر ومحال إصلاحها (١)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والنختر ،
وعلى القرار الوزاري الصادر بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤ بشأن تنفيذ
قانون الأسلحة والنختر ؛

قرر

المادة الأولى

يجب مراعاة للشروط التالية علاوة على ما ورد بالمادتين السابعة والخامسة
عشرة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه وذلك بالنسبة لتراخيص الاتجار
في الأسلحة والنختر وإصلاحها :

الترخيص شخصي ولا يجوز للمرخص إليه التنازل عنه إلى الغير إلا بعد اتخاذ
إجراء الترخيص للمتنازل إليه عن المحل .

يعتبر الترخيص سارياً فقط عن المحل المنصرف عنه والمبين حدوده ومقاساته
والشوارع التي يفتح عليها بالرسم الهندسي المعتمد والمرفق بالرخصة ولا يجوز
إحداث أي تعديل في أوضاع المحل أو نقله إلى مكان آخر إلا بعد الحصول على
ترخيص جديد وتقديم موافقة جهة الإسكان المختصة على ذلك .

لا يمسرى الترخيص إلا عن المدة المحددة في القانون والمبينة بالرخصة ويجوز
تجديده لمدة مماثلة بشرط تقديم طلب بذلك قبل نهاية مدته بشهر على الأقل ولأن تكون
كافة شروط الترخيص والتأمين قائمة ، ويمسد رسم التجديد مع الطلب .

الترخيص قاصر على الأنواع والكميات المصرح للمرخص له بالاتجار فيها فلا

يجوز تجاوز تلك الكميات أو توليد أنواع تختلف ما صرح به وإلا ضبطت ، وذلك وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر ، كما يجب مراعاة الحد الأقصى لعدد الطلقات وكلفة الشروط الواردة بقرار وزير الإسكان رقم ١٢٠٩ لسنة ١٩٦٥ فى شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها فى محال تجارة الذخائر وتعديلاته.

لا يجوز ممارسة أى صناعة أو تجارة أخرى لدخل محال تجارة الأسلحة والذخائر كما لا يجوز الجمع بين تجارة الأسلحة وإصلاحها فى محل واحد .
على المرخص له بالتجار فى الأسلحة أن يمسك دفترين لكل من الأسلحة والذخائر الآتية ، يقيد فى أحدهما الوارد منها للمحل وفى الآخر ما يتم من تصرفات لولاً بأول وهى :

الأسلحة النارية غير المشخصة .

الأسلحة النارية المشخصة المنصوص عليها فى القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون .

ذخيرة الأسلحة النارية غير المشخصة .

ذخيرة الأسلحة النارية المشخصة .

أجزاء الأسلحة والأسلحة البيضاء .

وعلى المرخص له بإصلاح الأسلحة أن يمسك دفترين أحدهما للوارد يقيد فيه كل ما يرد من الأسلحة وأجزائها للإصلاح والآخر للمصادر يقيد فيه كل ما يسلم من الأسلحة على أن يوقعه صاحب السلاح بالتسليم .

تكون الدفاتر المستعملة فى المحل طبقاً للنماذج التى تقررها وزارة الداخلية مرقومة بأرقام متسلسلة ومختومة بخاتم مديرية الأمن التابع لها المحل ، وأن يكون القيد فيها باللغة العربية وبأرقام واضحة واستيفاء كافة البيانات من واقع المستندات الرسمية الخاصة بها .

لا يجوز فى محال تجارة الأسلحة والذخائر تركيب أو تجميع أجزاء الأسلحة لتصبح أسلحة كاملة ، كما لا يجوز تعبئة الفخاروش أو الطلقات الفارغة أو النصف معبأة كما لا يجوز صنع أسلحة أو ذخائر بمحال إصلاح الأسلحة .

على المرخص له بإصلاح الأسلحة ألا يقبل للتصليح إلا الأسلحة المرخصة التي لم تنته رخصتها أو الأسلحة المدرجة في الشهادات المنصرفة للمخفيين من التراخيص بحمل السلاح ، على أن يقيد بنقتر الولود نوع السلاح واسم صاحبه ومحل إقامته ورقم الترخيص وتاريخ انتهائه أو رقم الشهادة والجهة الصادرة منها ، وعليه إيلاغ الشرطة عن كل سلاح يقدم للإصلاح ولا يكون مصرحاً بجيازته على الوجه السابق وإلا كان هو مسئولاً عن جيازته أو إحرازه .

لا يجوز إدخال أى نوع من الأسلحة والنظائر لمحل تجارة الأسلحة والنظائر إلا بموجب رخصة نقل " نموذج ١٣٦ هـ " صادرة من مديرية الأمن المختصة ومبين بها نوعية الأسلحة والنظيرة المنقولة ، وعيارها وجهة صنعها وأرقام الأسلحة وفقاً للبيان المقدم من التاجر للبائع وعلى مسؤوليته ومختوم بخاتم شعار الجمهورية للمديرية التي تصدر رخصة النقل ، فإن كان السلاح مباعاً من مرخص له أو حائزه بشهادة إعفاء أو إخطار فإن على التاجر المشتري ، والمختص بقسم الشرطة التابع له المحل للتأكد من استمرار الرخصة أو صفة الإعفاء قبل عمل مذكرة الأحوال بالتنازل مع إرفاق أصل الرخصة أو الشهادة بطلب للتنازل إن لم يكن بها سوى السلاح المباع ، أو صورة ضوئية معتمدة من قسم الشرطة المختص بعمل مذكرة الأحوال مع إرفاق صورة من نموذج المضاهاة المحرر عن هذا السلاح وذلك قبل إصدار رخصة النقل .

ولا يجوز خروج أية أسلحة أو نظيرة من المحل إلا بموجب رخصة نقل وفقاً للبيد السابق أو بموجب تصريح شراء " نموذج ١٣٦ ل شرطة - ١ " للأسلحة ، " نموذج ١٣٦ ل شرطة - ٢ " للنظيرة .

إذا حصل للتاجر على رخصة بنقل أسلحة أو نظائر أو ذخائر ولم يتم النقل لأى سبب خلال المدة المحددة لسريان الرخصة يجب تسليمها فوراً للجهة التي أصدرتها لإفائها وإخطار الأمن العام بذلك .

إذا قدم للمحل تصريح شراء أسلحة ونظائر ، وكان بعض ما تضمنه التصريح غير موجود في المحل ، وجب على صاحب المحل عدم إتمام البيع إلا بعد استبعاد الأنصاف غير المتوفرة من التصريح بمعرفة جهة الشرطة المختصة للتصريح .

يراعى عدم بيع أية أسلحة أو ذخائر بموجب تصريح به أى شطب أو تعليق بأى

صورة من الصور فإن ذلك من شأنه أن يلغى التصريح ويستوجب ضبطه ما لم يعتمد التعديل من جهة الشرطة المختصة ، كما يجب مراعاة التأكد من سريان مدة التصريح قبل البيع .

على التاجر للبائع إثبات أوصاف الأسلحة والذخائر المباعة بظهر التصريح من وقع البيانات والدفتر وما هو مدون على السلاح من حيث النوع والماركة والعيار وجهة الصنع والأرقام مع إيضاح حالته " جديد - مستعمل " والتوقيع قرين تلك البيانات باسم وخاتم المحل وتوقيع المشتري شخصياً بعد التأكد من شخصيته من واقع بطاقته الشخصية أو العائلية وإثبات رقمها وتاريخها وجهة صدورها ، كما يراعى بالنسبة لتصاريح الذخيرة أن تكون الكمية المصرح بها مبينة عدداً وكتابة " تقطياً " ومحدد نوعيتها وعيارها ما لم تكن لأول مرة مع تصريح السلاح ، فإذا تم بيع جزء فقط من الكمية المصرح بها يثبت ذلك ، بدفتر المحل وظهر التصريح ويوقع في كلا الأحوال من المصرح له بما يفيد الاستلام ويمسك حق صاحب التصريح في باقى الكمية فور مغادرته المحل وتسلم البيع ، وأى تصريح لا يتم إثباته فى الدفاتر فور مغادرة المصرح له المحل لا يعتد به ، كما لا يجوز إجراء أى شطب أو كشط أو تعديل بيانات الدفاتر أو لتصاريح ورخص النقل قبل الرجوع لجهة الشرطة المختصة.

يراعى الاحتفاظ بالتصاريح ورخص مرتبة حسب توليخ الصرف وطبقاً لما هو مفيد بالدفتر .

على المرخص له الالتزام بكافة البنود السابقة والاشتراطات الصادرة من وزارة الداخلية والمباعدة له كتابة ، وعليه الاحتفاظ بالرخصة والرسم الهندسى ورخصة الإسكان الخاصة بالمحل فى مكان ظاهر ، وإطلاع الجهة الإدارية والموظفين الذين يندبون للتفتيش على المحل عليها فى أى وقت .

المادة الثانية

تعتبر الشروط المشار إليها بالمادة السابقة جزءاً لا يتجزأ من الترخيص وعدم الالتزام بها أو بعضها يعد إخلالاً بشروط الترخيص ، يجوز إلغاء الرخصة كما يعتبر جميع الشركاء مسئولين بالتضامن عن تنفيذ ذلك .

الملة ؤللللة

ينشر هؤا للقرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من لليوم الللى لللاريخ نشره .

لحريرافى ٢٦ / ١٢ / ١٩٩٥

وزير اللللىلة

لمن محمد الأكلى

قرار وزير الداخلية

رقم ٧٣٣٠ لسنة ١٩٩٤ م (١) ، (٢)

بتحديد المواد التي تعتبر في حكم المفرقات

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على قانون العقوبات .

وعلى قرار وزير الداخلية الصادر في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥٠ بشأن المواد التي تعتبر في حكم المفرقات ، المعدل بالقرار الصادر في ٢ ابريل سنة ١٩٥٥ والقرار رقم ١١ لسنة ١٩٦٣ .

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر

المادة الأولى

يستبدل بنص المادة الأولى من قرار وزير الداخلية الصادر في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥٠ المشار إليه المعدل بالقرار الصادر في ٢ ابريل سنة ١٩٥٥ والقرار رقم ١١ لسنة ١٩٦٣

النص الآتي :

" تعتبر في حكم المفرقات المواد المبينة بالجدول وملحق الصيغ والتعريفات للمرتقين " .

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره
تحريراً في ٢٤ / ٧ / ١٩٩٤ م

وزير الداخلية

حسن محمد الأكفي

(١) الوقائع المصرية - العدد ٢٢٠ (تابع) في ٢٩ سبتمبر ١٩٩٤ .

(٢) لم ينشر الملحق الذي يوضح الصيغ الجزئية والأسماء المرادفة والتعريفات المواد المدرجة بجدول المواد المفرقة والتي تعتبر في حكمها إكتفاءً بنشرها بالوقائع المصرية .

جدول

بشأن المواد التي تعتبر في حكم المفرقات

١ - المواد المنصوص عليها بالجدول التالي تعتبر بذاتها من المفرقات أو في حكمها

مسلسل	إسم المادة - العلمي أو الشائع
١	فلمينات الزنق
٢	لزيد الرصاص
٣	لزيد الفضة
٤	لزيد الباريوم
٥	ثلاثي لزيد الميانيوريك
٦	النترازين
٧	الدلينول
٨	استيفانات الرصاص
٩	هكسا ميثيلين ترائ بيروكسيد داي أمين
١٠	النيترو مانيت
١١	كبريتيد النيتروجين
١٢	ميلنيد النيتروجين
١٣	ثلاثي النيتروبنزين
١٤	كلوريد البكريل
١٥	ثلاثي النيترو طولوين
١٦	النافثيت
١٧	حمض البكريك
١٨	البكراميد
١٩	بكرات الأمونيوم

٢٠	حمض الاستيفاتيك
٢١	رباعي النيترو تيلين
٢٢	الكريزوليت
٢٣	بكرات الميثيل
٢٤	بكرات الإيثيل
٢٥	ثلاثي النيترو فلورينون
٢٦	النيترو بنزو تريلازول
٢٧	ثلاثي نيترو حمض البنزويك
٢٨	ثنائي بكرول اليوريا
٢٩	سداسي النيترو ستلين
٣٠	كبريتيد ثنائي البكريل
٣١	ثنائي النيترو ريزورسينول
٣٢	ثنائي بكريل الأمين
٣٣	سداسي نيترو الأروبنزين
٣٤	سداسي النيترو أوكسانيليد
٣٥	ثلاثي النيترو جلسرين
٣٦	ثنائي النيترو جليكول
٣٧	ثنائي النيترو ثنائي الجليكول
٣٨	ثنائي النيترو ثلاثي الجليكول
٣٩	البروبيلين جليكول ثنائي النترات
٤٠	نترات النشا
٤١	لانيثيرو بنتا
٤٢	الدايبيتا
٤٣	الفايغونيت
٤٤	النيترو سيالوز

٤٥	الهكسوجين
٤٦	النتريل
٤٧	الداينا
٤٨	بكرات الجواندين
٤٩	الاكتوجين
٥٠	النتيروزو جواندين
٥١	النتيرو جواندين
٥٢	أحادى النتيرو يوريا
٥٣	ثلاثى نيترو ثلاثى ميثيل النتيرو ميثان
٥٤	خماسى نترات رباعى ميثيل البننتول الحلقى
٥٥	نيترات الأمونيوم النقية * نسبة النتيتروجين الأعلى من ٢, ٣٤ % *
٥٦	بيركلورات الأمونيوم
٥٧	بيركلورات الجواندين
٥٨	الديناميت بأنواعه
٥٩	مفرقات الأمون بولفر
٦٠	مفرقات الكلورات والبيركلورات
٦١	المفرقات المستحبة
٦٢	مفرق الأنفو
٦٣	المفرقات الطينية
٦٤	مفرقات الأكسوجين المسائل
٦٥	المفرقات البلاستيكية
٦٦	البارود الأسود
٦٧	البارود عديم الدخان بكافة أقسامه
٦٨	المخاليط النارية * الألعاب النارية بكافة مصنفتها *
٦٩	مخاليط المفرقات التى تحتوى على مادة لو أكثر من المواد السالفة الذكر .

٧٠	مخاليط المفرقات التي تتكون من مواد ليست لأي منها خواص مفرقة بذاتها
٧١	نترات الصوديوم
٧٢	نترات الليوتاسيوم
٧٣	كلورات وبيركلورات الصوديوم
٧٤	كلورات وبيركلورات الليوتاسيوم
٧٥	حامض النيتريك للمركز " الأعلى من ٧٠ % "

٢ - يوضح الملحق المرفق للصيغ الكيميائية البنائية والجزئية والأسماء المرادفة

والتعاريف للمواد المدرجة بالجدول السابق .

وزير الداخلية

حسن محمد الألفي

وزارة الداخلية

قرار وزير الداخلية رقم ١٨٠٣٩ لسنة ١٩٩٥ (١)

بالشروط والإجراءات الخاصة بالحصول على تراخيص المفروعات

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على قانون العقوبات ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ بإضافة باب جديد إلى قانون العقوبات بشأن

المفروعات ؛

وعلى قرار وزير الداخلية الصادر في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ بالشروط

والإجراءات الخاصة بالحصول على التراخيص المنصوص عليها في الفقرة الأولى من

المادة ١٠٢ (أ) من قانون العقوبات ؛

وبعد موافقة وزير العدل ؛

وبناء على ما لوتاه مجلس الدولة ؛

قرر

مادة ١ - تشكل بوزارة الداخلية لجنة من :

(١) نائب مدير مصلحة الأمن العام أو من ينوب عنه . رئيسا

(٢) مدير إدارة الرخص بمصلحة الأمن العام أو من ينوب عنه .

(٣) مدير إدارة المفروعات بمصلحة الدفاع المدني أو من ينوب عنه .

(٤) أحد ضباط الإدارة العامة للشؤون القانونية بوزارة الداخلية . أعضاء

(٥) أحد أعضاء النيابة العامة .

(٦) مندوب عن وزارة الدفاع " إدارة الأسلحة والذخيرة " .

واللجنة الاستعمارة بمن تراه من ذوي الخبرة .

ولا تكون قرارات اللجنة نافذة إلا بعد اعتمادها من مدير مصلحة الأمن العام .

مادة ٢ - تختص اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة بمنح التراخيص

(١) التوقيع المصرية - العدد ٢٠ في ١٩٩٦/١/٢٣ .

بأحراز أو حيازة أو استيراد أو نقل المفرقات والمواد والأجهزة والآلات والأدوات المعتبرة في حكمها ، ولها حق رفض الترخيص أو تقصير مدته أو قصره على أنواع أو كميات معينة من المفرقات أو ما في حكمها أو تقييده بأى شرط أو إلغائه .

واللجنة الحق في أن تقرر نقل المفرقات أو ما في حكمها - المرخص بها - من الجهة الموردة إلى جهة التخزين ، وذلك بموجب ترخيص نقل على دفعات بحسب احتياج الجهة المرخص لها ، على ألا يتم نقل دفعة إلا بعد التأكد من استهلاك ٧٥ ٪ من الدفعة السابقة .

واللجنة أن تقرر إعدام المفرقات أو ما في حكمها غير الصالحة ، وذلك بناء على طلب صاحب الشأن أو تقرير مفتش المفرقات المختص ، على أن يتم الإعدام بمعرفة المسئول الذى يعينه صاحب الشأن أو لجنة المفرقات ، وبحضور كل من :

(١) مسئول تخزين المفرقات المطلوب إعدامها .

(٢) مفتش مفرقات المديرية .

(٣) ضابط من إدارة الدفاع المدنى والحريق بالمديرية .

(٤) ضابط مباحث المركز أو القسم الواقع بدائرته محل تخزين المفرقات أو

المواد التى في حكمها المطلوب إعدامها .

(٥) مفتش مفرقات من إدارة الرخص بالأمن العام .

(٦) مفتش مفرقات من مصلحة الدفاع المدنى .

وتتم عملية الإعدام تحت إشراف مدير الأمن المختص أو من ينييه ، وعلى نفقة

الجهة المالكة للمفرقات أو ما في حكمها .

واللجنة بعد إذارها للجهة مالكة مخزن المفرقات ، لتنظر في غلق المخزن إداريا لمدة شهر قابلة للتجديد ، بعد إخلائه من المفرقات ، إذا ما تبين لها مخالفة شروط التخزين به أو فقد شروطا من شروط صلاحيته لذلك ، والمنصوص عليها فى قرار وزير الإسكان رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، ولا يسمح بفتح المخزن إلا بعد تدارك المخالفات وموافقة اللجنة .

واللجنة فحص أية موضوعات يتم عرضها فى مجال استخدام المفرقات أو ما فى حكمها والمتغيرات التى تطرأ فى هذا المجال ، لوضع الحلول المناسبة بشأنها .

مادة ٣ - يصدر لترخيص بصنع المفرقات أو ما فى حكمها من وزير الداخلية بناء على رأى اللجنة ، ولوزير الداخلية سحب الترخيص فى أى وقت بعد أخذ رأى اللجنة .

مادة ٤ - يقدم طلب الترخيص إلى مديرية الأمن التابع لها محل إقامة الطالب مشتملا على البيانات الآتية :

(١) اسم ولقب طالب الترخيص وسنه وجنسيته ومهنته ومحل إقامته ومحل ميلاده .

(٢) الغرض من حيازة أو إحراز أو استعمال أو صنع أو استيراد المفرقات وما فى حكمها .

(٣) نوع المفرقات أو المواد المعتبرة فى حكمها وماهيتها ووصفاتها :-

(٤) مواصفات الأجهزة والألات والأدوات التى تستخدم فى صنعها أو استعمالها .

(٥) مكان التخزين وما يفيد لترخيص به .

(٦) مصدر الحصول على المفرقات أو ما فى حكمها أو جهة استيرادها .

(٧) مكان استعمالها .

(٨) الجهة التى ستقتل منها وإليها .

(٩) طريقة النقل والغرض منها .

مادة ٥ - يرفع مدير الأمن طلب الترخيص إلى مصلحة الأمن العام مشفوعا برأيه ،

وذلك بعد الكشف جنائيا محليا على مسئولى تداول المفرقات ، والشخص أو الجهة طالبة الترخيص ، والتحقق من صحة البيانات الواردة بالطلب .

وتتولى إدارة الرخص بالمصلحة اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو الكشف عن المذكورين أمنيا وجنائيا ، واستكمال جميع الأوراق المطلوبة للعرض على لجنة المفرقات .

مادة ٦ - لا يجوز منح الترخيص المنصوص عليه فى المادتين ٢ ، ٣ من هذا القرار إلى كل من :

- (أ) الأشخاص الذين سبق الحكم عليهم بعقوبة جنائية أو بالحبس لمدة سنة أو أكثر في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال .
- (ب) الأشخاص الذين سبق الحكم عليهم بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مفرقات أو مخدرات أو سرقة أو شروع فيها أو إخفاء لشيء مسروقة .
- (ج) الأشخاص الذين سبق الحكم عليهم في جريمة من جرائم البابين الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .
- (د) الأشخاص الذين سبق الحكم عليهم في أية جريمة استعمل في ارتكابها سلاح أو كان الجاني يحمل سلاحاً أثناء ارتكابها .
- (هـ) المنشردين والمشتبه فيهم الموضوعين تحت مراقبة الشرطة .
- (و) الأشخاص الذين سبق إدخالهم مستشفى أو مصحة بسبب مرض عقلي .
- (ز) كل من ترى الجهات الأمنية رفض الترخيص له لأسباب أمنية أو جنائية .
- مادة ٧ - على المرخص له أن يمسك دفترأ يقيد فيه أولاً بأول جميع المفرقات أو ما في حكمها الواردة له أو المنصرفة منه مع بيان مقدارها وسبب صرفها والجهة المنقولة إليها ورقم وتاريخ الترخيص للصادر في شأنها .
- ويجب قبل استعمال هذا الدفتر تقديمه إلى مديرية الأمن لمراجعة أرقام صفحاته وختمها بخاتم المديرية .
- وعلى المرخص له في الأسبوع الأول من كل شهر أن يرسل إلى مصلحة الأمن العام والمديرية التابع لها مخزنه كشفاً ببيان كمية المفرقات أو ما في حكمها المرخص بها والكمية الباقية من الشهر السابق وما أضيف إلى مخزنه خلاله وما استعمله فعلاً والأعراض التي استعمل فيها وذلك بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول .
- وعليه عند الانتهاء من العمل بأحد الدفاتر أو الترخيص تقديمه لمديرية الأمن .
- مادة ٨ - على المرخص له عند تغيير محل إقامته أو مهنته إبلاغ ذلك إلى مديرية الأمن فوراً للتأشير بذلك في سجلاتها وفي الترخيص ، على أن تخطر بذلك مصلحة الأمن العام على وجه الاستعجال .
- مادة ٩ - على المرخص له في حالة فقد الترخيص الصلار له ، أو المفرقات أو ما في حكمها أو دفتر قيد المفرقات وما في حكمها ، إبلاغ مديرية الأمن المختصة

فوراً لإجراء تحقيق دقيق تؤثر بنتيجته في سجلاتها وتخطر مصلحة الأمن العام بذلك على وجه الاستعجال ، وتتخذ إجراءات النشر ويتم العرض على لجنة للمفرقات لاتخاذ اللازم من جانبها .

مادة ١٠ - لا يجوز الترخيص بنقل المفرقات أو ما حكمها إلا بعد العرض على لجنة المفرقات والحصول على موافقة مديريات الأمن التي تقع بدائرتها المخازن المراد النقل منها أو إليها ، على أن تتخذ تلك المديريات احتياطات الأمن اللازمة . ويستثنى من العرض على اللجنة النقل ما بين المخازن في نطاق المديرية الولدة.

مادة ١١ - الترخيص بحيازة المفرقات وما في حكمها منوط بمن صدر له الترخيص وفي حدود النشاط المصرح به دون اللجوء لنشاط آخر أو للتنازل عنه لأي جهة أخرى .

مادة ١٢ - يعتبر الترخيص ملغياً في الأحوال الآتية :

(١) وفاة المرخص له ، إلا إذا رغب الورثة في استمرار الترخيص وتوافرات فيمن يحل منهم محل مورثهم الشروط للشخصية والموضوعية لاستمرار الترخيص ووافقت اللجنة على ذلك .

(٢) انقضاء فترة سريان الترخيص بنهاية العام الميلادي الذي صدر فيه .

(٣) توقف أو تغيير نشاط الشخص أو الجهة المرخص لها ، أو انتهاء الغرض من الترخيص .

(٤) فقد المفرقات أو ما في حكمها - المرخص بها - كلية .

(٥) إذا طرأ على المرخص له أحد مواقع الترخيص المشار إليها بالمادة " ٦ " من هذا القرار .

ويجب على كل من مسئول التخزين أو الاستعمال بإخطار مديرية الأمن التي يقع في دائرتها بوفاة المرخص له خلال أسبوع من تاريخ الوفاة .

مادة ١٣ - يتعين على ورثة المرخص له بإخطار مديرية الأمن التابع لها محل إقامته برغبتهم في استمرار الترخيص خلال مدة لا تجاوز أسبوعين من تاريخ الوفاة ، وإلا اعتبر الترخيص ملغياً .

فإذا أبدوا عدم رغبتهم في الحصول على ترخيص جديد أو إذا تخلفوا عن الإخطار خلال المدة المحددة ، وكانت هناك مفرقات متبقية من تلك التي كان مرخصا بها لمورثهم ، فإنه يتعين عليهم التقدم بطلب للمديرية للتصرف في تلك المفرقات وذلك خلال مدة لا تتجاوز شهراً من تاريخ الوفاة ، فإذا انقضت تلك المدة دون التقدم بالطلب المشار إليه يعتبر الترخيص ملغياً ، ويعرض الأمر على لجنة المفرقات للتصرف .

مادة ١٤ - ينتهي الترخيص في ٣١ ديسمبر من العام الميلادي الصادر فيه ، وفي حالة رغبة المرخص له الاستمرار في نشاطه فإنه يتعين عليه التقدم بطلب خلال ديسمبر من العام الصادر فيه الترخيص ، وذلك للترخيص له بكمية من المواد المفرقة لو ما في حكمها أو بطلب الترخيص له بكمية من المواد المفرقة لو ما في حكمها مع استمرار حيازته للكمية المتبقية من الترخيص المنتهي ، أو بطلب الترخيص له باستمرار حيازة الكمية المتبقية فقط من الترخيص المنتهي لاستخدامها في العام الجديد ، ويسمح لطلب الترخيص باستخدام الكميات المتبقية من الترخيص المنتهي عقب حلول العام الجديد إلى حين صدور الترخيص الجديد له .

لما في حالة عدم رغبة المرخص له الاستمرار في نشاطه عقب انتهاء الترخيص الصادر له وكانت هناك كمية من المفرقات أو المواد التي في حكمها متبقية منه ، فإنه يتعين عليه إخطار مديرية الأمن المختصة بذلك ، على أن يشير في طلبه إلى التصرف في هذه المفرقات إما بالإعدام إذا ما رغب في ذلك ، أو وفقاً لما تراه لجنة المفرقات ، على ألا تتجاوز مدة الإخطار أسبوعين من نهاية السنة الميلادية الصادر فيها الترخيص .

فإذا انقضت هذه المدة دون التقدم بالطلب المشار إليها ، يتعين على مديرية الأمن المختصة اتخاذ الإجراءات القانونية قبل المخالف .

مادة ١٥ - يجب على الشخص أو الجهة المرخص لها عند توقف النشاط نهائياً أو تغييره ، إخطار مديرية الأمن المختصة خلال شهر من تاريخ التوقف أو تغيير النشاط ، ويرفع الأمر لمصلحة الأمن العام للمرض على لجنة المفرقات لإلغاء الترخيص والتصرف في المفرقات التي قد تبقى منه ، وفي حالة عدم الإخطار في

المهلة المحددة يعتبر الترخيص ملغيا فور انقضائها ، ويرجع في تحديد التوقف أو تغيير النشاط إلى تقرير مفتش المفرقات المختص ، مؤيداً بحركة المفرقات الشهرية وأية مستندات أخرى تفيد ذلك ، مع اتخاذ الإجراءات القانونية قبل المخالف .

وللجنة المفرقات - بالنسبة للمفرقات التي ألغى الترخيص الصادر بشأنها أو المتبقية من الترخيص المنتهى ولم يتخذ بشأنها إجراء قانوني - أن تقرر تسليمها للقوات المسلحة أو التصرف فيها وفقاً لما تراه .

مادة ١٦ - يلغى قرار وزير الداخلية الصادر في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥٠ المشار إليه.

مادة ١٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويصل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

تحريراً في ٥ / ١٢ / ١٩٩٥ وزير الداخلية

وزارة الداخلية

قرار وزير الداخلية رقم ٤٦٠٨ لسنة ١٩٩٦

بتعديل بعض أحكام قرار وزير الداخلية الصادر في

٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة ونفاياتها (١)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والنفايات ؛
وعلى قرار وزير الداخلية الصادر في ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة
ونفاياتها ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر

المادة الأولى

تضاف إلى المادة ١٦ من قرار وزير الداخلية الصادر في ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤
المشار إليه فقرة ثانية نصها الآتي :

" ويجوز للمرخص له بالاتجار في الأسلحة ونفاياتها - بعد موافقة وزير
الداخلية أو من ينوبه - أن يستعين بمدير المحل تتوفر فيه جميع الشروط المطلوبة في
تاجر الأسلحة ، وفي هذه الحالة يكون كل من المرخص له والمدير مسئولاً عما يقع
من مخالفة لأحكام قانون الأسلحة والنفايات والقرارات المنفذة له " .

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ
نشره .

تحريراً في ٢٢ / ٦ / ١٩٩٦

وزير الداخلية

حسن محمد الألفي

التعديلات التشريعية لموضوعات

الجزء السادس

وتتناول موضوعات :

- اصلاح زراعى " ص ٣٠٣ "
- اعيد ومواسم " ص ٣٠٩ "
- امن للدولة " ص ٣١٣ "
- اموال الدولة " ص ٣٤٣ "

اصلاح زراعى

قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم

١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى

يستبدل بنصوص المواد ٣٣ ، ٣٣ مكررا ، ٣٣ مكررا ج ، ٣٣ مكررا ز ، ٣٥ مكررا ب " فقرة ثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى النصوص الآتية :

مادة ٣٣ : تحدد قيمة الأجرة السنوية للأراضى الزراعية باثنين وعشرين مثلاً للضريبة العقارية المأوية .

وفى حالة اعادة ربط الضريبة خلال مدة الاجار تحدد الأجرة باثنين وعشرين مثلاً للضريبة الجديدة اعتباراً من أول السنة الزراعية التالية للسنة التى يصير فيها تقدير هذه الضريبة نهائياً ، وإذا لم تكن الأرض مفروضا عليها ضريبة عقارية فى تاريخ تأجيرها أو كان مفروضا عليها ضريبة لا تجاوز جنيهاً للفدان فى السنة تقدر قيمتها الاجارية بناء على طلب المؤجر بمعرفة لجنة التقدير المختصة المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ للخاص بتقدير اجار الأراضى الزراعية لاتخاذها أساساً لتحديد ضرائب الأطنان .

ويكون لكل من المؤجر والمستأجر الحق فى استئناف التقدير أمام اللجنة الاستئنافية المنصوص عليها فى المرسوم بقانون المذكور ، وتتبع فى إجراءات طلب التقدير واستئنافه القواعد المنصوص عليها فيه .

وفى تطبيق أحكام هذه المادة تعتبر مساحة للقدان من الأرض المؤجرة ثلاثمائة قصبية على الأقل بما فيها المصارف والقنوات الحقلية الدالخة فى المساحة المؤجرة .

مادة ٣٣ مكررا : لا يصرى الحد المقرر قانونا لأجرة الأرض الزراعية المشار إليه فى المادة السابقة على الأراضى التى تؤجر لزراعتها حدائق أو موزا لو نباتات مستديمة أو بالنباتات التى تبقى مزروعة فى الأرض لأكثر من سنة عدا القصب ، وفى هذه الحالات تفرض ضريبة عقارية اضافية تقدر بأربعين فى المائة ٤٠ % من قيمة الزيادة فى أجرتها عن الحد المقرر قانونا ، وتودى للضريبة الإضافية مع القسط الأخير للضريبة العقارية الأصلية . ويكون للحكومة فى تحصيل هذه الضريبة ما لها فى تحصيل الضريبة العقارية الأصلية من امتياز ، ويجوز تحصيلها بطريق الحجز الإدارى .

مادة ٣٣ مكررا " ج " : يلتزم المستأجر بالاضافة الى الأجرة المحددة وفقا لأحكام القانون باثنتين وعشرين مثلا من الضريبة العقارية الأصلية بأجور الرى وفقا للفئات المقررة قانونا ان وجدت ، وما يفرضه القانون من الضرائب على المستأجر للأراضى الزراعية ، كما يلتزم بتطهير وصيانة المساقى والمروى والمصارف الفرعية الواقعة فى نطاق الأرض المؤجرة ما لم يتفق على غير ذلك .

مادة ٣٣ مكررا " ز " : تنتهى عقود إيجار الأراضى الزراعية نقدا أو مزارعة السارية وقت العمل بأحكام هذا القانون بانتهاء السنة الزراعية ٩٦ / ١٩٩٧ ، ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك .

ولا ينتهى عقد الإيجار بموت المؤجر أو المستأجر وإذا توفى المستأجر خلال المدة المبينة بالفقرة السابقة ينتقل حق الإيجار الى ورثة المستأجر حتى انتهاء المدة السابقة .

وتسرى أحكام القانون المنذرى ، بما فيها ما يتعلق بتحديد القيمة الإيجارية على عقود الإيجار المذكورة فى الفقرتين السابقتين عند انقضاء مدة السنوات الخمس المشار إليها .

وإذا رغب المؤجر فى بيع الأرض المؤجرة قبل انقضاء المدة المبينة فى الفقرة الأولى كان للمستأجر أن يختار بين شرائها بالسعر الذى يتفق عليه ، أو أن يخلو

الأرض بعد تقاضيه من المؤجر مقابل التنازل عن المدة المتبقية من العقد ، وحسب هذا المقابل بأربعين مثل الضريبة العقارية المقررة عن كل سنة زراعية ، لو أن يستمر مستأجرا للأرض الى حين انتهاء المدة المشار إليها في الفقرة الأولى .

مادة ٣٥ مكررا " ب " فقرة ثالثة : يصدر الحكم بإخلاء المستأجر من الأرض المؤجرة اعتبارا من نهاية السنة الزراعية مع إلزام المؤجر بتعويض المستأجر بما يساوي ٢٠٠ مثل الضريبة العقارية المقررة على الأرض المؤجرة.

المادة الثانية

تسرى القيمة الاجارية للأراضي الزراعية المحددة باثنين وعشرين مثلا للضريبة العقارية المساوية على عقود الايجار القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون اعتبارا من أول السنة الزراعية التالية لهذا التاريخ .

المادة الثالثة

تسرى على عقود ايجار الأراضي الزراعية التي تبرم اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون الأحكام الواردة في الفصل الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من القانون المدني .

المادة الرابعة

لا يترتب على تطبيق لحكام هذا القانون الاخلال بالقواعد القانونية أو التعاقدية المقررة في تاريخ العمل به لشغل المساكن الملحقة بالأراضي الزراعية المؤجرة . ومع ذلك اذا ترتب على انتهاء عقد ايجار الأرض الزراعية المؤجرة وفقا لأحكام هذا القانون إخلاء المستأجر للمساكن الملحقة بالأرض الذي يقيم به ، وكان هو المساكن الوحيد لاقامته ومن يعولهم ، تكفل الدولة بتوفير مساكن أخرى له بأجرة مناسبة بالوحدة المحلية التي كان يقيم فيها . ولا يجوز إخلاءه قبل تدبير هذا المساكن .

المادة الخامسة

يكون لمستأجرى الأراضي الزراعية الذين تنتهي عقود الايجار المبرمة معهم وفقا لأحكام هذا القانون الأولوية في تملك الأراضي الصحراوية التي تستصلحها الدولة طبقا للأسس والتميزيرات وأوجه الرعاية والقواعد والاجراءات المقررة للحالات المنصوص عليها في المادة ١٤ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية.

المادة السادسة

ينتهى العمل بحكم المادة ٣٤ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى بانقضاء الخمس السنوات المشار إليها فى المادة ٣٣ مكررا أو بانتهاء العقد لأى سبب ، أى التاريخين أقرب .

وتلغى الفقرة الثانية من المادة ٣٦ ، والمولد ٣٦ مكررا " أ " ، ٣٦ مكررا " ب " من المرسوم بقانون ذاته .

كما تلغى المادة الخامسة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، المشار إليه .

المادة السابعة

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٦ ذى الحجة سنة ١٤١٢ هـ .

" الموافق ٢٧ يونيه سنة ١٩٩٢ م " .

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى

قرار وزارى رقم ٢٢١ لسنة ١٩٨٩

بشأن تعديل البند رقم ٥ من المادة ٨ من قرار وزير الزراعة رقم
٨٧٧ لسنة ١٩٨٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ (١)

نائب رئيس مجلس الوزراء

وزير الزراعة واستصلاح الأراضى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ فى شأن تصفية بعض الأوضاع
المرتبة على قوانين الإصلاح الزراعى ؛

وعلى قرار وزير الزراعة رقم ٨٧٧ لسنة ١٩٨٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم
٣ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه ؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٩ بالجلسة رقم ١٥٤ بتاريخ ١٢/٢٥ /
١٩٨٨ ؛

قرر

مادة ١ - يستبدل بنص البند رقم ٥ الفقرة الثانية من المادة رقم ٨ من اللائحة
التنفيذية للقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه الصادر بالقرار الوزارى رقم ٨٧٧
لسنة ١٩٨٦ بالنص الآتى :
" يعفى المشتري من ١٠ ٪ من الثمن الأسمى للأرض وملحقاتها فى حالة السداد
الفورى " .

مادة ٢ - على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ،

صدر فى ١ / ٣ / ١٩٨٩

(١) الموقع المصرية - العدد ٨٠ فى ٣ إبريل ١٩٨٩ .

أعياد ومواسم قرار رئيس مجلس الوزراء لسنة رقم ٤٥٤ (١٩٨٧) (١)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام العاملين المنتمين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ؛

وعلى قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٨٢ ؛

قرر

المادة الأولى

يحتفل كل عام في جمهورية مصر العربية بالاعيد الآتية ، وتعمل فيها وزارات ومصالح الحكومة ووحدات القطاع العام :

- ١ - المولد النبوي الشريف .
- ٢ - رأس السنة الهجرية .
- ٣ - وقفة عيد الفطر وأيام العيد الثلاثة .
- ٤ - وقفة عيد الأضحى وأيام العيد الأربعة .
- ٥ - عيد تحرير سيناء ٢٥ أبريل .
- ٦ - عيد أول مايو .
- ٧ - عيد الجلاء ١٨ يونيو .
- ٨ - عيد الثورة ٢٣ يوليو .
- ٩ - عيد القوات المسلحة ٦ أكتوبر .
- ١٠ - عيد شم النسيم .

وتقتصر إجازة عيد الفطر وعيد الأضحى بالتنمية لوحدات القطاع العام

٣١. أعياد وموسم

على اليومين الأول والثاني من أيام عيد الفطر ، ووقفة عيد الأضحى واليومين الأول والثاني من أيام العيد .

المادة الثانية

يحتفل كل عام في جمهورية مصر العربية بالأعياد الآتية ، ولا تعطّل فيها الوزارات والمصالح ولا المدارس أو وحدات القطاع العام :

١ - عيد السويس ٢٤ أكتوبر : ويتم الاحتفال به في محافظة السويس بعد مواعيد العمل الرسمية .

٢ - عيد النصر ٢٣ ديسمبر : ويتم الاحتفال به في محافظة بورسعيد بعد مواعيد العمل الرسمية .

٣ - عيد وفاء النيل .

المادة الثالثة

يلغى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه .

المادة الرابعة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٥ شعبان سنة ١٤٠٧ هـ - ٢٣ أبريل سنة

١٩٨٧ .

قرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ٨٣٧ لسنة ١٩٩١ (١)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٤ لسنة ١٩٨٧ ؛

قرر

للمادة الأولى

يحتفل كل عام في جمهورية مصر العربية بعيد الجلاء ١٨ يونيو وتعتل فيه
المدارس والجامعات دون غيرها .

للمادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ثرة ذى الحجة سنة ١٤١١ هـ

" الموافق ١٣ يونيو سنة ١٩٩١ م "

أمن الدولة

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤١٣ لسنة ١٩٨٨

بشأن تأمين المنطقة المتاخمة للحدود

للجنوبية لجمهورية مصر العربية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ؛

وعلى قانون الأحكام العسكرية الصادرة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ؛

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية ١٦٧ لسنة ١٩٨٦ بمد حالة

الطوارئ ؛

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨٦ بشأن تأمين

المنطقة العسكرية المتاخمة للحدود الغربية لجمهورية مصر العربية ؛

قرر

المادة الأولى

يعمل بالأحكام والقواعد المرفقة بهذا القرار لتأمين المنطقة المتاخمة للحدود

الجنوبية لجمهورية مصر العربية والمحددة على خريطة مقياس رسمها ١ :

٢٠٠٠.٠٠٠ على النحو التالي :

لولا - المنطقة " أ " المهشدة باللون الأخضر :

١ - الحد الشرقي : الساحل الغربي للبحر الأحمر .

٢ - الحد الغربي : حدود كردون " مركز كوم امبو شرقا - أسوان - نقطة

المفارق " الحافة الشرقية لبحيرة المد العالي وحتى النقطة أُنكِيت على خط عرض ٢٢

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٤٤ في ٣ نوفمبر ١٩٨٨ .

" الحدود السياسية للدولة لجمهورية مصر العربية " .

٣ - الحد الشمالي : الخط الوهمي الممتد من مرسى وادى لحى - ١ كيلو متر

جنوب بنر الشيخ شانلى - حدود كرون مركز كوم امبو .

٤ - الحد الجنوبي : خط عرض ٢٢ " الحدود السياسية والدولية لجمهورية مصر

العربية " من الساحل الغربى للبحر الأحمر وحتى للنقطة لشكيت .

ثانيا - المنطقة " ب " المهشمة باللون الأزرق :

١ - الحد الشرقى : الخط الوهمي الممتد من ٢ كم جنوب أبو سمبل وجنوبا -

الحافة الغربية لبحيرة المد العالى - النقطة لرقين على خط عرض ٢٢ على الحدود

السياسية لجمهورية مصر العربية .

٢ - الحد الغربى : الحد الشرقى للمنطقة ج المحددة فى قرار رئيس جمهورية

مصر العربية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه .

٣ - الحد الشمالى : الخط الوهمي الممتد من جنوب أبو سمبل - ٢ كم وغربا

حتى جنوب مفارق توشكاب ٥٠ م - بير أبو الحسين - بير طرغوى - الحد لشرقى

للمنطقة ج المحددة فى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨٦

المشار إليه .

٤ - الحد الجنوبي : خط عرض ٢٢ الحدود النواية السياسية لجمهورية مصر

العربية من النقطة لرقين وغربا حتى الحد الشرقى للمنطقة ج المحددة فى قرار رئيس

جمهورية مصر العربية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه .

المادة الثتوية

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٧ ربيع الأول سنة ١٤٠٩ هـ .

" ١٨ أكتوبر سنة ١٩٨٨ م " .

**الأحكام والقواعد المرفقة بقرار رئيس جمهورية مصر
العربية رقم ٤١٣ لسنة ١٩٨٨ بشأن تأمين المنطقة
المتاخمة للحدود الجنوبية لجمهورية مصر العربية .**

١ - يحظر التواجد في المنطقة " أ " المنصوص عليها في المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية على غير أفراد القوات المسلحة والعاملين بالدولة الذين تقتضى أعمالهم الرسمية تولدهم فيها والحائزين على تصاريح من الجهة العسكرية التى يصدر بتحديددها قرار من وزير الدفاع .

لما لبناء محافظتى البحر الأحمر وأسوان المقيمون إقامة دائمة قبل ١ / ١ / ١٩٨٧ هم أو أصولهم في دائرة المنطقة " أ " فيسمح لهم بالتواجد فيها دون حاجة إلى تصريح كتابى بذلك لكثفاء بمراجعة تحقيق شخصيتهم .

٢ - كما يحظر التواجد في المنطقة " ب " المنصوص عليها في المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية على غير أفراد القوات المسلحة والعاملين بالدولة الذين تقتضى أعمالهم الرسمية تولدهم فيها والحائزين على تصاريح من الجهة العسكرية التى يصدر بها قرار من وزير الدفاع .

لما لبناء محافظتى أسوان - الوادى الجديد المقيمون إقامة دائمة قبل ١ / ١ / ١٩٨٧ هم أو أصولهم فيسمح لهم بالتواجد فيها دون الحاجة إلى تصريح كتابى بذلك لكثفاء بمراجعة تحقيق شخصيتهم .

٣ - يكون تولد الأجانب والمصريين غير المقيمين في المنطقتين ١ ، ب بعد الحصول على تصريح من الجهة العسكرية سابقة الذكر .

٤ - وفي جميع الأحوال يحظر استخدام أو تولد أو تحرك لية عربات أو وسائل تنقل من لية حمولة أو سيارات نصف نقل حمولة ٢ طن فأقل - تكون مزودة بفتيس نقل حركة للفرز - وذلك في المناطق الممنوعة الواردة بهذا القرار .

لما السيارات نصف النقل حمولة ٢ طن فأقل غير المزودة بفتيس نقل حركة للفرز فيسمح بتحريكها وفقا للقواعد والضوابط التى يصدر بتحديددها قرار من وزير الدفاع .

ويستثنى من ذلك الحظر العربات التابعة أو العاملة مع أجهزة الأمن أو الشرطة المدنية أو مديريات وأجهزة الخدمات والوحدات المحلية بمحافظات البحر الأحمر - أسوان - الوادي الجديد وكذلك العربات التابعة أو العاملة في مشروعات التعمير مع شركات القطاع العام أو الخاص وذلك بموجب تصريح يصدر من قائد قوات حرس الحدود وطبقا لخط السير المحدد بالتصريح .

٥ - يسمح لقوافل الجمال التجارية القادمة من جمهورية السودان بدخول جمهورية مصر العربية في المنطقتين ١ ، ب من خلال نقاط حرس الحدود في أرفين - أشكيت - تقاطع وادي العلاقي مع وادي جيبه " تقاطع بير أم حبال " بعد تفتيشها من هذه النقاط ومنحها تصريحا بالمرور .

٦ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة شهور كل من يخالف أحكام البنود ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ .

ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تتجاوز خمسة آلاف جنيه كل من تسال أو حاول التسال من الحدود الجنوبية بطريق غير مشروع وتصادر العرب أو وسيلة النقل المستخدمة في التسال وكذا ما تحمله من بضائع ثم ضبطها مع المخالفين .

كما يعاقب مالك السيارة التي تخالف البند ٤ بالحبس وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وتخصص وسائل النقل المزودة بفتيس حركة للفرز والجمال المحكوم بمصادرتها في جرائم التسال عبر الحدود الجنوبية لقوات حرس الحدود أو غيرها وذلك بقرار من وزير الدفاع .

٧ - تتصل القوات المسلحة وحدها مسئولية حراسة الحدود الجنوبية للجمهورية بما في ذلك المناقذ القتالية على خط الحدود الجنوبية لجمهورية مصر العربية ، بالإضافة إلى المسئوليات الملقاة على عاتقها بموجب هذا القرار .

وتتولى أجهزة الحكم المحلي مسئوليات الأمن داخل مناطق التجمعات السكانية في المنطقة الجنوبية العسكرية .

٨ - يختص القضاء العسكري بالجرائم التي تقع أثناء حالة الطوارئ في المنطقتين المنصوص عليهما بالمادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية المرفقة به هذه الأحكام والقواعد أيا كان شخص مرتكبها .

(أ) للجرائم للمضرة بأمن الدولة من جهتي الخارج أو للدخل .

(ب) جرائم حيازة الأسلحة أو الذخائر أو المفرقات وجرائم التهريب بكافة أنواعها وصورها .

(ج) الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القرار والقواعد والأحكام المرفق به.

(د) الجرائم المنصوص عليها بالمواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٤٠ ، ٤١ من القانون رقم

١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها.

(هـ) الجرائم المرتبطة بالجرائم المنصوص عليها بالفقرات السابقة .

٩ - يمرى القرار والأحكام والقواعد المرفقة به على جميع الدعاوى الداخلة في

اختصاص القضاء العسكري والمتعلقة بالجرائم المشار إليها بالبند السابق ما لم تكن قد رفعت إلى الجهات القضائية المختصة .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٩١ بتعديل بعض أحكام قرار رئيس
جمهورية مصر العربية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨٦ بشأن تأمين
المنطقة المتاخمة للحدود الغربية لجمهورية مصر العربية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ؛

وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الأحكام العسكرية؛

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة

الطوارئ ؛

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨٦ بشأن تأمين

المنطقة المتاخمة للحدود الغربية لجمهورية مصر العربية ؛

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤١٥ لسنة ١٩٨٩ بتعديل بعض

أحكام قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨٦ بشأن تأمين المنطقة

المتاخمة للحدود الغربية لجمهورية مصر العربية ؛

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٨٣ لسنة ١٩٩١ بمد حالة

الطوارئ ؛

قرر

المادة الأولى

يستبدل بنص البند أولاً من المادة الأولى من قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه النص التالي :

تقنيا : المنطقة " ب " والمهشرة باللون الأخضر :

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٣٦ لى ٩ أغسطس ١٩٩١ .

١ - الحد الغربي : الخط الوهمي الممتد جنوب الطريق الساحلي مرسى مطروح - السلوم ب ٥٠٠ متر وجنوبا إلى بئر الخريقات - بئر بيلي - قارة طبرق - قارة القرن .

٢ - الحد الشرقي : الخط الوهمي الممتد جنوب البوابة رقم ١٥ تقاطع طريق مرسى مطروح السلوم مع طريق سيوه ب ٥٠٠ متر حتى منطقة عين حسين .

٣ - الحد الشمالي : من جنوب البوابة رقم ١٥ تقاطع طريق مرسى مطروح - السلوم مع طريق سيوه ب ٥٠٠ متر وحتى النقطة ٣٢٥ شمال العصيدة الحمراء ب ٥٠٠ متر .

٤ - الحد الجنوبي : الخط الوهمي الممتد من منطقة حطيه الطرفه وحتى امتداد بئر عجائب غربا .

كما يستبدل بالخريطة المرفقة بالقرار ٥٦٠ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه الخريطة المرفقة بهذا القرار .

المادة الثانية

تستثنى الطرق الموضحة بعد في المناطق ا ، ب ، ج من الحظر الوارد بالأحكام والقواعد المرفقة بالقرار الجمهوري رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه ، وهي :

- طريق مرسى مطروح سيوه .

- طريق سيوه جنوب .

- طريق سرب خالدة .

- طريق الواحات البحرية سيوه .

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ المحرم سنة ١٤١٢ هـ

" الموافق ٢١ يولييه سنة ١٩٩١ م " .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٩٥

بشأن تأمين الحدود الشرقية لجمهورية مصر العربية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ؛

وعلى قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ؛

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١١٦ لسنة ١٩٩٤ بمد حالة

الطوارئ ؛

قرر

المادة الأولى

يحظر التواجد بالمنطقة المتاخمة للحدود الشرقية من رفح شمالاً وحتى طابا جنوباً بعمق مائة وخمسين متراً عدا مدينة رفح والمنافذ القانونية إلا بتصريح من الجهة العسكرية التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير الدفاع وفقاً للخريطة المرفقة (٢)

المادة الثانية

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة شهور كل من يخالف أحكام المادة الأولى. ويعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز خمسة آلاف جنيه كل من تسلل أو حاول التسلل أو تمكن من الدخول أو الخروج لأراضى البلاد من الحدود الشرقية بطريق غير مشروع وتصادر العربة أو وسيلة النقل المستخدمة فى ذلك وكذا ما تحمله من بضائع تم ضبطها مع المخالفين .

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٣٩ فى ٢٨ / ٩ / ١٩٩٥ .

(٢) صدر قرار وزير الدفاع رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٥ بفتصل دائرة المخابرات الحربية والاستطلاع بصدار التصاريح المنصوص عليها فى المادة الأولى - قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٩٥ " الوقائع المصرية - لعدد ٤٢ فى ١٨ / ٢ / ١٩٩٦ "

المادة الثالثة

يعاقب بالمسجن كل من حفر أو أعد أو جهز أو استعمل طريقاً أو معبراً أو نفقاً تحت الأرض بمناطق الحدود للإتصال بدولة أجنبية أو لأحد رعاياها أو المقيمين بها بقصد إدخال أو إخراج لشخص أو بضائع أو سلع أو معدات أو آلات أو أى شئ آخر مقوماً بمال أو غير مقوم سواء إلى داخل الجمهورية أو إلى خارجها.

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا استخدم ذلك الطريق أو المعبر أو النفق في إدخال أو إخراج أسلحة أو ذخائر أو مفرقات إلى داخل الجمهورية أو خارجها .

ويعاقب بذات العقوبة كل من شرع في ارتكاب تلك الجريمة .

المادة الرابعة

تخصص وسيلة النقل المحكوم بمصادرتها وفقاً للمادة الثانية لقوات حرس الحدود أو غيرها بقرار من وزير الدفاع .

المادة الخامسة

يختص القضاء العسكري أثناء حالة الطوارئ بنظر الجرائم المنصوص عليها بالمادة الأولى والثانية والثالثة من هذا القرار وما يرتبط بها من جرائم .

المادة السادسة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ربيع الآخر سنة ١٤١٦ هـ

" الموافق ١٨ سبتمبر سنة ١٩٩٥ م " .

قرار القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربى

رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٥

بشأن ضوابط تنفيذ قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٨ لسنة

١٩٩٥ بتأمين الحدود الشرقية لجمهورية مصر العربية (١)

القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربى

بعد الاطلاع على قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٦؛

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٩٥ بشأن تأمين

الحدود الشرقية لجمهورية مصر العربية ؛

وبناء على ما عرضته عمليات القوات المسلحة ؛

قرر

المادة الأولى

تختص المخابرات الحربية والاستطلاع بإصدار التصاريح المنصوص عليها فى

المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٩٥ المشار إليه .

المادة الثانية

يقدم طلب الترخيص على النموذج الخاص بذلك إلى مكاتب المخابرات الحربية

بالقاهرة أو المكاتب التابعة بالمناطق المتاخمة وترفق صورتان فوتوغرافيتان للطالب

مقاس ٦×٤ سم .

المادة الثالثة

يتقدم العاملون بالحكومة أو بالقطاع العام بطلباتهم للحصول على التصاريح قبل

موعد القبول إلى المنطقة بعشرة أيام ويراعى اعتماد الطلبات من الجهات الرسمية .

التابعين لها وتكون تلك التصاريح صالحة للعمل طبقاً للمدة التى تحددها إدارة

المخابرات الحربية والاستطلاع .

المادة الرابعة

يتقدم الأفراد الراغبون في القيام بزيارات شخصية للمنطقة أو العمل لفترة محددة من غير العاملين بالحكومة أو القطاع العام بطلباتهم للحصول على التصاريح بدخول المنطقة قبل موعد بدء التصريح بخمسة عشر يوما وتعتبر هذه التصاريح شخصية ولا يجوز استخدامها إلا بمعرفة صدرت لهم ز

المادة الخامسة

يحظر تولد أو تحرك أي نوع العربات تحمل أي نوع من أنواع اللوحات المعدنية بالمنطقة المحظورة بالمادة الأولى بدون تصريح يصدر من إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع .

المادة السادسة

يعني أفراد ومركبات الشرطة العاملين بالمنطقة " ج " التابعين لقيادة المنطقة " ج " من استخراج تصاريح الدخول والتواجد في المنطقة والاكتفاء بمراجعة تحقق الشخصية العسكرية للضباط والدرجات الأخرى وكذلك التراخيص الرسمية للمركبات .

المادة السابعة

تتولى إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع السجلات الخاصة بإثبات البيانات المتوقعة بكل من صدر له تصريح وكذا والمتوجهين إلى إسرائيل أو الداخلين إلى أرضى جمهورية مصر العربية عبر المنافذ القانونية للحدود والسجلات اللازمة للمهام المتصلة بالدائرة الجبركية .

المادة الثامنة

تتولى إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع مسئولية إحكام الرقابة والمراقبة والحراسة بالنسبة للطريق الأسفلتي الممتد من رفح شمالا وحتى طابا جنوبا وتنشأ لهذا الغرض نقاط المراقبة والتفتيش اللازمة لتطبيقات وتصدر تطبيقات بأسلوب العمل بالنسبة لنقاط التفتيش .

المادة التاسعة

تتولى إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع التنسيق مع الجهات المختصة قانونا

لتأمين المنافذ القانونية للحدود الشرقية .

المادة العاشرة

على مدير إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع والأجهزة المختصة تنفيذ هذا القرار .

المادة الحادية عشرة

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويسل به تاريخ نشره .

صدر في ٣٠ / ١١ / ١٩٩٥

القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربى

مشير / حسين طنطاوى

أمر رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري العام

رقم ٤ لسنة ١٩٩٢ (١)

رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري العام

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة طوارئ ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة ؛

وعلى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن للدولة ؛

وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة

الطوارئ ؛

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٨٣ لسنة ١٩٩١ بمد حالة

الطوارئ ؛

وعلى أمر رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١ لسنة ١٩٨٧ بتعيين نائب للحاكم

العسكري العام ؛

وصونا للأمن وتحقيقا لما تقتضيه ضرورات على المحافظة على النظام العام

ودرا لاستغلال كوارث الطبيعة في العدوان على الأموال العامة والخاصة

المادة الأولى

يحظر ارتكاب أى فعل من الأفعال الآتية :

١ - التخريب أو التعيب أو الاتلاف عمدا أو الهدم بغیر ترخيص لأى مسكن أو مبنى لجعله كله أو بعضه غير صالح للانتفاع به فيما أعد له ، أو لإخلائه من شاغليه ، أو لازالته .

٢ - الحصول أو محاولة الحصول أو تسهيل حصول الغير - دون وجه حق -

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٤٣ (مكرر) في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٢ .

على مسكن أو مأوى أو تعويض نقدي أو عيني أو غير ذلك من الاعانات والمساعدات التي تقدمها الدولة ، أو إحدى الجهات العامة ، أو الخاصة المحلية أو الدولية للمضربين أثر وقوع كوارث أو حوادث أو أخطار .

٣ - عدم مراعاة الأصول الفنية المقررة قانوناً في تصميم أعمال البناء ، أو تنفيذها ، أو الإشراف على التنفيذ ، أو في متابعته ، أو عدم مطابقة التنفيذ للرسومات والبيانات والمستندات التي منح الترخيص على أساسها ، أو الغش في استخدام مواد البناء ، أو استخدام مواد غير مطابقة للمواصفات المقررة .

٤ - الامتناع أو التراجع في تنفيذ أو متابعة تنفيذ القرارات والأحكام النهائية الصادرة بوقف أو تصحيح أو إزالة أعمال البناء المخالفة للقانون ، أو الصادرة بخلاء المبنى ولو مؤقتاً من كل أو بعض شاطئيه .

٥ - اجراء أعمال البناء أو التغطية أو التوسعة فيما يجاوز خطوط التنظيم أو قيود الارتفاع المقررة .

٦ - جمع التبرعات أو تلقيها أو الدعوة إليها أو الاعلان عنها ، أو إقامة الحفلات أو الأسواق الخيرية ، أو إقامة المباريات الرياضية ، أو غير ذلك من وسائل الحصول على المال لمواجهة أثار الكوارث أو الحوادث أو الأخطار ، أو لأى غرض من الأغراض إلا بترخيص من وزير الشؤون الاجتماعية ووفقاً للشروط والأوضاع والضوابط التي يقررها في كل حالة .

وعلى كل من تلقى أموالاً على خلاف أحكام الفقرة السابقة أن يخطر وزير الشؤون الاجتماعية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ العمل بهذا الأمر ببيان عن الأموال التي تلقاها وما تم صرفه منها ولوجه هذا الصرف .

المادة الثمانية

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب على مخالفة حكم المادة السابقة بالمسجن مدة لا تقل عن سبع سنوات .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة التي لا تقل مدتها عن سبع سنوات اذا نشأ عن الفعل وفاة شخص أو أكثر أو إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص أو اذا ارتكب الجاني

في سبيل اتمام جريمته تزويرا أو استعمال في ذلك محررا مزورا .

المادة الثالثة

ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ،

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٦ ربيع الآخر سنة ١٤١٣ هـ

" الموافق ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٩٢ م " .

وزارة الداخلية

أمر رقم ١ لسنة ١٩٨١

بشأن حظر إيواء وإخفاء الأشخاص الذين يمارسون نشاط
يخل بالأمن العام أو يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن (١)

نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بشأن إعلان حالة
الطوارئ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٨١ بتفويض نائب
رئيس الوزراء ووزير الداخلية في اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها
في المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر

المادة الأولى : يحظر على أي شخص بنفسه أو بواسطة غيره إيواء أو إخفاء أو
تسهيل إيواء أو إخفاء أو التستر على أو تقديم أية مساعدة أو معونة بأية طريقة كانت
لمن تقوم ضده دلائل جدية أو كان لديه ما يحمل على الاعتقاد بممارسته أي نشاط يخل
بالأمن العام أو للنظام العام أو يهدد الوحدة الوطنية أو للسلام الاجتماعي أو سلامة
الوطن أو المواطنين أو شروعه في ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في
قانون العقوبات أو غيره من القوانين أو كل شخص مطلوب القبض عليه في إحدى
القضايا أو صدر ضده أمر بالتخفيف عليه أو باعتقاله أو القبض عليه متى كان عالما
بذلك.

ويعاقب بالمجن كل من خالف ذلك .

(١) المرقع المصرية - العدد ٢٣٣ (تج) في ١٣ لتقريب ١٩٨١ .

المادة الثانية : على كل شخص توافرت لديه أية معلومات أو بيانات تتصل بأحد
ممن ذكروا في المادة الأولى من هذا الأمر أن يبلغ عنها أقرب مقر شرطة فور علمها
ويعاقب على مخالفته ذلك بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور .

المادة الثالثة : ينشر هذا الأمر في الوقائع المصرية ، ويصل به من تاريخ
صدوره ،

تحريرا في ١٥ ذى الحجة سنة ١٤٠١ هـ

" ١٣ أكتوبر سنة ١٩٨١ م " .

وزارة الداخلية

أمر رقم ٤ لسنة ١٩٨١

يحظر إرتداء أزياء أو وضع أو حمل شارات مماثلة أو متشابهة لما يرتديه أو يضعه أو يحمله أفراد القوات المسلحة وقوات الشرطة (١)

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بشأن إعلان حالة
الطوارئ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٨١ بتفويض نائب
رئيس الوزراء ووزير الداخلية في اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في
المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر

المادة الأولى : يحظر على غير أفراد القوات المسلحة وقوات هيئة الشرطة
العاملين أن يرتدوا أو يتناولوا أو يضعوا أو يحملوا علانية ملابس أو أزياء أو شارات
أو علامات رسمية وما يشابهها أو يماثلها مما يرتديه أو يضعه أو يحمله أفراد القوات
المسلحة بجمهورية مصر العربية بجميع فروعها أو قوات هيئة الشرطة .

المادة الثانية : يحظر إنتاج أو تصنيع أو استيراد أو تداول الملابس أو الأزياء أو
الشارات أو العلامات المشار إليها في المادة السابقة إلا بترخيص من الجهة صاحبة
الشأن في استخدامها وعلى كل من يتعامل بها أن يمسك دفترًا وفق النموذج الذي تعدّه
وزارة الداخلية ويصدق على صفحاته من مديرية الأمن التابع لها صاحب الشأن يبين
فيه تاريخ تصرفه فيها إلى الغير واسم المنصرف إليه ولقبه ومهنته ومحل إقامته

(١) الوقف المصرية - العدد ٢٢٣ تابع في ١٢ أكتوبر ١٩٨١ .

وصفته التي تخوله حق ارتدائها أو وضعها أو حملها ورقم بطاقته الشخصية أو العائلية وكذلك بطاقته المهنية التي تثبت انتماءه إلى القوات المشار إليها في المادة السابقة .

المادة الثالثة : يعاقب كل من يخالف أحكام المادتين السابقتين بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وكذلك كل من تصرف في الأشياء المذكورة إلى من ليس له حق في ارتدائها أو وضعها أو حملها ، وتكون العقوبة السجن إذا ثبت أن القصد من ذلك ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو القوانين الأخرى .
وفي جميع الأحوال تضبط وتصادر إداريا الأشياء المضبوطة .

المادة الرابعة : ينشر هذا الأمر في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ

صدوره،

قرار

القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع

والإنتاج الحربي رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٩٠

بشأن قواعد تنظيم عمليات التصوير الجوي (١)

القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع والإنتاج الحربي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٥٦ بحظر أخذ صور فوتوغرافية أو أفلام أو رسوم لبعض الأماكن والمناطق العسكرية أو ذات العلاقة بالمجهود الحربي أو إقامة منشآت عامة بها أو الاقتراب منها ؛

وعلى القانون رقم ٢٩٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم عمليات التصوير الجوي وعلى قرار وزير الحربية رقم ١٥١٠ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم عمليات التصوير الجوي ؛

وعلى قرار وزير الحربية رقم ٧٦٩ لسنة ١٩٥٧ بحظر أخذ صور أو أفلام أو رسوم لبعض الجهات بدون ترخيص ؛
وعلى قرار وزير الحربية رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٩ بشأن تنظيم عمليات التصوير الجوي ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرار

مادة أولى

يعمل بالقواعد المرفقة بهذا القرار في شأن تنظيم عمليات التصوير الجوي وأسلوب تنفيذها .

مادة ثمانية

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى
لتاريخ نشره ،

ويلغى كل نص يخالف ما ورد به ،

ت . أ . ١٥ / ٢ / ١ فى ٢٧ / ٩ / ١٩٩٠ *

**القواعد المرفقة بقرار القائد العام للقوات المسلحة
وزير الدفاع والإنتاج الحربي رقم ٢٠٩ لسنة
١٩٩٠ بشأن تنظيم عمليات التصوير الجوي**

أولاً - أسلوب تنفيذ طلبات عمليات التصوير الجوي للهيئات المدنية:

١ - تعطى الأولوية في تلبية طلبات التصوير الجوي الخاصة بإدارة المساحة العسكرية والمتوقف عليها إنتاج الخرائط العسكرية ويجب أن يكون لها الأسبقية عن طلبات الهيئات المدنية .

٢ - تتقدم الوزارات والهيئات والمؤسسات والشركات بطلباتها الخاصة بأعمال التصوير الجوي إلى " إدارة المساحة العسكرية " على أن يرفق بكل طلب شفاه يوضح حدود المنطقة المراد تصويرها ومقياس الرسم المطلوب والغرض من إجراء التصوير وجدول زمني بمواعيد التصوير .

٣ - تحال جميع الطلبات للجنة الدورية التي تعقد بإدارة المساحة العسكرية والمشكلة من " مندوب هيئة عمليات القوات المسلحة ، إدارة المخابرات الحربية والإستطلاع ، إدارة المساحة العسكرية " ولها الحق في التصديق على الطلب أو رفضه من ناحية المبدأ بالنظر لدواعي الأمن والنواحي العملية .

٤ - في حالة طلب التصوير بطائرات أجنبية أو لجهات أجنبية يتم التصديق بواسطة السيد / رئيس أركان حرب القوات المسلحة عن طريق هيئة عمليات القوات المسلحة .

٥ - في حالة طلب التصوير بطائرات مصرية لوزارات / هيئة مصرية يتم التصديق بواسطة رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة وإخطار الأمانة العامة لوزارة الدفاع .

٦ - في حالة وجود الصور المطلوبة جاهزة بإدارة المساحة العسكرية " سبق تصويرها " يكتفى بموافقة اللجنة الدورية على إجراءات التسليم بعد حذف الأهداف الغير مطلوب إظهارها - طبقاً لقرار اللجنة ويصدق بصرفها من رئيس هيئة عمليات

القوات المسلحة .

٧ - تصدر إدارة المخابرات الحربية والإستطلاع الترخيص بالتصوير الجوى من ثلاثة صور الأولى للجهة الطالبة والثانية لقيادة القوات الجوية والثالثة لإدارة المساحة العسكرية .

٨ - تضع إدارة المساحة العسكرية بالإشتراك مع قيادة القوات الجوية المواصفات الفنية المطلوبة .

٩ - بعد الانتهاء من عمليات التصوير الجوى تقوم قيادة القوات الجوية " فرع سطح " بتحميض الفيلم وطبع النسخة الأولى فقط ثم تقوم بتسليم الفيلم والطبعة الأولى لإدارة المساحة العسكرية .

١٠ - يتم مراجعة السليبيات والصور الجوية فى إدارة المساحة العسكرية بمعرفة لجنة من مندوبى القوات الجوية وهيئة عمليات القوات المسلحة وإدارة المخابرات الحربية والإستطلاع وإدارة المساحة العسكرية وذلك لتحديد الأهداف الحيوية الغير مطلوب إبرازها فى الصور الجوية .

١١ - تقوم إدارة المساحة العسكرية بعملية رفع الأهداف الحيوية المطلوب استبعادها من الأفلام والصور الجوية تنفيذا لقرار اللجنة الموضح فى البند ١٠ عليه تحت مسؤوليتها الشخصية وتوافقى جهات الإختصاص بصورة هذه اللجنة .

١٢ - يتم التحفظ على جميع السليبيات والصور الجوية وأى طبعات أخرى خاصة بالتصوير الجوى لدخل إدارة المساحة العسكرية وذلك بعد الإنتهاء من العمل المصروفة من أجلها وطبقا للمدة التى تحدها إدارة المساحة العسكرية وحاجة العمل إليها .

١٣ - تكاليف الطيران والتصوير والتحميض وطبع النسخة الأولى تحسب بنظام الخدمة الوطنية .

١٤ - تتعهد الجهات المدنية المصدق لها بصرف الخرائط أو الصور الجوية بأن تحتفظ عليها بالطرق التى تكفل عدم فقدانها أو عدم الإطلاع عليها إلا المصرح لهم بذلك ولن تستخدم فى الأغراض التى صرفت من أجلها فقط .

وأن تقوم هذه الجهات بتنظيم لجان تفتيش دورية * سنوية على الأقل * للتفتيش على هذه الخرائط والصور الجوية المنصرفة لها من القوات المسلحة مع إخطار إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع وإدارة المساحة العسكرية بصورة من نتائج هذه اللجان مع إيلاع إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع فوراً في حالة فقد أحد هذه الصور أو الخرائط.

١٥ - في حالة استخدام طائرات مدنية أو أجنبية في التصوير المساحي يتم التنسيق من رئيس أركان حرب القوات المسلحة عن طريق هيئة عمليات القوات المسلحة ويتبع الآتي :

(أ) تتقدم الجهة الطالبة بطلب الإنن بالتصوير عن طريق الوزارة أو المصلحة المختصة على استمارة التصريح بالطيران بطائرات مجهزة للتصوير الجوي والتي تقوم بدورها بإرسالها إلى وزارة الدفاع " إدارة المساحة العسكرية " .

(ب) تقوم قيادة القوات الجوية وإدارة المخابرات الحربية والاستطلاع بتعيين مندوبيها لمرافقة الطائرة أثناء التصوير .

(ج) على المندوبين المرافقين أثناء التصوير التأكد من عدد الأفلام التي تم تصويرها وإستلامها والتحقق عليها ويجب تسليمها في الحال إلى إدارة المساحة العسكرية .

(د) يتم التخصيص والطبع بإدارة المساحة العسكرية وتحت إشرافها وتزول تكاليف التخصيص والطبع بنظام الخدمة الوطنية .

(هـ) تكون الأفلام من النوع الذى يمكن طبعه وتخصيصه وعرضه داخل جمهورية مصر العربية .

(و) لا يسمح ولا يصنق بالتصوير بطائرات لا يتم هبوطها فى مطارات مصرية بعد التصوير وذلك لإمكان تنفيذ التعليمات المشار إليها .

ثانيا - طريقة صرف الخرائط :

١ - لا يتم صرف أو بيع الخرائط بجميع مقاييسها والتي بدء فى إشتاتها حديثاً أو أنشئت إليها معلومات جديدة وينطبق ذلك على جميع الخرائط التي أدخل عليها

تصميمات أو تعديلات أو أضيفت إليها معلومات سواء من الطبيعة أو من خرائط أخرى ذات مقاييس مختلفة إلا بعد التصديق من إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع " فرع الأمن الحربي "

٢ - يمكن بيع وصرف الخرائط من كافة المقاييس خلاف المنصوص عليه في البند أعلاه إلى الجمهور أو أي جهة أخرى على أن تكون كلها بدون شبكات إحصائية وبعد توضيح السبب الذي تصرف الخرائط من أجله .
٣ - لا تطبع الشبكات الحديثة على أي خرائط مخصصة للصرف أو البيع للجمهور أو أي جهات أخرى مدينة بأي مقياس .

ثالثاً - طريقة التصريح برفع أو مراجعة أو إضافة معلومات إلى الخرائط:

١ - تقوم مصلحة المساحة المدنية من خلال إدارة المساحة بتقديم مشروع إلى إدارة المخابرات والاستطلاع للإحاطة ببرامج الأعمال المسلحة المختلفة بما فيها إنشاء واستكمال الخرائط وصور المسح الجوي أو الأرضي - كذا إنشاء شبكات المقننات بدرجاتها أو الروبيريتر على أن ترفع المناطق من خرائط بمقياس مناسب ولا يبدأ التنفيذ إلا بعد التصديق عليه من إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع .

٢ - يتم توحيد الإجراءات الرقابية على رفع الخرائط والضمان تأمين عمليات الرفع داخل الجمهورية أن تتصل إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع بالوزارات التي تتولى الإدارات داخلها رفع الخرائط من الطبيعة مثل وزارة استصلاح الأراضي - وزارة النقل والمواصلات - وزارة الصناعة - هيئة قناة السويس لتقديم السويش لتقديم برامج رفع الخرائط قبل البدء فيها لاعتمادها من إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع.

٣ - توقيع المعلومات الآتية فقط على الخرائط الآتية :

- (أ) جميع المعالم والهيئات الطبيعية .
- (ب) الكبارى والقناطر والسدود والخزانات .
- (ج) محطات الري والصرف .
- (د) محطات السكة الحديد والفورش .

(هـ) محطات الإرسال اللاسلكى المعروفة والتي سبق توقيعها على الخرائط من قبل .

(و) الخطوط السلكية واللاسلكية فى أنحاء الجمهورية .

(ز) المطارات المدنية والمطارات التى سبق توقيعها قبل ١ / ١ / ١٩٦٩

(ح) المصانع المدنية .

(ط) محطات القوى الكهربائية وخطوط الكهرباء .

أحكام المحكمة الدستورية العليا (١)

صدر حكم المحكمة الدستورية العليا فى القضية رقم ٤٩ لسنة ٦ قضائية دستورية بجلسة ٤ أبريل ١٩٨٧ فى الطعن بعدم دستورية المادتين الرابعة والخامسة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى - يقضى بالآتى :

بعدم دستورية البند " أ " من المادة الخامسة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى .

(١) الجريدة الرسمية - العدد ١٦ فى ١٦ أبريل ١٩٨٧ .

**قرارات رئيس جمهورية مصر
العربية بعد حالة الطوارئ**

- ١ - قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٨ بمد حالة الطوارئ اعتباراً من أول مايو ١٩٨٨ حتى ٣١ مايو ١٩٩١ (١)
- ٢ - قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٨٣ لسنة ١٩٩١ بمد حالة الطوارئ اعتباراً من أول يونيو ١٩٩١ حتى ٣١ مايو ١٩٩٤ (٢)
- ٣ - قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١١٦ لسنة ١٩٩٤ بمد حالة الطوارئ اعتباراً من أول يونيو ١٩٩٤ حتى ٣١ مايو ١٩٩٧ (٣)

(١) ، (٢) ، (٣) منشورين بالجريدة الرسمية - العدد ١٣ في ٣١ مارس ١٩٨٨ ، العدد ١٩ (تابع) في ٩ مايو ١٩٩١ ، العدد ١٦ في ٢١ أبريل ١٩٩٤ .

أمر رئيس مجلس الوزراء

ونائب للحكم العسكري العام

رقم ٦ لسنة ١٩٩٦

يحظر تصوير بطاقات رجال القوات المسلحة ورجال

الشرطة ويحظر تصنيع وتداول النزي الرسمي

المخصص لهم بغير ترخيص من الجهة المختصة (١)

رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري العام

بعد الاطلاع على الدستور .

وعلى قانون العقوبات .

وعلى قانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ .

وعلى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن للدولة .

وعلى قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة

الطوارئ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦ لسنة ١٩٩٤ بمد حالة الطوارئ .

وعلى أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٩٦ بتعيين نائب الحاكم العسكري

العام .

وصونا لامن البلاد ومسالحيها الحيوية ولما تقتضيه ضرورات المحافظة على

النظام العام .

قرر

المادة الأولى

يحظر تصوير بطاقات تحقيق الشخصية الخاصة برجال القوات المسلحة ورجال

الشرطة تصويراً ملونا يطابق الأصل أو يضاويه ، سواء كان ذلك بطريق التصوير التقليدي أو استخدام الأساليب الفنية الحديثة للتصوير .

كما يحظر استعمال أو حيازة صور البطاقات المبيّنة في الفقرة الأولى .
وتضبط صور البطاقات موضوع الجريمة بالطريق الإداري .

المادة الثانية

يحظر على مصانع الملابس الجاهزة ومحلات حياكة الملابس ومن يمتنعون هذه المهن بوجه عام ، تصنيع أو إنتاج الزى الرسمي المخصص لرجال القوات المسلحة ورجال الشرطة ويحظر عرض هذا الزى للبيع أو للتداول سواء كان جديداً أو مستعملاً ، وسواء كان سليماً أو معيباً ، وذلك بغیر ترخيص من الجهة المختصة .
ولا يجوز لأحد لبس هذا الزى علائقية بغير أن يكون حائزاً للرتبة أو الدرجة أو للصفة التي تخوله ذلك .

وتضبط الملابس موضوع الجريمة بالطريق الإداري .

المادة الثالثة

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر ، يعاقب على مخالفة أحكام المادتين السابقتين بالحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تجاوز سبع سنوات ، وتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات إذا كان القصد من ذلك ارتكاب جريمة أخرى .

ويحكم فضلاً عن العقوبة بمصادرة صور البطاقات والملابس المضبوطة .

المادة الرابعة

ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٥ جمادى الآخرة سنة ١٤١٧ هـ

" الموافق ١٨ أكتوبر سنة ١٩٩٦ م " .

رئيس مجلس الوزراء

ونائب الحاكم العسكري العام

دكتور / كمال الجنزورى

أموال الدولة

تقسيم :

القسم الأول : فى تنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة
والتصرف فيها .

القسم الثانى : فى الأرضى الصحراوية .

القسم الأول

فى تنظيم تأجير العقارات المملوكة

للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها

وزارة الزراعة واستصلاح الأرضى

قرار وزلى

رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٨٧ بتاريخ ١٦ / ٣ / ١٩٨٧ (١)

نائب رئيس مجلس الوزراء

وزير الزراعة واستصلاح الأرضى

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية والقرارات

الوزارية المعنلة لها ؛

وعلى ما عرضه علينا السيد المشرف العام على أملاك الدولة فى شأن قواعد

التصرف فى أراضي أملاك الدولة الخاصة ؛

قرر

مادة ١ - يعمل بقواعد التصرف فى أراضي أملاك الدولة الخاصة المعتمدة منا

والمرفقة بهذا القرار اعتبارا من تاريخ العمل به .

مادة ٢ - بالنسبة للطلبات التى قدمت قبل تاريخ العمل بهذا القرار وتختص

(١) الوقائع المصرية - العدد ٨٧ فى ١٢ أبريل ١٩٨٧ .

بشأنها بعض الإجراءات التنفيذية تستكمل هذه الإجراءات وفقا للقواعد المسارية وقت تقديم هذه الطلبات .

مادة ٣ - يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار ، وينشر فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره ،

قواعد التصرف فى أراضي أملاك الدولة والخاصة

تعريف :

أراضي أملاك الدولة الخاصة التابعة للإدارة العامة للأملاك للدولة الخاصة تشمل الأراضي الزراعية والبيور الواقعة داخل الزمام وهي التي أعدت عنها خرائط مساحة تفصيلية وسجلت بسجلات المساحة ودفاتر المكلفات ، كما تشمل أيضا الأراضي الواقعة خارج حد الزمام إلى مسافة كيلو مترين منه ، ولا تشمل أراضي البحيرات المجففة سواء كانت داخل الزمام أو خارجه .

مبادئ عامة :

أولا - لا يجوز التصرف بالبيع فى أراضي أملاك الدولة الخاصة لو تأجيرها إلا بعد الإعلان عن هذا البيع أو التأجير فى نطق المحافظة بوسائل الإعلان فى الأماكن المحددة لذلك حتى يتحقق مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين ولا يجوز الإعلان إلا بعد اعتماده من المشرف على الإدارة العامة للأملاك .

ثانيا - الأراضي الموضوع اليد عليها المزروعة فعلا تباع مباشرة لوضع اليد للقائمين على زراعتها ويستدل على المساحة من المعاينة على الطبيعة ، ومن واقع كشوف أو قوائم الحصر والمساحة السنوية وتقدم الطلبات الخاصة بهذه الأراضي إلى إدارات الأملاك المختصة بالمحافظات مباشرة لاتخاذ إجراءات بيعها طبقا للقواعد المقررة .

ثالثا - لا يجوز التصرف بالبيع إلا للمصريين فقط وبشرط أن يكون المتصرف إليه كامل الأهلية .

رابعا - أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية والقرار الوزلى

رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٨٦ والقرارات الوزارية المتعلقة له ولجنة التنفيذ وذلك فيما لم يرد بشأنه نص في هذه القواعد يخالف تلك القرارات .

خامساً - " الفقرتان ج ، هـ مستبدلتان بالقرار ٥٦٥ لسنة ١٩٩١ والفقرة ومضافة بذات القرار " الأراضي التي يجوز بيعها بالممارسة :

١ - أراضي وضع اليد المزروعة فعلا :
وتسرى عليها القواعد الآتية :

(أ) تباع المساحة الموضوع اليد عليها المزروعة فعلا إلى واضع اليد أو ورثته بحيث لا يزيد ما يملكه طالب الشراء بالإضافة إلى المساحة محل البيع على خمسين فداناً في أنحاء الجمهورية أولاً يزيد ما يملكه هو وأسرته المكونة من زوجته ولولاده القصر في تاريخ البيع على مائة فدان بما في ذلك المساحة محل البيع .

(ج) يؤدي المشتري مقدم الثمن بنسبة ١٠ ٪ من الثمن النهائي ويقسط باقى الثمن على خمسة عشر قسطاً سنوياً متساوياً ومتتالياً بفائدة بسيطة قدرها ٤ ٪ بحيث لا يقل القسط عن ٥٠ جنيهاً وتحسب الفائدة حتى آخر قسط ثم تجمع وتوزع بالتساوى على أقساط الثمن .

ويستحق سداد القسط الأول في أول يناير من السنة التالية لتاريخ البيع وفي حالة تأخير المشتري في الوفاء بالأقساط في مواعيدها تستحق فائدة تأخير قدرها ٧ ٪ على المبالغ المتأخر في سدادها .

(د) جميع الملاك للمشتاعين مع أراضي الدولة كل بنسبة ما يملكه من الأرض الشائعة .

(هـ) على راغب الشراء أن يقدم الطلب الملحق بكراسة الاشتراطات المعدة لذلك والذي يحصل عليه من إدارة الأملاك الواقع في نطاقها الأرض مقابل مبالغ عشرة جنيهات ثمن الكراسة وذلك خلال المهلة المحددة بالإعلان عن البيع ، ويلتزم مقدم الطلب بمسداد مصاريف البحث بواقع أربعة جنيهات للفدان وكسوره بحد أدنى خمسة وعشرون جنيهاً .

(و) يحاسب المشتري على الإيجار المستحق على المساحة المباعة حتى تاريخ دفع مقدم الثمن .

وتطبق على الحالات الخمس المتقدمة نفس القواعد الواردة في البند ١ من خامسا ما عدا ما ورد بشأنه نص خاص .

والطلبات بشأن هذه الأراضي تقدم إلى إدارة الأملاك المختصة مباشرة .

سابعاً - الأراضي البور التي تباع بالممارسة :

هي الأراضي التي تباع إلى الفئات المدرجين بالبند ٢ من خامسا والطلبات بشأنها تقدم إلى إدارات الأملاك المختصة لاتخاذ الإجراءات بشأنها .

سابعاً - الأراضي البور التي لوجب للقانون بيعها بطريق المزاد العلني :

حيث لوجب القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٤ بيع الأراضي البور والتي لها مصادر رى بعد تقسيمها إلى وحدات بالمزاد العلني .

وحيث أن مساحة الأراضي البور المتخلل أو البور التي تقع خارج حد الالتزام ولمسافة كيلو مترين لا تقل عن مليون ونصف فدان وهي مساحة كبيرة إذا استصلحت واستزرت لأصبحت من أقوى الدعامات لتنمية الإنتاج القومي في الزراعة وسبباً مضموناً لتحقيق الأمن الغذائي .

لذلك وتشجيعاً للراغبين في اقتناء هذه الأراضي بقصد استصلاحها واستزراعها للوصول إلى الهدف القومي السابق ليضاحه فانه بناء على حكم المادة ٥١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ التي تجيز للوزير الخروج عن أحكام القانون المشار إليه في حالة التصرف في أراضي لتنفيذ مشروعات تفي في تنمية الاقتصاد القومي .

وحيث أن تشجيع استصلاح المساحات البور خارج التزام المشار إليها وكذلك البور المتخلل يعتبر مشروعاً قومياً يفيد كثيراً في تنمية الاقتصاد القومي .

(ب) يقرر ثمن المساحة محل البيع بمعرفة اللجنة العليا لتأمين أراضي الدولة ويعتمد الثمن من الوزير ويضاف إلى هذا الثمن قيمة متأخر الأيجار على الأراضي حتى تاريخ البيع وتعتبر الجملة الثمن النهائي للبيع .

(ج) يؤدي المشتري مقدم الثمن بنسبة ٢٥ ٪ من الثمن النهائي ويقسط باقى الثمن على عشرة أقساط سنوية متساوية ومتتالية بفائدة بسيطة قدرها ٤ ٪ بحيث لا يقل القسط عن عشرين جنيهاً .

وتحسب الفائدة حتى آخر قسط ثم تجمع وتوزع بالتساوى على أقساط الثمن .

ويستحق سداد القسط الأول في أول يناير من السنة التالية لتاريخ البيع وفي حالة تأخير المشتري في الوفاء بالأقساط في مواعيدها تستحق فائدة تأخير قدرها ٣ ٪ على المبالغ المتأخرة في سدادها .

(د) يعفى المشتري من ١٠ ٪ من القيمة إذا أوفى بكامل الثمن دفعة واحدة مقدما لو ببقى الثمن بعد سداد أول قسط وقبل حلول موعد سداد القسط الثاني .

(هـ) على راغب الشراء أن يقدم طلبا على النموذج المعد لذلك والذي يحصل عليه من إدارة الأملاك الواقع في نطاقها الأرض وذلك خلال المهلة المحددة بالإعلان عن البيع ويلتزم مقدم الطلب بسداد مصاريف خدمات أملاك بواقع أربعة جنيهات للفدان وكسوره بحد أدنى خمسين جنيها .

٢ - أرض تباع بالممارسة إلى : " بالنسبة للأراضي المنزرعة محاصيل أو حدائق " :

(١) مالك الأرض التي نزعت ملكيتها للمنفعة العامة إذا عدل عن تخصيصها لذلك خلال ثلاث سنوات من تاريخ نزع الملكية .

ويتم البيع بالثمن الذي نزعت به الملكية مضافا إليه ما طرأ على الأرض من تحسين .

(ب) مالك الأرض التي رسا مزادها على الحكومة لقاء مطلوباتها إذا طلب المالك المنزوعة ملكيته أو ورثته خلال سنة من تاريخ رسو المزاد ما لم يكن قد تم التصرف فيها .

ويتم البيع بالثمن المقرر للأرض في سجلات الجهة الإدارية المختصة بحيث لا يجاوز ما كان مستحقا على المالك المنزوعة ملكيته من ديون مضافا إليها فوائدنا المستحقة حتى تاريخ رسو المزاد أو ثمن مرسى المزاد مضافا إليه المصروفات التي تحملتها الحكومة أي المبلغان أكبر .

لذلك تتخذ الإجراءات الآتية لبيع هذه المساحات :

١ - تتولى إدارة الأملاك بكل محافظة وبمعاونة مديرية المساحة المختصة رفع مساحات الأراضي البور خارج الزمام وحتى مسافة كيلومترين ومساحات البور المتخل على خرائط وتقسيمها إلى وحدات بمساحات مناسبة تتفق مع طبيعة المواقع ، ويعتمد

هذا التقسيم من الإدارة العامة للأماكن .

٢ - تتولى اللجنة العليا لتنظيم أراضي الدولة تنظيم هذه المساحة ويعتمد هذا التنظيم من الوزير ، وتعتبر هذه القيمة هي ثمن البيع .

٣ - الإعلان في الأماكن المحددة لكل محافظة عن بيع هذه المساحات بعد اعتماد الإعلان من الإدارة العامة للأماكن ويجب أن يوضح في الإعلان كافة شروط وقواعد البيع وكيفية أداء الثمن والمهلة المحددة لتلقى الطلبات وأماكن تسليم هذه الطلبات على أن يكون تقديم الطلبات على النموذج المعد لذلك ويسلم النموذج بعد مداد أربعة جنيهات عن كل فدان وكسوره بحد أدنى خمسين جنيها مصاريف خدمات أماكن .

٤ - تشكيل لجنة البت في الطلبات في كل محافظة تقع في نطاقها المساحات المعطى عن بيعها على الوجه الآتى :

مدير مديرية الزراعة رئيسا
مدير الإصلاح الزراعى عضو
ممثل عن المحافظة يحدده المحافظ عضو
مدير الأماكن عضو
مدير المساحة عضو
عضو إدارة الأماكن مقرا

وعلى اللجنة دراسة الطلبات المقدمة وتسكين كل طالب في القطعة أو القطع التى حددها في طلبه وفي حالة التزاحم على قطعة من القطع يفضل من يسدد أكبر ثمن وفى حالة التساوى يفضل الطالب من أهل القرية الواقعة في زمامها القطعة محل البيع ثم المركز ثم المحافظة وفي حالة التساوى تجرى القرعة العلنية .

وتعد اللجنة محضرا بنتيجة أعمالها والإجراءات التى قامت بها وترفعه إلى الإدارة العامة لأماكن الدولة الخاصة لاتخاذ إجراءات اعتماد المحضر من اللجنة العليا للتصرف في أماكن الدولة الخاصة .

٥ - لا يجوز تسليم الأرض قبل اعتماد محضر البيع وأداء ٢٥ ٪ من ثمن البيع وباقى القيمة يسدد على عشرة أقساط سنوية متساوية بفائدة بسيطة ٤ ٪ يبدأ أول قسط في أول يناير من السنة التالية لاعتماد البيع .

٦ - تحتسب فوائد تأخير بنسبة ٣ ٪ ويمنح من دفع كامل القيمة مقدما خصما قدره ١٠ ٪ من الثمن وإذا أوفى ببقى الثمن بعد سداد أول قسط وقبل حلول موعد القسط الثاني يعفى من ١٠ ٪ من القيمة الباقية .

٧ - لا يجوز اتخاذ إجراءات بيع أرض بور عليها وضع يد وفي هذه الحالة تحرر إدارة الأملاك المختصة محضرا بحالة وضع اليد في أقرب مركز شرطة ويوجه إلى النيابة العامة المختصة لتقديم واضع اليد إلى المحاكمة بتهمة التعدى على أرض من أملاك الدولة الخاصة بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات استصدار القرار الوزاى بإزالة وضع اليد .

إجراءات التصرف طبقا لحكم المادة ٥١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤

١ - لا يجوز تقديم أى طلب استنادا إلى المادة المشار إليها إلى إدارات الأملاك بالمحافظات بل يكون تقديم هذه الطلبات من الشركات أو الجعيات أو الأفراد إلى الإدارة العامة لأملاك الدولة الخاصة بمقرها بمبنى مجمع الإصلاح الزراعى بالدقى محافظة الجيزة .

٢ - يقدم طلب التأجير أو لشراء على النموذج المعد لذلك بالإدارة العامة المذكورة متضمنا الآتى :

(أ) اسم الشخص الاعتبارى العام أو الخاص وشكله القانونى ومسد تأسيسه ونظامه الاساسى ومركزه الرئيسى وغرضه ونوع نشاطه وقيمة رأسماله وجنسيته وبالنسبة للأفراد الإسم والجنسية وتاريخ الميلاد ومحل الإقامة والمهنة .

(ب) المساحة محددة المعالم على خريطة بمقياس رسم ١ : ٢٥٠٠ .

(ج) بيان المشروع أو المشروعات التى سينفذها على المساحة محل الطلب مع

دراسة الجدوى الاقتصادية لها .

(د) الموافقة المبينة للجهات الإدارية المختصة بنظر المشروعات الواردة فى

الطلب مثل الزراعة فى حالة مشروعات الأمن الغذائى ومصانع العلف مثلا والصناعة بالنسبة لمشروعات المجمعات الصناعية وهيئة الاستثمار بالنسبة لشركات

الاستثمار وهكذا .

(هـ) يرفق بالطلب القسيمة الدالة على سداد الطالب مصاريف خدمات الأملاك

بواقع أربعة جنيهات عن كل فدان لو كسوره بحد أدنى خمسة وعشرون جنيهاً بالنسبة لطلب الإيجار وخمسين جنيهاً بالنسبة لطلب الشراء .

وبالنسبة للأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة يرفق بالطلب :

صورة رسمية من عقد التأسيس والنظام القانوني ، ونسخة من عدد الجريدة الرسمية المنشور به قرار تأسيس الشخص الاعتباري أو نسخة من العدد المنشور به ملخص الشهر أو القيد .

بيان رسمي بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين المسؤولين عن أعمال الشخص الاعتباري ونشاطه والممثلين له قانوناً مع إيضاح جنسية كل منهم وصفته ومسئوليته الإدارية والتعاقدية .

٣ - على الإدارة العامة لأمالك الدولة الخاصة عرض الطلبات التي تقدم إليها ومرفقاتها على اللجنة العليا للتصرف في أملاك الدولة الخاصة للبت فيها ثم يعرض محضرها على الوزير للاعتماد .

٤ - تقدر اللجنة العليا لثمين أراضي الدولة ثمن البيع ويعتمد من الوزير المختص ويتم البيع بالطريق المباشر .

٥ - يتم سدّد القيمة على أسس أداء ٢٥ ٪ منها مقدماً والباقي على عشرة أقساط سنوية متساوية بفائدة بسيطة ٤ ٪ وتحسب فوائد التأخير بنسبة ٣ ٪ ويمنح من يدفع كامل القيمة مقدماً خصماً بنسبة ١٠ ٪ من الثمن كذلك يعفى من يقوم بسدّد باقى القيمة بعد سدّد القسط الأول وفعل حلول القسط الثانى بنسبة ١٠ ٪ من القيمة لبقاية .

ويجب أن تتضمن العقود فى جميع الأحوال ما يلى :

١ - أن المتصرف إليه قد عاين الأرض محل البيع أو لتأجير المعاينة التامة النافية للجهالة وأنه يقبلها بحالتها التى عاينها بها .

٢ - التزام المتصرف إليه بعدم تغيير الغرض الذى من أجله تم بيع الأرض أو تأجيرها إلا بعد موافقة الجهة المتصرفه .

٣ - التزام المتصرف إليه باستصلاح واستزراع الأرض المبيعة وتنفيذ المشروعات المدرجة فى طلبه خلال فترة أقصاها خمسة سنوات من تاريخ البيع وإلا يعتبر العقد مضوحاً من نقاه نفسه ويخطر بذلك وتتخذ إجراءات نقل التكاليف وصحب الأرض .

- ٤ - التزام المتصرف إليه بعدم بيع الأرض محل التصرف أو جزء منها للغير أو التنازل عنها أو جزء منها إلا بعد مدلا كامل قيمتها وبعد موافقة الجهة المتصرفه .
- ٥ - يعمل بأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية والقرارات الوزارية فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد .
- الأراضي المبنية أو المشغولة بمنشآت والتي تباع بالممارسة
وفيما يلي قواعد التصرف فيها :
- ١ - تباع هذه الأراضي إلى شاغلها بصفة فعلية لمدة سنة كاملة على الأقل قبل تاريخ التصرف فيها إليهم وبشرط بقاء البناء أو المنشآت قائمة حتى تاريخ التصرف .
- ٢ - ألا يترتب على التصرف الأضرار بباقي الأراضي المجاورة لها المملوكة للدولة .
- ٣ - لن يقتصر التصرف على مساحة الأرض المشغولة بالبناء أو المنشآت والمساحة المناسبة التي تلحق بها وتعد مرفقا لها بحيث لا تزيد على المساحة المقام عليها البناء أو المنشآت .
- ٤ - يقدم راغب الشراء طلبا للشراء على النموذج المعد لذلك والذي يحصل عليه من إدارة الأملاك الواقع بدانرتها الأرض . ويسدد مع تقديم الطلب مصاريف خدمات أملاك بواقع ٢٥ قرشا عن المتر المربع .
- ٥ - يقدّر ثمن المساحة محل البيع بمعرفة اللجنة العليا لتقدير ثمن أراضي الدولة، ويعتمد الثمن من الوزير ويضاف إلى هذا الثمن قيمة متأخر الإيجار على الأرض حتى تاريخ البيع وتعتبر الجملة للثمن النهائي للبيع .
- ٦ - يؤدي من يقع عليه الاختيار في الشراء مقدم الثمن ومقداره ٢٥ ٪ من للثمن النهائي ويقسط باقي الثمن على خمسة أقساط سنوية متساوية ومتتالية بفائدة بسيطة قدرها ٤ ٪ بحيث لا يقل القسط عن عشرين جنيها .
- ويستحق أداء القسط الأول في أول يناير من السنة التالية لتاريخ اعتماد البيع . وتؤدى فائدة تأخير مقدارها ٣ ٪ سنويا على جميع المبالغ التي لا تسدد في مواعيدها دون حيلة إلى تنبيه أو إنذار أو حكم قضائي .
- ٧ - يفي المشتري من ١٠ ٪ من كمال الثمن إذا سده دفعة واحدة عند التعاقد

أو من القيمة الباقية بعد سداد القسط الأول وقبل حلول القسط الثاني .

٨ - عند توقيع عقد البيع الابتدائي يسدد المشتري مقدم الثمن مع مصاريف شهر العقد .

الأراضي الفضاء التي تباع بالممارسة

الأراضي الفضاء الباقية بعد استبعاد ما نصت عليه المادة ٢٠٩ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ والتي تكون صالحة بطبيعتها للبناء ولا تزيد مساحتها على ألف متر مربع التي لا يمكن تجزئتها وتقسيمها إلى أكثر من قطعتين مناسبتين صالحتين للبناء والأراضي الفضاء البعيدة عن العمران التي يصعب توفير المرافق العامة لها .

وكذلك الأراضي الفضاء المتفرقة والمتباعدة التي تقل مساحة كل منها عن الألف متر مربع أو التي لا يمكن تجزئتها أو تقسيمها إلى أكثر من قطعتين مناسبتين صالحتين للبناء ، يجوز بيع هذه الأراضي إلى :

١ - لشركاء على الشيوع في الأرض للفضاء محل البيع .

٢ - الملاك المجاورين مع تفصيل من يكون قد نزع ملكيته كلها أو بعضها للمنفعة العامة .

٣ - أصحاب حقوق الارتفاق على الأرض للفضاء محل البيع .

٤ - واضعى اليد على الأرض للفضاء محل البيع إذا كانت هذه الأرض متخلفة عن منفعة عامة .

٥ - المالك السابق للأرض للفضاء محل البيع أو ورثته إذا كانت هذه الأرض قد نزع ملكيتها للمنفعة العامة ثم عدل عن تخصيصها لذلك خلال خمس سنوات من تاريخ نزع الملكية .

٦ - المالك السابق للأرض للفضاء محل البيع أو ورثته إذا كانت هذه الأرض قد رسا مزاد بيعها على الحكومة لقاء مطلوباتها ولم يكن قد مضى أكثر من سنة على تاريخ رسو المزاد .

٧ - الأشخاص الاعتبارية الخلسة أو الأفراد الذين يرغبون في شراء الأرض للفضاء ليقوموا عليها مشروعات تجارية أو صناعية خلسة لا تتوافق فيها القواعد

والشروط المنصوص عليها في المادة ٥١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .
 فيما عدا ما تقدم من أراضي فضاء يعد مشروع تقسيمها ويجرى تميمها والإعلان
 عن بيعها بالمزاد العلني ويراعى في ذلك أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤
 ولائحته التنفيذية والقرارات المطلة .
 ويشترط في جميع الأحوال أن يكون المتصرف إليه مصري الجنسية وبالع من
 فرشد وحسن السير والسلوك وكامل الأهلية وعدم إستخدام الأرض والمنشآت في
 أغراض مخالفة للتنظيم العام أو منافية للأداب .

المصرف العام على إهلاك الدولة

إمضاء

يعتمد ،

نائب رئيس مجلس الوزراء

وزير الزراعة وإستصلاح الأراضي

إمضاء

دكتور / يوسف ولي

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي
قرار وزاري رقم ٨١٣ لسنة ١٩٨٩ (١)

نائب رئيس مجلس الوزراء

وزير الزراعة واستصلاح الأراضي

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حدا أقصى لملكية الأسرة والفرد ؛

وعلى قانون الزراعة المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ والقانون رقم ٢ لسنة

١٩٨٥ ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١١٢٩ لسنة ١٩٨٧ ؛

قرر

مادة ١ - يكون التصرف في أراضي أملاك الدولة الخاصة بالمنزعة والتي لا تدخل في خطة الدولة للاستصلاح أو الفضاء المقام عليها مباني والواقعة في مسافة الكيلومترين خارج حد الزمام لراغبي الشراء من واضعي اليد عليها بموجب عقود إيجار أو حصر الخفية على الوجه المبين في هذا القرار .

مادة ٢ - تعد مديريات الزراعة وإدارات أملاك الدولة الخاصة بالمحافظات كشوف بيان مساحات الأراضي المنزعة وكذلك الأراضي المقام عليها مباني غير مخالفة لأحكام قانون الزراعة المشار إليه الموضوع ليد عليه ، مع بيان معالم الأرض مساحته وحدودا .

مادة ٣ - يحدد ثمن القدان من الأراضي المنزعة بواقع ٤٠٠ جنيه " أربعمائة جنيه " وذلك بالنسبة للأراضي التي لم تنفذ الدولة فيها أية أعمال تتعلق بالبنية الأساسية " لرى - للكهرباء - الطرق العامة " وذلك فيما عدا الأراضي الواقعة في نطاق محافظات الجيزة ، القليوبية ، الإسماعلية فيكون تقدير ثمن القدان فيها بمعرفة

اللجنة العليا لتأمين أراضي الدولة ، كما ويحدد ثمن المتر المربع من الأراضي المقام عليها مباني والتي تقع في النطاق الإداري لمحافظة أسوان ، قنا ، سوهاج ، أسيوط ، المنيا ، بنى سويف ، الفيوم ، البحيرة ، الشرقية بواقع جنيه واحد .

مادة ٤ - الأراضي التي قامت الدولة بتنفيذ أعمال البنية الأساسية بها يتم تقدير ثمنها بمعرفة اللجنة العليا لتأمين أراضي الدولة أخذاً في الاعتبار تحديد ما يخصها من تكاليف البنية الأساسية والمرافق الأخرى .

مادة ٥ - تعرض علينا كشوف بأسماء مقدمى طلبات لشراء والمساحة الموضوع اليد عليها ومعالمها و ثمنها لأعتماد التصرف فيها .

مادة ٦ - تحرر عقود البيع لطالبي الشراء المعتمد بيئها منا بعد قيامهم بسداد مقدم الثمن بواقع ٢٥ ٪ بالإضافة إلى ٣ ٪ من ثمن البيع بحد أقصى ٢٠ جنيها كمصاريف إدارية مع تصييط باقى الثمن على ١٠ سنوات بالنسبة للأراضي المنزرعة ، ٥ سنوات للأراضي المقام عليها مبانى وذلك بعائد استثمار قدره ٤ ٪ سنوياً .

مادة ٧ - يراعى ألا تتجاوز ملكية المتصرف إليه الحد الأقصى للملكية المقررة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩

مادة ٨ - تسرى أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية والقرارات المعدلة فيما لم يرد بشأنه نص فى هذا القرار وكل حكم يتعارض مع أحكام هذا القرار .

مادة ٩ - يلغى القرار الوزارى رقم ١١٢٩ لسنة ١٩٨٧ المشار إليه
مادة ١٠ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويصل به من تاريخ صدوره ،

صدر فى ٢٩ / ٧ / ١٩٨٩

قانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١

في شأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى

تسرى أحكام هذا القانون على أملاك الدولة الخاصة .

المادة الثانية

تكون إدارة وإستغلال والتصرف فى الأراضى الصحراوية الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضى الصحراوية وفقا للأوضاع والإجراءات الآتية :

(أ) يصدر رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الدفاع قرارا بتحديد المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية من الأراضى الصحراوية التى لا يجوز تملكها ، ويتضمن القرار بيان القواعد الخاصة بهذه المناطق .
(ب) وفيما عدا الأراضى المنصوص عليها فى البند " أ " يصدر رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص - حسب الأحوال - قرارا بتحديد المناطق التى تشملها خطة مشروعات إستصلاح الأراضى ، أو مناطق إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة ، أو المناطق السياحية .

وتنشأ هيئة عامة تسمى " الهيئة العامة للتنمية السياحية " يصدر بتنظيمها قرار من رئيس الجمهورية ، وتتولى إدارة وإستغلال والتصرف فى الأراضى التى تخصص لأغراض إقامة المناطق السياحية .

وتتولى الهيئة العامة لمشروعات التصدير والتنمية الزراعية إدارة وإستغلال والتصرف فى الأراضى التى تخصص لأغراض الإستصلاح والاستزراع ، كما تتولى

(١) الجريدة الرسمية - العدد ١٠ (مكرر) فى ١٣ مارس ١٩٩١ .

هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة إدارة واستغلال والتصرف في الأراضي التي تخصص لأغراض إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة .

وتمارس كل هيئة من الهيئات المشار إليها سلطات المالك في كل ما يتعلق بالأملاك التي يعهد إليها بها ، وتباشر مهامها في شأنها بالتنسيق مع وزارة الدفاع وبمراعاة ما تقرره من شروط وقواعد تتطلبها شؤون الدفاع عن الدولة .

المادة الثالثة

في جميع الأحوال تكون أراضي البحيرات والسياحات التي يتم تجفيفها مناطق لاستصلاح واستزراع ، وتتولى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية إدارة واستغلال والتصرف في هذه الأراضي وفي أراضي طرح النهر ، وتمارس سلطات المالك في كل ما يتعلق بشؤونها ، وبالتنسيق مع وزارة الأشغال العامة والموارد المائية بالنسبة لأراضي طرح النهر .

المادة الرابعة

تتولى وحدات الإدارة المحلية كل في نطاق اختصاصها إدارة واستغلال والتصرف في الأراضي المعدة للبناء المملوكة لها أو للدولة ، والأراضي القابلة للاستزراع لدخل الزمام . ويضع المحافظ بعد موافقة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة طبقاً للقواعد العامة التي يقرها مجلس الوزراء قواعد التصرف في هذه الأراضي على أن تعطى الأولوية في هذا التصرف لأبناء المحافظة المقيمين فيها العاملين في دقرتها ، ويجوز أن تنظم هذه القواعد الحالات التي يتم فيها التصرف في هذه الأراضي دون مقابل لأغراض التعمير والإسكان والاستزراع وتجهيزها للزراعة أو لأية أغراض يقرها مجلس الوزراء .

وفيما يتعلق بالأراضي المتاخمة والممتدة خارج الزمام إلى مسافة كيلومترين فيكون استصلاحها وفق خطة قومية تضعها وزارة استصلاح الأراضي وتتولى تنفيذها بنفسها أو عن طريق الجهات التي تحددها بالتنسيق مع المحافظة المختصة ، وتتولى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية إدارة هذه الأراضي واستغلالها والتصرف فيها ، ويحدد مجلس الوزراء نصيب المحافظة في حصولة إدارة واستغلال والتصرف في هذه الأراضي . ويسرى في شأن إدارة واستغلال والتصرف فيما

تستصلحه المحافظة من هذه الأراضي حتى تاريخ العمل بالخطة المشار إليها ،
لحكام الفقرة الأولى من هذه المادة .

وتسرى لحكام المادة ٣٦ من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقرار بالقانون
رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، على ما يؤول إلى المحافظة وغيرها من وحدات الإدارة
المحلية من حصيلة إدارة واستغلال والتصرف في الأراضي المشار إليها في الفقرتين
السابقتين .

المادة الخامسة

يحظر استخدام الأراضي الخاضعة لأحكام هذا القانون في غير الأغراض
المخصصة من أجلها ، ومع ذلك يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس
الوزراء بناء على عرض الوزير المختص - حسب الأحوال - إعادة تخصيصها لأية
جهة أخرى لو لأى غرض آخر .

وعند الخلاف بين الوزارات والهيئات العلمية ووحدات الإدارة المحلية أو بين هذه
الجهات وبعضها البعض حول تحديد الجهة المختصة بإدارة واستغلال والتصرف في
أية أراض أو عقارات من المشار إليها ، يعرض الأمر على مجلس الوزراء ، ويكون
قراره في هذا الشأن ملازم للجميع ويسرى هذا الحكم على الخلافات القائمة بين الجهات
المذكورة عند العمل بهذا القانون .

المادة السادسة

تكون قرارات مجالس إدارة الهيئات العلمية المشار إليها في المادة لثانية من هذا
القانون نافذة وفقاً للقواعد المقررة في القوانين والقرارات الخاصة بتنظيمها وتنظيمها
ونذلك عدا :

(أ) القرارات التي تتعلق باختصاصات أكثر من وزارة أو هيئة علمية أو أية جهة
إدارية أخرى فيتعين إيلاؤها إلى رئيس مجلس الوزراء في موعد غايته عشرة أيام من
تاريخ صدورهما لاعتمادهما ، وتصبح نافذة بانقضاء ثلاثين يوماً من تاريخ إيلاعه بها
دون الاعتراض عليها .

(ب) القرارات الصادرة بالقواعد والشروط المنظمة لإدارة واستغلال والتصرف
في الأراضي والعقارات المخصصة للهيئات المذكورة ، فلا تكون نافذة إلا بعد موافقة

مجلس الوزراء عليها .

المادة السابعة

تعد حصيلة إدارة واستغلال والتصرف في الأراضي والعقارات المخصصة وفق أحكام هذا القانون لكل من الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والهيئة العامة للتنمية السياحية أموالاً عامة ومورداً من موارد هذه الهيئة ، ويصدر بتحديد الأغراض التي تخصص لها وقواعد وإجراءات وحدود الصرف منها قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص ، ويؤول فاتض هذه الأموال سنويا إلى الخزقة العامة للدولة .

المادة الثامنة

يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

المادة التاسعة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ شعبان سنة ١٤١١ هـ .

الموافق ١٣ مارس سنة ١٩٩١ م * .

قرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٩٦ (١)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون للمدنى ؛

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطنان ؛

وعلى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهورى العقارى ؛

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى ؛

وعلى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة

ملكية خاصة والتصرف فيها ؛

وعلى قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ؛

وعلى قانون الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى قانون التخطيط العمرانى الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ ؛

وعلى قانون هياكل القطاع العلم وشركته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ؛

وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ فى شأن بعض الأحكام المتعلقة بأملك الدولة

الخاصة ؛

وعلى قانون شركات قطاع الأعمال العلم الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة

١٩٩١ ؛

وعلى لائحة قيود وشروط بيع أملك الميرى لحررة لصادرة فى ٢١ من

أغسطس سنة ١٩٠٢ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩٠٣ لسنة ١٩٩٥ فى شأن قواعد

التصرف فى الأرضى المعدة للبناء للمملوكة للدولة ووحدات الإدارة المحلية

والأراضي القابلة للاستزراع لدخل الزلم ؛
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩٠٢ لسنة ١٩٩٥ فى شأن القواعد
والشروط المنظمة لإدارة واستغلال والتصرف فى الأراضي المخصصة للهيئة العامة
لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ؛

قرر

المادة الأولى

يحظر على الوزارات والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية وشركات القطاع
العالم وشركات قطاع الأعمال العام التصرف بالبيع أو غيره من التصرفات الناقلة
للملكية فى الأراضي الزراعية والحدائق واليماطين الواقعة لدخل كردونات المدن
والقرى المعتمدة والمملوكة لأية جهة من الجهات المشار إليها ويقع باطلا كل تصرف
يتم على خلاف ذلك ولا يجوز شهره .

المادة الثانية

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .
صدر برناسة مجلس الوزراء فى ١٤ المحرم سنة ١٤١٧ هـ
" الموافق أول يونية سنة ١٩٩٦ م " .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / كمال الجنزورى

القسم الثاني
في الأراضي الصحراوية
قانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٨
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة
١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية (١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى

يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية ، النص الآتي :

ولا يفيد من التملك وفقا لأحكام هذا القانون سوى المصريين ، ومع ذلك يجوز بقرار من رئيس الجمهورية لأسباب يقرها ، وبعد موافقة مجلس الوزراء ، معاملة من يتمتع بجنسية إحدى الدول العربية المعاملة المقررة للمصريين في هذا القانون .
وفي حالة زيادة لحد الأقصى للملكية عن الحدود الواردة بهذا القانون تتبع أحكام المادة ٧ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد أقصى لملكية الأسرة والفرد في الأراضي الزراعية وما في حكمها .

المادة الثانية

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ شعبان سنة ١٤٠٨ هـ .
٩ أبريل سنة ١٩٨٨ .

(١) الجريدة الرسمية - العدد ١٤ (مكرر) في ٩ أبريل ١٩٨٨ .

قانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩١
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٣
لسنة ١٩٨١ بشأن الأراضي الصحراوية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى

يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة ١١ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بشأن
الأراضي الصحراوية ، النصي الآتي :

" وفي جميع الأحوال يجب ألا تقل ملكية المصريين عن ٥١ ٪ من رأس مال
الشركة ولا تزيد ملكية للفرد على ٢٠ ٪ من رأس مالها ، ولا يجوز أن تكون أراضي
الجمعيات التعاونية والشركات عند انقضاءها إلى غير المصريين " .

المادة الثانية

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
يبصرم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،
صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي الحجة سنة ١٤١١ هـ
" الموافق ١٩ يونيو سنة ١٩٩١ م " .

(١) الجريدة الرسمية - المجلد ٢٦ في ٢٧ يونيو ١٩٩١ .

قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٥
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة
١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية (١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى

يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة ٤ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في
شأن الأراضي الصحراوية ، النص الآتي :

" يسرى على مشروعات الاستصلاح والاستزراع التي تقام على الأراضي
الخاصة لهذا القانون ذات القواعد والأحكام والتيسيرات والإعفاءات والإجراءات
النصوص عليها بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن المجتمعات العمرانية الجديدة،
وذلك أيا كانت الجهة أو الشخص الذي يقوم بها ، كما تسرى ذات القواعد والأحكام
والتيسيرات والإعفاءات والإجراءات المشار إليها على مشروعات الاستصلاح
والاستزراع التي تقام على الأراضي الواقعة خارج الزمام إلى مسافة كيلو مترين ،
وذلك في المناطق التي يصدر بتحديداتها قرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس
الوزراء " .

المادة الثانية

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٣ المحرم سنة ١٤١٦ هـ .
" الموافق أول يونية سنة ١٩٩٥ م " .

قانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٦

في شأن قواعد التصرف بالمجان في الأراضي الصحراوية
المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو تأجيرها
بإيجار اسمي لإقامة مشروعات استثمارية عليها أو للتوسع فيها (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه ؛

المادة الأولى

يجوز التصرف بالمجان في الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة أو غيرها من
الأشخاص الاعتبارية العامة ، أو تأجيرها بإيجار اسمي لإقامة مشروعات استثمارية
عليها أو للتوسع فيها .

ويصدر بتحديد المناطق التي تقع فيها الأراضي الصحراوية المشار إليها ،
وبالقواعد والإجراءات المنظمة للتصرف بالمجان أو للتأجير ، قرار من رئيس
الجمهورية .

ويتم تخصيص الأرض اللازمة للمشروع بمراعاة حجمه وطبيعة نشاطه وقيمة
الأموال المستثمرة فيه .

المادة الثانية

لا تنتقل ملكية الأرض إلى المتصرف إليه قبل إتمام تنفيذ المشروع وبده الإنتاج
الفعلي .

وتودع المحررات المتضمنة للتصرفات في مكتب الشهر العقاري المختص ،
ويترتب على هذا الإيداع الأثر المترتبة على شهر التصرفات العقارية وتسلم صور
تلك المحررات إلى نوى الشأن مخافة من جميع الرسوم بما في ذلك رسوم الشهر
والتوثيق ورسوم النسخة .

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٤ مكرر (١) في ٣٠ يناير ١٩٩٦ .

المادة الثالثة

لا يجوز أن تزيد مدة الإيجار على أربعين عاماً ، تجدد ما دلم المشروع قائماً .

المادة الرابعة

إذا لم يتم تنفيذ المشروع وبده الإنتاج الفعلى خلال المدة التى تحدد فى قرار التخصيص يتعين على الجهة الإدارية مالكة الأرض استردادها ، ويجوز لها بيعها أو تأجيرها لصاحب المشروع وفقاً للأسعار السائدة فى المنطقة فى تاريخ الاسترداد .

المادة الخامسة

دون إخلال بحكم المادة السابقة يحظر إستخدام الأرض فى غير الغرض المخصصة من أجله ، ما لم يكن ذلك بموافقة الجهة المختصة ، كما يحظر التصرف فيها لو فى جزء منها ، أو تقرير أى حق عينى عليها ، أو تمكين الغير منها قبل نقل ملكيتها إلى المتصرف إليه . ويقع باطلا كل إجراء أو تصرف يخالف ذلك ولا يجوز شهره ، ولكل ذى شأن التمسك بالباطلان أو طلب الحكم به ، وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

المادة السادسة

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به إعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٠ رمضان سنة ١٤١٦ هـ .

" الموافق ٣٠ يناير سنة ١٩٩٦ م " .

قانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٦
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة
١٩٨١ فى شأن الأراضى الصحراوية (١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى

يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة ٤ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضى الصحراوية ، النص الآتى :

" يسرى على مشروعات التنمية السياحية ومشروعات الاستصلاح والاستزراع التى تقام على الأراضى الخاضعة لهذا القانون ذات القواعد والأحكام والتيسرات والإعفاءات والإجراءات المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن للمجتمعات العمرانية الجديدة ، وذلك لبا كانت الجهة أو الشخص الذى يقوم بها ن كما تسرى ذات القواعد والأحكام والتيسرات والإعفاءات والإجراءات المشار إليها على مشروعات الاستصلاح والاستزراع التى تقام على الأراضى الواقعة خارج للزمام إلى مسافة كيلو مترين ، وذلك فى المناطق التى يصدر بتحديدھا قرار من رئيس للجمهورية بعد الموافقة مجلس الوزراء "

المادة الثانية

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ن ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .
يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ن وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٦ ذى القعدة سنة ١٤١٦ هـ .
" الموافق ١٤ أبريل سنة ١٩٩٦ م " .

حسنى مبارك

قرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٦
بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم
١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضى الصحراوية (١)

وزير استصلاح الأراضى

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضى الصحراوية ؛
وعلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضى
الصحراوية الصادرة بقرار وزير التعمير والدولة للإسكان واستصلاح الأراضى رقم
١٩٨ لسنة ١٩٨٢

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر

المادة الأولى

يستبدل بنص المادة ٤٥ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١
المشار إليها النص الآتى :

مادة ٤٥ - تتولى عمل اللجان الفنية المنصوص عليها فى المادة ١٥ من القانون
رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ المشار إليه لجنة تشكل على الوجه الآتى :

نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة
رئيس الإدارة المركزية للملكية والتصرف بالهيئة عضو
رئيس الإدارة المركزية للمشروعات الهندسية بالهيئة عضو
رئيس الإدارة المركزية للدراسات وبحوث الأراضى بالهيئة عضو
رئيس الإدارة المركزية للمشروعات الزراعية بالهيئة عضو
ويجوز للجنة بحسب الاقتضاء أن تستعين فى أداء مهمتها بمن ترى الاستعانة به من
بين المتخصصين فى الهيئة أو غيرهم .

(١) التوقيع المصرى - العدد ١٥١ فى ٥ يولييه ١٩٨٦ .

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ،

صدر في ٢٦ / ٥ / ١٩٨٦

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

قرار وزاري رقم ٩٨٩ لسنة ١٩٨٧

بإصدار نظام بطاقة الخدمات بالأراضي الصحراوية (١)

نلقب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي

بعد الاطلاع على قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ؛

وعلى قانون التعاون الزراعي الصادر بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ ؛

وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٨٤ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون

التعاون الزراعي رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ بالنسبة للجمعيات التعاونية الزراعية

لاستصلاح الأراضي وتتميتها وتعميرها ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون المديرية الزراعية ؛

قرر

مادة ١ - يتم إصدار بطاقة خدمات لملاك ومستأجرى الأراضي المستزرعة بالمناطق الصحراوية التي لا يمرى بشأنها نظام بطاقة الحيازة الزراعية يبين بها اسم المالك أو المستأجر والمساحات المستزرعة ومصدر وطريقة ربيها والتصنيف المحصولي للزراعات القائمة بها وفقا للنموذج المرفق بهذا القرار مع مراعاة حكم المادة ١١ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ المشار إليه .

وتعتبر هذه البطاقة بعد اعتمادها من قبل الإدارة الزراعية المختصة في حكم بطاقة الحيازة الزراعية فيما يتعلق بالمزايا والتيسيرات المقررة لحاملي بطاقات الحيازة بالأراضي الزراعية ، وذلك كله وفقا للتواعد والشروط والإجراءات المبينة في المواد التالية .

مادة ٢ - تنشأ بالجمعيات التعاونية الزراعية لاستصلاح الأراضي وتتميتها وتعميرها إن وجدت أو بالإدارة الزراعية المختصة في حالة عدم وجود هذه الجمعيات

سجلات خدمات خاصة للأعضاء وسجلات أخرى لتغير الأعضاء يثبت بها جميع المعاملات لمن تصدر لهم بطاقة الخدمات ويبين بها المساحات المنزرعة وما إذا كانت بالملك أو بالإيجار .

وعند انتهاء السنة الزراعية تتولى الجمعية التعاونية المختصة تحرير كشوف إجمالية من واقع السجلات تحفظ نسخة منها بالجمعية وترسل نسخة أخرى إلى الإدارة الزراعية المختصة خلال شهرين .

مادة ٣ - تشكل بقرار من مدير مديرية الزراعة المختصة لجان يشترك في عضويتها مندوب الإدارة الزراعية المختصة ، مندوب الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، مندوب مديرية الري المختص ، مندوب بنك القرية أو المندوبية أو الشونة ، رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية لاستصلاح الأراضي أن وجدت أحد رجال الإدارة ، مندوب المساحة أو دلال المساحة إن وجد ، الصراف المختص إن وجد .

وتتولى هذه اللجنة إجراء المعايينات للمساحات المنزرعة المطلوب صرف بطاقة الخدمات عنها والتحقق من مستندات ملكيتها أو إيجارها والتصنيف المحصولي للزراعات القائمة بها ومصادر وطريقة الري الخاصة بها والمرخص بها قانونا .

وتحرر اللجنة محضرا بأعمالها يوقع عليه من جميع أعضائها ويرفع إلى الإدارة الزراعية المختصة لاعتماده ثم تقيّد بسجل الخدمات الموجود بالجمعية التعاونية المختصة أو الإدارة الزراعية بحسب الأحوال وتصرف البطاقة إلى المالك أو المستأجر سواء أكان شخصا طبيعيا أو اعتباريا من واقع البيانات المثبتة بالسجل ، وذلك بعد إجراء مراجعتها واعتمادها من الإدارة الزراعية المختصة .

مادة ٤ - يكون التعامل بموجب بطاقة الخدمات بالنقد أو بالأجل ، وفقا للتعليمات المنظمة لأداء الخدمات وصرف المستلزمات التي تصدر من الجهات المختصة في هذا الشأن .

مادة ٥ - يتم تجديد بطاقة الخدمات في أول نوفمبر من كل عام بعد إجراء المعايينات على الوجه المتقدم وبمراجعة ما طرأ من تعديلات على المساحات المنزرعة وتصنيفها المحصولي ، ويشترط للتجديد سداد جميع المديونيات سواء أكانت للجمعية أو

للبنك أو لأي جهة كانت فيما يختص بالمعاملات التي تمت بموجب بطاقة الخدمات في
السنة السابقة

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره،

صدر في ٨ / ٩ / ١٩٨٧

وزارة الدفاع والإنتاج الحربي

قرار رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٨٩

بشأن تعديل بعض الشروط العامة للمشروعات المسموح
بها بالأراضي الصحراوية والملحقة بقرار نائب رئيس مجلس
الوزراء ووزير الدفاع والإنتاج الحربي رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٨٦ (١)

للقائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع والإنتاج الحربي

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم تأجير العقارات
المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ؛

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن القيادة والسيطرة على شئون الدفاع عن
الدولة وعن القوات المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٣ بشأن إشراف وزارة السياحة على المناطق
السياحية واستغلالها ؛

وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية وما تضمنته
المادة الثانية من هذا القانون في البند ١٠ * من أن يصدر وزير الدفاع بتحديد المناطق
الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية من الأراضي الصحراوية التي لا يجوز تملكها ولا
يجوز استخدامها في غير الأغراض العسكرية ؛

وعلى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط العمراني ؛

وعلى قرار وزير التعمير والدولة للإسكان واستصلاح الأراضي رقم ١٩٨ لسنة
١٩٨٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي
الصحراوية ؛

وعلى قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والإنتاج الحربي
رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٨٦ بشأن تحديد المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية
العسكرية من الأراضي الصحراوية التي لا يجوز تملكها؛

(١) فواتح المصرية - العدد ٢٤٧ في ٣١ أكتوبر ١٩٨٩ .

المادة الأولى

يستبدل بنص البند " ٦ ب " من الشروط العامة للمشروعات المسموح بها بالأراضي الصحراوية والملحقة بقرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والإنتاج الحربى رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٨٦ بشأن تحديد المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية التى لا يجوز تملكها النص التالى :

٦ - شروط أخرى :

(ب) يحظر إقامة أى منشآت أو مبانى على جانبي الطرق العامة لمسافة خمسين مترا بالنسبة للطرق السريعة وخمسة وعشرين مترا بالنسبة للطرق الرئيسية وعشرة أمتار بالنسبة للطرق الإقليمية .

ويرجع فى تحديد كل نوع من أنواع الطرق - وطريقة قياس المسافات المشار لها فى القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة وتعديلاته ولائحته التنفيذية .

المادة الثانية

يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره ، ويلغى كل نص يخالف ما ورد به .

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ،

صدر بوزارة الدفاع فى ٤ ربيع أول سنة ١٤١٠ هـ

" ٤ أكتوبر سنة ١٩٨٩ " .

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي
قرار وزاري رقم ١٣٩ لسنة ١٩٩٠ (١)

نائب رئيس مجلس الوزراء

وزير الزراعة واستصلاح الأراضي

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم ١٩٨ لسنة ١٩٨٢ ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٧٥ في شأن الهيئة العامة لمشروعات التسمير والتنمية الزراعية .
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٧ في شأن صندوق أراضي الاستصلاح والمعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٧٧ .
قرر

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٥٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٩٨ لسنة ١٩٨٢ ، النص التالي :
مادة ٥٠ - إلى أن يتم وضع قواعد المنظمة للصندوق المذكور بالمادة رقم ١٥ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ تودع في الصندوق المنشأ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ الحويلة الناجمة عن التصرف في الأراضي المخصصة للاستصلاح والاستزراع وإدارتها وجميع الموارد والاعتمادات التي تقرر لهذه الأراضي وفقا لأحكام القانون ويتم الصرف منها في أغراض الاستصلاح والاستزراع وإقامة البنية الأساسية بقرار من مجلس إدارة صندوق أراضي الاستصلاح بعد اعتمادها من السلطة المختصة " .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويصل به من تاريخ نشره ،
صدر في ٣١ / ١ / ١٩٩٠

وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي

قرار وزارى رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن التصرف بالبيع فى الأراضى
الصحراوية الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ (١)

نقيب رئيس مجلس الوزراء

وزير الزراعة وإستصلاح الأراضي

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضى الصحراوية ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الهيئة العامة
لمشروعات التعبير والتنمية الزراعية ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ١٩٨ لسنة ١٩٨٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون
رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ ؛
وبناء على توجيهات السيد رئيس الجمهورية فى شأن التصرف فى الأراضى
الصحراوية ؛

قرر

مادة ١

يتم التصرف فى الأراضى الصحراوية الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة
١٩٨١ البور غير المستصلحة وغير المدرجة بخطة الاستصلاح التى ليس بها
خدمات بالبيع بواقع ٥٠ جنيها " خمسون جنيها " للقدان والأراضى التى بها خدمات
بواقع ١٠٠ جنيه " مائة جنيه " للقدان بشرط زراعتها خلال ثلاث سنوات

مادة ٢

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه ، وينشر بالوقائع
المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ،
صدر فى ٥ / ٢ / ١٩٩٠

(١) الوقائع المصرية - العدد ١٢٥ فى يونيه ١٩٩٠ .

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

قرار وزاري رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٩٠

بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١

في شأن الأراضي الصحراوية للصناعة وللزراعة رقم ١٩٨ لسنة ١٩٨٢ (١)

نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الزراعة واستصلاح الأراضي

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٧٥ في شأن الهيئة العامة

لمشروعات التعبير والتنمية الزراعية ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٩٨ لسنة ١٩٨٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون

رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ ؛

قرر

مادة ١

يستبدل بنص المواد ١٥ ، ١٦ ، ٤١ من القرار الوزاري رقم ١٩٨ لسنة

١٩٨٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي

الصحراوية النصوص التالية :

مادة ٥ - في تطبيق أحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ المشار إليه يقصد

بأغراض الاستصلاح والاستزراع المشروعات التي تستهدف بصفة أساسية استصلاح

الأراضي وجعلها قابلة للزراعة وتتضمن هذه المشروعات التي تحقق أهداف الأمن

الغذائي والتصنيع الزراعي والأعمال الأخرى المرتبطة والمكملة وتشمل جميع

مشروعات تربية الثروة الداجنة والحيوانية وتنمية الثروة السمكية ومنافذ البيع المعدة

للبيع الدخلي والتصدير المتصلة بالإنتاج الزراعي والحيواني وكذا المشروعات

الصناعية والتجارية التي تقوم أساساً على إنتاجية الأرض بعد استصلاحها

واستزراعها .

(١) الوقائع المصرية - العدد ١٣٥ في يونيو ١٩٩٠ .

مادة ١٥ - تعفى الأراضي الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ المشار إليه والتي يتم استصلاحها واستزراعها وفقا لخطة الدولة للاستصلاح وفي المواعيد التي يحددها مجلس إدارة الهيئة أو يتضمنها العقد المبرم مع ذوى الشأن وذلك مما قد يكون مستحقا من ضريبة على الأطنان والضرائب والرسوم الإضافية المتعلقة بها أيا كانت تسميتها أو مصدر فرضها ويكون الإعفاء لمدة عشر سنوات من تاريخ جعل الأرض منتجة في مدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ عقد البيع .

مادة ١٦ - مع عدم الإخلال بأية إعفاءات ضريبية أفضل مقررة من قانون آخر أو بالإعفاءات الضريبية المقررة بالمادة ١٦ من القانون المنظم لاستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة تعفى أرباح مشروعات الاستصلاح والاستزراع التى تزاول نشاطها فى مناطق خاضعة لأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها كما تعفى الأرباح التى توزعها أى منها من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها وذلك لمدة عشر سنوات اعتبارا من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج على النحو المشار إليه فى المادة السابقة .

مادة ٤١ - يكون استقلال الأرض عن طريق تلجيرها عابدا أو تلجيرها بقصد التملك لمدة ثلاث سنوات فإذا ثبتت الجدية فى الاستصلاح خلالها تملك الأرض لمستأجرها بقيمتها قبل الاستصلاح والاستزراع مع خصم للقيمة الإيجارية المسددة من ثمن الأرض وإذا لم يثبت الجدية اعتبر عقد الإيجار مفسوخا من تلقاء ذاته دون حاجة إلى إجراءات وتسترد الأرض لإداريا ممن كان قد استأجرها ويستثنى من ذلك المستثمر الذى يقوم بإيداع القيمة الكافية للمشروع المعتمد من الجهة المختصة والمخصص له المساحة المباحة فى أحد البنوك بجمهورية مصر العربية المعتمدة لدى البنك المركزى كإس مال يخصص للصرف منه على المشروع ويحرر عقد البيع فور إيداع هذه القيمة على ألا تتجاوز المدة ثلاث سنوات من تاريخ توقيع عقد البيع .

مادة ٢

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر فى ٨ / ٣ / ١٩٩٠

**قرار وزلى رقم ١٢٣٠ لسنة ١٩٩٠
بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم
١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضى الصحراوية (١)**

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضى الصحراوية ؛
وعلى اللائحة التنفيذية للقانون الصادرة بالقرار الوزلى رقم ١٩٨ لسنة ١٩٨٢ ؛
وعلى القرار الوزلى رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض أحكام اللائحة
التنفيذية للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨١ ؛
وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بند
٦ / ١٣١ بتاريخ ٢٨ / ٧ / ١٩٩٠ ؛

قرر

مادة ١

يستبدل بنص المادة ٤٥ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١
المشار إليها لنص الآتى :
مادة ٤٥ : تكون اللجنة العليا لتأمين أراضى الدولة هى اللجنة الفنية المنصوص
عليها فى المادة ١٥ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ المشار إليه .

مادة ٢

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، صدر فى ٦ / ٩ / ١٩٩٠

(١) الوقائع المصرية - لعدد ٢٤٢ فى ٢٥ كبرير ١٩٩٠ .

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي قرار وزاري رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٩٢ (١)

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي
بعد الاطلاع على القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ؛
وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضي الصحراوية ولائحته
التنفيذية ؛
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٨٢ بتحديد المحافظات
الصحراوية

فى تطبيق القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ ؛
وعلى القرار الوزاري رقم ١٢٢٢ لسنة ١٩٨٦ ؛
وعلى القرار الوزاري رقم ١٠٨١ لسنة ١٩٨٩ ؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن التصرف بالبيع فى الأراضي
الصحراوية الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ ؛
وعلى القرار الوزاري رقم ١٦٩١ لسنة ١٩٩٠ ؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٧٠١ لسنة ١٩٩١ ؛

قرر

مادة ١ - يحدد ثمن اللذان من الأراضي الجديدة الخاضعة لأحكام القانون ١٤٣
لسنة ١٩٨١ بأثمان قطعية وفق ما يلى :

- أولا : الأراضي الواقعة بالمحافظات الصحراوية :
- (١) مائة جنيه ثمنا للذلن من الأراضي الصحراوية التى وفر لها أى من
الخدمات التى يمكن الاستفادة منها ، طبقا لتقدير الهيئة .
- (٢) خمسون جنيها ثمنا للذلن من الأراضي الصحراوية التى لم يوفر لها أية
خدمات

(١) الموقع المصرية - العدد ٢٣٤ فى ١٥ أكتوبر ١٩٩٢ ..

ثانيا : الأراضي الواقعة ببلقى محافظات الجمهورية غير الصحراوية :

(١) مائتى جنيه ثمنا للقدان من الأراضي الصحراوية الواقعة بجوار الطرق الرئيسية وعمق لا يزيد عن كيلومتر .

(٢) مائة جنيه ثمنا للقدان من الأراضي الصحراوية الواقعة فى المسافة بعد كيلومتر وحتى عمق خمسة كيلومتر .

(٣) خمسون جنيه ثمنا للقدان من الأراضي الصحراوية الواقعة فى المسافة أكثر من خمسة كيلومتر .

وفى جميع هذه الحالات يشترط عدم تعارض هذه المساحات مع خطة الدولة وأن يتحمل المتصرف إليه بإنشاء البنية الأساسية اللازمة لها شاملة مصدر الرى والكهرباء على حسابه ووفقا للفترة الزمنية والشروط المحددة .

مادة ٢ - تحدد القيمة الإيجارية للمساحات المؤجرة بقصد التملك للقدان من الأرض الجديدة بنسبة عشرون فى المائة من السعر المحدد ثمنا للقدان سنويا ولمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات ولا تخصم من الثمن المستحق حال وفاء المستأجر بالتزاماته وتحرير عقد البيع الابتدائى باعتباره مقابل افتتاح بالأرض مدة الإيجار وفى حالة عدم وفاء المستأجر بالتزاماته أو فسخ عقد الإيجار لأى سبب من الأسباب للهيئة أن تنصرف فى الأرض بعد ذلك وفقا للشروط المحددة .

مادة ٣ - يتم الوفاء بثن الأرض أو القيمة الإيجارية السنوية كاملا فور توقيع عقد البيع أو الإيجار .

مادة ٤ - لا يجوز تنازل المشتري أو المستأجر عن أى مساحة مباعه أو مؤجرة له إلى آخر إلا بموافقة الهيئة لأسباب تقرها وبالشروط المحددة ، وفى حالة مخالفة ذلك يلغى الإيجار أو البيع وتنصرف الهيئة فى الأرض وفقا للأسم والأسعار التى تحددها الهيئة وبمراعاة ما ورد بهذا القرار .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ويلغى كل ما يخالف ذلك من قرارات ،

صدر فى ٢٥ / ٢ / ١٩٩٢

وزارة الزراعة

قرار وزاري رقم ١٠٥٧ لسنة ١٩٩٥ (١)

بشأن تعديل المادة ٤٢ من اللائحة التنفيذية للقانون

رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية

للصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٩٨ لسنة ١٩٨٢

نائب رئيس مجلس الوزراء

وزير الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية واستصلاح الأراضي

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٧٥ في شأن الهيئة العامة

لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٩٨ لسنة ١٩٨٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم

١٤٣ لسنة ١٩٨١ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٨٢ بشأن بعض حالات الاعتداد

بالملكية ؛

وعلى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٥ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٣

لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية ؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة في اجتماعه الرابع لعام ١٩٩٥ بتاريخ ٢٩ / ٧ /

١٩٩٥ بند ١١ / ٤ / ١٩٩٥

قرر

للمادة الأولى

يستبدل بنص المادة ٤٢ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بشأن

الأراضي الصحراوية النص الآتي :

"تودع المحررات المتضمنة تصرف الهيئة في الأراضي الصحراوية والمنشآت

الداخلية فى الأراضى الصحراوية والولجبة الشهر وكذا المحررات الخاصة بالاعتداد بالملكية التى تصدرها الهيئة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية ، وكذلك محررات الاعتداد بالملكية التى تصدرها الهيئة والمحافظات الصحراوية المختصة والواقعة داخل مسافة الكيلو مترين من حد كردونات المدن والقرى للمحافظة الصحراوية وذلك بالتطبيق لأحكام قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٨٢ بشأن بعض حالات الاعتداد بالملكية فى محافظات الوادى الجديد وشمال سيناء والبحر الأحمر ومطروح وبعض المناطق بالصحراء الغربية فى مكتب الشهر العقارى المختص وذلك تطبيقاً لأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ والقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٥ ويترتب على الإيداع ما يترتب على شهر التصرفات العقارية من آثار وتسلم صور تلك المحررات إلى نوى الشأن مغفأة من رسوم الشهر العقارى والتوثيق ومن رسوم التمعة "

المادة الثانية

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر فى ٢٠ / ١٢ / ١٩٩٥

دكتور / يوسف والى

التعديلات التشريعية لموضوعات

الجزء السابع

وتتناول موضوعات :

- لوسمة وقواط "ص ٣٨٧"
- ايجار الامكن "ص ٣٨٩"
- بتروك وثروة معنية "ص ٣٩٣"
- براءات الاختراع "ص ٤١١"

أوسمة وألواط منقبة

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٦٩

لسنة ١٩٩١ بشأن إنشاء ميدالية تحرير الكويت (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط

القوات المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قواعد خدمة لضباط الاحتياط

بالقوات المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن التسمية للعلمة ؛

وعلى القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون خدمة ضباط الشرف وضباط

الصف والجنود بالقوات المسلحة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الدفاع ؛

قرر

المادة الأولى : تنشأ ميدالية تذكارية يطلق عليها " ميدالية تحرير الكويت " من

طبقة واحدة وتلى فى الترتيب ميدالية ٦ أكتوبر ١٩٧٣ .

المادة الثانية : تمنح ميدالية تحرير الكويت لأفراد القوات المسلحة الذين اشتركوا

فى حرب تحرير الكويت .

المادة الثالثة : يجوز منح هذه الميدالية لغير المذكورين بالمادة الثانية ممن

ساهموا مساهمة فعالة أو قلموا بدور ممتاز في حرب تحرير الكويت وذلك بقرار من رئيس الجمهورية بناء على توصية من وزير الدفاع .

المادة الرابعة : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى وزير الدفاع تنفيذ أحكامه ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ربيع الأول سنة ١٤١٢ هـ * الموافق ١٢ سبتمبر سنة ١٩٩١ م .

حصنى مبارك

إيجار الأمكن

قانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦

بشأن سريلن أحكام القانون المدني على الأمكن
التي لم يسبق تأجيرها والأمكن التي انتهت أو تنتهي
عقود إيجارها دون أن يكون لأحد حق البقاء فيها (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى : لا تسرى أحكام القانونين رقمي ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير
وبيع الأمكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن
بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأمكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر
والقوانين الخاصة بإيجار الأمكن الصادرة قبلهما ، على الأمكن التي لم يسبق
تأجيرها ، ولا على الأمكن التي انتهت عقود إيجارها قبل العمل بهذا القانون أو تنتهي
بعده لأي سبب من الأسباب دون أن يكون لأحد حق البقاء فيها طبقا للقانون .
المادة الثانية : تطبيق أحكام القانون المدني في شأن تأجير الأمكن المنصوص
عليها في المادة الأولى من هذا القرار خالية أو مفروشة ، أو في شأن استغلالها أو
للتصرف فيها .

المادة الثالثة : يلغى كل نص في أي قانون آخر يتعارض مع أحكام هذا القانون .
المادة الرابعة : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من
اليوم التالي لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بختم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ رمضان سنة ١٤١٦ هـ الموافق ٣٠ يناير سنة
١٩٩٦ م .
حسنى مبارك

(١) نشر بالجريدة الرسمية - العدد ٤ مكر (أ) في ٣٠ يناير سنة ١٩٩٦ .

أحكام المحكمة الدستورية العليا

صدر حكم المحكمة الدستورية فى القضية رقم ٢١ لسنة ٧ قضائية بجملة ٢٩ أبريل ١٩٨٩ بشأن عدم دستورية نص المادة ٢٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتنظيم وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - يقضى بالآتى : (١)

بعدم دستورية نص المادة ٢٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر فيما تضمنته من استثناء الأماكن المستعملة فى أغراض لا تدخل فى نطاق النشاط التجارى والصناعى أو المهنى الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح المهن غير التجارية وذلك بالنسبة إلى تطبيق ما تضمنته المادة ٧ من زيادة الأجرة .

حكم المحكمة الدستورية العليا فى القضية رقم ٦ لسنة ٩ قضائية بشأن عدم دستورية نص المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأمكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر (٢)

صدر حكم المحكمة الدستورية العليا بجملة ١٨ مارس ١٩٩٥ يقضى بالآتى : بعدم دستورية ما تضمنته المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ / ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر من استمرار عقد إيجار الساكن - عند ترك المستأجر الأصلى له - لصالح أقاربه بالمصاهرة حتى الدرجة الثالثة الذين أقاموا معه فى العين المؤجرة لمدة سنة على الأقل سابقة على تركه العين أو مدة شغله لها إثنين أقل .

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٠ فى ١٨ مايو ١٩٨٩ .

(٢) الجريدة الرسمية - العدد ١٤ فى أبريل ١٩٩٥ .

أحكام المحكمة الدستورية العليا

الدستورية العليا في القضية رقم ٤ لسنة ١٥ قضائية دستورية

حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأمكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر وذلك فيما نصت عليه من استمرار شركاء المستأجر الأصلي اللعين التي كان يزاول فيها نشاطا تجاريا أو صناعيا أو مهنيا أو حرفيا ، في مباشرة ذات النشاط بها بعد تخلي هذا المستأجر عنها ، ويسقط فقرتها الثالثة في مجال تطبيقها بالنسبة إلى هؤلاء الشركاء ، ولأزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة . (١)

بقترول وثروة معدنية
قانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٨
فى شأن خطوط أنابيب البترول (١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يلتزم مالك العقار أو واضع اليد عليه بالسماح بمرور خطوط أنابيب المواد الهيدروكربونية المسائلة أو الغازية بيلطن الأرض ، كما يلتزم بالسماح بتنفيذ جميع الأعمال اللازمة لوضع أو تركيب أو صيانة أو إصلاح هذه الخطوط ، وذلك بعد إخطاره فى المواعيد وطبقا للإجراءات التى تبينها اللائحة التنفيذية لهذا القانون . وعلى الجهات القائمة على مد خطوط الأنابيب المشار إليها مراعاة أن يتم تنفيذ هذه الأعمال بطريقة لا تعرض سلامة العقار أو شاغليه أو الغير للخطر .

مادة ٢ - يحظر إقامة منشآت أو مباني أو غرس أشجار غير حقلية فوق خطوط الأنابيب وعلى مسافة تقل عن مترين من كل جانب من جانبيه هذه الخطوط داخل كردون المدن والقرى وسنة أمتار من كل جانب من جانبيها خارج كردون المدن والقرى، ويستثنى من ذلك الفروع المغذية للمستهلكين والتى تقضى طبيعة الاستهلاك أن تلتصق أو تتخلل المنشآت .

وإذا اقتضت الضرورة وضع خطوط الأنابيب على مسافة تقل عن المسافات المشار إليها ، جاز وضعها بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للبترول، على أن يراعى فى التصميم الاحتياطات الفنية الواجبة .

مادة ٣ - يحظر بغير ترخيص من رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للبترول أو من يفوضه إجراء أى عمل من أعمال الحفر أو الهدم أو الرصف أو مد أنابيب أو كابلات لأى غرض من الأغراض أو إجراء أعمال الصيانة ليا كانت فى

الأجزاء أو المسافات الواردة بشأنها الحظر المنصوص عليه في المادة السابقة . ونبين
اللائحة التنفيذية الإجراءات التي تتبع للحصول على هذا الترخيص بما يكفل التنسيق
مع الجهات الإدارية الأخرى .

مادة ٤ - يكون وضع خطوط الأنابيب المشار إليها وإقامة المنشآت اللازمة لها
في الأراضي المملوكة للدولة بغير مقابل ويدون أداء أية رسوم .

مادة ٥ - إذا ترتب على تنفيذ أحكام هذا القانون ضرر لمصاحب الحق في العقار
كان له الحق في تعويض عادل تقدره لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير البترول
والثروة المعدنية خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ وقوع الضرر ، وتبين اللائحة
التنفيذية إجراءات تقدير هذا التعويض .

ويتم إخطار أصحاب الحقوق بقرار اللجنة القاضي باستحقاق التعويض أو عدم
استحقاقه بكتاب موصى عليه مصحوب بنسخ الوصول .

مادة ٦ - يجوز لذوى الشأن حق اللجوء إلى المحكمة الابتدائية المختصة في
الحالات الآتية :

أولاً - إذا لم يصدر قرار من اللجنة المشار إليها في المادة السابقة خلال المدة
المحددة .

ثانياً - إذا قضت اللجنة بعدم استحقاق التعويض .

ثالثاً - إذا حدثت منازعة في مقدار التعويض الذى تقدره اللجنة ، ويكون اللجوء
إلى المحكمة في الحالتين الثانية والثالثة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار ذوى الشأن
بقرار اللجنة .

ولا يترتب على الطعن وقف الأعمال المطلوب تنفيذها أو صرف قيمة التعويض
المقدر .

مادة ٧ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى
قانون آخر ، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا
تزيد على خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المولد
١ ، ٢ ، ٣ من هذا القانون ، ويجب أن يتضمن الحكم الصادر بالإدانة إلزام المخالف
بإزالة أسباب المخالفة على نفقته .

وبجوز لوزير البترول والثروة المعدنية إذا ترتب على المخالفة ضرر يتعذر تداركه أن يقرر إزالة أسباب المخالفة بالطريق الإدارى على نفقة المخالف .

مادة ٨ - مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٥ ، ٦ من هذا القانون ، يكون لوزير البترول والثروة المعدنية أن يقرر إزالة المنشآت والأشجار الموجودة قبل العمل بهذا القانون فى الجزء الواقع فى المسافة المنصوص عليها فى المادة ٢ بالطريق الإدارى إذا كان فى الإبقاء عليها ضرر يتعذر تداركه

ولا يجوز تنفيذ قرار الإزالة المشار إليه قبل مضى ثلاثين يوما على إخطار نوى الشأن بطلب مسجل بعلم الوصول .

مادة ٩ - يكون للعاملين الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير البترول والثروة المعدنية صفة مأمورى الضبط القضائى بالنسبة إلى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون .

مادة ١٠ - يصدر وزير البترول والثروة المعدنية اللائحة التنفيذية لهذا القانون (١) .

مادة ١١ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٢ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يوصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٤ رجب سنة ١٤٠٨ هـ

" ٢٢ فبراير سنة ١٩٨٨م "

حسنى مبارك

(١) صدر قرار وزير البترول رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٨٨ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٨ -

ملشور فيما بعد .

قرار وزير البترول والثروة المعدنية

رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٨٨

بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٨ (١)

وزير البترول والثروة المعدنية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦ فى شأن الهيئة المصرية العامة

للبنترول ؛

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٨ فى شأن خطوط أنابيب البنترول ؛

قرر

مادة ١ - يقصد بخطوط أنابيب البنترول الأنابيب الحاملة للمواد الهيدروكربونية المسائلة أو الغازية اللازمة لنقل هذه المواد من مناطق الإنتاج أو معامل التكرير إلى مناطق التوزيع وملحقاتها من حجرات البلوف اللازمة لهذه الأنابيب ومحطات التنفيع وتخفيض الضغط للغازات والمنتجات البترولية ونقط الحمضية الكاثودية ومحطات نقل المعلومات والتحكم ونقط الغاز اللازمة لهذه الخطوط وغيرها من المنشآت التى تستخدم فى هذا الغرض .

مادة ٢ - يلتزم مالك العقار أو واضع اليد عليه بالسماح بمرور خطوط أنابيب البنترول بباطن الأرض التى يملكها أو يضع يده عليها كما يلتزم بالسماح بتنفيذ جميع الأعمال اللازمة لوضع أو تركيب أو صيانة أو اصلاح هذه الخطوط وتتبع فى هذا الشأن الاجراءات الآتية :

(أ) يصدر قرار من وزير البترول والثروة المعدنية بالموافقة على هذا المشروع وينشر القرار ومذكرته الإيضاحية فى الوقائع المصرية .

(ب) تتولى الجهة القائمة على تنفيذ المشروع إخطار المالك أو واضعى اليد على الأرضى اللازمة للمشروع بالمدة اللازمة لتنفيذه بكتاب موسى عليه بطم وصول وذلك قبل البدء فى التنفيذ بخمسة عشر يوما على الأقل ، ويجوز فى حالة

(١) الوقائع المصرية - العدد (٥) تابع فى ٥ يناير ١٩٨٩ .

الاستعجال تقصير هذا الميعاد وفى هذه الحالة يتم الاخطار عن طريق جهة الادارة .
(ج) اذا لم يقبل الملاك أو واضعو اليد تنفيذ الأعمال المطلوبة فى الأرضى المملوكة لهم أو التى يضعون يدهم عليها يتم التنفيذ بالطريق الادارى .

مادة ٣ - يلتزم ملاك العقارات وواضعو اليد عليها بعدم إقامة منشآت أو مباني أو غرس أشجار غير حقلية فوق خطوط أنابيب البترول وعلى مسافة تقل عن مترين من كل جانب من جانبيه هذه الخطوط داخل كردون المدن والقرى وستة أمتار من كل جانب من جانبها خارج كردون المدن والقرى ويستثنى من ذلك الفروع المغذية للمستهلكين والتي تقضى طبيعة الاستهلاك أن تلتصق أو تتخلل المنشآت .

مادة ٤ - لا يجوز وضع خطوط أنابيب البترول على مسافة تقل عن المسافات المشار إليها فى المادة السابقة ومع ذلك يجوز بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للبترول إذا اقتضت الضرورة ذلك وضع خطوط الأنابيب على مسافة تقل عن المسافات المشار إليها ويحدد القرار الاحتياطات الفنية الواجبة فى التصميم بعد أخذ رأى الجهة القائمة على تنفيذ هذه الخطوط .

مادة ٥ - تعد الجهة المالكة لخطوط أنابيب البترول خراط يوضح بها مسار هذه الخطوط تخطر بها الوزارات والهيئات المعنية ووحدات الحكم المحلى .

ويحظر على هذه الجهات اجراء أى عمل من أعمال الحفر أو الهدم أو الرصف أو مد أنابيب أو كابلات لأى غرض من الأغراض أو إجراء أعمال الصيانة أيا كانت فى الأجزاء أو المسافات الوارد بشأنها الحظر المنصوص عليه فى المادة السابقة الا بعد للحصول على ترخيص بذلك من رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للبترول بناء على طلب تبين فيه الجهة الطالبة طبيعة الأعمال المطلوب اجرواها ووصفا دقيقا لها .

ويصدر قرار بالترخيص بالجراء الأعمال أو رفضها خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ الطلب ويحدد القرار الصادر بالترخيص كيفية تنفيذ الأعمال والاحتياطات للضرورة الواجب اتخاذها .

وفى جميع الأحوال لا يجوز لأى فرد أو جهة اجراء أى عمل من هذه الأعمال فى المسافات الوارد بشأنها الحظر ما لم يحصل على الترخيص اللازم

بشأنها، وفي حالة المخالفة يصدر وزير البترول والثروة المعدنية قرارا بوقف هذه الأعمال ينفذ بالطريق الإداري .

مادة ٦ - فيما عدا الأراضي المملوكة للدولة يكون لمصاحب الحق في العقار الحصول على تعويض عادل عن الأضرار التي تلحق به نتيجة تنفيذ أحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه .

مادة ٧ - تتولى تقدير التعويض المنصوص عليه في المادة السابقة لجنة تشكل بقرار من وزير البترول والثروة المعدنية برئاسة أحد أعضاء الهيئات القضائية ترشحه الجهة المختصة وأربعة أعضاء منهم اثنان من الموظفين الفنيين بمصلحة المساحة ، ترشحهم الجهات التابعة لها .

ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحا الا بحضور رئيسها وثلاثة من أعضائها على الأقل وتصدر قراراتها بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذي منه الرئيس ، وللجنة أن تدعو من تراه من ذوي الخبرة لحضور اجتماعاتها على الا يكون له صوت محدود .

وتصدر اللجنة قرارها برفض التعويض أو تقدير قيمته وذلك في خلال شهر من تاريخ أول جلسة تعقدها ويتم لخطار ذوي الشأن بقرار اللجنة وأسبابه بكتاب موسى عليه بطم الوصول .

مادة ٨ - اذا قبل أصحاب الشأن قيمة التعويض الذي قدرته اللجنة صرف لهم ويحرر بذلك محضر يودع مكتب الشهر العقاري المختص أما اذا لم يقبل أصحاب الشأن قيمة التعويض أو اذا لم يجيبوا الدعوة لحضور جلسات اللجنة تتودع قيمة التعويض خزانة الجهة المالكة للمشروع مع اخطار ذوي الشأن بذلك بكتاب موسى عليه بطم الوصول ولا يترتب على عدم الاتفاق على مقدار التعويض أو لجوء أصحاب الشأن الى المحكمة المختصة وقف تنفيذ الأعمال أو صرف مبلغ التعويض المقرر .

مادة ٩ - مع عدم الإخلال بأحكام المواد السابقة تتولى الجهة المالكة للمشروع صرف تعويضات الزراعات والأشجار بالأراضي التي يمر بها المسار أثناء تنفيذ المشروع وملحقته وذلك قبل البدء في التنفيذ .

مادة ١٠ - يعرض رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للبترول على

وزير البترول والثروة المعدنية بناء على طلب الجهة صاحبة الشأن بياناً بالمنشآت والأشجار الموجودة قبل العمل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه بالجزء الواقع في المسافة المنصوص عليها في المادة ٢ منه والتي يترتب على الإبقاء عليها ضرر يتعذر تداركه وذلك للنظر في إصدار قرار من الوزير بإزالتها ويخطر ذوو الشأن بقرار الإزالة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ويتم تنفيذ قرار الإزالة المشار إليه بالطريق الإداري بعد مضي ثلاثين يوماً على الأكل من إخطار ذوى الشأن

مادة ١١ - يعرض رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للبترول على وزير البترول والثروة المعدنية بياناً بأى مخالفة لأحكام المولد ١ ، ٢ ، ٣ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه إذا ترتب على المخالفة ضرر يتعذر تداركه وذلك للنظر في إصدار قرار من الوزير بإزالة أسباب المخالفة بالطريق الإداري على نفقة المخالف .

مادة ١٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ،

صدر في ٢٩ / ١٢ / ١٩٨٨

وزارة البترول والثروة المعدنية

قرار رقم ١٥ لسنة ١٩٨٨

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الغاز الطبيعي (١)

وزير البترول والثروة المعدنية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠ في شأن الغاز الطبيعي ؛
وعلى قرار نائب رئيس مجلس الوزراء للإنتاج ووزير البترول رقم ٢٨ لسنة
١٩٨١ بإصدار لائحته التنفيذية ؛

وعلى المذكرة المعروضة من شركة الغازات البترولية ؛

قرر

مادة أولى - يستبدل بنص المادة الأولى من القرار مالف الذكر ، النص الآتي :
" تتولى شركة الغازات البترولية إمداد وتوصيل وتسويق الغاز الطبيعي للمناطق
السكنية والمصانع ومحطات القوى بمحافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية وغيرها
من المحافظات التي تمر بها خطوط أنابيب الغاز الطبيعي " .
ويحدد مجلس إدارة الشركة المناطق والأحياء والقرارات التي يتقرر إمدادها بتأعاً
بالغاز الطبيعي في هذه المحافظات .

مادة ثنية - يستبدل بنص المادة الثامنة من ذات القرار ، النص الآتي :
" يحظر إجراء أى تركيبات أو تعديلات أو إصلاحات أو أى أعمال خاصة
بالصيانة فى خطوط الغاز الطبيعي داخل المناطق السكنية أو المصانع أو محطات
القوى التي يتقرر مدها بالغاز الطبيعي إلا عن طريق شركة مشروعات الغاز الطبيعي
التي تتولى جميع الأعمال التنفيذية تحت إشراف شركة الغازات البترولية " .

مادة ثالثة - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر فى ٢٥ / ١ / ١٩٨٨

وزير البترول والثروة المعدنية

عبدالهادى كنديل

(١) الوقائع المصرية - العدد ٢٤ (تج) فى ٢٨ يناير ١٩٨٨ .

وزارة البترول

قرار رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٩٤

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الغاز الطبيعي (١)

وزير البترول

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠ في شأن الغاز الطبيعي ؛
وعلى قرار نائب رئيس مجلس الوزراء للإنتاج ووزير البترول رقم ٢٨ لسنة
١٩٨١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الغاز الطبيعي المحلة بقرار وزير البترول
والثروة المعدنية رقم ١٥ لسنة ١٩٨٨ ؛

قرر

مادة أولى

يضاف بند جديد بعد الفقرة الأولى من المادة الثامنة لللائحة التنفيذية للقانون
المشار إليه .

" كما يحظر إجراء أى تركيبات أو تعديلات أو إصلاحات لو أى أعمال خاصة
بالصيانة فى محطات تموين السيارات ووسائل النقل التى يتقرر استخدامها للغاز
الطبيعى إلا عن طريق شركة مشروعات الغاز الطبيعى " غاز مصر " .

مادة ثانية

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ،

صدر فى ١٧ / ٨ / ١٩٩٤

وزير البترول

د . م / حمدى على البهنسى

(١) الوقائع المصرية - العدد ١٨٥ (تابع) فى ١٨ أغسطس ١٩٩٤ .

أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا

قرار رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٩٠ (١)

رئيس أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والنماذج

الصناعية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١٧ لسنة ١٩٧١ فى شأن تنظيم أكاديمية

البحث العلمى والتكنولوجيا ؛

وعلى قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١ باللائحة التنفيذية

للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ والقرارات المعدلة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٦٤ ؛

وعلى قرار رئيس الأكاديمية رقم ٤٠٤ لسنة ١٩٨٨ ؛

وعلى ما عرضه الأستاذ الدكتور / نائب رئيس الأكاديمية للتنمية التكنولوجية

والخدمات العلمية ؛

قرر

المادة الأولى

يستبدل بنصوص المواد ٢ ، ١٧ ، ٢٠ فقرة ثالثا من اللائحة التنفيذية للقانون رقم

١٣٢ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه النصوص التالية :

المادة ٢ :

يرافق طلب البراءة علادة على ما هو منصوص عليه فى المادتين ١٥ ، ١٦

من القانون ما يأتى :

أولا :

١ - الوصف للكامل .

٢ - بيان مختصر لوصف الاختراع باللغة العربية مرفقا به ترجمة باللغة

الإنجليزية لا تتجاوز مائتى كلمة مشفوعا برسم الاختراع أو الصيغة البنائية حسب الأحوال .

٣ - صورة من الوصف التفصيلي للاختراع ورسمه وغير ذلك من المستندات الأجنبية مصدقا عليها من إدارة الملكية الصناعية وذلك إذا كان الطلب مستندا للمادة ٥٣ من القانون .

ثانيا :

تقدم المستندات التالية موقعة ومصدقا عليها عند تقديم الطلب أو خلال ثلاثة شهور من هذا التاريخ وبناء على تعهد مقدم مع الطلب على أن يعتبر الطلب كأن لم يكن إذا لم تقدم تلك المستندات خلال تلك المهلة .

وهذه المستندات هي :

١ - مستخرج السجل التجارى أو مستخرج رسمى من محضر عقد الإنشاء أو نسخة من نظام للشركة إذا كان الطالب شركة أو هيئة .

٢ - مستند انتقال ملكية على أن يكون مصحوبا بترجمة باللغة العربية .

٣ - مستند الوكالة مع مراعاة أحكام المادة ٤٥ من اللائحة التنفيذية رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١ .

٤ - الشهادة الصادرة بالحماية المؤقتة .

المادة ١٧ :

" إذا كان قرار الإدارة يقضى الإدارة بإدخال تعديل عليه فليها أن تخطر الطالب أو وكيله كتابة بخطاب موسى عليه مصحوب بطم الوصول بقرارها مع بيان أسبابه وإذا لم يتم الطالب بأجراء هذه التعديلات خلال ٣ شهور من تاريخ الإخطار أعتبر متنازل عن طلبه " .

المادة ٢٠ فقرة ثلثا :

" أن يكلف الطالب بأن يقوم على نقشه بطبع وصف الاختراع ورسمه إن وجد وطبع البيان المختصر لوصف الاختراع مشفوعا بالرسوم التى توضح موضوعه طبقا لمقتضيات الأحوال .

ويجب على الطالب أن يقدم ١٥ نسخة من كل فئة وصف الاختراع والبيان

٤٠٠ بقروى وثروة محنية

المختصر خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ النشر عن قبول الطلب وإلا اعتبر كأن لم يكن .

وإذا كان قرار الإدارة يقضى بتصحيح تلك المستندات المنصوص عليها سابقا فعلى الطالب أو وكيله إجراء ذلك خلال ثلاثة شهور من تاريخ الإخطار وإلا اعتبر للطلب كأن لم يكن * .

المادة الثانية

يلغى القرار رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٦٤ والقرار رقم ٤٠٤ لسنة ١٩٨٨ المشار إليهما كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

رئيس الأكاديمية

دكتور / عبد المنجى أبو عزيز

وزارة البترول قرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٦ (١)

وزير البترول

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن الهيئة المصرية العامة
للبنترول ؛

وعلى القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠ في شأن الغاز الطبيعي ولائحته التنفيذية
وتعديلاتها ؛

وعلى المذكرة المعروضة علينا ؛ قرر

مادة أولى - يحظر اجراء أى تصميمات أو إنشاءات أو تعديلات أو تملك أو
تشغيل أو إدارة مراكز وأنظمة الغاز الطبيعي المضغوط والخاص بتحويل المركبات
للعمل بالغاز الطبيعي إمدادها به أو توريد أو تصنيع مستلزماتها وتركيبها أو تجميعها
أو أية إصلاحات لمجموعات التحويل اللازمة لتشغيل السيارات ووسائل النقل العام
للعمل بالنظام المزدوج بنزين / غاز أو سولار / غاز بالتبديل أو لتحويل الكامل للعمل
بالغاز الطبيعي بصورة مختلفة .

وكذلك أى أعمال خاصة بالتصميم أو الإنشاء أو التشغيل أو الإدارة أو الملك أو
الأصلاح أو الصيانة فى محطات تموين السيارات ووسائل النقل العام التى يقرر
استخدامها للغاز الطبيعي إلا عن طريق الشركات المتخصصة والذى ينص غرض
إنشائها بنظامها الأساسى على ما سبق ذكره والتى تشنها وزارة البترول أو توافق
عليها بعد استيفاء كافة ما يقضى به القانون وأحكامه والقرارات المنظمة والقواعد
والاشتراطات الخاصة الصادرة فى هذه الشأن .

مادة ثمانية - يلغى كل ما يخلف أحكام هذا القرار .

مادة ثالثة - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
صدر فى ١٩٩٦ / ٢ / ٦ وزير البترول د. م / حمدى على البنبى

وزارة البترول
قرار رقم ٨٢٠ لسنة ١٩٩٦
بإصدار اللائحة التنفيذية
لقانون الغاز الطبيعي (١)

وزير البترول

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن الهيئة المصرية العامة
للبنترول .

وعلى القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠ في شأن الغاز الطبيعي .
وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الغاز الطبيعي الصادرة بقرار نائب رئيس مجلس
الوزراء للإنتاج ووزير البترول رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقرار رقم ١٥ لسنة
١٩٨٨ والقرار رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٩٤ .

قرر

المادة الأولى

يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون الغاز الطبيعي الصادر بالقانون رقم ٢١٧
لسنة ١٩٨٠ المرفقة .

المادة الثانية

تلغى اللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ المشار إليه
وتعديلاته.

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .
١٩٩٦/٩/١٠

وزير البترول " د . م / حمدي على الببني "

اللائحة التنفيذية

لقانون الغاز الطبيعي

الصادر بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠

مادة ١

تتولى شركة الغازات البترولية إمداد وتوصيل وتسويق الغاز الطبيعي للمناطق السكنية بمحافظة القاهرة والجيزة وغيرها من المحافظات التي تمر بها خطوط أنابيب الغاز الطبيعي .

ويحدد مجلس إدارة الشركة على ضوء ما تراه الهيئة المصرية العامة للبترول المناطق والأحياء والعقارات التي يتقرر إمدادها تباعا بالغاز الطبيعي فى هذه المحافظات بواسطة الشركة .

مادة ٢

تتولى الهيئة المصرية العامة للبترول بالإشتراك أو الإشراف أو الاسناد أو الموافقة لشركات أخرى من شركات القطاع أو المنشأة طبقا للقوانين المصرية والتي تتوافر فيها القواعد والشروط والمواصفات الفنية والمادية التي تضعها الهيئة للقيام ببعض أو كل الأنشطة المشار إليها والمحددة بالمادة الأولى من القانون .

ويحدد مجلس إدارة الهيئة للشركات التي يعهد إليها القيام بهذه الاعمال وذلك فى المناطق السكنية والمصانع ومحطات القوى فى المحافظات التي تحددها الهيئة طبقا لخطتها العامة فى هذا الشأن .

مادة ٣

تتولى الهيئة المصرية العامة للبترول الإشراف على الشركات بنفسها أو تعهد بهذا الإشراف الى اى من شركات قطاع البترول التابعة لها ويصدر مجلس إدارة الهيئة قرارا بتنظيم كيفية القيام بهذا الإشراف .

مادة ٤

تتولى الهيئة المصرية العامة للبترول وضع خطة سنوية بالتنسيق مع شركات الغازات البترولية وغيرها من الشركات المنفذة وشركة أنابيب البترول لإمداد وتوصيل

وتسويق الغاز الطبيعي للمصانع ومحطات القوى وغيرها .

مادة ٥

يتم توصيل الغاز الطبيعي للمصانع ومحطات القوى طبقا للمواصفات وبالشروط التي يتم الاتفاق عليها في كل حالة على حدة مع الشركة المنفذة والجهة الطالبة .

مادة ٦

تحدد مواصفات التوصيلات والتركيبات لدخل المباني والمنشآت بقرار يصدر من مجلس إدارة الشركة المنفذة بما يكفل حماية المنتفع والغير والعقار مع الالتزام التام بخطة وتعليمات الهيئة الصادرة في هذا الشأن .

مادة ٧

على شاغلي أو مالكي أو واضعي اليد على العقارات الكائنة بالمناطق التي يتقرر إمدادها بالغاز الطبيعي تمكين العاملين المختصين بشركة الغازات البترولية أو الشركة المنفذة من دخول هذه العقارات لأجراء الدراسات والمعاينات اللازمة لتوصيل الغاز الطبيعي وعلى الشركة لخطر اصحاب الشأن قبل القيام بهذه الدراسات والمعاينات بوقت كاف .

مادة ٨

تتولى الشركة المنفذة لخطر مالك العقار أو شاغله أو واضعي اليد عليه بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول أو بأى وسيلة أخرى تؤدي ذات الغرض بما تنوى لجراءه من توصيلات معدة لنقل الغاز الطبيعي فوق العقار أو تحته أو من خلاله أو القيام بتنفيذ الأعمال اللازمة لتركيب هذه التوصيلات ، وذلك قبل البدء في تنفيذها بشهر واحد يبدأ حسابه من تاريخ إرسال الأخطار ،

مادة ٩

على الجهات القائمة على تنظيم المباني والملاك وواضعي اليد قبل الترخيص بإقامة تشاءات جديدة بالمناطق التي يتقرر إمدادها بالغاز الطبيعي أو عند إقامة تشاءات أو إجراء تعديلات في العقار المركب عليه أو تمر به خطوط الغاز الطبيعي إتباع الإجراءات التالية .

- (أ) التقدم لشركة الغازات البترولية أو الشركة المنفذة بطلب على النموذج الذى تعده الشركة لهذا الغرض موضحا به الانشاءات أو التعديلات المراد تنفيذها بالعقار قبل البدء فيها بشهرين على الأقل تحسب من تاريخ تقديم الطلب .
- (ب) للشركة أن توافق على تنفيذ الانشاءات أو اجراء التعديلات بعد انخال ما تراه من تعديلات عليها ويبلغ صاحب الشأن بذلك خلال شهرين من تاريخ تقديم الطلب والا جاز لمقدم الطلب تنفيذ الانشاءات أو إجراء التعديلات التى تقدم بطلبها .
- (ج) إذا لم توافق الشركة على تنفيذ الانشاءات أو اجراء التعديلات وخالف المالك أو واضع اليد ذلك تتخذ اجراءات نزع ملكية العقار للمنفعة العامة .

مادة ١٠

تتولى الهيئة المصرية العامة للبترول تحديد الشركات التى يصرح لها باجراء أعمال التركيبات أو التعديلات أو إصلاحات أو صيانة خطوط الغاز الطبيعى داخل المناطق السكنية أو المنشآت الكائنة بهذه المناطق بجميع انواعها وإستعمالاتها وأغراضها وكذلك داخل المصانع ومحطات القوى ومحطات خدمة تأمين السيارات وغيرها من الاماكن أو المنشآت التى يصرح بمدها بالغاز الطبيعى .

وتتمتع الهيئة الموافقة لهذه الشركات بعد التأكد من أنها مؤهلة ماليا وفنيا وعلميا للقيام بهذه الاعمال .

مادة ١١

تتولى الهيئة المصرية العامة للبترول تحديد المناطق للشركات المرخص لها بالاعمال الواردة بالمادة السابقة .

ويحظر على الشركات المنفذة مباشرة أى من الاعمال الواردة فى هذه المادة قبل الحصول على موافقة الهيئة .

مادة ١٢

تقوم شركات مشروعات الغاز الطبيعى بالاعمال الواردة بالمادة الأولى من اللائحة تحت اشراف شركة للغازات البترولية فى الاحياء والعقارات التى يقرر إمدادها بالغاز الطبيعى بواسطة الشركة .

وتشرف الهيئة المصرية العامة للبترول أو لدى شركات القطاع التى تحددها

الهيئة على الشركات المنفذة المرخص لها بالأعمال الواردة بالقانون .

مادة ١٣

يتم توريد الغاز الطبيعي الى المستهلكين طبقا لنموذج العقد الذى تعده شركة للغازات البترولية أو الشركة المنفذة بعد إعتماده من الهيئة والذى يتضمن الشروط والقواعد العامة لتوريد الغاز الى المشتركين واعمال تركيب صيانة للوصلات والتركيبات الداخلية والعدادات وتحويلات الاجهزة والتعريف وطريقة الدفع .
ولرئيس مجلس ادارة الشركة المتعاقدة تفويض من يراه للتوقيع على هذه العقود نيابة عن الشركة .

مادة ١٤

لرئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية العامة للبترول ان يضع القواعد التى تسرى فى شأن ما قد يعرض فى العمل من اجراءات تقتضيها تنفيذ احكام هذه اللائحة .

براءات الاختراع والملكية الصناعية

وزارة التجارة والتموين

قرار وزاري رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٩٦ (١)

وزير التجارة والتموين

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية .
وعلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١ .

وعلى مذكرة مصلحة التسجيل التجاري المؤرخة ١٩٩٦/٩/١٩ .

قرر

مادة اولى - تعدل بعض نصوص اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١ على النحو التالي :

(١) يحل البند الثاني من المادة ٥٥ ليصبح :

إذا كان الطالب شركة أو هيئة فيرافق طلب التسجيل مستخرج من صحيفة قيدها بالسجل التجاري أو مستخرج رسمي من عقد إنشائها أو نسخة من نظامها الأساسي أو صورة ضوئية من أيها موقعا عليها من مقدم الطلب بمسئوليته عن صحة ما تضمنه من بيانات أو تعهدا من مقدم الطلب بتقديمها خلال مهلة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الطلب وإلا اعتبر الطالب متزلا عن طلبه .

(٢) تحذف الفقرة الثانية من المادة ٦٨ لتصبح :

وإذا كان الطالب شركة أو هيئة فيرافق طلب التسجيل مستخرج رسمي من صحيفة قيدها بالسجل التجاري أو مستخرج رسمي من عقد إنشائها أو نسخة من نظامها الأساسي أو صورة ضوئية من أيها موقعا عليها من مقدم الطلب بمسئوليته عن صحة ما تضمنه من بيانات .

(٣) تحذف الفقرة الأخيرة من المادة ٨٤ لتي تنص على أن :

(١) الوقائع المصرية - العدد ٢٢٠ لي ١٩٩٦/٩/٢٩ .

ويجب أن يكون التوكيل خاصا يحفظ مع الأوراق المحققة للإدارة .

مادة ثلثية - ينشر هذا القرار بالوقائع المجرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير التجارة والتموين

دكتور / احمد احمد جويلى

التعديلات التشريعية لموضوعات

الجزء الثامن

وتتناول موضوعات :

بريد "ص ٤١٥"
بناء وهدم "ص ٤١٧"
بورصات "ص ٥٣٥"
تأجير تمويلي "ص ٥٨٥"
تأمين "ص ٦٠٧"

وزارة النقل والمواصلات والنقل البحرى

قرار رقم ٧١ لسنة ١٩٨٧ " مواصلات "
يلزم ملاك المباني بوضع صناديق مغلقة
خاصة بالبريد فى مدخل المبنى (١)

وزير النقل والمواصلات والنقل البحرى

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٠ بنظم البريد ؛
قرر

المادة الأولى

يلزم ملاك المباني المكونة من طابقين فأكثر فى المدن والجهات والأحياء التى
يجرى فيها توزيع البريد بوضع صناديق خاصة فى مدخل المبنى يخصص كل منها
لكل مسكن مستقل وعلى من خصص له هذا الصندوق أن يبين اسمه عليه .

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

وزارة النقل والمواصلات والنقل البحري

قرار رقم ١٣٨ لسنة ١٩٩٠ " مواصلات " (١)

وزير النقل والمواصلات والنقل البحري

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٠ بنظم البريد ؛

وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء الهيئة القومية للبريد ؛

وعلى قرار وزير النقل والمواصلات رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٢ باللائحة التنفيذية

للقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٠ بنظم البريد ؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر

المادة الأولى

يستبدل بنصوص البند ٢ من المادة ٥٨ والمادة ١٠٣ والمادة ١٨٠ من اللائحة

التنفيذية للقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٠ بنظم البريد المشار إليها النصوص الآتية:

مادة ٥٨ بند ٢ طرد محمول عليه :

وهو الذي لا يتم تسليمه إلى المرسل إليه إلا بعد تحصيل قيمة يحددها المرسل

بشرط ألا تزيد على ألف جنيه وذلك مقابل الأجر البريدي الإضافي المقرر .

مادة ١٠٣ : الحد الأدنى لقيمة حوالة البريد العادية جنبيها ولحدا وحدها الأقصى

ألف جنيه ويجوز سحب أكثر من حوالة من مرسل واحد إلى مرسل إليه واحد .

مادة ١٨٠ : لكل فرد أن يطلب من مكتب البريد أن يتولى عنه تحصيل مستحقاته

لدى الآخرين، بحد أقصى ألف جنيه مقابل الأجر البريدي المقرر .

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

بناء وهم

تقسيم :

- القسم الأول : فى توجيه وتنظيم أعمال البناء .
- القسم الثانى : فى أسس وشروط تنفيذ الأعمال الإنشائية وأعمال البناء .
- القسم الثالث : فى ترميم وصيانة وتغطية المباني .
- القسم الرابع : فى المصاعد الكهربائية .
- القسم الخامس : فى الاتحاد المصرى لمقاولي التشييد والبناء .

القسم الأول

فى توجيه وتنظيم أعمال البناء

قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٢

بتعديل بعض أحكام قانون توجيه وتنظيم أعمال
البناء وقانون إنشاء صندوق تمويل مشروعات
الإسكان الاقتصادى وقانون التخطيط العمرانى (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى

يستبدل بالمادة ٧ " الفقرة الثالثة " والمادة ٨ " الفقرتان الأولى والثانية " والمادة
١٤ والمادة ١٥ والمادة ٢٢ " الفقرة الأولى " والمادة ٢٢ مكررا " الفقرة الثانية "
والمادة ٢٢ مكررا ١ " والمادة ٣١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن
توجيه وتنظيم أعمال البناء ما يأتى :

(١) الجريدة الرسمية - لعدد ٢٢ (مكرر) فى أول يونيو ١٩٩٢ .

مادة ٧ الفقرة الثالثة : كما يجوز للجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم عدم الموافقة على طلبات الترخيص اذا كانت الأعمال المطلوب الترخيص بها تقع فى المدن أو المناطق أو الشوارع التى يصدر قرار مسبب من المحافظ بعد موافقة المجلس الشعبى للمختص بوقف الترخيص فيها مراعاة لظروف العمران أو اعادة التخطيط على ألا تجاوز مدة الوقف سنة من تاريخ نشر القرار فى الوقائع المصرية ويجوز مد هذه المدة بما لا يجاوز سنة واحدة لخرى .

مادة ٨ الفقرتان الأولى والثانية : لا يجوز صرف ترخيص البناء أو البدء فى التنفيذ للأعمال التى تبلغ قيمتها مائة وخمسين ألف جنيه فأكثر ، أو التعديلات أيا كانت قيمتها الا بعد أن يقدم طالب الترخيص وثيقة تأمين . ويستثنى من الحكم المتقدم للتعطية التى لا تجاوز قيمتها خمسة وسبعين ألفا من الجنيهاً لمرة واحدة وفى حدود الارتفاع المقرر قانونا .

مادة ١٤ : يكون لرؤساء المراكز والمدن والأحياء والمديرين والمهندسين والمساعدين الفنيين القائمين بأعمال التنظيم ب وحدات الادارة المحلية ، وغيرهم ممن يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع المحافظ المختص صفة الضبط القضائى . ويكون لهم بمقتضى ذلك حق دخول مواقع الأعمال الخاضعة لأحكام هذا القانون ولو لم يكن مرخصا بها وثبات ما يقع بها من مخالفات ، واتخاذ الاجراءات المقررة فى شأنها .

وعلى الأشخاص المشار إليهم فى الفقرة السابقة التنبيه كتابة على المرخص اليهم والمشرفين على التنفيذ الى ما يحدث فى هذه الأعمال من اخلال بالاصول الفنية وسوء استخدام المواد .

كما يكون عليهم متابعة تنفيذ شروط ترخيص البناء وتنفيذ الأعمال طبقا للرسمومات والمواصفات الفنية وقواعد الوقاية من الحريق واتخاذ الاجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون ولاحته التنفيذية ومتابعة تنفيذ القرارات والأحكام النهائية الصادرة فى شأن الأعمال المخالفة ، وإبلاغ رئيس للوحدة المحلية المختصة بأية عقبات فى سبيل تنفيذها وذلك طبقا للقواعد والاجراءات التى تبينها اللائحة التنفيذية.

مادة ١٥ : توقف الأعمال المخالفة بالطريق الإداري ويصدر بالوقت قرار مسبب من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم يتضمن بيانا بهذه الأعمال ، ويعلن إلى ذوى الشأن بالطريق الإداري ، فلذا تعذر اعلان أيهم لشخصه يتم الاعلان بإيداع نسخة من القرار بمقر الوحدة المحلية ونفس الشرطة أو نقطة الشرطة الواقع في دائرتها العقار ، ويخطر بذلك الإيداع بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول .

ويكون للجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم اتخاذ ما تراه من إجراءات تكفل منع الانتفاع بالأجزاء المخالفة أو إقامة أى أعمال بناء جديدة فيها . كما يكون لها التحفظ على الأدوات والمهمات المستخدمة في ارتكاب المخالفة بشرط عدم الأضرار بحقوق الغير حسن النية ولمدة لا تزيد على أسبوعين ما لم تأمر النيابة العامة بخلاف ذلك . وفي جميع الأحوال تضع الجهة الإدارية المختصة لائحة في مكان ظاهر بموقع العقار مبينا بها الأعمال المخالفة وما اتخذ في شأنها من إجراءات أو قرارات .

ويكون المالك مسؤولا عن إبقاء هذه اللائحة في مكانها واضحة البقائات إلى أن يتم تصحيح المخالفة أو إزالتها .

مادة ٢٢ الفقرة الأولى : مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز قيمة الأعمال أو مواد البناء المتعامل فيها بحسب الأحوال أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المواد ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٧ من هذا القانون أو لائحته التنفيذية أو القرارات الصادرة تنفيذا له .

مادة ٢٢ مكررا الفقرة الثانية : ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرة السابقة مع الحزل من الوظيفة كل من العاملين المشار إليهم في المادتين ١٣ مكررا ، ١٤ من هذا القانون وذلك إذا أهمل أى منهم إعمالا جسيما أو لخل بواجبات وظيفته متى ترتب على ذلك وقوع جريمة مما نص عليه في الفقرة الأولى .

مادة ٢٢ مكررا ١ : يجب الحكم فضلا عن العقوبات المقررة في هذا القانون بإزالة أو تصحيح ، أو استكمال الأعمال المخالفة بما يجعلها متفقة مع أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له وذلك فيما لم يصدر في شأنه قرار من المحافظ المختص أو من ينوبه بالإزالة أو التصحيح .

موصى عليه مسجولاً بطم الوصول فور اقتضاء هذه المدة بضرورة استكمال الأعمال خلال المدة التي تحددها بما لا يجاوز سنة من تاريخ التنبيه .

مادة ٧ مكرراً : لا يعطى الترخيص إلا بعد تقديم خطاب ضمان غير مقيد بقيد أو معلق على شرط يصدر من أحد البنوك التجارية لصالح الوحدة المحلية بما يعادل ٥ ٪ من قيمة الأعمال.

ويرد الخطاب إلى المرخص له إذا التزم بإقامة الأعمال المرخص بها طبقاً للقانون ولائحته التنفيذية وشروط الترخيص .

والجهة الإدارية أن تزيل أو تصحح أو تستكمل الأعمال المخالفة على نفقة المخالف بما يتفق وأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً له وشروط الترخيص وذلك خصماً من قيمة خطاب الضمان المشار إليه . كما ولها أن تخصم من هذه القيمة الغرامات المحكوم بها طبقاً لأحكام هذا القانون ، وتنظم اللائحة التنفيذية لأوضاع ولجرات تقديم خطاب الضمان واستعاضة قيمة ما يخصم منه ورده.

مادة ١١ مكرراً : يلتزم طالب البناء بتوفير أماكن مخصصة لادواء السيارات يتناسب عددها والمساحة اللازمة لها والغرض من المبنى وذلك وفقاً للتواعد التي تبينها اللائحة التنفيذية .

ولا تسرى الفقرة السابقة على المباني الواقعة في المناطق أو الشوارع التي يحدها المحافظ بقرار منه بناء على اقتراح الوحدة المحلية المختصة .

كما يلتزم طالب الترخيص بتركيب العدد اللازم من المصاعد بما يتناسب مع ارتفاع المبنى وعدد أدواره ووحدته والغرض من استعماله وكذلك توفير اشتراطات تأمين المبنى وشاغليه ضد الحريق وذلك كله وفقاً للتواعد التي تبينها اللائحة التنفيذية .

مادة ١١ مكرراً ١: في حالة تراخي المالك عن إنشاء أو اعداد أو تجهيز أو ادارة المكان المخصص لادواء السيارات أو عن تركيب المصعد أو توفير اشتراطات تأمين المبنى وشاغليه ضد الحريق طبقاً للاشتراطات الفنية في الحظر المملوك له وذلك بالمخالفة للترخيص الصادر بإقامة المبنى ، أو في حالة قيام المالك باستغلال المكان المذكور في غير الغرض المرخص به تتولى الجهة الإدارية التي يحدها المحافظ المختص بقرار منه توجيه اذار للمالك بكتاب موصى عليه مسجولاً بطم الوصول

للتقييم بتنفيذ ما تمتع عنه أو ترلخى فيه بحسب الأحوال خلال مدة لا تجلوز شهرا .
 فاذا انقضت هذه المهلة نون تنفيذ يجوز أن يصدر المحافظ المختص قرارا بتكليف
 الجهة الادارية المذكورة بتركيب المصعد طبقا للاشترطات الفنية ، أو توفير
 اشترطات تأمين المبنى وشاغليه ضد الحريق ، أو انشاء واعداد المكان وتجهيزه
 لايواء السيارات على نفقة المالك ، وادارة هذا المكان نيابة عنه وذلك مقابل اقتضاء
 ٢٥ ٪ خمسة وعشرين فى المائة من صافى الابراد وتمتوفى للجهة الادارية من
 النسبة المتبقية من هذا الصافى قيمة ما أنفقته فى انشاء أو اعداد وتجهيز المكان بحسب
 الأحوال وذلك طبقا لما تحدده اللائحة التنفيذية .

ويسلم المكان الى المالك لادارته فى الغرض المخصص له اعتبارا من أول الشهر
 التالى لاستيفاء الجهة الادارية للنفقات المشار اليها وذلك بقرار من المحافظ المختص .
 فاذا عاد المالك الى التقااص عن ادارة المكان بانتظام فى الغرض المرخص به
 كان للمحافظ المختص اصدار قرار بتكليف الجهة الادارية المختصة بادارة المكان فى
 الغرض المذكور لمدة سنة طبقا للأحكام السابقة . ويجوز تجديد هذه المدة كلما اقتضى
 الأمر ذلك .

وتصدر قرارات المحافظ طبقا لهذه المادة مسببة وتنتشر فى الوقائع الرسمية
 ولنوى الشأن الطعن عليها أمام محكمة القضاء الادارى لمجلس الدولة .

مادة ١٢ مكررا ١٠ : يجب أن تحرر عقود بيع أو إيجار الوحدات الخاضعة
 لأحكام هذا القانون على نموذج يتضمن كافة البيانات المتعلقة بترخيص البناء أو التغطية
 شاملة رقم الترخيص والجهة الصادرة منها وعدد الوحدات والأدوار المرخص بها ،
 وكذا البيانات الخاصة بأماكن إيواء السيارات وتركيب المصاعد وغير ذلك مما تحدده
 اللائحة التنفيذية ، ولا يقبل شهر أى عقد غير متضمن لهذه البيانات .

مادة ١٣ مكررا : ينشأ جهاز يسمى جهاز التفيتش الفنى على أعمال البناء يختص
 بأداء مهام التفيتش والرقابة والمتابعة على أعمال الجهات الادارية المختصة بشنون
 التخطيط والتنظيم بالوحدات المطوية فى جميع أنحاء الجمهورية ، وذلك فيما يتعلق
 بإصدار التراخيص بإنشاء المباني أو اقلمة الأعمال أو توسعتها أو تدعيمها أو هدمها
 أو اجراء أية تشطيلات خارجية .

ويصدر بتنظيم العمل بهذا الجهاز وتبعيته وتحديد اختصاص العاملين فيه وسلطاتهم في ضبط المخالفات وتحديد المسؤولين عنها قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ١٧ مكررا : لا يجوز للجهات القائمة على شئون المرافق تزويد العقارات المبنية أو أى من وحداتها بخدماتها ، إلا بعد تقديم صاحب الشأن شهادة من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم تفيد صدور ترخيص بالمبنى القائمة ومطابقتها لشروط الترخيص ولأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية .

مادة ١٧ مكررا ١ : يقع باطلا كل تصرف يكون محله ما يأتى :
١ - لية وحدة من وحدات المبنى أقيمت بالمخالفة لقيود الارتفاع المصرح به قانونا .

٢ - أى مكان مرخص به كملوى للسيارات إذا قصد بالتصرف تغيير الغرض المرخص به المكان .

ويقع باطلا بطلانا مطلقا أى تصرف يتم بالمخالفة لأحكام هذه المادة ، ولا يجوز شهر هذا التصرف ، ويجوز لكل ذى شأن وللنيابة العامة طلب الحكم ببطلان التصرف .

مادة ٢٢ مكررا ٢ * : مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب إحدى الأفعال الآتية :

١ - الامتاع عن إقامة المكان المخصص لإيواء السيارات أو التخلي فى ذلك أو عدم استخدام هذا المكان فى الغرض المخصص من أجله أو استخدامه فى غير هذا الغرض وذلك بالمخالفة للترخيص .

٢ - الامتاع أو التخلي فى تركيب المصعد فى المبنى أو مخالفة الاشتراطات الفنية المقررة طبقا لقانون المصاعد الكهربائية أو اللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا لأحكامه فى إجراء هذا التركيب .

٣ - الامتناع عن تنفيذ اشتراطات تأمين المبنى وشاغليه ضد أخطار الحريق .
٤ - عدم تضمين عقود بيع أو إيجار الوحدات الخاضعة لأحكام هذا القانون

البيانات المنصوص عليها في المادة ١٢ مكررا "١" .
٥ - عدم إبقاء اللائحة المنصوص عليها في المادة ١٥ في مكانها واضحة
البيانات.

المادة الثالثة

يستبدل بنص المادة ٦ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل
مشروعات الإسكان الاقتصادي النص الآتي :
"يشترط للترخيص بإنشاء مباني الإسكان الفاخر أيا كانت قيمته أو الإسكان
الإداري المتعلق بإنشاء مكاتب أو محال تجارية والذي تجلوز قيمته خمسين ألف جنيه
أن يقدم طالب البناء ما يدل على الاكتتاب في سندات الإسكان بنسبة ١٠ ٪ من قيمة
المباني " .

المادة الرابعة

يستبدل بنص للفقرة الثانية من المادة ٦٥ من قانون التخطيط العمراني الصادر
بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ النص الآتي :
وفي جميع الأحوال يكون النظر في الاعفاء بناء على اقتراح المحافظ المختص
بعد أخذ رأي المجلس الشعبي والمجلس التنفيذي للمحافظة .

المادة الخامسة

يضم إلى عضوية اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون توجيه وتنظيم
أعمال البناء والمادة ٦٦ من قانون التخطيط العمراني الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة
١٩٨٢ ممثل للمحافظة المختصة يختاره المحافظ عند نظر الموضوعات المتعلقة بها .

المادة السادسة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ
نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ من ذي القعدة سنة ١٤١٢ هـ .
" الموافق أول يوبه سنة ١٩٩٢ م " .

حسنى مبارك

قانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٦

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦

بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء

والقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦

بإقضاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه:

المادة الأولى

يستبدل بنصوص المواد ٤ فقرة أولى ، ٥ فقرتان أولى وثانية ، ٦ ، ٧ ، ٨ فقرتان خامسة وسابعة ، ٩ فقرة أولى ، ١١ مكررا ١ ، ١٢ ، ١٤ فقرتان أولى وثانية ، ١٦ ، ١٨ ، ٢٢ ، ٢٢ مكررا ، ٢٢ مكررا من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء النصوص الآتية:

المادة ٤ " فقرة أولى " : لا يجوز إنشاء مبان أو إقامة أعمال أو توسيعها أو تعديلها أو تعديلها أو تدعيمها أو إجراء أى تشطيبات خارجية إلا بعد الحصول على ترخيص فى ذلك من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية

المادة ٥ " فقرتان أولى وثانية " : يقدم طلب الحصول على الترخيص من المالك أو من يمثله قانونا إلى الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم مرفقا به المستندات والإقرارات والنماذج التى تحددها اللائحة التنفيذية .

ويجب أن تكون الرسومات أو أى تعديلات فيها موقعا عليها من مهندس نقابى

متخصص وفقا للقواعد التى تحددها اللائحة التنفيذية .

المادة ٦ : تتولى الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم فحص طلب الترخيص ومرفقاته والبت فيه خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب وإذا ثبت للجهة المذكورة أن الأعمال المطلوب الترخيص بها بعد مراجعتها مطابقة لأحكام القانون ولائحته التنفيذية قامت بإصدار الترخيص ، ويحدد فى الترخيص خط التنظيم وحد الطريق وخط البناء الذى يجب على المرخص له اتباعه وعرض الشوارع والمناسيب المقررة لها أمام وجهات البناء وأى بيانات يتطلبها أى قانون آخر .

لما إذا رأت تلك الجهة وجوب استيفاء بعض البيانات والمستندات أو إدخال تعديلات أو تصحيحات فى الرسومات طبقا لما يحدده القانون ولائحته التنفيذية أعلنت المالك أو من يمثله قانونا بذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديم الطلب .

ويتم البت فى طلب الترخيص فى مدة لا تجاوز أربعة أسابيع من تاريخ استيفاء البيانات أو المستندات المطلوبة أو تقديم الرسومات المعدلة .

ويصدر المحافظ المختص بناء على موافقة الوحدة المحلية للمحافظة قرارا يحدد فيه الرسوم المستحقة عن فحص الرسومات والبيانات المقدمة من طالب الترخيص على ألا تجاوز مائة جنيه ، كما يحدد الرسوم المستحقة عن إصدار الترخيص عن تجديده بما لا يجاوز أربع مائة جنيه .

ويؤدى طالب الترخيص رسما مقداره ١٪ من قيمة الأعمال المرخص بها لمواجهة نفقات الإزالة وتصحيح الأعمال المخالفة وغير ذلك من النفقات والمتطلبات وتحدد اللائحة التنفيذية كيفية الصرف منه .

وفى جميع الأحوال لا يجوز فرض أى مبالغ على إصدار الترخيص تحت أى مسمى عدا ما ورد بالفقرتين السابقتين .

المادة ٧ - يعتبر بمثابة موافقة على طلب الترخيص ، لقضاء المدة المحددة للبت فيه دون صدور قرار مسبب من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم برفضه أو طلب استيفاء بعض البيانات أو المستندات أو الموافقات اللازمة أو إدخال تعديلات أو

تصحیحات على الرسومات وذلك بعد قیام المالك أو من یملكه قانونا بإعلان المحافظ المختص على يد محضر بعزمه البدء فى التنفيذ مع التزامه بمراعاة جميع الأوضاع والشروط والضمائم المنصوص عليها فى هذا القانون ولائحته التنفيذية .

ولا يجوز الموافقة صراحة أو ضمنا على طلبات الترخيص فى التعلية ولو كانت قواعد الارتفاع تسمح بالتعلية المطلوبة إلا إذا كان الهيكل الإنشائى للمبنى وأساساته تسمح بأحمال الأعمال المطلوب الترخيص بها على النحو الذى يؤيده تقرير فنى من مهندس استشارى إنشائى مع الالتزام فى هذا الشأن بالرسومات الإنشائية السابق تقديمها مع الترخيص الأول .

ويجوز للجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم عدم الموافقة على طلبات الترخيص إذا كانت الأعمال المطلوب الترخيص بها تقع فى المدن أو المناطق أو الشوارع التى يصدر قرار مسبب من المحافظ بعد موافقة المجلس الشعبى المحلى المختص وكل من وزير الإسكان ووزير الإدارة المحلية يوقف الترخيص فيها لاعتبارات تاريخية أو ثقافية أو سياحية أو بيئية أو تحقيقا لغرض قومى أو مراعاة لظروف العمران أو إعادة التخطيط على ألا تجاوز مدة الوقف ستة أشهر من تاريخ نشر القرار فى الوقائع المصرية .

ولمجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزيرين مد الوقف لمدد أخرى لاعتبارات يقرها وذلك بعد أقصى أربع سنوات .

المادة ٨ " فقرة ثان خلسة وسلامة " - ويكون الحد الأقصى لما يدفعه المؤمن بالنسبة للأضرار المادية والجسمانية التى تصيب الغير مبلغ مليونى جنيه عن الحادث الواحد على ألا تتعدى مسؤولية المؤمن قبل الشخص الواحد عن الأضرار الجسمانية مبلغ مائة ألف جنيه .

ويصدر قرار من وزير الاقتصاد بالاتفاق مع وزير الإسكان بالقواعد المنظمة لهذا التأمين وشروطه وقبوده ولوضاعه والأحوال التى يكون فيها المؤمن حق الرجوع على المسئول عن الأضرار " كما يتضمن القرار قسط التأمين الواجب أدائه

والشخص المزم به ، على ألا يجاوز القسط ٥ ٪ ، نصف في المائة " من قيمة الأعمال المرخص بها . ويحصب القسط على أساس أقصى خسارة محتملة وذلك بالنسبة للمشروعات ذات الطبيعة الخاصة والتي يصدر بها قرار من وزير الإسكان بالاتفاق مع وزير الاقتصاد .

المادة ٩ - "فقرة أولى" - إذا مضت ثلاثة سنوات على منح الترخيص، دون أن يشرع المالك أو من يمثله في تنفيذ الأعمال المرخص بها ، وجب عليه تجديد الترخيص ويكون التجديد لمدة سنة واحدة تبدأ من انقضاء الثلاث سنوات ويتبع في تقديم طلب التجديد وفحصه والبت فيه الأحكام التي تبينها اللائحة التنفيذية .

المادة ١١ مكرراً ١٠ - في حالة امتناع المالك أو من يمثله قانوناً أو ترأخيه عن إنشاء أو إعداد أو تجهيز أو إدارة المكان المخصص لإيواء السيارات أو عدم استخدام هذا المكان في الغرض المخصص من أجله أو استخدامه في غير هذا الغرض المرخص به أو امتناعه أو ترأخيه عن تركيب المصعد أو توفير اشتراطات تأمين المبنى وشاغليه ضد أخطار الحريق ، وذلك بالمخالفة للترخيص الصادر بإقامة البناء تتولى الجهة الإدارية توجيه إنذار للمالك أو من يمثله قانوناً بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول للقيام بتنفيذ ما امتنع عنه أو ترأخى فيه - حسب الأحوال - خلال مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر .

فإذا انقضت المدة دون تنفيذ يصدر المحافظ المختص قراراً بتنفيذ ما امتنع عنه المالك أو ترأخى فيه وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية من إجراءات ، ويتحمل المالك النفقات بالإضافة إلى ١٠٪ مصروفات إدارية تحصل بطريق الحجز الإداري ، وتكون قرارات المحافظ مسببة ولذوى الشأن الطعن عليها أمام محكمة القضاء الإداري.

وفي جميع الأحوال يحق لشاغلي المبنى القيام بالأعمال السابقة والتي امتنع أو ترأخى المالك عن تنفيذها وذلك على نفقته خصماً من مستحقاته لديهم .

ويعتبر المالك مترأخياً في حكم هذه المادة متى تم استعمال المبنى بعبء أو كله

فيما أنشئ من أجله .

المادة ١٢ - ويجب على المالك لو من يمثل قانونا أن يخطر الجهة الإدارية المختصة بالتنظيم بخطاب موصى عليه بعلم الوصول بعزمه على تنفيذ الأعمال المرخص بها .

ومع مراعاة أحكام قانون نقابة المهندسين يلتزم المالك بأن يعهد إلى مهندس نقابي معماري أو مدني بالإشراف على تنفيذ الأعمال المرخص بها إذا زادت قيمتها على عشرة آلاف جنيه ، ويكون المهندس مسئولاً مسئولية كاملة عن الإشراف على تنفيذ هذه الأعمال وتحدد اللائحة التنفيذية الحالات التي يلزم فيها الاستعانة بأكثر من مهندس نقابي من ذوي التخصصات المختلفة تبعاً لنوعية الأعمال المرخص بها .

وفي حالة تخلى المهندس المشرف على التنفيذ عن التزامه فطيه أن يخطر المالك لو من يمثل قانونا والجهة الإدارية المختصة بذلك كتابة قبل توقفه عن الإشراف بأسبوعين على الأقل ويوضح في الإخطار أسباب التخلي وفي هذه الحالة يلتزم المالك بأن يعهد إلى مهندس نقابي آخر في ذات التخصص بالإشراف على التنفيذ وإخطار الجهة الإدارية بذلك .

وفي حالة انقضاء مدة الأسبوعين المشار إليها في الفقرة السابقة دون أن يعهد المالك بالإشراف إلى مهندس آخر توقف الأعمال ولا تستأنف إلا بتعيين المهندس المشرف .

وعلى المهندس المشرف على التنفيذ أن يخطر الجهة الإدارية المختصة كتابة بأى أعمال مخالفة فور وقوعها لئلا كان مرتكبها ما لم يتم تصحيحها .

المادة ١٤ - "فقرتان الأولى وثانية" - يكون المهندسين القانونيين بأعمال التنظيم بوحدة الإدارية المحلية وغيرهم من المهندسين ممن يصدر بتحديد قرار من وزير العدل بالاتفاق مع المحافظ المختص صفة الضبطية القضائية ، ويكون لهم بمقتضى ذلك حق دخول مواقع الأعمال الخاضعة لأحكام هذا القانون ولو لم يكن مرخصاً بها وإثبات ما يقع من مخالفات لأحكامه ولائحته التنفيذية .

وعلى الأشخاص المشار إليهم في الفقرة السابقة التنبيه كتابة على المرخص إليهم والمشرفين على التنفيذ إلى ما يحدث في هذه الأعمال من إخلال لشروط الترخيص .

المادة ١٦- يصدر للمحافظ المختص أو من ينفيه قراراً مسبباً بإزالة أو تصحيح الأعمال التي تم وقفها وذلك خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ إعلان قرار وقف الأعمال المنصوص عليه في المادة السابقة ومع عدم الإخلال بالمسؤولية الجنائية يجوز للمحافظ التجاوز عن الإزالة في بعض المخالفات التي لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران وذلك في الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية .

المادة ١٨- تختص محكمة القضاء الإداري وحدها دون غيرها بالفصل في الطعون على جميع القرارات الصادرة تطبيقاً لأحكام هذا القانون وإشكالات التنفيذ في الأحكام الصادرة منها في هذا الشأن ويكون نظر الطعون والفصل فيها على وجه السرعة وتلتزم الجهة الإدارية بتقديم المستندات في أول جلسة ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ما لم تأمر المحكمة بذلك .

المادة ٢٢- مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر يعاقب بالحبس وبغرامة لا تجاوز قيمة الأعمال المخالفة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المولـد ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١١ فقرتان ثمانية وثلاثة ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٧ من هذا القانون أو لائحته التنفيذية .

ومع عدم الإخلال بحكم المادة ٢٤ يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز قيمة الأعمال المخالفة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يستأنف أعمالاً سبق وقفها بالطريق الإداري على الرغم من إعلائه بذلك على الوجه المبين بالمادة ١٥ .

وعقاب بالعقوبات المبينة في الفقرتين السابقتين المقول الذي يقوم بالتنفيذ متى كانت المباني أو الأعمال قد أقيمت دون ترخيص من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم أو بالرغم من إعلائه بقرار وقف الأعمال على حسب الأحوال .

وتكون العقوبة الغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه في الحالات الآتية :

١- عدم الحصول على ترخيص للقيام بأعمال للتشطيبات الخارجية التي تحددها اللائحة التنفيذية .

٢- عدم تضمين عقود بيع أو إيجار الوحدات الخاضعة لأحكام هذا القانون البيانات المنصوص عليها في المادة ١٢ مكررا ١٠ .

٣- عدم وضع أو بقاء اللائحة المنصوص عليها في كل من المادتين ١٢ مكررا ، ١٥ في مكانها واضحة البيانات .

وفي جميع الأحوال تخطر نقابة المهندسين أو اتحاد المقاولين - حسب الأحوال - بالأحكام التي تصدر ضد المهندسين أو المقاولين وفقا لأحكام هذا القانون .

المادة ٢٢ مكررا - مع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالجس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز قيمة الأعمال المخالفة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أقام أعمالا دون مراعاة الأصول الفنية المقررة قانونا في تصميم أعمال البناء أو تنفيذها أو الإشراف على التنفيذ أو فى متابعة أو عدم مطابقة للتنفيذ للرسمومات والبيانات والمستندات التي منح الترخيص على أساسها ، أو الفس فى استخدام مواد البناء ، أو استخدام مواد غير مطابقة للمواصفات المقررة ، فإذا نتج عن ذلك سقوط البناء كليا أو جزئيا أو صيرورته آيلا للسقوط كانت العقوبة السجن وغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على قيمة الأعمال المخالفة .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة وبغرامة لا تجاوز قيمة الأعمال، إذا نشأ عن الفعل وفاة شخص أو أكثر ، أو إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص ، أو إذا ارتكب الجاني فى سبيل إتمام جريمته تزويرا أو استعمل فى ذلك محررا مزورا . ويحكم فضلا عن ذلك بشطب اسم المهندس المصمم أو المشرف على التنفيذ أو الممول من سجلات نقابة المهندسين أو سجلات اتحاد المقاولين - حسب الأحوال -

وذلك لمدة لا تزيد على سنتين ، وفي حالة الحود يكون الشطب بصفة دائمة .
وفي جميع الأحوال يجب نشر الحكم في جريدين يوميتين ولصحتى الانتشار على
نفقة المحكوم عليه .

وبعاقب بالعقوبات المنصوص عليها فى الفقرات السابقة عدا النشر كل من
العاملين المشار إليهم فى المادتين ١٣ مكررا و ١٤ من هذا القانون إذا أخل أى منهم
بواجبات وظيفته إخلالا جسيما متى ترتب على ذلك وقوع جريمة مما نص عليه فى
الفقرة الأولى ويحكم فضلا عن ذلك بالعزل من الوظيفة .

المادة ٢٢ مكررا ٢ - مع عدم الإخلال بأى عقوبة لشد ينص عليها قانون
العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس وبغرامة تعادل مثل قيمة الأعمال أو بلجدى
هاتين العقوبتين كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية :

١- الامتناع عن إقامة المكان المخصص لإيواء السيارات أو الترخي فى ذلك أو
عدم استخدام هذا المكان فى الغرض المخصص من أجله أو استخدامه فى غير هذا
الغرض وذلك بالمخالفة للترخيص .

٢- الامتناع أو الترخي فى تركيب المصعد فى المبنى أو مخالفة الاشتراطات
الفنية المقررة طبقا لقانون المصاعد الكهربائية أو اللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا
لأحكامه فى إجراء هذا التركيب .

٣- الامتناع عن تنفيذ اشتراطات تأمين المبنى وشاغليه ضد أخطار الحريق .

المادة الثانية

تضاف الى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء فقرة
أخيرة للمادة ١٣ وملادتين برقمى ١٦ مكررا و ٢٤ مكررا .

المادة ١٣ " فقرة لخيرة " - ولا يجوز زيادة الارتفاع الكلى للبناء على مرة
ونصف عرض الشارع بحد أقصى ٣٦ مترا ولرئيس مجلس الوزراء فى حالة
الضرورة التصوى تحقيقا لغرض قوسى أو مصلحة اقتصادية أو مراعاة لظروف
الغمران تحديد أو إعفاء مدينة أو منطقة أو جزء منها أو مبنى بذاته من الحد الأقصى

للارتفاع .

المادة ١٦ مكررا - تزال بالطريق الإنلرى الأصال المخالفة لقيود الارتفاع المقررة طبقا لهذا القانون أو قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ أو لخطوط التنظيم ولتوفير أماكن تخصص لإيواء السيارات وكذلك التحذيرات على الأراضي التي اعتبرت لثروة طبقا لقانون حماية الأكلر الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ويصدر بذلك قرار مسبب من المحافظ المختص دون التقيد بالأحكام والإجراءات المنصوص عليها في المادتين ١٥ ، ١٦ من هذا القانون .

المادة ٢٤ مكررا - لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبات المالية المقضى بها طبقا لأحكام هذا القانون

المادة الثالثة

تلغى الفقرة الثانية من المادة الرابعة والمادة ٦ مكررا والمادة ٧ مكررا والفقرتان الثانية والثالثة من المادة ٢٩ والمواد ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه ، والمادة السادسة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإقتضاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي .

المادة الرابعة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .
ييصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية فى ١٤ صفر سنة ١٤١٧ هـ .
" الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٩٦ " .

حسنى مبارك

وزارة الإسكان والمرافق

قرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٩٦

بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة

١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء (١)

وزير الإسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال

البناء والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان

الاقتصادي ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى قرار وزير الإسكان والتعمير رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧٧ والقرارات المعدلة له؛

وعلى الكود المصرى الصادر بقرار وزير الإسكان رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٩٢ ؛

قرر

المادة الأولى

يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون توجيه وتنظيم أعمال البناء المرفقة .

المادة الثانية

يلغى قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧٧ وجميع القرارات

المعدلة له ، وما يخالف هذه اللائحة من أحكام .

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

دكتور مهندس / محمد إبراهيم سليمان

اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦

في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ١ - يكون إنشاء المباني أو إقامة الأسفل أو توسعتها أو تعديلها أو تدعيمها أو إجراء أية تشطيبات خارجية بها وفقا للشروط والأوضاع المبينة في هذه اللائحة .
وعلى الجهات القائمة على تنفيذ أحكام القانون وهذه اللائحة إعداد وإسكان النماذج والاستمارات والدفاتر والسجلات المرفقة بهذه اللائحة .

المادة ٢ - يقصد بالمصطلحات المستعملة في تطبيق أحكام هذا الفصل المعاني الموضحة ترمين كل مصطلح .

الطريق العام : هو الحيز أو الأرض القضاء للملكة للدولة والمخصص للمرور العام ويستعمله الأفراد للوصول إلى ممتلكاتهم أو محال أصالهم .
الطريق الخاص : هو الحيز أو الأرض القضاء للملكة للأفراد والذي يعده شخص أو عدة أشخاص للوصول إلى مبانيهم ، ويكون أحد هذه المباني على الأقل لا يتصل بالطريق العام .

حد الطريق : هو الخط الذي يحدد عرض الطريق علما كان أو خاصا .
خط التنظيم : هو الخط المعتمد الذي يحدد الطريق ويفصل بين الأملاك الخاصة والمنفعة العامة .

محور الطريق : هو مسار الخط الذي يحدد منتصف عرض الطريق .
خط البناء : هو الخط الذي يسمح بالبناء عليه سواء كان ممسكاً لحد الطريق أو خط التنظيم أو رافداً عن أي منهما بمسافة تحددها قرارات تصدر من السلطات المختصة وفقا لأحكام القانون .

الغرفة المعدة للسكنى : هي الغرفة التي تكون وحدة المعيشة والإقامة فيما عدا

صالات لتوزيع .

وتعتبر الصالة الرئيسية والتي تستخدم كصالة معيشة فى حكم الغرفة المعدة للسكنى.

مرفق البناء : أى مكان معد لدخل المبنى يستعمل فى الإقامة فى أوقات منقطعة مثل المطبخ والحمام والمرحاض .

الفناء : هو فراغ متصل بالفناء الخارجى من أعلاه مخصص لتهوية وإنارة غرف ومرافق البناء ويمتد من أسفله إلى أعلاه دون أى عائق بخلاف الدبروزات المسموح بها عليه .

الفناء الخارجى : هو فراغ متصل بالفناء الخارجى من أعلاه ومن أحد جوانبه على الأقل على حد الطريق .

الفناء الداخلى : هو فراغ متصل بالفناء الخارجى من أعلاه ومحاط بالحوائط من جميع الجهات أو بعضها والبعض الآخر على حد ملكية الجار .

الفناء المشترك : هو فراغ يدخل ضمن أكثر من ملكية متجاورة .

الحائط البنائى : هو سطح الحائط قبل تغطيته بالبياض .

الشرفة : هى الفرندة أو البلكونة .

أصول الرسومات : هى النسخ المطبوعة التى يوقع عليها المهندس المصمم .

الارتداد أو الدخلة " منور الجيب " : هو الفراغ المتصل بالفناء الخارجى من

أعلاه - وبالفناء - أو الطريق من أحد جوانبه وتفتح عليه فتحات لتهوية والإنارة

للغرف ومرافق البناء التى لا يتيسر اتصالها مباشرة بالفناء أو الطريق .

الكورنيش : هو أى عنصر زخرفى يبرز عن الحائط .

السلم الرئيسى: هو السلم الأساسى للمبنى للتوصيل لجميع أدوار المبنى ..

السلم الثانوى : هو السلم الإضافى فى مبنى به سلم رئيسى ، ويستخدم للتوصيل

لجميع الأدوار .

السلم الخارجى المكتشف : هو السلم غير المغطى من أعلى والمكتشف من

جانب ولحد أو أكثر .

التشطيبات الخارجية : هى تشطيب واجهات المباني القائمة سواء المطلة على الطريق العام أو غير المطلة عليه بالبياض بأنواعه المختلفة أو التكريات بالحجر الصناعى أو الحجر الطبيعي أو الطوب الظاهر أو الرخام أو الجرانيت أو أى تكريات أخرى ؛ وكذلك أعمال الحليات أو الكرافيش ، ولا تشمل التشطيبات الخارجية أعمال الدهانات .

مادة ٣ - يتولى جهاز التفقيش الفنى التابع لوزارة الإسكان سنويا تقدير القيمة المتوسطة لتكلفة إنشاء المتر المسطح من المباني بجميع أنواعها ولمختلف محافظات الجمهورية وعلى أن يصدر قرار من وزير الإسكان والمرفق باعتماد هذه الأسعار ، وتلتزم الجهات الإدارية القائمة على شئون التطعيم بوحدة الحكم المحلى بهذه الأسعار وخاصة عند حساب قيمة الرسم المستحق لإصدار الترخيص بنسبة ١٪ من قيمة الأعمال المرخص بها .

مادة ٤ - تحتفظ المحافظة بحصيلة ال ١٪ المنصوص عليها فى المادة ٦ من القانون فى حساب خاص بالخدمات والتنمية المحلية بالمحافظة يتم الصرف منه بقرار من المحافظ المختص فى الأغراض الآتية :

قيمة الدمغات الهندسية لنقابة المهندسين طبقا للقانون المنظم لها .

إزالة الأعمال المخالفة أو تصحيحها .

إزالة المخالفات الناتجة عن أعمال البناء إذا لم يتم ذو الشأن بإزالتها خلال المدة التى تحددها الجهة الإدارية .

إصلاح التفتيش التى تحدث بالمرفق العامة نتيجة أعمال البناء .

مقابل إشغال الطريق العام والأرصعة .

كل ذلك دون إخلال بحق الجهة الإدارية فى الحصول نقليات لتصحيح أو الإزالة

أو إصلاح التفتيش أو مقابل الإشغال بطريق الحجز الإدارى .

ويرحل فائض حصيلة هذا الحساب سنويا للصرف منه فى الأغراض المشار إليها

الفصل الثاني

الاشتراطات البنائية العامة

مادة ٥ - تزود كل وحدة سكنية مستقلة بدورة مياه خاصة تشتمل على مرحاض وحوض على الأقل .

يجب ألا يقل المسطح الدخلى بالغرفة السكنية أو غرف المكاتب عن ١٠ أمتار مربعة وأقل عرض فيها عن ٢,٧٠ متر ويستثنى من ذلك المباني ذات الطابع الخاص " مثل الإسكان العام للطلبة ، الفنادق وما فى حكمها " .

يجب ألا يقل عرض الحمام عن ١,٢ متر ومسطحه عن ٢,٠٠ م مربع ، ولا يقل عرض المطبخ عن ١,٥ متر ومسطحه عن ٣,٠٠ م مربع .

لا يقل ارتفاع درابزين الشرفات عن ٩٠,٠ متر بالنسبة للأدوار الثمانية الأولى أعلى منسوب سطح الرصيف ويزداد هذا الارتفاع بمقدار ١٠ سنتيمترات لكل طابق من الطوابق التالية وبعد أقصى ١,٠ متر .

فى حالة إنشاء محلات تجارية بالمبنى يجب تهيئة دورات المياه اللازمة ليمتعلمها أصحاب وعمل هذه المحلات ، على ألا تقل عن دورة للرجال ودورة للسيدات .

كل بناء يشتمل على ٣٠ " ثلاثين " غرفة سكنية أو أكثر يلزم تهيئة غرفة لحارس البناء مزودة بدورة مياه تشتمل على مرحاض وحوض لغسيل الأيدي .

مادة ٦ - مع عدم الإخلال بأحكام التشريعات المنظمة لإنشاء المحال على اختلاف أنواعها لا يجوز أن يقل الارتفاع الدخلى الخالص مقاسا بين السطح للنهائى للأرضية وبطنية السقف فى جميع أدوار المبنى ٢,٧٠ متر .

ويجوز أن يقل الارتفاع المذكور عن هذا القدر إلى ٢,٣٠ متر بالنسبة للمدخل والحمام والطرفات الداخلية وما فى حكمها والأجزاء المائلة من الأسقف الطوية بما لا يجاوز ٢٥% " خمسة وعشرين فى المائة " من مساحة الغرفة ، ويسرى هذا الحكم على غرف الغسيل وغرف حراس البناء وما فى حكمها وبشرط ألا تشكل فى تكوينها وحدة أو وحدات سكنية .

مادة ٧ - يلتزم طالب البناء بعمل الخزانات وتركيب الطلمبات اللازمة لتوفير المياه لجميع أدوار المبنى ، وأن يستخدم أنابيب مياه ذات قطر كافية تسمح بمرور القدر المناسب للاستهلاك ، وذلك في المناطق ووفقا للقواعد والشروط التي تصدرها الجهة المختصة .

ويلتزم طالب البناء بعمل التوصيلات اللازمة لتزويد عدد مياه لكل وحدة من وحدات المبنى ، ويراعى أن تكون بطارية العدادات الخاصة بوحدات المبنى في مكان واحد لمهولة قراءة العدادات دون حاجة إلى دخول الوحدات ذاتها .

مادة ٨ - يلتزم طالب البناء بتوفير أماكن لتجميع القمامة أسفل المباني السكنية تتناسب مع عدد وحدات المبنى وذلك في المناطق ووفقا للقواعد والاشتراطات التي يصدر بها قرار من المحافظ المختص .

مادة ٩ - يجب في المبنى الذي يزيد ارتفاع أرضية أعلى طابق به على ١٦ مترا من منسوب الشارع أن يكون به سلمان على الأقل من منفذين منفصلين ، ويسمح بأن يكون لحد السلمين سلم نجاة خارجي " سلم مكشوف " وذلك إذا لم يزد أرضية أعلى طابق على ٢٨ مترا ، فإذا زاد ارتفاع أرضية أعلى طابق بالمبنى على ٢٨ مترا وجب أن تتوفر في كلا السلمين الاشتراطات المنصوص عليها في الفصل الخامس بالسلام من هذه اللائحة وفي هذه الحالة لا يعتبر سلم النجاة الخارجي في حالة وجوده بديلا عن السلم الثاني .

مادة ١٠ - يلتزم طالب البناء بتوفير أماكن مخصصة لإيواء السيارات يتناسب عددها والمساحة اللازمة لها والغرض من المبنى المطلوب لترخيص في إقامته ، على أن تكفي لاستيعاب سيارة ركوب لكل وحدة سكنية من وحدات المبنى وسيارتين من ذات النوع لكل وحدة من الوحدات الإدارية في المبنى على الأقل ما لم يحدد المحافظ المختص بقرار منه المساحات اللازمة لإيواء السيارات بما يتناسب ونوع استخدام المبنى .

ولا يجوز بأي حال من الأحوال استخدام الأماكن المخصصة لإيواء السيارات

فى أى عرض آخر .

ولا تسرى الأحكام السابقة الخاصة بأماكن إيواء السيارات على المباني الواقعة فى المناطق والشوارع التى يحددها المحافظ بقرار منه بناء على اقتراح للوحدة المحلية المختصة .

مادة ١١ - يلتزم طالب البناء بتركيب العدد اللازم من المصاعد فى المبنى الذى يجاوز ارتفاع أرضية أعلى طابق فيه ١٦ مترا ، وذلك وفقا لقانون المصاعد الكهربائية رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٤ واللوائح المنفذة له وكذلك وفقا للمعايير المبينة لقرار وزير الإسكان رقم ١٠٩٤ لسنة ١٩٦٩ بتجديد أسس تصميم وشروط تنفيذ المصاعد الكهربائية فى المباني .

الفصل الثالث

لحكم الإنشاء والتهوية واشتراطات التقنية

مادة ١٢ - يجب أن يكون لكل غرفة أو مرفق من مرافق البناء فتحة أو عدة فتحات للتهوية والإنشاء تطل على طريق أو فناء مستوف للاشتراطات المبينة فى هذه اللائحة ، ولا يجوز بأى حال من الأحوال أن يقل مسطح الفتحة عما يأتى :

٨٪ من مسطح أرضية الغرف السكنية والمكاتب ويحد أدنى مترا واحدا مربعا .

١٠٪ من مسطح المرفق من مرافق البناء * حمام - مطبخ - مرحاض - بنر سلم بالدور ٠٠٠ * ويحد أدنى نصف متر مربع ، ويراعى عند حساب مسطح الفتحة أن يكون القياس فيما بين لوجه المباني .

وفى حالة تعدد الفتحات تصيب مساحة الفتحة اللازمة على أساس مجموع مساحات الفتحات ويشترط ألا يقل مسطح الفتحة الواحدة عن نصف متر مربع بغرف السكن والمكاتب وأبار السلام ، وعن ربع متر بالنسبة لمرافق البناء الأخرى .

ولا تسرى هذه الأحكام على صالات التوزيع والطرق والمداخل والصنادير وأبار المصاعد وغرف تشغيل المكينات والأجهزة والطلمبات والخزانات والغلايات

والمحولات ولوحات التوزيع وما في حكمها .

ويجوز بموافقة الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم إنارة وتهوية المكاتب ومرافق البناء غير المعدة للسكن بطريقة صناعية ، وذلك فيما عدا مطابخ الوحدات السكنية .

على أنه يجوز في حالة الفناء والمستشفيات والمباني العامة والمباني الإدارية التي لا تتوفر بها تهوية صناعية أن يكون الفناء المخصص لتهوية وإنارة الحمامات والمراحيض الملحقة بالفناء بمسطح ٥٠ . ١ متر مربع ، ولا يقل أى من بعده عن متر واحد .

مادة ١٣ - يراعى عند إقامة المباني أو تعليتها أو إجراء تعديلات لها أن يتوافر بالأبنية المخصصة لإنارة وتهوية غرف ومرافق البناء الاشتراطات الموضحة بالجدول الآتى :

الجزء من المبنى المطلوب قترته وتهويته	نوع الفناء	لحد الأدنى لأبعاد الفناء	لحد الأدنى لمسطح الفناء
غرفة السكنية والمكتب	خارجي داخلي	٢٥ . ع أو ٣م ليها أكبر ٢٥ . ع أو ٣م ليها أكبر	مربع " ثلث " الأرتفاع
مرافق الفناء	خارجي	٢ .٥ م	
حمام - مطبخ مرحاض - بنز سلم	داخلي	٢ .٥ م	٥ .٧ م مربع اذا كانت ع أقل من أو تساوى ١٠ م ١٠ م مربع اذا كانت ع أقل من أو تساوى ٢٠ م ١٢ .٥ م مربع اذا كانت ع أكبر من أو تساوى ٣٠ م ويزداد المسطح ٢ .٥ م مربع لكل ١٠ م زيادة في الأرتفاع

علما بأن " ع " تساوى ارتفاع أعلى واجهة للبناء مطلة على الفناء مقاسا من

جملة أول فتحة مطلوب إضاعتها ونهويتها من هذا الفناء .

كما تستبعد المسطحات التي يقل الحد الأدنى لأبعادها عن المدون بالجدول .

مادة ١٤ - يجوز عمل ارتدادات " دلخالات " أو منلور جيب " بولجهات المبانى المطلة على الطرق العامة أو الخاصة أو الأفنية بقصد إنارة وتهوية غرف أو مرافق لا يتيسر فتح نافذة مطلة على الطريق أو الفناء مباشرة ويشترط فى هذه الحالة ألا يتجاوز عمق الارتداد ضعف أدنى عرضه وأن تكون النافذة فى الجانب المواجه للطريق أو الفناء المباشر ويجوز عمل شرفات بالارتداد فى حدود نصف عرضه فقط .

مادة ١٥ - لا يجوز تغطية أى فناء من الأفنية بأى طريقة ما ، كما لا يجوز إقامة سلاسل ثقوبية أو مصاعد أو أية منشآت أخرى يكون من شأنها إقتصاص أبعاد أو مسطحات الأفنية عن الحدود الدنيا المنصوص عليها بأحكام هذه اللائحة .

مادة ١٦ - يجوز عمل كورنيش لا يتجاوز بروزه ٣٠ سم فى الأفنية الخارجية فقط .

كما يجوز عمل شرفات أمام الفتحات المطلة على الأفنية وبشرط ألا يزيد عمقها على الارتفاع الدخلى للخلاص للفرقة أو المرفق على أن يضاف مسطح للشرفة إلى مسطح الفرقة أو المرفق عند حساب مسطح الفتحة كما يراعى خصم مقدار بروز " عمق " الشرفة عند حساب الحد الأدنى القانونى للفناء الذى يجب توفره أمام الفتحة .

مادة ١٧ - يجب ألا يزيد ارتفاع ولجهات البناء المطلة على الأفنية الداخلية والخارجية على القدر الذى تسمح به مساحة وأبعاد هذه الأفنية .

ومع ذلك يجوز السماح بزيادة الارتفاع لدخل مستوى وهمى تكون زاوية ميله اثنين ألقى إلى ثلاثة رأسى مع المستوى الأفقى المار بالنهاية القصوى للارتفاع المسموح به للفناء ويمكننا من خط تقابل هذا المستوى مع المستوى المار بولجهة البناء المطلة على الفناء وذلك فى جميع الاتجاهات .

مادة ١٨ - لأصحاب الأملاك المتلاصقة أن يتفقوا على إنشاء أفنية مشتركة تتوفر فيها الشروط المنصوص عليها فى هذه اللائحة ، ولا يجوز فصل هذه الأفنية

المشتركة إلا بحاجز لا يحجب الضوء ولا يمنع الهواء ولا يزيد ارتفاعه عن ٣ أمتار
دخلاً فيه ارتفاع الحائط المقام عليه الحاجز وعلى ألا يجاوز ارتفاع الحائط ١,٨
متر، ويجب على المالك تسجيل هذا الاتفاق قبل منح الترخيص لأى منهم .
وفى حالة إنشاء أفنية مشتركة بين أكثر من بناء ولحد ومملوكة للمالك واحد أو فى
حالة تخصيص جزء من قطعة أرض مجاورة ومملوكة لنفس المالك كفاء لمنفعة البناء
يجب تسجيل هذه الأفنية لمنفعة المبنى المطل عليها قبل منح الترخيص بالبناء .

الفصل الرابع

مواصفات إنشاء السلام الرئيسية والثانوية

مادة ١٩ - يجب أن يتوفر فى السلام الرئيسية أو الثانوية الاشتراطات
الموضحة بالجدول الآتى :-

المواصفات / نوع السلام	السلام الرئيسى	السلام الثانوى
الطول الظاهر	١١٠ سم إذا كان عدد الوحدات بالدور لا يزيد على أربع وحدات . ١٢٠ سم إذا كان عدد الوحدات بالدور يزيد على أربع وحدات .	٨٠ سم
قطاع العرض للدرجة	القائمة لا تقل عن ٢٧ سم . القائمة لا تزيد عن ١٧ سم .	٢٧ سم ١٧ سم
الحد الأقصى لعدد الدرجات المتتالية	١٤ درجة تأليها صنفه لا يقل عرضها عن أربع فواقم .	١٤ درجة تأليها صنفه لا يقل عرضها عن أربع فواقم .
أقل ارتفاع للكوبسة	٩٠ سم	٩٠ سم

وعلاوة على الاشتراطات الواردة بالجدول يجب أن تنشأ السلام بنوعها من مواد
غير قابلة للحريق .

وتستثنى من هذه الاشتراطات عدا شرط مواد السلام التى تستعمل لأغراض

خاصة لو صناعية أو سلام المآذن وأبراج دور العبادة .

وبالنسبة للسلام الدائرية فيجب أن تتوفر فيها الاشتراطات الموضحة بالجدول عالية على أن تقاس للثامنة على بعد ٤٥ سم من طرف الدرجة عند المنحنى الداخلى وتطبق نفس الشروط على الدرج المروحة .

الفصل الخامس

الارتفاعات القصوى للأبنية

مادة ٢٠ - لا يجوز إقامة أى بناء على طريق عام كان أو خالص يقل عرضه عن ستة أمتار وإلا يجب أن تكون واجهة البناء رادة عن حد الطريق بمقدار نصف الفرق بين عرض الطريق القائم والستة أمتار ، على أن يحدد ارتفاع واجهة البناء والبروزات المسموح لها فى هذه الواجهة - طبقاً لأحكام هذه المادة - باعتبارها واقعة على طريق بعرض ستة أمتار ، ولا يسمح بإقامة أية منشآت على مساحة الارتداد المشار إليه .

ويجب أن تتوفر فى الأبنية الاشتراطات الواردة فى البنود الآتية :

١- يشترط فيما يقام من الأبنية على جانبي الطريق علما كان أو خاصا ألا يزيد الارتفاع الكلى للبناء على مرة ونصف البعد بين حدى الطريق إذا كانا متوازيين وبشرط ألا يزيد الارتفاع على ٣٦ مترا . وتقاس الارتفاعات المذكورة أمام منتصف واجهة البناء لكل واجهة مقاسة من منسوب سطح الرصيف إن وجد وإلا فمن منسوب سطح محور الطريق . وإذا كان حدا الطريق غير متوازيين كان مدى الارتفاع مرة ونصف المسافة المتوسطة بين حدى الطريق أمام البناء وصوبها عليه .

٢- يشترط لصاب الارتفاع الأقصى للمبنى الواقع على أكثر من طريق أو ميدان أو خلافة القواعد الآتية وبما لا يزيد الارتفاع الكلى للمبنى على ٣٦ مترا :

(١) إذا كان البناء يقع عند تلاقى طريقين متعامدين أو غير متعامدين يختلف عرضهما يجوز أن يصل ارتفاع البناء على الطريق الأقل عرضا إلى أقصى الارتفاع المسموح به بالنسبة إلى أكبر الطريقين عرضا وذلك فى حدود طول من البناء مساويا

لعرض الطريق الأوسع مقاسا من رأس الزاوية وعموديا على البناء عند تقابل
أقل الطريقين عرضا مع الخط المقرر للبناء على الطريق الأوسع مقاسا وبشرط ألا
يزيد على خمسة وعشرين مترا كما في الشكلين " ٢ - ١ - ١ " ، " ٢ - ١ - ٢ " .

(ب) إذا كان البناء يقع على طريقتين غير متقابلين عند موقع البناء ويختلف
عرضاهما كما في شكل " ٢ - ب " فيكون ارتفاع المبنى على الشارع الأوسع مساويا
لمرة ونصف عرضه وبعمق مساوٍ ل عرضه ويحد أقصى ٢٥ مترا وعلى أن يكون
ارتفاع البناء على الشارع الأصغر مساويا مرة ونصف عرضه ، ويشترط ألا يقل
عق هذا الارتفاع عن عرض الشارع الأصغر .

(ج) إذا كان البناء يقع على طريق متصل بفراغ أو بحديقة أو نهر أو خط
سكك حديدية أو غيرها مما لها صفة الدور كما في شكل " ٢ - ج " يصل ارتفاع البناء
إلى مرة ونصف المسافة المحصورة بين خطي التنظيم .

(د) إذا كان البناء يقع على شطف أو دوران عند تلاقي طريقتين أو أكثر كما في
الشكلين " ٢ - ١ - ١ " ، " ٢ - ١ - ٢ " يشترط ألا يزيد الارتفاع الكلي للبناء على
مرة ونصف العمود المقام على واجهة البناء مع تقاطع محوري الطريقين المطل
عليهما البناء وبما لا يقل عن مرة ونصف عرض الشارع الأكبر وبعمق عند تقابل
الشطف مع خطي تنظيم الطريقين أو نقطة تقابل مماس الدوران مع خطي تنظيم البناء
للشارعين مساويا لعرض الشارع الأكبر أو ٢٥ مترا أيهما أقل .

(هـ) إذا كان البناء يقع على ميدان كما في شكل " ٢ - هـ " فيكون ارتفاعه
مساويا لمثل ونصف متوسط أكبر بعد وأصغر بعد محصور بين خطي تنظيم المباني
المتقابلة المطلّة على الميدان وبعمق الشوارع المجاورة مساوية لعرض الطريق الأكبر
ويحد أقصى ٢٥ مترا .

٣ - لا تدخل في حساب الارتفاع المقرر قنوتونا للمبني ارتفاعات أبرار السلام أو
غرف وآلات المصاعد أو خزانات المياه أو أجهزة تكييف الهواء بشرط ألا تزيد على
خمس أمتار وكذا الدراوى والأغراض الزخرفية بشرط ألا تزيد على متر واحد .

ولا تسرى الاشتراطات المنصوص عليها في هذه المادة على المدن التي يتم اعتماد التخطيط التفصيلي لها متضمنا الاشتراطات البنائية والسكانية وذلك من تاريخ نشر قرار الاعتماد في الوقائع المصرية .

الفصل السادس

البروزات المصرح بها في واجهات المباني

مادة ٢١ - لا يجوز عمل بروز في واجهات المباني المقامة على حد الطريق ، عاما كان أو خاصا ، إلا طبقا للشروط والأوضاع الآتية :

(أ) يجوز في المباني المقامة على خط التنظيم في الطرق المستمدة ، وعلى خط البناء في الطرق الخاصة ، أو غير مقرر لها خطوط تنظيم أن يبرز عن هذا الخط سفل أو لكثاف أى مبنى بمقدار لا يزيد على ٧ سم بشرط ألا يتجاوز ارتفاع السفل أو الأكتاف بمقدار أربعة أمتار من منسوب سطح الرصيف .

(ب) يجوز عمل كورنيش أو بروز نافذة بكون في الدور الأرضي بشرط أن يقام على ارتفاع لا يقل عن مترين ونصف من منسوب سطح الرصيف ولا يزيد بروزه عن صامت الواجهة على ١٠ سم في الشوارع بعرض ٨ إلى ١٠ أمتار ، على ٢٠ سم في الشوارع التي يزيد عرضها على عشرة أمتار .

(ج) يجب في المباني المقامة على حد الطريق ألا يقل الارتفاع بين أسفل جزء من البلكونات أو الأبراج وأعلى سطح طرفية الرصيف ، أو منسوب محور الشارع في حالة عدم وجود رصيف عن أربعة أمتار .

(د) لا يجوز أن يتعدى أقصى بروز للبلكونات المكشوفة ١٠ ٪ ، والأبراج ٥ ٪ من عرض الطريق على ألا يتجاوز البروز في الحالتين ١٠,٢٥ متر ، كما يجب أن يترك ١,٥ متر من حدود المباني المجاورة بدون أى بروز للبلكونات المكشوفة أو الإبراج فيها . وإذا كانت الزاوية الخارجية بين واجهتي مبنيين متجاورين تقل عن ١٨٠ درجة فليزيم أن يترك متر ونصف من منتصف الزاوية بين الواجهتين دون عمل بروز فيها ، وبشرط ألا يتجاوز طول الأبراج نصف طول الواجهة .

(هـ) يجوز البروز بكراتيش أو عناصر زخرفية بمقدار ٢٥ سم زيادة على البروز المسموح به بالنسبة إلى عرض الطريق طبقا لنص البند السابق أو من صامت الواجهة فى الأجزاء غير المسموح فيها بعمل بلكونات أو أبراج وفى الواجهات المطلّة على أفنية خارجية .

الفصل السابع

طلبات الترخيص والمستندات الواجب

إرفاقها بها ولجراعت الجهة الإدارية حيالها

مادة ٢٢ - يقدم طلب الترخيص على النموذج المعد لذلك والمرفق بهذه اللائحة مرفقا به المستندات الآتية :

أولا - بالنسبة للإشياء أو القطعة أو الإضافة أو التعديل :

يقدم طلب الترخيص على النموذج المرفق بهذا القرار ومرفقا به الآتى :

١ - الإيصال الدال على سداد رسم فحص الرسومات والبيانات .

٢- رسم عام للموقع بمقياس لا يقل عم ١ : ١٠٠٠ موضحا عليه حدود وأبعاد أرض الموقع المطلوب الترخيص به ومسطح كل من الأرض للكلية والجزء المراد البناء عليه بالتحديد والطرق التى يطل عليها وعروضها .

٣- ثلاثة ملفات يحتوى كل منها على نسخة من الرسومات المعمارية للمساكن الأفقية للأدوار والواجهات وقطاع رلى مبينا عليه ارتفاعات المبنى مقارنا بمنسوب صفر الطريق والرسومات الإنشائية للأساسات والأعمدة وتسليح الأسقف مرفقا بها صورة من النوتة الحسابية الإنشائية على أن تكون الرسومات جميعها موقعة من مهندس نقابى متخصص ، وكذا تقرير من مهندس استشارى إنشائى يفيد أن الهيكل الإنشائى للمبنى وأساساته تسمح بأحمال الأعمال المطلوب الترخيص بها شاملا تحقيق معامل الأمان ومواجهة الكوارث الطبيعية طبقا لأسس التصميم وشروط التنفيذ بالكود المصرى ومبينا فيه بيانات التربة بالموقع ، وفى حالتى التعلية والتعديل فليزىم تقديم تقرير من مهندس استشارى إنشائى له خبرة لا تقل عن ٢٥ عاما ولن يشتمل التقرير

على معاينة وفحص ودراسة المباني القائمة وإثبات قدرتها على تحمل الأعمال موضوع الترخيص .

٤- وفي حالة زيادة قيمة المباني عن ١٥٠ ألف جنيه و ٧٥ ألف جنيه في حالة التغطية يقدم طالب الترخيص وثيقة التأمين المنصوص عليها في المادة ٨ من قانون توجيه وتنظيم أعمال البناء ..

ثانيا - بالنسبة لأعمال التدعيم والترميم التي تمس الناحية الإنشائية :

١ - استيفاء البندين ١ ، ٢ من البند أولاً .

٢ - تقرير فني من مهندس استشاري متخصص في الهندسة الإنشائية أو تصميم المنشآت الخرسانية أو المنشآت المعدنية " حسب النظام الإنشائي للمبنى " له خبرة لا تقل عن ٢٥ عاما يبين أسلوب التدعيم أو الترميم وتفاصيل التنفيذ بما يحقق الأمان الكافي أثناء وبعد التنفيذ مصحوبا بالرسومات الإنشائية اللازمة .

ثالثا - بالنسبة لأعمال التي لا تمس العناصر الإنشائية :

١ - استيفاء البندين ١ ، ٢ من البند أولاً .

٢ - مقايمة تفصيلية تشمل بنود الأعمال المطلوب الترخيص بها موقعا عليها من مهندس نقابي تخصص مدني أو عمارة .

رابعا - يقدم طلب الترخيص في إكمال التعديل أو التغيير الجوهري في الرسومات المعتمدة والذي يمس الناحية المعمارية أو الإنشائية أو يؤثر في جوهر التصميم أو يغير من أوجه الاستعمال موقعا عليه من الطالب ومرفقا به رسم من ثلاث صور لتفاصيل الأجزاء المطلوب تعديلها معاريا وإشاقيا بمقياس رسم لا يقل عن ١ : ٥٠ معتمدة من المهندس المعماري أو الإنشائي المصمم حسب الأحوال .

لما التعديلات البسيطة التي تتضمنها ظروف التنفيذ مثل إحتراف مواضع الفتحات واختلاف أبعاد بعض مرافق البناء وترحيل بعض الحوائط فيكتفى في شأنها بتقديم أصول الرسومات المعتمدة إلى الجهة المختصة بشئون التنظيم لإثبات التعديل عليها .

مادة ٢٣ - تقبل الجهة الإدارية القائمة على شئون التنظيم ما دلم طلب الترخيص مستوفيا للمرفقات الموضحة فى المادة ٢٢ من هذه اللائحة وذلك بعد سداد رسم القحص ولا يجوز بأى حال من الأحوال تأخير قبول سداد رسم القحص .

تقوم الجهة الإدارية بفحص الطلب وبياناته ومرفقاته خلال مدة أقصاها ثلاثة أيام من تاريخ سداد رسم القحص فإذا تبين صحة الطلب ومرفقاته ومطابقتها لأحكام القانون وهذه اللائحة يتم إصدار الترخيص وصرفه للطلاب خلال مدة أقصاها ثلاثون يوما من تاريخ سداد رسم القحص .

لما إذا تبين وجوب استيفاء بعض البيانات أو المستندات أو إدخال تعديلات أو تصحيحات فى الرسومات يتم إخطار الطالب بذلك بموجب خطاب موسى عليه مصحوبا بعلم الوصول وعى عنوانه المختار المحدد بطلب الترخيص ولا يمتد بالخطابات التى تصدر من الجهة الإدارية بوقف النظر فى الطلب أو رفضه دون إيداء أسباب وفى جميع الأحوال يتم مراجعة وإصدار الترخيص فى مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع من تاريخ استيفاء البيانات أو المستندات المطلوبة أو تقديم الرسومات المعدلة .

ويبين فى قرار الترخيص خط التنظيم المعتمد وكذا الحد المقرر للبناء كما يبين أيضا عرض الطريق والمناسيب المقررة له وأية بيانات أخرى يتطلبها أى قانون آخر .

مادة ٢٤ - يقدم طلب تجديد الترخيص على النموذج المرفق لهذا القرار مرفقا به الترخيص السابق منحه والرسومات المعتمدة للتأشير عليها بما يفيد التجديد فى حالة الموافقة دون مقابل .

وإذا توقف المالك عن البناء بعد الشروع فيه لمدة ثلاث سنوات كاملة وجب عليه قبل استئناف الأعمال التقدم للجهة الإدارية المختصة لحصوله على موافقتها على سريان الترخيص دون مقابل .

الفصل الثامن

ولجبات المرخص له

مادة ٢٥ - يتعين على المرخص له قبل الشروع فى الأعمال القيام بالآتى :

١- إخطار الجهة الإدارية المختصة بالتنظيم بخطاب موسى عليه يعلم الوصول بعزمه على تنفيذ الأعمال مرفقا به تعهدا من أحد المهندسين المعماريين أو الإشتائيين بالإشراف على تنفيذ الأعمال المرخص بها متى زالت قيمتها على عشرة آلاف جنيه وأيضاً صورة من التعاقد مع أحد المقاولين المصنفين والأعضاء بالاتحاد العام لمقاولي التشييد والبناء ، ويقوم المهندس المختص بتحديد خط التنظيم أو حد الطريق أو خط البناء بحسب الأحوال ، على أن يتم هذا التحديد خلال سبعة أيام من تاريخ الإخطار ، ويثبت تاريخ التحديد على ترخيص البناء ، فإذا انقضت هذه المدة دون أن يتم التحديد جاز للمرخص له أن يقوم بهذا التحديد طبقاً للبيانات المدونة بالرخصة وتحت مسؤوليته.

٢ - الاستعانة بمهندس نقابي تخصص ميكانيكا أو كهرباء حسب الأحوال إذا اشتمل البناء على تركيبات ميكانيكية أو كهربائية تتعلق بالتكييف المركزي أو الغلايات أو المغاسل أو المطابخ الميكانيكية أو نظم إطفاء الحريق أو مولدات كهربائية مركزية أو محولات ، وإخطار الجهة الإدارية المختصة بتعهد المهندس بالإشراف على التنفيذ وذلك بخطاب موسى عليه يعلم الوصول .

٣ - وضع لافتة في مكان ظاهر من وجهة العقار الأمامية للبناء من مادة مناسبة قوية لتحمل بمقاس ٢٠٠ × ٢٥٠ سم تغطي ببوية الزيت أو البلاستيك باللون الأخضر وتكتب عليها البيانات الموضحة بالنموذج المرفق باللون الأبيض بحروف واضحة تسهل قراءتها وتثبت هذه اللافتة بما لا يجاوز مستوى سقف الدور الأرضي بطريقة فنية سليمة .

ويكون كل من المالك والمقاول والمهندس المشرف على التنفيذ مسؤولين عن هذه اللافتة وعن بقائها ثابتة في مكانها ووضحة البيانات طوال مدة التنفيذ .

٤ - أن يقوم قبل البدء في تنفيذ الأعمال المرخص بها باتخاذ إجراءات الأمن اللازمة لوقاية وسلامة الجيران ولملكهم والمارة والشوارع وما قد يكون في باطن الأرض من أجهزة ومنشآت المرافق العامة وغيرها ، ولا يجوز إجراء أى عمل من

أعمال البناء ما بين غروب الشمس وشرورها إلا بموافقة الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم .

٥ - على المرخص له فى حالة إيقاف العمل مدة تزيد على تسعين يوما أن يخطر الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم بموعد استئناف العمل وذلك بكتاب موسى عليه بطم الوصول .

مادة ٢٦ - يجب أن تحرر عقود بيع أو إيجار الوحدات الخاضعة لأحكام قانون توجيه وتنظيم أعمال البناء أو التغطية طبقا للنموذج المرفق ويتضمن كافة البيانات المتعلقة بترخيص البناء أو التغطية وتشتمل على :

عنوان العقار .

مسطح مبنى العقار .

مساحة الوحدة محل العقد وبياناتها .

اسم المالك أو المؤجر ومحل إقامته .

اسم المشتري أو المستأجر ومحل إقامته .

رقم وتاريخ صدور الترخيص والجهة الصادرة منه .

عدد الأتوار والوحدات المرخص بها .

البيانات الخاصة بمكان إيواء السيارات.

البيانات الخاصة بالمساعد ومنشآت وتركيبات الوقاية من الحريق .

ولا يقبل شهر أى عقد لا يتضمن هذه البيانات .

الفصل التاسع

متابعة تنفيذ الأعمال ولوجبت الجهة الإدارية

مادة ٢٧ - يتولى مهندس التنظيم بالجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم بالوحدات المحلية مسئولية المرور على موقع الأعمال الخاضعة لأحكام قانون توجيه وتنظيم أعمال البناء ومتابعة ما يجرى من أعمال ومدى مطابقتها للقانون والترخيص المنصرفة من الحى .

وعليه إثبات خط سيره ونتيجة مروره والمخالفات التي تكشفت له أثناء المرور في دفتر الأحوال الذى يسلم له ويكون مسئولاً عنه كوثيقة رسمية بدون به بيان المخالفات التي تكشفت له على وجه التحديد وما اتخذ في شأن كل منها ورأيه فيما يجب أن يتخذ من إجراءات وعلى وجه الخصوص :

وجود أو عدم وجود المهندس المشرف على التنفيذ في مواقع الأعمال أثناء التنفيذ.

صدور أو عدم صدور ترخيص بالأعمال وما إذا كان الترخيص في حالة صدوره سارياً زمنياً بالنسبة للأعمال التي يتم تنفيذها .

مدى مطابقة الأعمال للترخيص الصادر والرسومات المرفقة به .

مدى الالتزام بقواعد الوقاية من الحريق وفقاً للترخيص وما تتضمنه هذه اللائحة من أحكام .

مدى الالتزام بتنفيذ الإجراءات اللازمة لوقاية وسلامة الجيران وألاكهم والمارة والشوارع وما قد يكون في باطن الأرض من أجهزة ومنشآت المرافق العامة وغيرها من أخطار التنفيذ .

مدى الالتزام بالتنبيهات الكتابية التي سبق أن صدرت عن ذات الأعمال .

مدى تنفيذ قرارات وقف الأعمال المخالفة والقرارات والأحكام النهائية الصادرة عن ذات الأعمال .

وعلى مهندس التنظيم اتخاذ الإجراءات التالية :

١ - تحرير قرار إدارى بوقف الأعمال المخالفة متضمناً بياناً بهذه الأعمال .

٢ - تحرير محضر جنة متضمناً قيمة الأعمال المخالفة .

٣ - تحرير محضر باستئناف الأعمال في حالة عدم امتثال المخالف لقرار إيقاف الأعمال بالطريق الإدارى الصادر من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم .

٤ - التنبية كتابة للمرخص له والمقاول والمهندس المشرف على التنفيذ في موقع العمل عما يحدث من مخالفات أو إخلال بشروط الترخيص .

٥ - عرض دفتر الأحوال يوميا فور تكوين خط السير وما تكشف عنه من مخالفات على الرئيس المختص ليؤشر فيه برأيه عن نتيجة المرور وما يتخذ من إجراءات طبقا للقانون ، ويعد الدفتر يوميا إلى المهندس لاتخاذ اللازم في ضوء كثرة الرئيس المختص .

٦ - يتضمن دفتر الأحوال كافة التوصيات والتوجيهات والتقارير التي يوصى بها جهاز التنشيط الفني على أعمال البناء من خلال مباشرته لاختصاصاته المحددة بقرار إتشانه .

٧ - متابعة قيام الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم بإعلان نوى لشأن بقرار وقف الأعمال بالطريق الإداري وإبلاغ رئيس الوحدة المحلية بأية عقبات في سبيل تنفيذ القرارات الصادرة بوقف الأعمال المخالفة .

مادة ٢٨ - على لجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم في حالة وجود أعمال بناء مخالفة لاتخاذ الإجراءات الآتية :

١ - إعلان نوى لشأن بالقرارات الإدارية بوقف الأعمال المخالفة ، فإذا تعذر الإعلان لشخص المخالف لأي سبب تودع نسخة من القرار بمقر الوحدة المحلية المختصة ونسب لو نقطة الشرطة الواقع في دفترها العقار ، كما تلصق نسخة من القرار بموقع العقار موضوع المخالفة مع إخطاره بخطاب موسى عليه بطم الوصول على العنوان المحدد في طلب الترخيص .

٢ - اتخاذ كافة الوسائل لمنع الانتفاع بالأجزاء المخالفة ومنع إقامة أى أعمال بناء جديدة بها ، وعطيا التحفظ على الأدوات والمهمات المستخدمة في ارتكاب المخالفة بموقع العمل أو بأى موقع آخر تراه مناسبا للحفاظ على هذه الأدوات والمهمات وتولى عرض الأمر على النيابة العامة خلال مدة أقصاها أسبوعين من تاريخ إثبات وقوع المخالفة لتصدر قرارها بشأن الأدوات والمهمات .

٣ - إبلاغ رئيس الوحدة المحلية المختصة بأية عقبات تثور في سبيل تنفيذ القرارات والأحكام النهائية الصادرة في شأن الأعمال المخالفة وذلك في مذكرة توضح

كافة ما اتخذ من إجراءات والمقبات التي تعترض التنفيذ ، ولية مقرحات تساعد على سرعة إتمام التنفيذ .

٤ - وضع توصيات جهاز التفويض الفنى على أعمال البناء موضع التنفيذ وتنفيذ القرارات التي يصدرها الجهاز ، وذلك وفقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٣ فى شأن تنظيم التفويض الفنى على أعمال البناء .

الفصل العاشر

مسلطات المخططات

مادة ٢٩ - يجوز لوزير الإسكان والمرافق بناء على طلب المحافظ المختص واقتراح المجلس الشعبى المحلى فى طرق أو مناطق يحددها وبقرارات يصدرها أن :

١ - يحدد طلبا خاصا أو لونا معيناً أو مادة خاصة بمظهر البناء أو بإنشائه .
٢ - يحدد مسافات للارتداد بالبناء خلف خطوط التنظيم المعتمدة أو حدود الطريق.

٣ - يحدد مسافات تترك بين البناء وحدود الأرض بالقرار الذى يراه .
٤ - يحدد حداً أدنى لأطوال واجهات قطع الأرضى التى يرخص فى البناء عليها .

٥ - يحدد حداً أدنى لمساحات قطع الأرضى التى يرخص فى البناء عليها .
٦ - يلزم طالبا البناء بإنشاء بولكى أو ممرات مسقوفة مفتوحة للمرارة لدخل حدود الملكية بالدور الأرضى ، والشروط والمواصفات التى تحد فى القرار ، ويكون عرض الطريق الذى يحدد على أساسه الكثافة البنائية فى حالة إنشاء بولكى أو ممرات مسقوفة هو البعد بين حدى الطريق أو خط التنظيم .

وكل ذلك بحيث لا تزيد المساحة المبنية على ٦٠ ٪ من مساحة الأرض المرخص فى البناء عليها .

مادة ٣٠ - يجوز للمحافظ المختص التجاوز عن الإزالة فى بعض المخالفات

التي لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران ،
وذلك دون الإخلال بالمسئولية الجنائية للمخالف وفي الحدود الآتية :

١٠ ٪ من البروزات المسموح بها لواجهات المباني المطلة على الطرق والأقنية .

٥ ٪ من الطول الظاهر لدرج السلم .

٥ ٪ من أبعاد الغرف والحمامات والمطابخ وبشرط ألا تقل المساحة عن ٩٥ ٪

من المساحة الواجب توفرها .

٣ ٪ نسبة سماح تراعى عند قياس الارتفاعات القصوى المصرح بها .

مادة ٣١ - يجوز الترخيص في إقامة مباني مؤقتة لا تستخدمها لفترة محدودة
ولغرض معين " كالمباني اللازمة لتنفيذ المشروعات مثل المكاتب والمخازن وغرف
الحراسة والمباني المخصصة لإيواء العاملين " ، ويكون إنشاء هذه المباني بمواد
إنشائية بسيطة ويتم إزالتها فور انتهاء الغرض من إقامتها وعلى أن يتم إنشاء هذه
المباني داخل خطوط التنظيم .

وتكون إقامة هذه المباني طبقا للأوضاع والمواصفات التي يصدر بها قرار
المحافظ المختص ، ويكون الترخيص في إقامة هذه المباني لمدة لا تزيد على عام واحد
على أنه يجوز لمبررات قوية تجديد هذه المدة ولعلمين على فترتين وذلك بقرار من
المحافظ بناء على اقتراح الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم .

الفصل الحادي عشر

اشتراطات تأمين المبني وشاغليه ضد الحريق

مادة ٣٢ - تحيل الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم طلب
الترخيص ومرققاته إلى إدارة الإطفاء المختصة لدراسته وإعلانه إليها خلال اسبوع
مشغوعا بما ترى الالتزام به من اشتراطات لتأمين المبني وشاغليه ضد أخطار
الحريق وذلك في الحالات الآتية :

(١) إذا كان ارتفاع ارضية اعلی طابق بالمبني يزيد على ٢٨ مترا من منسوب

الشارع .

(ب) إذا كانت مساحة المبنى تزيد على ٢٥٠٠ متر مربع وكان عدد طوابقه يزيد على طابق واحد .

(ج) إذا كانت مساحة المبنى تزيد على ٥٠٠٠ متر مربع حتى ولو كان مكونا من طابق واحد ، ولا يدخل البدروم فى عدد الطوابق المشار إليها فى البندين " ب ، ج " .
(د) إذا تعددت المباني المطلوب لترخيص بها فى موقع يضمها سور واحد أو كانت الطرق التى تفصل بينها لا تنطبق عليها مواصفات الطريق العام .

(هـ) المباني ذات الطابع الخاص مثل المنشآت الصناعية والمسارح ومنشآت التخزين وكافة المنشآت ذات التجمعات .

مادة ٣٣ - يجب ان يقسم أى بدروم تزيد مساحته على ١٠٠٠ متر مربع من الداخل بفواصل حريق راسية لها مقاومة للحريق لمدة ساعة بحيث لا تزيد مساحة القسم الواحد على ١٠٠٠ متر مربع وذلك ما لم يكن البدروم مزودا بالكامل بالإطفاء التلقائى .

ويشترط فى فاصل الحريق الآتى :

(١) ان يكون من مادة غير قابلة للاحتراق .

(ب) ان يمتد تماما إلى السقف الواقع فوقه وان يكون متصلا بالسقف وبالأرضية بكيفية ل تسمح بمرور نواتج الحريق .

(ج) يجب ان تكون جميع الفتحات بفواصل الحريق مزودة بابواب مقاومة للحريق وذاتية الإغلاق ويجب ألا تزيد أبعاد أى فتحة على ٣٧٠ متر فى الطول أو العرض ولا تزيد مساحتها على ١١ مترا مربعا ولا يزيد مجموع عروض الفتحات عن ربع طول الحائط .

مادة ٣٤ - يجب ألا تغلف جميع حوائط آبار السلام ودرار المصاعد والمناور وكافة المساقط الراسية ، سواء كانت للتهوية أو الإضاءة أو لأغراض الخدمات بمواد قابلة للاشتعال ، وأن تكون مقاومة للحريق .

مادة ٣٥ - لا يسمح بوجود سلم مكتشف غير مغلف إلا بالشروط الآتية :

(ا) الا يكون السلم المكشوف من السلالم المنصوص عليها فى المادة ٩ من هذه اللائحة .

(ب) الا يكون المبنى معدا للاستخدام كمستشفى او كمبنى مقسم لشقق سكنية او معدا لاجراض الصناعة او للتخزين .

(ج) الا يزيد عدد الطوابق التى يصل بينها السلم المكشوف على ثلاثة طوابق متتالية من المبنى بحيث يكون الطابق الاسفل منها هو للطابق الارضى او طابق البدروم الذى يقع مباشرة تحت الطابق الارضى . ويقصد بالطابق الارضى الطابق الذى تقع به منافذ الخروج إلى الطريق العلم .

مادة ٣٦ - يجب ان يزود اى سلم يصل بين طوابق المبنى ويستمر فى النزول بعد الطابق الارضى إلى البدروم بحاجز عند منسوب الطابق الارضى وبعلامات ارشادية بحيث يكون واضحا لاي فرد انه قد وصل إلى منسوب الطابق الارضى الذى تقع به منافذ الخروج إلى الطريق العلم بحيث لا يواصل النزول إلى البدروم الا اذا كان يقصد ذلك فعلا .

مادة ٣٧ - يراعى بالنسبة للمباني التى لا تقع مدخلها على الشارع مباشرة الاتى :

(ا) توافر مواطئ الاقتراب المناسبة لمسيارات ومعدات الاطفاء بحيث تتحمل ائقال هذه السيارات والمعدات وبحيث تسمح من حيث اتساعها وتخطيطها بحركة هذه السيارات والمعدات وقيامها بالمناورات اللازمة .

(ب) إذا كان الوصول الى مدخل المبنى يستلزم المرور على طريق خاص او كوبرى خاص تابع للمبنى او لمجموعة مباني مشتركة من ضمنها فيجب ان يصمم هذا الطريق او هذا الكوبرى بحيث يتحمل حركة ائقال سيارة او معدة مستخدمة لدى ادارة النفاذ المدنى والحريق المختصة .

(ج) يجب مراعاة عدم وجود اى عوائق طبيعية او صناعية تحول دون وصول سيارات او معدات الاطفاء او اقترابها من المبنى إلى الحد الذى يمكنها من السيطرة

على أى حريق يشب به وذلك طبقا لما تحدده إدارة الإطفاء المختصة على مشروع الترخيص .

مادة ٣٨ - يجب أن يزود المبنى الذى يزيد ارتفاع ارضية اعلی طابق به على ١٦ مترا من منسوب الشارع بمداد حريق واحد على الاقل بكامل ارتفاع البناء ، ويكون للمداد مجس ولاكور وحفية حريق فى كل طابق يسهل الوصول اليها لاستعمالها فى إطفاء الحريق ، ولا يقل القطر الداخلى للمداد عن ٧٥ ملليمتر .

ويجوز أن يكون المداد جافا أى غير متصل بمصدر المياه إذا كان ارتفاع ارضية اعلی طابق بالمبنى لا يزيد على ٢٨ مترا ، لما إذا زاد على ذلك يجب أن يكون المداد رطبا أى متصلا بمصدر للمياه .

ويجب أن يكون للمداد سواء كان جافا أو رطبا مأخذ من الخارج ، كما يجب أن تكون جميع الوصلات المستخدمة من نوع مطابق للمستخدم فى خراطيم الإطفاء لدى إدارة النفاذ المدنى والحريق المختصة .

ويراعى دائما أن يكون موقع المأخذ الخارجى للمداد بحيث يمكن تخزينه من سيارة الإطفاء ، ويلزم لذلك الآتى :

(١) أن تكون الرؤية واضحة من الموقع المحتمل لوقوف سيارة الإطفاء حتى مأخذ المداد بغير عائق .

(ب) ألا تزيد المسافة بين الموقع المحتمل لوقوف سيارة الإطفاء وبين مأخذ المداد على ١٨ مترا .

(ج) أن يكون مأخذ المداد قريبا بقدر الامكان من موقع المداد الرئيسى .

(د) يجب أن يكون المأخذ على ارتفاع مناسب وأن يكون محميا من التعرض للتلوث أو من اصطدام أى شئ به وأن يكون مميزا وواضحا .

مادة ٣٩ - يجب فى المباني ذات المساحات الكبيرة زيادة عدد المدادات عن واحد بحيث تتحقق الشروط الآتية :

(١) ألا تزيد المسافة الاقمية بين المداد والآخر على ٥٠ مترا .

(ب) الا يزيد بعد اى نقطة فى ارضية طابق على ٦٠ مترا من حنفية الحريق .
وتقاس المسافة على امتداد الطريق الملائم لخطوط خراطيم الإطفاء بما فى ذلك
اى مسافة لأعلى او لأسفل سلم .

مادة ٤٠ - يجوز استبدال حنفيات الحريق المنصوص عليها فى المادة ٣٨
بعضها او كلها ببيكرات خراطيم هوزريل بشرط موافقة إدارة الإطفاء المختصة وفى
هذه الحالة يجب الا تزيد المسافة المنصوص عليها فى البند " ب " من المادة ٣٨ على
٣٦ مترا .

مادة ٤١ - إذا كان مصدر المياه للمدلات الرطبة المشار إليها فى المادتين ٣٨ ،
٣٩ هو خزان او خزانات علوية فيجب الا تقل سعة الخزان عن ٢٥ مترا مكعبا للمدلات
الوليد ما لم تكن هناك وسيلة لتعويض المياه فى الخزان لا تتأثر بانقطاع التيار
الكهربائى كأن تعمل بالوقود السائل او ان تكون متصلة بمصدر احتياطي للقوى ،
وبالنسبة للمباني المعدة لانشطة ذات خطورة غير عادية يجوز لجهة الإطفاء المختصة
ان تقرر زيادة السعة اللازمة للخزان .

مادة ٤٣ - يلزم طالب الترخيص بعمل حنفية حريق ارضية عمومية على نفقته
بقرب مدخل المبنى وذلك إذا كان المدخل يبعد عن اقرب حنفية حريق عمومية بأكثر
من ٦٠ مترا .

إذا كان من المقرر ان يحتوى البدروم فى اى مبنى على مواد قابلة للاشتعال
بكميات مؤثرة مثل صهاريج الوقود او خامات قابلة للاشتعال او كانت تجرى به
عمليات ذات خطورة خاصة " كالتغليات والافران مثلا " بحيث يكون النمر بالرغوى
هو الوسيلة الفعالة لمواجهة الحريق به ، فيجب ان تركيب مأخذ الرغوى فى الحوائط
الخارجية للبدروم بالكيفية التى تكفل سهولة وصول رجال الإطفاء اليها ، ويراعى ما
يلى :

(ا) ان تكون الرؤية واضحة بلا عوائق من الموقع المحتمل لوقوف سيارة
الإطفاء إلى مأخذ الرغوى .

(ب) ألا تزيد المسافة بين الموقع المحتمل لوقوف سيارة الإطفاء وبين مأخذ الرغوى على ١٨ مترا .

(ج) يجب ان يكون مأخذ الرغوى بعيدا عن اى فتحة بالمنطقة المعرضة للخطر .

(د) يتكون مأخذ الرغوى من فتحة فى الحائط الخارجى للبدروم يركب فيها جراب من الحديد الزهر أو الصلب أو التحاس أو البرونز مزودا بغطاء بحيث يكون من السهل فتح هذا الغطاء على الفور عند اللزوم ، ولا يقل القطر الدخلى للجراب عن ٢٥ سم .

(هـ) إذا كان منسوب سقف البدروم منخفضا عن منسوب أرضية الشارع بحيث يتعذر تركيب مأخذ للرغوى فى الحائط الخارجى للبدروم فإنه يجب تركيبه على النحو التالى :

١ - إما فى سقف البدروم بحيث يكون غطاء المأخذ فى منسوب الأرضية المشتبه للطابق الذى يعلو البدروم مباشرة وفى موقع قريب من مدخل المبنى بحيث يسهل وصول رجال الإطفاء إليه .

٢ - أو فى الحائط الخارجى الذى يقع فوق البدروم بحيث يتصل المأخذ بامسورة مع فتحة سقف البدروم بحيث تكون نهاية الماسورة عند السطح السفلى لسقف البدروم .

(و) يجب تثبيت لوحة معدنية بجوار مأخذ الرغوى مكتوب عليها بحروف واضحة " مأخذ رغوى " .

الفصل الثانى عشر

تنفيذ الأعمال الصحية

مادة ٤٤ - يتم تنفيذ الأعمال الصحية وفقا للكود المصرى الصادر بقرار وزير

الإسكان رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٩٢

وزارة للتصميم والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق

قرار وزاري رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٨٩ (١)

وزير التصميم والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ للمعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة

١٩٨٣؛

وعلى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط العمراني ؛

وعلى القرار رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧٧ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون توجيـه

وتنظيم أعمال البناء المشار إليه والمعدل بالقرار الوزاري رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٨٣ ؛

وعلى القرار رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٨٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط

العمراني المشار إليه ؛

وبناء على طلب السيد محافظ الجيزة ؛

وعلى ما عرضته اللجنة المختصة بالاعفاءات تطبيقا لحكم المادة ٣١ من القانون

رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ للمعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣؛

وعلى كتابي السيد محافظ الجيزة رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٨٨ ورقم ١٣٢٦٠ لسنة

١٩٨٩ بشأن طلب إلغاء القرار الوزاري رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٥ ؛

قرر

مادة ١

تطبق أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء

المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وقانون التخطيط العمرانى رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ واللائحة التنفيذية لكل منهما فى تحديد ارتفاعات المباني بنطاق مدينة الجيزة بما لا يزيد عن مثل وربع مثل البعد ما بين حدى الطرق وألا يجاوز ارتفاع ولجهة البناء على الصامت ٣٠ مترا .

مادة ٢

يلغى كل ما يخالف ذلك من أحكام .

مادة ٣

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر فى ٣١ / ٨ / ١٩٨٩

وزارة التعمير

قرار وزارى رقم ١٨٥ لسنة ١٩٩٢ (١)

وزير التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧٧ ؛
وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٨ ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته؛
وعلى القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٧٦٦ لسنة ١٩٨١ ؛

قرر

مادة ١

يلتزم ملاك المباني التى يرخص فى إقليمها أو تنشأ اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القرار بعمل التوصيلات اللازمة لتركيب عدداً مياه لكل وحدة من وحدات المبنى ويراعى أن تكون بطارية العدادات الخاصة بوحدات المبنى فى مكان واحد لسهولة قراءة العدادات ؛ وتدخل تكاليف التوصيلات والعدادات ضمن تكاليف المبنى .

مادة ٢

على الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم أن تتأكد من أن الرسومات المقدمة من طالبى التراخيص تتضمن التوصيلات اللازمة لتركيب عداد بكل وحدة من وحدات المبنى وأن بطارية العدادات فى مكان واحد لسهولة قراءة العدادات .

مادة ٣

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ،

صدر فى ١٦ / ٤ / ١٩٩٢

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٦٠٣ لسنة ١٩٩٦

يحظر إنشاء مبان أو إقامة أعمال في المساحات الخضراء التي يحوزها
الجهات الأخرى للدولة ووجدت الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات
العلمية وهيئات وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام (١)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي :

وعلى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة
ملكية خاصة والتصرف فيها :

وعلى قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ :

وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء :

وعلى قانون نظم الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ :

وعلى قانون التخطيط العمراني الصادر بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ :

وعلى قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ :

وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتعلقة بأموال الدولة

الخاصة :

وعلى قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة

١٩٩١ :

(١) المرفق السري - العدد ٢١١ (تابع) في ١٩٩٦/٩/١٨

قرر

المادة الأولى

يحظر على وزارات الحكومة ، ومصالحها ، وأجهزتها ، ووحدات الإدارة المحلية ، والهيئات والمؤسسات العامة ، وهيئات وشركات القطاع العام ، وشركات قطاع الأعمال العام إنشاء مبان أو إقامة أعمال فى الأراضى الزراعية والحدائق والبساتين ومسائر للمساحات الخضراء للمملوكة أو المخصصة لها أو التى فى حيازتها ، بأية صفة كانت ، والواقعة داخل كردونات المدن والقرى المعتمدة .

كما يحظر توسيع أو تعطية لية مبان أو أعمال قائمة بالفعل على الأراضى والمساحات المشار إليها ، ولا يجوز للجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم إصدار أى ترخيص بشئ مما ذكر .

المادة الثانية

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٥ جمادى الأولى سنة ١٤١٧ هـ

" الموافق ١٨ سبتمبر سنة ١٩٩٦ م " .

القسم الثاني

فى أسس وشروط تنفيذ الأعمال الإنشائية وأعمال البناء
قرار وزير الإسكان والتشييد رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٣ بشأن
تحديد أسس تصميم وشروط تنفيذ المنشآت والكبرى للمعدنية (١)
وزير الإسكان والتشييد

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ ، فى شأن أسس تصميم وشروط
تنفيذ الأعمال الإنشائية وأعمال البناء :
وبناء على رأى لجنة تحديد أسس تصميم وشروط تنفيذ الأعمال الإنشائية وأعمال
البناء الصادر بجلستها المنعقدة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٣ ؛
وبناء على ما لفتاه مجلس الدولة ؛

قرر

مادة ١ - على الوزارات والمصالح والمجالس المحلية والهيئات العامة
والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها أن تصمم وتنفذ المنشآت
والكبرى للمعدنية التى تقوم أو تتعاقد على القيام بها وذلك وفق أسس التصميم
وشروط التنفيذ المرفقة بهذا القرار (٢)

مادة ٢ - لا تسرى أحكام هذا القرار على منشآت القوات المسلحة .
مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويحل به بعد ستة أشهر
من تاريخ نشره ،

تحريرا فى ٦ صفر سنة ١٣٩٣ * ١١ مارس سنة ١٩٧٣ *

(١) فروع المصرية فى ٢٤ فبراير ١٩٧٤ - العدد ٤٢ .

(٢) لم تنشر أسس التصميم ولا شروط التنفيذ ولا الرسوم التفاهة بنشرها بالوقائع المصرية .

قرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٧

وزير التعمير والمجمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق (١)

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن أسس تصميم وشروط تنفيذ الأعمال الإنشائية وأعمال البناء ؛

وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الحكم المحلى وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن إنشاء المجمعات العمرانية الجديدة ؛

وعلى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر

بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ؛

وعلى قرار وزير الإسكان والتشييد رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تحديد أسس

تصميم وشروط تنفيذ أعمال المباني بالطوب ؛

وعلى قرار وزير الإسكان والتشييد رقم ٢٠١ لسنة ١٩٧٣ فى شأن أسس تصميم

وشروط تنفيذ أعمال المباني بالطوب للحوائط والقواطع أعلا منسوب الطبقة العازلة

الأفقية باستخدام الطوب الرملى الجبرى بأنواعه المختلفة بديلا للطوب الأحمر ؛

وعلى قرار وزير الإسكان والتشييد رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فى شأن استخدام

الطوب الرملى الجبرى بأنواعه المختلفة فى نطاق القاهرة الكبرى بالنسبة لبعض

مشروعات التشييد ؛

وعلى قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٨٦ بحظر النص فى

التصميمات والمواصفات والمقاييس التى تعدها كافة الجهات التابعة للحكومة والهيئات

العامة ولقطاع العام والمحليات على بنود أعمال مباني الطوب الأحمر ؛

قرار

المادة الأولى

يلغى ما ورد بالبند ٢ من القرار رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه ، فيما يتعلق بالطوب الطيني المحروق العادى المصنوع من الطين العادى " الطمى " والمعروف تجاريا بالطوب البلى لى لى الأحمر .

ويحظر استخدام الطوب الطينى المحروق " الطوب الأحمر " المنصوص عليه فى الفقرة الأولى فى تنفيذ أعمال المباني بالطوب بالنسبة للأعمال التى تقوم الوزارات والمصالح والوحدات المحلية والهيئات العامة وهيئات القطاع العام وشركاته والقطاع التعاونى والخاص .

المادة الثانية

كل مخالفة لأحكام هذا القرار تعرض مرتكبيها للعقوبات المنصوص عليها فى كل من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وتحديثه المشار إليها وذلك بالإضافة إلى حل مجلس إدارة شركة القطاع العام التى تقوم بالتنفيذ وشطب المقاول الذى يبشر بتنفيذ من سجل مقاولى القطاع الخاص .

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، صدر فى ١٢ / ٣ / ١٩٨٧

قرار وزارى رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٧ (١)

وزير التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن أسس تصميم وشروط تنفيذ الأعمال الإنشائية وأعمال البناء ؛

وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الحكم المحلى وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط العمرانى ؛

وعلى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة

١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة ؛

وعلى قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٨٦ بحظر النص فى

التصميمات والمواصفات والمقاييس التى تصدرها الجهات الحكومية والهيئات العامة

والقطاع العام والمحليات على بنود أعمال بالطوب الأحمر ؛

وعلى قرار وزير التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق رقم ١٢٠ لسنة

١٩٨٧ بإلغاء الطوب الأحمر من المواصفات القياسية وحظر استخدامه فى البناء

بالنسبة للأعمال التى تقوم بها الوزارات والمصالح والوحدات والهيئات العامة وهيئات

القطاع العلم وشركته والقطاع التعاونى والخاص ؛

وبناء على طلب السيد الدكتور / نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح

الأراضى ؛

قرر

المادة الأولى

يحظر نقل الطوب الأحمر المصنوع من الطمى أو المخلوط ليا كانت نسبة

الطمي فيه وذلك داخل المحافظات أو فيما بينهما أو استخدمه في أعمال البناء على مستوى الجمهورية

وتتولى الهيئة العامة لمركز بحوث البناء والإسكان والتخطيط العمراني إصدار شهادات صلاحية بعد عمل التحاليل اللازمة للتأكد من صلاحية الطوب المنتج للاستخدام في أعمال البناء وظوه من الطمي

وعلى مديريات الزراعة بالمحافظات وأجهزة المدن الجديدة ضبط ومصادرة كميات الطوب التي لم تصدر في شأنها شهادة للصلاحية المشار إليها في الفقرة السابقة.

المادة الثمانية

للهيئة العامة لمركز بحوث البناء والإسكان والتخطيط العمراني في سبيل إصدار الشهادات المنصوص عليها في المادة السابقة حق التفتيش على إنتاج مصانع الطوب والحصول على عينات من إنتاجها وعمل التحاليل والأختبارات اللازمة عليها ، وتخطر أجهزة المدن الجديدة ومديريات الزراعة بنتيجة التحاليل فور التوصل إليها .

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ النشر ،

صدر في ١٩٨٧/١١/١٢

وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق

قرار وزارى رقم ٤٠١ لسنة ١٩٨٧

بخصوص استخدام المسخات للشمسية فى

قطاعات المباني على مستوى الجمهورية (١)

وزير التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن أسس تصميم وشروط تنفيذ

الأعمال الإنشائية وأعمال البناء ؛

وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء المعدل

بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ؛

وعلى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون التخطيط العمراني ؛

وعلى قرار وزير الإسكان والتعمير رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن اصدار اللائحة

التنفيذية بقانون تنظيم وتوجيه أعمال البناء ؛

وعلى قرار وزير التعمير والدولة للإسكان واستصلاح الأراضي رقم ٦٠٠ لسنة

١٩٨٢ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمراني ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٦ بتاريخ ١٧ / ١٢ / ١٩٨٦ والوثيقة الفنية التي

أعدتها اللجنة المشكلة بموجب هذا القرار ؛

وعلى ما عرضه علينا السيد الأستاذ المهندس / رئيس هيئة بحوث الإسكان

والبناء والتخطيط العمراني بهذا الخصوص ؛

ولما ارتئيانه من ضرورة التعجيل باستخدام المسخات للشمسية بقطاع المباني

بالدولة ، ونظرا الأهمية الاقتصادية المترتبة على ذلك .

قرر

مادة ١ - تعتبر الوثيقة المرفقة بهذا القرار جزءا لا يتجزأ من مستندات طرح

العطاءات أو المستندات استصدار رخص المباني الجديدة .

مادة ٢ - يراعى فى اعداد التصميمات والمستندات التنفيذية للمباني السكنية الجديدة وغيرها أن تشمل هذه التصميمات والمستندات ما يلزم لاستخدام تنظيم السخانات الشمسية بالمبنى وذلك على ضوء الوثيقة الفنية المشار إليها بالمادة السابقة .

مادة ٣ - تلتزم جميع الجهات المعنية بالحكومة و وحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وهيئات القطاع العام وشركته والقطاع التعاونى وللخاص وذات العلاقة المباشرة بأنشاء أو تصميم أو تنفيذ أو ادارة أو تشغيل أو ملكية المباني المستجدة بمراعاة استخدام نظم السخانات الشمسية طبقا لما جاء بالمادة الأولى من هذا القرار .

مادة ٤ - يجب على الجهات المختصة عند اعتماد المستندات الفنية لانشاء المباني الجديدة أو إصدار رخصها - للتحقق مما يفيد باستخدام نظم السخانات الشمسية بالمبنى أو التعاقد على تنفيذه طبقا لأحكام هذا القرار .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره وعلى الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه ؛

صدر فى ١١/١٠/١٩٨٧

وزارة للتصميم والمجتمعات الجديدة والاسكان والمرافق
هيئة بحوث الاسكان والبناء والتخطيط العمراني

وثيقة

بمواصفات وأسس اشتراطات وتنظيمات استخدامات السخانات
الشمسية في قطاع المباني وبدرجات حرارية منخفضة

وثيقة

مواصفات وأسس اشتراطات وتنظيمات
سخانات المياه الشمسية لقطاع المباني

ملخص محتويات الوثيقة

- (١) المفصل .
- (٢) الجزء الأول : المواصفات والاشتراطات الصناعية العامة .
- (٣) الجزء الثاني : الأسس والاشتراطات والتنظيمات لنظم التسخين الشمسي
٣ / ١ تصميم نظم التسخين الشمسي .
٣ / ٢ الاعتبارات المعمارية والإنشائية للمبنى .
٣ / ٣ التركيب .
٣ / ٤ الاختبار والاداء والتشغيل .
٣ / ٥ الاستعمال والصيانة .
- (٤) المصطلحات والرموز .
- (٥) المراجع .
- (٦) الجهات التي اشتركت في وضع الوثيقة .

وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق قرار رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٨ (١)

وزير التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن أسس تصميم وشروط الأعمال الإنشائية وأعمال البناء ؛
وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الحكم المحلى وتعديلاته ؛
وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة ؛
وعلى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ؛

وعلى قرار وزير الإسكان والتشييد رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تحديد أسس تصميم وشروط تنفيذ أعمال المباني بالطوب ؛

وعلى قرار وزير الإسكان والتعمير رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧٧ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء وتعديلاته ؛
وعلى قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٨٦ بحظر النص فى التصميمات والمواصفات والمقاييس التى تعدها كافة الجهات التابعة للحكومة والهيئات العامة والقطاع العام والمحليات على بنود أعمال مباني بالطوب الأحمر ؛

وعلى قرار وزير التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٧ بإلغاء الطوب الأحمر من المواصفات القياسية وحظر استخدامه فى البناء بالنسبة للأعمال التى تقوم بها الوزارات والمصالح والوحدات المحلية والهيئات العامة وهيئات القطاع العام وشركاته والقطاع التعاونى والخاص ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٤٧ لسنة ١٩٨٧ بالتزلم هيئة للمجتمعات العمرانية الجديدة والأجهزة التابعة لها وأجهزة التعمير والهيئات العلمية وهيئات القطاع العام التابعة للوزارة وشركاتها والجمعيات التعاونية للبناء والإسكان باستخدام الطوب الطبقى التام الميكنة نون غيره من أنواع الطوب المحروق ووقف الأعمال المخالفة بالطريق الإدارى وإلغاء التراخيص والقرض بالتعاونى فى حالة المخالفة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٧ بحظر نقل الطوب الأحمر المصنوع من الطمى أو المخلوط ليا كانت نسبة الطمى فيه وذلك لدخل المحافظات أو فيما بينها أو استخدامه فى أعمال البناء على مستوى الجمهورية ، وضبط ومصادرة كميات الطوب التى لم تصدر فى شأتها الشهادة المنصوص عليها فى القرار ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٨ بتسليم كميات الطوب الأحمر التى يتم مصادرتها إلى مديرية الطرق بالمحافظة المختصة بقيمة رمزية لاستخدامها كطبقة أساس على الطرق الترابية بالمحافظة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٨ بتحديد القيمة الرمزية التى يتم علم أساسها تسليم كميات الطوب الأحمر المصادرة ؛

قرر

مادة ١

يحظر على الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم أن تصدر ترخيص البناء ! بعد أن يقدم صاحب الشأن تمهدا بعدم استخدام الطوب الأحمر المصنوع من الطمى أو المخلوط ليا كانت نسبة الطمى فيه .

وتوقف وتزال الأعمال التى يثبت مخالفتها لهذا القرار إداريا ، كما يسجد ترخيص وسيلة النقل التى تضبط محملة بالطوب الأحمر المصنوع من الطمى أو المخلوط ليا كانت نسبة الطمى فيه ، وذلك لمدة لا تقل عن شهر .

مادة ٢

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ،

صدر فى ٢٢ / ٣ / ١٩٨٨

وزارة التصير والمجتمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق
قرار وزارى رقم ٤٥١ لسنة ١٩٨٩ بشأن الكود
المصرى لتصميم وتنفيذ المنشآت والكبارى المعنوية (١)

وزير التصير والمجتمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق
بعد الاطلاع على القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن أسس تصميم وشروط تنفيذ
الأعمال الإنشائية وأعمال البناء ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٣ فى شأن أسس تصميم وشروط تنفيذ
المنشآت والكبارى المعنوية ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ فى شأن الهيئة العامة لمركز
بحوث الإسكان والبناء والتخطيط العمرانى ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٨٤ المتضمن تشكيل اللجنة الدائمة
للكود المصرى لتصميم وتنفيذ المنشآت والكبارى المعنوية ؛
وعلى مذكرة السيد الأستاذ الدكتور رئيس اللجنة الدائمة للكوود المصرى لتصميم
وتنفيذ المنشآت والكبارى المعنوية بتاريخ ٢٣ / ١٠ / ١٩٨٩ ؛
وعلى محضر لاجتماع اللجنة الرئيسية لأسس تصميم وشروط تنفيذ الأعمال
الإنشائية وأعمال البناء والمشكلة بالقرار الوزارى رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ٢٣ /
١٠ / ١٩٨٩ ؛

فرد

مادة ١ - تستبدل أسس التصميم وشروط تنفيذ المنشآت والكبارى المعنوية
المستخدمة فى المباني الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٣ " بالكود
المصرى لتصميم وتنفيذ المنشآت والكبارى المعنوية .

مادة ٢ - تتولى اللجنة الدائمة للكود المصري لتصميم وتنفيذ المنشآت والكبارى المعدنية اقتراح التعديلات التى تراها لازمة بهدف التحديث كلما دعت الحاجة لذلك .
وتصير التعديلات بعد إصدارها جزءاً لا يتجزأ من الكود .

مادة ٣ - يتولى مركز بحوث الإسكان والبناء والتخطيط العمراني المشار إليه العمل على تنفيذ ما جاء بالكود لتصميم وتنفيذ المنشآت والكبارى المعدنية ونشره وتوزيعه والتكريب عليه ،

وزارة للتصميم والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق
قرار وزارى رقم ٤٦٤ لسنة ١٩٨٩ بشأن الكود
المصرى لتصميم وتنفيذ المنشآت الخرسانية المسلحة (١)

وزير التصميم والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق
بعد الاطلاع على القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن أسس تصميم وشروط تنفيذ
الأعمال الإنشائية وأعمال البناء ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٩٥ لسنة ١٩٦٩ فى شأن أسس تصميم وشروط
تنفيذ أعمال الخرسانة المسلحة فى المباني ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ فى شأن الهيئة العامة لمركز
بحوث الإسكان والبناء والتخطيط العمرانى ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٨٤ المتضمن تشكيل اللجنة الدائمة
للكود المصرى لتصميم وتنفيذ المنشآت الخرسانية المسلحة ؛
وعلى مذكرة السيد الأستاذ الدكتور / رئيس اللجنة الدائمة للكود المصرى لتصميم
وتنفيذ المنشآت الخرسانية المسلحة بتاريخ ١٩ / ١٠ / ١٩٨٩ ؛
وعلى محضر اجتماع اللجنة الرئيسية لأسس وتصميم وشروط تنفيذ الأعمال
الإنشائية وأعمال البناء والمشكلة بالقرار الوزارى رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ٢٢ /
١٠ / ١٩٨٩ ؛

قرر

مادة ١ - تستبدل أسس التصميم وشروط التنفيذ للأعمال الخرسانية المسلحة فى
المباني الصادرة بالقرار الوزارى رقم ١٠٩٥ لسنة ١٩٦٩ " بالكود المصرى لتصميم
وتنفيذ المنشآت الخرسانية المسلحة " المرفق .

مادة ٢ - تتولى اللجنة الدائمة للكود المصري لتصميم وتنفيذ المنشآت الخرسانية المسلحة اقتراح التعديلات التي تراها لازمة بهدف التحديث كلما دعت الحاجة لذلك .
وتصير للتعديلات بعد إصدارها جزءا لا يتجزأ من الكود .

مادة ٣ - تتولى الهيئة العامة لمركز بحوث الإسكان والبناء والتخطيط العمراني المشار إليها العمل على تنفيذ ما جاء بالكود المصري لتصميم وتنفيذ المنشآت الخرسانية المسلحة ونشره والتدريب عليه .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعتبر نافذا بعد مرور ستة أشهر من تاريخ نشره ،
صدر في ١٩٨٩/١١/١٩

وزارة الإسكان والمرافق

قرار وزارى رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤

بشأن الكود المصرى لتحديث أسس تصميم وشروط
تنفيذ المصاعد الكهربائية والهيدروليكية فى المباني (١)

وزير الإسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن أسس تصميم وشروط تنفيذ
الأعمال الإنشائية وأعمال البناء ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٩٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن تحديد أسس تصميم وشروط
تنفيذ المصاعد الكهربائية فى المباني ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ فى شأن الهيئة العامة لمركز
بحوث الإسكان والبناء والتخطيط العمرانى ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٥ لسنة ١٩٩٠ بتشكيل اللجنة الدائمة لتحديث أسس
تصميم وشروط تنفيذ المصاعد الكهربائية فى المباني ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٨٩ بتشكيل اللجنة الرئيسية لأسس
تصميم وشروط تنفيذ الأعمال الإنشائية وأعمال البناء ؛

وعلى مذكرة السيد الدكتور رئيس اللجنة الدائمة لتحديث أسس تصميم وشروط
تنفيذ المصاعد الكهربائية والهيدروليكية فى المباني بتاريخ ١٥ / ٢ / ١٩٩٤ ؛

قرر

مادة ١ - تستبدل أسس تصميم وشروط تنفيذ المصاعد الكهربائية فى المباني
والمنشرة بالقرار الوزارى رقم ١٠٩٤ لسنة ١٩٦٩ ، بالكود المصرى " أسس تصميم
وشروط تنفيذ المصاعد الكهربائية والهيدروليكية فى المباني " المرفق (٢)

(١) المرقع المصرية - العدد ٢٨ فى ١ / ٢ / ١٩٩٥ .

(٢) لم ينشر الكود لقهاء بشره فى المرقع المصرية .

مادة ٢ - نلتزم الجهات المعنية والمنكورة فى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ بتنفيذ ما جاء بهذا الكود .

مادة ٣ - تتولى اللجنة الدائمة للكود المصرى لتحديث أسس تصميم وشروط تنفيذ المصاعد الكهربائية والهيدروليكية فى المباني اقتراح التعديلات التى تراها لازمة بهدف التحديث كلما دعت الحاجة لذلك وتصير التعديلات بعد إصدارها جزءاً لا يتجزأ من الكود .

مادة ٤ - تتولى الهيئة العامة لمركز بحوث الإسكان والبناء والتخطيط العمرانى المشار إليها العمل على نشر هذا الكود والتعريف به والتدريب عليه .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعتبر نافذاً بعد مرور ستة أشهر من تاريخ النشر .

وزارة الإسكان والمرافق

قرار وزارى رقم ١٧٢ لسنة ١٩٩٤

بشأن الكود المصرى لتحديث أسس تصميم وشروط
تنفيذ التوصيلات والتركيبات الكهربائية فى المباني (١)

وزير الإسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن أسس تصميم وشروط تنفيذ
الأعمال الإنشائية وأعمال البناء ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٩٦ لسنة ١٩٦٩ بشأن تحديد أسس تصميم وشروط
تنفيذ التوصيلات والتركيبات الكهربائية فى المباني ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ فى شأن الهيئة العامة لمركز
بحوث الإسكان والبناء والتخطيط العمرانى ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٩ لسنة ١٩٩٠ بتشكيل اللجنة الدائمة لتحديث أسس
تصميم وشروط تنفيذ التوصيلات والتركيبات الكهربائية فى المباني ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٨٩ بتشكيل اللجنة الرئيسية لأسس
تصميم وشروط تنفيذ الأعمال الإنشائية وأعمال البناء ؛

وعلى مذكرة السيد الدكتور رئيس اللجنة الدائمة لتحديث أسس تصميم وشروط
تنفيذ التوصيلات والتركيبات الكهربائية فى المباني بتاريخ ١٧ / ٥ / ١٩٩٤ ؛

قرر

مادة ١ - تستبدل أسس تصميم وشروط تنفيذ التوصيلات والتركيبات الكهربائية
فى المباني والصادرة بالقرار الوزارى رقم ١٠٩٦ لسنة ١٩٦٩ ، بالكود المصرى
أسس تصميم وشروط تنفيذ التوصيلات والتركيبات الكهربائية
والهيدروليكية فى المباني المرفق (*) .

(١) المرفق المصرى - العدد ٢٨ فى ١ / ٢ / ١٩٩٥ .

(*) لم ينشر كود لكفاء بنشره فى المرفق المصرى .

مادة ٢ - تلتزم الجهات المعنية والمنكورة فى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ بتنفيذ ما جاء بهذا الكود .

مادة ٣ - تتولى اللجنة الدائمة للكود المصرى لتحديث أسس تصميم وشروط تنفيذ التوصيلات والتركيبات الكهربائية فى المباني اقتراح التعديلات التى تراها لازمة بهدف التحديث كلما دعت الحاجة لذلك وتصير التعديلات بعد إصدارها جزءاً لا يتجزأ من الكود .

مادة ٤ - تتولى الهيئة العامة لمركز بحوث الإسكان والبناء والتخطيط العمرانى المشار إليها العمل على نشر هذا الكود والتعريف به والتدريب عليه .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعتبر نافذاً بعد مرور ستة أشهر من تاريخ النشر .

قرارات وزارة الإسكان والمرافق

بشأن المواصفات المصرية العامة لبنود الأعمال

١ - قرار وزارى رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٤ الجزء الخاص بمواصفات بنود الأعمال الصحية (١)

٢ - قرار وزارى رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٩٤ الجزء الخاص بمواصفات بنود أعمال الأرضيات والتكسيات وأعمال الرخام (٢) .

٣ - قرار وزارى رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٩٤ الجزء الخاص بمواصفات بنود أعمال النجارة المعمارية (٣) .

٤ - قرار وزارى رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٩٤ الجزء الخاص بمواصفات بنود أعمال الألومنيوم (٤) .

(١) إلى (٦) الوقائع المصرية - العدد ٢٨ فى ١ فبراير ١٩٩٥ .

- ٥ - قرار وزارى رقم ٢٢١ لسنة ١٩٩٤ الجزء الخاص بنموذج عقد خدمات استشارية هندسية للدراسات والتصميمات (٥).
- ٦ - قرار وزارى رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٩٤ الجزء الخاص والشروط العامة لعقد أعمال المقاولات (٦).
- ٧ - قرار وزارى رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٩٤ الجزء الخاص بنموذج عقد خدمات استشارية هندسية للإشراف المستمر على التنفيذ دائرة التشييد .

قرارات وزارة الإسكان والمرافق بشأن الكود المصرى لأسس تصميم واشتراطات تنفيذ أعمال المباني

- ١ - قرار وزارى رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٩٤ - الجزء الأول - أعمال الموقع (١)
- ٢ - قرار وزارى رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٩٤ - الجزء الثالث - الحواط الحاملة (٢)
- ٣ - قرار وزارى رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٩٤ - الجزء الرابع - الحواط الخارجية غير الحاملة المستعملة كستائر خارجية (٣)
- ٤ - قرار وزارى رقم ٤٨١ لسنة ١٩٩٤ - الجزء الخامس - الحواط غير الحاملة المستعملة كتواطيع (٤)
- ٥ - قرار وزارى رقم ٤٨٢ لسنة ١٩٩٤ - الجزء السادس - العقود والقباب والأقبية (٥)
- ٦ - قرار وزارى رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٩٤ - الجزء الثامن - المصطلحات الفنية والرموز (٦)

قرارات

وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

قرار رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٩٦

فى شأن حساب التكلفة المتوسطة للمتر

المسطح للمباني المطلوب الترخيص بها

وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

بعد الاطلاع على أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء .

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ .

وعلى القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٦ بتعديل بعض أحكام قانون توجيه وتنظيم أعمال البناء .

وبعد الاطلاع على قرارنا رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٩٦ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون توجيه وتنظيم أعمال البناء .

وبناء على ما عرض علينا من جهاز التفتيش الفنى على أعمال البناء .

قرر

للمادة الأولى

تقدر القيمة المتوسطة لتكاليف إنشاء المتر المسطح من المباني بجميع أنواعها كالآتى :

٤٠٠ " فقط لأربعمائة جنيه " للمباني الواقعة بنطاق محافظة القاهرة ومدينتى الجيزة والإسكندرية .

٣٠٠ " فقط ثلاثمائة جنيه " للمباني الواقعة بنطاق محافظات القليوبية والمنوفية والغربية والشرقية وبمياط والدقهلية وكفر الشيخ والبحيرة وبورسعيد والإسماعيلية والسويس ومحافظة الإسكندرية عدا مدينة الإسكندرية .

٢٥٠ " فقط مائتان وخمسون جنيها " للمباني الواقعة بنطاق محافظات الفيوم وبني سويف والمنيا وقنا وسوهاج وأسيوط والأقصر وأسوان والوادى الجديد وشمال وجنوب سيناء والبحر الأحمر ومطروح ومحافظة الجيزة ما عدا مدينة الجيزة .

المادة الثنية

تلتزم الجهات الإدارية القائمة على شئون التنظيم بوحدات الحكم المحلى بالأسعار الموضحة عاليه عند حساب قيمة للرسم المستحق بواقع ١٪ من قيمة الأعمال المرخص بها لمواجهة نفقات الإزالة وتصحيح الأعمال المخالفة وغير ذلك من النفقات والمتطلبات وذلك لمدة عام يبدأ من تاريخ العمل بهذا القرار .

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر فى ١٩٩٦/٨/١١

وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

دكتور مهندس / محمد إبراهيم سليمان

القسم الثالث

فى ترميم وصيقله وتعليه المبلى

وزارة للتعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق

قرار رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٨٩ بتنظيم

الإقراض الميسر لأغراض ترميم المبلى (١)

وزير التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة والإسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون المنى ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٦ بشأن ترميم وصيانة وتعليه المبلى؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ فى شأن الموازنة العامة للدولة ؛

وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ؛

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة

بين المؤجر والمستأجر ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية ؛

وعلى القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأبنية والأعمال التى تمت

بالمخالفة لأحكام قانون تقسيم الأراضى المعدة للبناء ؛

وعلى القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع

الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ؛

وعلى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٨ باعتماد خطة للتنمية الاقتصادية

والاجتماعية لعام ٨٨ / ١٩٨٩ ؛

وعلى القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٨ يربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية

٨٨ / ١٩٨٩ ؛

وعلى قرار وزير التعمير والدولة للإسكان واستصلاح الأراضى رقم ٧٦٦ لسنة

(١) المرقع المصرى - العدد ٢٤٨ فى أول فبراير ١٩٨٩

١٩٨١ تنفيذ بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ؛

وعلى قرار وزير التعمير والدولة للإسكان واستصلاح الأراضي رقم ٧١ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض قواعد الإقراض ؛

وعلى قرار وزير التعمير والدولة للإسكان واستصلاح الأراضي رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٨٢ بتنظيم الإقراض الميسر لأغراض الإسكان الشعبي ؛

وعلى قرار وزير التعمير والدولة للإسكان واستصلاح الأراضي رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الإقراض الميسر لأغراض ترميم المباني ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر

مادة ١ - فى تطبيق أحكام هذا القرار يقصد بأعمال الترميم الشامل للمباني ما يأتى :

- (١) تدعيم وترميم الأساسات المعيبة .
- (٢) ترميم الشروخ بمباني الحوائط وتتكيس الأجزاء المتآكلة والمتفككة منها .
- (٣) تدعيم وتقوية الأسقف المعيبة بسبب الترخيم أو العث أو التشريح أو تآكل مواقع الارتكاز أو كسر الكمرات والكوابيل الحاملة لها .
- (٤) تدعيم وتقوية الأعمدة الحاملة لأجزاء المبنى .
- (٥) إصلاح وترميم التالفات فى أرضيات دورات المياه والحمامات والمطابخ والأسطح الذى يؤدى إلى تسرب المياه للحوائط أو لأجزاء المبنى وبصفة خاصة الأساسات .
- (٦) استبدال درج السلم المتداعية وتدعيم الحوائط والكمرات والهياكل الحاملة لها .
- (٧) إصلاح واستبدال التالف من الأعمال والتركيبات الكهربائية الرئيسية التى يكون من شأنها أن تؤدى إلى حولت أو حريق أو تعريض الأرواح للخطر .
- (٨) إصلاح وترميم خراقات المياه وطمعيات المياه والمصاعد والأعمال والتركيبات الصحية الخارجية للمياه والصرف سواء منها المكشوفة أو المدفونة

واستبدال الأجهزة والأدوات والأجزاء الناقلة بها .

(٩) أعمال الإصلاحات الخاصة بمدخل المبنى .

مادة ٢ - يقدم طلب القرض من المالك متضمنا البيانات اللازمة عن العقار وموقعه ومصحوبا بالمستندات الآتية :

(١) للقرار الصادر من الوحدة المحلية المختصة ويقدم في حالة الترميم الشامل للعقار " التتكميل " .

(ب) تقرير تفصيلي من مهندس نقابي مدني أو عمارة يتضمن وصف المبنى وموقعه ووصف الأجزاء التي تحتاج إلى الترميم أو الصيانة والأعمال اللازمة لجعل المبنى صالحا للقرض المخصص من أجله وبأمان وطريقة التنفيذ والتكلفة التقديرية للأعمال اللازم إجراؤها .

(ج) خريطة مساحية مبين عليها موقع العقار .

(د) المستندات الدالة على ملكية العقار .

مادة ٣ - إذا لم يقم المالك بتنفيذ القرار الصادر بالترميم الشامل " التتكميل " خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره ، يجوز لنوى الشأن من الشاغلين الحصول على القرض الميسر لإجراء أعمال الترميم على نفقة المالك ، على أن يسترد ما أنفقه وفقا لمدة القرض وعدد أقساطه وعائد استثماره .

مادة ٤ - يخصص بنك التعمير والإسكان نسبة من القروض الميسرة التي تنتجها الدولة لأغراض الإقراض الميسر للإسكان الشعبي في حدود ١٠ ٪ وذلك للإقراض لأغراض ترميم وصيانة المباني السكنية والحفاظ عليها ، ويكون الإقراض لأغراض الترميم والصيانة لمدة لا تتجاوز عشر سنوات ويعائد استثمار مقداره ٥ ٪ .

ويقوم البنك بمعالجة العقار وتحديد مبلغ القرض على ضوء المعالجة .

ويكون لهذه القروض وملحقاتها طبقا للمادة ١٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار إليه امتياز عام على أموال المدين ضمانا للسداد وتكون مرتبة هذا الامتياز تالية للضرائب والرسوم .

وتعفى هذه القروض من جميع الضرائب والرسوم .

ويجوز أن تحصل هذه القروض بطريق الحجز الإداري طبقا لحكم المادة ١٠ من

القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار إليه .

مادة ٥ - يجوز لشاغلي العقارات أو لأي منهم التقدم بطلب للوحدة المحلية لمعانة العقار وتقرير ما يلزم في شأن ترميمه وصيانتة .

وفي حالة عدم قيام المالك بتنفيذ الأعمال الموافق عليها من الوحدة المحلية يجوز لكل ذي شأن من الشاغلين أن يحصل على إذن من القضاء المستعجل في أن يجرى الأعمال المقررة دون حاجة إلى الحصول على موافقة المالك .

وفي هذه الحالة يجوز للشاغل للحصول على القرض الميسر طبقاً لأحكام هذا القرار وللبنك أن يتقاضى أقساط القرض وعائد استثماره منه ، وللشاغل الرجوع على المالك قضائياً بقيمة ما يلتزم به قانوناً من هذه المبالغ .

مادة ٦ - يكون تنفيذ أعمال الترميم وغيرها من أعمال الإصلاحات تحت إشراف مهندس نقابي مدني أو عمارة .

ويقدم الطالب للمالك أو الشاغل تعهداً كتابي من المهندس الذي اختاره يلتزم فيه بالإشراف على التنفيذ .

وعلى المهندس المشرف على التنفيذ أن يرفض استخدام مواد بناء أو غيرها غير مطابقة للمواصفات وعليه أن يخطر المالك أو الوحدة المحلية أو الشاغل كتابة بذلك وبأية أعمال مخالفة فور وقوعها أيا كان مرتكبها .

وتحدد مسؤولية المهندس والمقاول وفقاً لأحكام المادة ٦٥١ من القانون المدني .

مادة ٧ - تكون قيمة القرض في حدود قيمة أعمال الترميم والصيانة الدورية وبما لا يجاوز مئلي أجرة العقار لمدة عشر سنوات ويصرف على دفعات وفقاً لما يتم الإتفاق عليه .

وعلى البنك أن يتحقق من مدى تقدم الأعمال .

مادة ٨ - يستهلك القرض وعائد استثماره خلال مدة أقصاها عشر سنوات تبدأ من السنة التالية لمنح القرض .

مادة ٩ - يضع مجلس إدارة البنك القواعد والضمانات اللازمة لسداد القروض وعائد استثمارها .

ويتم صرف القرض على دفعات من البنك مباشرة للمقاول وذلك بموجب

مستخلصات معتمدة من المالك أو من الشاغل طبقاً للمادة ٥ والمهندس المشرف على التنفيذ وبعد مراجعة مهندس البنك .

مادة ١٠ - إذا تأخر المدين في أداء أى قسط لو عاقده حلت باقى الأقساط وفى هذه الحالة يسرى عائد استثمار يعادل سعر الفائدة المعان من البنك المركزى المصرى وذلك عن المدة من تاريخ الاستحقاق الى تاريخ السداد دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو حكم قضائى أو أية إجراءات أخرى .

مادة ١١ - يسدد القرض وعائد استثماره على عشرة أقساط سنوية على الأكثر ويستحق القسط الأول منها بعد مضى سنة من تاريخ صرف أول دفعة إلا إذا رغب المدين فى السداد على دفعات تستحق لفترات تقل عن سنة .

مادة ١٢ - يلغى القرار الوزارى رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه .

مادة ١٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره،

صدر فى ٦ / ٨ / ١٩٨٩

أمر رئيس مجلس الوزراء
ونائب الحاكم العسكري العام
رقم ٧ لسنة ١٩٩٦
بشأن أعمال البناء والههم (١)

رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري العام

بعد الاطلاع على الدستور .

وعلى قانون العقوبات .

وعلى قانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ .

وعلى القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني .

وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء .

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم للعلاقة

بين المؤجر والمستأجر .

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ .

وعلى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة .

وعلى قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة

الطوارئ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٣ في شأن تنظيم جهاز التنشيش

الفنى على أعمال البناء .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦ لسنة ١٩٩٤ بمد حالة الطوارئ .

وعلى أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٩٦ بتعيين نائب الحاكم العسكري

العام .

وعلى أمر رئيس رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري العام رقم ٤ لسنة

١٩٩٢ .

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٦٠٣ لسنة ١٩٩٦ بحظر إنشاء مبان أو إقامة أعمال في المساحات الخضراء التي يحوزها الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة وهيئات وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام .

وتحقيقاً لصيانة مصالح البلاد الحيوية ولما تقتضيه ضرورات المحافظة على أرواح الناس وسلامتهم وأمنهم وعلى الصحة العامة والنظام العام ، ولمواجهة ظاهرة انهيار المباني وكثرة الضحايا .

قرر

المادة الأولى

يحظر على الملاك والمستأجرين ، والمهندسين والمقاولين ، ومساكن الأفراد ، وهيئات القطاع الخاص ، والجمعيات التعاونية ، والأندية والاتحادات والنقابات ، وكذا وزارات الحكومة ، ومصالحها ، وأجهزتها ، ووحدات الإدارة المحلية ، والهيئات والمؤسسات العامة ، وهيئات وشركات القطاع العام ، وشركات قطاع الأعمال العام ، ارتكاب أى فعل من الأفعال التي ذكرها بالمخالفة لأحكام أى من القانونين رقمى ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، ١٧٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليهما .

(١) إنشاء مبان أو إقامة أعمال أو توسيعها أو تعديلها أو تدعيمها أو هدمها قبل الحصول على ترخيص فى ذلك من الجهة الإدارية المختصة .

(٢) عدم مراعاة الأصول الفنية فى التصميم أو التنفيذ أو الإشراف على التنفيذ أو فى متابعته .

(٣) عدم مطابقة التنفيذ للرسومات والبيانات والمستندات التى منح على أساسها الترخيص .

المادة الثانية

مع عدم الإحلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر ، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة كل من يخالف حكم البند ١ * من المادة السابقة . ويعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنين ولا تجوز سبب سنين كل من يخالف حكم البند ٢ * أو البند ٣ * منها .

وفى جميع الأحوال تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تقل عن سبع سنين إذا سقط البناء كلياً أو جزئياً أو صار آيلاً للسقوط نتيجة المخالفة ، أو ثبت أنه وقع غش فى استخدام مواد البناء ، أو أن المواد المستخدمة غير مطابقة للمواصفات المقررة .

فإذا ترتب على المخالفة وفاة نفس ، أو إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص ، كانت العقوبة الأشغال المؤقتة مدة لا تقل عن عشر سنين .

ويجب الحكم فضلاً عما تقدم بإزالة أو تصحيح أو استكمال الأعمال المخالفة على نفقة المخالف ، وذلك فيما لم يصدر فى شأنه قرار من المحافظ المختص أو من ينييه بالإزالة أو التصحيح .

المادة الثالثة

يعاقب بذات عقوبة الفاعل الأصلي المقررة فى المادة السابقة كل من أشارك أو ساهم فى أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المادة الأولى ، أو سهل ارتكابها ، أو لم يتم بولجبه فى منعها أو فى تعقبها واتخاذ الإجراءات القانونية حيالها ، من العاملين المختصين بشئون التنظيم وغير ذلك من الجهات الإدارية المختصة والعاملين المختصين فى الإدارة المحلية .

المادة الرابعة

يلغى كل حكم فى أى أمر يكون مخالفاً لأحكام هذه الأمر .

المادة الخامسة

ينشر هذا الأمر فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .
صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٨ جمادى الآخرة سنة ١٤١٧ هـ
" الموافق ٣١ أكتوبر سنة ١٩٩٦ م " .

رئيس مجلس الوزراء

ونائب الحاكم السكرى العام

دكتور/ كمال الجنزورى

القسم الرابع فى المصاعد الكهربائية

ققون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٤ فى شأن المصاعد الكهربائية

بإسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يقصد بالمصعد فى تطبيق أحكام القانون الأداة المعدة لنقل الأشخاص أو البضائع بين مستويين أو أكثر فى اتجاه رأسى بواسطة صاعدة تعمل بأجهزة كهربائية .

ولا يعتبر من المصاعد الأوناش والمصاعد المؤقتة التى تركيب بالمباني الجارى تشاؤها لنقل مواد البناء ما دامت لا تستعمل لنقل الأشخاص .

مادة ٢ - لا تسرى أحكام هذا القانون على المصاعد بمنشآت لقوات المسلحة وغيرها من المنشآت ذات الطبيعة الخاصة ويصدر بتحديد قرار من وزير الإسكان والتعمير .

مادة ٣ - لا يجوز تركيب مصعد إلا بعد الحصول على ترخيص من الجهة المختصة بالمجلس المحلى ووفقا للمواصفات والاشتراطات الفنية التى يصدر بها قرار من وزير الإسكان والتعمير .

ويقدم طلب الترخيص بالتركيب من مالك المبنى أو من يمثله قانونا الى الجهة المختصة بالمجلس المحلى ويعطى الطالب أيضا بالاستلام وتلتزم هذه الجهة بأن تبث فى الطالب وتخطر الطالب بقرارها خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسببا .

فإذا لم تقم الجهة المذكورة بالخطر الطالب بقرارها خلال المدة المشار إليها جاز له أن يقوم بتركيب المصعد بعد انقضاء عشرة أيام على إقراره الجهة المشار إليها بكتاب موسى عليه مصحوب بطم الوصول دون الرد بذات الطريقة على طلبه .

مادة ٤ - لا يجوز تشغيل مصعد إلا بعد الحصول على ترخيص من الجهة

المختصة بالمجلس المحلي وبعد التأمين بقيمة غير محدودة عن حوادث المصدع بما يغطي المسؤولية المدنية عن الأضرار التي تقع للغير عن مدة الترخيص .
ويقدم طلب الترخيص بتشغيل المصدع من المالك أو من يمثلنا قانونا إلى الجهة المذكورة ويعطى الطالب إيصالا بالاستلام .

ويجب أن يصدر القرار بقبول الطلب أو بتعديله أو برفضه خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه ، وإذا صدر القرار بالرفض يجب أن يكون مسببا وأن يعتمد من رئيس مجلس المدينة أو رئيس الحى المختص ويعتبر انقضاء هذه المدة دون رد بمثابة قرار برفض الطلب .

مادة ٥ - يسرى ترخيص التشغيل لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة مماثلة وتقوم الجهة المختصة بالمجلس المحلي بالتفتيش الدورى للتحقق من استمرار صلاحية المصدع للتشغيل .

مادة ٦ - لا يجوز إجراء أى تعديل فى المصدع الا بعد الحصول على ترخيص من الجهة المختصة وبعد مراعاة الشروط الفنية التى يصدر بها قرار من وزير الاسكان والتعمير .

ويقصد بالتعديل أى تغيير يخالف الأوضاع والشروط والمواصفات الواردة فى الترخيص بتشغيل المصدع .

ويسرى على طلب الترخيص بالتعديل والبت فيه الأحكام المبينة فى المادة ٤ فى شأن الترخيص بالتشغيل .

وإذا أجرى أى تعديل فى المصدع أثناء سريان الترخيص بالمخالفة للأوضاع والمواصفات التى صدر على أساسها أو تبين للجهة المختصة بالمجلس المحلي عدم صلاحية المصدع ، كان لها أن تكلف مالك المبنى أو من يمثلنا قانونا بإجراء ما يلزم ليكون المصدع متفقا مع الترخيص وصالحا للتشغيل .

مادة ٧ - للجهة المختصة أن تحدد للمالك أو من يمثلنا أجلا ينفذ خلاله الأعمال المطلوبة فإذا انقضى هذا الأجل دون أن يقوم بها ، كان لهذه الجهة عند الضرورة أن تكلف إحدى المنشآت المرخص لها فى أعمال المصاعد طبقا لأحكام هذا القانون بإجرتها على حساب المالك ، وتحصل تكاليف هذه الأعمال بطريق الحجز الإدارى .

- ومع عدم الإخلال بمسئولية المالك قبل المستأجر يكون للجهة المختصة - عند الضرورة - إيقاف تشغيل المصعد لحين اتمام الأعمال المطلوبة .
- مادة ٨ - لصاحب الشأن أن يتظلم من القرارات التى تصدرها الجهة المختصة بالمجلس المحلى طبقا لأحكام المواد السابقة .
- ويقدم للتظلم إلى المحافظ المختص خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاخطار بهذه القرارات أو من تاريخ اعتبار الطلب مرفوضا ويجب أن يبت فى التظلم خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه ، ويكون قراره فى ذلك نهائيا .
- مادة ٩ - على المالك أن يتعاقد مع احدى المنشآت المرخص لها بأعمال المصاعد طبقا لأحكام هذا القانون للقيام بأعمال الإصلاح والصيانة الدورية .
- وعليه أن يحدد عاملا واحدا على الأقل توافق عليه وتتولى تدريبه المنشأة المتعاقد معها على الإصلاح والصيانة ليقوم بمراقبة تشغيل المصعد أو مجموعة من المصاعد تفتح على ردهة واحدة .
- مادة ١٠ - يجب على المالك أو العامل الذى يعهد إليه بمراقبة تشغيل المصعد أن يبلغ المنشأة المتعاقد معها على الإصلاح والصيانة عن كل عطل يحدث بالمصعد فور وقوعه .
- ويجب أن يثبت هذا البلاغ وساعة وتاريخ وروده فى سجل بعد لذلك بالمنشأة المتعاقد معها .
- مادة ١١ - لا يجوز لأية منشأة مزولة أعمال تركيب أو تعديل أو اصلاح أو صيانة المصاعد الا بعد الحصول على ترخيص فى ذلك من الجهة الادارية التى يصدر بتحديثها قرار من وزير الاسكان والتعمير .
- ويسرى الترخيص لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لمدد أخرى مماثلة .
- مادة ١٢ - يجب على المنشأة المتعاقد معها أن تقوم بأعمال الإصلاح والصيانة الدوريين بطريقة تضمن استمرار تشغيل المصعد بحالة منتظمة .
- وعلى المنشأة أن ترسل مندوبها خلال فترة ألقاها ٢٤ ساعة من وقت إبلاغها بالعطل ليقوم بمعائنة المصعد واطمأن اصلاح العطل اذا لم يجاوز نطاق العقد المبرم معها .

وإذا ثبت أن الإصلاحات اللازمة لتجاوز نطاق العقد ، فعلى المنشأة أن تقدم للمالك مقايضة بهذه الإصلاحات خلال ٤٨ ساعة ، وعلى المالك أن يبادر إلى التعاقد معها أو مع غيرها من المنشآت المرخص لها في أعمال المصاعد ، على تنفيذ هذه الإصلاحات فور استلامه المقايضة ، فإذا تراخى أو امتنع عن ذلك ، طبقت أحكام المادة ٧ من هذا القانون .

مادة ١٣ - لملك العقار أن يطلب إلى محكمة الأمور المستعجلة المختصة أن توزع بينه وبين المستأجرين ما تحمله من نفقات إصلاح للمصعد غير الدورية لئلا يتناسب مع ما يظله العقار ، ويكون للمحكمة أن توزع تلك النفقات بالنسبة التي تقدرها . ويجوز بناء على طلب المستأجر وبمراعاة الاعتبارات التي تقدرها المحكمة أن تأمر بأداء نصيبه في النفقات المشار إليها مقسطة لمدة مناسبة .

مادة ١٤ - إذا فسخ العقد المبرم بين المالك والمنشأة المرخص لها بأعمال المصاعد أو فُقد لأى سبب ، وجب على المنشأة أن تقوم باخطار المجلس المحلى المختص بذلك ، فإذا كان السبب ليس راجعا إليها وجب على المالك أن يتعاقد فوراً مع منشأة أخرى ، أما إذا كان ذلك بسبب راجع إليها وجب عليها أن تستمر في تنفيذ العقد على أن يقوم المالك بالتعاقد مع منشأة أخرى في موعد لا يجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ لخطاره بالفسخ أو الانقضاء .

مادة ١٥ - تفرض رسوم على الترخيص المنصوص عليها في هذا القانون على النحو الآتى :

- ١ - ١٢٥ مليماً رسم نظر عن كل طلب تركيب مصعد أو تشغيل مصعد قائم .
- ٢ - عشرة جنيهات للترخيص بتشغيل مصعد جديد وجنيهان لتشغيل مصعد قائم .
- ٣ - جنيه واحد لتجديد ترخيص تشغيل مصعد .
- ٤ - خمسون جنيهاً للترخيص بمزولة أعمال المصاعد .
- ٥ - خمسة وعشرون جنيهاً لتجديد ترخيص مزولة أعمال المصاعد .
- مادة ١٦ - تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير الاسكان

والتعمير وتتضمن على الأخص الأحكام الآتية :

- ١ - شروط ومواصفات تركيب المصاعد وتعطيلها وتشغيلها .

٢ - الاجراءات والبيانات اللازمة للموافقة على التركيب والترخيص في التشغيل والتعديل .

٣ - الشروط اللازم توافرها في المنشأة للترخيص لها في مزولة أعمال المصاعد وتحديد شروط وأساليب تدريب العاملين فيها والنشر عن أسعارها .

٤ - اجراءات وشروط منح الترخيص للمنشأة وتجديده والغائه .

٥ - اللوائح التي يلتزم بها المالك والمنشأة لتنفيذ أحكام القانون .

٦ - واجبات العامل المعهود اليه مراقبة تشغيل المصعد أو المصاعد .

٧ - الأعمال التي تدخل في نطاق الإصلاح والصيانة الدوريين .

مادة ١٧ - على ملاك المباني التي بها مصاعد استيفاء الاشتراطات اللازمة وتقديم طلب الترخيص بتشغيل هذه المصاعد وفقا لهذا القانون ، وذلك خلال سنة من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية .

وعلى المنشأة التي ترول أعمال هذه المصاعد وقت العمل بهذا القانون القيام باستيفاء الاشتراطات التي يتطلبها الترخيص في هذه الأعمال وتقديم طلبات الترخيص خلال ستة أشهر من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية .

مادة ١٨ - يعاقب كما من يقوم بتركيب مصعد أو تشغيله أو اجراء تعديل فيه بالمخالفة لأحكام المواد ٣ ، ٤ ، ٦ من هذا القانون بغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز مائتي جنيه .

ويعاقب على كل مخالفة لأحكام المادتين ١٠ بقرة أولى و ١٢ بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز خمسين جنيها .

ويعاقب بغرامة لا تجاوز عشرة جنيهات على كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية أو القرارات الأخرى المنفذة لأحكامه .

ويكون صاحب المنشأة المرخص لها في مزولة أعمال المصاعد أو المعهود اليه بدارتها مسؤولا عما يقع منها أو من أحد العاملين فيها من مخالفة لأحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة لأحكامه ، ويعاقب بالغرامة المقررة عن هذه المخالفة .

كما تكون المنشأة مسؤولة بالتضامن عن تنفيذ الغرامة التي يحكم بها على صاحب

بنام وهم ٥٦

المنشأة أو المعهود إليه بإدارتها أو أحد العاملين فيها .

مادة ١٩ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويلغى كل نص يخالف
لأحكامه .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ رجب سنة ١٣٩٤ هـ

" ٢٥ يولييه سنة ١٩٧٤ م "

القسم الخامس

فى الاتحاد المصرى لمقاولى التشييد والبناء

قانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢

بإتشاء الاتحاد المصرى لمقاولى التشييد والبناء (١)

بإسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب لقانون الآتى نصه ، وقد أسدرناه :

الباب الأول

فى تنظيم الاتحاد وأهدافه واختصاصه

مادة ١ : ينشأ اتحاد عام لأعمال المقاولات فى جمهورية مصر العربية ، يسمى الاتحاد المصرى لمقاولى التشييد والبناء ، يكون له شخصية اعتبارية ، ويضم مقاولى التشييد والبناء والأشغال العامة واستصلاح الأراضى ، والتراكيبات والتكريك وأعمال الإنشاءات البحرية و لية أعمال أخرى من ذلت طبيعة هذه الأعمال .

ولا يضم الاتحاد الأشخاص الذين يقتصر نشاطهم على توريد المواد اللازمة للأعمال المشار إليها فى الفقرة السابقة أو توفير ما يلزمهم من العمالة ، أو القيام بالصناعات أو المهن اللازمة لها والمرتبطة بها .

مادة ٢ : يكون مركز الاتحاد الرئيسى مدينة القاهرة ، ويجوز له أن ينشئ فروعاً ومكاتب بالدخل والخارج .

مادة ٣ : يهدف الاتحاد إلى رعاية المصالح المشتركة لأعضائه ، وتمثيلهم لدى الجهات المختصة وتنظيم أوضاع المهنة ، ويعمل على تطوير أساليبها ووضع الضوابط والتقاليد الخاصة بممارسة المهنة بما يكفل حمايتها ورفع مستواها والعمل على إنهاء المنازعات التى تنشأ بين أعضاء الاتحاد والغير ، واقتراح ما يراه لازماً لتحقيق هذا الغرض ، كما يساعد الاتحاد على تحقيق الخطة العامة للدولة فى مجال اختصاصه .

وللاتحاد فى سبيل ذلك :

(أ) وضع ميثاق شرف والعمل على كفالة احترام تقاليد المهنة ووضع القواعد التنظيمية والتأديبية التى تكفل تحقيق هذا الهدف .

(ب) وضع الأحكام المنظمة لحصر وتصنيف وترتيب جميع من يضمهم الاتحاد وفق تخصصاتهم وقدراتهم لخدمة المهنة ، وأصحاب المشروعات وأجهزة التخطيط مع تحديد قواعد ونسب تمثيل الفئات التى يصنف إليها المقاولون فى مجلس إدارة الاتحاد .

(ج) العمل على أن يكون لأعضائه المصريين النصيب الأوفر فى تنفيذ المشروعات بما يكفل لهم المساهمة بدور فعال فى تنفيذ خطط التنمية للدولة .

(د) دراسة الموضوعات الاقتصادية والفنية المتصلة بنشاط المقاولات ، ومد الأعضاء بنتائج هذه الدراسات .

(هـ) الاشتراك فى الدفاع عن مصالح أعضائه أمام القضاء وغيره .

(و) إنشاء نظام تحكيم اختيارى يكفل فض المنازعات على وجه السرعة بين أعضاء الاتحاد وبينهم وبين المتعاملين معهم .

(ز) التعاون مع المنظمات والهيئات العربية والأجنبية المماثلة ، وتوثيق الروابط معها ، وتبادل الخبرات ، والاشتراك فى المؤتمرات التى ترتبط بأهداف الاتحاد .

وتحدد اللائحة التنفيذية كيفية ممارسة الاتحاد لهذه الاختصاصات ، والقواعد والإجراءات الواجبة الاتباع .

مادة ٤ : يلتزم الاتحاد بإنشاء مراكز تدريب لتوفير احتياجات المهنة من العمالة الفنية المدربة وذلك بالتعاون مع الشركات والمنشآت أعضاء الاتحاد ومع أجهزة التدريب المختصة.

مادة ٥ : يضم الاتحاد جميع المشتغلين بنشاط المقاولات المنصوص عليها فى المادة ١ بوصفهم أعضاء عاملين سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين ، ولأياً كان النظام القانونى الذى يتبعونه كما يضم المشتغلين بذات النشاط من غير المصريين خلال فترة نشاطهم فى مصر بصفتهم أعضاء مراسلين.

وتحدد اللائحة التنفيذية قواعد وإجراءات وشروط منح عضوية الاتحاد.

مادة ٦ : تحدد اللائحة التنفيذية الهيكل التنظيمى للاتحاد بما فى ذلك الشعب

النوعية والفروع والمكاتب بالداخل والخارج وطريقة تمثيلها في مجلس الإدارة.
مادة ٧ : مع عدم الإخلال بأحكام عقود المقاولات الممولة بقروض أو منح
والموافق عليها من مجلس الشعب ، لا يجوز إسناد أو مباشرة أعمال تدخل في نشاط
المقاولات ، فيما يزيد على خمسين ألف جنيه في العملية الواحدة لغير الأعضاء
العاملين بالاتحاد.

وتحدد اللائحة التنفيذية الأعمال التي يقوم بها الأعضاء المرسلون والشروط
الواجب اتباعها عند للمشاركة المصرية لكل نوعية من نوعيات هذه الأعمال.
ولا يسرى ذلك على أعمال المقاولات التي تقتضى المصلحة العامة للتعاقد بشأنها
مع جهات أجنبية في حدود القوتين التي تنظم ذلك وبموافقة مجلس الوزراء.
مادة ٨ : للاتحاد أن يؤسس أو يساهم في الشركات والهيئات والتنظيمات التي
يرى فيها تحقيق أغراضه وخدمة أعضائه.

الباب الثاني

موارد الاتحاد

مادة ٩ : يؤدي أعضاء الاتحاد الرسوم والاشتراكات الآتية
(أ) رسم القيد يستحق على جميع الأعضاء مرة واحدة عند القيد في
الاتحاد ، أو عند اعلانه ، ووفقاً لتصنيف العضو في الاتحاد ، وتحدد اللائحة التنفيذية
قيمه بما لا يجاوز ألف جنيه.

(ب) لشتراك سنوى : يستحق على جميع الأعضاء العاملين بحد أقصى
فدرة خمسة آلاف جنيه وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية لكل فئة من الفئات التي يصنف
إليها المقاولون ، وعلى الأعضاء المرسلين بحد أقصى عشرة آلاف جنيه.

مادة ١٠ : تتكون موارد الاتحاد بالإضافة إلى رسوم القيد والاشتراك من الآتى:
(أ) حصيله طابع دمغة الاتحاد على عقود المقاولات التي تزيد على
مائتى ألف جنيه بواقع نصف جنيه عن كل ألف جنيه من قيمة العقد ، بحد أقصى
خمس آلاف جنيه للعقد الواحد.

ويكون لصق دمغة الاتحاد إلزامياً على العقود التي يوقعها عضو الاتحاد وتبين
اللائحة التنفيذية طريقة تداول الطابع والإشراف على تحصيلها.

- (ب) المعونات التي تقدمها الحكومة لمساعدة الاتحاد على تحقيق أغراضه.
(ج) التبرعات والهبات والإعانات التي يقبلها مجلس الإدارة.
(د) ثمان مطبوعات الاتحاد ، مقابل ما يقوم به من خدمات.
(هـ) عائد استثمارات الاتحاد وأنشطته.

الباب الثالث

الجمعية العمومية للاتحاد

مادة ١١: تتكون الجمعية العمومية للاتحاد من جميع الأعضاء العاملين المقيدين في تاريخ الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية والمسددين للاشتراكات المستحقة عليهم حتى آخر اشتراك سنوى ، وعشرة أعضاء يعينهم الوزير المختص من ذوى الخبرة المتصل عملهم بشئون المقاولات وتكون الجمعية العمومية هي السلطة العليا المختصة بشئون الاتحاد.

مادة ١٢ : يدعو مجلس إدارة الاتحاد الجمعية العمومية للانعقاد في مقره بالقاهرة خلال النصف الأول من السنة المالية لسماع ومناقشة تقريره وتقرير مراقبي الحسابات لاعتماد الحسابات الختامية للسنة المالية السابقة وللنظر في باقى الموضوعات الواردة في جدول الأعمال.

ويكون لكل عضو فى الجمعية صوت واحد.

ويتم دعوة الجمعية العمومية إلى اجتماعات غير عادية إذا رأى المجلس ذلك أو بناء على طلب من الوزير المختص أو من ثلث أعضاء الجمعية بشرط أن يبينوا ذلك كتابة فى الطلب المقدم منهم.

وتحدد اللائحة التنفيذية شروط وإجراءات دعوة الجمعية لاجتماع غير عادى.

مادة ١٣ : يرأس اجتماعات الجمعية رئيس مجلس الإدارة ، وفى حالة غيابه يرأسها أكبر نواب الرئيس الحاضرين سنأ ، ويجب أن يكون مجلس الإدارة ممثلاً فى الجمعية العمومية بالحد الأدنى لعدد أعضائه المقرر لصحة انعقاد.

وعين الرئيس سكرتيراً ومرجعين اثنين لفرز الأصوات ، توافق عليهم الجمعية العمومية .

مادة ١٤ : لا يكون انعقاد الجمعية العمومية صحيحاً إلا إذا توافرت الأغلبية

المطلقة للعضوية العاملة المستوفية للشروط المبينة في المادة ١١ من هذا القانون.
وفي حالة عدم توافر هذا الحد الأدنى في الاجتماع الأول ، يتم دعوة الجمعية العمومية إلى اجتماع ثانٍ يعقد خلال ثلاثين يوماً ، ويعتبر هذا الاجتماع صحيحاً إذا حضره ١٠ ٪ من عدد الأعضاء أو مائة عضو ليهما أقل.
ويجوز الاكتفاء بالدعوة إلى الاجتماع الأول إذا حدد فيها موعد الاجتماع الثاني وتصدر القرارات بأغلبية الأصوات ، وفي حالة التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

مادة ١٥ : يجوز لعضو الجمعية أن يوكل عضواً آخر في الحضور والتصويت نيابة عنه بتوكيل معتمد .

وفي جميع الأحوال لا يكون لأي عضو بصقته أصيلاً ووكيلاً عن الغير عدد من الأصوات يجاوز صوتين من مجموع الأصوات الصحيحة للحاضرين في الجمعية العمومية .

مادة ١٦ : تستعرض الجمعية العمومية العادية التقرير المقدم عن نشاط وأعمال مجلس الإدارة ، وكذلك تقرير مراقب الحسابات عن ميزانية الاتحاد في السنة المنتهية لأخذ الرأي والتصديق عليها .

وتنظر الجمعية في كل اقتراح يقدم ككتابة من مجلس الإدارة ، وكذا في كل اقتراح يقدمه كتابة إلى المجلس عضو بالجمعية ، قبل انعقادها بمدة سبعة أيام على الأقل .

مادة ١٧ : يجوز للجمعية العمومية في اجتماع غير عادي إيداء الرأي في شأن تعديل اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، ويجب تضمين إعلان الدعوة تفصيلاً لموضوع التحليل وأن يحضر الاجتماع لكثير من نصف عدد أعضاء الاتحاد العاملين في تاريخ الدعوة على الأقل .

فإذا لم يتوفر في الاجتماع هذا النصاب تدعى مرة أخرى بعد خمسة عشر يوماً على الأقل وفي هذه الحالة يكون اجتماعها صحيحاً إذا حضره ربع عدد أعضاء الاتحاد العاملين المعقدين وقت توجيه الدعوة للاجتماع الأول ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين .

مادة ١٨ : تبليغ قرارات الجمعية العمومية للوزير المختص خلال عشرة أيام من

تاريخ صدورها .

وله أن يعترض على القرارات التي تصدر بالمخالفة لأحكام القوانين أو اللوائح المعمول بها ، ويكون اعتراضه بقرار مسبب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغه بقرار الجمعية .

ولا تعتبر هذه القرارات نافذة إلا بتصديق الوزير عليها ، أو بانقضاء ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغه بها دون اعتراض منه عليها .

الباب الرابع

إدارة الاتحاد

مادة ١٩ : يشكل مجلس إدارة الاتحاد من ثلاثين عضواً على الأقل وخمسة وأربعين على الأكثر ويصدر بتحديد هذا العدد قرار من الوزير المختص . وتتخب الجمعية العمومية ثلثي عدد الأعضاء ويعين الثلث الباقي من الوزير المختص من ذوي الخبرة في مجالات عمل الاتحاد . ويراعى في جميع الأحوال تمثيل المحافظات بعضو واحد على الأقل .

ويتم الانتخاب بالأغلبية النسبية لأصوات الحاضرين وتنظم اللائحة التنفيذية مواعيد وإجراءات الترشيح والانتخابات .

ويعين الوزير المختص رئيس مجلس إدارة الاتحاد من بين أعضاء المجلس ، ويتولى رئيس المجلس دعوته إلى الانعقاد .

والوزير المختص في جميع الأحوال دعوة مجلس إدارة الاتحاد إلى الانعقاد .

مادة ٢٠ : يشترط في عضو مجلس الإدارة ما يلي:

١ - أن يكون عضواً عاملاً في الاتحاد ، مصري الجنسية سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً ، وذلك بالنسبة للأعضاء المنتخبين .

٢ - أن يكون كامل الأهلية .

٣ - ألا يكون قد حكم عليه بقوة جنائية أو في جنحة مخلة بالشرف والأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

٤ - ألا يكون قد وقع عليه أحد الجزاءات المذكورة بالبندين ب ، ج من المادة ٣٨

من هذا القانون .

٥ - أن يكون قد مارس أعمال المقاولات في جمهورية مصر العربية مدة لا

تقل عن عشر سنوات لحسابه أو لحساب مقاول آخر .

مادة ٢١ : مدة عضوية مجلس الإدارة أربع سنوات ويتجدد انتخابات نصف الأعضاء كل سنتين بطريق الاقتراع السري وفقاً للقاعدة التي تحددها اللائحة التنفيذية . ويجب أن يتم الانتخاب خلال السنتين يوماً للمساواة على انتهاء مدة العضوية وللشخص الاعتباري عضو مجلس الإدارة استبدال من يمثله في أى وقت .

ويختار المجلس في أول اجتماع له من بين أعضائه المنتخبين نواب الرئيس ولأمين الصندوق .

مادة ٢٢ : يمثل رئيس مجلس الإدارة الاتحاد أمام القضاء والغير . ولا يجوز أن يتولى رئاسة المجلس لأكثر من ثماني سنوات متتالية .

مادة ٢٣ : يجتمع مجلس الإدارة كل ثلاثة شهور على الأقل ، بناء على دعوة يوجهها الرئيس إلى الأعضاء كتابة قبل الموعد المقترح للاجتماع بخمسة عشر يوماً على الأقل .

ويتعين على الرئيس دعوة المجلس إلى الاجتماع إذا طلب ذلك خمس عدد الأعضاء .

مادة ٢٤ : يرأس اجتماعات المجلس رئيسه ، وفي حالة غيابه يحل محله أكبر نواب الرئيس الحاضرين سناً .

ولا تعتبر مدلولات المجلس صحيحة إلا إذا حضرها أكثر من نصف عدد الأعضاء وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين . وفي حالة تساوى الأصوات يرجح الجانب الذي منه رئيس الاجتماع .

مادة ٢٥ : إذا خلا مقعد أو أكثر من مقاعد أعضاء المجلس لأى سبب من الأسباب تتبع في اختيار أعضاء آخرين ذات الطريقة التي اتبعت في اختيار الأعضاء الذين خلت مقاعدهم بحيث يتم الاختيار بالنسبة للأعضاء المنتخبين من الحاصلين على أكثر الأصوات التالية لأصوات الأعضاء الذين انتخبوا في المجلس ، وذلك مع مراعاة الحد الأدنى لتمثيل المحافظات والشعب وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية على أن يعرض الأمر على الجمعية العمومية لإقرار التعيين في أول اجتماع تال لها ، وتعتبر مدة

العضو في هذه الحالة هي المدة التي كانت متبقية لسلفه .

وفي حالة خلو مقعد الرئيس لأي سبب من الأسباب يعين الوزير المختص رئيساً للمجلس للمدة المتبقية .

مادة ٢٦ : يكون للمجلس أوسع السلطات في إدارة الاتحاد وتنظيمه ويتولى إصدار اللوائح الداخلية ويشرف على جميع التنظيمات والوحدات الإدارية والفنية والمالية .

ويتولى المجلس بصفة خاصة تنفيذ القرارات التي تصدرها الجمعية العمومية ولا يجوز للمجلس التصرف في القيم المنقولة والممتلكات العقارية التي تدخل في أصول الاتحاد الثابتة إلا بموافقة الجمعية العمومية أو بتفويض مسبق منها .

والمجلس أن يفوض بعض اختصاصاته في هذا الشأن مكتب المجلس .

مادة ٢٧ : يعد المجلس قبل اجتماع الجمعية العمومية العادية السنوى تقريراً شاملاً عن نشاط الاتحاد متضمناً على الأخص .

- ميزانية الاتحاد بعد مراجعتها من مراقب الحسابات .

- تقريراً عن نشاط الاتحاد خلال السنة المالية وعن المركز المالي له في ختام

هذه السنة .

مادة ٢٨ : تتكون هيئة مكتب الاتحاد من عشرة أعضاء على الوجه الآتي:

- رئيس مجلس الإدارة .

- أحد نواب الرئيس ينتخبه المجلس .

- أمين الصندوق .

- أمين عام الاتحاد .

- ستة ينتخبهم المجلس .

ويكون انتخابهم بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات ، وفي حالة عدم الحصول على هذه الأغلبية يعاد الانتخاب ويكتفى في هذه الحالة بالأغلبية التسمية ، وفي حالة خلو أحد مقاعد المكتب لأحد الأسباب المبينة في المادة (٢٥) من هذا القانون ، يجري انتخاب ليشغل المقعد الذي خلا خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ خلوه ، وذلك طبقاً للأوضاع المقررة في هذه المادة وتعتبر مدة العضو في هذه الحالة هي المدة الكاملة

امدة سلفه .

مادة ٢٩ : يرأس اجتماعات هيئة المكتب رئيس مجلس الإدارة أو من يحل محله.
مادة ٣٠ : يتولى المكتب فى حدود التفويض المقرر له من مجلس الإدارة اتخاذ جميع الإجراءات للكفيلة بإدارة وتنظيم الاتحاد ، كما يختص بتنفيذ قرارات مجلس الإدارة والجمعية العمومية .

ويجوز للمكتب أن يفوض لحد أعضائه فى القيام بمهمة محددة .
مادة ٣١ : يعين مجلس الإدارة من بين أعضائه الأمين العام للاتحاد بناء على اقتراح رئيسه .

ويتولى الأمين العام الرئاسة للتقنية لجميع أجهزة الاتحاد ، والربط بينهما وبين هيئة المكتب .

مادة ٣٢ : يشكل مجلس الإدارة لجناً دائمة ومجموعات عمل مؤقتة لإدارة ما يرى المجلس تكليفها به من مسائل وأبحاث ، وتحدد اللائحة الداخلية كيفية تكوين هذه اللجان ومجموعات العمل وطريقة ممارستها لعملها بما فيها تنظيم شئونها المالية والإدارية .

الباب الخامس

مراقبة أموال الاتحاد

مادة ٣٣ : تعتبر أموال الاتحاد أموالاً عامة فى تطبيق أحكام قانون العقوبات ، تخضع لمراقبة الجهاز المركزى للمحسابات .
مادة ٣٤ : يكون للاتحاد مراقب حسابات أو أكثر تعينه الجمعية العمومية ، وتقرر أتعابه السنوية .

وفى حالة تعدد المراقبين يكونون مسئولين بالتضامن .
ويجوز للجمعية العمومية فى جميع الأحوال تغيير مراقب الحسابات .
وتحدد اللائحة للتقنية الإجراءات التى تتخذ فى هذا الشأن .

الباب السادس

لجان التنظيم والتحكم والتكبيب

مادة ٣٥ : تشكل بقرار من مجلس الإدارة لجنة دائمة للطعن برئاسة رئيس

مجلس الإدارة أو من يفوضه من أعضاء المجلس وعضوية أحد رجال القضاء بدرجة مستشار على الأقل تعينه الجهة المختصة ورئيس اللجنة القانونية للاتحاد واثنين من أعضاء الاتحاد ، وتختص هذه اللجنة بما يأتي :

- ١ - الفصل في التظلمات المقدمة من القرارات الصادرة في طلبات الانضمام إلى الاتحاد ومن قرارات التصنيف والترتيب .
- ٢ - الفصل في طلبات الترشيح لعضوية مجلس الإدارة .
- ٣ - الفصل في الطعون المقدمة في انتخابات عضوية مجلس الإدارة وعضوية مكتب الاتحاد .

وتكون قرارات اللجنة نهائية وتبين اللائحة التنفيذية للقواعد والإجراءات المتعلقة بمباشرة اللجنة لأعمالها.

مادة ٣٦ : يجوز الفصل بطريق التحكيم في المنازعات التي تنشأ بين أعضاء الاتحاد ، وكذلك المنازعات التي تنشأ بين هؤلاء الأعضاء والغير .
وتنظم اللائحة التنفيذية للقواعد والإجراءات المتعلقة بالتحكيم ، وتحدد الرسوم المستحقة للاتحاد في هذا الشأن .

مادة ٣٧ : تشكل بقرار من مجلس الإدارة هيئة تأديب برئاسة رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه من بين أعضاء المجلس ، وعضوية أحد رجال القضاء بدرجة مستشار تدببه الهيئة المختصة ، واثنين من أعضاء اللجنة القانونية بالاتحاد ، وثلاثة من أعضاء الاتحاد ، وتختص هذه اللجنة بالفصل في شئون أعضاء الاتحاد في الحالات الآتية .

١ - إذا أساء أحدهم إلى المهنة أو أخل بعقد المقولة أو خرج على مقضيات الشرف والأمانة في تعامله مع الغير .

٢ - إذا خرج على مقضى الواجب في الالتزام بقوانين ونظم الاتحاد ، أو قرارات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة ولجنة التحكيم .

مادة ٣٨ : يكون لهيئة التأديب أن توقع أحد الجزاءات الآتية :

(أ) الإنذار .

(ب) الاستبعاد من ممارسة نشاط بعينه من أنشطة المقولات .

(ج) الاستبعاد من الاتحاد مدة لا تتجاوز سنة .

وتكون قرارات الهيئة نهائية .

مادة ٣٩ : لا يجوز توقيع جزاء على عضو الاتحاد ، إلا بعد التحقيق معه كتابة وسماع أقواله أو من يمثله وتحقيق دفاعه ولهيئة التأديب أن تنيب أحد أعضائها لإجراء هذا التحقيق .

مادة ٤٠ : تنظم اللائحة التنفيذية قواعد وإجراءات مباشرة هيئة التأديب لأعمالها .

مادة ٤١ : يرفع من سجلات الاتحاد بقرار من مجلس الإدارة بعد أخذ رأى اللجنة القانونية بالاتحاد :

١ - العضو الذى يتوقف نهائياً عن ممارسة المهنة ، ويثبت ذلك على وجه قطعى .

٢ - فى حالة حل المنشأة أو تصفيتها أو إشهار إفلاسها بحكم نهائى .

ويجوز إعادة قيد العضو إذا عاد إلى مباشرة نشاطه ، أو إسترد الحقوق التى حرم منها ، بشرط أن يقدم طلباً جديداً .

فإذا رفض طلبه ، جاز له الطعن فى قرار الرفض بطلب يقدم للجنة المنصوص عليها فى المادة ٣٥ بالإجراءات المنصوص عليها فى ذات المادة .

الباب السابع

أحكام عامة

مادة ٤٢ : لا تسرى أحكام القوانين الخاصة بالاجتماعات على إجتماعات أعضاء الاتحاد وفروعه واللجان المختلفة مما يخرج عن شئون مهنتهم .

مادة ٤٣ : مع عدم الإخلال بأحكام قانون العمل يضع مجلس إدارة الاتحاد لائحة تنظم شئون العاملين فى الاتحاد وتعتمد من الوزير المختص تنظم أحكام تعيينهم ومرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم وغير ذلك من المزايا المدنية والعينية .

مادة ٤٤ : مع عدم الإخلال بأحكام قانون المحاماة والمرافعات المدنية والتجارية، لا يجوز أن يحضر عن أصحاب الشأن أمام خبراء المحاكم للمناقشة فى المسائل المتصلة بالمقاولات إلا الأعضاء المختصين والمقيدون بالجدول المعد لذلك بالاتحاد ،

وينوب هؤلاء عن بعض في الحضور أمام الخبراء المذكورين ، وتحدد اللائحة التنفيذية تنظيم هذا الجدول وشروط التقيد به .

مادة ٤٥ : يجوز بقرار من الوزير المختص حل مجلس إدارة الاتحاد إذا وقعت منه مخالفة لأحكام هذا القانون ويعاد تكوين المجلس الجديد خلال ستة أشهر من صدور قرار حل المجلس السابق على الأكثر .

كما يجوز حل المجلس إذا صدر قرار من الجمعية العمومية ، بموافقة ثلثي الأعضاء على الأقل بعد اعتماد ذلك من الوزير المختص .

وعند حل مجلس الإدارة يصدر قرار من الوزير المختص بتشكيل لجنة لتصريف أعمال الاتحاد وذلك لحين تشكيل المجلس الجديد .

الباب الثامن

العقوبات

مادة ٤٦ : مع عدم الإخلال بأية عقوبة تُشدّ ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر ، يعاقب بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه كل من ارتكب الأفعال الآتية :

١ - بشر أو تعاقد على عمل من أعمال المقاولات تزيد قيمته على خمسين ألف جنيه في العقد الواحد دون أن يكون مقيدا بالاتحاد وقت تعاقدته على أداء ذلك العمل ، أو يكون قد رفع اسمه أو استبعد طبقا لأحكام هذا القانون .

٢ - استخدم أو أمر باستخدام أحد من غير الأعضاء العاملين بالاتحاد لمباشرة أعمال المقاولات أو أئند أعمال مقاولات لهم لا يجوز لهم مباشرتها طبقا لأحكام هذا القانون .

وفي جميع الأحوال تحكم المحكمة بالفناء العقود التي تبرم نتيجة لأحد هذه الأفعال وتزول حصيلة الفرمات المنصوص عليها في هذه المادة إلى حساب تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي بوزارة الإسكان .

ويحكم على المخالف فضلا عن ذلك بتعويض يؤدي إلى الاتحاد بعادل قيمة رسم التقيد والاشتراك السنوي وقيمة الطوابع المستحقة .

الباب التاسع أحكام إنتقالية

مادة ٤٧ : إستثناء من أحكام المادة ١٩ يشكل أول مجلس إدارة بقرار من الوزير المختص ، خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون .

ويضع هذا المجلس قواعد التصنيف والترتيب ونسب تمثيل مختلف الفئات في مجلس إدارة الاتحاد ، ولا تسرى هذه القواعد إلا بعد إعتادها من الوزير المختص .
كما يتولى هذا المجلس ممارسة الاختصاصات المقررة لمجلس إدارة الاتحاد في هذا القانون ، ويقوم بكافة الاجراءات الكفيلة بوضع أحكامه موضع التنفيذ .

مادة ٤٨ : يعد مجلس الإدارة مشروع اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به .

ويدعو المجلس أول جمعية عمومية للاتحاد خلال الثلاثة أشهر التالية لإقرار مشروع اللائحة وتصدر بقرار من الوزير المختص .

مادة ٤٩ : "محللة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٩٣" تحل بقوة القانون جميع الجمعيات والاتحادات والغرف القائمة التي تمثل المقاولين المنصوص عليهم في المادة ١ من هذا القانون اعتبارا من تاريخ العمل به ، وذلك فيما عدا الجمعيات التعاونية الانتاجية للإتشاء والتعمير والبناء المسجلة طبقا لأحكام القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التعاون الإنتاجي واتحاداتها .

وعلى المشتغلين بالمقاولات وقت العمل بهذا القانون بما فيهم للجمعيات التعاونية الإنتاجية للإتشاء والتعمير والبناء ، توفيق أوضاعهم مع أحكامه خلال سنة من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية .

مادة ٥٠ : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ النشر .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ المحرم سنة ١٤١٣ هـ

" الموافق ٢٢ يوليو سنة ١٩٩٢ م " .

وزارة التصير

قرار رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٢

بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٤ لسنة

١٩٩٢ بإنشاء الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء (١)

وزير التصير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون المدني ؛

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية ؛

وعلى قانون العقوبات ؛

وعلى القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢ بإنشاء الاتحاد المصري لمقاولي التشييد

والبناء المعدل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٩٢ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ بتقسيم جمهورية مصر

العربية إلى أقاليم اقتصادية وإنشاء هيئات التخطيط الإقليمي ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٩٢ بتحديد الوزير المختص في

تطبيق أحكام القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢ بإنشاء الاتحاد المصري لمقاولي التشييد

والبناء ؛

وعلى موافقة الجمعية العمومية للاتحاد بتاريخ ٣٠ / ٤ / ١٩٩٢ ؛

وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرر

المادة الأولى - يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢

بإنشاء الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء المرفقة بهذا القرار .

وعلى المشتغلين بالمقاولات وقت العمل بالقانون المشار إليه بما فيهم الجمعيات

للتعاونية الإنتاجية للأشياء والتصير والبناء توفيراً لوضاعهم مع أحكام ذلك القانون

خلال سنة من تاريخ العمل بهذه اللائحة .

المادة الثثية - فى تطبق أحكام هذه اللاتحة يقصد :

(١) بالقاتون : قاتون انشاء الاتحاد المصرى لمقاتولى التشييد والبناء .

(٢) بالوزير المختص : وزير التعمير والمجتمعات الجديدة والاسكان والمرافق.

المادة الثالثة - ينشر هذا القرا فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم للتالى

لتاريخ نشره ،

سجل فى ٢٣ / ٩ / ١٩٩٣

وزير التعمير

والمجتمعات الجديدة والاسكان والمرافق

مهندس / حسب الله محمد الكفراوى

اللاتحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢

بانشاء الاتحاد المصرى لمقاتولى التشييد والبناء

الباب الأول

فى كيفية ممارسة الاتحاد لاختصاصاته تحقيقا لأهدافه

مادة ١ - يضع مجلس ادارة الاتحاد ميثاق شرف يكفل احترام تقاليد المهنة يلتزم به أعضاؤه بعد قراره من الجمعية العمومية للاتحاد.

مادة ٢ - ينشئ الاتحاد سجلا عاما لقيد جميع الأعضاء العاملين بالاتحاد وسجلات فرعية لقيد الأعضاء بحسب تخصصاتهم فى أعمال التشييد والبناء ، ويعتبر كل تخصص من هذه التخصصات شعبة نوعية فى تطبيق أحكام القانون ويحدد مجلس ادارة الاتحاد الفئات التى تنتمى الى كل شعبة بحسب قدرة كل منها لخدمة المهنة. كما ينشئ الاتحاد سجلا لقيد الأعضاء المرسلين من المقاولين الأجانب خلال فترة نشاطهم فى مصر.

مادة ٣ - مع عدم الاخلال بأحكام عقود المقاولات المعمولة بقروض أو منح والموافق عليها من مجلس الشعب ، لا يجوز اسناد أو مباشرة أعمال تدخل فى نشاط المقاولات فيما يزيد على خمسين ألف جنيه فى العمالة الواحدة لغير الأعضاء العاملين بالاتحاد.

مادة ٤ - يسعى الاتحاد الى تحقيق التعاون وتقوية العلاقات والروابط مع المنظمات والهيئات العربية والأجنبية التي تبشر نشاطا مماثلا لنشاطه وذلك عن طريق إنشاء مكاتب اتصال لدى الدولة التي تتبعها هذه الهيئات والمنظمات ، وللإتحاد في سبيل ذلك :

١ - إيجاد البعثات وتبادل الزيارات مع الاتحادات المثلثة في الدول العربية والأجنبية وخاصة المتطورة منها في مجالات أنشطة الإتحاد وذلك للوقوف على مستوى التقدم ومدى إمكانية الاستفادة منها في مختلف مجالات عمل الإتحاد .

٢ - إعداد التقارير الفنية عن أحدث أساليب الإنشاء المتطور ومدى إمكانية الاستفادة منها محليا بما يعود بالنفع على البلاد طبقا للإمكانيات المتاحة .

٣ - المسمى الى تكوين شركات مقاولات مشتركة مع قطاعات المقاولات بالدول العربية وغيرها لتنفيذ مشروعات كبرى في هذه الدول وفتح الأسواق الخارجية أمام العمالة المصرية المدربة والاستفادة من الخبرات التي تتوفر نتيجة ذلك محليا .

٤ - دعوة الاتحادات المماثلة في الدول العربية والأجنبية لعقد الندوات والمؤتمرات الدورية سواء في مصر أو في الخارج لتبادل الخبرات والاطلاع على آخر التطورات في مجال المقاولات .

٥ - إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات في مجال أنشطة التشييد والبناء لمعلونة أعضائه في مباشرة المهنة .

مادة ٥ - يشارك الإتحاد في الدفاع عن مصالح أعضائه في مواجهة الغير وأمام القضاء ويتولى على وجه الخصوص :

١ - فحص الشكاوى التي تقدم الى الإتحاد من أحد أعضائه أو ضده .

٢ - تقديم الرأي الفني والقانوني فيما يثور من منازعات بين أعضائه أو بين أحد الأعضاء والغير بما يكفل حلها ودبا بقدر الامكان .

٣ - تكليف محام أو أكثر للدفاع عن حقوق الأعضاء في الحالات وبالأوضاع التي يقرها مجلس الإدارة .

مادة ٦ - لا يجوز التنازل عن عقد المقاول أو جزء منه إلا لمقاول مقيد في الإتحاد ويشترط أن يكون مقيدا بذات الشعبة ومصنفا بذات الفئة المصنف بها للمقاول

الأصلي أو الفئة الأكل مباشرة في حالة التنازل عن جزء من عقد المقاوله.

مادة ٧ - في حالة اسناد أعمال متكاملة أو أعمال تكميلية الى مقاول آخر من الباطن فلا يجوز أن يتم ذلك الا لمقاول مقيد بالاتحاد بذات الشعبة المقيد بها المقاول الأصلي ومصنفا بالفئة التي تتناسب مع قيمة الأعمال المطلوب اسنادها له.

مادة ٨ - على كل من يزاول نشاط مقاولات التشييد والبناء والأشغال العامة واستصلاح الأراضي والتراكيبات والتكريك وأعمال الانشاءات البحرية وأية أعمال أخرى من ذات طبيعة هذه الأعمال ، سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا ، وأيما كان النظام القانوني الذي يتبعه ، أن يتقدم بطلب قيد للحصول على العضوية العاملة بالاتحاد، وذلك بالشروط الآتية:

أولا - بالنسبة للشخص الطبيعي :

- ١ - أن يكون مصري الجنسية بالغا كامل سن الرشد كامل الأهلية.
 - ٢ - أن يكون مقيدا بالسجل التجاري.
 - ٣ - أن يكون حاصلا على بطاقة ضريبية.
 - ٤ - ألا يكون محكوما عليه في جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة في جريمة غش تجارى لمواد البناء أو في أحد الجرائم المنصوص عليها في قانون توجيه وتنظيم أعمال البناء أو تقلل بالتكليس أو لشهر افلاسه ، وذلك كله ما لم يكن قد رد اليه اعتباره.
 - ٥ - ألا يكون قد سبق فصله بحكم أو قرار تأديبي من خدمة الحكومة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام ، وألا يكون قد سبق استبعاده من عضوية الاتحاد ما لم تكن قد مضت سنة من صدور قرار الاستبعاد.
- ثانيا - بالنسبة للشخص الاعتباري:

- ١ - أن يكون متخذاً أحد الأشكال القانونية المقررة ومستوفيا لجراءات شهره وقيدته في السجل التجاري.
- ٢ - أن تتوافر في الشركاء المتضامنين في شركات الأشخاص وفي الأعضاء المؤسسين والمساهمين القانونيين لغيرها من الشركات الشروط الواردة في ١ ، ٣ ، ٥ من البند أولا.

يجب أن ترفع بالطلب جميع المستندات الدالة على توافر الشروط المشار إليها وبين في الطلب نوع النشاط الذي يزاوله الطالب في مجال أنشطة التشييد والبناء ، ويعرض الطلب على لجنة قيد تشكل بقرار من مجلس إدارة الاتحاد وترفع للجنة توصياتها إلى مجلس الإدارة لإصدار قراره بالبت في طلب العضوية خلال مدة أقصاها ستون يوما من تاريخ تقديم الطلب مستوفيا.

ويخطر الطالب بكتاب موصى عليه بطم الوصول على عواقبه الميّن بالطلب بقرار مجلس الإدارة.

ولكل من رفض طلبه أن يتقدم بطلب من قرار الرفض إلى رئيس مجلس الإدارة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ لخطا.

مادة ٩ - على كل من يزول في مصر أحد أنشطة مقولات التشييد والبناء المنصوص عليها في المادة السابقة من الأجانب سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا أن يتقدم بطلب لقيده عضوا مراسلا بالاتحاد ، على أن يكون مستوفيا لجميع الشروط اللازمة لمباشرة النشاط في الدولة التي يتبعها.

ويجب أن يرفق بالطلب جميع المستندات المؤيدة لذلك وصورة معتمدة من العقود المبرمة لتنفيذ تلك الأعمال بالدخل وصورة من عقود المشاركة أو مقولة من البطان مع مقولين مصريين ، وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٦ ، ٧ من هذه اللائحة. ويتبع في نظر طلب القيد والتظلم من رفضه ذات القواعد والإجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة.

وتكون مدة العضوية محددة بالمدة اللازمة لمزولة نشاطه في مصر.

الباب الثاني

مولد الاتحاد

مادة ١٠ - يؤدى أعضاء الاتحاد الرسوم والاشتراكات الآتية:

(أ) رسم قيد من جميع الأعضاء بحسب فئاتهم في التصنيف الذي يحدده

مجلس الإدارة وإعادة قيدهم ، وذلك على الوجه الآتي:

- ١٠٠٠ ج " ألف جنيه " للفتن الأولى والفتية.

- ٩٠٠ ج " خمسة جنيه " للفتن الثالثة والرابعة.

- ٨٠٠ ج "ثمانمائة جنيه" للفتتين الخامسة والسادسة
 = ٣٠٠ ج "ثلاثمائة جنيه" للفتة السابعة "مقاول مبتدئ".
 (ب) الاشتراكات السنوية:

١- الأعضاء العاملون :

- ٥٠٠٠ "خمس آلاف جنيه" للفتة الأولى .
 - ٤٥٠٠ "أربعة آلاف وخمسمائة جنيه" للفتة الثانية .
 - ٤٠٠٠ "أربعة آلاف جنيه" للفتة الثالثة .
 - ٣٥٠٠ "ثلاثة آلاف وخمسمائة جنيه" للفتة الرابعة .
 - ٣٠٠٠ "ثلاثة آلاف جنيه" للفتة الخامسة .
 - ٢٥٠٠ "ألفان وخمسمائة جنيه" للفتة السادسة .
 - ٥٠٠ "خمسمائة جنيه" للفتة السابعة "مقاول مبتدئ"

٢ - الأعضاء المرسلون:

- ١٠٠٠٠ جنيه "عشرة آلاف جنيه" .

واستثناء مما تقدم تكون رسوم القيد والاشتراكات السنوية بالنسبة للفتات الأولى والثانية والثالثة من مقاولي الأعمال-التكميلية هي ذات الرسوم والاشتراكات المقررة لمقاولي الفتات الرابعة والخامسة والسادسة على التوالي.

١١ مادة - تتكون موارد الاتحاد بالإضافة الى رسوم القيد والاشتراكات السنوية المشار اليها مما يأتي :

(أ) حصيله طوابع الدفعة الاتحاد على عقود المقاولات التي تزيد على مائتي ألف جنيه بواقع نصف جنيه عن كل ألف جنيه من قيمة العقد ، بعد أقصى خمسة آلاف جنيه للعقد الواحد.

ويصدر الاتحاد طوابع الدفعة بالصورة التي تقرها هيئة المكتب.

ويكون استيفاء هذه الطوابع إما بلمصفاها على كل من نسختي العقد الذي يكون أحد طرفيه عضوا بالاتحاد ، أو بسداد قيمتها الى الاتحاد مقابل إيصال يرفق بساحدى للنسختين وترفق صورته بالنسخة الأخرى.

ويتولى الاشراف على استيفاء هذه الطوابع أو سداد قيمتها مقبضو الدفعة بالاتحاد

الذين يصدر بتحديدهم قرار من هيئة المكتب .

(ب) رسوم التحكيم .

(ج) للمعونات التي تقدمها الحكومة لمساعدة الاتحاد على تحقيق أغراضه.

(د) للتبرعات والهبات والاعانات التي يقبلها مجلس الإدارة.

(هـ) أثمان مطبوعات الاتحاد ومقابل ما يقوم به من خدمات.

(و) عائد استثمار أموال الاتحاد وأنشطته.

الباب الثالث

إدارة الاتحاد

الفصل الأول : الجمعية العمومية للاتحاد

مادة ١٢ - تعقد الجمعية العمومية للاتحاد بدعوة من مجلس الإدارة اجتماعا عاديا بمقره خلال النصف الأول من السنة المالية للنظر في المسائل الآتية :

١ - سماع ومناقشة التقرير المقدم من مجلس الإدارة عن نشاط الاتحاد وأعمال المجلس .

٢ - دراسة ومناقشة تقرير مراقبي الحسابات عن ميزانية الاتحاد ولوضاعه المالية.

٣ - اعتماد الحسابات الختامية للسنة المالية السابقة.

٤ - كل اقتراح مقدم من عضو الجمعية قبل تاريخ انعقادها بسبعة أيام على الأقل وذلك على الوجه المقرر قانونا.

٥ - انتخاب وتجديد انتخاب أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين طبقا للقانون.

٦ - تعيين وتغيير مراقبي الحسابات وتحديد أتعابهم وطلب إقامه دعوى المسؤولية عليهم.

٧ - تحديد بدلات حضور جلسات مجلس الإدارة واللجان الدائمة وغيرها من اللجان المنبثقة عنهما ، وتحديد مكافآت من يتولى الإدارة والإشراف على أعمال الاتحاد من بين أعضاء مجلس الإدارة.

٨ - الموضوعات التي يرى مجلس الإدارة عرضها لأهميتها وعموميتها على

الجمعية العمومية وتكون مدرجة في جدول الأعمال.

وتوجه الدعوة لعقد الجمعية العمومية العادية بالتشتر مرتين في صحتين يوميتين مصريتين وسعتي الانتشار بحددهما مجلس الادارة ، على ان يتم التشتر في المرة الثانية بعد انقضاء خمسة ايام على الاكل من تاريخ التشتر الأول ، ويجوز توجيه لخطار الدعوة بخطابات مسجلة مصحوبة بعلم الوصول الى أعضاء الاتحاد ومراقبي الحسابات على عناوينهم الثابتة بسجلاته وذلك كله قبل الموعد المقرر لاجتماع الجمعية العمومية الأول بخمسة عشر يوما على الاكل وقبل موعد الاجتماع الثاني في حالة عدم اكتمال النصاب بسبعة ايام على الاكل.

مادة ١٣ - تعقد الجمعية العمومية للاتحاد اجتماعا غير عادي بمقره بدعوة من مجلس الادارة بناء على طلب من الوزير المختص أو من ثلث أعضاء الجمعية لو اذا رأى مجلس الادارة ذلك.

وتوجه الدعوة الى أعضاء الجمعية ومراقبي الحسابات بخطابات مسجلة مصحوبة بعلم الوصول على عناوينهم الثابتة بسجلات الاتحاد قبل خمسة عشر يوما على الاكل من الموعد المحدد لاتخاذها للنظر في المسائل الآتية:

١ - ابداء الراى فى شأن تعديل اللائحة التنفيذية لقانون انشاء الاتحاد على الوجه المبين به.

٢ - الموضوعات التى تضمنها طلب عقد الجمعية العمومية غير العادية على الوجه المبين فى القانون.

٣ - سحب الثقة من مجلس الادارة أو لحد أعضائه بعد مواجهته بأسباب طلب سحب الثقة وسماع ملاحظاته عليه ولوجه دفاعه فى هذا الشأن.

ويجب تضمين كتاب الدعوة للاتحاد بيانا تفصيليا بالمسائل الواردة بجدول أعمال الجمعية العمومية غير العادية وتاريخ وماعة ومكان الاجتماع.

وإذا لم يتم مجلس الادارة بتوجيه الدعوة بناء على طلب الوزير المختص أو ثلث الأعضاء خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الطلب مستوفيا ، كان الطلب توجيه الدعوة لعقد الجمعية العمومية غير العادية وتكون المصاريف على حساب الاتحاد.

وتتبع ذات الاجراءات والفواعيد المنصوص عليها فى هذه الصلادة للدعوة الى الاجتماع لثنائى للجمعية العمومية غير العادية اذا لم يتوافر نصاب الحضور فللزم

للاجتماع الأول.

مادة ١٤ - لا يجوز للجمعية العمومية المدعوة في غير المسائل المدرجة في جدول الأعمال ومع ذلك يكون للجمعية حق المدولة في الأمور الهامة التي تتكشف أثناء الاجتماع.

ولا يجوز تغيير المسائل المدرجة في جدول الأعمال إذا تم تأجيل الاجتماع الى موعد آخر بسبب عدم اكتمال النصاب.

مادة ١٥ - يكلف رئيس الجمعية العمومية سكرتير الجلسة ومراقبي الحسابات ومراجعى الأصوات بتكوين نسبة حضور الأعضاء وثبات ذلك في سجل الحضور وما إذا كان بالاصالة أو بالوكالة وسندها والتوقيع عليه ثم يعلنه الرئيس قبل بداية الاجتماع.

مادة ١٦ - إذا تكامل نصاب الحضور المقرر فلتونا بدأت الجلسة العمومية في نظر جدول الأعمال.

وفى حالة عدم تكامل النصاب يحرر محضر بذلك ويوقعه رئيس الاجتماع والسكرتير ومراجعى الأصوات ، ويعلن الرئيس تأجيل الاجتماع الى الموعد المقرر للاجتماع التالى.

مادة ١٧ - يحرر محضر بخلاصة ونقطة المناقشات الجمعية العمومية ، ويكل ما يحدث أثناء الاجتماع وثبات نصاب الحضور والقرارات التي اتخذت فى الجمعية للعمومية وعدد الأصوات التي وافقت عليها أو خالفتها وكل ما يطلب الأعضاء ثباته فى المحضر.

ويوقع المحضر من رئيس الجلسة والسكرتير ومراجعى الأصوات ومراقبى الحسابات ويكون الموقعون على محاضر الاجتماعات مسئولين عن صحة بيانات دفترى الجمعية وهما سجل الحضور ودفتر محاضر الاجتماعات ويسأل من يكون منهم من أعضاء الادارة عن مطابقتها لما نص عليه القانون وهذه اللاتحة.

وتكون محاضر لاجتماعات الجمعية العمومية بصفة منتظمة عقب كل جلسة فى دفتر خاص ويجب أن يكون خاليا من كل فراغ أو بياض أو كتابة فى الحواشى أو كشط أو تحشير.

ويجب أن يكون صفحات هذا الدفتر موقعة بالتسلسل ويتعين قبل استعمالها أن

تختم كل ورقة منها بخاتم الاتحاد ويوقع عليها من المختص.
ولا يجوز تسجيل دفتر جديد الا بعد تقديم الدفتر السابق ليؤشر بالقبالة وإثبات ذلك
في السجلات المعدة لذلك بالاتحاد.
ويتعين على الاتحاد الاحتفاظ بجميع المستندات المؤيدة لما ورد بالدفتر
والسجلات.

الفصل الثاني

مجلس الادارة

مادة ١٨ - يشكل مجلس ادارة الاتحاد من ثلاثين عضوا على الأقل وخمسة
وأربعين عضوا على الأكثر وفقا لما يحدده قرار للوزير المختص.
ويراعى في تشكيل المجلس:

- ١ - تمثيل الشعب النوعية والفئات المصنف اليها المقاولون طبقا لعدد الأعضاء
المقيدين في كل منها بحيث تمثل كل شعبة نوعية بعضو واحد على الأقل.
- ٢ - تمثيل المحافظات بعضو واحد على الأقل عن كل من اقليم من الأقاليم
المقسم اليها محافظات الجمهورية طبقا للمادة ١٩ من القانون.
- مادة ١٩ - مع عدم الإخلال بحكم المادة ٤٧ من القانون ، تنتخب الجمعية
العمومية ثلثي عدد أعضاء مجلس ادارة الاتحاد بالاقتراع السري ويجب اتخاذ
الاجراءات اللازمة لانتخاب مجلس الادارة قبل ثلاثة أشهر على الأقل من انتهاء دورة
المجلس.

مادة ٢٠ - تتقضى عضوية نصف أعضاء مجلس الادارة المنتخبين بعد سنتين
وذلك بطريق القرعة التي يجريها مجلس الادارة قبل انقضاء مدة السنتين بثلاثة أشهر
على الأقل ، ويجب أن تتخذ لاجراءات دعوة الجمعية العمومية للعادية لانتخاب بدلا
منهم بطريق الاقتراع السري وذلك خلال السنتين يوما السابقة على انقضاء المدة المشار
اليها.

مادة ٢١ - يعلن مجلس ادارة الاتحاد عن مواعيد فتح باب الترشيح لعضوية
مجلس الادارة وقله ومواعيد الانتخابات في جريدين يوميتين واسمعى الانتشار ،
ويطلق صورة من ذلك الاعلان بلوحة الاعلالت بمقر المركز الرئيسى للاتحاد بالقاهرة

ومقر الفروع والمكتب الدلخية وذلك قبل فتح باب الترشيح بسبعة أيام على الأقل.
ويحدد مجلس إدارة الاتحاد أماكن إجراء الانتخابات فى المركز الرئيسى للاتحاد
وأماكن التجمعات الكبيرة للمقاولين أعضاء الاتحاد العاملين التى تخرج عن النطاق
الاقليمى للمركز الرئيسى للاتحاد بالقاهرة والفروع ، ويقفل باب الترشيح بعد خمسة
عشر يوما.

ويكون قفل باب الترشيح بحضور لجان يشكلها مجلس إدارة الاتحاد من بين
أعضائه أو من بين أعضاء آخرين من الاتحاد ، وتقوم هذه اللجان بأعداد محضر
مفصل بالاجراءات التى تمت بالتطبيق لأحكام القانون ولائحته التنفيذية.

مادة ٢٢ - تقدم طلبات الترشيح باسم " رئيس مجلس إدارة الاتحاد " على
النموذج المعد لذلك ويسلم شخصيا أو بتوكيل معتمد للأمانة العامة للاتحاد بالقاهرة أو
الفروع والمكاتب بموجب إيصال خلال الموعد المحدد فى المادة السابقة وفى ساعات
العمل الرسمية.

ويعد سجل خاص يثبت فيه أسماء طالبي الترشيح وتاريخ وساعة تقديم الطلب.

مادة ٢٣ - يجب أن يتضمن نموذج طلب الترشيح البيانات الآتية:

١ - اسم المرشح ثلاثيا واسم الشهرة إن وجد.

٢ - رقم عضويته فى جدول الاتحاد.

٣ - مدة ممارسته لأعمال المقاولات فى جمهورية مصر العربية سواء لحسابه
أو لحساب مقاول آخر.

٤ - الشعبة النوعية والفئة التى ينتمى إليها الطالب.

وتعرض طلبات الترشيح على اللجنة الدائمة للمصوم المنصوص عليها فى هذه
اللائحة للنقل فيها.

مادة ٢٤ - توجه الدعوة الى الأعضاء العاملين بالاتحاد لحضور عملية
الانتخابات بخطاب موصى عليه مصحوبا بطم الوصول وبالإعلان فى صحيفتين
يومييتين واسعتى الانتشار تصدران باللغة العربية مرتين - لحداهما قبل موعد الانتخاب
بثلاثين يوما والأخرى قبل الموعد المحدد لإجراء الانتخابات بأسبوعين.

وتعلن أسماء المرشحين بمقر المركز الرئيسى للاتحاد والفروع والمكاتب.

بالشمع الأحمر بخاتم الاتحاد.

وتنقل للصناديق والمظاريف الى المقر للرئيسي للاتحاد لاجراء فرزها.

مادة ٣٠ - تتولى فرز الأصوات لجنة برئاسة ممتشدر مساعد على الأقل من ادارة القنوى المختصة بمجلس الدولة وعضوين اثنين من أعضاء المجلس من غير المرشحين أو المشتركين فى لجان الانتخاب . ويجرى الفرز بعد التحقق من سلامة الأختام الموضوعة على الصناديق والمظاريف الميينة بالمادة السابقة وبحضور من يشاء من المرشحين أو مندوبيهم.

ولكل مرشح أن ينيب عنه عضوا عاملا بالاتحاد لحضور اجراءات الفرز ويحرر باجراء الفرز ونتيجته محضر يوقع عليه من لجنة الفرز ويعتمد من لجنة الاشراف على الانتخابات المشكلة بقرار من مجلس ادارة الاتحاد برئاسة الأمين العلم ، ويحرر بذلك محضر ، ويحتفظ الاتحاد بأوراق ومحاضر الفرز فى مظاريف تختم بالشمع الأحمر بخاتم الاتحاد.

مادة ٣١ - يعتبر فائزا الحاصل على أكثر الأصوات الصحيحة للحاضرين وعند التساوى فى الأصوات تجرى القرعة بينهم بمعرفة لجنة الفرز ولجنة الاشراف على الانتخابات مجتمعين وفى حضور هؤلاء المرشحين المتساويين أو مندوبيهم ويحرر محضر بذلك.

مادة ٣٢ - تعلن نتيجة فرز الأصوات بمجرد اعتماد مجلس ادارة الاتحاد لنتيجة الانتخاب بمقر المركز للرئيسي للاتحاد بالقاهرة ومقر الفروع والمكاتب وفى الصحف

الباب الرابع

مراقبة أموال الاتحاد

مادة ٣٣ - تعتبر أموال الاتحاد لأموالا عامة فى تطبيق أحكام قانون العقوبات ، وتخضع لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات طبقا للقانون.

مادة ٣٤ - يكون للاتحاد مراقب حسابات أو أكثر ممن تتوافر فيهم لشروط المنصوص عليها فى قانون مهنة المحاسبة والمراجعة ، تعينه الجمعية العمومية وتقدر أتعابه السنوية ، وعند تعدد المراقبين يكونون مسؤولين بالتضامن طبقا للقانون.

وفى حالة تقديم اقتراح مسبب الى الجمعية العمومية بتغيير مراقب حسابات

طبقا للاجراءات والمواعيد المقررة فى المادة ١٦ من القانون يقولى رئيس مجلس ادارة الاتحاد اخطار المراقب بنص الاقتراح واسبابه ، وللمراقب ان ييدى لوجه دفاعه كتابة الى الاتحاد قبل انعقاد الجمعية العمومية بثلاثة ايام على الاقل.

ويعرض على الجمعية العمومية اقتراح تغيير مراقب الحسابات واسبابه ومنكرة الدفاع التى قدمها للمراقب . وتصدر الجمعية العمومية قرارها فى هذا الشأن بعد المناقشة وسماح لوجه دفاع المراقب التى ييدىها بالجلسة.

مادة ٣٥ - يدعى مراقب الحسابات لحضور جلسات مجلس الادارة التى تنظر فيها ميزانيات او حسابات الاتحاد او لية جلسة اخرى يقرر المجلس دعوته الى حضورها لاستطلاع رايه فيما فى اختصاصاته من مسائل.

وتتم دعوة مراقب الحسابات بذات الأوضاع والمواعيد التى تتم بها دعوة أعضاء مجلس الادارة.

مادة ٣٦ - لا يجوز الجمع بين عمل المراقب والاشتراك فى عضوية مجلس الادارة او الاشتغال بصفة دائمة بأى عمل فى او ادارى او استشارى فى الاتحاد.

ولا يجوز أيضا أن يكون المراقب شريكا لأى عضو يباشر نشاطا مما نص عليه فى الفقرة السابقة لو أن يكون موظفا لديه لو من ذوى قرباه حتى الدرجة الرابعة.

الباب الخامس

الهيكل التنظيمى للاتحاد ولجائه الدائمة

الفصل الأول : الهيكل التنظيمى للاتحاد

مادة ٣٧ - يتكون الهيكل التنظيمى للاتحاد فضلا عن الجمعية العمومية ومجلس

الادارة وهيئة المكتب والأمانة العامة من الشعب النوعية الآتية:

الأولى - وتضم التخصصات التالية:

١ - أعمال المبادئ.

٢ - أعمال الأساسات.

٣ - أعمال الانشاءات المعنوية.

٤ - الأعمال التكميلية.

الثانية - وتضم التخصصات التالية:

١ - أعمال الطرق والكبارى والسكك الحديدية والمطارات.

٢ - الأنفاق.

الثالثة - وتضم محطات وشبكات المياه والصرف الصحى وشبكات الغاز

والوقود.

الرابعة - وتضم التخصصات التالية:

١ - أعمال الأشغال العامة وأعمال محطات القوى الحرارية والمائية.

٢ - الأعمال البحرية والنهرية والتكريك.

٣ - استصلاح الأراضي.

٤ - الأنبار.

الخامسة - وتضم الأعمال الكهروميكانيكية والالكترونية.

مادة ٣٨ - يجوز لمجلس الادارة اثناء فروع ومكاتب للاتحاد بالداخل والخارج

، وفقا لما تتطلبه حاجة العمل بالاتحاد تحقيقا للأهداف التى أنشئ من أجلها.

الفصل الثنى

للجان الدائمة

مادة ٣٩ - يشكل مجلس الادارة لجنا دقمة ومجموعات عمل مؤقتة لدراسة ما

يرى المجلس تكليفها به من مسائل وأبحاث ، وتحدد اللائحة الدلالية كيفية تكوين هذه

اللجان ومجموعات العمل وطريقة ممارستها لسلها بما فيها تنظيم شئونها المالية

والادارية ، وذلك كله بمراعاة ما نص عليه فى القانون وهذه اللائحة من لجان دقمة

وكيفية تشكيلها ولختصاصاتها والاجراءات التى تتبعها فى مباشرة مهامها.

للإب المسلس

لجان التنظيم والتحكيم والتأديب

الفصل الأول : اللجنة الدائمة للطعون

مادة ٤٠ - تشكل بقرار من مجلس الادارة لجنة دقمة للطعون برئاسة رئيس

مجلس الادارة لو من يفوضه من أعضاء المجلس وعضوية أحد رجال القضاء بدرجة

مستشار على الأقل تعينه الجهة المختصة ، ورئيس اللجنة القانونية للاتحاد واثنين من

أعضاء الاتحاد المهندسين ، وتختص هذه اللجنة بما يلقى:

- ١ - الفصل في التظلمات المقدمة من القرارات الصادرة في طلبات الانضمام الى الاتحاد ومن قرارات التصنيف والترتيب.
- ٢ - الفصل في طلبات الترشيع لعضوية مجلس الادارة.
- ٣ - الفصل في الطعون المقدمة في انتخابات عضوية مجلس الادارة وعضوية مكتب الاتحاد.

وتكون قرارات اللجنة نهائية.

مادة ٤١ - تقدم التظلمات من القرارات الصادرة في طلبات الانضمام الى الاتحاد ومن قرارات التصنيف والترتيب ورفض اعادة قيد العضو بعد رفع اسمه من سجلات الاتحاد وكذلك طلبات الترشيع لعضوية الادارة ، الى رئيس مجلس الادارة بعد قيدها في سجل بعد لهذا الغرض بحسب ارقام وتاريخ ورودها مقابل الايصال الدال على الاستلام.

وتحال التظلمات والطلبات المشار اليها الى اللجنة الدائمة للطعون خلال ثلاثة ايام من تاريخ تقديمها او قبل باب الترشيع بحسب الأحوال للبت فيها خلال ثلاثين يوما من تاريخ إحالتها الى اللجنة.

وللجنة أن تستوفي ما تراه من بيانات أو معلومات ولها أن تستعين بمن ترى الاستعانة بهم من ذوي الخبرة في ممارسة لاختصاصاتها.

مادة ٤٢ - تقدم الطعون في نتائج انتخابات عضوية مجلس الادارة وعضوية مكتب الاتحاد الى رئيس مجلس الادارة خلال ثلاثة ايام من تاريخ اعلان النتيجة.

وتقيد هذه الطعون في سجل بعد لهذا الغرض بأرقام سلسلة في تواريخ تقديمها مقابل الايصال الدال على الاستلام يبين به رقم القيد وتاريخه وعدد مرفقات الطعن. وتحال الطعون الى اللجنة الدائمة للطعون للبت فيها خلال ثلاثين يوما من تاريخ إحالتها اليها.

وللجنة أن تستمع الى أقوال ذوي الشأن ودراسة ما يقدمونه من مستندات تلزم لإصدار قرارها في الطعون المحالة اليها.

الفصل الثاني : لجنة التحكيم

مادة ٤٣ - يجوز لأعضاء الاتحاد الاتجاه لقض المنازعات التي تنشأ فيما بينهم

أو بين هؤلاء الأعضاء والغير عن طريق لجنة التحكيم بالاتحاد وذلك بموجب مشاركة تحكيم مكتوبة تتضمن الاتفاق على التحكيم بهذا الطريق.
ويجوز أن تكون مشاركة التحكيم بمناسبة نزاع معين أو تتضمنها عقود التشييد والبناء المبرمة فيما بين الأعضاء أو فيما بينهم والغير.

ولا يجوز التحكيم الا في المسائل التي يجوز فيها الصلح فقونا.
مادة ٤٤ - تشكل لجنة التحكيم بالاتحاد بقرار من مجلس الادارة من عدد فردى تضم عناصر فنية ومالية وقانونية.

مادة ٤٥ - يجب أن يحدد موضوع النزاع في وثيقة التحكيم وأثناء المرافعة ، ولا يشمل التحكيم المسائل المستعجلة ما لم يتفق الخصوم على خلاف ذلك.
مادة ٤٦ - يجب أن يبين في وثيقة التحكيم أسماء الخصوم وممثلهم القانونيين وموضوع النزاع وطلبات الخصوم وترفق جميع المستندات المؤيدة لطلباتهم وما يفيد سداد رسوم التحكيم.

مادة ٤٧ - ينشأ بقرار من مجلس الادارة مكتب للتحكيم بالاتحاد يضم عددا كافيا من العاملين الاداريين والكتبيين ، ويتولى تلقى طلبات التحكيم وقبدها في سجل خاص بأرقام متسلسلة بحسب تاريخ ورودها ويجب أن يرفق بالطلب مشاركة التحكيم أو العقود المتضمنة لها وغير ذلك من المستندات ، ويمطى الطالب ليصالا بالاستلام.
ويعرض الطلب على رئيس مجلس الادارة خلال أسبوع من تاريخ وروده لتحديد لجنة التحكيم التي تتولى النزاع.

ويندب مكتب التحكيم أحد العاملين ليتولى أمانة مر جلسات لجنة التحكيم.
مادة ٤٨ - يودع طالب التحكيم خزنة الاتحاد عند تقديم الطلب رسما بنسبة ٥,٠ ٪ " نصف في المائة " من المبالغ التي يدور حولها النزاع بعد أننى ١٠٠٠ جنيه " ألف جنيه " وحد أقصى ١٠٠٠٠ جنيه " عشرة آلاف جنيه " .
وإذا كانت الادعى موضوع النزاع غير مقررة القيمة استحق رسم التحكيم بواقع خمسة آلاف جنيه.

مادة ٤٩ - يقوم رئيس لجنة التحكيم خلال عشرة أيام من تاريخ استيفاء الاجراءات المحددة بهذه اللوحة بتحديد ميعاد الجلسة التي ينظر فيها النزاع ومكان

اتخاذها وعلى مكتب التحكيم اعلان جميع الخصوم بميعاد ومكان الجلسة المحددة
لنظره قبل هذه الجلسة بأسبوع على الأقل.

مادة ٥٠ - يتم اعلان جميع الأوراق الخاصة بالتحكيم والاضطرابات المتعلقة به
من مكتب التحكيم بالبرق أو الفاكس أو بالبريد المسجل مع علم الوصول.

مادة ٥١ - تنظر لجنة التحكيم النزاع على وجه السرعة وتكون التقيد بقواعد
قانون المرافعات المدنية والتجارية الا ما يتطرق منها بالضمانات الأساسية في التقاضي.
وعلى لجنة التحكيم أن تصدر حكمها في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ
انعقاد أول جلسة ، ويجوز مدها لمدة ثلاثة أشهر أخرى بقرار من لجنة التحكيم ولا
يجوز مدها بعد ذلك الا بقول طرفي النزاع.

مادة ٥٢ - اذا لم يحضر أحد الخصوم بعد اعلانه مرتين بميعاد الجلسة
فلجنة التحكيم أن تقضى في النزاع في غيبته.

مادة ٥٣ - يصدر حكم المحكمين كتابة بأغلبية الآراء ويجب أن يشتمل على
بيانات وثيقة التحكيم وملخص أقوال الخصوم ومستنداتهم وأسباب الحكم ومنطوقه ومن
يتحمل برسوم التحكيم والمكان الذي صدر فيه وتاريخ صدوره وتوقعات المحكمين.
واذا رفض أحد المحكمين توقيع الحكم ذكر ذلك فيه ويكون الحكم صحيحا اذا
وقعته أغلبية المحكمين.

ويكون حكم التحكيم نهائيا.

مادة ٥٤ - يجب ايداع حكم المحكمين لمائة الاتحاد خلال الخمسة عشر يوما
التالية لصدوره.

مادة ٥٥ - لأي من طرفي التحكيم الحصول على صورة من الحكم الصادر في
النزاع من الاتحاد بعد أداء المصروفات الادارية المستحقة التي يصدر بها قرار من
مجلس ادارة الاتحاد.

مادة ٥٦ - تحدد أتعاب أعضاء لجنة التحكيم طبقا للقواعد التي تصدر بقرار من
هيئة المكتب ويؤيدها الاتحاد من الرسوم بمراعاة ما تضمنه حكم لجنة التحكيم من
تحديد للطرف الملزم بتحمل هذه الرسوم.

مادة ٥٧ - تختص لجنة التحكيم بنظر طلبات التفسير أو منازعات التنفيذ التي

تتشأ عن تنفيذ الأحكام التى أصدرتها ، ويكون قرارها فى هذا الشأن نهائيا وملزم لطرفى النزاع.

الفصل الثالث

هيئة التأديب

مادة ٥٨ - تشكل بقرار من مجلس الإدارة هيئة تأديب على الوجه المبين بالمادة ٣٧ من القانون لمباشرة الاختصاصات المحددة فيها.

مادة ٥٩ - يحال عضو الاتحاد الذى ينسب إليه ارتكاب احدى المخالفات المنصوص عليها فى القانون الى هيئة التأديب بالاتحاد بناء على طلب من الوزير المختص أو الجمعية العمومية للاتحاد أو مجلس الإدارة أو رئيس المجلس.

وتتم الاحالة بقرار من رئيس مجلس الإدارة أو أحد نوابه وتخطر الأمانة العامة للاتحاد العضو بإحالاته الى هيئة التأديب بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول يتضمن الأمور المنسوبة اليه وتاريخ وميعاد ومكان اجراء التحقيق معه فيما نسب اليه. ويكون للعضو الحق فى إيداء لوجه دفاعه وتقديم ما يؤيده من مستندات وكذا اصطحاب أحد المحامين لحضور التحقيق معه ما لم تقرر الهيئة سريته.

وتكون القرارات التى تصدرها الهيئة نهائية ويخطر العضو بالقرار الذى يصدر فى شأنه كتابة ويسلم اليه صورة منه باليد مع توقيعها بما يفيد الاستلام أو بكتاب موسى عليه مصحوب بطم الوصول.

الباب السابع

أحكام عامة

مادة ٦٠ - يعد الاتحاد جدولاً لتقيد الخبراء الذين يتولون الحضور عن أصحاب الشأن أمام خبراء المحاكم للمناقشة فى المسائل المتعلقة بالمقولات.

ويشترط للتقيد فى هذا الجدول أن يكون الخبير حاصلاً على مؤهل عال فى مجال خبرته وألا تقل مدة الخبرة عن عشرين سنة.

ويقدم طلب التقيد فى هذا الجدول الى رئيس مجلس إدارة الاتحاد ويحال الى اللجنة الدائمة للطعون للبت فيه.

بورصات

قانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٩٤

بإصدار قانون إنشاء بورصة للبضاعة

الحاضرة للأقطان " بورصة مينا البصل " (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

أمر مجلس الشعب للقانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه:

المادة الأولى

تتشأ بورصة للبضاعة الحاضرة للأقطان تسمى بورصة مينا البصل ، تكون لها الشخصية الاعتبارية ومقرها مدينة الإسكندرية ، ويصل في شأنها بأحكام القانون المرفق.

ويتم عن طريق البورصة تداول الأقطان الشعر بالبيع والشراء طبقاً لأحكام القانون المشار إليه والقرارات المنفذة له وذلك دون إخلال بحق المتعاملين في تداول القطن خارج البورصة طبقاً لأحكام قانون تنظيم تجارة القطن في الداخل.

المادة الثانية

يصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية قراراً بتعيين أول لجنة للبورصة قبل مضي شهر من تاريخ صدور اللائحة التنفيذية لهذا القانون بمراعاة التشكيل المنصوص عليه في هذا الشأن لمدة سنة ، وتتولى هذه اللجنة جميع الاختصاصات المقررة لها في القانون ، كما تتولى جميع اختصاصات اللجان الفرعية على أن تتخذ الإجراءات لانتخابات لجنة البورصة واللجان الفرعية المشار إليها قبل انقضاء هذه المدة بشهرين على الأقل.

المادة الثالثة

يصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٣ في ٩ يونيو ١٩٩٤ .

ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به.

المادة الرابعة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويصل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .
يبرم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٠ ذى الحجة سنة ١٤١٤ هـ
" الموافق ٣١ مارس سنة ١٩٩٤ م " .

حصنى مبارك

قانون إنشاء بورصة البضاعة الحاضرة للأقطان

بورصة مينا البصل

الباب الأول

أعضاء البورصة

مادة ١ - يعد عضوا فى بورصة البضاعة الحاضرة للأقطان بالإسكندرية كل من
قيد اسمه فى قائمة البورصة من المتعاملين فى القطن سواء كانوا من الأشخاص
الطبيعيين أو الاعتباريين الذين تتوافر فيهم الشروط الآتية:
أولا - بالنسبة للأشخاص الطبيعيين:
١ - أن يكون كامل الأهلية.

٢ - أن يكون مقيدا فى السجل التجارى فى مجال نشاط الإتجار فى القطن.
٣ - ألا يكون قد حكم عليه نهائيا بإشهار إفلاسه فى مصر أو فى الخارج.
٤ - ألا يكون قد شطب اسمه من قائمة الأعضاء بالبورصة بقرار تأديبى نهائى
ما لم يكن قد مضت سنة على صدور القرار وألا يكون قد سبق الحكم عليه فى جنائية أو
بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة ماسة بالشرف أو الأمانة أو فى إحدى الجرائم
المنصوص عليها فى قوانين التجارة أو الشركات أو حكم بإشهار إفلاسه بتكليس ما لم
يكن قد رد إليه اعتباره.

٥ - ألا يقل رأس ماله عن مائة ألف جنيه مصرى.

٦ - أن يكون مقيما فى الإسكندرية أو متخذاً له محلا مختارا فيها.

٧ - ان يقدم تأمينا قدره عشرة الاف جنيه مصرى

ثانيا - بالنسبة للأشخاص الاعتباريين:

١ - أن تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها فى البنود ٢ ، ٣ ، ٥ ، ٦ ، ٧ من "أولا" من هذه المادة

٢ - أن تتوفر فى الممثل القانونى له أو من يتولى إدارته الفعلية للشروط المنصوص عليها فى البنود ١ ، ٣ ، ٤ ، ٦ من "أولا" من هذه المادة.

وتعد قوائم فرعية تضم كل طائفة من المقيدين فى قائمة البورصة.

مادة ٢ - يقدم طلب القيد فى قائمة البورصة إلى رئيس لجنة البورصة مرفقا به جميع المستندات المثبتة لتوافر شروط القيد بها.

وعلى رئيس لجنة البورصة عرض الطلب على اللجنة خلال شهرين من تاريخ تقديمه.

ويجب أن يرفق ببطاقة الدعوة لحضور جلسة اللجنة المحددة لنظر طلب القيد ببيان باسم الطالب والمستندات المرفقة بطلبه وما قد يكون هناك من ملاحظات بصده ، كما يجب إعلان اسم الطالب بلوحة الإعلانات المخصصة لهذا الغرض بمقر البورصة ، وذلك كله قبل التاريخ المحدد لاتخاذ اللجنة بأسبوعين على الأقل.

مادة ٣ - تصدر لجنة البورصة قرارها فى طلب القيد عن طريق الاقتراع السرى بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين ، ويتعين فى حالة رفض طلب القيد أن يكون قرار الرفض مسببا ويخطر به الطالب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول.

وطالب القيد أن يتظلم من هذا القرار أمام لجنة نظلمات تشكل بقرار من الوزير المختص برئاسة أحد نواب رئيس مجلس الدولة وعضوية أحد مستشارى مجلس الدولة يختارهما رئيس المجلس وأحد أعضاء لجنة البورصة ويكون ميعاد التظلم من قرار رفض طلب القيد ثلاثين يوما من تاريخ الإخطار بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول.

ويكون قرار اللجنة بالبيت فى التظلم نهائيا ولا يجوز لمن رفض تظلمه أن يتقدم بطلب جديد قبل انقضاء سنة تبدأ من تاريخ رفض التظلم.

مادة ٤ - يلتزم عضو البورصة بأداء الاشتراك السنوي الذي تحدده اللائحة التنفيذية ويؤدى أول اشتراك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ قبوله عضوا ، وتستند الاشتراكات التالية قبل آخر مايو من كل سنة.

ويترتب على عدم أداء الاشتراك خلال شهر من تاريخ إخطاره بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول وقف العضوية . ولا يرفع الوقف إلا بسداد قيمة الاشتراك مضافا إليه غرامة مالية قدرها ٥٠ ٪ من قيمة الاشتراك ، وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ وقف العضوية وإلا يشطب اسمه من قائمة البورصة ولا يجوز له في هذه الحالة التقدم بطلب قيد جديد خلال السنة التالية من تاريخ شطبه.

مادة ٥ - يشطب اسم العضو من قائمة البورصة في الأحوال الآتية:

- إذا فقد أحد الشروط المقررة للتقيد قانونا.
- إذا لم يلتزم بتقديم الإقرارات والبيانات الدالة على استمرار استيفائه لشروط العضوية كلما طلبت منه ذلك لجنة البورصة ، وذلك خلال شهرين من تاريخ إخطاره بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول.
- ولمن يتقرر شطب عضويته أن يتظلم أمام اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣ من هذا القانون وفقا للإجراءات المحددة بها (١) .

الباب الثاني

لجنة البورصة

مادة ٦ - تتولى إدارة البورصة لجنة من تسعة عشر عضوا تشكل على الوجه

الآتي:

- أربعة أعضاء يمثلون مصدرى القطن.
- أربعة أعضاء يمثلون تجار القطن في الداخل.
- أربعة أعضاء يمثلون مغازل القطن المحلية.

(١) اشتراك منشور بالجريدة الرسمية - العدد ٢٧ في ٧ يولييه ١٩٩٤

- عضو يمثل السمسرة المقيدين في البورصة.
 - عضوان يمثلان البنوك التجارية العاملة في مجال تمويل تجارة القطن.
 - أربعة أعضاء يمثلون منتجي القطن.
- وينتخب أعضاء كل طائفة من الطوائف الأربعة الأولى ممثليهم في عضوية لجنة البورصة بطريق الاقتراع السري من بين المقيدين بالقائمة الفرعية الخاصة بكل منهم في البورصة ، كما ينتخبون عددا لا يجاوز نصف عدد الأعضاء المشار إليهم كأعضاء احتياطيين يحلون محل الأعضاء الأصليين عند غيابهم أو وجود مانع لديهم.
- ويختار اتحاد البنوك ممثلي البنوك التجارية من المقيدين في البورصة كما تختار الجمعية التعاونية العامة لمنتجي القطن ممثلي المنتجين للقطن ، وذلك في عضوية لجنة البورصة.
- مادة ٧ - لكل من أعضاء البورصة أن يتقدم للترشيح لعضوية لجنة البورصة بطلب يقدم إلى سكرتير لجنة البورصة قبل التاريخ المعين لاتخاذ الجمعية العمومية السنوية بشأنية أيام على الأقل ويبين في الطلب اسمه وصفته والقائمة الفرعية للطائفة التي ينتمي إليها ، وتعلن قائمة المرشحين في لوحة الإعلانات المعدة لذلك بمقر البورصة.
- مادة ٨ - لجنة البورصة هي الهيئة المنفذة لقرارات الجمعية العمومية للبورصة، وتختص بالإشراف على حسن سير العمل بالبورصة ومراقبة تنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بها واتخاذ ما تراه طبقا لأحكامها.
- ويجوز للجنة إذا طرأت ظروف عارضة أن تتخذ من الإجراءات الفورية ما يمكنها من مواجهة هذه الظروف وتبلغ الوزير المختص بهذه الإجراءات فور اتخاذها ، وللوزير المختص أن يوقف تنفيذها وفي هذه الحالة أن يتخذ الإجراءات لمواجهة للظروف المشار إليها.
- وللجنة بوجه خاص:
- (أ) وضع اللوائح الداخلية لتنظيم عمليات التداول في البورصة.
 - (ب) تقرير نماذج القطن.
 - (ج) توحيد شروط التعامل للعمليات التي تتم في البورصة.

- (د) تشكيل اللجان الفرعية طبقا لأحكام هذا القانون.
- (هـ) النظر في القرارات التي تصدرها اللجان الفرعية المختلفة واتخاذ ما تراه من قرارات في شأنها واعتماد ما يلزم اعتماده منها طبقا لهذا القانون ولائحته التنفيذية.
- (و) إصدار القواعد المنظمة للعمل في البورصة والعاملين بها وتحديد الأيام التي تعمل فيها البورصة خلال السنة وإعلانها في شهر أبريل من كل عام.
- (ز) إعداد التقرير السنوي عن نشاط البورصة متضمنا مركزها المالي ومشروع حسابها الختامي توطئة لعرضها على الجمعية العمومية للبورصة لإقرارها.
- مادة ٩ -** مدة العضوية في اللجنة ثلاث سنوات . ويجوز إعادة انتخاب الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم وإذا خلا محل أحد الأعضاء قبل نهاية المدة حل محله أحد الأعضاء الاحتياطيين من ذات طائفته المشار إليها في المادة (٦) من هذا القانون وذلك للمدة الباقية لسلفه.
- مادة ١٠ -** تجتمع اللجنة بناء على دعوة من رئيسها مرة على الأقل كل شهر وعليه دعوتها إلى الاجتماع كلما طلب ذلك ربع عدد أعضائها أو مندوب الحكومة ، ولا تكون مدولات اللجنة صحيحة إلا إذا حضرها نصف عدد أعضائها على الأقل . وفيما عدا الحالات التي نص فيها على أغلبية خاصة تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين فإذا تساوت الآراء رجح الجانب الذي منه الرئيس.
- وتكون محاضر الجلسات في سجل خاص يعد لهذا الغرض ويوقع عليها من رئيس اللجنة والسكترير.
- مادة ١١ -** يعتبر عضو اللجنة مستقिला إذا تخلف عن حضور أربع جلسات متتالية دون عذر مقبول ، وعلى اللجنة بإخطار العضو بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول.
- وفي هذه الحالة تختار اللجنة من يحل محل العضو المستقيل بمراعاة حكم المادة ٩ من هذا القانون.
- مادة ١٢ -** تنتخب اللجنة كل سنة من بين أعضائها - بعد اجتماع الجمعية العمومية - رئيسا ونائبين للرئيس وسكتريرا ولأمينا للصندوق ، ويجوز إعادة انتخاب أعضاء المكتب لأكثر من مرة.

ويتولى مكتب اللجنة متابعة العمل والنظر في الحالات العاجلة وإعداد تقرير بشأنها للعرض على لجنة البورصة وما ترى اللجنة تفويضه به.

مادة ١٣ - يمثل البورصة أمام القضاء وفي صلاحاتها بالتغير رئيس لجنة البورصة ويقوم على تنفيذ قرارات اللجنة ويعرض عليها كل ما يهم البورصة لدراسته، وله أن يستعين بمن يراه لإعداد التقارير والدراسات الخاصة بها.

وفي حالة غياب الرئيس يحل محله أكبر النائبين سناً ، فإذا غاب ينوب عنه النائب الآخر ، فإذا غاب الرئيس والنائبان اختارت اللجنة من بين أعضائها رئيساً مؤقتاً.

مادة ١٤ - يتولى سكرتير اللجنة الإشراف على جميع الأعمال الإدارية في البورصة بما يكفل تضابطها وحسن أداء العمل بها بانتظام ولطرد (١) كما يشرف على تحرير محاضر جلسات اللجنة ويوقعها مع الرئيس ويشرف أمين الصندوق على أعمال الخزنة والحسابات وكل ما يتعلق بالشئون المالية للبورصة .

الباب الثالث

الجمعية العمومية للبورصة

مادة ١٥ - تتكون الجمعية العمومية من جميع الأعضاء المقيدين في قائمة البورصة.

مادة ١٦ - تدعو لجنة البورصة الجمعية العمومية إلى الاجتماع العادي في النصف الثاني من شهر فبراير من كل سنة . وتكون الدعوة بإعلان يوضع بمقر البورصة قبل موعد الاجتماع بثمانية أيام على الأقل ويجب أن تتضمن الدعوة جدول الأعمال.

ويجوز للجنة أن تدعو الجمعية العمومية إلى اجتماع غير عادي كلما دعت الضرورة إلى ذلك وبناء على طلب مسبب من ثلث أعضاء البورصة على الأقل.

وعلى اللجنة في هذه الحالة أن تدعوا الجمعية العمومية غير العادية إلى انعقاد

(١) إشترك منشور بالجريدة الرسمية - العدد ٢٧ في ٧ يولييه ١٩٩٤ .

خلال الثلاثة أيام التالية لتلقى الطلب مبينا به سببه . وتحدد اللجنة موعدا للاجتماع بعد خمسة عشر يوما من تاريخ الدعوة ، وللجنة أن تقصر هذه المدة في الحالات العاجلة ، وتوجه الدعوة بإعلان يوضع بمقر البورصة.

مادة ١٧ - لا يعتبر اجتماع الجمعية العمومية صحيحا إلا إذا حضره نصف عدد الأعضاء على الأقل ، فإذا لم يكتمل العدد القانوني في الموعد المحدد للاجتماع وجهت دعوة جديدة خلال الثمانية أيام التالية . ويكون اجتماعها الثاني صحيحا إذا حضره خمس عدد أعضاء الجمعية العمومية على الأقل.

وإذا دعت الجمعية العمومية إلى اجتماع غير علاني بناء على طلب ثلث الأعضاء ولم يحضر الاجتماع هذا العدد فيعتبر ذلك عدولا عن طلب عقد الجمعية العمومية ، ولا يجوز إعادة دعوتها لذات الغرض.

مادة ١٨ - يرأس الجمعية العمومية رئيس لجنة البورصة أو أحد نائبيه في حالة غيابه ، وعند غيابهم تختار الجمعية العمومية أحد أعضاء اللجنة لرئاسة الاجتماع. وتصدر قرارات الجمعية العمومية بأغلبية أصوات الحاضرين ، وإذا تساوت الأصوات رجح الرأي الذي منه الرئيس ، ويحرر محضر اجتماع الجمعية العمومية ويوقع من الرئيس والسكترير ويرسل إلى لجنة البورصة.

مادة ١٩ - يعرض التقرير السنوي المقدم من اللجنة على الجمعية العمومية العادية للتصديق على المركز المالي ومشروع الحسابات الختامية ، وتتخذ الجمعية من القرارات ما تراه ضروريا لسير العمل بانتظام ولطرد (١) وبما يكفل تطوره ومسائره لأحدث النظم والأساليب المتبعة في البورصات العالمية المماثلة.

الطلب الرابع

المسألة

مادة ٢٠ - يجب أن تتم جميع صفقات القطن في البورصة بواسطة أحد المسامرة المعيّنين بها

مادة ٢١ - يشترط فيمن يقل سمسارا بالبورصة:

- ١ - أن يكون مصرياً كامل الأهلية.
- ٢ - أن يكون مقيداً بالسجل التجارى لمزاولة نشاط المسمرة فى تجارة القطن ، وأن يتخذ له محلاً تجارياً لمزاولة نشاطه بالإسكندرية ، أو أن يكون شريكاً لسمسار سبق قيده فى البورصة.
- ٣ - ألا يكون قد شطب اسمه من قائمة السماسرة بالبورصة بقرار تأديبى نهائى ما لم يكن قد مضت سنة على صدور القرار ، وألا يكون قد سبق للحكم عليه فى جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة ماسة بالشرف أو الأمانة ، أو فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى قوانين التجارة أو الشركات ، أو حكم بإفلاسه بتدليس ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

٤ - أن يؤدى لاختباراً خاصاً للتحقق من توافر الخبرات الفنية اللازمة لمزاولة مهنة المسمرة.

٥ - أن يقدم تأمينا تحده اللائحة التنفيذية.

ويجرى الاختبار أمام لجنة تشكلها لجنة البورصة سنوياً من ثلاثة من أعضائها ، كما تختار لجنة البورصة عدداً مماثلاً كأعضاء احتياطيين يحلون محل الأعضاء الأصليين إذا تغيب أحدهم أو قلم مانع لديه.

وتبين اللائحة التنفيذية كيفية إجراء الاختبار والمواد التى يشملها.

ويمستثنى من الشرط الوارد فى البند ٤ ممارسة القطن المقيدون فى البورصة السابقة قبل تصفيتهم.

مادة ٢٢ - يقدم طلب القيد إلى رئيس لجنة البورصة مرفقاً به المستندات التى تثبت توافر الشروط المطلوبة للقبول ، ويتبع فى عرض ونظر هذا الطلب ذات القواعد والإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٢ من هذا القانون .

مادة ٢٣ - تحيل لجنة البورصة الطلب لبحثه بمعرفة لجنة فرعية تشكلها سنوياً من ثلاثة أعضاء أصليين وثلاثة احتياطيين يختارون من بين أعضاء البورصة ، وترفع اللجنة الفرعية توصيتها فى شأن الطلب إلى لجنة البورصة وذلك بعد دراسة المستندات المرفقة بطلب القيد واستيفاء جميع البيانات اللازمة لبحثه وبعد سماع أقوال طالب

القيّد إذا قضى الأمر ذلك.

مادة ٢٤ - تصدر لجنة البورصة قرارها في طلب القيد بالاقتراع السرى بأغلبية أصوات أعضائها الحاضرين ويتبع في إجراءات التظلم من القرار الصادر برفض طلب القيد ذات القواعد والإجراءات المنصوص عليها في المادة ٣ من هذا القانون. ولا يجوز لمطالب القيد الذي رفض طلبه أن يتقدم بطلب جديد قبل انقضاء سنة من تريح صدور القرار النهائي بالرفض.

مادة ٢٥ - تعد لجنة البورصة قائمة بأسماء مسامرة للقطن المقيدين بالبورصة وتؤولي تعديلها أولاً بأول.

ويجب إعلان هذه القائمة بصفة دائمة في اللوحة المخصصة لذلك بمقر البورصة. مادة ٢٦ - يجب على من يقيد مسماراً بالبورصة ألا يشتغل بتجارة أو تصدير قطن بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو بالعمل بأجر أو بالاشتراك مع أية منشأة لتجارة قطن ، وألا تكون له فيها أية مصلحة ولو بصفة ممول باسم زوجته أو أحد من أصوله أو فروعه.

ويجب على المسمار ألا يلحق لديه عاملين يشتغلون بتجارة أو تصدير القطن بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، أو يطمون بأجر أو يشتركون مع منشأة لتجارة قطن ، وألا يكون لهم فيها أية مصلحة ولو بصفته ممولين باسم زوجاتهم أو أحد من أصولهم أو فروعه.

مادة ٢٧ - يلتزم المسمار بأداء الاشتراك السنوي الذي تحدده اللائحة التنفيذية. تسرى في شأن أداء هذا الاشتراك ذات القواعد المنصوص عليها في المادة ٤ من هذا القانون.

ويجب على المسمار أن يقدم خلال شهر مارس من كل عام إقراراً معتمداً من أحد مراجعي الحسابات يثبت استمرار ممارسته لمهنة السامرة وتوافر الشروط المنصوص عليها في هذا القانون.

مادة ٢٨ - يجوز للمسمار المقيّد بالبورصة أن ينيب عنه للعمل لحسابه وتحت مسؤوليته أحد السامرة بالشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية ، على أن

يخطر رئيس لجنة البورصة بأسمائهم والبيانات الخاصة بهم قبل خمسة عشر يوما على الأقل من تاريخ بدء مزولة عملهم بالبورصة.

مادة ٢٩ - مع مراعاة أحكام قانون الدفاتر التجارية يجب على السمسار أن يمسك الدفاتر التجارية التي تحددها اللائحة التنفيذية ، وعليه أن يضع هذه الدفاتر تحت تصرف مراقبي الحسابات المعتمدين الذين تختارهم اللجنة أو مندوب الحكومة للقيام بالمرجعة التي يطلب رئيس اللجنة أو مجلس التدبير أو مندوب الحكومة إجرائها.

الفصل الخامس

اللجنة الفنية للقطن

مادة ٣٠ - تنتخب لجنة البورصة من بين أعضائها أو من أعضاء البورصة بالاقتراع السري بعد اجتماع الجمعية العمومية العلنية السنوية لجنة فرعية تسمى "اللجنة الفنية للقطن" تختص بالإشراف على عمليات الاتجار في البورصة وفقا للقواعد والأوضاع التي تبينها اللائحة التنفيذية.

ويراعى في انتخاب اللجنة الفنية للقطن أن يمثل فيها:

- ثلاثة أعضاء عن المصدرين.
- ثلاثة أعضاء عن الغزاليين.
- عضوان عن تجار القطن في الدخول.
- عضوان عن المنتجين.
- عضوان عن ممثلي البنوك.
- عضو عن السمسرة.

وتنتخب اللجنة رئيسا لها من بين أعضائها ، ولا يكون اجتماع هذه اللجنة صحيحا إلا إذا حضره تسعة من أعضائها على الأقل ، وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات انعقادها والقواعد التي تتبعها في أداء اختصاصاتها.

مادة ٣١ - تجتمع اللجنة الفنية للقطن بالبورصة مرة على الأقل كل أسبوع لتحديد متوسط أسعار وعلاوات الأصناف وفروق الرتب المختلفة من القطن وفقا لنماذج القطن المقررة على أساس أسعار الصفقات التي تمت بمسوق البضاعة الحاضرة من واقع مذكرات البيع ، وتتولى اللجنة نشر هذه الأسعار وأعلاناتها في البورصة.

مادة ٣٢ - على كل عضو بالبورصة أن يرسل إلى مندوب الحكومة بيانا يوميا بمشترياته ومبيعاته من البضاعة الحاضرة وصيغ عمليات التسليم . وعلى كل مسمار أن يرسل بيانا يوميا إلى مندوب الحكومة بجميع الصفقات التي عقدها لحساب عملائه وصورة من مذكرة العقد الخاص بكل عملية من عمليات التعاقد.

وعلى المشتري أن يحتفظ لمدة ثمان وأربعين ساعة بالعينات التي تمت على أساسها الصفقات المبلغة ببياناتها إلى مندوب الحكومة.

ولمندوب الحكومة الحق في أن يتأكد من صحة البيانات المبلغة إليه والقيام بالمرجعة وطلب عينات جديدة للتحقق من نوع القطن أو رتبته ، ويجرى سحب هذه العينات طبقا لما تبينه اللاتحة التنفيذية بحضور مندوب من لجنة البورصة.

الباب السادس

لجنة التحكيم

مادة ٣٣ - تنتخب لجنة البورصة بالاقتراع السري في أول اجتماع لها بعد انتخاب للرئيس خمسة من أعضاء البورصة تشكل منهم لجنة تحكيم القطن ، وتنتخب اللجنة كذلك عددا مماثلا كأعضاء احتياطيين يطون عند الاقتضاء محل الأصليين المتغيبين أو الذين لهم مصلحة في النزاع القائم.

مادة ٣٤ - تختص لجنة التحكيم باعتبارها مفوضة في الصلح بالفصل في جميع المنازعات التي تقع بين أعضاء البورصة والمتعلقة بعملياتهم داخل البورصة شراء أو بيعا أو تسليم القطن وفقا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ولا تحت التنفيذ.

ويعرض النزاع على لجنة التحكيم بطلب يقدم إلى رئيسها مرفقا به ما يفيد أداء المصروفات التي تحددها اللاتحة التنفيذية . ويجب أن يتضمن الطلب بيانا واثبا بموضوع النزاع ، ويبلغ إلى المدعى عليه على النحو الذي تبينه اللاتحة التنفيذية ليبدى رايه فيه كتابة وليقدم طلباته المقابلة إذا لزم الأمر . وتسمع لجنة التحكيم أقوال الطرفين إلا إذا أقر أحدهما أو كلاهما كتابة بالزول عن سماع أقواله . وتصدر اللجنة قرارها في النزاع بأغلبية الآراء.

مادة ٣٥ - قرار لجنة التحكيم نهائي وملزم للطرفين وواجب التنفيذ بمجرد إعلانه

إلى طرفى النزاع ، فإذا امتنع العضو الصادر ضده القرار عن تنفيذه بعد إنذاره وعدم قبله بالتنفيذ فى المدة التى تعينها له لجنة البورصة إحالته للجنة إلى مجلس التأديب .
ولا تمنع الإحالة إلى مجلس التأديب من تنفيذ القرار الذى أصدرته لجنة التحكيم .

اللياب المانع

مجلس التأديب

مادة ٣٦ - تنتخب الجمعية العمومية خلال شهر يوليو من كل عام خمسة من أعضاء البورصة يشكل منهم مجلس تأديب وخمسة أعضاء احتياطيين يطون محل الأعضاء الأصليين عند غيابهم أو وجود مانع لديهم .

ويختص مجلس التأديب بالنظر فيما يقع من أعضاء البورصة والمسلمة من مخالفات للقوانين أو اللوائح أو قرارات البورصة أو يؤدي إلى الإخلال بانتظام المعاملات والاضرار بالمعاملين فى السوق .

مادة ٣٧ - تكون إحالة عضو البورصة أو السمسار بعد التحقيق معه إلى مجلس التأديب بقرار يصدر من لجنة البورصة وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات التحقيق والإحالة .

مادة ٣٨ - يتولى رئاسة مجلس التأديب رئيس لجنة البورصة إذا انتخب لعضويتها وإلا فتتخذ المجلس رئيسا له من بين أعضائه . ولا يكون اجتماع المجلس صحيحا إلا بكامل تشكيله .

ويجب أن يعان عضو البورصة أو السمسار المحال إلى مجلس التأديب بالحضور أمامه لإبداء دفاعه بنفسه أو لتقديم البيانات التى يراها المجلس لازمة ، فإذا تخلف عن الحضور رغم إعادة إعلانه جاز للمجلس المضى فى معاقبته غيابيا .

مادة ٣٩ - تصدر قرارات المجلس بأغلبية الآراء . وتثبت قرارات المجلس فى محاضر تحفظ فى سجل خاص ، وتعلن إلى ذوى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول كما تبلغ إلى مندوب الحكومة . ويجوز للمجلس أن يأمر بإعلان قراره فى لوحة الاعلانات بعد سيرورته نهائيا .

ويتم تنفيذ قرارات مجلس التأديب عن طريق رئيس لجنة البورصة .
وتبين اللائحة التنفيذية القواعد والإجراءات والأوضاع المنفذة للأحكام السابقة .

مادة ٤٠ - الجزاءات التأديبية:

١ - الانذار .

٢ - الغرامة بما لا يقل عن ٥٠٠ جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه .

٣ - الوقف عن العمل في البورصة لمدة لا تجاوز ستة شهور .

٤ - شطب الاسم من قائمة الأعضاء أو السمسرة .

مادة ٤١ - تكون قرارات مجلس التأديب الصادرة بعقوبة الانذار غير قابلة للاستئناف . أما قراراته الصادرة بالغرامة أو بالوقف أو بالشطب فتكون واجبة النفاذ مؤقتا وقابلة للاستئناف .

مادة ٤٢ - يجوز لصاحب الشأن أن يطعن في قرار مجلس التأديب الصادر بالغرامة أو بالوقف أو بالشطب خلال ستين يوما من تاريخ إعلانه أمام مجلس تأديب استئنافي يشكل برئاسة أحد نواب رئيس مجلس الدولة يختاره مجلس الدولة وستة من أعضاء لجنة البورصة تختارهم لجنة البورصة سنويا . على أن يصدر قرار مجلس التأديب خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ تقديم الطعن .

ولا يجوز لمن اشترك في إصدار القرار المستأنف أن يكون عضوا في مجلس التأديب الاستئنافي . وتبين اللائحة التنفيذية لإجراءات نظر الطعن والفصل فيه .

مادة ٤٣ - لا يجوز لأي عضو أو سمسار تقرر مجازاته نهائيا بشطب اسمه أن يطلب إعادة قيده بعضوية البورصة أو قائمة السمسرة إلا بعد مضي سنة على الأقل من تاريخ قرار الشطب .

الباب الثامن

مندوب الحكومة لدى البورصة

مادة ٤٤ - تعين وزارة الاقتصاد مندوبا للحكومة لدى البورصة مهمته الاشراف على تنفيذ القوانين والوائح . ويجب أن يدعى مندوب الحكومة لحضور اجتماعات الجمعية العمومية وجلسات لجنة البورصة ومجلس التأديب ولجنة التحكيم وجلسات اللجان المختلفة المشكلة بموجب هذا القرار دون أن يكون له صوت معدود في المدولات وإذا حدث ما يمنع المندوب من الحضور جاز له أن يرسل نائبا عنه بموافقة وزير الاقتصاد .

مادة ٤٥ - لمندوب الحكومة حق الاعتراض على قرارات لجنة البورصة واللجان المختلفة ومجلس التأديب خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدورها على أن يقدم الاعتراض كتابة وموضحا به أسباب مخالفته للقوانين المعمول بها أو للوائح البورصة ويترتب على اعتراض المندوب وقف القرار مؤقتا وبحق الرئيس البورصة أو من ينوب عنه التظلم إلى الوزير المختص من قرار مندوب الحكومة . وعلى الوزير البت في هذا خلال خمسة عشر يوما.

وفي حالة عدم الرد يعتبر اعتراض مندوب الحكومة غير قائم وذلك دون إخلال بحق رئيس لجنة البورصة أو من ينوب عنه في أن يطعن من تلقاء نفسه أو بناء على طلب يقدم إليه أمام محكمة القضاء الإداري خلال ستين يوما من تاريخ علمه بالقرار.

مادة ٤٦ - للجنة البورصة تكليف واحد أو أكثر من مراجعي الحسابات المعتمدين لديها وكذلك لمندوب الحكومة بنفسه أو بواسطة أي مراجع معتمد حق الاطلاع على دفاتر الأعضاء والمسامرة بما في ذلك سجلات النماذج " التاييب " ولوراقهم للتحقق من صحة عملياتهم ، وللوقوف على ما يكونون قد ارتكبه من مخالفات لاحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له.

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية
قرار وزاري رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٩٤
بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء بورصة
البضاعة الحاضرة للأقطان بورصة مينا البصل (١)

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن الدفتر التجارية،
وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٣ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالقطن ،
وعلى قانون إنشاء بورصة البضاعة الحاضرة للأقطان " بورصة مينا البصل "
الصادر بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٩٤ ،
وعلى قانون تنظيم تجارة القطن في الداخل الصادر بالقانون رقم ٢١٠ لسنة
١٩٩٤ ،
وعلى قانون اتحاد مصدرى الأقطان الصادر بالقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٩٤ ،
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر

المادة الأولى

يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء بورصة البضاعة الحاضرة للأقطان
"بورصة مينا البصل " الصادر بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٩٤ للمرفقة.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ
نشره.

صدر في ١٦ أغسطس ١٩٩٤

اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء بورصة البضاعة الحاضرة للأقطان

بورصة ميناء البصل

الفصل الأول

العضوية في بورصة ميناء البصل

(أ) قائمة البورصة

مادة ١ : يلتزم العضو المقيد في قائمة بورصة ميناء البصل وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة ١ من قانون إنشاء بورصة البضاعة الحاضرة للأقطان أن يسدد اشتراكا سنويا للبورصة مقداره خمسمائة جنيه.

(ب) قائمة السماسرة:

يشترط فيمن يقبل مسمارا بالبورصة بالإضافة إلى ما ورد في المادة ٢١ من القانون المشار إليه ما يأتي:

- ١ - أن يقدم إلى لجنة البورصة عند طلب قيد تأمينه قدره ألف جنيه.
- ٢ - أن يجتاز بنجاح نسبة لا تقل عن ٦٠ ٪ في الاختبارات الشفوية والتحريرية التي تجريها لجنة الاختبار المختصة في فرز القطن والقوانين واللوائح المنظمة للعمل بالبورصة.

ويلتزم من يقيد بقائمة السماسرة أن يؤدي اشتراكا سنويا مقداره مائتا جنيه. كما يلتزم بمسك دفاتر التجارية الآتية:

- (أ) سجل قيد الصفقات التي يحقدها السماسر لحساب عملائه.
 - (ب) سجل يتضمن مبالغ السمسرة التي يحصل عليها عن كل صفقة.
 - (ج) بيان بالمذكرات " القنوتات " التي تحرر بمعرفته عن كل صفقة.
- ويجوز للسماسر المقيد بالبورصة أن ينيب عنه للعمل لحسابه وتحت مسؤوليته أحد السماسرة أو غيرهم على أن تتوافر فيه الشروط الآتية:

- (أ) أن يكون مصرياً كامل الأهلية.
- (ب) ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة ماسة بالشرف أو الأمانة أو في إحدى الجرائم المنصوص عليها في قوانين التجارة أو الشركات أو حكم بإشهار إفلاسه بتكليس ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

(ج) أن يجتاز الاختبارات المنصوص عليها في البند ٢ من هذه المادة.

الفصل الثاني

الأحكام الخاصة بعمليات بورصة مينا البصل

أولاً : اللجنة الفنية للقطن

مادة ٢ : تختص اللجنة الفنية للقطن المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون إنشاء بورصة البضاعة الحاضرة للأقطان بالآتي:

(أ) إعداد نماذج مختلف رتب وأصناف القطن ومراجعتها.

(ب) تلقي الشكاوى الخاصة بالقطن المشوش والتلف الداخلي واللوات المركبة وإحالة هذه الشكاوى إلى الخبراء المختصين.

(ج) ترشيح خبراء أول درجة وخبراء الاستئناف والخبراء المخزنية.

(د) اختبار أعضاء لجان الخبرة والاستئناف وإعادة النظر.

(هـ) تعيين الموظفين اللازمين لسحب عينات الخبرة والاستئناف وإعادة النظر.

مادة ٣ : لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا إذا حضره تسعة من أعضائها على الأقل بينهم رئيس اللجنة واثنان من المصدرين واثنان من الغزاليين وواحد من تجار الدخول وواحد من المنتجين وواحد من البنوك وممسار وتكون قرارات اللجنة بالأغلبية المطلقة لعدد أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

ثانياً : إعداد النماذج

مادة ٤ : تعد اللجنة الفنية للقطن بالبورصة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون إنشاء بورصة البضاعة الحاضرة للأقطان " بورصة مينا البصل " ما تراه لازماً من نماذج لمختلف رتب القطن وأصنافه ، وتكون هذه النماذج أساساً لجميع المعاملات بعد أن توافق عليها اللجان المنوط بها اعتماد نماذج مختلف رتب القطن وأصنافه.

وتشكل كل لجنة من هذه اللجان من ثلاثة أعضاء من الخبراء المحليين على أن يكون من بينهم كبير الخبراء ، واثنان من خبراء الاستئناف تعينهم اللجنة الفنية للقطن بالبورصة

وتتم هذه الأعمال تحت إشراف رئيس هيئة خبراء الاستئناف المنصوص عليها

في المادة ٢١ من هذه اللائحة.

مادة ٥ : يراعى عند إعداد النماذج المنصوص عليها في المادة السابقة ما يأتي:

(أ) تكون النماذج الموضوعية لكل رتبة خامسية العدد ، وتحفظ في صناديق ذات غطاء زجاجي ثم تختم بمعرفة رئيس هيئة خبراء الاستئناف.

(ب) تعرض مجموعة واحدة من هذه النماذج في مكاتب البورصة وتبقى مفتوحة في متناول جميع الأعضاء.

(ج) تخصص مجموعتان أخريان من هذه النماذج لأعمال الخبرة إحداهما أصلية والأخرى احتياطية تحل محلها إذا رُوي أنه قد لحقها تغيير يجعلها غير مطابقة لنموذج الأساس.

(د) تخصص مجموعة واحدة من هذه النماذج لمختلف رتب كل صنف من أصناف القطن باعتبارها نموذج الأساس ، ولا يجوز فض أختامها إلا بتصريح من رئيس هيئة خبراء الاستئناف.

(هـ) يحتفظ بالمجموعة الخاصة بمكتب لجنة البورصة بالمدينة.

مادة ٦ : على اللجنة الفنية للقطن تكليف اللجان المنصوص عليها في المادة ٤ من هذه اللائحة بالقيام بمراجعة النماذج الموجودة ببورصة مينا البصل مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل ، فإذا تبين أنه طرأ تغيير ما على بعض النماذج المفتوحة ، بتعيين على هذه اللجان أن تعمل على مطابقتها لنموذج الأساس المقابل المشار إليه في الفقرة " د " من المادة السابقة.

وتقوم أيضا بهذه المراجعة كلما طلب ذلك خمسة من أعضاء لجنة البورصة على الأقل لو مندوب للحكومة.

مادة ٧ : تقوم اللجنة الفنية للقطن ابتداء من شهر ديسمبر من كل عام بتكليف الخبراء المختصين بإعداد نماذج الموسم التالي ، ويجب أن يتم إعداد النماذج الجديدة واعتمادها من اللجان المنصوص عليها في المادة ٤ من هذه اللائحة في موعد غايته شهر مارس ، ولا يعمل بها إلا في الموسم التالي.

مادة ٨ : لا تكون مدلولات لجان اعتماد النماذج صحيحة إلا بحضور جميع الأعضاء المنصوص عليهم في المادة ٢٢ من اللائحة ، وفي حالة تغيب أحد

الأعضاء يتم تعيين بدلا منه ويحرر مندوب اللجنة الفنية للقطن محضرا باعتماد صناديق النماذج.

ثالثا : الفش والتلف الداخلي واللوطات المركبة

مادة ٩ : يعتبر قطنا مشوشا كل لوط تحوى بالاته على ربتين أو عدة رتب أو صنفين أو عدة أصناف من القطن محزومة ومهياة بشكل يضلل المشتري. ويعتبر تلفا داخليا كل ما يؤثر على صفات القطن ويؤدى إلى تلفه. ويعتبر لوطا مركبا " غير متجانس " كل لوط يحتوى على بالات مختلفة الرتبة. (أ) القطن المشوش:

مادة ١٠ : كل شكوى خاصة بالقطن المشوش تقدم كتابة إلى رئيس اللجنة الفنية للقطن وعليه أن يقوم بتعيين سبعة خبراء من بينهم ثلاثة من الخبراء المطلقين واثنان من هيئة خبراء الاستئناف واثنان من الخبراء الفرزين المنصوص عليهم فى المادة ١٤ من هذه اللائحة يختارهم بالاقتراع وذلك للنظر فى الشكوى.

ويتولى هؤلاء الخبراء أعمال الخبرة فى مخازن المشتري ويكون قرارهم غير قابل للاستئناف ، ويتم أخذ العينات فى حضور مندوب البائع ليتحقق من القطن المطلوب معاينته ، فإذا لم يحضر فى الموعد الذى يعين له أخذت العينات فى غيبته ، وتقتصر أعمال الخبراء على بيان ما إذا كان كل اللوط موضوع الشكوى أو بعضه مشوشا من عدمه.

وتحدد لجنة البورصة المبلغ الذى يستحق عن عملية الخبرة بالنسبة لكل لوط ، ويوزع على الخبراء ، كما يستحق لمصالح صندوق البورصة مبلغا يعادل نصف هذا المبلغ.

ويلتزم البائع وحده بأداء هذين المبلغين إذا تقرر أن القطن كله أو بعضه مشوش ويكون المشتري ملتزما بأدائهما إذا ما تقرر أن القطن صالح للتسليم.

مادة ١١ : على البائع استرداد اللوط أو اللوطات التى تبين أنها مشوشة خلال ثلاثة أيام من قرار الخبراء ، كما يجب عليه أن يؤدى إلى المشتري جميع المصاريف المتعلقة بالأقطن المشوش بما فى ذلك مصاريف الدخول والخروج والفوائد البنكية وخلافه ، ويدفع البائع إلى المشتري مبلغا يواقع ٥ ٪ من قيمة الأقطن المتعاقد عليها

حسب سعر التعاقد وذلك مع عدم الإخلال بحق لجنة البورصة في إحالة البائع على مجلس تأديب أو الإحالة إلى الجهة المختصة لتحديد المسؤولية الجنائية. والمشتري في حالة تسليمه أقطانا مغشوشة الخيارين:

١ - أن يلغى شراءه للصفقة التي تضمنت الأقطان المغشوشة بأكملها وإعادتها إلى البائع مع تحرير فاتورة بسعر الاسترجاع الذي تحدده اللجنة الفنية للقطن لرتبة القطن الخارجية للبالات المسلمة طبقا لتقرير الخبراء أو لرتبة التعاقد الأساسية في حالة ما إذا كانت الأقطان المرفوضة بسبب الغش مسلمة على عقد تسليم المحطة أو الشون " فراكو "

٢ - أن يطلب استبدال الكمية المغشوشة بأخرى تماثل تماما الطبقة الخارجية للبالات المغشوشة خلال ثلاثة أيام من تاريخ قرار الخبراء ، فإذا كانت هذه الأقطان مسلمة تنفيذا لعقد تسليم المحطة أو الشون " فراكو " تكون الأقطان المستبدلة في نطاق رتب التعاقد ويتم ذلك خلال مدة التسليم المبينة في العقد ، وإذا كان تاريخ قرار الخبراء قد تجاوز هذه المدة يكون التسليم خلال ثلاثة أيام فقط من تاريخ قرار الخبراء. وإذا لم يقم البائع بالاستبدال الكلي أو الجزئي لكمية الأقطان المرفوضة بأقطان يقرر الخبراء صلاحيتها ، يقوم المشتري بتحرير فاتورة بقيمة الأقطان محسوبة بسعر الاسترجاع الذي تقررره اللجنة الفنية للقطن طبقا للقواعد المنصوص عليها في المادة ١١٠ من هذه اللائحة.

وفي جميع الأحوال يحق للمشتري أن يضمن الفاتورة أيضا الغرامة والمصاريف التي تحددها لجنة البورصة.

(ب) لتلف الدلظي:

مادة ١٢ : تقدم كتابة إلى رئيس اللجنة الفنية للقطن لشكاوى الخاصة بالتلف الدلظي في عمليات البضاعة الحاضرة أو التسليم المحطة أو الشون " فراكو " ، وذلك خلال ٤٥ يوما من تاريخ تسليم البضاعة وعلى رئيس اللجنة أن يحيلها إلى ثلاثة من الخبراء المخزنجية يختارهم بالاقتراع من القائمة المشار إليها في المادة ٣١ من هذه اللائحة وعليهم مباشرة عملهم في مخازن المشتري بعد إخطار البائع لإرسال مندوبه عند أخذ العينات فإذا لم يحضر في الموعد المحدد أخذت العينة في غيبته ويكون

قرار الخبراء نهائياً.

وإذا تقرر أن القطن موضوع الخبرة تالف وجب على البائع أن يستبدله بقطن صالح للتسليم وذلك خلال ثلاثة أيام " لا تحسب فيها أيام العطلة " والمشتري الحق في رفض البالة بأكملها إذا زاد القطن التالف فيها على ٢٥ ٪ من وزنها.

وإذا لم يتمكن البائع من استبدال القطن التالف حسب قرار الخبراء المخزنية تقوم اللجنة الفنية للقطن في هذه الحالة بتحديد سعر الاسترجاع للكمية التالفة وعلى البائع أداء جميع المصروفات الخاصة بكمية القطن التي اعتبرت تالفة.

وتحدد لجنة البورصة المبلغ الذي يستحق لكل خبير عن كل لوط.

ويستحق ما يعادل نصف هذا المبلغ لصالح صندوق البورصة ، ويلتزم البائع بأداء هذين المبلغين إذا قرر الخبراء وجود تلف داخلي وإلا التزم للمشتري بأدائهما.

(ج) اللوطات المركبة:

مادة ١٢ : تقدم كل شكوى خاصة بلوطات مركبة إلى رئيس اللجنة الفنية للقطن وعليه أن يحيلها إلى لجنة من سبعة خبراء منهم ثلاثة من الخبراء المحققين واثنان من هيئة خبراء الاستئناف واثنان من القرازين المنصوص عليهم في المادة ١٤ من هذه اللائحة ، ويكون اختيار هؤلاء الأربعة بطريق الاقتراع.

وعلى الخبراء مباشرة مأموريتهم في مخازن المشتري بعد إبلاغ البائع لإرسال مندوب عنه عند أخذ العينات ، فإذا لم يحضر في الموعد المقرر أخذت العينة في غيبته، ويكون قرار الخبراء نهائياً.

وإذا قررت لجنة الخبراء أن اللوط مركب وجب على البائع أن يسترده بأكمله ليستبدل به قطناً صالحاً للتسليم من الصنف ذاته خلال ثلاثة أيام " لا تحسب فيها أيام العطلة " ، ويدفع البائع للمشتري علاوة على ذلك مبلغاً مقداره ٢ ٪ من قيمة القطن.

وإذا تعذر على البائع استبدال اللوط المركب طبقاً لقرار لجنة الخبراء بالبورصة فعلى اللجنة الفنية للقطن أن تحدد سعر الاسترجاع ويزاد المبلغ إلى ٤ ٪ من قيمة القطن.

وتحدد لجنة البورصة المبلغ الذي يستحق عن عملية الخبرة لكل لوط ويقسم بين الخبراء كما يستحق ما يعادل نصف هذا المبلغ لصالح صندوق البورصة ويحصل البائع

بهذين المبلغين إذا قرر الخبراء أن اللوط مركب وإلا تحمل بهما المشتري.
وإذا استرد البائع القطن وجب عليه أن يرد فوراً للمشتري جميع مصروفات التسليم والمصروفات الإضافية التي نفقت على اللوط الذي اعتبر مركباً وأيضاً مصروفات الخبرة والاستئناف وإعادة النظر إذا كانت هذه العمليات قد أجريت على القطن.

رابعاً : أعمال الخبرة

(أ) أعمال الخبرة الابتدائية:

مادة ١٤ : تشكل قائمة خبراء أول درجة من ٦٥ من الفرازين المعتمدين لأعمال الخبرة يختارهم وزير الاقتصاد والتجارة للخارجية سنوياً منهم ١٢ خبيراً ترشحهم هيئة التحكيم واختبارات القطن والباقي من قائمة تقدمها للجنة الفنية للقطن بالبورصة تشتمل على ٨٠ اسماً وتعلق بمكتب بورصة مينا البصل قائمة بأسماء الخبراء للمختارين.

مادة ١٥ : على طرفي التعاقد عند طلب الخبرة أن يبينوا وجه الخلاف القائم بينهما، ولكل حائز قطن أن يطلب إجراء الخبرة للحصول على شهادة الخبرة الابتدائية بعد أداء المبلغ الذي تحدده لجنة البورصة.

وعلى طالب شهادة الخبرة أن يودع لجنة سكرتارية البورصة عند تقديم الطلب إنفاً لأمين مخازنه في سحب عينات من اللوط أو اللوطات المطلوب إجراء الخبرة عنها، ويقوم بسحب هذه العينات موظفو لجنة البورصة الذين يعينهم رئيس اللجنة الفنية للقطن بالبورصة لهذا الغرض.

وعلى كل من الطرفين أن يرسل مندوباً عنه يمثلّه عند أخذ العينات وإلا امتنعت عليه المنازعة في صحة العينات المسحوبة.

ويقوم بعملية الخبرة ثلاثة خبراء على أن يكون أحدهم من هيئة التحكيم واختبار القطن يختارهم رئيس اللجنة الفنية للقطن بطريق الاقتراع من بين أعضاء اللجنة المشار إليها في المادة ١٤ من هذه اللائحة بعد استبعاد من له مصلحة ، ويصدر القرار بأغلبية الأصوات وفي حالة غياب خبير هيئة التحكيم واختبارات القطن يحل محله أحد خبراء الهيئة يختار من بين أعضاء لجنة الخبرة للمشار إليها.

مادة ١٦ : كل عملية خبرة تجرى في مكتب بورصة مينا البصل يحصل عنها

مبلغ تحدده لجنة البورصة عن كل لوط ليزوع على الخبراء المعيّنين لإجراء الخبرة ، كما يحصل ما يعادل نصف هذا المبلغ لصالح صندوق البورصة.

ويلتزم بأداء المبلغين الطرف الذي يكون تقديره أبعد مدى عن قرار الخبراء ، أما إذا كان القرار وسطاً بين تقدير كل من الطرفين فسمت المبالغ المذكورة مناصفة بينهما ، وتضاعف هذه المبالغ إذا أجريت أعمال الخبرة خارج مكاتب بورصة مينا ليصل.

مادة ١٧ : إذا لم يكن المتعاقدان من أعضاء البورصة فلا يجوز مباشرة عملية الخبرة إلا بعد أن يؤدي كل منهما المبلغ الذي تحدده لجنة البورصة عن كل لوط لصالح كل من خزنة البورصة وصندوقها.

وإذا كان أحد المتعاقدين ليس عضواً بالبورصة التزم وحده بأداء مبلغ تحدده لجنة البورصة عن كل لوط علاوة على المبلغ المنصوص عليه في المادة السابقة.

مادة ١٨ : تجرى أعمال الخبرة في مكاتب بورصة مينا ليصل على أساس النماذج المقررة بمعرفة اللجنة الفنية للقطن وفقاً لأحكام هذه اللائحة ويجوز مع ذلك للخبراء إجراء عملية الخبرة في مخازن البائع إذا رُوي ضرورة لذلك.

مادة ١٩ : إذا رأت لجنة خبراء أول درجة أن أحد اللوطات مخلوط وأبنتها لجنة الاستئناف أو لجنة إعادة النظر فعلى اللجنة الخاصة المنصوص عليها في القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٣ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالقطن ، وعلى لجنة الاستئناف أو لجنة إعادة النظر لإلاغ الأمر إلى رئيس اللجنة الفنية للقطن ليبلغه بدوره إلى مندوب الحكومة بالبورصة.

مادة ٢٠ : يتحمل البائع جميع مصاريف الخبرة إذا قرر الخبراء أن القطن غير صالح للتسليم.

(ب) أعمال الخبرة الاستئنافية:

مادة ٢١ : تشكل هيئة الاستئناف من ٥٥ عضواً من أعضاء البورصة أو من يمثلونهم يختارهم وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية كل سنة من قائمة تعدها اللجنة الفنية للقطن بالبورصة تشمل ٧٠ إسماء ، وتنتخب هذه الهيئة سنوياً من بين أعضائها لرئيس ونائبيه.

ويضم إلى هذه الهيئة قائمة بالخبراء المحققين الذين يصدر بهم قرار من وزير الاقتصاد.

مادة ٢٢ : تشكل كل لجنة من لجان الاستئناف من خمسة أعضاء منهم إثنان من الخبراء المحققين من بين القائمة المعتمدة من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية وثلاثة أعضاء يعينهم رئيس اللجنة الفنية للقطن بطريق الاقتراع من بين هيئة الاستئناف المنصوص عليها في المادة ٢١ من هذه اللائحة ، وإذا تغيب رئيس اللجنة الفنية أو كانت له مصلحة فيجوز الاقتراع لأحد نائبى لجنة البورصة وعند غيابهما يجرى الاقتراع الأكبر سناً من الأعضاء الحاضرين بمينا البصل.

وفي حالة غياب واحد أو أكثر من الخبراء المحققين يحل محله واحد أو أكثر من الخبراء المحققين الاحتياطيين من القائمة المعتمدة من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية.

وفي حالة غياب واحد أو أكثر من الخبراء المحققين الاحتياطيين تستكمل لجنة الاستئناف من أعضاء هيئة خبراء الاستئناف بطريق الاقتراع . ويصدر قرار الاستئناف بأغلبية الأصوات.

مادة ٢٣ : لكل من البائع والمشتري استئناف قرار خبراء أول درجة خلال يومين " لا تحسب فيهما أيام العطلة " من صدور قرار الخبرة ، ويقدم طلب الاستئناف كتابه إلى رئيس اللجنة الفنية للقطن بالبورصة مصحوباً بمبلغ تحدده البورصة يودع خزائنها عن كل لوط أيا كان عدد بالاته ، ويحصل علاوة على ذلك مبلغ إضافي تحدده لجنة البورصة عن كل لوط لصالح صندوق البورصة ، ويقسم المبلغ المقرر عن عملية الاستئناف على الخبراء الذين اشتركوا في هذه العملية بالتساوى.

مادة ٢٤ : يجرى سحب العينات من القطن المقدم عنه طلب استئناف بمعرفة موظفى لجنة البورصة الذين يعينهم رئيس اللجنة الفنية للقطن بالبورصة لهذا الغرض . وعلى كل من الطرفين إرسال مندوب يمثله عند سحب العينات وإلا امتنعت عليه المنازعة فى صحة العينات . وتتخذ عينة من كل عشر بالات ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك ، وللخبراء الحق فى أخذ عينات إضافية إذا رأوا ضرورة لذلك.

مادة ٢٥ : يجوز إجراء الخبرة فى المكان الموجود به القطن إذا رأت لجنة

الاستئناف ضرورة لذلك ، ويتحمل الطرف الخاسر مبلغ الخبرة الابتدائية.
واللجنة الفنية للقطن بالبورصة إلزام أحد الطرفين بالمبلغ المقرر للاستئناف أو تقسيمه بينهما وفقاً لنتيجة الاستئناف.

مادة ٢٦ : على اللجنة الفنية للقطن بالبورصة أن تتخذ جميع التدابير التي تراها كفيلة بإحاطة عملية أخذ العينات وعمليات الخبرة والاستئناف بالمصرية الشاملة.

مادة ٢٧ : يعطى رئيس اللجنة الفنية بالبورصة شهادة بنتيجة الخبرة والاستئناف لمن يطلبها من الطرفين مقابل مبلغ تحدده لجنة البورصة.

(ج) لجان إعادة النظر :

مادة ٢٨ : تشكل كل لجنة من لجان إعادة النظر من خمسة خبراء منهم اثنان من قائمة هيئة خبراء الاستئناف وثلاثة من الخبراء المحلفين ويرأس اللجنة أحد الخبراء المحلفين.

ولا يجوز للخبراء الذين اشتركوا في لجنة الاستئناف عند نظر الموضوع المطلوب إعادة النظر فيه الاشتراك في لجنة إعادة النظر.

مادة ٢٩ : لكل من الطرفين صاحبي الشأن طلب إعادة النظر في قرار لجنة الاستئناف ، وذلك بطلب مكتوب يقدم إلى رئيس اللجنة الفنية بالبورصة خلال يومي العمل التاليين لليوم الذي صدر فيه قرار لجنة الاستئناف وإلا سقط الحق فيه.

ويجب أن يتضمن الطلب بياناً مفصلاً بالأسباب التي طلب من أجلها إعادة النظر ولا يقبل طلب إعادة النظر إلا بعد أداء مبلغ تحدده لجنة البورصة لصالح صندوقها عن كل لوط أيا كان عدد بالاته ويوزع بالطريقة التي تحددها لجنة البورصة.

وتحدد لجنة إعادة النظر الطرف الذي يتحمل بالمبالغ المستحقة عن عمليات الخبرة والاستئناف.

مادة ٣٠ : تسحب عينات اللوط أو اللوطات المقدم بشأنها طلب إعادة النظر في أماكن تخزين القطن وذلك بحضور عضو من قائمة هيئة خبراء الاستئناف يعينه رئيس اللجنة الفنية للقطن بالبورصة أو من يقوم مقامه ، وتسحب كذلك عينة من البالات التي تتخذت أساساً للقرار الصادر من لجنة الاستئناف.

ويخطر رئيس لجنة البورصة طرفي النزاع بميعاد ومكان سحب العينات بكتاب

موصى عليه ، وذلك قبل إجراء السحب بأربع وعشرين ساعة على الأقل.
وتصدر لجنة إعادة النظر قرارها في الموضوع مسبقا ، فإذا كان قرار اللجنة مؤيدا لقرار الاستئناف أو معدلا للرتبة في غير صالح طالب إعادة النظر ، ألزم الطالب بأداء مبلغ مقداره ٧ ٪ من قيمة القطن موضوع النزاع لصالح صندوق البورصة.
وتعطي لجنة البورصة شهادة بقرار لجنة إعادة النظر لمن يطلبها من طرفي النزاع بعد أداء مبلغ تحدده اللجنة.

خامسا : عمليات الخبرة والاستئناف في أحوال التلف الخارجي والرطوبة:

مادة ٣١ : تشكل قائمة الخبراء المخزنية من ٣٠ عضوا يختارهم وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية كل سنة من وقع قائمة تشتمل على ٤٠ اسما ترشحهم اللجنة الفنية للقطن بالبورصة ويطبق بمكتب البورصة كشف بمن وقع عليهم الاختيار.
وتختص هذه اللجنة بالبت في الخلافات الناشئة عن التلف بجميع أنواعه ، والسماح والرطوبة الخارجية " التلف الخارجي للبالات " وكذلك فروق العيار.
مادة ٣٢ : يقوم بعملية الخبرة ثلاثة من الخبراء المخزنية يختارهم رئيس اللجنة الفنية للقطن بالاقتراع بعد استبعاد كل من كانت له مصلحة في الموضوع . وعلى الخبراء مراعاة قيمة الأقطان المتألفة عند تقدير السماح.
وتصدر القرارات في هذا الشأن بأغلبية الأصوات ، وتكون نهائية.
مادة ٣٣ : يجب على الطرفين عند طلب الخبرة أن يبيّنا مسكوتارية لجنة البورصة الخلاف بينهما ، ولا يجوز اطلاع الخبراء عليها ، ولا يقبل الطلب إلا بعد أداء المبلغ الذي تحدده لجنة البورصة عن اللوط لكل خبير وكذلك ما يعادل نصف هذا المبلغ لصالح صندوقها.

ويتحمل هذه المبالغ الطرف الذي يكون تقديره في الخلاف أبعد مدى عن قرار الخبراء ويقسم المبلغ بين الطرفين في حالة صدور قرار وسطي بين رأى كل منهما.

الفصل الثالث

الأقطان للمبيعة بضاعة حاضرة

(أ) شروط البيع:

مادة ٣٤ : " محللة بالقرار ٢٨٢ لسنة ١٩٩٦ " يتم عن طريق البورصة تداول الأقطان الشعر سواء بالبيع أو للشراء بين الأعضاء المقيدين بالبورصة وذلك بالنسبة للتعاملات التي تتم داخل حدود محافظة الإسكندرية ويتم البيع بواسطة أحد السماسرة المقيدين ببورصة مينا البصل وفقا للوائح للبورصة وعلى أساس الوزن الصافي للقطن وشهادة الرطوبة والخبرة الاستثنائية الصادرة من الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن.

مادة ٣٥ : يتحمل البائع سمرة مقدارها ٢٥٪ من قيمة كل قنطار وتخصم قيمتها من الفاتورة النهائية ويؤديها المشتري للسमार ، وعلى المشتري الامتناع عن أداء قيمة السمرة المستحقة للسमार إذا قُضح أن اسمه غير مقيد وقت إبرام الصفقة في قائمة سماسرة بورصة البضاعة الحاضرة للأقطان المشار إليها في المادة ٢٥ من قانون إنشاء بورصة البضاعة الحاضرة للأقطان.

ولا يجوز للسमार أن يمنح البائع أو المشتري أى خصم على السمرة سواء كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر أو أن يطالب البائع أو المشتري بسمرة تزيد على الفئة المحددة بالفقرة الأولى، ولا يجوز للبائع أو المشتري أداء ما يزيد على هذه الفئات، وعلى كل عضو بالبورصة أو سمسار مقيد بها الالتزام بالأحكام ساقفة الذكر وألا توقع عليه العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة ٤٠ من لقانون المشار إليه.

مادة ٣٦ : يتبادل البائع والمشتري مذكرات " نوتات " طبقا للنموذج الذى تعده لجنة البورصة.

مادة ٣٧ : يحرر السमार المذكرات التى تحدد شروط البيع وذلك على النموذج المشار إليه ويوقع المشتري هذه المذكرات فى نفس اليوم.

ويجب أن تتضمن المذكرات المشار إليها العبارة الآتية:

" هذه العملية خاضعة لأحكام لوائح بورصة مينا البصل ويعرض كل ما قد ينشأ من خلاف على لجنة تحكيم القطن بالبورصة التى تصدر قرارها بأغلبية الأصوات

ويكون القرار نهائيا "

وعلى الطرفين المتعاقدين أن يتبدلا تعزيز العملية كتلية خلال ثلاثة أيام عمل مع الإشارة إلى مذكرة البيع المحررة بمعرفة السمسار يوم التعاقد باعتبارها الدليل الوحيد على الشروط المتفق عليها عند البيع.

(ب) سحب العينات:

مادة ٣٨ : تتم مشتريات القطن بضاعة حاضرة على أسس عينة يأخذها مندوبو المشتري من البالات والباتع أن يطلب وضع هذه العينة المسماة "عينة عمومية" في كيس يختم بالرماس بخاتم كل من البائع والمشتري وتضع عليه بطاقة يبين بها أسماء الطرفين ورقم لوط البائع وعدد بالاته وصنف القطن المبيع ثم تودع هذه العينة في مكاتب البورصة لتجرى عليها عملية الخبرة وفقا للقواعد المبينة بالمادة (٤٢) من هذه اللائحة.

مادة ٣٩ : على المشتري أن يعاين البضاعة يوم شرائها في الشون أو المخازن التي سحبت منها العينة العمومية بحضور مندوبه وأن يضع علامته على اللوطات التي يوافق عليها ويجب أن تحرر مذكرة الشراء من نسختين عند وضع العلامة على بالات القطن.

ويجوز أن يسحب المشتري عينة كبيرة " عينة فرز " بواسطة أحد مندوبيه لمطابقتها مع العينة العمومية . وإذا لم يضع المشتري علامته على البالات في اليوم ذاته كان البائع الحق في إلغاء البيع أو المطالبة بإجراء عملية الخبرة وفقا للقواعد المبينة في المادة ٤٢ من هذه اللائحة.

مادة ٤٠ : إذا وضع المشتري علامته على القطن انتقلت ملكيته إليه مع الاحتفاظ للبائع بحق الامتياز ضمانا لأداء الثمن ، ويظل القطن في حيازة البائع بمخازنه إلى أن يتسلمه المشتري ويؤدي ثمنه طبقا للأحكام الواردة في المادة ٤٤ . وما بعدها من هذه اللائحة.

مادة ٤١ : إذا وجد مندوب المشتري عند معاينته للبالات أن البضاعة ليست مطابقة للعينة التي تمت على أساسها الصفقة وجب عليه أن يطن مندوب البائع بذلك ، فإن أقره البائع اعتبرت الصفقة ملغاة والإجاز للبائع أن يطلب عملية الخبرة على اللوط

المختلف عليه وفقاً للإجراءات الآتية:

١ - إذا كان البائع قد وضع جزءاً من العينة في الكيس المشار إليه في المادة ٣٨ من هذه اللائحة وتمت جميع الإجراءات المنصوص عليها في المادة المذكورة ، عليه أن يكتب على البطاقة سبب الرفض وعلى المشتري أن يضع علامة مميزة على البالات للتحقق منها.

٢ - إذا لم يكن قد سبق للبائع سحب العينة وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٣٨ من هذه اللائحة تعتبر الصفقة ملغاة.

٣ - في حالة ما إذا قرر مندوب الحكومة سحب عينات جديدة للتحقق من نوع القطن أو رتبته يجرى سحب العينات على الوجه الآتي:

(أ) يتم سحب العينة بمعرفة موظف من مكتب مندوب الحكومة.

(ب) يتم السحب بحضور مندوبين عن اللجنة الفنية بالبورصة.

(ج) توضع العينة في كيس يختم بخاتم كل من مكتب مندوب الحكومة واللجنة الفنية للقطن.

وإذا اختلفت العينة عن نوع القطن أو رتبته يبلغ مندوب الحكومة اللجنة الفنية بذلك لاتخاذ اللازم.

(ج) عمليات الخبرة :

مادة ٤٢ : تجرى عملية الخبرة المشار إليها في المواد ٣٨ ، ٣٩ ، ٤١ من هذه اللائحة قبل ظهر أول يوم عمل يلي يوم الشراء ووفقاً للقواعد الآتية:

١ - عند إيداع العينات المختومة بالرصاص بالقرص يعين كل من الطرفين خبيراً أصلياً وآخر احتياطياً يتم اختيارهم من القائمة المشار إليها في المادة ١٤ من هذه اللائحة ، ثم يختار رئيس اللجنة الفنية للقطن بالبورصة خبيراً ثالثاً أصلياً وآخر احتياطياً من الخبراء المحلفين ، وفي حالة غيابيه أو كانت له مصلحة يقوم الأكبر سناً من الحاضرين من أعضاء اللجنة الفنية للقطن بالبورصة بتعيين الخبير الثالث.

٢ - إذا لم تتم عملية الخبرة على العينة في الميعاد المحدد نتيجة خطأ أحد الطرفين أو خبيره اعتبر النزاع مفصولاً فيه لصالح الطرف الآخر.

مادة ٤٣ : يفصل الخبراء بصفة نهائية فيما إذا كانت العينة المأخوذة من اللوط

"عينة الفرز" موضوع النزاع مطابقة لجنة الشراء "العينة العمومية" لو غير مطابقة لها ، فإذا وجد اللوط مطابقا للعينة اعتبر وضع العلامة عليه نهائيا ، أما إذا كان غير مطابق لها ألغيت الصفقة وشطب المشتري العلامة التي وضعها على البالات.

ويؤدى عن عملية الخبرة مبلغ تحده لجنة البورصة عن كل لوط لكل خبير ومبلغ آخر لصالح صندوق البورصة ، ويودع الطالب هذين المبلغين خزقة البورصة عند طلب الخبرة ويحصلها الطرف الذى يصدر قرار الخبرة ضده ويصبحا حقا مكتسبا للخبراء والبورصة ولو لم تتم عملية الخبرة.

(د) اداء الثمن والاستلام:

مادة ٤٤ : إذا تمت الصفقة موضوع العقد وجب على المشتري أن يؤدى للبائع بمجرد وضع العلامة مبلغا تحت الحساب يعادل ٩٥ ٪ من قيمة القطن على أساس الوزن الصافى ، وتتم التسوية النهائية عقب تسليم الرجة المنصوص عليها فى المادة ٤٩ من هذه اللائحة.

مادة ٤٥ : لا يحق للمشتري بعد وضع علامته على القطن أن ينزع فى نوعه إلا فى حالة وجود غش أو لوط مركب أو تلف داخلى أو قطن مخلوط طبقا للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٣ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بالقطن.

مادة ٤٦ : يلتزم البائع بالتأمين ضد الحريق على البضاعة التى تحمل علامة المشتري حتى آخر يوم يحدد للتسليم ويعتبر مسئولاً عما يصيبها من التلف والهلاك حتى هذا التاريخ ، وعليه أن يؤكد ذلك كتابة فى التحويل الحسابى المسحوب على المشتري.

وعلى البائع فى حالة وقوع حريق أن يجرى تسوية شاملة لحساب المشتري ولا يلزم برد مبالغ تزيد على ما قدرته شركة التأمين.

مادة ٤٧ : على المشتري أن يسلم القطن المبيع بضاعة حاضرة خلال يومى العمل التاليين لليوم الذى تم فيه البيع وإلا كان ملزما أن يؤدى للبائع مصاريف التخزين المقررة التى تطبقها الشركة المصرية لكبس القطن مضافا إليها ما تحده لجنة البورصة عن كل بالة ومصاريف التأمين القطنية ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك.

مادة ٤٨ : يقوم قبلى المشتري بوزن القطن فى حضور قبلى البائع وبمجرد

لنتهاء عملية الوزن يعطى قبائى المشتري علم وزن البضاعة الى كل من الطرفين وتكون مصروفات القبائى والملاحظة مناصفة بين البائع والمشتري.

مادة ٤٩ : على أمين مخزن المشتري أن يعطى البائع خلال ٤٥ يوما من تسلم البضاعة بياناً يسمى "الرجعة" يوضح به للوزن القائم والعيار ونتيجة اختبار الرطوبة والوزن الصافى للوط أو اللوطات المسلمة ، على أنه فى حالة استخدام نصف اللوط على الأقل فى القرقرة يجب إعطاء بيان هذا اللوط "الرجعة" خلال ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ هذه العملية ولا تحسب فيها أيام العطلة.

(هـ) اختبار الرطوبة :

مادة ٥٠ : تجرى اختبار درجة رطوبة القطن بمعرفة هيئة التحكيم واختبارات القطن لجميع المعاملات الحاضرة التى تتم بالبورصة " تسليماً وتسليماً " وفقاً للوائحها.

مادة ٥١ : تجرى عملية اختبار الرطوبة وقت إتمام عملية الوزن ، وعلى الطالب أن يبلغ هيئة التحكيم واختبارات القطن لإرسال مندوبها إلى مخازن البائع عند إجراء الوزن ليأخذ عينة من البالات التى يجرى عليها الاختبار.

وعلى الطرفين صاحبى الشأن أن يوفدا من يمثلهما وقت أخذ العينات ولا يجوز للطرف الذى لم يوفد ممثلاً عنه أن يطعن فى صحتها.

مادة ٥٢ : تكون مصروفات الاختبار وقيمة العينات المأخوذة مناصفة بين البائع والمشتري أياً كانت نتيجة الاختبار.

مادة ٥٣ : إذا نشأ خلاف بسبب الرطوبة الخارجية أو التلف الخارجى " السماح " أياً كان نوعه تجرى الخبرة بمعرفة الخبراء للمخزنية وفقاً لأحكام المواد ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ من هذه اللائحة.

(و) العيار :

مادة ٥٤ : يحسب العيار طبقاً للوزن الحقيقى للشنبر والخيش ويخصم من الوزن القائم القطن لمصالح المشتري.

مادة ٥٥ : يحدد العيار بمعرفة أمين مخزن كل من الطرفين فإن اختلفا يطلب المشتري من البائع أن يحضر عملية مراجعة العيار ، وإذا لم يستجب البائع فى اليوم ذاته ادعوى المشتري التى يجب توجيهها إليه قبل الظهر جاز للمشتري أن يستبقى

١٠٪ من العيوات بحيث لا تقل عن عيوتين يقرر على أساسها الحبار ، فإذا لم يحضر البائع خلال ٤٨ ساعة لأخذ بتقدير المشتري.

وإذا استجاب البائع لدعوة المشتري في الميعاد المبين بالفقرة السابقة ونشأ خلاف بين الطرفين فتجرى عملية الخيرة وفقاً لأحكام المواد ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ من هذه اللائحة (ز) مخلفات الطيغ من الأقطان:

مادة ٥٦ : عند بيع مخلفات الطيغ بضاعة حاضرة يتحمل البائع مصروفات القبالة وتكون السمسرة بواقع ١٪ مناصفة بين البائع والمشتري ، ويجوز للمشتري عندما يضع علامته على البالات أو الأكياس التي قبلها أن يأخذ نصف كيلو من كل بالة أو كيس كعينة تضاف قيمتها للثمن ويكون هذا البيع بالوزن القلي الصافي دون إجراء اختبار الرطوبة.

وإذا كان البيع بشروط تسليم المحطة أو الشونة " فراكو " فلا يتحمل البائع أية مصروفات أو أي خصم إلا في حالة التلف أو الفس أو الخطأ.

(ح) الأقطان المصحوبة بشهادة:

مادة ٥٧ : يقصد بالأقطان المصحوب بشهادة كل لوط من البضاعة الحاضرة أو تسليم المحطة أو الشون طبق عليه إجراءات الخيرة والاستئناف وإعادة للنظر بناء على طلب ذوى الشأن للحصول على شهادة عن اللوط توضح صنف القطن ورتبته التي يمكن تسليم القطن بمقتضاها.

مادة ٥٨ : على مستلم القطن أو حازره تقديم طلب الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٢٣ من هذه اللائحة أن يقرر ما إذا كان يرغب في الحصول على شهادة للقطن الذي يسلم إليه ، وعليه في هذه الحالة أن يقدم إقراراً من الشركة المصرية لكبس القطن أو أحد البنوك المعتمدة لدى بورصة مينا البصل باستعدادها لتخزين القطن المصحوب بالشهادة.

مادة ٥٩ : إذا طلبت شهادة عن قطن البضاعة الحاضرة أو تسليم المحطة أو الشون " فراكو " يقوم مندوب البورصة بأخذ العينات المطلوبة ووضع الأختام على كل بالة في حالة الخيرة الابتدائية ويصلحه خير مخزنجي يختاره رئيس اللجنة الفنية بالاقتراع من قائمة الخبراء المخزنية المنصوص عليها في المادة ٤١ - من هذه

للائحة ، وفي حالة الاستئناف يصاحب مندوب البورصة خبيران من المخزنجية يتم بالطريقة ذاتها.

وفي حالة إعادة النظر بالنسبة للأقطان تسليم المحطة أو الشونة " فرانكو " فقط يصاحب مندوب البورصة خبيران من المخزنجية يتم بالطريقة المنصوص عليها في الفقرة السابقة كما يصاحبه عضو من هيئة خبراء الاستئناف وفقا للمادة ٣٠ من هذه اللائحة.

وفي جميع الأحوال يحرر محضر بما تقدم يوقعه كل من الخبراء وسكرتير لجنة البورصة.

مادة ٦٠ : يجب أن تحمل الأختام المشار إليها في المادة السابقة رقم تسجيل مسلسل وأن تكون من الرصاص وبشكل خاص ، وتثبت بشناير البالات بسلك من الحديد وبحضور طالب الشهادة والخبير المخزنجي الذي يعينه رئيس اللجنة الفنية للقطن بالبورصة.

مادة ٦١ : إذا تقرر في الاستئناف أو إعادة النظر بالنسبة للأقطان تسليم المحطة أو الشونة " فرانكو " أن القطن صالح للتسليم فيضع موظفو البورصة بالطريقة المبينة بالمادة السابقة أختاما جديدة على كل بالة تحمل نفس رقم التسجيل للمسلسل وتختلف في الشكل عن الأختام السابقة ، ويوضع على جميع البالات عبارة " مصحوبة بشهادة " مع ذكر السنة ويجب أن يختلف لون العلامة في كل موسم.

مادة ٦٢ : للوطات التي كانت مصحوبة بشهادة خلال موسم القطن وفقدت صلاحيتها يجوز لحائز القطن طلب شهادة جديدة بها ، ويجب أن يذكر للجان للخبرة والاستئناف وإعادة النظر الرتبة التي سبق إعطاؤها لهذه اللوطات.

وعلى طالب الشهادة أن يؤدي لخزانة البورصة علاوة على المبالغ المستحقة على الخبرة والاستئناف وإعادة النظر المبلغ الذي تحدده لجنة البورصة عن كل لوط وتوزع هذه المبالغ على الخبراء المخزنجية بالتساوي.

مادة ٦٣ : يجب أن تودع البالات المصحوبة بشهادة مخازن الشركة المصرية لكبس القطن أو أحد البنوك التي يعينها المطلب عند طلب الشهادة من بين البنوك المعتمدة لدى بورصة ميناء البصل ، وذلك خلال الاربعة أيام التالية ليوم الفصل في

الاستئناف أو إعادة النظر ولا يحسب فيها أيام العطلات.

مادة ٦٤ : على الشركة أو البنك المودع لديه القطن أن يبلغ سكرتير بورصة مينا ليصل بمجرد تسلمه البالات المصحوبة بشهادة ، بالمخازن التي لودعت بها وكذا رقم التسجيل المبين في أختام الرصاص .

وفي هذه الحالة يصدر سكرتير البورصة شهادة لكل لوط تسلم لصاحبه ويبين بها المخزن وعدد البالات ورقم تسجيل اللوط والرتبة.

مادة ٦٥ : لحائز الشهادة الحق في سحب جزء من اللوط المصحوب بشهادة لاستعماله في الفرقة أو لبيعه دون أن تفقد الشهادة قيمتها وعليه أن يقدم طلبا مكتوبا بذلك لرئيس اللجنة الفنية للقطن بالبورصة يوضح فيه عدد البالات التي يرغب في سحبها وعلى رئيس اللجنة عندما يطلب منه ذلك أن يندب أحد موظفي البورصة لتحديد البالات المطلوب سحبها والتي تفقد بعد ذلك حق الانتفاع بالشهادة.

ويجب على لحائز الشهادة في هذه الحالة أن يسحب جميع القطن المفتوح المعبأ في صرر المصاحبة لذلك اللوط ثم يؤشر سكرتير البورصة على الشهادة ببيان التعديلات التي طرأت على تكوينه.

ولكل من يتسلم قطنا مصحوبا بشهادة الحق في أن يفتح عددا من البالات يعادل ٥ ٪ من اللوط المسلم دون أن يفقد حق الانتفاع بالشهادة ، وذلك ليتمكن من تقديم الشكاوى الخاصة بالغش أو الرطوبة أو التلف الداخلي أو تسمية العيار مع مسلم اللوط ولا يترتب على استعماله هذا الحق سقوط حقه في الشكاوى بالنسبة لباقي اللوط في المواعيد المقررة.

ويؤدي عن هذه العمليات مبلغ تحدد لجنة البورصة عن كل لوط.

مادة ٦٦ : لحائز اللوط المصحوب بشهادة الحق في سحب عينات منه بعد تسلم البضاعة بشرط عدم كسر الشناير ، وكل فرق يظهر في الوزن عند عملية التسليم التالية يسترجع على أساس سعر البضاعة الحاضرة يوم التسليم.

مادة ٦٧ : يؤخذ بالرتبة الواردة بالشهادة عند تسليم قطن بدل القطن المرفوض في عقد تسليم المحطة أو الشون " فرانكو " ولو تعلقب للمتسلمون للوط .

ويلتزم المشتري الجديد تسلم اللوط المذكور بالرتبة المسجلة بالشهادة دون إجراء

الخبرة أو الاستئناف أو إعادة النظر طالما أنه لم يترتب على المراجعة السنوية التي تجرى وفقا لأحكام المادة التالية أى تعديل فى الرتبة ولم يسقط حق الانتفاع بهذه الشهادة.

مادة ٦٨ : يجب أن تراجع سنويا جميع اللوطات المصحوبة بشهادات مراجعة عامة بمعرفة لجان الاستئناف المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من هذه اللائحة فى الموعد الذى تحدده اللجنة الفنية للقطن بالبورصة وإلا فقدت هذه اللوطات الشهادات الصادرة عنها.

مادة ٦٩ : يؤدى حائز الشهادة المبلغ الذى تحدده لجنة البورصة مقابل إجراء عملية المراجعة السنوية ويوزع طبقا لما تحدده اللجنة.

مادة ٧٠ : على اللجنة الفنية للقطن الإعلان فورا بمكاتب البورصة ونشرتها الأسبوعية نتيجة المراجعة التي قامت بها لجان الاستئناف وعلى الشركة المصرية لكبس القطن والبنوك المعتمدة أن تقدم بيانا أسبوعيا باللوطات المصحوبة بالشهادات الموجودة بمخازنها ويعان هذا البيان بالنشرة المذكورة.

وتكون هذه الشهادات قابلة للتحويل مقابل مبلغ تحدده لجنة البورصة لصالح خزانتها ويؤديه المتمسك عن كل شهادة ، ويجب على لجنة البورصة إثبات هذا التحويل على للشهادات وإخطار الشركة أو البنك المودع لديها القطن بذلك.

مادة ٧١ : على كل من يتسلم القطن أن يفحص أختامه قبل تسلمه وعليه إبلاغ لجنة البورصة بكل تفكك فى الأختام خلال يومين من تسلمه لا تحسب فيهما أيام العطلات.

ويجرى مندوب البورصة المعاينة بحضور مندوب الشركة أو البنك المودع لديه القطن وتستبدل الأختام بغيرها إذا اقتضى الأمر ذلك.

الفصل الرابع

عمليات القطن المشترط فيها تسليم المحطة أو الثون "فراكتو"

(أ) شروط البيع :

مادة ٧٢ : بيع القطن بشروط تسليم المحطة أو الثون "فراكتو" هو عقد يتعهد البائع بمقتضاه بأن يسلم بمدينة الاسكندرية فى منطقة حى الأعمال بمينا البصل وخلال

فترة معينة كمية معينة من القطن المحلوج محدد المصدر والصنف والرتبة والسعر أو العلوة أو أية بيانات أخرى يتفق عليها الطرفان بما لا يتعارض مع أحكام هذه اللائحة
مادة ٧٣ : يجب أن تجرى كل عملية شراء أو بيع تسليم المحطة أو الشون بواسطة أحد السماسرة المقيدين ببورصة مينا البصل.

مادة ٧٤ : يجب أن يكون كل من البائع والمشتري عضوا ببورصة مينا البصل ولا يجوز لتجار الداخل والمزارعين والغزلين المحليين غير الأعضاء بالبورصة إيراد عمليات بشروط تسليم المحطة أو الشون إلا عن طريق أعضاء البورصة ، ويشترط أن تكون تلك العمليات لغرض تجارى وليست بقصد المضاربة.

ويلتزم العضو فى هذه الحالة مطالبة غير العضو بتنفيذ العقد ولا يجوز تحويله إلا فى حالة إعادة شراء عقد سبق بيعه ولم يتم تنفيذه.

مادة ٧٥ : يجب أن تتناول عمليات البيع عددا معينا من القناطير ولا يجوز تسليم أكثر من ثلاثة لوطات عن كل ٢٥٠ قنطارا أو أقل.

ويجوز عقد هذه الصفقات على أساس عدد من البالات سواء كان البيع على أساس عينة أو لوط معين.

ويسمح للبائع بتجاوز فى التسليم لا يزيد على ٢ ٪ من الوزن زيادة أو نقصا ، وإذا كان الوزن النهائى للكمية المباعة بعد اختبار درجة الرطوبة يجاوز نسبة قدرها ٢ ٪ زيادة أو نقصا وجب تموية الثمن دون أى تجاوز.

مادة ٧٦ : يحرر السمسار مذكرة البيع تسليم المحطة أو الشون "فرانكو" فور الاتفاق على الصفقة وشروطها ويوقع عليها السمسار والمشتري.

ويجب أن تحرر هذه المذكرات على النموذج الذى تعدده لجنة البورصة وأن تتضمن العبارة الآتية:

" هذه العملية خاضعة لأحكام لوائح بورصة مينا البصل ، ويعرض كل ما قد ينشأ من خلاف على لجنة تحكيم القطن التى تصدر قراراتها بأغلبية الأصوات ويكون القرار نهائيا " .

ويجب أن يبين بالمذكرات صنف القطن المبيع ورتبته ومقدار التجاوز المسموح به فى تلك الرتبة زيادة أو نقصا وكذا مصدره ، ويعتبر مصدر القطن هو المكان الذى

تم فيه حلجه ولا يجوز اعتبار عنوان البائع بيانا لمصدره ، فإذا لم ينكر مصدر معين له فالبائع حق تسليمه من أى مطبخ مرخص به.

وعلى كل من الطرفين المتعاقدين أن يتبادلا خلال ثلاثة أيام على الأكثر ، من أيام العمل تعزيز للصفقة كتابة استنادا إلى مذكرة العقد المحرر بمعرفة السمسار باعتبارها المسند الأساسى للشروط المتفق عليها عند البيع.

مادة ٧٧ : تتم عمليات البيع المشروط فيها تسليم المحطة أو الشون ، على أساس الوزن الصافى ويؤدى الطرفان المتعاقدان مناصفة إلى السمسار الذى اختاره سمسرة بواقع ٥ ٪ عن كل عملية عززها الطرفان.

وإذا تناول البيع لوطا من القطن محمدا من قبل البائع بموجب عينة أو بالآلات عينة من هذا اللوط موجودة بالاسكندرية فتكون السمسرة بواقع ٥ ٪ فقط.

وتستحق السمسرة حتى فى حالة الإلغاء أو عدم تسليم القطن أو رفضه . ويتحمل الطرفان المتعاقدان مصاريف القبانة والملاحظة مناصفة.

مادة ٧٨ : على المشتري أن يؤدى السمسرة كاملة للسمسار ويستنزىل من الفاتورة النهائية نصيب البائع فيها وعليه أن يتمتع عن أدائها إذا تضح أن اسمه غير مقيد وقت إبرام الصفقة فى قائمة سمسرة بورصة البضاعة الحاضرة للأقطان.

ولا يجوز مطلقا للسمسار أن يتنازل للبائع أو المشتري عن أى جزء من السمسرة سواء كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر ، أو أن يطلب سمسرة تريد على ما هو مقرر فى المادة السابقة ولا يجوز للبائع أو المشتري أداء أية زيادة.

وكل عضو فى البورصة وكل سمسار مقيد بها يخالف الأحكام سالفة الذكر يعاقب بالعقوبات التأديبية الواردة بالمادة ٤٠ من قانون إنشاء بورصة البضاعة الحاضرة للأقطان.

مادة ٧٩ : يتم تسليم الأقطان بموجب بوليصة الشحن بالسكة الحديد أو بوليصة شركة الملاحة النهرية . ويتكفل المشتري بنقل البضاعة على نفقته من الرصيف النهري " الوردة " أو من محطة القبارى حتى مخازنه.

ويجوز أن يتم التسليم بموجب بوليصة الشحن بالسيارات وفى هذه الحالة تسلم البضاعة فى شونة المشتري ، كما يجوز التسليم من الشونة إذا تفق الطرفان على ذلك

وتجرى عمليات البيع بشروط تسليم المحطة والشون ، إما على أساس النماذج التي وضعتها هيئة خبراء الاستئناف أو على أساس عينة ، ويكون التسليم بسعر معين إما فوراً أو بأجل محدد.

وإذا ظهر عجز بعد عمليتي الوزن واختبار درجة الرطوبة يجاوز الحد المسموح به وقدره ٢ ٪ كان لمعلم القطن أن يكمل هذا الوزن بتسليم بالة واحدة من الشونة بشرط أن يتم التسليم في الميعاد المنصوص عليه في العقد وألا يجاوز عدد اللوطات الحد المنصوص عليه في المادة ٧٥ من هذه اللائحة.

ولا يجوز للبائع في أحد عقود " تسليم المحطة " أن يسلم من الشونة أكثر من البالات الأربعة العينة المخزونة بالاسكندرية أو ١٠ ٪ إذا زاد اللوط على ٤٠ بالة.

مادة ٨٠ : يلتزم البائع بنقل القطن المبيع على نفقته ومسئوليته ، كما يلتزم بالتأمين عليه ضد جميع مخاطر النقل والحريق مع استثناء مخاطر الحرب والاضطرابات.

وفي حالة هلاك البضاعة كلياً أو جزئياً بسبب وقوع كارثة في الفترة التي تقع بين شحنها وتسليمها في مخازن المشتري يسترجع ثمن القطن على أساس أعلى سعر للبضاعة الحاضرة من الصنف المتعاقد عليه في نهاية أول يوم عمل يلي تاريخ إبلاغ المشتري بالكارثة.

ويعفى البائع من أداء المبلغ المنصوص عليه في المادة ٨٣ من هذه اللائحة. وإذا كان القطن الذي لحقت به الكارثة مبيعاً على أساس عينة مختومة أو لوط معين تولت اللجنة الفنية للقطن بالبورصة تقدير سعر الاسترجاع بأنسب الطرق التي تراها.

(ب) سداد مقدم الثمن :

مادة ٨١ : على المشتري أن يؤدي مقدم ثمن الأقطان عند وصول البضاعة إلى

الإسكندرية

مقابل تسليم بوليصة السكة الحديد أو بوليصة النقل النهري أو بوليصة الشحن بالسيارة ، فإذا كان النقل بالسكة الحديد وجب على البائع أن يقدم للمشتري مستندات للشحن في الوقت المناسب ليتمكن له تسلم الأقطان قبل اقتضاء المهلة التي تحددها السكة

الحديد لسحب البضاعة المشحونة.

ويتحمل المشتري جميع رسوم أرضية السكة الحديد والتأمين والنفقات وغيرها التي تترتب على تأخيرها في أداء قيمة المطالبة المقدمة من البائع.

(ج) التسليم:

مادة ٨٢ : على البائع أن يسلم الكميات المباعة في المواعيد المنصوص عليها في مذكرة العقد التي يعررها السمسار ، فإذا كان آخر يوم محدد لتقديم مستند الشحن أو تسليم البضاعة بالإسكندرية يوم عطلة مقرر في بورصة البضاعة الحاضرة ، وجب تقديم المستندات المذكورة أو تسليم البضاعة في أول يوم عمل يليه.

ويقصد بعبارة " التسليم فوراً " الواردة في عقود " تسليم المحطة أو الشون " أن يتم التسليم خلال خمسة عشر يوماً كاملة من أيام العمل.

مادة ٨٣ : إذا لم يسلم البائع للمشتري مستند الشحن بالإسكندرية أو لم يسلم البضاعة في الميعاد المحدد ، وجب عليه أن يدفع للمشتري مبلغا يعادل ٤ ٪ من الثمن ويمسرى هذا الحكم أيضا في حالة نقص الكمية المسلمة عن حد التجاوز المنصوص عليه في المادة ٧٥ من هذه اللائحة ، ويسترجع القطن الذي لم يسلم وفقا لأحكام المادة ١١٠ من هذه اللائحة.

مادة ٨٤ : إذا لم يسلم البائع البضاعة المباعة في الميعاد المحدد لأسباب قهرية ، عرض الأمر على لجنة تحكيم القطن بالبورصة ، فإن أقرت اللجنة جدية هذه الأسباب كان للبائع الحق في أن يسلم من الشونة قطناً مطابقاً لشروط العقد.

مادة ٨٥ : لا يجوز سحب أو استبدال لوط مقدم تنفيذا لتعاقد بشروط تسليم المحطة أو الشون إلا في حالة الاستبدال المنصوص عليها في المادة ١٠٥ من هذه اللائحة ، ومع ذلك يجوز للبائع إذا تعاقد مرة أخرى مع المشتري نفسه أن يقدم له كمية رفضت في تعاقد سابق بشرط أن تكون الرتبة النهائية للوط وقيمة في حدود سماح الرتبة بالعقد الجديد وبشرط ألا يكون أول يوم للتسليم في هذا التعاقد تاليا مباشرة ليوم الرفض النهائي للقطن المسلم.

مادة ٨٦ : إذا نقلت البضاعة بالطريق النهري فعلى المشتري أن يسحب القطن في ميعاد أقصاه ٤٨ ساعة على يوم وصول الضنل أو المركب إلى مكان التفريغ - فإذا

انقضت هذه المهلة وجب على المشتري أن يؤمن على البضاعة على نفقته الخاصة كما يلتزم بجميع المصروفات الأخرى المحتملة.

مادة ٨٧ : على أمين مخزن المشتري أن يعطي البائع خلال ٤٥ يوما من تاريخ تسلم البضاعة بيانا يسمى " الرجعة " يوضح فيه صافي الوزن لكل لوط من اللوطات المسلمة ، فإذا استعمل نصف اللوط في الفرفة وجب إعطاء بيان هذا اللوط " الرجعة " خلال ثمانية أيام من تاريخ تلك العملية لا تحسب فيها أيام العطلة.

مادة ٨٨ : يسقط حق المشتري في أية مطالبة قبل البائع إذا لم يتقدم بالرجعة خلال ٤٥ يوما من تسليم البضاعة ويستثنى من ذلك المطالبة الخاصة بالغش في التعبئة أو للوط المركب أو القطن المخلوط طبقا للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٣ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالقطن.

مادة ٨٩ : يسقط حق المشتري في أية مطالبة قبل البائع من عدم التسليم الكلى أو الجزئي إذا لم يتقدم بها خلال ٤٥ يوما من ميعاد تسليم البضاعة المنصوص عليه في العقد. ويجب أن تكون كل مطالبة بكتاب موصى عليه يرسل للطرف الآخر خلال تلك المدة.

مادة ٩٠ : لا يجوز للمشتري الذي تسلم القطن بعد الفصل في المنازعات الخاصة بنوع القطن سواء عن طريق الخبرة أو التراضي أن يرجع على البائع إلا في حالة الغش في التعبئة أو التلف الدخلى أو للوط المركب أو القطن المخلوط.

مادة ٩١ : إذا سلم قطن من رتبة غير الرتبة المتعاهد عليها وكان في حدود التجاوز المسموح به وجب على الطرفين تحديد فروق العلاوات على أساس أقصى العلاوات أو الأسعار المبينة بالبنشرة الأسبوعية الأخيرة التي تصدرها لجنة بورصة مينا البصل والمعمول بها عند التسليم ما لم ينص في العقد على غير ذلك.

وإذا لم يتفق الطرفان جاز لهما أن يطالبا كتابة من اللجنة الفنية للقطن بالبورصة تحديد فروق سعر الرتبة النهائية للتسليم.

وإذا تضح أن رتبة القطن المسلم أعلى من الحد الأقصى للرتبة المنصوص عليها في العقد المبرم يلتزم المشتري باستلامه ، ولا يجوز للبائع أن يحسب ثمن القطن بالقائمة إلا على أساس سعر الحد الأقصى للرتبة المنصوص عليها في العقد.

مادة ٩٢ : إذا وقع خلاف على رتبة القطن للمسلم ، وجب على أى من الطرفين أن يطلب إجراء الخبرة خلال يومى العمل التاليين لتسليم البضاعة . وتجرى أعمال الخبرة وفقا لأحكام المواد من ٩٣ إلى ١٠٠ من هذه اللائحة.

مادة ٩٣ : يتولى عملية الخبرة ثلاثة خبراء أحدهم من الخبراء المحققين يرأس اللجنة ويصدر قرارهم بأغلبية الأصوات ، وعلى الطرفين عند تقديم طلب إجراء الخبرة أن يبينوا وجه الخلاف القائم بينهما ، وتجب إحاطة الخبراء علما بالرتبة موضوع النزاع للمينة بالعقد.

مادة ٩٤ : تجرى أعمال الخبرة فى مكتب بورصة مينا البصل على أساس النماذج المعتمدة من اللجان المختصة ، ومع ذلك يجوز للخبراء عند الاقتضاء أن يقوموا بأعمال الخبرة فى المخازن المودع بها القطن.

وإذا كان البيع على أساس عينة مختومة استخدمت هذه العينة أساسا لعملية الخبرة. ومع ذلك إذا نص فى مذكرة البيع على تجاوز رتبة العينة واتضح أن اللوط أقل من هذه الرتبة وجب على الخبراء تحديد رتبة العينة.

ومتى انتهت عملية الخبرة يجب إعادة ختم العينة بحضور الخبراء.

مادة ٩٥ : على المودع لديه القطن أن يقدم إلى اللجنة الفنية للقطن بالبورصة عند طلب إجراء الخبرة أمرا صادرا منه لأمين مخزنه بالسماح بسحب عينات من اللوط أو اللوطات التى يراد إجراء الخبرة عليها . وعلى رئيس اللجنة الفنية أن يعين مندوبين تابعين للجنة البورصة ليتولوا أخذ عينات القطن المطلوب إجراء الخبرة عليها. وعلى الطرفين صاحبى الشأن أن يرسلوا من ينوب عنهما عند سحب العينات . ولا يجوز للطرف الذى لم يرسل نائبا عنه أن يعترض على صحة العينات.

مادة ٩٦ : تؤخذ عينة من كل عشرة بالات إلا إذا اتفق الطرفان على غير ذلك ، ويجوز للخبراء أخذ عينات إضافية عند الاقتضاء.

مادة ٩٧ : يحكم الخبراء على مقتضى ما يبدو لهم من مظهر القطن ورتبته وتيلته وفقا للشروط الواردة فى مذكرة البيع أو فى الاتفاق المبرم بين الطرفين ما لم يرد نص صريح يحق للبايع بموجبه عدم التقيد بالتيلة.

مادة ٩٨ : يستحق على أعمال الخبرة التى تجرى فى مكتب بورصة مينا البصل

مبلغ تحدد لجنة البورصة عن كل لوط ، يوزع على الخبراء المعيّنين لهذا العمل ، ويؤدي علاوة على ذلك لصندوق البورصة ما يعادل نصف هذا المبلغ ، ويضاعف هذان المبلغان إذا أجريت أعمال الخيرة خارج مكاتب البورصة

مادة ٩٩ : المبالغ المستحقة عن عملية الخيرة يتحملها الطرف الذي يتضح أن تقديره أبعده عن قرار الخبراء ، فإذا كان قرار الخبراء وسط بين تقدير الطرفين قسم للمبلغ مناصفة بينهما.

ويلتزم البائع بأداء المبلغين إذا تبين أن القطن غير صالح للتسليم ، ويلتزم المشتري بأدائهما إذا ادعى عند طلب الخيرة عدم صلاحية القطن للتسليم بسبب الرتبة وثبتت صلاحيته.

مادة ١٠٠ : على كل متعاقد غير عضو ببورصة مينا البصل أن يؤدي إلى صندوق البورصة قبل إجراء الخيرة مبلغا تحدد لجنة البورصة عن كل لوط وذلك علاوة على المبالغ المستحقة على عملية الخيرة المقررة بالمادة ٩٨ من هذه اللائحة والتي تحدها لجنة البورصة.

مادة ١٠١ : لكل من الطرفين استئناف قرار الخيرة الابتدائية أمام لجنة الاستئناف المنصوص عليها في المادة ٢٢ من هذه اللائحة خلال يومي العمل ببورصة مينا البصل التاليين لصنوده.

ويقدم الاستئناف كتابة إلى رئيس اللجنة الفنية للقطن ولا يقبل الا بعد ايداع المبالغ التي تحدها لجنة البورصة عن كل لوط لصالح كل من خزينة البورصة وصندوقها . وتقسم مصروفات الاستئناف إلى قسمين وفقا لأحكام المادة ٢٣ من هذه اللائحة.

ويتم أخذ العينات وفقا لأحكام المادتين ٢٤ ، ٢٥ من هذه اللائحة.

مادة ١٠٢ : لكل من الطرفين طلب إعادة النظر في قرار الاستئناف وفقا لأحكام المواد ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ من هذه اللائحة.

(د) الرفض :

مادة ١٠٣ : يرفض اللوط في الأحوال التالية:

(أ) إذا كانت رتبته أقل مما هو وارد في مذكرة البيع أو الاتفاق المبرم بين

الطرفين..

(ب) إذا كانت تبليته مخالفة لما هو منصوص عليه في مذكرة البيع أو مخالفة للهيئة المختومة المعتمدة أساسا للبيع .

(ج) إذا تقرر أن به غشا في التعبئة.

(د) إذا تقرر أنه لوط مركب.

مادة ١٠٤ : إذا رأت لجنة خبراء أول درجة أن أحد اللوطات مخلوط وليدتها لجنة الاستئناف أو إعادة النظر فعلى هذه اللجنة الأخيرة ألا تصدر قرارها إلا بعد صدور القرار النهائي للجنة المختصة المنصوص عليها في القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٣ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالقطن وعلى لجنة الاستئناف أو لجنة إعادة النظر إبلاغ الأمر إلى رئيس اللجنة الفنية للقطن ليبلغه بدوره إلى مندوب الحكومة.

(هـ) الاستبدال :

مادة ١٠٥ : يجب أن يستبدل بالبضاعة المرفوضة بضاعة صالحة للتسليم في الميعاد المنصوص عليه في العقد ولو كان الميعاد المذكور خاصا بتسليم البوليصة. ويجوز في هذه الحالة إجراء التسليم من الشونة بالاسكندرية.

ولا يجوز استبدال لوط مرفوض بعد انقضاء هذا الميعاد.

وإذا اتضح أن القطن المقدم للبذل غير صالح للتسليم يتم استرجاعه . ويلتزم البائع بأداء مبلغ مقداره ٢ ٪ بخلاف فروق الاسترجاع ، كما يلتزم بأداء جميع المصروفات المنصوص عليها في اللائحة.

وإذا كانت البضاعة المقدمة للبذل تقل بما يجاوز ثلاثة أرباع رتبة عن أدنى رتبة متعاقدها ، أو إذا لم تستبدل البضاعة في الميعاد المنصوص عليه ، يلتزم البائع بأداء مبلغ يوزن ٤ ٪ بخلاف الاسترجاع كما يلتزم بأداء جميع المصروفات مضافة الذكر.

ويجب إجراء الاسترجاع وفقا لأحكام المولد من ١٠٩ إلى ١١٢ من هذه اللائحة .

مادة ١٠٦ : يجوز للطرفين المتعاقدين وقت البيع التنازل عن إجراء الاستبدال وما يترتب عليه من أعباء ، ولا يجوز لهما التنازل عن فروق الاسترجاع وجميع المصروفات المنصوص عليها في هذه المولد.

مادة ١٠٧ : إذا لم يصدر قرار الخبرة أو الاستئناف أو إعادة النظر على القطن المسلم خلال يومى العمل ببورصة مينا البصل التاليين لتقديم الطلب ، فتمت مهلة التسليم

من تلقاء ذاتها بقدر الأيام الزائدة.

مادة ١٠٨ : إذا كان الرفض خاصا ببضاعة مسلمة مقابل عقد بيع لوط معين أو كمية من اللابات أو قنطير موضحة في مذكرة العقد على أنها من نوع ما ولعينات مختومة ، فلا يلتزم البائع باستبدالها وإنما يلتزم بتسليمها بفرق الرتبة الذي قرره الخبراء إذا طلب المشتري ذلك.

(و) الاسترجاع :

مادة ١٠٩ : يجوز استرجاع الكميات التي لم تستوف من العقد في الحالات الآتية:

(أ) الكمية التي لم تسلم في الحالة المذكورة في الفقرة الأخيرة من المادة ٨٣ من هذه اللائحة.

(ب) الكمية التي رفضت في الحالة الواردة بالمادة ١٠٥ من هذه اللائحة ولم تستبدل.

(ج) الكمية التي سلمت بدل قطن مرفوض ثم رفضت بدورها طبقا للمادة ١٠٣ من هذه اللائحة.

(د) الكمية التي تصاب بكارثة أثناء السفر ، وذلك في حالتى الهلاك الكلى أو الجزئى المنصوص عليهما في المادة ٨٠ من هذه اللائحة.

(هـ) إذا ظهر أن الكمية المسلمة بعد إجراء اختبار درجة الرطوبة تزيد بكثير من ٢ ٪ عن الكمية المتفق عليها.

مادة ١١٠ : إذا لم يتفق الطرفان على تحديد سعر أو فرق الاسترجاع فالمشتري أن يطلب كتابة إلى اللجنة الفنية للقطن في حالة الاسترجاع تحديد هذا السعر أو فروقه. وعلى اللجنة الفنية للقطن عند تحديد سعر الاسترجاع أو فروقه أن تتخذ أساسا لتقديرها أعلى سعر للبضاعة الحاضرة لرتبة الصنف المتعاقد عليها أو متوسط الرتبة في حالة ما إذا كان للبائع حق تسليم قطن بين رتبتين متفق عليهما.

ويتم تحديد سعر الاسترجاع أو فروقه في نهاية أول يوم عمل يلي:

(أ) تاريخ آخر ميعاد للتسليم في حالة الاسترجاع بسبب عدم التسليم الكلى أو الجزئى ، أو في حالة استرجاع كمية مرفوضة ولم تستبدل قبل انتهاء ميعاد التسليم المذكور.

(ب) تاريخ الرفض في حالة انتهاء آخر ميعاد للتسليم.
(ج) تاريخ الرفض النهائي في حالة استرجاع كمية سلمت بدلا من القطن المرفوض ثم رفضت.

(د) أول يوم عمل تالي ليوم الرفض النهائي إذا كان القطن المسترجع نتيجة لكارثة أثناء النقل مباعا بشرط مطابقته لعينة مختومة أو لوط معين.

ويتم تقدير سعر الاسترجاع بمعرفة اللجنة الفنية للقطن بأنسب الطرق التي تراها.
(هـ) تاريخ تسليم شهادة هيئة التحكيم واختبارات القطن إذا ظهر أن درجة الرطوبة عدلت الوزن النهائي للكمية المسلمة بما يجاوز الـ ٢ ٪.

مادة ١١١ : على البائع أن يرد فورا إلى المشتري جميع المبالغ التي أداها مقدما عن كل لوط لم يسلم بسبب كارثة أثناء النقل.

مادة ١١٢ : كل زيادة تربو على حد التجاوز المقرر " وهي زيادة ليس للبائع الحق في سحبها " تحرر بها فاتورة على أساس أعلى سعر يقرر للبضاعة الحاضرة من الرتبة المتفق عليها في نهاية أول يوم عمل يلي:

- ١ - يوم إخطار أحد الطرفين بظهور الزيادة عند تسليم البضاعة.
 - ٢ - تاريخ تسليم شهادة هيئة التحكيم واختبارات القطن الخاصة باختبار الرطوبة.
- (ز) سحب القطن :

مادة ١١٣ : كل قطن يرفض نهائيا لا تجوز إعادة تقديمه في تعاقد آخر إلا في الحالة المنصوص عليها في المادة ٨٥ من هذه اللائحة ، ويوضع تحت تصرف البائع وعليه استرداده خلال الثلاثة أيام التالية للرفض.

ويسترد المشتري عند إعادة البضاعة المرفوضة المبالغ الآتية:

(أ) المصروفات التي تكون قد أدبت نظير النقل من المحطة أو الرصيف النهري " الموردة " أو مخازن البائع إلى مخازن المشتري طبقا للتعريفات التي تقرها

اللجنة الفنية للقطن على أساس التعريفات السارية بالإسكندرية.

(ب) مصروفات الوزن.

(ج) مصروفات الدخول إلى المخازن والخروج منها.

- (د) مصروفات التخزين مدة وجود البضاعة في مخازن المشتري طبقا للتعريف الموحدة بالشركة المصرية لكبس القطن عن البالات المكبوسة مقايًا.
- (هـ) مصروفات التأمين ضد الحريق فترة وجود البضاعة في مخازن المشتري طبقا للتعريف الخاصة بالبالات المائية الصلابة من الاتحاد العلم لشركات التأمين.
- (و) حصة المشتري في السمرة.

وتكون المبالغ التي يؤديها البائع كجزاء بمثابة تعويض عن المصروفات الأخرى مادة ١١٤ : إذا تناول الرفض قلنا مسلما بموجب عقد ابيع لوط معين أو عدد من البالات أو القاطير من نوع مسلو لعينات مختومة يكون البائع ملزما أن يؤدي للمشتري علاوة على النفقات المذكورة في المادة السابقة ما يأتي:

- (أ) حصة البائع في السمرة.
- (ب) فوائد المبالغ المسددة مقدما من المشتري تحت الحساب.

الفصل الخامس

التحقيق والإحالة إلى مجلس التأديب

(أ) إجراءات التحقيق والإحالة :

مادة ١١٥ : يباشر التحقيق أحد أعضاء لجنة البورصة يختاره رئيس اللجنة من غير أعضاء مجلس التأديب على أن ترفع نتيجة التحقيق إلى مجلس التأديب للنظر فيه وفي حالة تخلف العضو المخالف عن الحضور أمام المحقق يعاد إخطاره مرة أخرى بذات الطريقة للمثول أمام المحقق . وإذا لم يحضر تحال المخالفة مباشرة إلى مجلس التأديب لاتخاذ ما يراه مناسبا في هذا الشأن.

مادة ١١٦ : تكون الإحالة إلى مجلس التأديب المنصوص عليه في المادة ٣٦ من قانون إنشاء بورصة البضاعة الحاضرة للأطيان بقرار من لجنة البورصة يخطر به المخالف بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول وذلك للمثول أمام مجلس التأديب في ميعاد محدد . على أن تكون الفترة ما بين الإخطار والمثول أمام المجلس أسبوعا على الأقل.

ويتم إبلاغ قرارات مجلس التأديب إلى ذوى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول وكذلك إلى مندوب الحكومة في خلال ٤٨ ساعة من تاريخ صدور قرار

المجلس.

ويكون قرار مجلس التأديب نهائيا غير قابل للاستئناف إذا كان القرار صادرا بعقوبة الإنذار ، فإذا صدر القرار بغير ذلك جاز لصاحب الشأن الطعن فيه أمام مجلس التأديب الاستئنافي.

(ب) إجراءات نظر الطعن والفصل فيه :

مادة ١١٧ : يقدم طلب الطعن إلى رئيس لجنة البورصة خلال ستين يوما من تاريخ إعلان المخالف بقرار مجلس التأديب . وعلى رئيس اللجنة أن يحدد للمستأنف موعد انعقاد جلسة مجلس التأديب الاستئنافي على ألا يجاوز هذا الميعاد خمسة عشر يوما من تاريخ تلقى طلب الطعن وعلى رئيس اللجنة أن يخطر رئيس مجلس التأديب الاستئنافي بصحيفة للطعن وبموعد انعقاد الجلسة.

مادة ١١٨ : ينعقد مجلس التأديب الاستئنافي في الموعد المحدد والمستأنف أن يقدم دفاعا مكتوبا وله أن يستعين في ذلك بعضوين من أعضاء البورصة. ويصدر المجلس قراره النهائي في الموضوع بالاقتراع السري بعد سماع أقوال كل من رئيس مجلس التأديب والمستأنف.

الفصل السادس**أحكام عامة**

مادة ١١٩ : عند وجود نزاع بين أعضاء البورصة عن عمليات أجريت بالبورصة ، فعلى الطرف الذي يطلب عرض النزاع على لجنة تحكيم اللقطن المنصوص عليها في المادة ٢٢ من قانون إنشاء بورصة البضاعة الحاضرة للأقطان، سداد المبلغ الذي تحدده لجنة البورصة وفي حدود ٥٠٠ جنيه.

ويبلغ رئيس لجنة التحكيم المدعى عليه بتفاصيل النزاع وذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ تلقيه طلب المدعى لبيد المدعى عليه رايه في الطلب خلال عشرة أيام من تاريخ تسليمه الكتاب المرسل إليه. ويحدد رئيس لجنة التحكيم موعدا لسماع الطرفين لا يجاوز عشرين يوما من تاريخ تلقى طلب المدعى ، ما لم يقرر الطرفان أو أحدهما كتابة للتنازل عن سماع أقواله.

مادة ١٢٠ : تؤدى البورصة سنويا مبلغا يحدده وزير الاقتصاد والتجارة
الخارجية مقابل مصروفات مكتب مندوب الحكومة لدى البورصة .

تأجير تمويلي

قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥

في شأن التأجير للتمويل (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه:

الباب الأول

أحكام عامة

مادة ١ - يقصد بالعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها:

الوزير المختص : وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية.

الجهة الإدارية المختصة : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

المؤجر : كل شخص طبيعي أو اعتباري يباشر عمليات التأجير التمويلي بعد قيده

طبقاً لأحكام هذا القانون ، ويجوز أن يكون المؤجر بنكاً إذا رخص له في ذلك مجلس

إدارة البنك المركزي بالشروط والأوضاع التي يحددها قرار الترخيص بذلك.

العقد : عقد للتأجير التمويلي

المورد : الطرف الذي يتلقى منه المؤجر مالا يكون موضوعاً لعقد تأجير تمويلي.

المقاول : الطرف الذي يقوم بتشديد منشآت تكون موضوعاً لعقد تأجير تمويلي.

المال أو الأموال : كل جبار أو منقول مادي أو معنوي يكون موضوعاً لعقد

تأجير تمويلي ، ويكون لازماً لمباشرة نشاط إقتلجي ، سلمى أو خدمى عدا سينترات

لركوب والدرجات الآلية (٢).

المستأجر : من يحوز مالا استناداً إلى عقد تأجير تمويلي.

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٢ (مكرر) في ١٠ / ٦ / ١٩٩٥ .

(٢) إشترك بالجريدة الرسمية - العدد ٢٤ في ١٥ / ٦ / ١٩٩٥ .

مادة ٢ - في تطبيق أحكام هذا القانون يعد تأجير تمويل ما يأتي:

١ - كل عقد يلتزم بمقتضاه المؤجر بأن يؤجر إلى مستأجر منقولات مملوكة له أو تلقاها من المورد استنادا إلى عقد من العقود ، ويكون التأجير مقابل قيمة إيجارية يتفق عليها المؤجر مع المستأجر .

٢ - كل عقد يلتزم بمقتضاه المؤجر بأن يؤجر إلى المستأجر عقارات أو منشآت يقيمها المؤجر على نفقته بقصد تأجيرها للمستأجر ، وذلك بالشروط والموصفات والقيمة الإيجارية التي يحددها العقد .

٣ - كل عقد يلتزم بمقتضاه المؤجر بتأجير مال إلى المستأجر تأجيراً تمويلياً إذا كان هذا المال قد ألت ملكيته إلى المؤجر من المستأجر بموجب عقد يتوقف نفاذه على إبرام عقد التأجير التمويلي .

مادة ٣ - تعد الجهة الإدارية المختصة سجلاً لقيد المؤجرين ، كما تعد سجلاً آخر لقيد عقود التأجير التمويلي التي تبرم أو تنفذ في مصر أو يكون أحد أطرافها مقيماً فيها ، وعقود البيع التي تتم استناداً إليها . وكذلك أي تعديل لهذه العقود ، ويجب أن يتضمن القيد تحديد المال للمؤجر وبيان أطراف العقد وصفاتهم بالنسبة لهذا المال ومدة التعاقد والبيانات الواردة في عقود البيع .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون أحكام وإجراءات القيد في السجلين المشار إليهما والمستندات والأوراق والبيانات التكميلية الأخرى التي يتطلبها القيد وإجراءات تعديل القيد أو إلغائه .

كما تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون رسم القيد في سجل المؤجرين بما لا يجاوز ثلاثة آلاف جنيه ، ورسم تعديله بما لا يجاوز ألف جنيه وتحدد رسم القيد في سجل العقود بما لا يجاوز خمسين جنيهاً ، كما تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون رسم طلب صورة من القيد في السجلين المشار إليهما والتعديلات الواردة عليه بما لا يجاوز عشرين جنيهاً .

ويكون لكل شخص طلب صورة من بيانات القيد في السجلين المشار إليهما بعد أداء الرسم المقرر .

مادة ٤ - يكون للمؤجر حق القيد في سجل المستوردين بالنسبة إلى ما يستورده

من أموال بقصد تأجيرها تأجيراً تمويلياً ، وذلك مع إستثنائه من شرط الجنسية المصرية بالنسبة إلى ملكية رأس المال وعضوية مجلس الإدارة الوارد فى القوانين المنظمة لسجل المستوردين والشركات ، كما يكون للمؤجر المقيد فى سجل المؤجرين حق القيد فى السجل التجارى.

مادة ٥ - للمستأجر الحق فى إختيار شراء المال المؤجر كله أو بعضه فى الموعد وبالثمن المحدد فى العقد ، على أن يراعى فى تحديد الثمن مبالغ الأجرة التى أداها وذلك مع عدم الإخلال بأحكام قانونى تنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء وحظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية . وفى حالة عدم إختياره شراء المال المؤجر يكون له إما رده إلى المؤجر أو تجديد العقد وذلك بالشروط التى يتفق عليها الطرفان.

وفى جميع الأحوال لا يتجدد العقد تجديداً ضمنياً ولا يمتد ، سواء تم التنبيه على المستأجر بإنتهاء مدة العقد أو لم يتم ذلك.

مادة ٦ - مع عدم الإخلال بما يكون للدولة من حقوق فإنه اعتباراً من تاريخ القيد لا يجوز للمستأجر أو الغير الاحتجاج على المؤجر بأى حق يتعارض مع بيانات عقد التأجير التاموى التى قيد بها طبقاً لأحكام المادة ٣ من هذا القانون.

الباب الثانى

عقود التأجير التاموى

مادة ٧ - يجوز لصاحب أى مشروع قبل إيرام عقد تأجير تمويلى أن يتفاوض مباشرة مع المورد أو المقاول بشأن مواصفات المال اللازم لمشروعه أو طريقة صنعه أو إنشائه ، وذلك بناء على موافقة كتابية مسبقة ممن سيتولى التأجير ، ويجب أن تتضمن هذه الموافقة المسائل التى يجرى التفاوض بشأنها بين صاحب المشروع والمورد أو المقال.

وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون الأحكام المتعلقة بالموافقة والمسائل موضوع التفاوض.

مادة ٨ - إذا أبرم عقد تأجير تمويلى وأذن المؤجر للمستأجر باستلام المال موضوع العقد مباشرة من المورد أو المقاول ، فيجب أن يكون الاستلام وفقاً للشروط

والموصفات المتفق عليها وبموجب محضر يثبت فيه حالة المال المؤجر وما به من عيوب إن وجدت.

ويجوز للمستأجر أن يرفض استلام المال المؤجر إذا امتنع المورد أو المقاول عن تحرير محضر الاستلام وفقا لحكم الفقرة السابقة.

ويكون المستأجر مسؤولا قبل المؤجر عن أية بيانات تذكر عن المال في محضر الاستلام.

مادة ٩ - يلتزم المستأجر باستعمال وصيانة وإصلاح الأموال المؤجرة بما يتفق مع الأغراض التي أعدت لها ووفقا للتعليمات التي يسلمها إليه المؤجر بشأن الأصول الفنية الواجب مراعاتها سواء أكانت مقررة بولسطه أو بواسطة المورد أو المقاول.

كما يلتزم المستأجر بإخطار المؤجر بما يطرأ على الأموال المؤجرة من عوارض تمنع الانتفاع بها كليا أو جزئيا ، وذلك طبقا للإجراءات المنصوص عليها في العقد لتلك الأموال . وفي جميع الأحوال يسرى على هذا العقد حكم المادة ٣٤١ من قانون العقوبات.

مادة ١٠ - يتحمل المستأجر المسؤولية المدنية الناشئة عن الأضرار التي تسببها الأموال المؤجرة وفقا لأحكام القانون المدني.

ويتحمل المؤجر تبعة هلاك المال المؤجر متى كان ذلك بسبب لا دخل للمستأجر فيه ، ويجوز للمؤجر أن يشترط التأمين على الأموال المؤجرة بما يكفل له الحصول على القيمة الإيجارية عن باقى مدة العقد والتمن المحدد به.

مادة ١١ - يلتزم المستأجر بأن يؤدي الأجرة المتفق عليها فى المواعيد ووفقا للأوضاع الواردة فى العقد.

ويجوز الاتفاق على استحقاق المؤجر للقيمة الإيجارية كاملة ، ولو لم ينتفع المستأجر بالمال المؤجر طالما أن السبب لا يرجع إلى المؤجر.

مادة ١٢ - يظل المال المنقول المؤجر محفوظا بطبيعته حتى ولو كان المستأجر قد شئبه أو الحقه بعقل.

وإذا اشترى المستأجر المال المؤجر فلا تنتقل ملكيته إليه إلا إذا قام بسدلا كامل الثمن المحدد فى العقد.

مادة ١٣ - للمستأجر أن يرجع مباشرة على المورد أو المقاول بجميع الدعاوى

التي تنشأ للمؤجر عن العقد المبرم بينه وبين المورد أو المقاول فيما عدا دعوى فسخ العقد ، وذلك دون إخلال بحقوق المؤجر في الرجوع على المورد أو للمقاول في هذا الشأن.

مادة ١٤ - يكون المؤجر مسئولاً عن أفعاله أو تصرفاته التي تؤدي إلى غلط في اختيار الأموال للمؤجرة ، أو إلى تمكين المورد أو المقاول أو الغير من التعرض للمستأجر على أي وجه في الانتفاع بالأموال للمؤجرة.

مادة ١٥ - يجوز للمؤجر أن يتنازل عن العقد إلى مؤجر آخر ، ولا يسرى هذا التنازل في حق المستأجر إلا من تاريخ إخطاره به. ولا يترتب على هذا التنازل أي إخلال بحقوق وضمائمات المستأجر قبل المؤجر الأصلي.

مادة ١٦ - يجوز للمستأجر بموافقة المؤجر التنازل عن العقد إلى مستأجر آخر ويكون المستأجر الأصلي ضامناً للمتنازل إليه في تنفيذ التزاماته الناشئة عن العقد ، ما لم يوافق المؤجر على غير ذلك.

ويلتزم المتنازل إليه بأن يؤدي إلى المؤجر مباشرة الأجرة المستحقة بموجب العقد وذلك من تاريخ إخطار المؤجر له بموافقته على التنازل ، ولا يجوز للمتنازل إليه أن يتمسك قبل المؤجر بما يكون قد عجله من لجرة قبل هذا التاريخ.

مادة ١٧ - على المؤجر في الحالات المنصوص عليها في المادتين السابقتين اتخاذ إجراءات للتأشير بالتنازل في سجل قيد عقود التأجير التمويلي لدى الجهة الإدارية المختصة وذلك طبقاً للقواعد والإجراءات التي تبينها اللائحة التنفيذية لهذا القانون. ولا يجوز الاحتجاج على الغير بالتنازل إلا من تاريخ التأشير به طبقاً لأحكام الفقرة السابقة.

مادة ١٨ - لا تسرى أحكام الامتداد القانوني لعقد الإيجار أو أحكام تحديد الأجرة المنصوص عليها في قوانين تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر على عقود تأجير العقارات المبنية والأراضي الزراعية التي تبرم وفقاً لأحكام هذا القانون.

الباب الثالث

إنقضاء عقد التأجير التمويلي

مادة ١٩ - يعد العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة إلى أعذار أو اتخاذ إجراءات قضائية في أي من الحالات الآتية:

(أ) عدم قيام المستأجر بسداد الأجرة المتفق عليها في المواعيد ووفقا للشروط المتفق عليها في العقد.

(ب) شهر إفلاس المستأجر أو إعلان إعساره ، وفي هذه الحالة لا تدخل الأموال المؤجرة في أموال التغطية ولا في الضمان العلم للدائنين.

على أنه يجوز للسندك أن يخطر المؤجر بكتاب مسجل خلال ثلاثين يوما من تاريخ الحكم الصادر بشهر الإفلاس برغبته في إستمرا العقد ، وفي هذه الحالة يستمر العقد قائما بشرط أداء القيمة الإيجارية في مواعيدها.

(ج) اتخاذ إجراءات التصفية قبل المستأجر إذا كان شخصا اعتباريا ، سواء أكانت تصفية إجبارية أم اختيارية ، ما لم تكن بسبب الانحماج ، وبشرط عدم الإخلال بحقوق المؤجر المنصوص عليها في العقد.

مادة ٢٠ - عند انقضاء العقد دون تجديده أو شراء المستأجر للمال يلتزم المستأجر أو السندك أو المصنف بحسب الأحوال بأن يسلم إلى المؤجر الأموال المؤجرة بالحالة المتفق عليها في العقد ، وإذا امتنع المستأجر عن التسليم جاز للمؤجر أن يقدم عريضة إلى قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة المختصة لاستصدار أمر للتسليم ويتبع في شأن هذه العريضة الإجراءات والأحكام المنصوص عليها في المادة ١٩٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية.

ولكل ذي شأن التظلم من هذا الأمر إما بطريق الاعتراض عليه أمام المحضر عند العزم على التنفيذ أو بالطريق المعتاد لرفع الدعوى خلال ثلاثة أيام من تاريخ إعلانه به ، وفي الحالتين يختص القاضي الأمر دون غيره بنظر التظلم على وجه السرعة

وللقاضي بناء على طلب المتظلم أن يوقف الأمر المتظلم منه إلى أن يفصل في التظلم ويحكم القاضي في التظلم بتأييد الأمر أو بتحويله أو بإلغائه.

مادة ٢١ - يعد العقد منسوخاً بقوة القانون إذا هلك المال المؤجر هلكاً كلياً .
فإذا كان الهلاك راجعاً إلى خطأ المستأجر التزم بالاستمرار في أداء القيمة
الإيجارية أو الثمن المتفق عليه في المواعيد المحددة ، وذلك مع مراعاة ما قد يحصل
عليه المؤجر من مبالغ للتأمين.

وإذا كان الهلاك راجعاً إلى خطأ الغير ، كان لكل من المؤجر والمستأجر الرجوع
عليه بالتعويض إن كان له مقتض.

مادة ٢٢ - لا يترتب على الحكم ببطالان أو بفسخ العقد المبرم بين المورد أو
المقاول وبين المؤجر أثر على العقود المبرمة بين المؤجر والمستأجر ، ومع ذلك
يجوز للمورد أو المقاول أن يرجع مباشرة على المستأجر بما له من حقوق قبل المؤجر
تكون ناشئة عن الحكم ببطالان أو بفسخ عقده معه ، بما لا يجاوز التزامات المستأجر
قبل المؤجر.

وإذا اقتصر الحكم على إنقاص ثمن البيع لعيوب في صناعة المال أو لنقص فيه ،
تعين تخفيض أقساط الأجرة و ثمن البيع المتفق عليه في عقد التأجير بذات النسبة التي
خفض بها الثمن ، ما لم يتفق على غير ذلك.

الباب الرابع

القواعد المحاسبية والمعملة الضريبية

مادة ٢٣ - تخضع عمليات التأجير التمويلي للقواعد والمعايير المحاسبية التي
يصدرها الوزير المختص بالاتفاق مع وزير المالية.

مادة ٢٤ - يكون للمؤجر الحق في استهلاك قيمة الأموال المؤجرة حسبما يجرى
عليه العمل عادة ، وفقاً للعرف وطبيعة المال الذي يجرى استهلاكه ، وذلك دون النظر
إلى مدة عقد التأجير المتعلق بذلك المال ، ويجوز للمؤجر - بالإضافة إلى الاستهلاك
المشار إليه وجميع التكاليف ولجنة الخصم من نتائج العمليات - أن يخصم من أرباحه
الخاضعة للضريبة المخصصات المعدة لمواجهة الخسائر أو الديون المشكوك فيها ،
وفقاً للقانون.

مادة ٢٥ - تعتبر القيمة الإيجارية المستحقة خلال سنة المحاسبة من التكاليف
الولجية الخصم من أرباح المستأجر وفقاً للتشريعات الضريبية السارية :

ويجب على المستأجر أن يدرج بصورة واضحة في حساب الأرباح والخسائر القيمة الإيجارية المستحقة تنفيذا للعقد ، مع بيان ما إذا كان المال المؤجر منقولاً أو عقاراً ، كما يجب عليه أن يدرج في الإيضاحات المتممة للميزانية عقود التأجير التي أبرمها وما تم أدائه من مبلغ الأجرة عن كل عقد وما تبقى منها.

مادة ٢٦ - لا تسري أحكام الخصم والإضافة والتحصيل وغيرها من نظم الحجز عند المنبع لحساب الضرائب على مبلغ الأجرة ولجبة الأداء إلى المؤجر ، كما لا تسري على الثمن المحدد بالعقد.

مادة ٢٧ - تستحق الضرائب والرسوم الجمركية - طبقاً للنظم المعمول بها - على ما يتم استيراده من معدات وغيرها بقصد تأجيرها وفقاً لأحكام هذا القانون. ويعامل المؤجر بالنسبة للضرائب والرسوم الجمركية المقررة على تلك المعدات بذات المعاملة المقررة قانوناً بالنسبة للمستأجر ، وذلك طوال مدة التأجير.

وفي حالة فسخ العقد أو إبطاله أو انتهاء منته نون أن يستعمل المستأجر حقه في الشراء فتستحق هذه الضرائب والرسوم.

مادة ٢٨ - ترد الضرائب والرسوم الجمركية التي مسددت عما تم استيراده من أموال بقصد تأجيرها وفقاً لأحكام هذا القانون إذا أعيد تصدير هذه الأموال ، وذلك بعد خصم ٢٠ ٪ عن كل سنة انقضت من تاريخ الإقراج عنها وتحسب كمسور السنة سنة كاملة.

مادة ٢٩ - إذا تضمن موضوع العقد تأجير مركبات يستلزم تسييرها الحصول على ترخيص من إدارة المرور المختصة ، جاز للمستأجر أن يتقدم بطلب الحصول على هذا الترخيص على أن يرفق بالأوراق نسخة من عقد التأجير.

ويصدر الترخيص باسم المؤجر ، ويجب أن يذكر فيه أن المركبة في حيازة المستأجر بموجب عقد لتأجير ، وأنه يستعملها بنفسه أو بواسطة تابعيه.

ويحصل للمستأجر جميع الضرائب والرسوم المقررة قانوناً للحصول على الترخيص وتجديده ، كما يلتزم بأداء أقساط التأمين الإجباري ، وغير ذلك من الالتزامات المترتبة عن ملكية المركبة.

مادة ٣٠ - مع عدم الإخلال بلية إعفاة ضريبة مقررة قانوناً ، يعفى المؤجر

من الضرائب المفروضة على الدخل بالنسبة لأرباحه الناشئة عن عمليات التأجير التمويلي ، وذلك لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ مزولة النشاط.

الباب الخامس " الجزاءات "

مادة ٣١ - يحظر على أى شخص طبيعى أو اعتبارى غير مقيد بسجل المجرىين أن يستعمل عبارة " التأجير التمويلي " أو مرادفات لها فى عنوانه أو أن يزول عمليات التأجير التمويلي.

ويعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه كل من يخالف هذا الحظر ، ويجوز الحكم بالطلق ويكون الطلق وجوبيا فى حالة العود.

مادة ٣٢ - يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه كل من يخالف أحكام هذا القانون.

مادة ٣٣ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ، يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من قام بتغيير معالم المال المؤجر أو لوصافه المعقدة بالسجل الخاص بذلك ، أو طمس البيان المثبت لصفة المؤجر بالنسبة إلى هذا المال.

مادة ٣٤ - يكون للعاملين بالجهة الإدارية المختصة من شاغلى الوظائف التى يصدر بتحديدها قرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص صفة الضبطية القضائية فى شأن الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون.

ولهم فى سبيل ذلك حق الاطلاع على جميع السجلات والدفاتر والمستندات والبيانات فى مقر المؤجر أو المستأجر ، وعليهما أن يقدموا لهم البيانات والمستخرجات وصور المستندات التى يطلبونها لهذا الغرض.

مادة ٣٥ - يصدر الوزير المختص اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال ستين يوما من تاريخ العمل به.

مادة ٣٦ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول الشهر التالى لمضى ستين يوما على تاريخ نشره.

ييصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣ المحرم سنة ١٤١٦ هـ " أول يونيه سنة ١٩٩٥ م "

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

قرار رقم ٨٤٦ لسنة ١٩٩٥

بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥

لسنة ١٩٩٥ في شأن التأجير التمويلي (١)

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على قانون التجارة ؛

وعلى قانون العقوبات ؛

وعلى القانون المدني ؛

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية ؛

وعلى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية ؛

وعلى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها ؛

وعلى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم للشهر العقاري ؛

وعلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين

المؤجرين والمستأجرين ؛

وعلى القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج

الصناعية ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ بالأسماء التجارية ؛

وعلى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك والائتمان ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية ؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك ؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بإصدار قانون المرور ؛

وعلى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزي والجهاز المصرفي ؛

وعلى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن السجل التجاري ؛

وعلى القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ؛
وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الأراضى الصحراوية ؛
وعلى القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضرائب على الدخل ؛
وعلى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة؛
وعلى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢ فى شأن الوكلاء التجاريين ؛
وعلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٢ بشأن سجل المستوردين ؛
وعلى القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم الإعفاءات الجمركية ؛
وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ بشأن تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى القضاء ؛
وعلى القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٨ بإصدار قانون الاستثمار ؛
وعلى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بإصدار قانون سوق رأس المال؛
وعلى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ فى شأن التأجير التمويلي ؛
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر

المادة الأولى

يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ فى شأن التأجير التمويلي المرفقة.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره.

صدر فى ١٢/١٢/١٩٩٥

اللاحقة التنفيذية

لقانون التلجیر التمويلي

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ١ - يقصد بالعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها:
 القانون : القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ في شأن التلجیر التمويلي.
 الجهة الإدارية : القطاع المختص بالتلجیر التمويلي بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية " مصلحة للشركات "
 العقد : عقد التلجیر التمويلي.
 سجل المؤجرين : السجل الذى يقيد فيه المؤجرين طبقا لأحكام المادة ٣ من القانون.

سجل العقود : السجل الذى تقيد فيه طبقا للمادة ٣ من القانون عقود التلجیر التمويلي التى تبرم أو تنفذ فى مصر أو يكون أحد أطرافها مقيما فيها وعقود البيع التى تتم استنادا إليها وكذلك أى تعديل لهذه العقود.

المورد : الطرف الذى يتلقى منه المؤجر مالا يكون موضوعا لعقد تلجیر تمويلي
 المقاول : الطرف الذى يقوم بتشديد منشآت تكون موضوعا لعقد تلجیر تمويلي.
 المال : كل عقال أو منقول مادي أو معنوي يكون موضوعا لعقد تلجیر تمويلي
 ويكون لازما لمباشرة نشاط إنتاجي سلعى أو خدمي عدا سيارات الركوب والدراجات الآلية.

المستأجر : من يحوز مالا استنادا إلى عقد تلجیر تمويلي.

مادة ٢ - يعد تلجيرا تمويليا فى تطبيق أحكام القانون ما يأتى:

(أ) كل عقد يلتزم بمقتضاه المؤجر بأن يؤجر إلى مستأجر منقولات مملوكة له وقت إبرام العقد أو تلقاها من المورد استنادا إلى عقد من العقود يخوله تلجيرها أو للتصرف فيها بالبيع إلى المستأجر عند انتهاء مدة الإيجار ويتم التلجیر مقابل قيمة إيجارية يتفق عليها المؤجر مع المستأجر .

(ب) كل عقد يلتزم بمقتضاه المؤجر بأن يؤجر إلى المستأجر عقارات أو

منشآت يقيمها المؤجر على نفقته بناء على طلب المستأجر بقصد تأجيرها إليه بالشروط والمواصفات والقيمة الإيجارية التي حددها العقد.

(ج) كل عقد يلتزم بمقتضاه المؤجر بتأجير مال إلى المستأجر تأجيروا تمويليا إذا كان هذا المال قد آلت ملكيته إلى المؤجر من المستأجر بموجب عقد يتوقف نفاذه بين الطرفين على إبرام عقد التأجير التمويلي.

وفي جميع الأحوال يجب أن يكون المال المؤجر لازما لمباشرة نشاط إنتاجي خدمي أو سلمي للمستأجر ولا يدخل في عداد تلك سيارات الركوب والدرجات الآلية.

مادة ٣ - للمؤجر أن يؤمن على المال المؤجر ، ويجوز أن يتفق على تحمل المستأجر بقيمة التأمين أو جزء منه.

مادة ٤ - يجوز قبل إبرام عقد التأجير التمويلي أن يتفاوض صاحب المشروع مع المورد أو المقاول بناء على موافقة كتابية مسبقة ممن سيتولى التأجير على أن تتناول المفاوضة ما يلي:

- ١ - مواصفات المال اللازم للمشروع أو طريقة صنعه أو إشتائه.
- ٢ - الوسائل الأخرى التي يتفق طرفا عقد التأجير التمويلي على مفاوضة المورد أو المقاول عليها.

ولا تكون نتائج المفاوضة ملزمة لمن سيتولى التأجير إلا في الحدود التي يوافق عليها ويخطر بها صاحب المشروع والمورد أو المقاول.

وفي جميع الأحوال لا يلتزم من يتولى التأجير بأي اتفاقات لاحقة يجريها صاحب المشروع مع المورد أو المقاول.

مادة ٥ - يتم تسليم المال إلى المستأجر سواء من المؤجر أو المورد أو المقاول بموجب محضر استلام تحدد فيه كافة البيانات الخاصة بالمال المؤجر وحالته وقت الاستلام وما به من عيوب إن وجدت.

ويكون المستأجر مسؤولا قبل المؤجر عن أية بيانات تذكر عن المال في محضر الاستلام.

ويلتزم المستأجر بأن يرد المال إلى المؤجر عند انقضاء عقد التأجير وذلك وفقا للشروط والمواصفات المتفق عليها.

الفصل الثاني

لحكام وشروط وإجراءات قيد

المؤجرين وعقود التأجير التمويلي

مادة ٦ - يعد في الجهة الإدارية سجل خاص "سجل قيد المؤجرين" يقيد فيه الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون الذين يباشرون عمليات التأجير التمويلي.

ويعد سجل خاص يسمى "سجل قيد العقود" يقيد فيه عقود التأجير التمويلي التي تبرم أو تنفذ في مصر أو أن يكون أحد أطرافها مقيماً فيها ، كما يقيد فيه كل تنازل يصدر من المؤجرين أو المستأجرين من هذه العقود وكل تعديل لها وكذلك عقود البيع التي تتم استناداً إليها.

وتتولى المصلحة مراجعة طلبات القيد في هذين السجلين ومراجعة العقود المطلوب قيدها وكافة المستندات المتصلة بها وما يرد عليها من تعديلات طبقاً لأحكام القانون وهذه اللائحة ، والمصلحة أن تستعين بمن تراه من ذوى الخبرة في هذا الشأن.

مادة ٧ - يقيد في سجل المؤجرين كل شخص طبيعي أو اعتباري مصري أو غير مصري يرغب في مزولة عمليات التأجير التمويلي وتتوافر فيه شروط القيد المبينة في المادة ٩ من هذه اللائحة ولا يجوز قيد البنوك إلا بعد الحصول على ترخيص ، وذلك من مجلس إدارة البنك المركزي المصري وفقاً للشروط والأوضاع التي يحددها الترخيص.

مادة ٨ - لا يجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري غير مقيد بسجل المؤجرين أن يزاول عمليات التأجير التمويلي أو أن يستعمل عبارة للتأجير التمويلي أو مرادفاً لها في عنوانه.

مادة ٩ - يشترط فيمن يقيد بسجل المؤجرين:

أولاً - بالنسبة إلى الأشخاص الطبيعيين:

(أ) أن يكون كامل الأهلية طبقاً للقانون المصري.

(ب) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو عقوبة مقيدة للحرية في

جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه الاعتبار.

(ج) ألا يكون قد أشهر إفلاسه ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

ثانيا - بالنسبة إلى الأشخاص الاعتبارية:

- (أ) أن يكون عقد أو سند إنشائه مشهراً طبقاً للقانون.
- (ب) أن يكون نشاط التأجير التمويلي من بين أغراضه ، وذلك فيما عدا البنوك
- مادة ١٠ - يقدم طلب القيد بسجل الموزعين بالنسبة إلى الشخص الطبيعي من صاحب الشأن أو وكيله ، وذلك بعد سداد الرسم المقرر ، مرفقاً به المستندات الآتية:
- (أ) صورة البطاقة الشخصية أو العائلية ، بالنسبة للمصريين وصورة جواز السفر بالنسبة لغير المصريين.
- (ب) صحيفة الحالة الجنائية ، ويجوز لغير المصري أن يقدم ما يقوم مقامها.
- (ج) إقرار بعدم سبق شهر إقامته ، فإذا كان قد سبق الحكم بشهر إقامته فيجب تقديم ما يثبت رد اعتباره.
- وبالنسبة لغير المصريين يتعين أن تكون المستندات المنصوص عليها في البندين ب ، ج معتمدة من الجهات المختصة في البلاد الصادرة فيها ومصنفا عليها من وزارة الخارجية المصرية أو قنصليات جمهورية مصر العربية في تلك البلاد.
- مادة ١١ - يقدم طلب القيد بالنسبة إلى شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة والشركات ذات المسؤولية المحدودة ممن له حق الإدارة والتوقيع عن الشركة بعد سداد الرسم المقرر ، مرفقاً به المستندات الآتية:
- (أ) صورة البطاقة الشخصية أو العائلية للشركاء ومندوبى الشركة من المصريين وصورة جواز السفر بالنسبة لغير المصريين.
- (ب) صورة عقد الشركة مينا به أن من أغراضها مزولة نشاط لتأجير التمويل.
- (ج) صحيفة الحالة الجنائية لكل من الشركاء أو مندوبى الشركة ، ويجوز لغير المصريين تقديم ما يقوم مقامها معتمدة من الجهة المختصة في بلده ومصنفا عليها على النحو المبين في المادة السابقة.
- (د) إقرار من كل من الشركاء المتضامنين في شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة ومن مندوبى الشركات ذات المسؤولية المحدودة ، بعدم سبق شهر إقامته فإذا كان قد سبق الحكم بشهر إقلاص لأحدهم وجب تقديم ما يثبت رد اعتباره.

مادة ١٢ - يقدم طلب القيد بالنسبة إلى شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والجمعيات التعاونية من رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب حسب الأحوال بعد سداد الرسم المقرر ، مرفقا به المستندات الآتية:

(أ) نسخة من الجريدة الرسمية أو صحيفة الشركات التي نشر بها عقد تأسيس الشركة أو الجمعية ونظامها الأساسي مبينا به أن من أغراض الشركة أو الجمعية مزولة نشاط التأجير التمويلي ، وكذلك نسخة من كل عدد نشر به أي تعديل أدخل على عقد الشركة أو الجمعية أو نظامها الأساسي.

(ب) صورة البطاقة الشخصية أو العائلية لكل من رئيس أعضاء مجلس الإدارة والمديرين ممن لهم حق التوقيع ، ويكتفى بصورة جواز السفر بالنسبة لغير المصريين.

(ج) صحيفة الحالة الجنائية لكل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ممن لهم حق الإدارة والتوقيع ، ويجوز لغير المصري تقديم ما يقوم مقامها من الجهة المختصة في بلده ومصدقا عليها على النحو المبين في هذه اللائحة.

(د) إقرار من رئيس مجلس الإدارة بأنه لا يوجد بين المديرين أو من لهم حق الإدارة والتوقيع وجميع الشركاء المتضامنين في شركات التوصية بالأسهم من سبق للحكم بشهر إفلامه فإذا كان قد صدر حكم بشهر إفلاس أحدهم وجب تقديم ما يثبت صدور الحكم برد اعتباره.

مادة ١٣ - يقدم طلب القيد بالنسبة إلى الأشخاص الاعتبارية العامة من المثل القانوني للشخص الاعتباري أو من ينوب عنه بعد سداد الرسم المقرر مرفقا به سند إنشاء الشخص الاعتباري مبينا به أن من بين أغراضه مزولة نشاط التأجير التمويلي.

مادة ١٤ - تلتزم البنوك عند طلب قيدها بسجل المؤجرين بتقديم الترخيص الصادر لها من البنك المركزي بمزولة هذا النشاط.

مادة ١٥ - يسلم من قيد في سجل المؤجرين بطاقة قيد مبينا بها اسمه وجنسيته وموطنه وإسم وصفة ممثله القانوني بالنسبة إلى الشخص الاعتباري ورقم القيد

وعلى من يتم قيده طبقا للفترة السابقة إثبات رقم القيد في جميع أوراقه ومكاتباته.

مادة ١٦ - يكون للمؤجر بعد قيده في سجل المؤجرين حق القيد في سجل

المستوردين بالنسبة إلى ما يستورده من أموال بقصد تأجيرها تأجيروا تمويلا كما يكون له حق القيد في السجل التجارى بالنسبة لما يزاوله من نشاط التأجير التمويلي.

مادة ١٧ - يتم قيد المؤجرين في السجل التجارى وسجل المستوردين بالنسبة إلى ما يزاولونه من نشاط التأجير التمويلي بموجب البطاقة الصادرة له طبقا للمادة ١٥ من هذه اللائحة ، وذلك بغير حاجة لأى إجراء آخر ودون التقيد بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون السجل التجارى واللائحة التنفيذية لقانون سجل المستوردين.

مادة ١٨ - يقدم طلب قيد عقود التأجير التمويلي موقعا عليه من طالب القيد أو وكيله أو الممثل القانوني للشخص الاعتباري من أصل وصورة ، متضمنا البيانات الآتية:

- (أ) اسم طالب القيد والاسم التجارى والسمة التجارية إن وجدت.
- (ب) البيانات الدالة على شخصية كل طرف من أطراف العقد وعلى الأخص صفته واسمه ولقبه ومنه وجنسيته ومحل إقامته وإذا كان أحد الأطراف شخصا اعتباريا يبين شكله القانوني وسند إنشائه واسم ممثله ونوع النشاط الذى يقوم به
- (ج) بيان عن المال المؤجر فإذا كان عقارا يبين موقعه ومساحته وحدوده ويذكر اسم الناحية والحوض ورقم القطعة فى الأرضى الزراعية ويبين اسم القسم والشارع والحارة والرقم فى الأرضى الفضاء والعقارات المبنية إن وجد ويوصف المال ويذكر نظام تسليمه إذا كان منقولا.

- (د) نظام التأمين على المال المؤجر إن وجد.
- (هـ) بيانات خاصة عن النشاط الذى يستخدم فيه المال من حيث طبيعته ونوع الإنتاج.

- (و) الأحكام المنظمة لتملك المستأجر للمال.
- (ز) تاريخ بدء سريان العقد ومنته.
- مادة ١٩ - يرفق بطلب القيد فى سجل العقود ، المستندات الآتية:
- (أ) صورة عقد التأجير التمويلي وفقا للنماذج التى تعدها مصلحة الشركات.
- (ب) المستندات التى تحدد مالك المال المؤجر.
- (ج) أصل إيصال مداد رسم القيد.

(د) صورة للطبقة الضريبية.

مادة ٢٠ - للمستأجر الحق فى اختيار شراء المال المؤجر كله أو بعضه بالثمن المحدد فى العقد ، على أن يراعى فى تحديد الثمن المبالغ التى أداها للمؤجر .

مادة ٢١ - يخضع تملك الأجنبى للمال المؤجر للأحكام المنظمة لتملك الأجانب للعقارات المبنية والأراضى القضاء والأراضى الزراعية .

مادة ٢٢ - فى حالة عدم اختيار المستأجر شراء المال المؤجر أو تجديد العقد يلتزم برد المال إلى المؤجر وفقا للشروط والمواصفات المتفق عليها ، ويتم فى هذه الحالة تحرير محضر بالتسليم تثبت فيه أوصاف المال وحالته .

مادة ٢٣ - يقيد عقد البيع الذى يتم استنادا إلى عقد تأجير تمويلى فى سجل العقود، على أن يتضمن طلب القيد بصفة خاصة البيانات الآتية:

(أ) اسم طالب القيد .

(ب) بيان عن البائع من وقع قيده فى سجل المؤجرين .

(ج) بيانات عن المشتري " الاسم والسن والجنسية ومحل الإقامة " وإذا كان الشخص اعتباريا فيبين شكله القانونى وسند إنشائه واسم ممثله القانونى .

(د) بيان سند ملكية البائع للمال محل عقد البيع أو السند الذى يخوله حق البيع .

(هـ) وصف المال سواء كان عقارا أو منقولا على النحو المبين فى قيد عقد

التأجير التمويلى .

(و) بيان ثمن ونظام تملك المال .

مادة ٢٤ - يرفق بطلب قيد عقد البيع المشار إليه فى المادة السابقة ، المستندات الآتية:

(أ) صورة عقد البيع .

(ب) صورة سند ملكية البائع للمال أو السند الذى يخوله حق بيعه .

(ج) أصل إيصال مداد رسم القيد .

الفصل الثالث

القيد بسجل المؤجرين وسجل العقود

مادة ٢٥ - يتولى مكتب القيد فى سجل المؤجرين وسجل العقود قيد بيانات

المؤجرين والعقود فى كل من السجلين المعدين لهذا الغرض.

مادة ٢٦ - يجب أن تكون بيانات الطلب باللغة العربية ، وبخط واضح دون اختصار أو تغيير أو تحشير أو محو أو كشط ، وأن يوقع الطالب على كل إضافة أو تصحيح بهامشها ، وتحصى عدد الكلمات أو العبارات المضافة أو الملغاة ، ويؤشر عليها مكتب القيد بما يفيد المراجعة.

مادة ٢٧ - تفرد فى سجل المؤجرين صفحة خاصة لكل مؤجر ، كما يفرد فى سجل العقود صفحة خاصة لكل عقد تأجير تمويلى ، وترقم الصفحات فى كل من السجلين بأرقام متسلسلة وتختتم بخاتم الجهة الإدارية وتحرر بياناتها بالمداد الأزرق ، ويحرر كل تعديل لها وكذلك التأشيرات الهامشية بالمداد الأحمر.

مادة ٢٨ - تقيد الطلبات حسب تاريخ وساعة ورودها مستوفية لجميع البيانات والمستندات ويتم ذلك بتكوين البيانات الواردة فيها فى السجل الخاص بها ، ويكون القيد بأرقام متتابعة وبصفة مستمرة.

مادة ٢٩ - تقدم الطلبات الخاصة بالتأشير الهامشى بتعديل القيد من ذوى الشأن.

مادة ٣٠ - يجب أن يتضمن طلب للتأشير الهامشى البيانات الخاصة بالطلب والسند الذى يبيح له طلب التأشير ، مع إيضاح تاريخه ونوعه ومضمونه ويجب أن يكون مصحوبا بالمستندات المؤيدة للطلب.

مادة ٣١ - فى حالة التأشير ببيانات جديدة من شأنها التغيير أو التعديل فى القيد يتم التأشير بها فى صحيفة القيد ذاتها مع الإشارة فى هامش السجل إلى تاريخ ورقم إيداع طلب التأشير بالتعديل والمستند المؤيد له ، ويتم إثبات البيان الجديد بعد تحصيل رسم قيد جديد وفقا للنفقات المحددة بهذه اللائحة.

ولا يقبل أى طلب لاعتبار العقد مجددا بما يخالف البيانات المعقدة بالسجل إلا إذا كان للطلب مقدما وموافقا عليه من أطراف العقد الأصيلى أو مصدقا على توقعاتهم فيه وفى الأحوال التى يجوز فيها للمؤجر أو المستأجر التنازل قانونا عن عقد التأجير التمويلى فإنه لا يجوز الاحتجاج على الغير بهذا التنازل إلا من تاريخ التأشير به فى سجل العقود

- مادة ٣٢ - يؤشر مكتب سجل القيد على هامش السجل بما يفيد تجديد القيد مع

الإشارة إلى رقم وتاريخ طلب التجديد.

مادة ٣٣ - بعد تكوين البيانات الواردة في الطلب ترد إلى الطالب إحدى نسختي الطلب مختومة بخاتم الجهة الإدارية ومؤشر عليها بحصول القيد أو تجديده أو التأسيس حسب الأحوال.

الفصل الرابع

إلغاء القيد

مادة ٣٤ - يلغى القيد في سجل المؤجرين بناء على طلب صاحب الشأن أو وفاة الشخص الطبيعي أو انقضاء الشخص الاعتباري ، ويكون إلغاء القيد بإثبات ذلك بصحيفة القيد وختمه بخاتم الجهة الإدارية ، ويشار في هامش الصحيفة إلى تاريخ الإلغاء وسببه.

مادة ٣٥ - يلغى القيد في سجل العقود ، في الحالات الآتية:

(أ) انقضاء مدة العقد دون تجديد.

(ب) بناء على طلب أطراف العقد.

(ج) صدور حكم نهائي بالإلغاء.

وإذا لغى القيد ، فلا يكون للإلغاء أثر بالنسبة إلى القيد والتسجيلات التي تمت في الفترة ما بين القيد والإلغاء.

الفصل الخامس

رسوم القيد والمستخرجت

مادة ٣٦ - تؤدى الرسوم التالية بالمقدار المحدد قرين كل إجراء:

١٠٠٠ جنيه عن طلب قيد الشخص الطبيعي في سجل المؤجرين.

١٥٠٠ جنيه عن طلب قيد الشخص الاعتباري في سجل المؤجرين.

٥٠ جنيه عن طلب قيد عقد التأجير التمويلي في سجل العقود.

٥٠ جنيه عن طلب قيد عقد البيع المترتب على عقد التأجير التمويلي.

٢٥٠ جنيه عن طلب التعديل في سجل قيد المؤجرين.

٥٠ جنيه عن طلب التعديل في سجل عقود التأجير التمويلي.

٥٠ جنيه عن طلب التعديل في عقد البيع المترتب على عقد التأجير التمويلي.

١٠ جنهات رسم طلب صورة من القيد فى السجلين.

١٠ جنهات رسم للتأشير الهامشى فى السجلين.

مادة ٣٧ - يجوز لأى شخص طلب الحصول على مستخرج لو شهادة بيانات أو شهادة سلبية من واقع سجل قيد العقود ، ويقدم الطلب مشفوعا بالإيصال الدال على بداد الرسم ، أما صور العقود فيقدم طلب الحصول عليها من صاحب الصفة.

وتصدر قرارات الجمعية العامة بأغلبية أصوات الحاضرين ، عدا الأحوال التي يتعين فيها للحصول على أغلبية خاصة وفقا لأحكام القانون والنظام الاساسى للشركة.

المادة الثانية

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره.
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،
صدر برئاسة الجمهورية فى ٣ ذى القعدة سنة ١٤٠٩ هـ.
" ٧ يونيو سنة ١٩٨٩ م "

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

قرار وزاري رقم ١٦٠ لسنة ١٩٩٤

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم

٥٤ لسنة ١٩٧٥ في شأن صناديق التأمين الخاصة (١)

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بشأن صناديق التأمين الخاصة

ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين

في مصر ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥١٦ لسنة ١٩٧٦ بتسمية الهيئة

المصرية العامة للتأمين لوزير الاقتصاد والنولة للتعاون الاقتصادي ؛

وعلى قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٧ بإصدار

اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين بجلسته المنعقدة في

٢٧ / ٣ / ١٩٩٤ ؛

وعلى ما عرضه رئيس مجلس إدارة الهيئة بمذكرته المؤرخة ٢٧ / ٣ / ١٩٩٤ ؛

قرر

مادة ١

يستبدل بنص المادة ١٤ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ المشار

إليه ، النص الآتي:

توظف أموال صناديق التأمين الخاصة على الوجه الآتي:

(١) ٢٥ ٪ على الأقل لشراء أوراق مالية حكومية أو مضمونة منها

(٢) ١٥ ٪ على الأكثر في سندات قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية

(١) الرقاع المصرية - العدد ٨٩ في ١٨ أبريل ١٩٩٤ .

وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر في سندات صادرة عن جهة واحدة على ٥ ٪ من جملة أموال الصندوق أو ٢٠ ٪ من رأس مال الجهة المصدرة للسندات.

(٣) ٢٥ ٪ على الأكثر في أسهم قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر في أسهم صادرة عن جهة واحدة على ٥ ٪ من جملة أموال الصندوق أو ٢٠ ٪ من رأس مال الجهة المصدرة للأسهم.

(٤) ألا تزيد قيمة السندات والأسهم الصادرة عن جهة واحدة على ١٠ ٪ من أموال الصندوق.

(٥) ١٠ ٪ على الأكثر في تملك عقارات موجودة داخل البلاد ، بشرط ألا تزيد قيمة أى عقار على ٣٠ ٪ من جملة أموال الصندوق.

(٦) منح قروض للأعضاء بما لا يزيد على ٢٥ ٪ من جملة أموال الصندوق وبما لا يزيد على ٧٥ ٪ من الحقوق التأمينية للعضو وفقا لما يقرره للنظام الأساسى للصندوق.

(٧) ودائع نقدية بالعملة المحلية أو الأجنبية لدى البنوك في مصر المسجلة لدى البنك المركزى المصرى ، وبشرط ألا تزيد جملة الإيداعات لدى أحد البنوك على ١٠ ٪ من جملة أموال الصندوق.

(٨) ١٠ ٪ على الأكثر في استثمارات أخرى توافق عليها الهيئة ،

مادة ٢

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر فى ١٠ / ٤ / ١٩٩٤

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

قرار وزاري رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٤

في شأن توظيف أموال شركات التأمين وإعادة

التأمين طبقاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١

الخاص بالإشراف والرقابة على التأمين في مصر (١)

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٨٣ في شأن توظيف أموال شركات التأمين وإعادة التأمين طبقاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين بجلسته المنعقدة في ١٩٩٤/٣/٢٧ .

وعلى موافقة وزير المالية على نسب التوظيف في الصكوك والسندات الحكومية ؛
وعلى محضر لاجتماع السيد رئيس الهيئة ونائبيه والمادة رؤساء شركات التأمين بتاريخ ١٩٩٤/٣/٣١ .

وعلى مذكرة رئيس مجلس إدارة الهيئة بتاريخ ١٩٩٤/٤/٢ ؛

قرر

مادة ١ - توظف الأموال الواجب تخصيصها في جمهورية مصر العربية طبقاً لأحكام المادة ٣٧ من قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ المشار إليه في لوجه الاستثمار وبالشروط الموضحة فيما يلي:

- (١) ٢٥ ٪ على الأقل لشراء أوراق مالية حكومية لو مضمونة منها.
- (٢) ١٥ ٪ على الأكثر في سندات قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر في سندات صادرة عن جهة واحدة على ٥ ٪ من جملة

(١) الوقائع المصرية - العدد ٨٩ في ١٨ أبريل ١٩٩٤ .

الأموال الواجب تخصيصها أو ٢٠ ٪ من رأس مال الجهة المصدرة للسندات أو ١٠ ٪ من رأس المال المدفوع لشركة للتأمين أيهما أقل.

(٣) ٢٥ ٪ على الأكثر فى أسهم قابلة للتداول فى سوق الأوراق المالية وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر فى أسهم صادرة عن جهة واحدة على ٥ ٪ من جملة الأموال الواجب تخصيصها أو ٢٠ ٪ من رأس مال الجهة المصدرة للأسهم أو ١٠ ٪ من رأس المال المدفوع لشركة للتأمين أيهما أقل.

(٤) ألا تزيد مجموع قيمة الاستثمار فى السندات والأسهم الصادرة عن جهة واحدة على ١٠ ٪ من رأس المال المدفوع لشركة التأمين.

(٥) ٣٠ ٪ على الأكثر فى تملك عقارات موجودة داخل البلاد بشرط ألا تزيد قيمة أى عقار على ٥ ٪ من جملة الأموال الواجب تخصيصها أو ١٠ ٪ من رأس المال المدفوع لشركة للتأمين أيهما أقل.

(٦) منح قروض على وثائق التأمين فى حدود ٩٠ ٪ من قيم استردادها.

(٧) ٢٠ ٪ على الأكثر فى منح قروض بضمان رهون عقارية وبشرط ألا يزيد قيمة أى عقار على ٥ ٪ من جملة الأموال الواجب تخصيصها أو ٦٠ ٪ من القيمة السوقية للعقار أو ١٠ ٪ من قيمة رأس المال المدفوع لشركة التأمين أيهما أقل.

(٨) ٥٠ ٪ على الأكثر فى ودائع نقدية بالعملة المحلية أو الأجنبية لدى البنوك فى مصر المسجلة لدى البنك المركزى المصرى وبشرط ألا تزيد جملة الإيداعات لدى أحد البنوك على ١٠ ٪ من جملة الأموال الواجب تخصيصها.

(٩) ١٠ ٪ على الأكثر فى استثمارات أخرى توافق عليها الهيئة ، ويجوز أن تتضمن هذه الاستثمارات نسبة من الحسابات الجارية لدى البنوك وفقاً للضوابط التى تحددها الهيئة فى هذا الشأن.

مادة ٢ - توظف الأموال الواجب تخصيصها فى جمهورية مصر العربية طبقاً لأحكام المادة " ٣٨ " من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ المشار إليه فى أوجه الاستثمار ، وبالشروط الموضحة فيما يلى:

(١) ٢٠ ٪ على الأقل لشراء أوراق مالية حكومية أو مضمونة منها.

(٢) ١٥ ٪ على الأكثر فى سندات قابلة للتداول فى سوق الأوراق المالية

وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر في سندات صادرة عن جهة واحدة على ٥ ٪ من جملة الأموال الواجب تخصيصها أو ٢٠ ٪ من رأس مال الجهة المصدرة للسندات أو ١٠ ٪ من رأس المال المدفوع لشركة التأمين أيهما أقل.

(٣) ٢٥ ٪ على الأكثر في أسهم قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر في أسهم صادرة عن جهة واحدة على ٥ ٪ من جملة الأموال الواجب تخصيصها أو ٢٠ ٪ من رأس مال الجهة المصدرة للأسهم أو ١٠ ٪ من رأس المال المدفوع لشركة التأمين أيهما أقل.

(٤) ألا يزيد مجموع قيمة الاستثمار في السندات والأسهم الصادرة عن جهة واحدة على ١٠ ٪ من رأس المال المدفوع لشركة التأمين.

(٥) ١٠ ٪ على الأكثر في تملك عقارات موجودة داخل البلاد بشرط ألا تزيد قيمة أى عقار على ٥ ٪ من جملة الأموال الواجب تخصيصها أو ١٠ ٪ من رأس المال المدفوع لشركة التأمين أيهما أقل.

(٦) ٥٠ ٪ على الأكثر في ودائع نقدية بالعملة المحلية أو الأجنبية لدى البنوك في مصر المسجلة لدى البنك المركزى المصرى وبشرط ألا تزيد جملة الإيداعات لدى أحد البنوك على ١٠ ٪ من جملة الأموال الواجب تخصيصها.

(٧) ١٠ ٪ على الأكثر في استثمارات أخرى توافق عليها الهيئة . ويجوز أن تتضمن هذه الاستثمارات نسبة من الحسابات الجارية لدى البنوك وفقا للضوابط التى تحددها الهيئة فى هذا الشأن.

مادة ٣ - يلقى القرار الوزاى رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٨٣ فى شأن توظيف أموال شركات التأمين وإعادة التأمين المشار إليه.

مادة ٤ - على شركات التأمين وإعادة التأمين توفير لوضاع استثماراتها وفقا لهذا القرار خلال سنة من تاريخ نشره.

مادة ٥ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر فى ١٠/٤/١٩٩٤

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

محمود محمد محمود

قانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥

بتعديل بعض أحكام قانون الإشراف والرقابة على التلمين
فى مصر الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى

يستبدل بنصوص المواد ١، ٥، ٧، ٨، ١٠، ١٧، ٢٢، ٢٤، ٢٥ وعنوان
الباب السابع والمادتين ٢٧، ٢٨ وعنوان الباب الثامن والمواد ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٣
وعنوان الباب التاسع والمواد ٣٤، ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٣، ٤٤، ٤٨،
٤٩ وعنوان الفصل الثالث من الباب التاسع والمواد ٥٢، ٥٥، ٥٩ وعنوان الفصل
الثالث من الباب الحادى عشر والمواد ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٨، ٦٩، ٧٢،
٧٣ وعنوان الباب الثالث عشر والمواد ٧٥، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٥، ٨٦ من قانون
الإشراف والرقابة على التلمين فى مصر الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ،
لنصوص والناوين الآتية:

مادة ١ - يشمل التأمين فى تطبيق أحكام هذا القانون:

أولاً : تأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال ، وتشمل الفروع الآتية:

١ - تأمينات الحياة بجميع أنواعها.

٢ - تأمينات الحوادث الشخصية والعلاج الطبى طويلة الأجل.

٣ - عمليات تكوين الأموال.

ثانياً : تأمينات الممتلكات والمسئوليات ، وتشمل الفروع الآتية:

١ - للتأمين ضد أخطار الحريق والتأمينات التى تلحق به عادة

٢ - للتأمين ضد أخطار النقل البرى والنهرى والبحرى والجوى وتأمينات

المسئوليات المتعلقة بها.

٣ - التأمين على أجسام السفن والآتها ومهماتهما وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها

٤ - التأمين على أجسام الطائرات والآتها ومهماتهما وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها.

٥ - التأمين على السيارات وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها.

٦ - التأمين الهندسى وتأمينات المسئوليات المتعلقة به.

٧ - تأمينات البترول.

٨ - التأمين ضد أخطار الحوادث المتنوعة والمسئوليات.

ويجوز لمجلس إدارة الهيئة أن يصدر قراراً بتحديد تأمينات أخرى وفروعها .

مادة ٥ - يكون للمجلس الأعلى للتأمين لجنة فنية تشكل بقرار من رئيس المجلس من بين العاملين بقطاع التأمين تتلقى الموضوعات المطلوب عرضها عليه وإعداد جدول أعماله وإبلاغ قراراته ومتابعة تنفيذها، كما تختص بإعداد ودراسة الموضوعات المتعلقة بقطاع التأمين والتي تعرض على الوزير المختص ، وتحدد معاملاتهم المالية بقرار منه .

مادة ٧ - تختص الهيئة بتنفيذ أحكام هذا القانون ولها على وجه الخصوص:

أولاً : الإشراف والرقابة على الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية الخاضعة لأحكام هذا القانون .

ثانياً : الإشراف والرقابة على صناديق التأمين الخاصة في حدود أحكام القانون الصادر في شأنها.

ثالثاً : دراسة التشريعات المتعلقة بالنشاط التأميني ، وإيداء الرأي في كل ما قد يترشح من قرارات أو ما يطلب منها بشأن مشروعات القوانين التي تتعلق بهذا النشاط.

رابعاً : تمثيل الدولة في هيئات وشركات التأمين وإعادة التأمين الدولية التي تقرر للحكومة المساهمة فيها.

خامساً : دعم الدراسات التأمينية والمساهمة في تمويلها لخدمة سوق التأمين.

سادساً : إعداد ونشر البيانات الإحصائية والتقارير والدراسات عن نشاط سوق

التأمين المصرى ووحداته.

ملبغا : اتخاذ ما يلزم من إجراءات لمتابعة تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة طبقا له .

مادة ٨ - يكون للهيئة مجلس إدارة يشكل على الوجه الآتى:

- رئيس الهيئة رئيسا
 - نائب رئيس الهيئة نائبا للرئيس
 - أحد الخبراء الاكثوريين المقعدين فى سجلات الهيئة يختاره الوزير المختص عضوا
 - أحد نواب رئيس مجلس الدولة يختاره المجلس عضوا
- سبعة أعضاء من ذوى الخبرة فى مجال التأمين وإعادة التأمين والأنشطة المتصلة بهما ويصدر باختيارهم قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص ، يكون من بينهم أحد أساتذة التأمين بالجامعات المصرية .
- مادة ١٠ - تكون قرارات مجلس إدارة الهيئة نافذة دون حاجة إلى اعتماد من سلطة أعلى ، فيما عدا القرارات الآتية والتي تعتمد من الوزير المختص:
- ١ - القرارات المتعلقة بالسياسة العامة أو التشريعات التأمينية.
 - ٢ - القرارات الخاصة بتحديد فروع التأمينات الأخرى.
 - ٣ - القرارات الخاصة بتحديد النسب التى تلتزم الشركات بإعادة تأمينها من عملياتها لدى الشركات المصرية لإعادة التأمين ، ونسب العمولات التى تؤديها هذه الشركات عن هذه النسب.

٤ - قرار حل مجلس إدارة الشركة وفقا للبند ط من المادة ٥٩ من هذا القانون.

ويبلغ رئيس مجلس الإدارة القرارات المطلوب اعتمادها إلى الوزير المختص خلال أسبوعين من تاريخ صدورهما ، وتكون نافذة بصور قرار منه باعتمادها ، وله سلطة تعديلها ، ويبلغ الهيئة بقراره خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصول الأوراق إليه وإلا اعتبرت هذه القرارات نافذة .

مادة ١٧ - فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بشركات التأمين أو إعادة التأمين شركات المساهمة المرخص لها بمزاولة عمليات التأمين أو إعادة التأمين أيا كان سند لو أداء إنشائها ، ويشار إليها فى هذا القانون بكلمة " الشركة " .

مادة ٢٢ - يقصد بجمعية التأمين التعاونى تلك التى يتم تكوينها فى إطار الأحكام العامة للتعاون وتكفل لأعضائها نظاما تأمينيا فيما بينهم ، ويشترط ألا تقل قيمة أسهم أو حصص رأس مالها عند الإنشاء والمدفوع منه عن الحد الذى يتيحه اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

وتتولى الهيئة تسجيل هذه الجمعيات والترخيص لها بمزاولة نشاطها والرقابة والإشراف عليها وتكتسب الجمعية الشخصية الاعتبارية بمجرد قيدها فى السجل المعد لذلك بالهيئة ، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون والقواعد والشروط اللازمة لإنشاء تلك الجمعيات وتسجيلها والأسس الفنية التى تسيّر عليها*.

مادة ٢٤ - يقصد بالصناديق الحكومية للتأمين ، الصناديق التى تتولى عمليات التأمين ضد الأخطار التى لا تقبلها عادة شركات التأمين أو تلك التى ترى الحكومة مزاولتها بنفسها.

ويكون إنشاء صندوق التأمين الحكومى بقرار من رئيس مجلس الوزراء ويصدر بتحديد شروط وأسعار عمليات التأمين المشار إليها قرار من الوزير المختص بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة.

وتتضمن اللائحة التنفيذية لهذا القانون الأحكام المنظمة لأوجه رقابة الهيئة على هذه الصناديق .

مادة ٢٥ - يجوز لشركات التأمين وإعادة التأمين الخاضعة لأحكام هذا القانون أن تنشئ فيما بينها اتحادا أو جهازا معاونا أو أكثر وذلك بقصد الاتفاق على القيام بجمع وتحليل ونشر المعلومات أو القيام بأعمال منع وتقليل الخسائر أو تقوية الروابط مع اتحادات التأمين بالخارج أو غير ذلك نت الأعمال التى تهم الأعضاء.

ولا يجوز إنشاء أكثر من اتحاد واحد لكل غرض أو فرع من فروع التأمين. ويتعين أن يتضمن النظام الأسلى للاتحاد أو الجهاز نصوصا حول طبيعة العلاقة بين أعضائه والتزاماتهم وجزاءات مخالفة أحكامه.

ويصدر الوزير المختص قرارا باعتماد إنشاء الاتحاد أو الجهاز والتصديق على نظامه ويسجل الاتحاد أو الجهاز فى سجل خاص لدى الهيئة بعد أداء رسم مقداره خمسة آلاف جنيه.

وينشر قرار الإنشاء والنظام الأساسى فى الوقائع المصرية على نفقة الاتحاد أو الجهاز.

ويكون لكل منها الشخصية الاعتبارية الخاصة من تاريخ هذا النشر.
ويكون للهيئة من يمثلها لدى الاتحاد أو الجهاز وبحضر اجتماعات لجانه دون أن يكون له صوت محدود .

الباب السابع

شركات التأمين وإعادة التأمين

مادة ٢٧ - يجب أن تتخذ كل من شركة التأمين وشركة إعادة التأمين شكل شركة مساهمة مصرية لا يقل رأس مالها المصدر عن " ثلاثين مليون " جنيه ولا يقل المدفوع منه عند التأسيس عن النصف.

ويجب أن يتم سداد باقى رأس المال المصدر بالكامل خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ تسجيل الشركة بالهيئة.

ويشترط أن تكون أسهم الشركة لسمية ، وألا تقل نسبة مساهمة المصريين فى شركة التأمين المباشر عن ٥١ ٪ من رأس المال.

ولا يجوز تخفيض رأس مال الشركة إلا بموافقة من الهيئة وبشرط ألا يقل رأس المال عن الحد الأدنى المشار إليه فى الفقرة الأولى من هذه المادة.

ولا يجوز أن تجمع شركة التأمين بين مزاوله فروع التأمين الواردة فى البند لولا من الفقرة الأولى من المادة ١ من هذا القانون وبين مزاوله الفروع الواردة بالبند ثانيا من ذات الفقرة وبمبشئى من هذا الحظر الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون ، لبا كانت فروع التأمين المرخص لها بمزاولتها متى كانت تجمع بين مزاوله فروع التأمين المنصوص عليها فى الفقرة المشار إليها .

مادة ٢٨ - يقدم مؤسسو شركة التأمين لو شركة إعادة التأمين إلى الهيئة طلبا للحصول على الموافقة المبدئية على تأسيس الشركة.

ويرفق بالطلب دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للشركة وأغراضها وفروع التأمين المزمع القيام بمزاولتها ، والبيانات الإضافية اللازمة لدراسة الطلب ، وتبت الهيئة فى الطلب وفقا للمعايير التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

ويقوم المؤسسون بعد الحصول على الموافقة المبدئية باتخاذ إجراءات تأسيس الشركة طبقاً لأحكام القوانين الصادرة في هذا الشأن.
ويراعى عند التأسيس توفر الشروط المنصوص عليها في هذا القانون .

الباب الثامن

تسجيل شركات التأمين وإعادة التأمين

والترخيص لها بمزاولة النشاط

مادة ٢٩ - تقدم الشركة بعد تأسيسها طلباً للهيئة بتسجيلها والترخيص لها بمزاولة نشاطها مصحوباً بالمستندات الآتية:

أ - المستند الدال على تأسيس الشركة.

ب - المستندات الدالة على توفر الشروط المنصوص عليها في المادة ٣١ من هذا القانون.

ج - نسخة معتمدة من العقد الابتدائي للشركة.

د - نسخة معتمدة من النظام الأساسي للشركة.

هـ - شهادة من أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري تثبت أن الشركة قد أودعت لديه في مصر أموالاً لا تقل قيمتها عن خمسمائة ألف جنيه مصري عن كل فرع من فروع التأمين التي ترغب الشركة في مزاولتها وبحد أقصى مقداره ثلاثة ملايين جنيه لجميع هذه الفروع ، ولا يجوز للشركة للتصرف في هذه الأموال إلا بموافقة الهيئة.

و - سداد رسم تسجيل قدره ألفاً جنيه عن كل فرع من فروع التأمين الذي ترغب الشركة في مزاولته.

ز - نماذج الوثائق التي تصدرها الشركة عن كل فرع من فروع التأمين المطلوب الترخيص لها بمزاولته والمزايا والقيود والشروط والأسعار الخاصة بهذه الوثائق.

فيذا كان نشاط الشركة مباشرة إحدى العمليات المنصوص عليها في البند أولاً من الفقرة الأولى من المادة ١ من هذا القانون فيجب أن يرفق بهذه الوثائق:

١ - شهادة من أحد الخبراء الالكثوريين المعيّدين في السجل المعد لذلك بالهيئة

بأن أسس أسعار هذه العمليات والمزايا والقيود التي تخولها الوثائق سائمة وصالحة

للتفويض.

٢ - جدول يحدد قيمة الاسترداد أو التخفيض ، ويجب أن ينص على هذا الجدول في كل وثيقة من الوثائق المذكورة.

(ح) ترتيبات إعادة التأمين وطبيعتها.

(ط) أية مستندات أخرى يحددها مجلس إدارة الهيئة . *

مادة ٣٠ - يصدر بتسجيل الشركة والترخيص لها بمزاولة نشاطها قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة خلال شهر من تاريخ استيفاء شروط التسجيل وينشر هذا القرار في الوقائع المصرية على نفقة الشركة وتقوم الهيئة بتسجيل الشركة في السجل المعد لذلك.

ولا يجوز للشركة أن تبدأ في مزاولة أعمالها إلا بعد تسجيلها والترخيص لها بمزاولة النشاط ، كما لا يجوز لها أن تزول أى فرع من فروع التأمين غير الفروع المرخص لها بها.

ويقع بإطلاع كل عقد يبرم على خلاف ما تقدم ، ولا يحتج بهذا البطلان على المؤمن لهم والمستفيدين إلا إذا ثبت سوء نيتهم . *

مادة ٣١ - يشترط أن يضم مجلس إدارة الشركة عضوين من نوى الخبرة في مجال التأمين على أن يكون أحدهما القائم بالإدارة التنفيذية ومتمتعاً بجنسية جمهورية مصر العربية.

كما يشترط أن يكون المدير المسؤول عن كل من عمليات الاكتتاب والتعويضات وإعادة التأمين والاستثمار من نوى الخبرة في مجال التأمين وإعادة التأمين والاستثمار حسب الأحوال.

وتلتزم الشركة بإبلاغ رئيس مجلس إدارة الهيئة بالقرارات التى تصدر بتعيين أعضاء مجلس الإدارة والقائمين بالإدارة التنفيذية وجميع البيانات المتعلقة بهم وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور القرارات المشار إليها ، ويتم الإخطار على النموذج الذى تضعه الهيئة.

ويجوز للهيئة بقرار مسبب الاعتراض على ترشيح أى منهم خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغها ، ولصاحب الشأن التظلم إلى وزير الاقتصاد من قرار الهيئة

بالاعتراض على الترشيع خلال ١٥ يوما من تاريخ إيلاعها بالقرار .
ويعتبر انقضاء ثلاثين يوما على إيلاع الهيئة بالقرار دون صدور اعتراض بشأنه بمثابة قرار بالموافقة .

مادة ٣٣ - يجب على الشركة أن تخطر الهيئة بكل تعديل أو تغيير يطرأ على بيانات طلب التسجيل والترخيص بالمزاولة أو الوثائق والمستندات المرفقة له . ويقدم الإخطار بالشروط والأوضاع التي تقرها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، ويكون مصحوبا بالوثائق والمستندات الخاصة بالتعديل أو التغيير .

وإذا كان التعديل يتناول أسس عمليات التأمين أو المزايا والقيود والشروط في وثائق التأمين فيجب على الشركة إذا كانت تباشر إحدى عمليات التأمين المنصوص عليها بالبند أولا من الفقرة الأولى من المادة ١ من هذا القانون أن تقدم مع الإخطار شهادة من أحد الخبراء الاكتوريين المقيدين في السجل المعد لذلك بالهيئة بأن الأسعار والمزايا والقيود والشروط سليمة وصالحة للتنفيذ .

ولا يجوز أن يعمل بهذه التعديلات أو التغييرات إلا بعد اعتمادها من الهيئة .
ويعتبر انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ إيلاع الهيئة بها دون صدور قرار بشأنها بمثابة قرار بالاعتماد .

وتنشر التعديلات المتعلقة ببيانات التسجيل والترخيص في الوقائع المصرية على نفقة للشركة .

الباب التاسع

أموال شركات التأمين وإعادة التأمين والتزاماتها

الفصل الأول

أحكام عامة في التزامات شركات التأمين وإعادة التأمين

مادة ٣٤ - على شركات التأمين أن تعيد التأمين على جزء من عمليات التأمين التي تعدها في مصر لدى الشركة المصرية لإعادة التأمين ، وذلك على أساس القواعد والنسب التي يصدر بتحديدها والعمولات التي تؤديها الشركة المصرية لإعادة التأمين عن هذه العمليات قرار من مجلس إدارة الهيئة .

ويجوز بقرار من مجلس إدارة الهيئة في حالة إنشاء شركات إعادة تأمين لا تقل

نسبة رأس المال المصرى فيها عن ٥١ ٪ أن يعيد توزيع للنسب الإلزامية بما يحقق صالح الاقتصاد القومى .

مادة ٣٥ - تلتزم الشركات المصرية لإعادة التأمين بقبول التأمين طبقا للقرار المشار إليه فى المادة ٣٤ من هذا القانون .

مادة ٣٧ - تلتزم الشركة بتكوين المخصصات الفنية اللازمة لمقابلة التزاماتها قبل حملة الوثائق والمستفيدين منها ، وذلك على الوجه الآتى:

أولاً : بالنسبة لتأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال:

أ - الاحتياطى الحمايى ، ويتم تقديره بمعرفة خبير اكتوبرى وفقا للأمنس الفنية التى يعتمدها مجلس إدارة الهيئة.

ب - مخصص المطالبات تحت التسديد بقيمة المطالبات التى لم يتم تسويتها حتى تاريخ إعداد الميزانية.

ثانياً : بالنسبة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات:

أ - مخصص الإخطار السارية : يتم تكوينه لمقابلة التزامات لشركة عن عمليات التأمين المصدر قبل انتهاء السنة المالية وما زالت سارية بعد انتهائها ويحد أنى النسب التالية من جملة لكتتابات الشركة عن السنة المالية المنقضية:

١ - ٤٧ ٪ عن عمليات التأمين الإجبارى عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات.

٢ - ٢٥ ٪ عن عمليات التأمين من أخطار النقل البحرى والجوى.

٣ - ٤٠ ٪ عن بقى العمليات.

٤ - ١٠٠ ٪ من رصيد أخطار وثائق التأمين طويلة الأجل والخاص بالسنوات التالية للسنة المالية المنقضية بعد خصم نصيب تلك السنوات من عمولة الإنتاج المسددة عن سنة الإصدار.

ب - مخصص التعويضات تحت التسوية عن الحوادث التى تم الإبلاغ عنها.

ج - مخصص لمقابلة حوادث وقعت ولم يبلغ عنها حتى تاريخ إعداد الميزانية وفقا للقواعد التى تضعها الهيئة فى هذا الشأن.

د - مخصص للتقلبات العكسية ، تحدد اللوحة التنفيذية لهذا القانون أسس تقديره

والحالات التى يستخدم فيها بالنسبة لكل فرع من فروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات.

وفى جميع الأحوال يتعين أن تكون هذه المخصصات كفية لمقابلة حقوق حملة الوثائق وإذا ما رأت الهيئة خلال فحص هذه المخصصات عدم كفايتها ، يتعين على الشركة اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمالها وفقا للقواعد التى تحددها الهيئة فى هذا الشأن .

مادة ٣٨ - على كل شركة تأمين وشركة إعادة تأمين أن تخصص فى مصر أموالا تعادل قيمتها على الأقل قيمة للمخصصات التقنية المنصوص عليها فى المادة السابقة ، وذلك عن العمليات التى تديرها وتنفذها فى مصر .
ولا يجوز الحجز على هذه الأموال المخصصة إلا بعد الرجوع على أموال الشركة الأخرى.

ويجب أن تكون الأموال الخاصة بتأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال منفصلة تماما عن الأموال الخاصة بتأمينات الممتلكات والمسئوليات .
وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد ونسب توظيف هذه الأموال وكذلك طرق تقييمها .

وتودع الأموال النقدية والأوراق المالية التى تكون جزءا من تلك الأموال فى أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى ، وتلتزم الشركة بالإذن للبنك المختص بأن يقدم إلى الهيئة جميع البيانات التى تطلبها عن هذه الأموال .

وعلى كل شركة أن تقدم إلى الهيئة بيانات عن أموالها المخصصة وفقا لأحكام هذه المادة فى المواعيد التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .
والهيئة أن تتخذ ما تراه مناسبا فى أى وقت للتحقق من قيام الشركة بتنفيذ أحكام هذه المادة .

وعلى الشركة أن، تخطر الهيئة بكل للتصرفات أو الأحكام النهائية التى ترد على الأموال الواجب تخصيصها والتى من شأنها إنشاء حق من الحقوق للعينية العقارية أو نقله أو تخيير أو زواله وذلك قبل شهرها بطريق التسجيل أو القيد .

مادة ٣٩ - مع عدم الإخلال بحكم المادة السابقة يجب أن تزيد قيمة أصول شركة

التأمين أو شركة إعادة التأمين على مجموع التزاماتها الخاصة بعمليات تأمين الممتلكات والمسئوليات في أى وقت بنسبة ٢٠ ٪ من صافى الأصول ، أو ٢٥ ٪ من صافى التعويضات التحميلية عن السنة المالية المتقضية ليهما أكبر ، على ألا يزيد ما يخصم مقابل إعادة التأمين للصادر عند حساب هذه النسبة على ٥٠ ٪ من إجمالى العمليات. ويجب أن تزيد أصول الشركة على مجموع للالتزاماتها الخاصة بعمليات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال فى أى وقت بإجمالى ما يأتى:

أ - ما يعادل ثلاثة فى الألف من إجمالى رؤوس الأموال لعقود التأمين المسارية المعرضة للخطر بما يشمل إعادة التأمين ، ثم تخفض بما لا يزيد على ٥٠ ٪ مقابل إعادة التأمين.

ب - ما يعادل أربعة فى المائة من الاحتياطيات الحمايية بما يشمل إعادة التأمين، ثم تخفض بما لا يزيد على ١٥ ٪ مقابل إعادة التأمين.

وفى جميع الأحوال يجب ألا تقل الزيادة المطلوبة فى قيمة الأصول على الالتزامات المشار إليها عن رأس المال المدفوع.

ويصدر مجلس إدارة الهيئة قرارا بأسس تحديد عناصر أصول والتزامات شركات التأمين وإعادة التأمين لحساب للنسب المشار إليها فى هذه المادة .

مادة ٤٠ - لا يجوز لشركة التأمين المساهمة فى رأس مال شركة تأمين أخرى تزاول نفس نشاطها فى مصر.

وتلتزم شركات التأمين وإعادة التأمين بما يأتى:

١ - ألا تريد قيمة ما تمتلكه من أسهم بجميع أنواعها فى أى وقت على النسبة التى يصدر بها قرار من الوزير المختص بناء على توصية مجلس إدارة الهيئة. (١)

(١) صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٨٧٧ لسنة ١٩٩٥ بتحديد نسبة ما يمتلكه شركات التأمين وإعادة التأمين من أسهم بجميع أنواعها فى أى وقت بنسبة ١٥ ٪ على الأكثر من إجمالى استثمارات الشركة الواقعة المصرية - الحد ٨ فى ١/٩/١٩٩٦ .

٢ - ألا تزيد قيمة المساهمة في رأس مال شركة واحدة على ٥ ٪ من جملة استثماراتها في السنة المالية المنقضية وبما لا يجاوز ٢٠ ٪ من رأس مال الشركة التي تساهم فيها.

٣ - عدم المساهمة في غير الشركات المساهمة وبشرط ألا تجاوز نسبة المساهمة للقروض والضمان أو صكوك التمويل في الشركة الواحدة النسبة المشار إليها في البند ٢ .

٤ - عدم منح قروض أو تجديدها بدون ضمانات كافية وفي جميع الأحوال يجب ألا تزيد قيمة أى قرض على ١,٥ ٪ من جملة استثمارات الشركة وبالنسبة للقروض بضمان رهون عقارية مسجلة يجب ألا تزيد قيمة القرض على ٦٠ ٪ من قيمة العقار المرهون.

٥ - عدم تقديم ضمانات للغير ليا كان نوعها خارج نطاق فروع التأمين الواردة بالبند ثانياً من الفقرة الأولى من المادة ١ من هذا القانون .

مادة ٤٣ - ينشأ صندوق يسمى صندوق ضمان حملة الوثائق والمستفيدين منها لدى شركات التأمين والمسجلة لدى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين ، ويكون له شخصية اعتبارية خاصة وميزانية مستقلة ، ويخضع لإشراف الهيئة ، ويكون مقره في مدينة القاهرة ويهدف إلى تعويض حملة الوثائق والمستفيدين منها نتيجة لعدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها.

ويصدر بالنظام الأساسي للصندوق قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص بعد أخذ رأى الهيئة.

ويجب أن يتضمن النظام الأساسي على الأخص:

- أ - أغراض الصندوق ووسائل تحقيقها وتنظيم العلاقة بينه وبين الهيئة.
- ب - اشتراك العضوية وشروطها وقيمة الاشتراكات السنوية للشركات الأعضاء.
- ج - نظام العمل في الصندوق وتشكيل مجلس إدارته.
- د - نطاق الضمان والحد الأقصى للتعويض من الصندوق.
- هـ - الموارد المالية للصندوق وقواعد وأوجه الصرف منها.
- و - مراجعة حسابات الصندوق.

مادة ٤٥ - تحدد الهيئة موعدا موحدا لبدائية ونهاية السنة المالية لشركات التأمين وإعادة للتأمين .

مادة ٤٨ - مع عدم الإخلال بأحكام قانون الجهاز المركزى للمحاسبات ، يتولى مراجعة حسابات الشركة مراقب حسابات تختاره الجمعية العامة للشركة من بين المقيدى فى سجل يعد لهذا الغرض بالهيئة بالتشاور بين الهيئة والجهاز المركزى للمحاسبات.

ولا يجوز للمراقب الواحد أن يراجع حسابات أكثر من شركتين .
ويجب على الشركة أن تضع تحت تصرف المراقب جميع الدفاتر والمستندات التى يراها ضرورية للقيام بوظيفته . ولرئيس مجلس إدارة الهيئة إذا لزم الأمر أن يعهد إلى مراقب حسابات آخر بمهمة محددة وتحمل الشركة تعابه .

مادة ٤٩ - على شركة التأمين أو شركة إعادة التأمين أن تقدم للهيئة تقريرا سنويا صادرا من مراقب حساباتها يثبت أن الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وحساب الإيرادات والمصروفات والمخصصات الفنية والأموال المخصصة التى تقابل التزامات الشركة فى مصر قد أعدت على الوجه الصحيح وأنها تمثل حالة الشركة المالية تمثيلا صحيحا من واقع دفاترها والبيانات الأخرى التى وضعت تحت تصرفه .
وعلى مراقب الحسابات أن يخطر الشركة كتابة بأى نقص أو خطأ أو أية مخالفة يكتشفها أثناء فحصه مع التزامه فى ذات الوقت بإخطار الهيئة بذلك .

ويتعين على الشركة أن تقدم تقريرا من خبير اكتوبرى بما يثبت أن المخصصات الفنية لعمليات تأمينات الأشخاص قد تم تقديرها وفقا للأسس الفنية المعتمدة .

الفصل الثالث

أحكام خاصة بتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال

مادة ٥٢ - لا يجوز للشركات التى ترأول عمليات التأمين المنصوص عليها فى البند أولا من الفقرة الأولى من المادة ١ من هذا القانون أن تميز بين وثيقة وأخرى من الوثائق التى من نوع واحد ، وذلك فيما يتعلق بأسعار التأمين أو بمقدار الأرباح التى توزع على حملة الوثائق أو بغير ذلك من الاشتراطات ما لم يكن هذا التمييز نتيجة لاختلاف احتمالات الحياة .

ويستثنى من ذلك ما يأتي:

١ - وثائق التأمين بشروط خاصة على حياة أفراد عائلة واحدة أو مجموعة من أفراد تربطهم مهنة أو عمل واحد أو لية صلة اجتماعية أخرى.

٢ - وثائق التأمين بمبالغ كبيرة والتي تتمتع بتخفيضات معتمدة من الهيئة. ويجوز لمجلس إدارة الهيئة أن يرخّص للشركة في إصدار وثائق بتخفيضات عن الأسعار العادية إذا قُضت أسبابا تبرّر ذلك *.

مادة ٥٥ - لا يجوز للشركات المنصوص عليها في المادة (٥٢) من هذا القانون أن تقطع بصفة مباشرة أو غير مباشرة أى جزء من أموالها المقابلة لتعهداتها الناشئة من وثائق التأمين لتوزيعه بصفة ربح على المساهمين أو حملة الوثائق أو لأداء أى مبلغ يخرج عن التزاماتها بموجب وثائق التأمين التي أصدرتها.

ويقصر توزيع الأرباح على مقدار المال الزائد الذي يحدده الخبير الاكتوارى في تقريره بعد إجراء الفحص المشار إليه في المادة ٥٣ من هذا القانون ، ويتم التوزيع وفقا للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

وفي تطبيق هذه المادة يجوز اعتبار أموال الشركة فى مصر وفى الخارج وحدة واحدة وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٢٨ من هذا القانون *.

مادة ٥٩ - مع عدم الإخلال بحق الهيئة فى الاطلاع على الدفاتر والسجلات المقرر بمقتضى المادة ٥١ من هذا القانون ، يتعين على الهيئة إجراء فحص دورى لشركات التأمين وإعادة التأمين للتأكد من سلامة المركز المالى ومراعاة أحكام القانون والأسس الفنية لمزاولة عمليات التأمين وإعادة التأمين.

ويجوز للهيئة أن تفحص أعمال الشركة فحصا شاملا إذا قام لديها من الأسباب ما يحملها على الاعتقاد بأن حقوق حملة الوثائق معرضة للضياع أو أن الشركة معرضة لعدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها أو أن أسلوب عملها قد ثبت إضراره بسوق التأمين أو أنها خالفت أى حكم من أحكام هذا القانون.

كما يجوز إجراء هذا الفحص إذا طلبه عدد من المساهمين يمثل عشر رأس المال على الأقل أو عدد لا يقل عن خمسمائة من حملة وثائق تأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال يكون قد مضى على إصدارها مدة لا تقل عن ثلاث سنوات.

وعلى الشركة أن تقدم للهيئة أية معلومات أو بيانات أو مستندات تطلبها أثناء قيامها بهذا الفحص.

ويتم الفحص وفقا للأوضاع والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

ولمجلس إدارة الهيئة إذا أسفر فحص أعمال الشركة عن وجود مؤشرات جديدة على أن حقوق حملة الوثائق معرضة للضياع أو أن الشركة معرضة لعدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها أو أن أسلوب عملها قد ثبت إضراره بسوق التأمين أو أنها خالفت أى حكم من أحكام هذا القانون أن يتخذ ما يراه من تدابير مناسبة، وله على وجه الخصوص:

- أ - إنذار الشركة.
- ب - تقيد قبولها عمليات جديدة أو تجديدها عمليات قائمة بالنسبة لكل أو بعض فروع التأمين المرخص لها بمزاومتها.
- ج - إلزام الشركة بإعداد مركز مالى وحسابات ختامية على فترات أقل من سنة.
- د - دعوة مجلس إدارة الشركة الى الاعتقاد للنظر فى أمر المخالفات المنسوبة إلى الشركة واتخاذ اللازم نحو إلزائها، ويحضر اجتماع مجلس الإدارة فى هذه الحالة ممثل أو أكثر عن الهيئة.
- هـ - تعيين عضو مراقب فى مجلس إدارة الشركة للمدة التى يحددها مجلس إدارة الهيئة، ويكون له المشاركة فى مناقشات المجلس وإبداء رأى فيما يعرض من موضوعات دون أن يكون له صوت محدود.
- و - تجنيب الفائض القابل للتوزيع على المساهمين أو جزء منه لدعم صافى أصول الشركة.
- ز - تعديل سياسات الاستثمار وترتيبات إعادة التأمين بالشركة.
- ح - إبعاد واحد أو أكثر من القائمين على الإدارة التنفيذية بالشركة.
- ط - حل مجلس الإدارة وتعيين مفوض لإدارة الشركة مؤقتا لحين تعيين مجلس إدارة جديد .

الفصل الثالث

شطب التسجيل وإلغاء الترخيص

مادة ٦٢ - يشطب التسجيل ويلغى الترخيص بمزاولة النشاط كليا از جزئيا فى الأحوال الآتية:

- ١ - إذا تبين أنه تم دون وجه حق.
 - ٢ - إذا دليت الشركة على مخالفة أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له.
 - ٣ - إذا ثبت للهيئة أن الشركة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها.
 - ٤ - إذا ثبت للهيئة أن الشركة تهمل باستمرار فى تنفيذ المطالبات المستحقة التى تقدم إليها أو تتكرر منها المنازعة دون وجه حق فى مطالبات جديدة.
 - ٥ - إذا نقص رأس المال المدفوع عن الحد الأدنى المقرر فى المادة ٢٧ من هذا القانون ولم تقم الشركة باستكمالها رغم مطالبتها بذلك.
 - ٦ - إذا لم تحتفظ الشركة فى مصر بالأموال الواجب تخصيصها طبقا للمادة ٣٨ من هذا القانون أو إذا لم تقم باستكمالها خلال سنة من تاريخ مطالبتها بذلك.
 - ٧ - إذا امتنعت الشركة عن تقديم دفاترها ومستنداتها للمراجعة أو الفحص الذى تقوم به الهيئة أو مراقبو الحسابات أو رفضت إعطاء الكشوف والبيانات الواجب تقديمها طبقا للقانون رغم مطالبتها كتابة أكثر من مرة بتقديمها على مدى ثلاثة أشهر.
 - ٨ - إذا صدر قرار بالموافقة على تحويل وثائق الشركة مع الالتزامات المترتبة عليها إلى شركة أخرى عن كل العمليات التى زاولتها فى مصر طبقا لحكم المادة ٦٠ من هذا القانون.
 - ٩ - إذا توقفت الشركة عن مزاولة نشاطها فى مصر وحررت أموالها طبقا للمادة ٦١ من هذا القانون.
 - ١٠ - إذا صدر حكم بإشهار إفلاس الشركة.
 - ١١ - إذا خالفت الشركة شروطا من شروط الترخيص الصادر لها بمزاولة النشاط ما لم تقم بتصحيح المخالفة على الرغم من مطالبتها بذلك خلال فترة تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.
- ولا يصدر قرار الشطب وإلغاء الترخيص بمزاولة النشاط إلا بعد إخطار الشركة

يكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول لتقديم أوجه دفاعها كتابة خلال شهر من تاريخ الإخطار ، ويتم الشطب وإلغاء الترخيص بمزاولة النشاط كلياً أو جزئياً بقرار من مجلس إدارة الهيئة يعتمد عليه الوزير المختص ، وينشر في الوقائع المصرية. ولا ينسحب أثر الشطب وإلغاء الترخيص بمزاولة النشاط جزئياً إلا إلى العمليات المنصوص عليها في القرار الصادر به.

وفي جميع الأحوال لا يجوز للشركة التي صدر في شأنها قرار الشطب وإلغاء الترخيص بمزاولة النشاط كلياً أن تتصرف في أموالها والضمانات المقدمة منها إلا بعد اتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٦١ من هذا القانون ، ويترتب على القرار الصادر بشطب التسجيل وإلغاء الترخيص بمزاولة النشاط وقف الشركة عن مباشرة النشاط في فروع التأمين المنصوص عليها فيه.

ويجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة أن يسمح للشركة بالاستمرار في مباشرة العمليات للقائمة وقت الشطب وإلغاء الترخيص بمزاولة النشاط بالشروط التي يعينها لذلك كما يجوز له أن يقرر تصفية أعمال الشركة.

وتجرى التصفية طبقاً للقواعد التي يقرها مجلس إدارة الهيئة بما يضمن الوفاء بالتزامات الشركة وذلك تحت إشراف لجنة من ثلاثة أعضاء يعينهم رئيس المجلس .
مادة ٦٣ - لا يجوز للخبراء الاكتواريين أن يزولوا أعمالهم ما لم تكن أسماؤهم مقيمة في السجل المعد لذلك بالهيئة.

ويشترط فيمن يقيد اسمه في هذا السجل:

١ - أن يكون حاصلاً على إحدى الدرجات أو الدبلومات الآتية:

(أ) درجة زميل أو رفيق من أحد المعاهد الآتية:

- معهد الخبراء الاكتواريين بلندن.

- كلية الخبراء الاكتواريين بلسكوتندا.

- جمعية الخبراء الاكتواريين بأمريكا .

(ب) درجة علمية تالية لمرحلة الدراسة الجامعية الأولى في العلوم الاكتوارية

من إحدى الجامعات أو المعاهد العلمية أو جمعيات الخبراء الاكتواريين ، معادلة

للتشهاديات الواردة في البند أ ، أو شهادة أخرى تعتمد عليها الهيئة وفقاً للشروط والقواعد

التي تنص عليها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

٢ - ألا يكون قد حكم عليه بعقوبة جنائية مقيدة للحرية في جريمة تمس الأمانة أو الشرف ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

٣ - ألا يكون قد حكم بإفلاسه ما لم يرد إليه اعتباره.

٤ - ألا يقوم به عارض من عوارض الأهلية.

٥ - ألا يكون قد فصل من عمله بحكم أو قرار تأديبي نهائي أو صدر قرار بشطب اسمه من سجل إحدى المهن التي تنظمها القوانين واللوائح لأمر تمس الأمانة أو الشرف ما لم تمض على صدور الحكم أو القرار ثلاثة أعوام على الأقل.

٦ - وبالنسبة للخبراء الاكتواريين غير المصريين فيشترط القيد في السجل أن يكون مرخصا له بمزاولة المهنة في الخارج ، على أن يقدم المستندات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون *.

مادة ٦٤ - يقدم طلب القيد في سجل الخبراء الاكتواريين وفقا للشروط والأوضاع التي تبينها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

ويؤدى طالب القيد رسما يحدده مجلس إدارة الهيئة بما لا يجاوز مئتي جنيه ويتم القيد بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة ، كما يتم شطب قيد الخبير بقرار من مجلس إدارة الهيئة إذا فقد أحد شروط القيد أو بناء على طلبه ، أو إذا ثبت أنه قدم أية بيانات مطلوبة وفقا لأحكام هذا القانون غير صحيحة نتيجة تمدد أو إهمال جسيم أو تكرر عدم التزامه بالأسس الفنية اللازمة لمزاولة العمل .

مادة ٦٥ - لا يجوز لخبراء التأمين الاستشاريين أن يمارسوا أعمال الخبرة الاستشارية للتأمين ما لم تكن أسماؤهم مقيدة في السجل المعد لذلك بالهيئة.

ويشترط فيمن يقيد اسمه في هذا السجل:

١ - أن يكون حاصلا على إحدى للدرجات العلمية أو الخبرات الآتية:

(أ) درجة زميل أو رفيق من معهد التأمين القفونى بلندن.

(ب) درجة الدكتوراه في التأمين أو العلوم المتصلة به من إحدى الجامعات

المعترف بها.

(ج) درجة علمية مناهرة من إحدى الجامعات أو المعاهد العلمية معادلة

لشهادات الواردة في البندين أ ، ب أو شهادة أخرى تعتمد عليها الهيئة وفقا للشروط والوقائع التي تنص عليها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

(د) مؤهل عال مع خبرة عملية في مجال النشاط التأميني لا تقل منتها عن خمس عشرة سنة.

٢ - أن تتوافر فيه الشروط المبينة في البنود من ٢ إلى ٦ من المادة ٦٣ من هذا القانون.

وفي حالة مزاوله أعمال الخبرة الاستشارية بواسطة شخص اعتباري يتعين توافر هذه الشروط في الممثل القانوني لهذا الشخص الاعتباري .

مادة ٦٦ - يقدم طلب القيد في سجل خبراء التأمين الاستشاريين وفقا للشروط والأوضاع المبينة في اللائحة التنفيذية لهذا القانون ويؤدي طالب القيد رسما يحدده مجلس إدارة الهيئة بما لا يجاوز مائتي جنيه.

ويتم القيد بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة كما يتم شطب قيد الخبير الاستشاري بقرار من مجلس إدارة الهيئة إذا فقد أحد شروط القيد أو بناء على طلبه أو إذا ثبت أنه قدم أية بيانات مطلوبة وفقا لأحكام هذا القانون غير صحيحة نتيجة تعدد أو إهمال جسيم أو تكرار عدم التزامه بالأسس الفنية اللازمة لمزاوله هذه المهنة .

مادة ٦٨ - في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بخبير المعاينة وتقرير الأضرار كل من يزاول مهنة الكشف عن الأضرار وتقريرها ودراسة أسبابها ومدى تغطية الوثيقة لتلك الأضرار وكذلك تقديم المقترحات في شأن تحسين وسائل الوقاية من الأخطار والمحافظة على موضوع التأمين إذا طلب منه ذلك.

ولا يجوز لهؤلاء الأشخاص مزاوله عملهم ما لم يكونوا مقيدين في السجل المعد لذلك بالهيئة.

ويسرى القيد لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، ويؤدي الطالب رسما يحدده مجلس إدارة الهيئة بما لا يجاوز مائتي جنيه في حالة القيد ومائة جنيه في حالة التجديد.

ويقدم طلب القيد أو التجديد بالشروط والأوضاع المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٦٩ - يشترط فيمن يقيد اسمه في سجل خبراء المعاينة وتقرير الأضرار

المنصوص عليها في المادة السابقة:

١ - أن تتوافر فيه شروط المؤهل والخبرة وفقا للقواعد التي تتضمنها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

٢ - أن تتوافر فيه الشروط المبينة في البنود من ٢ إلى ٦ من المادة ٦٣ من هذا القانون.

وفي حالة مزولة أعمال المعاينة وتقدير الأضرار بواسطة شخص اعتبارى تسرى شروط القيد والتجديد والشطب على الممثل القانونى لهذا للشخص.

ويتم القيد والتجديد بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة كما يتم شطب القيد بقرار من مجلس إدارة الهيئة إذا فقد الخبير أحد شروط القيد أو بناء على طلبه أو إذا ثبت أنه قام بتقديم تقارير معاينات أو تقدير أضرار تنطوى على غش أو تعدد تضمينها بيانات غير حقيقية أو إذا ثبت عدم التزامه بالأسس الفنية لمزولة هذه المهنة .

مادة ٧٢ - لا يجوز لوسطاء التأمين أو إعادة التأمين أن يزاولوا أعمالهم ما لم تكن أسماؤهم مقيدة في السجل المعد لهذا الغرض بالهيئة ، ولا يجوز للوسطاء غير المصريين التوسط في عمليات تأمين الممتلكات والمسئوليات.

ويسرى القيد لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بناء على طلب الوسيط ، ويؤدى للطالب رسما يحدده مجلس إدارة الهيئة بما لا يجاوز مائة جنيه فى حالة القيد أو التجديد.

ويقدم طلب القيد أو التجديد بالشروط والأوضاع الواردة فى اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٧٣ - يشترط فى الوسيط المشار إليه فى المادة ٧١ من هذا القانون:

١ - أن تتوافر فيه شروط المؤهل أو الخبرة وفقا للقواعد التي تتضمنها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

٢ - أن تتوافر فيه الشروط المبينة فى البنود من ٢ إلى ٦ من المادة ٦٣ من هذا القانون.

ويتم القيد والتجديد بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة كما يتم شطب القيد إذا فقد الوسيط أحد شروط القيد أو بناء على طلبه أو لم يتم تجديد قيده أو إذا ثبت أنه قام

بأعمال مخالفة لهذا القانون أو تتطوى على غش أو خطأ جسيم .

الباب الثالث عشر

الشركات التى أنشئت طبقاً لأحكام نظام استثمار المال العربى

والأجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤

مادة ٧٥ - يكون لشركات التأمين التى أنشئت طبقاً لنظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ أن تستمر فى مزولة نشاطها وفقاً للأحكام والقواعد الصادر بها قرار الترخيص بالمزولة.

ولا تسرى على هذه الشركات أحكام هذا القانون وذلك فيما عدا المواد من ٣٧ إلى ٤٠ وللبنود أ، ب، د، هـ من المادة ٤٤ والمواد من ٤٧ إلى ٥١ والمواد ٥٣، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٧٧ من هذا القانون.

ويجوز لهذه الشركات إذا رغبت فى العمل فى الدخول وبالعملة المحلية أن توفق أوضاعها وفقاً لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له .

مادة ٧٧ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين:

١ - كل من زلزل أى فرع من فروع التأمين أو إعادة التأمين فى مصر دون ترخيص.

٢ - كل من مثل هينات أو شركات تأمين أجنبية أو توسط لديها دون ترخيص بذلك من الهيئة.

٣ - كل من أمتنع عن تقديم الدفاتر والمستندات لمندوبى الهيئة الذين لهم حق الاطلاع عليها ، وذلك فضلاً عن الحكم بتقديمها وكذلك فى حالة التأخير فى تقديم البيانات الواجب تقديمها فى المواعيد المحددة بهذا القانون ولائحته التنفيذية ويجوز للحكم فى هاتين الحالتين بغرامة تهديدية يعين الحكم مقدارها عن كل يوم امتناع أو تأخير بعد أقصى خمسين جنيه عن اليوم الواحد.

٤ - كل من أقر أو أخفى متعمداً بقصد الغش فى البيانات أو المحاضر أو فى الأوراق الأخرى التى تقدم إلى الهيئة أو التى تصل إلى علم الجمهور.

٥ - كل من أفضى أسراراً حصل عليها عن طريق ممارسته لعمله طبقاً لهذا

للقانون .

مادة ٧٨ - يعاقب كل من يخالف التعريفات أو الأسعار أو الشروط أو النماذج المبلغة إلى الهيئة والمعتمدة منها وفقا لأحكام المادة ٨٦ من هذا القانون بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه.

ويحكم على شركة التأمين للمخالفة للتعريفات أو الأسعار أو الشروط أو النماذج المشار إليها بغرامة مالية توازي ضعف رسوم التأمين بالنسبة للحالة موضوع المخالفة ويحد أدنى ألف جنيه وحد أقصى مائة ألف جنيه بالنسبة لكل حالة ، ويتم تحريك الدعوى الجنائية عن هذه المخالفات بناء على طلب كتابي من الهيئة ويجوز للهيئة فى أى وقت حتى صدور حكم بات فى الدعوى الجنائية أن تتصلح مع الشركة المخالفة مقابل سددها كل أو بعض الغرامة المالية المشار إليها .
ويترتب على هذا التصالح نقضاء الدعوى الجنائية .

مادة ٧٩ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر ، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه كل من توسط فى مصر فى عقد عمليات تأمين أو إعادة تأمين ، وكذلك كل من باشر مهنة الخبراء الاكتواريين أو خبراء التأمين الاستشاريين أو خبراء المعالجة وتفسير الأضرار دون أن يكون مقيدا فى المسجلات الخاصة للمنصوص عليها فى هذا القانون ، وتسرى ذات العقوبة على المسؤولين فى شركات التأمين عن مخالفة أحكام المواد ٦٧ ، ٧٠ ، ٧٤ من هذا القانون .

مادة ٨٥ - تؤدى كل شركة تأمين إلى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رسما سنويا لمقابلة تكاليف الإشراف والرقابة على العمليات التى تتم داخل مصر على أساس نمية من جملة الأقساط المباشرة التى تستحق للشركة على حملة الوثائق عن السنة المالية المنتهية ، وذلك على الوجه الآتى:

١ - اثنان ونصف فى الألف بالنسبة لعمليات التأمين المنصوص عليها فى البند لولا من الفقرة الأولى من المادة ١ من هذا القانون.

٢ - ستة فى الألف بالنسبة لعمليات التأمين المنصوص عليها فى البند ثانيا من الفقرة الأولى من المادة سالفة الذكر.

ولا يجوز للشركة اقتضاء هذا الرسم من حملة الوثائق أو المؤمن لهم بما يجاوز القنيتين المذكورتين.

وتلتزم الشركة بمسداد كافة هذه الرسوم خلال شهر من تاريخ اعتماد الجمعية العامة للشركة لميزانيتها ، وفي حالة التأخير فى السداد تستحق للهيئة غرامة تأخير تحسب على أساس سعر الخصم المعلن من البنك المركزى المصرى ، وتودع حصيلة هذه الرسوم فى حساب خاص بالهيئة ، وتخصص للإتفاق منها فى الوجوه التى تستلزمها الرقابة والإشراف على النشاط للتأمينى .

مادة ٨٦ - تلتزم الجهات الخاضعة لأحكام هذا القانون بإبلاغ الهيئة بكل ما يصدر من تعريفات التأمينات العامة وأسعار تأمينات الحياة وشروط ونماذج ووثائق التأمين ، وكذلك كل تعديل يطرأ عليها ، وذلك لمراجعتها على ضوء الدراسات اللازمة بما يحقق السعر العادل.

ولا يجوز أن يعمل بهذه التعريفات أو الأسعار أو الشروط أو النماذج إلا بعد اعتمادها من الهيئة.

ويعتبر اقتضاء ثلاثين يوما على إبلاغ الهيئة بها دون صدور قرار بشأنها بمثابة قرار بالاعتماد.

وتقوم الهيئة بمراجعة التعريفات والأسعار المعمول بها لدى كافة الشركات بصفة دورية فى ضوء النتائج الفعلية بما يضمن توافر الشروط الخاصة بالسعر العادل ، وتلتزم الشركات بالتعديلات التى تراها الهيئة فى هذا الشأن.

وبالنسبة لفروع التأمين للورد فى ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ٧ ، ٨ من البند ثانيا من الفقرة الأولى من المادة ١ من هذا القانون فلا يتطلب سريان التعريفات والأسعار الخاصة بها اعتماد الهيئة ، ويكفى إخطار الهيئة بها .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على باقى فروع التأمين بعد اقتضاء خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون .

المادة الثنية

تضاف إلى قانون الإشراف والرقابة على التأمين فى مصر المشار إليه ، مادة جديدة برقم ٢٧ مكررا ، نصها الآتى :

مادة ٢٧ مكررا - يشترط فيمن يؤسس أو يدير شركة التأمينات أو شركة إعادة التأمين:

- ١ - ألا يكون قد حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مفيدة للحرية في جريمة تمس الأمانة أو الشرف ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
- ٢ - ألا يكون قد حكم بإفلامه ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
- ٣ - ألا يقوم به عارض من عوارض الأهلية .

المادة الثالثة

على شركات التأمين وإعادة التأمين القائمة وقت العمل بهذا القانون أن توفق أوضاعها طبقا لأحكامه في مدة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ العمل به ، وفقا للبرنامج الزمني الذي يضعه مجلس إدارة الهيئة.

وعلى هذه الشركات أن توفق أوضاعها طبقا لحكم الفقرة الأولى من المادة ٤٠ من هذا القانون في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ العمل به.

وللوزير المختص - بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين - مد كل من المهلتين المشار إليهما في الفقرتين السابقتين بما لا يجاوز مثلهما.

المادة الرابعة

تستمر الهيئة المصرية للرقابة على التأمين في إدارة صندوق التأمين الحكومي لضمانات أرباب العهد المنشأ بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ ، إلى أن يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتنظيمه طبقا للمادة ٢٤ من قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١

المادة الخامسة

لمجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين تعطيل الرسوم المقررة في الجدول الملحق بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ المشار إليه بما لا يجاوز خمسة أمتالها.

المادة السادسة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره.

يصم هذا القانون بختام الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٧ ذى القعدة سنة ١٤١٥ هـ

الموافق ٢٧ أبريل سنة ١٩٩٥ م

وزارة الاقتصاد والتعاون الدولى

قرار وزيرى رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٩٦

بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون

الإشراف والرقابة على التأمين فى مصر (١)

وزير الاقتصاد والتعاون الدولى

بعد الاطلاع على قانون الإشراف والرقابة على التأمين فى مصر الصادر بالقانون

رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ للمحل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥ ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الإشراف والرقابة على التأمين فى مصر الصادرة

بقرار نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ووزير الاقتصاد رقم ٣٢٢ لسنة

١٩٨١ ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرار

المادة الأولى

يعمل بإحكام اللائحة التنفيذية لقانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥ المرفقة .

المادة الثانية

تصدر للماذج المنصوص عليها في اللائحة المرفقة بقرار من وزير الاقتصاد والتعاون الدولي .

المادة الثالثة

في تطبيق أحكام اللائحة المرفقة بقصد :
بالقانون : قانون الرقابة والإشراف على التأمين في مصر الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥
بوزير : وزير الاقتصاد والتعاون الدولي .
بالهيئة : الهيئة المصرية للرقابة على التأمين .
وذلك أينما وردت في اللائحة المرفقة .

المادة الرابعة

يلغى قرار نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية والمالية ووزير الاقتصاد رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٨١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر .

المادة الخامسة

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره . صدر في ١٩٩٦/٥/٢٦

وزير الاقتصاد والتعاون الدولي

د . نوال عبد المنعم للتطاوى

اللاحقة التنفيذية

لقانون الإشراف والرقابة على التأمين فى مصر

الباب الأول

التأمين فى نطاق القانون

مادة ١ - يشمل التأمين فى تطبيق أحكام القانون :

أولاً - تأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال وتشمل الفروع الآتية :

١ - تأمينات الحياة بجميع أنواعها : ويقصد بها جميع عمليات التأمين التى يكون فيها الخطر المؤمن ضده يتعلق بحياة الأشخاص ويكون الغرض منها دفع مبالغ بسبب وفاة شخص معين أو عجزه عجزاً كلياً أو جزئياً دائماً أو مؤقتاً أو بلوغه سناً معينة أو ضمان معاش يدفع له أو للمستفيدين منه مدى الحياة أو خلال فترة محددة كما تشمل أيضاً تأمينات الحياة التى ترتبط بالمزايا الخاصة بها باستثمارات فى أوراق مالية .

٢ - تأمينات الحوادث الشخصية والعلاج الطبى طويلة الأجل وتشمل :

(أ) تأمينات الحوادث الشخصية طويلة الأجل : ويقصد بها جميع عمليات التأمين التى تزيد مدتها على سنة والتى يكون فيها الخطر المؤمن ضده متعلقاً بالشخص ونتاجاً عن حادث ويترتب عليه الوفاة أو العجز .

(ب) تأمينات العلاج الطبى طويلة الأجل : ويقصد بها جميع عمليات التأمين التى تزيد مدتها على سنة ويكون الغرض منها صرف مزايا نقدية للأشخاص المؤمن عليهم فى حالات العجز الناتج عن المرض وكذا تغطية تكاليف العلاج الطبى .

٣ - عمليات تكوين الأموال : ويقصد بها جميع العمليات التى يكون الغرض منها تكوين رأس مال يصرف فى تاريخ محدد مقابل قسط أو أقساط دورية دون أن يرتبط ذلك باحتمالات الحياة أو الوفاة .

ثانياً - تأمينات الممتلكات والمسئوليات وتشمل الفروع الآتية :

١ - التأمين ضد أخطار الحريق والتأمينات التى تلحق به عادة .

٢ - التأمين ضد أخطار النقل البرى والنهرى والبحرى والجوى وتأمينات

المسئوليات المتعلقة بها .

٣ - التأمين على لجسام السفن وآلاتها ومهماتهما وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها.

٤ - التأمين على لجسام الطائرات وآلاتها ومهماتهما وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها .

٥ - التأمين على السيارات وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها .

٦ - التأمين الهندسى وتأمينات المسئوليات المتعلقة به والتأمينات التى تلحق به عادة .

٧ - تأمينات البترول وتشمل الأنواع الآتية :

(أ) التأمين على أضرار الحفر والتنقيب .

(ب) التأمين على أضرار تصنيع وتكرير البترول .

(ج) التأمين على أضرار ضخ البترول فى الأنابيب .

(د) التأمين ضد جميع الأضرار على المنشآت البترولية فى جميع المراحل .

(هـ) التأمين ضد أضرار فقد الأيراد على المنشآت البترولية .

(و) تأمينات المسئوليات المتعلقة بالأضرار السابقة .

٨ - التأمين ضد أضرار الحوادث المتنوعة والمسئوليات وتشمل الأنواع الآتية :

(أ) تأمينات الحوادث الشخصية التى لا تزيد مدتها على سنة .

(ب) تأمين العلاج الطبى الذى لا تزيد مدته على سنة .

(ج) تأمين الضمان وخيانة الأمانة .

(د) تأمين نقل النقديّة .

(هـ) تأمين المظور والسرقة .

(و) تأمين كسر الزجاج .

(ز) تأمينات المسئوليات التى لم ترد فى فروع التأمين الأخرى

ثالثاً - التأمينات الأخرى وفروعها التى يصدر بتحديددها قرار من مجلس إدارة

الهيئة .

الباب الثاني

قطاع التأمين

مادة ٢ - يتكون قطاع التأمين من : ١ - المجلس الأعلى للتأمين .

٢ - الهيئة المصرية للرقابة على التأمين .

٣ - المنشآت التي تزول التأمين وإعادة التأمين وهي :

(أ) شركات التأمين وإعادة التأمين .

(ب) جمعيات التأمين للتعاوني .

(ج) صناديق التأمين الخاصة .

(د) صناديق التأمين الحكومية .

(هـ) مجمعات التأمين .

٤ - الاتحادات والأجهزة المعاونة التي تنشأ وفقا لأحكام هذا القانون

الباب الثالث

المجلس الأعلى للتأمين

مادة ٣ - يجتمع المجلس الأعلى للتأمين مرة على الأقل كل سنة بدعوة من رئيسه للنظر فيما يعرض عليه من موضوعات تدخل في اختصاصه أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، ويكون لاجتماع المجلس صحيحا بحضور عشرة أعضاء على الأقل ، وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

الباب الرابع

الهيئة المصرية للرقابة على التأمين

مادة ٤ - يجتمع مجلس الإدارة بمقر الهيئة مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر بدعوة من رئيسه أو نائبه ، ويجوز دعوة المجلس للاتحاد كلما اقتضى الأمر ذلك ، وفيما عدا الأمور ذات الصلة العاجلة توجه الدعوة لاجتماعات المجلس قبل الموعد المحدد بخمسة أيام على الأقل ، ويفرق بالدعوة جدول أعمال الجلسة ، ومذكرات وفيحة عن

الموضوعات التي تعرض فيها ، ويجوز لدواعي السرية الاحتفاظ بهذه المذكرات إلى أن تعقد الجلسة على أن يثبت ملخص واف لها بمحضر الجلسة ، ويكون اجتماع المجلس صحيحا بحضور أغلبية الأعضاء ، وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين ، وعند التساوى يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

مادة ٥ - لرئيس مجلس الإدارة أو نائبه أن يدعو لحضور جلسات المجلس من يرى الاستعانة بهم من العاملين بالهيئة أو قطاع التأمين أو من ذوي الخبرة ، ولكل من هؤلاء الاشتراك في المناقشة وإبداء الرأي في الموضوعات التي دعى للحضور من أجلها أن يكون له صوت محدود في التصويت .

والمجلس أن يشكل لجانا من بين أعضائه لدراسة بعض الموضوعات وتقديم الرأي بشأنها إلى المجلس .

ويجوز لهذه اللجان أن تستعين بمن ترى الاستعانة بهم في هذا الشأن من بين العاملين بالهيئة أو قطاع التأمين أو من ذوي الخبرة

مادة ٦ - يكون لمجلس الإدارة أمين للسر يختاره رئيس المجلس من بين العاملين بالهيئة ، وتكون محاضر اجتماعات المجلس في سجل خاص وتوقع من رئيس الاجتماع وأمين السر .

مادة ٧ - يصدر مجلس الإدارة النظم واللوائح المتعلقة بالعاملين فيها ومربياتهم وأجورهم والمكافآت والمزايا والبدلات الخاصة وتحديد فئات بدل السفر لهم في الداخل والخارج وذلك بما يتساوى مع ما يقرر للعاملين بشركات التأمين التابعة للقطاع العام

مادة ٨ - تشكل لجنة برئاسة رئيس الهيئة وعضوية نائبه ورؤساء شركات التأمين وإعادة التأمين التابعة للقطاع العام لإجراء التنسيق بين اللوائح والقرارات الخاصة بنظم العاملين بالهيئة وشركات التأمين وإعادة التأمين التابعة للقطاع العام ومربياتهم وأجورهم والمكافآت والمزايا والبدلات الخاصة بهم وتحديد فئات بدل السفر لهم في الداخل والخارج .

مادة ٩ - تشكل لجنة برئاسة رئيس الهيئة وعضوية نائبه ورؤساء شركات

للتأمين وإعادة التأمين تختص بما يلى :

- ١- للتنسيق ومنع التضارب فيما بين الشركات في كافة المجالات.
 - ٢- تدعيم سوق التأمين والعمل على تطويره .
 - ٣- الارتقاء بالمهن التأمينية والإسهام الفعال في توفير الخبرات والكوادر الفنية .
- مادة ١٠- تعد الهيئة كتابا سنويا لنشره عن نشاط التأمين في مصر وعن تطبيق القانون وعن حالة الجهات الخاضعة له.
- كما تقوم الهيئة بإعداد ونشر البيانات الإحصائية والتقارير والدراسات عن نشاط سوق التأمين المصري ووحدته.
- والهيئة في سبيل ذلك أن تطلب ما تراه من بيانات أو إحصاءات من الجهات والأشخاص التي تختص بالإشراف والرقابة عليها .
- مادة ١١- تبدأ السنة المالية للهيئة مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها وتعد الهيئة قبل بداية السنة المالية موازنة تخطيطية توضح الاعتمادات الإجمالية لأبواب الموارد والاستخدامات وفقا للقواعد المعمول بها في الشركات على أن تعتمد من مجلس الإدارة قبل بداية السنة المالية بأربعة أشهر .
- مادة ١٢- تعد الهيئة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية ما يلى :
- ١ - قائمة المركز المالي وحساب إيرادات ومصروفات الهيئة طبقا للقواعد المعمول بها في الشركات والوائح المالية المعتمدة للهيئة .
 - ٢ - تقرير عن المركز المالي للهيئة ونشاطها خلال السنة المالية المنقضية على أن يتناول بوجه خاص عرضا لنشاط الهيئة وما حققته في مجال الإشراف والرقابة .
- ويعرض رئيس مجلس إدارة الهيئة قائمة المركز المالي وحساب الإيرادات والمصروفات والتقرير على مجلس الإدارة للاعتماد خلال أربعة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية .
- مادة ١٣- تودع الهيئة المبالغ التي تحصلها نتيجة نشاطها أو مقابل الأعمال أو الخدمات التي تؤديها في حساب خاص بأحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزي

المصري يحدده مجلس الإدارة ، ولا يجوز الخصم على هذا الحساب إلا بالمصروفات التي يستلزمها الإشراف والرقابة على النشاط التأميني .

الباب الخامس

المنشآت التي تراول التأمين وإعادة التأمين

شركات التأمين وإعادة التأمين

مادة ١٤ - يجب أن تتخذ كل من شركة التأمين وإعادة التأمين شكل شركة مساهمة مصرية لا يقل رأسمالها المصدر عن " ثلاثين مليون جنيه " ولا يقل المنفوع منه عند التأسيس عن النصف ويجوز سداد رأس المال كلياً أو جزئياً بما يعافله من العملات الحرة ، ويجب أن يتم سداد باقى رأس المال المصدر بالكامل خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ تسجيل الشركة بالهيئة ، ويجوز للهيئة أن تطلب سداد رأس المال بالكامل قبل هذه المدة إذا رأت فى ذلك ضرورة لتدعيم المركز المالى للشركة فى ضوء نتائج أعمالها ولوضاعها المالية .

ويشترط أن تكون أسهم الشركة اسمية ، وألا تقل نسبة مساهمة المصريين فى شركات التأمين المباشر عن ٥١ ٪ من رأس المال وعلى الشركة إخطار الهيئة بهذه النسبة كل ثلاثة أشهر ، ولا يجوز تخفيض رأس مال الشركة إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة وبمراعاة ما يأتى :

(أ) ألا يقل رأس المال عن الحد الأدنى المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من هذه المادة .

(ب) ألا يؤدي تخفيض رأس المال إلى الإخلال بالنسب المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من القانون .

مادة ١٥ - يقدم مؤسسو شركة التأمين أو إعادة التأمين إلى الهيئة طلباً للحصول على الموافقة المبدئية على تأسيس الشركة على النموذج الذى تعده الهيئة لهذا الغرض مرفقاً به البيانات والمستندات التالية :

١ - دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للشركة وأغراضها وفروع التأمين المزمع

القيام بمزاولةها .

- ٢ - بيان بأسماء المؤسسين وحصة كل منهم وخصميتهم وخبراتهم السابقة .
 - ٣ - خطة عمل الشركة خلال السنوات الخمس الأولى من نشاطها توضح تقديرات تكاليف الأصول الثابتة والتجهيزات اللازمة لمباشرة النشاط وكذلك تقديرات الأقساط والمصروفات وتكاليف الإنتاج والأسس الفنية التي بنيت عليها .
 - ٤ - البيانات الخاصة عن أعضاء مجلس إدارة الشركة والقائمين على الإدارة فيها .
 - ٥ - البيانات الإضافية التي تراها الهيئة لازمة لدراسة الطلب .
- مادة ١٦ - تعد الهيئة سجلا تدون به طلبات الحصول على الموافقة المبدئية على تأسيس الشركات ، ويتم تدوين هذه الطلبات بأرقام متتابعة وفقا لتاريخ ورود كل منها . ويكون لكل طلب ملف خاص تودع فيه البيانات والمستندات المقدمة وكل ما اتخذ من إجراءات بشأنه . وتعطى الهيئة لمقدم الطلب إيصالا يفيد تقديم الطلب وتاريخه ورقم تدوينه في السجل .
- مادة ١٧ - تشكل بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة لجنة من الإدارات الفنية المختصة للنظر في طلبات الحصول على الموافقة المبدئية في ضوء المعايير التالية :
- أولا - بالنسبة لشركات التأمين المباشر :
- (أ) مدى استخدام الطاقة الاستيعابية للشركات القائمة محسوبة على أساس هامش اليسر المالي المنصوص عليه في المادة ٣٩ من القانون .
 - (ب) مدى وجود فائض في الطلب للفعال المتاح في السوق على أنواع التأمين التقليدية بما يتيح للشركة الجديدة فرصا لمزاولة نشاطها بما يحقق جوداها الاقتصادية .
 - (ج) مدى الزيادة في حجم الاحتفاظ الإجمالي التي سيجققها دخول الشركة الجديدة في السوق المصري مع الأخذ في الحسبان كافة الاعتبارات الفنية .
 - (د) مدى استحداث تغطيات جديدة لا توفرها الشركات القائمة أو تطوير تغطيات قائمة يحتاجها السوق .
 - (هـ) ألا يتربط على قيام الشركة الجديدة خلق منافسة ضارة بالسوق أو المركز

للمالية للشركات القائمة .

ثانيا - بالنسبة لشركات إعادة التأمين :

مدى تحقيق الجدوى الفنية والاقتصادية للشركة الجديدة بالنظر إلى خطة عملها .

مادة ١٨ - تعرض نتيجة دراسة اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة على مجلس إدارة الهيئة لاتخاذ القرار اللازم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إستيفاء كافة البيانات والمستندات المطلوبة ، ويجب إخطار ذوى الشأن بالقرار خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعتلاده.

مادة ١٩ - يقوم المؤسسون بعد الحصول على الموافقة المبينة باتخاذ إجراءات تأسيس الشركة طبقا لأحكام القوانين السارية في هذا الشأن وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ الإخطار بالموافقة ، ويجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة منح مهلة إضافية لا تجاوز ثلاثة أشهر وإلا اعتبرت الموافقة المبينة لاغية .

الباب السادس

تسجيل شركات التأمين وإعادة التأمين

والترخيص لها بمزاولة النشاط

مادة ٢٠ - تقدم شركة التأمين أو إعادة التأمين بعد تأسيسها طلبا للهيئة بتسجيلها والترخيص لها بمزاولة نشاطها على النموذج الذى تعده الهيئة لهذا الغرض مصحوبا بالمستندات الآتية :

(أ) قرار الوزير المختص بتأسيس الشركة .

(ب) المستندات الدالة على أن مجلس الإدارة يضم عضوين من ذوى الخبرة فى مجال التأمين . أحدهما القائم بالإدارة التنفيذية ومتمتعا بجنسية جمهورية مصر العربية وذلك وفقا للنموذج الذى تعده الهيئة لهذا الغرض .

(ج) المستندات الدالة على توفر الخبرة فى مجال التأمين لدى المدير المسئول عن كل من عمليات الاكتتاب والتعويضات وإعادة التأمين والاستثمار حسب الأحوال وذلك وفقا للنموذج الذى تعده الهيئة لهذا الغرض .

(د) نسخة معتمدة من العقد الابتدائي للشركة .

(هـ) نسخة معتمدة من النظام الأساسي للشركة .

(و) نسخة من الهيكل التنظيمي للشركة .

(ز) شهادة من أحد البنوك الممبجلة لدى البنك المركزي المصري تثبت أن الشركة قد لودعت لديه في مصر أموالا لا تقل قيمتها عن خمسمائة ألف جنيه مصري عن كل فرع من فروع التأمين التي ترغب الشركة في مزاولتها ويحد أقصى مقداره ثلاثة ملايين جنيه لجميع هذه الفروع ، ولا يجوز للشركة التصرف في هذه الأموال إلا بموافقة الهيئة .

(ح) المستند الدال على سداد رسم تسجيل مقداره ألفا جنيه عن كل فرع من فروع التأمين التي ترغب الشركة في مزاولتها .

(ط) نماذج الوثائق التي تصدرها الشركة عن كل فرع من فروع التأمين المطلوب الترخيص لها بمزاولتها والقيود والشروط والأسعار الخاصة بهذه الوثائق .

فيذا كان نشاط الشركة مباشرة إحدى العمليات المنصوص عليها في البند أولا من الفقرة الأولى من المادة ١ من القانون فيجب أن يرفق بهذه الوثائق ما يلي :

١ - شهادة من أحد الخبراء الاكتواريين المقيدين في السجل المدد لذلك بالهيئة بأن أسس أسعار هذه العمليات والمزايا والقيود التي تخولها الوثائق سليمة وصالحة للتنفيذ.

٢ - جدول يحدد قيمة الأسترداد أو التخفيض ، ويجب أن ينص على هذا الجدول في كل وثيقة من الوثائق المذكورة .

ويجب أن تكون الوثائق باللغة العربية ويجوز أن تصحبها ترجمة بإحدى اللغات الأجنبية حسب الأحوال .

(ي) ترتيبات إعادة التأمين وطبيعتها ، ويجب أن تكون هذه الترتيبات كافية لحماية حقوق حملة الوثائق وسلامة المركز المالي للشركة ، ويجب أن تتضمن المستندات التي تقدم في هذا الشأن بيان توزيع حصص معيدي التأمين وملخصا وفيها لها، ويشترط أن يكون معيد التأمين من بين المقيدين بالهيئة في قائمة معيدي التأمين

المرخص لشركات التأمين وإعادة التأمين في مصر بالتعامل معهم .

(ك) أية مستندات أخرى يحددها مجلس إدارة الهيئة .

مادة ٢١ - لا يجوز للشركة مباشرة أعمالها إلا من خلال مركزها الرئيسي والفروع التي تنشأها ، ويتعين عليها بإخطار الهيئة بهذه الفروع فور إنشائها وبالمسؤولين عن إدارتها والسلطات المخولة لها .

مادة ٢٢ - يجب على الشركة بإخطار الهيئة بكل تعديل أو تغيير يطرأ على بيانات طلب التسجيل والترخيص بالمزاولة والمستندات المرافقة له وفقاً للشروط والأوضاع التالية :

(أ) يقدم الإخطار بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول موقعا عليه من رئيس مجلس إدارة الشركة .

(ب) يرفق بالإخطار بيان مفصل بالتعديلات أو التغييرات المطلوبة ومبرراتها والوثائق والمستندات الخاصة بها وكذا المستندات المنصوص عليها في المادة ٣٣ من القانون .

(ج) تتولى الهيئة دراسة هذا الإخطار وتصدر قراراً في شأنه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه ، وإلا اعتبرت هذه التعديلات أو التغييرات معتمدة .

(د) تخطر الهيئة للشركة بالتعديلات المعتمدة بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول .

الباب السابع

أموال شركات التأمين وإعادة التأمين والقرضات

الفصل الأول

أحكام عامة في القرضات لشركات التأمين وإعادة التأمين

مادة ٢٣ - يصدر مجلس إدارة الهيئة - بناء على الدراسات التي تعدها الهيئة - قراراً بتحديد نسب وتاريخ بدء سريان إعطاء التأمين التي يتعين على شركات التأمين أن تخضع لها لدى الشركة المصرية لإعادة التأمين طبقاً للمادة ٣٤ من القانون .

ويحدد هذا القرار عمولات إعادة التأمين وعمولة الأرباح التي تؤديها لشركة المصرية لإعادة التأمين إلى شركات التأمين المباشر مقابل العمليات للمساعدة إليها طبقاً للمادة المشار إليها .

كما يحدد نماذج للكشوف والحسابات الخاصة بهذه العمليات والمواعيد التي تقدم فيها وكافة الأحكام الأخرى المتعلقة بها بما يحقق صالح الاقتصاد القومي .

مادة ٢٤ - لا يجوز لشركات التأمين وإعادة التأمين إسناد أى عمليات إعادة تأمين إلا لمعبدى التأمين فى الأسواق العالمية المدرجة أسماؤهم فى القائمة المسجلة لدى الهيئة ، ويجوز لإراج معبدى تأمين جند أو حنف أحد المدرجين فى القائمة المشار إليها فى ضوء المستندات المبررة لذلك .

مادة ٢٥ - فى تطبيق المادة ٣٧ من القانون يراعى ما يأتى عند تكوين المخصصات الفنية بالنسبة لعمليات تأمين الممتلكات والمسئوليات :

(أ) بالنسبة لمخصص الإخطار السارية :

- زيادة للنسب المنصوص عليها فى المادة ٣٧ من القانون فى الحالات التالية :
- إذا تبين من التوزيع النسبى للإصدارات على مدى شهور السنة زيادة الإصدار نسبياً فى الشهور الأخيرة من السنة المالية .
- زيادة معدلات الخصائر القطعية عن السنة المالية على ١٠٠٪ على أن يتم زيادة هذه النسب وفقاً للقواعد التى تحددها الهيئة .

ويجب أن تتضمن تقديرات هذا المخصص فى نهاية كل سنة مالية ما يلى :

- رصيد أقساط وثائق التأمين طويلة الأجل والخاص بالسنوات التالية للسنة المالية المنقضية بعد خصم نصيب تلك السنوات من عمولة الإنتاج وبما لا يتجاوز ٢٠٪ من قيمة رصيد هذه الأقساط مع مراعاة إعداد سجلات منفصلة للوثائق طويلة الأجل يوضح بها قيمة هذه الأقساط فى نهاية كل سنة مالية حتى يمكن تقدير المخصص الكافى لها .
- رصيد الأقساط المنفوعة مقدماً عن سنة مالية تالية .
- ١٠٠٪ من أقساط الوثائق التى يبدأ تاريخ سريانها بعد انتهاء السنة المالية .

(ب) بالنسبة لمخصص التعويضات تحت التسوية عن الحوادث التي تم الإبلاغ عنها :

- أن يتم تقدير المخصص من واقع كشوف جرد فطى لملفات الحوادث التي تم الإبلاغ عنها بالقدر الكافي لمواجهة التزامات الشركة عن هذه الحوادث وعلى أن توافى الهيئة بصورة من هذه الكشوف لكافة الفروع .

- بالنسبة للحوادث الكبيرة التي تحدد الهيئة مبلغها بالنسبة لكل شركة يجب أن تؤيد تقديرات الشركة بتقارير الخبراء المتخصصين .

- يجب أن تتضمن تقديرات المخصص تقديرا كافيا للمصاريف الخاصة بتسوية التعويضات .

(ج) بالنسبة للمخصص عن الحوادث التي وقعت ولم يبلغ عنها حتى تاريخ إعداد الميزانية يتم تكوينه وفقا للقواعد التي تضعها الهيئة في هذا الشأن .

(د) بالنسبة لمخصص التقلبات العكسية :

١ - يجنب من حساب إيرادات ومصروفات كل فرع من فروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات في نهاية كل سنة مالية ما يلي :

- ما يعادل ٧٥٪ من أخطار الطبيعة وأخطار الشغب والتخريب .

- نسبة من الأخطار تعادل الفرق بين معدلات الخسائر المقدرة التي تم على أساسها احتساب أسعار تأمينات كل فرع على حدة وبين معدلات الخسائر الفعلية المحققة في نهاية السنة المالية وبما لا يتجاوز ٥٠٪ من فائض النشاط التأميني للفرع قبل احتساب هذا المخصص وتضع الهيئة الأسس الخاصة بتحديد معدلات الخسائر المقدرة لكل فرع. ويجوز إذا بلغت قيمة المخصص ١٠٠٪ من مخصص التعويضات تحت التسوية للفرع أن توقف الشركة التجنّب لهذا المخصص.

لا يتم تكوين هذا المخصص في الفروع خلال السنوات التي تزيد معدلات الخسائر الفعلية فيها عن ١٠٠٪ .

يعتبر وصوله مخصص تقلبات معدلات الخسائر في نهاية يونيو ١٩٩٥ في حكم

مخصص للتقبات العكسية المنصوص عليه في المادة ٣٧ من القانون .

٢ - يجوز استخدام هذا المخصص إذا زاد معدل الخصائر القطعي عن العام بما قيمته ٢٠٪ من معدل الخصائر المقدّر وذلك بحد أقصى ٢٠٪ من رصيد المخصص المكون في الفرع في بداية السنة المالية . وفي جميع الأحوال يتعين أن تكون هذه المخصصات كافية لمقابلة حقوق حملة الوثائق ويتعين على الهيئة اتخاذ كافة السبل والتدابير لتحقيق من كفايتها.

مادة ٢٦ - إذا إضر فحص الهيئة عن عدم كفاية المخصصات الواردة في المادة ٣٧ من القانون لمقابلة حقوق حملة الوثائق ، فيتعين على الشركة أن تجنب من الأرباح القابلة للتوزيع ما يكفي لاستكمال هذا النقص بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة وفقا للقواعد التي تحددها الهيئة في هذا الشأن .

مادة ٢٧ - يجب أن تكون الأموال الخاصة بتأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال منفصلة تماما عن الأموال الخاصة بتأمينات الممتلكات والمسئوليات وذلك بالنسبة للتقيد في سجلات الشركة وحساباتها ولدى البنوك وعند التأشير الهامشي عليه بحق الامتياز المقرر للمستفيدين من الوثائق طبقا للمادة ٤١ من القانون .

ولا يجوز نقل الأموال المخصصة لتأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال إلى الأموال المخصصة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات وبالعكس إلا إذا كان هناك فائض يسمح بهذا النقل وبشرط الحصول على موافقة الهيئة قبل إجرائه مع عدم المساس بالنسب المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون .

مادة ٢٨ - توظف شركات التأمين وإعادة التأمين الأموال الواجب تخصيصها طبقا لحكم المادة ٣٨ من القانون في لوجه الاستثمار التالية وبالنسب الموضحة قرين كل منها :

(١) تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال :

١- ٢٥٪ على الأقل لشراء أوراق مالية حكومية أو شهادات مضمونة منها .

٢- ٢٠٪ على الأكثر في سندات وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر في سندات

صالرة عن جهة واحدة على ٥٪ من جملة الأموال الواجب تخصيصها أو ٢٠٪ من رأس مال الجهة المصدرة للسندات أو ١٠٪ من رأس المال المدفوع لشركة التأمين أو إعادة التأمين أيهما أقل .

٣- ٢٥٪ على الأكثر فى أسهم أو وثائق صناديق الاستثمار وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر فى أسهم أو وثائق صناديق استثمار صالرة عن جهة واحدة على ٥٪ من جملة الأموال الواجب تخصيصها أو ٢٠٪ من رأس مال الجهة المصدرة للأسهم أو وثائق صناديق الاستثمار أو ١٠٪ من رأس المال المدفوع لشركة التأمين أو إعادة التأمين أيهما أقل .

٤- ألا يزيد مجموع قيمة الاستثمار فى السندات والأسهم ووثائق صناديق الاستثمار الصالرة عن جهة واحدة على ١٠٪ من رأس المال المدفوع لشركة التأمين أو إعادة التأمين .

٥- ٢٠٪ على الأكثر فى تملك عقارات موجودة لدخل البلاد مشهرة بالتسجيل أو بالتقيد بمصلحة الشهر العقارى بشرط ألا تزيد قيمة أى عقار على ٥٪ من جملة الأموال الواجب تخصيصها أو ١٠٪ من رأس المال المدفوع لشركة التأمين أو إعادة التأمين أيهما أقل .

٦- منح قروض بضمان وثائق التأمين فى حدود ٩٠٪ من قيمة استردادها والتي تحدد فى نهاية السنة المالية وفقا لشهادة الخبير الاكتوارى للشركة .

٧- ٢٠٪ على الأكثر فى منح قروض بضمان رهون عقارية وبشرط أن تكون هذه العقارات مسجلة بالشهر العقارى باسم المقرض وعلى ألا تزيد قيمة أى قرض على ٥٪ من جملة الأموال المخصصة أو ٦٠٪ من القيمة السوقية للعقار أو ١٠٪ من قيمة رأس المال المدفوع لشركة التأمين أو إعادة التأمين أيهما أقل .

٨- ٥٠٪ على الأكثر فى ودائع نقدية وشهادات إيداع بالعملة المحلية أو الأجنبية مودعة لدى البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى وبشرط ألا تزيد الإيداعات وشهادات الإيداع لدى أحد البنوك على ٢٠٪ من جملة الأموال المخصصة .

٩- ١٠٪ على الأكثر في استثمارات أخرى توافق عليها الهيئة ويجوز أن تتضمن هذه الاستثمارات نسبة من الحسابات الجارية لدى البنوك وفقا للضوابط التي تحددها الهيئة في هذا الشأن .

لا تمرى للنسب المنصوص عليها في هذه المادة على توظيف الأموال المقابلة لالتزامات الشركة عن العقود التي تصدرها وترتبط فيها المزايا الخاصة بهذه العقود باستثمارات في أوراق مالية ويجب على الشركة تجنب هذه الأوراق في حسابات مستقلة لمقابلة لالتزاماتها عن العقود المشار إليها .

(ب) تأمينات الممتلكات والمسئوليات :

١- ٢٠٪ على الأقل لشراء أوراق مالية حكومية أو شهادات مضمونة منها .

٢- ١٥٪ على الأكثر في سندات وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر في سندات صادرة عن جهة واحدة على ٥٪ من جملة الأموال الواجب تخصيصها أو ٢٠٪ من رأس مال الجهة المصدرة للسندات أو ١٠٪ من رأس المال المدفوع لشركة للتأمين أو إعادة التأمين أيهما أقل .

٣- ٢٥٪ على الأكثر في أسهم أو وثائق صناديق الاستثمار وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر في أسهم أو وثائق صناديق استثمار صادرة عن جهة واحدة على ٥٪ من جملة الأموال الواجب تخصيصها أو ٢٠٪ من رأس مال الجهة المصدرة للأسهم أو وثائق صناديق الاستثمار أو ١٠٪ من رأس المال المدفوع لشركة للتأمين أو إعادة التأمين أيهما أقل .

٤- ألا يزيد مجموع قيمة الاستثمار في السندات والأسهم ووثائق صناديق الاستثمار الصادرة عن جهة واحدة على ١٠٪ من رأس المال المدفوع لشركة للتأمين أو إعادة التأمين .

٥- ١٠٪ على الأكثر في تملك عقارات موجودة لدخل البلاد مشهرة بالتسجيل أو بالقيود بمصلحة الشهر العقاري بشرط ألا تزيد قيمة أى عقار على ٥٪ من جملة الأموال الواجب تخصيصها أو ١٠٪ من رأس المال المدفوع لشركة للتأمين أو إعادة التأمين

ليهما أقل.

٦- ٥٠٪ على الأكثر في ودائع نقدية وشهادات إيداع بالعملة المحلية أو الأجنبية مودعة لدى أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري وبشرط ألا تزيد الإيداعات وشهادات الإيداع لدى أحد البنوك على ٢٠٪ من جملة الأموال المخصصة.

٧- ١٠٪ على الأكثر في استثمارات أخرى توافق عليها الهيئة ويجوز أن تتضمن هذه الاستثمارات نسبة من الحسابات الجارية لدى البنوك وفقا للضوابط التي تحددها الهيئة في هذا الشأن .

مادة ٢٩ - تودع الأموال النقدية والأوراق المالية ووثائق صناديق الاستثمار التي تكون جزءا من الأموال المخصصة طبقا لنص المادة ٢٨ من القانون في أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري ، وتقدم الشركة إلى الهيئة ما يثبت ذلك مع تعهد من المدير المسؤول فيها بتخصيص القيمة للفروع المطلوب تخصيصها لها وعدم التصرف في هذه القيمة إلا بعد موافقة الهيئة .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على مستندات القروض التي ترخص بها الهيئة والمستندات المؤيدة لشراء العقارات التي لم يتم تسجيلها بعد لأسباب خارجة عن إرادة الشركة بعدم التصرف في هذه العقارات أو في أى حق من الحقوق العينية العقارية أو نقله أو تغييره أو زواله إلا بعد الحصول على ترخيص من الهيئة بذلك .

مادة ٣٠ - يجوز لرئيس الهيئة منح مهلة للشركة لا تتجاوز ستة شهور من تاريخ الإخطار الذي ترسله الهيئة لتوفيق نمب استثماراتها طبقا لأحكام المادة ٢٨ من هذه اللائحة ويجوز تجديد هذه المهلة لمدة ستة أشهر أخرى .

مادة ٣١ - على شركة التأمين أو إعادة التأمين أن تقدم شهادة من البنك المودعة ، لموالاتها المخصصة طبقا لحكم المادة ٢٨ من هذه اللائحة بما يفيد تعهده بالآتي :

- (أ) أن يقدم إلى الهيئة متى طلبت ذلك منه أية بيانات عن هذه الأموال .
- (ب) ألا يسمح للشركة بسحب أى جزء من الأموال المشار إليها أو الأرباح عنها للتصرف فيها أو تحميلها بأى رهن أو استخدامها كضمان لأى قرض من أى نوع

كان أو نقلها من الفروع المخصصة لها وذلك بغير موافقة كتابية من الهيئة .
(ج) أن تخطر الهيئة بدون تأخير عن كل تحليل يبطراً على تكوين الأموال المشر إليها .

(د) أن يقدم للهيئة فى نهاية كل سنة مالية بياناً معتمداً منه بما لديه من الأموال المشار إليها فى نهاية هذه السنة .

مادة ٣٢ - على شركة التأمين أو إعادة التأمين أن تحصل على ترخيص من الهيئة إذا أرادت السحب أو الإفراج أو التصرف فى أى جزء من الأموال المخصصة المودعة لدى البنك طبقاً لحكم المادة ٣٨ من القانون .

وفى حالة الإفراج عن أية أموال مخصصة لطول ميعاد استحقاقها تلتزم الشركة بتخصيص أموال أخرى بما يساوى قيمة الأموال المفرج عنها فوراً مع إخطار الهيئة بذلك .

وبالنسبة للقروض التى يتم تخصيصها طبقاً لحكم المادة ٣٨ من القانون فإنه يتعين على الشركة أن تخصص أموالاً أخرى تعادل قيمة المسدد من هذه القروض فور سدادها مع إخطار الهيئة بذلك .

مادة ٣٣ - يتم تقييم الأموال المخصصة طبقاً للمادة ٣٨ من القانون وفقاً للتواعد التالية :

(١) تقدر قيمة العقارات المخصصة على أساس القيمة الدفترية بعد خصم البنود التالية :

- مجمع الاملاك.
- رصيد حساب دفتى العقارات المشتراة .
- مخصص هبوط أسعار العقارات الذى يتم تكوينه فى حالة انخفاض قيمتها السوقية عن القيمة الدفترية نتيجة ظروف خاصة بالمنطقة المقابلة فيها هذه العقارات أو لأية أسباب أخرى .
- وفى حالة ارتفاع القيمة السوقية للعقارات عن قيمتها الدفترية لا يجرى كتايل

للقيمة الدفترية ومع ذلك يجوز للهيئة الموافقة على قيام الشركة بإعادة التقييم للمعارات المخصصة إذا زادت القيمة السوقية للمعار زيادة كبيرة على قيمتها الدفترية حسب تقييم خبيرين متخصصين توافق عليهما الهيئة وعلى ألا يتم ذلك قبل انقضاء خمس سنوات من تاريخ البناء أو الشراء أو التقييم السابق .

ويجوز للهيئة أن تتخذ ما يلزم من إجراءات للتحقق من القيمة الحقيقية للمعارات المخصصة وفي جميع الأحوال تتحمل الشركة بالتعاب خبراء التقييم .

(٢) يتم تقييم قيمة القروض طبقاً للقرود الخاصة بها والضمانات المقدمة عنها بعد خصم ما لدى منها .

(٣) يتم تقييم الأوراق المالية على النحو التالي :

١- الأوراق المالية الحكومية أو الشهادات المضمونة منها وتشمل:

(أ) صكوك وسندات حكومية ، يتم تقييمها بالقيمة السوقية أو التكلفة الدفترية ليهما أقل .

(ب) أدون على الخزنة العامة ، يتم تقييمها بالتكلفة الدفترية " ثمن الشراء " .

(ج) شهادات استثمار .

شهادات الاستثمار المجموعة (أ) فى نهاية السنة المالية من كل عام بالقيمة الاستردادية للأصل " أى القيمة الاسمية + الفائدة المعلنة وفقاً للجدول الخاصة بالقيمة الاستردادية والواردة من البنك الأهلى المصرى فى نهاية السنة المالية " .

ويتم تقييم شهادات الاستثمار المجموعة (ب) ذات العائد الجارى على أساس القيمة الاسمية لهذه الشهادات .

٢- السندات : يتم تقييم السندات وفقاً للقواعد التى تحددها الهيئة فى هذا الشأن .

٣- الأسهم : يتم تقييم الأسهم وفقاً للقواعد التى تحددها الهيئة فى هذا الشأن .

- لا تدرج قيمة أسهم ضمان العضوية فى مجالس إدارات الشركات المساهمة ضمن الأوراق المالية المخصصة .

٤- الودائع : تقدر قيمة الودائع النقدية وشهادات الإئصال ، التى وردت يسها

شهادات البنوك الدالة على التخصيص ، طبقاً لهذه الشهادات فى تاريخ إعداد الميزانية .

مادة ٣٤ - على شركة التأمين أو إعادة التأمين ان تقدم للهيئة فى موعد غايته أربعة شهور من انتهاء السنة المالية بياناً مفصلاً يوضح قيمة التزاماتها عن عمليات التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال وتأمينات الممتلكات و المسؤوليات كل على حدة طبقاً لحكم المادة ٣٧ من القانون وكذا بيانات تفصيلية بقيمة أموال الشركة المخصصة فى جمهورية مصر العربية لمقابلة هذه الالتزامات مقدرة طبقاً لحكم المادة ٣٣ من هذه الاتحة وكذلك بيانات تفصيلية عن أموالها الحرة وذلك وفقاً للملاحق التى يصدر بها قرار من مجلس إدارة الهيئة .

ويجب أن تكون جميع هذه البيانات موقعة من رئيس مجلس إدارة الشركة ومديرها للمالى .

وفىما يتعلق بالبيانات الخاصة بعمليات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال فيجب أن يوقع عليها أيضاً الخبير الاكتوارى للشركة .

وتخطر الهيئة بأية تعديلات تطرأ على هذه البيانات بعد العرض على الجمعية العامة وذلك خلال شهر من تاريخ اعتماد الجمعية العامة لميزانية الشركة وحساباتها الختامية .

مادة ٣٥ - إذا تبين للهيئة أن الأموال المخصصة فى جمهورية مصر العربية طبقاً لأحكام المادة ٣٨ من القانون غير كافية لمقابلة التزامات الشركة قبل حملة الوثائق والمستفيدين منها عن عمليات التأمين المبرمة والمنفذة فى جمهورية مصر العربية وجب على الشركة استكمال هذا النقص فوراً من الأموال الحرة المتاحة لديها .

وفى حالة عدم كفاية الأموال الحرة تمنح الشركة مهلة ستة أشهر من تاريخ الأخطار الذى ترسله الهيئة الى الشركة فإذا تكرر فى نهاية السنة المالية التالية عدم كفاية الأموال المخصصة لمقابلة التزامات الشركة يعرض الأمر على مجلس إدارة الهيئة لاتخاذ ما يلزم من قرارات فى هذا الشأن .

مادة ٣٦ - على المنشآت المرخص لها بمزاولة عمليات التأمين وإعلاءة التأمين

إخطار الهيئة ببيانات الأوراق المالية والقروض والودائع المنصوص عليها في المادة ٤٢ من القانون .

مادة ٣٧ - يجب أن تزيد قيمة أصول شركة التأمين أو إعادة التأمين على مجموع التزاماتها عن عمليات تأمين الممتلكات والمسئوليات في أى وقت بنسبة ٢٠٪ من صافي الأقساط أو ٢٥٪ من صافي التعويضات التحصيلية عن السنة المالية المنقضية ليهما أكبر ، على ألا يزيد ما يخصم مقابل إعادة التأمين الصادر عند حساب هذه النسب على ٥٠٪ من إجمالى العمليات .

ويجب أن تزيد أصول الشركة على مجموع التزاماتها الخاصة بعمليات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال فى أى وقت بإجمالى ما يأتى :

(أ) ما يعادل ثلاثة فى الألف من إجمالى رؤوس الأموال لعقود التأمين السارية المعرضة للخطر بما يشمل إعادة التأمين ثم تخفض بما لا يزيد عن ٥٠٪ مقابل إعادة التأمين .

(ب) ما يعادل أربعة فى المائة من الاحتياطيات الحصلية بما يشمل إعادة التأمين ، ثم تخفض بما لا يزيد على ١٥٪ مقابل إعادة التأمين .

وفى جميع الأحوال يجب ألا تقل الزيادة المطلوبة فى قيمة الأصول على الالتزامات المشار إليها عن رأس المال المدفوع المنصوص عليه فى المادة ٢٧ من القانون .

ويصدر مجلس إدارة الهيئة قرار بلمس تحديد عناصر أصول والالتزامات شركات التأمين وإعادة التأمين لحساب النسب المشار إليها فى هذه المادة .

وإذا لم يكتمل للشركة لزيادة فى قيمة الأصول عن الالتزامات طبقا لحكم المادة ٣٩ من القانون ، يجنب من الأرباح القابلة للتوزيع وفقا للخطة التى تضعها الشركة وفى ضوء المبررات التى تبديها وتعتمدها الهيئة ما يكفى لاستكمال النقص لو تطالب شركة بزيادة رأس المال .

الفصل الثاني

سجلات وحسابات شركات التأمين وإعادة التأمين

مادة ٣٨ - على كل شركة تأمين أن تمسك السجلات التالية لكل فرع من فروع

التأمين :

(أ) سجل الوثائق وتقيده به جميع الوثائق التي تبرمها الشركة ويشمل البيانات التالية:

١- اسم وعنوان المؤمن له .

٢- رقم الوثيقة .

٣- تاريخ إصدار الوثيقة .

٤- مدة التأمين ومبلغه .

٥- التعديلات التي تطرأ على الوثيقة .

٦ - أية بيانات أخرى ترى الشركة إضافتها .

(ب) سجل للتعويضات وتقيده به جميع المطالبات التي تقدم للشركة ويشمل البيانات

التالية:

١ - اسم وعنوان المؤمن له .

٢- رقم الوثيقة وتاريخ إصدارها .

٣- تاريخ تقديم المطالبة وقيمتها .

٤- المخصص المكون للحادث والتعديلات التي تطرأ عليه .

٥- قيمة التعويض المسدد وتاريخ المداد .

٦- تاريخ وأسباب رفض المطالبة " إن وجد " .

٧- أية بيانات أخرى ترى الشركة إضافتها .

(ج) سجل الوسطاء وتقيده به البيانات التالية للوسطاء الذين يتوسطون في عقد عمليات

التأمين لحسابها :

١- اسم الوسيط وعنوانه .

٢- رقم وتاريخ قيد الوسيط بسجل وسطاء التأمين بالهيئة .

٣- تاريخ آخر تجديد .

٤- أية بيانات أخرى ترى الشركة إضافتها .

وعلى الشركة أن تسلم كلا منهم تذكرة إثبات شخصية يدون فيها رقم قيده بالهيئة وعلى الوسيط أن يرد هذه التذكرة إلى الشركة متى طلبت منه ذلك .

(د) سجل الاتفاقيات وتنفذ به جميع عمليات إعادة التأمين الواردة للشركة محطيا أو من الخارج سواء كانت اتفاقية أو اختيارية ويشمل البيانات التالية :

١- اسم وعنوان الهيئة المسندة .

٢- اسم الوسيط الذي توسط في عقد العملية " إن وجد " .

٣- تاريخ بدء السريان ومدته .

٤- الشروط الأساسية للعقد .

٥- التبادل الذي يتم مقابل العملية أو الاتفاقية من عمليات إعادة التأمين الصادرة .

٦- احتفاظ الشركة من الحصة المقبولة وبيان إعادة التأمين على الباقي .

٧- أية بيانات أخرى ترى الشركة إضافتها .

(هـ) سجلات الأموال المخصصة ويقد بها الأموال المخصصة والتعديلات التي تطرأ على تكوين هذه الأموال لولا بأول ويجب أن تعد سجلات مستقلة لكل من الأموال المخصصة لعمليات تأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال وسجلات مستقلة أخرى للأموال المخصصة لعمليات تأمينات الممتلكات والمسئوليات .

مادة ٣٩ - على الشركة أن تمسك حسابات خاصة لكل فرع من فروع التأمين على حدة تفيد بها البيانات التحليلية التي توضح الإيرادات والمصروفات المباشرة ثم الإيرادات والمصروفات غير المباشرة مع بيان الأسس التي تم التوزيع على أساسها . ويجوز لمجلس إدارة الهيئة أن يكلف الشركة علاوة على ذلك بمسك حساب خاص لنوع واحد أو أكثر من عمليات التأمين التي تنخل تحت فرع واحد .

مادة ٤٠ - على الشركة أن تقدم للهيئة البيانات والحسابات الموضحة فيما يلي طبقا للملاحق والنماذج التي يصدر بها قرار من الوزير ولية بيانات أخرى يطلبها الهيئة

فى موعد غايته أربعة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية على أن تكون جميع البيانات والأوراق موقعة من رئيس مجلس إدارة الشركة ومديرها المالى .

(أ) الميزانية :

تقدم شركة التأمين أو إعادة التأمين إلى الهيئة عن كل سنة مالية ميزانيتها معتمدة من مجلس إدارتها مرفقا بها تقرير مجلس الإدارة .

- بالنسبة للشركات التى تجمع بين نشاط تأمينات الأشخاص ونشاط تأمينات الممتلكات والمسئوليات فيتعين عليها أن تقدم بالإضافة إلى الميزانية المجمعة للشركة ميزانيتين مستقلتين إحداهما لتأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال والأخرى لتأمينات الممتلكات والمسئوليات .

ويتعين أن تتضمن كل ميزانية منهما كافة الأرصدة التى تخصها وبالنسبة لحقوق المساهمين تدرج ضمن الميزانية المجمعة للشركة .

(ب) حساب الأرباح والخسائر .

(ج) حساب توزيع الأرباح .

(د) حساب الإيرادات والمصروفات لكل فرع من فروع التأمين على حده .

(هـ) للبيانات التى يحددها مجلس إدارة الهيئة لأغراض تحليل المركز المالى

وننتج أعمال الشركة .

مادة ٤١ - على شركات التأمين وإعادة التأمين أن تقدم إلى الهيئة بيانات نصف سنوية عن عملياتها التى تبرمها وتنفذها فى مصر وفى الخارج كل على حدة على أن تتضمن هذه البيانات قيمة الأصول والتعويضات وعمليات إعادة التأمين والاستثمارات وذلك فى المواعيد وطبقا للنماذج التى يصدر بها قرار من الوزير .

مادة ٤٢ - على شركات التأمين وإعادة التأمين أن تقدم سنويا إلى الهيئة خلال شهرين من تاريخ تجديد اتفاقيات إعادة التأمين الصادرة كافة البيانات المتعلقة بهذه الاتفاقيات متضمنة على وجه الخصوص ما يلى :

١- ضور من الإفصاحات الصادرة أو ملخص الشروط الأساسية لهذه الإفصاحات

على النحو المبين بالمحلق الذى يصدر به قرار من الوزير .

٢- تقرير واف عن الإتفاقيات الصادرة موضحا به التعديلات التى طرأت على كل إتفاقية والأسباب التى استدعت ذلك .

٣- بيان بأسماء معيذى للتأمين المشتركين فى الإتفاقيات الصادرة وحصة كل منهم بما فى ذلك المشتركين عن طريق مساهمة .

٤- صورة من البيانات والإحصائيات التى أعدها الشركة عن كل إتفاقية .

مادة ٤٣- مع عدم الإخلال بأحكام قانون الجهاز المركزى للمحاسبات يتولى مراجعة حسابات الشركة مراقب حسابات تختاره الجمعية العامة للشركة من بين المقيدى فى سجل يعد لهذا الغرض بالهيئة بالتشاور بين الهيئة والجهاز المركزى للمحاسبات .

وتشكل لجنة بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة تتولى فحص طلبات القيد فى السجل المذكور فى ضوء الضوابط التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة بعد التشاور مع الجهاز المركزى للمحاسبات ويتم القيد فى السجل بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة وكذلك الشطب من السجل فى حالة فقد أحد الشروط التى تم القيد على أساسها أو فى حالة عدم الالتزام بالقواعد والأصول المهنية المتعارف عليها أو الالتزامات المنصوص عليها فى القانون واللائحة التنفيذية .

ولا يجوز للمراقب أن يراجع حسابات أكثر من شركتين فى وقت واحد . وعلى الشركة أن تخطر الهيئة بتعيين مراقب الحسابات خلال ثلاثين يوما من تاريخ تعيينه . ويجب على الشركة أن تضع تحت تصرف المراقب جميع الدفاتر والمستندات التى يراها ضرورية للقيام بوظيفته .

ورئيس مجلس إدارة الهيئة إذا ازم الأمر أن يعهد إلى مراقب حسابات آخر بمهمة محددة وتحمل الشركة أتعابه .

مادة ٤٤- على شركات التلمين وإعادة التلمين أن تقدم للهيئة تقريراً سنوياً صادراً من مراقب حساباتها يثبت أن الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وحساب الإيرادات

والمصروفات والمخصصات الفنية والأموال المخصصة التي تقابل التزامات الشركة في مصر قد أعدت على الوجه الصحيح وأنها تمثل حالة الشركة تمثيلا صحيحا من واقع دفاترها والبيانات الأخرى التي وضعت تحت تصرفه .

وعلى مراقب الحسابات أن يخطر الهيئة كتابة بأى نقص أو خطأ أو بأية مخالفة يكتشفها أثناء فحصه .

وعلى مراقب الحسابات أن يوضح في التقرير أيضا ما إذا كانت العمليات التي قام بمراجعتها تخالف أى حكم من أحكام القانون أو اللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا له وعليه أن يرسل إلى الهيئة قبل انعقاد الجمعية العامة بشهرين على الأقل صورة من هذا التقرير مصحوبة بنسخة من القوائم المالية مع إيداء الرأى فيما يلى :

- ١- مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية فى الشركة .
- ٢- مدى كفاية المخصصات لمقابلة أى نقص فى قيم الأصول وكذا أية التزامات تقع على عاتق الشركة ، مع تحديد قدر العجز فى المخصصات إن وجد .
- ويتعين على الشركة عدم توزيع أرباح على المساهمين قبل استكمال النقص فى المخصصات إن وجد .

مادة ٤٥- يتعين على الشركة أن تقدم تقريراً من خبير إكتوئرى من بين المقيدىن فى سجلات الهيئة يرفق بالميزانية يثبت أن المخصصات الفنية لعمليات تأمينات الأشخاص ونسب الأرباح المعلنة والمزمع توزيعها على حملة الوثائق قد تم تقديرها وتحديثها وفقا للاس الفنية المعتمدة . وعلى الخبير الإكتوئرى أن يخطر للهيئة كتابة بأى نقص أو خطأ يكتشفه من خلال عمله .

ويجب على الشركة أن تخطر للهيئة بالخبير أو الخبراء الإكتوئريين المسئولين عن أعمال الشركة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تعيينهم .

مادة ٤٦ - الهيئة حق الإطلاع فى أى وقت على دفاتر وسجلات شركات التأمين وإعادة التأمين الخاضعة لأحكام هذا القانون بما يكفل الحصول على البيانات والإيضاحات اللازمة للتحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون .

ويتم هذا الاطلاع في مقر كل منها ويقوم به مفتشو الهيئة ومعاونوهم الذين تتقرر لهم صفة مأموري الضبط القضائي وفقا لنص المادة ٩٥ من القانون ، ويجوز لهم الحصول على مستخرجات من الأوراق موضوع الاطلاع وذلك بعد إخطار للشركة بذلك كتابة من رئيس مجلس إدارة الهيئة أو نائبه .

الفصل الثالث

احكام خاصة بتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال

مادة ٤٧ - يجرى فحص المركز المالي لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال لتقدير قيمة التعهدات القائمة لكل منها طبقا للمادة ٥٣ من القانون .
ويقدم تقرير للخبير الاكتوارى بنتيجة هذا الفحص طبقا للنماذج التى يصدر بها قرار من الوزير .

مادة ٤٨ - لا يجوز للشركات المنصوص عليها فى المادة ٥٢ من القانون أن تقتطع بصفة مباشرة أو غير مباشرة أى جزء من أموالها للمقابلة لتعهداتها الناشئة من وثائق التأمين لتوزيعه بصفة ربح على المساهمين أو حملة الوثائق أو لأداء أى مبلغ يخرج عن التزاماتها بموجب وثائق التأمين التى أصدرتها . ويقتصر توزيع الأرباح على مقدار المال الزائد الذى يحدده الخبير الاكتوارى فى تقريره بعد إجراء الفحص المشار إليه فى المادة ٥٣ من القانون ، ويتم التوزيع وفقا للقواعد التالية :

١- أن تكون الشركة قد حققت فائضا فى نشاط تأمينات الأشخاص ظهر فى حساب الإيرادات والمصروفات عن السنة المالية المزمع توزيع الأرباح عنها قبل أى معالجة لتحديد نسب التوزيع . على أنه يجوز للهيئة الموافقة على التوزيع فى حالة عدم تحقيق فائض لأسباب موضوعية تقدمها الشركة وتقبلها الهيئة .

٢- يتم التوزيع للوثائق المشتركة فى الأرباح طبقا لما نصت عليه الشروط العامة لتلك الوثائق .

٣- يقتصر التوزيع على الوثائق التى مر على سريانها سنة كاملة على الأقل من نهاية السنة المالية .

٤- تخضع الوثائق المخفضة أو المصفاة فيما يتعلق بتوزيع الأرباح لذات القواعد التي اتبعت عند تحديد قيم تخفيضها أو تصفيتها .

الباب الثامن

فحص أعمال الشركات

مادة ٤٩ - يتعين على الهيئة إجراء فحص دورى لشركات التأمين وإعادة التأمين للتأكد من استمرار قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وكذا مراعاة أحكام القانون والأسس الفنية لمزاولة عمليات التأمين وإعادة التأمين ويجب أن تتضمن برنامج الفحص على وجه الخصوص ما يلى :

١- فحص نماذج الوثائق والشروط والتعريفات والأسعار لقروء التأمين المختلفة المطبقة بمعرفة الشركات للتحقق من التزام الشركات بنماذج الوثائق والشروط والتعريفات والأسعار التي اعتمدت من الهيئة أو إخطارها بها . وذلك للتحقق من كفاية الأسعار وعدالتها وأن أسلوب عمل الشركة لا يضر الشركة أو سوق التأمين .

٢- فحص التعويضات المسددة للتحقق من تسوية التعويضات وفقا لشروط الوثائق وكذلك دراسة المطالبات تحت التسوية للتحقق من أسباب عدم سدائها .

٣- فحص عمليات إعادة التأمين وكذلك ترتيبات إعادة التأمين للتحقق من كفايتها لحماية المركز المالى للشركة وكذلك كفاية الضمانات الخاصة بمعيدى التأمين .

٤- فحص عمليات الاستثمار الخاصة بالشركة للتحقق من التزام الشركة بأحكام القانون واللائحة التنفيذية خاصة ما يتعلق بكفاية الأموال المخصصة وتوظيفها وعدم التصرف فيها دون الحصول على موافقة الهيئة .

٥- فحص عناصر المركز المالى للشركة للتحقق من استيفاء الشركة لنسبة الزيادة فى الأصول عن الالتزامات فى أى وقت والمنصوص عليها فى المادة ٣٩ من القانون .

٦- الفحص السنوى الذى تجريه الهيئة للميزانية والحسابات الختامية بهدف التحقق من سلامة المركز المالى للشركة واستمرار قدرتها على الوفاء بالتزاماتها .

وعلى الشركة أن تقدم للهيئة أية معلومات أو بيانات أو مستندات أو سجلات تطلبها أثناء قيامها بهذا الفحص .

مادة ٥٠ - تخطر الهيئة الشركة بما يسفر عنه الفحص من ملاحظات ويتعين على الشركة الرد على ملاحظات الهيئة في موعد أقصاه ثلاثين يوما من تاريخ الإخطار وفي حالة عدم رد الشركة خلال المهلة المحددة تتخذ الهيئة الإجراءات اللازمة في ضوء أحكام القانون وهذه اللائحة .

مادة ٥١ - يجوز للهيئة أن تفحص أعمال الشركة فحصا شاملا إذا قام لديها من الأسباب ما يحملها على الاعتقاد بأن حقوق حملة الوثائق معرضة للضياع أو أن الشركة معرضة لعدم الوفاء بالتزاماتها أو أن أسلوب عملها قد ثبت إضراره بسوق التأمين أو أنها خالفت أي حكم من أحكام القانون .

وتعتبر الحالات التالية من الأسباب التي تستوجب فحص أعمال الشركة فحصا شاملا إذا توافرت في شأن أي من الشركات :

- ١- توالي خسائر الشركة عن منتين ماليين متتاليين .
- ٢- استمرار تحقيق عجز في النتائج الفنية للشركة على مدى ثلاث سنوات متتالية.
- ٣- النقص المتوالي في حجم أقساط الشركة بالرغم من زيادة حجم الأقساط في السوق .

٤- الزيادة في نسب المصروفات وتكاليف وعمولات الإنتاج دون أن تقابلها زيادة ملحوظة في حجم الأقساط .

٥- للتغيرات الكبيرة في المخصصات الفنية خاصة مخصص التويضات تحت التسمية .

٦- تهديد ملموس في أصول الشركة أو إيراداتها بسبب مخالفة القوانين أو القواعد المقررة أو نتيجة القيام بأية ممارسات خطيرة لا تتفق والأسس الفنية السليمة لمعاملات التأمين وإعادة التأمين والاستثمار .

٧- قبائح لأساليب غير سليمة في إدارة نشاط الشركة خاصة بالنسبة لمعاملات

الاكتتاب وإعادة التأمين والاستثمار يترتب عليها المساس بحقوق حملة الوثائق .

٨- ارتفاع معدل للتغير في الخبرات والكوادر الفنية بالشركة بما يؤثر في قدرتها على استمرارها في مزولة نشاطها .

ويتم الفحص وفقا للأوضاع والإجراءات التالية :

(أ) تخطر الهيئة الشركة بالأسباب والمبررات التي توافرت لديها وتستوجب إجراء الفحص الشامل وذلك بخطاب تحدد الهيئة فيه مهلة قدرها ثلاثين يوما للرد .

(ب) تعرض الهيئة على مجلس إدارتها الأسباب التي توافرت لديها لإجراء فحص أعمال الشركة وردمها عليها ولية بيانات تكون قد أوضحتها للشركة في رددها ، ويصدر مجلس الإدارة قرارا في ضوء ذلك .

مادة ٥٢ - يجوز إجراء الفحص المنصوص عليه في المادة ٥٩ من القانون إذا طلبه عدد من المساهمين يمثل عشر رأس المال على الأقل لو عدد لا يقل عن خمسمائة من حملة وثائق تأمينات الأملاك وعمليات تكوين الأموال يكون قد مضى على إصدارها مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

ويتم الفحص وفقا للأوضاع والإجراءات التالية :

١- يقدم طلب إجراء الفحص إلى الهيئة مشتملا ما يثبت أن لدى الطالبين من الأسباب الجدية ما يبرر اتخاذ هذا الإجراء مع بيان تلك الأسباب .

٢- تخطر الهيئة الشركة بصورة من طلب الفحص ومبرراته بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول للإفادة بالرأى في موعد أقصاه ثلاثين يوما .

٣- تقوم الهيئة بدراسة الطلب المقدم إليها ومبرراته في ضوء ما ورد من الشركة من بيانات وإيضاحات وفي ضوء ما يتوفر لديها من بيانات ومعلومات وكذا في ضوء أحكام القانون وهذه اللاتحة .

٤- تعرض الهيئة على مجلس إدارتها نتيجة الدراسة التي قامت بها ويصدر مجلس الإدارة قراره في ضوء ما تقدم .

مادة ٥٣ - تقوم الهيئة في حالة موافقة مجلس الإدارة على القيام بالفحص بإعداد

برنامج للفحص المطلوب لكل أو بعض أعمال الشركة ونفاذها وسجلاتها وكل ما تراه الهيئة لازماً لإتمام عملية الفحص .
والهيئة أن تندب لهذا الغرض خبيراً أو أكثر إذا استدعت عملية الفحص ذلك على نفقة الشركة .

الباب التاسع

تحويل الوثائق ووقف العمل وإلغاء الترخيص وشطب التسجيل

الفصل الأول

تحويل الوثائق

مادة ٥٤ - على شركة التلمين أو إعادة التلمين إذا رأت تحويل وثائقها مع الحقوق والالتزامات المترتبة عليها طبقاً للمادة ٦٠ من القانون أن تقدم للهيئة طلباً بذلك مرفقاً به المستندات التالية :

- ١- صورة رسمية من عقد التحويل موقعاً عليه من ممثلي أطراف العقد .
- ٢- صورة من التقارير التي بنى على أساسها العقد على أن تتضمن تقريراً من أحد الخبراء الاكتواريين المعيّنين في السجل المعد لذلك في حالة تحويل الالتزامات الخاصة بالشركات التي تباشر تأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال .
- ٣- بيان بأصول وخصوم كل شركة مرفقاً به إقرار موقع عليه من رئيس مجلس إدارة الشركة ومراقب حساباتها بأن المفردات الواردة في البيانات صحيحة .
- و يجوز للهيئة أن تطلب أية بيانات أو إيضاحات أخرى يقضيها فحص الطلب .
- وينشر الطلب في الوقائع المصرية و في صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل في مكان ظاهر ثلاث مرات بين كل منها خمسة عشر يوماً و يجب أن يتضمن البنود التالية :

١ - إن الشركة قد تقدمت إلى الهيئة بطلب لتحويل وثائقها مع الحقوق والالتزامات المترتبة عليها

٢ - اسم الشركة المحول إليها الوثائق والالتزامات .

- ٣ - دعوة حملة الوثائق والمستفيدين منها وغيرهم من أصحاب الشأن إلى تقديم اعتراضاتهم إلى الهيئة في موعد غايته ثلاث أشهر من تاريخ النشر بطلب التحويل .
- ٤ - أية بيانات أخرى ترى الهيئة ضرورة إيضاحها للجمهور .
- مادة ٥٥ - تقوم الهيئة ببحث أى اعتراض يقدم خلال المدة الميينة فى المادة السابقة فى حضور مسمى الاعتراض أو من ينوب عنهم وممثلى الشركة المعنية وتعرض نتيجة البحث على مجلس إدارة الهيئة الذى يصدر قراره بالموافقة على التحويل إذا تبين أنه لا يضر بمصلحة حملة الوثائق والمستفيدين منها .

الفصل الثنى

وقف العمل

- مادة ٥٦ - مع عدم الإخلال بالبيانات المنصوص عليها فى المادة ٦١ من القانون ، يجب أن يكون الإعلان الذى ينشر فى مكان ظاهر بالصف ، عن وقف الشركة لكل أو بعض عملياتها متضمنا ما يأتى :
- ١- اسم الشركة التى قررت وقف عملياتها .
 - ٢- فرع أو فروع التأمين التى تقرر وقف العمل بها .
 - ٣- التاريخ المقترح لوقف العمليات .
 - ٤- أية بيانات أخرى ترى الهيئة ضرورة إيضاحها للجمهور .

الفصل الثالث

شطب التسجيل وإلغاء الترخيص

- مادة ٥٧ - يشطب التسجيل ويلغى الترخيص فى الأحوال الميينة فى المادة ٦٢ من القانون كذاك إذا خالفت الشركة شرطا من شروط الترخيص الصادر لها بمزاولة النشاط ولم تقم بتصحيح المخالفة على الرغم من مطالبتها بذلك خلال فترة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ مطالبتها بذلك .

الباب العاشر

جمعيات التأمين التعاونى

الفصل الأول

الأغراض ورأس المال والعضوية

مادة ٥٨ - تهدف جمعية التأمين التعاونى إلى مباشرة أعمال التأمين فى فروع التأمين المنصوص عليها فى المادة ١ من القانون وذلك لحساب أعضائها بما يحقق تكافل المؤمن لهم وتعاونهم فى تحمل الأضرار التى تلحق بأى منهم نتيجة تحقق الأخطار المؤمن عليها فى ظل المبادئ التعاونية .

ويجوز للجمعية أن تجمع بين ممارسة تأمينات الأشخاص على أعضائها وممارسة تأمينات الممتلكات والمسئوليات الخاصة بهم على أن تلتزم للجمعية فى هذه الحالة بالفصل بينهما فصلا تاما فى الأموال والسجلات والحسابات وغيرها باعتبار كل منهما نشاطا مستقلا بذاته .

مادة ٥٩ - يتكون رأس مال الجمعية من حصص أو أسهم متساوية القيمة وغير محددة العدد بحيث لا تقل قيمة السهم الواحد عن عشرة جنيهات تؤدى بالكامل عند الاكتتاب.

ولا يجوز بأى حال من الأحوال أن يقل رأس المال المدفوع عن عشرة ملايين جنيه .

ويجب أن تكون الحصص أو الأسهم مملوكة دائما لمصريين سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو أشخاصا اعتبارية ، ألا تزيد قيمة مساهمة الشخص الواحد على ١٠٪ من لجمالى رأس مال الجمعية ولا تزيد الحصص العينية على ١٠٪ من رأس المال .

مادة ٦٠ - تتألف الجمعية من أشخاص لا يقل عددهم عن خمسين . ويجوز لها أن تقبل فى عضويتها الجمعيات التعاونية الأخرى وكذا الهيئات التى لا ترمى إلى الكسب ، ويجوز لكل شخص مصرى له مصلحة فى الاستفادة من خدمات الجمعية الانضمام إلى عضويتها بعد استيفاء الهيئات الأربعة وسداد قيمة الحصص أو الأسهم

ورسم العضوية على النحو الذى يحدده النظام الأساسى للجمعية ، ولا يجوز للجمعية مباشرة عمليات التأمين لغير أعضائها .

مادة ٦١ - يجوز للعضو التنازل عن حصته أو أسهمه ما لم يكن من حملة الوثائق التى تصدرها الجمعية ، ويجب أن يكون التنازل لشخص مصرى يقبل الانضمام للجمعية ويستوفى البيانات اللازمة ويسدد رسم العضوية ، ويترتب على التنازل زوال صفة العضوية عن المتنازل وثبوتها للمتنازل إليه .

مادة ٦٢ - تزول صفة العضوية فى الحالات وبالشروط وبالأحكام التى يحددها النظام الأساسى للجمعية .

الفصل الثانى

التأسيس والتسجيل والترخيص

مادة ٦٣ - يجب ألا يقل عدد مؤسسى الجمعية عن خمسين شخصا .
ويجتمع المؤسسون الذين تتوافر فيهم شروط العضوية فى هيئة جمعية تأسيسية ، ولا يكون هذا الاجتماع صحيحا إلا بحضور الأغلبية المطلقة للمؤسسين وكذلك مندوب الهيئة ، ويختار الحاضرون رئيسا للاجتماع وأميناً للسر ، وذلك للنظر فيما يلى :

١- الموافقة على تأسيس الجمعية وتحديد اسمها وغرضها والحد الأدنى لرأس المال المدفوع وأية شروط أخرى بعد عرض دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية .

٢- اختيار لجنة مؤقتة من ثلاثة على الأكثر تتولى إعداد عقد التأسيس والنظام الأساسى للجمعية والتوقيع على الوثائق ومتابعة إجراءات التأسيس ودعوة الأعضاء إلى المساهمة فى رأس المال .

٣- تحديد مصروفات التأسيس التى يتحملها كل عضو بحيث لا تجاوز ٣٪ من رأس المال .

٤- اختيار مراقب للحسابات .

٥- اختيار مجلس الإدارة الأول .

مادة ٦٤ - يجب أن يتضمن عقد تأسيس الجمعية ونظامها الأساسي البيانات التالية:

- ١- تاريخ تحرير العقد .
- ٢- مكان تحرير العقد .
- ٣- اسم الجمعية بما يدل على صفتها التعاونية ومقرها .
- ٤- منطقة عمل الجمعية .
- ٥- غرض الجمعية وفروع التأمين التي ستزاولها .
- ٦- قيمة رأس المال المدفوع وقيمة الحصة أو الأسهم وكيفية التنازل عنها والتصرف فيها .

٧- أسماء المؤسسين ومنهم ومحل إقامتهم .
ويجب أن يتضمن النظام الأساسي للجمعية البيانات الواردة في عقد التأسيس بالإضافة إلى البيانات التالية :

- ١- الحد الأقصى لقيمة الحصة أو لعدد الأسهم التي يجوز أن يمتلكها العضو .
- ٢- شروط العضوية وواجبات الأعضاء وحالات زوال العضوية .
- ٣- عدد أعضاء مجلس الإدارة ومدته واختصاصاته وكيفية اجتماعه وطريقة انتخاب أعضائه ونظم مكافئتهم وتشكيل لجانه ومكافأة أعضائها .
- ٤- تحديد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وأسس توزيعها .
- ٥- توزيع الأرباح وتسوية الضرائب .
- ٦- بداية ونهاية السنة المالية للجمعية .
- ٧- من يمثل الجمعية أمام الغير .
- ٨- اختصاصات الجمعيات العامة للعلاية وغير العلاية وإجراءات دعوتها ومواعيد اجتماعاتها والتصايب القانوني لصحة اجتماعاتها وكيفية التصويت على قراراتها .
- ٩- السجلات التي تمسكها الجمعية .

١٠- قواعد تعديل النظام الأساسي للجمعية وقواعد إمامها وحلها وتعيين أموالها.

وتعد الهيئة نموذجا للنظام الأساسي للجمعية يصدر به قرار من الوزير بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة .

مادة ١٥ - يقدم مؤسسو الجمعية من خلال اللجنة المختارة لتولى إجراءات التأسيس ، طلبا إلى الهيئة للحصول على الموافقة المبدئية على تأسيسها . ويرفق بالطلب المستندات التالية :

١- محضر اجتماع للجمعية التأسيسية ، وعقد تأسيس الجمعية ، ومشروع نظامها الأساسي .

٢- المستندات المنصوص عليها في المادة ١٥ من هذه اللائحة .

وتقيد الطلبات في سجل يعد لذلك طبقا للمادة ١٦ من هذه اللائحة .

مادة ١٦ - تقوم اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٧ من هذه اللائحة بنظر الطلب في ضوء الحاجة إلى إنشاء الجمعية والدراسات الخاصة بها ومؤسسيها .

ويتم البت في الطلب وإخطار ذوي الشأن به طبقا للمادة ١٨ من هذه اللائحة .

ولا يجوز للمؤسسين تحصيل قيمة الحصص أو الأسهم إلا بعد صدور قرار الهيئة بالموافقة المبدئية .

مادة ١٧ - يقدم المؤسسون بعد الحصول على الموافقة المبدئية ، طلبا إلى الهيئة ، بتسجيل الجمعية والترخيص لها في مزاولة نشاطها .

ويجب أن يقدم الطلب خلال الميعاد أو المهلة المنصوص عليها في المادة ١٩ من هذه اللائحة وإلا اعتبرت الموافقة المبدئية لاغية.

ويرفق بالطلب المستندات التالية :

(أ) القرار الصادر بتأسيس الجمعية ونظامها الأساسي والترخيص لها بمزاولة نشاطها .

(ب) ما يفيد إيداع رأس مال الجمعية بأحد البنوك المسجلة بالبنك المركزي

المصرى وعدم جواز الصرف منه إلا بعد التسجيل .

(ج) شهادة من أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى يثبت أن الجمعية قد أودعت أموالا فى مصر لا تقل قيمتها عن خمسمائة ألف جنيه مصرى عن كل فرع من فروع التأمين التى ترغب الجمعية فى مزاولتها والمنصوص عليها فى المادة ١ من القانون وبحد أقصى مقداره ثلاثة ملايين جنيه مصرى لجميع الفروع المطلوب مزاولتها.

(د) المستندات للدالة على توافر الشروط المنصوص عليها فى المادة ٣١ من القانون .

(هـ) مداد رسم التسجيل ومقداره ألف جنيه عن كل فرع من فروع التأمين التى ترغب الجمعية فى مزاولتها .

(و) نماذج الوثائق التى تصدرها الجمعية عن كل فرع من فروع التأمين المطلوب الترخيص لها بمزاولتها والمزايا والقيود والشروط والأسعار الخلصة بهذه الوثائق .

فإذا كان نشاط الجمعية مباشرة إحدى العمليات المنصوص عليها فى البند أولا من الفقرة الأولى من المادة ١ من القانون فيجب أن يرفق بهذه الوثائق ما يلى :

١- شهادة من أحد الخبراء الاكثوريين المقيدين فى السجل للمعد لذلك بالهيئة بأن أسس أسعار هذه العمليات والمزايا والقيود التى تخولها الوثائق سليمة وصالحة للتنفيذ .

٢- جدول يحدد قيمة الاسترداد أو التخفيض ، ويجب أن ينص على هذا الجدول فى كل وثيقة من الوثائق المذكورة .

٣- ترتيبات إعادة التأمين وطبيعتها .

٤- لية مستندات أخرى يحددها مجلس إدارة الهيئة .

مادة ٦٨ - يصدر بتسجيل الجمعية والترخيص لها بمزولة نشاطها قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة خلال شهر من تاريخ استيفاء شروط التسجيل . وتفيد الجمعية فى السجل المعد لذلك فى الهيئة .

وتكتسب الجمعية الشخصية الاعتبارية الخاصة بمجرد قيدها فى هذا السجل .

وينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية على نفقة الجمعية .

ولا يجوز للجمعية أن تبدأ فى مزاولة أعمالها إلا بعد تسجيلها والترخيص لها بمزاولة النشاط . كما لا يجوز لها أن تزاول أى فرع من فروع التأمين غير الفروع المرخص لها بها ، ويقع باطلا كل عقد يبرم على خلاف ما تقدم ولا يحتج بهذا البطلان على المؤمن لهم والمستفيدين إلا إذا ثبت سوء نيتهم .

مادة ٦٩ - على الجمعية أن تثبت فيما يصدر عنها من أوراق أنه مرخص لها بمزاولة عمليات التأمين التعاونى فى مصر ورقم وتاريخ تسجيلها فى السجل المعد لذلك فى الهيئة .

مادة ٧٠ - يجب على الجمعية لإخطار الهيئة بكل تعديل أو تغيير. بطراً على بيانات التسجيل والترخيص أو على الوثائق والمستندات المرفقة به ، ولا يجوز العمل بالتعديل أو التغيير قبل اعتماده من الهيئة ، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من هذه اللائحة .

الفصل الثالث

الإدارة

مادة ٧١ - يكون للجمعية مجلس إدارة يدير شئونها ويتألف من عدد من الأعضاء لا يقل عن خمسة ولا يزيد على أحد عشر من بين أعضاء الجمعية المستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ، كما يكون لها جمعية عمومية تتألف من جميع أعضائها ، ويحدد للنظام الأساسى الأحكام المنظمة لأعمالها وخاصة الاختصاصات والدعوة للانعقاد والنتخاب للآزم لصحة الاجتماع وإصدار القرارات ومدة عضوية مجلس الإدارة وكيفية انتخاب أعضائه وإنهاء عضويتهم ومكافاتهم ويمثل رئيس مجلس الإدارة الجمعية لدى الغير ولعلم القضاء .

مادة ٧٢ - يشترط فى كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة :

- ١- ألا يكون قد حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة تمس الأمانة أو الشرف ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

- ٢- ألا يكون قد حكم بإفلاسه ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .
- ٣- ألا يقوم به عارض من عوارض الأهلية .
- ٤- ألا يكون ممن يزولون لحسابهم أو لحساب غيرهم أى عمل من الأعمال التى تدخل فى أغراض الجمعية ويتعارض مع مصالحها .
- ٥- ألا يكون عضواً فى مجلس إدارة جمعية تعاونية أخرى .
- مادة ٧٣ - على رئيس الجمعية إبلاغ الهيئة بكل تغيير يطرأ على عضوية مجلس الإدارة وتشكيله على أن يشمل التبليغ بياناً بأسماء الأشخاص الذين شملهم التغيير وكافة البيانات المتعلقة بهم .

الفصل الرابع

الأسس الفنية

- مادة ٧٤ - تسرى على الجمعية الأحكام المتعلقة بالاسس الفنية فى شركات التأمين ومن بينها أسس حساب القسط وتقدير المخصصات وإعادة التأمين واستثمار الأموال .

الفصل الخامس

الانتظام المالى

- مادة ٧٥ - تحدد الهيئة موعد بداية ونهاية السنة المالية للجمعية .
- مادة ٧٦ - تمسك الجمعية السجلات المنصوص عليها فى المادة ٤٤ من القانون بالإضافة إلى السجلات الآتية :
- ١- سجل العضوية .
- ٢- سجل حسابات الأعضاء .
- ٣- السجلات التى يقرر مجلس إدارة الهيئة إمسكها بمعرفة الجمعية .
- مادة ٧٧ - على الجمعية أن تمسك حسابات لعمليات التأمين مستقلة عن حسابات استثمار أموال أعضاء الجمعية ، وحسابات مستقلة لكل من تأمينات الأشخاص وتأمينات الممتلكات والمسئوليات ، وحسابات خاصة لكل فرع من فروع التأمين المرخص

بمزاولتها .

ويجوز لمجلس إدارة الهيئة تكليف الجمعية بلمسك حساب خاص لكل نوع يحدده من أنواع التأمين بالفرع الواحد .

وتعد الجمعية في نهاية كل سنة مالية بالإضافة إلى الحساب الإجمالي لإيرادات ومصروفات كل من تأمينات الأشخاص وتأمينات الممتلكات والمسئوليات ، حساب إيرادات ومصروفات لكل فرع من فروع التأمين المرخص لها بمزاولتها . ويتضمن هذا الحساب جميع ما يتعلق بالفرع من إيرادات ومصروفات وصافي الفائض أو العجز حسب الأحوال . ويضاف إلى ذلك ما يخص الفرع في عائد استثمار الأموال المقابلة لحقوق حملة الوثائق طبقاً للمادة ٣٧ من القانون .

- ويتم توزيع فائض حساب الإيرادات والمصروفات على حملة الوثائق وفقاً لما يقرره مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة .

- ويحدد مجلس الإدارة طريقة توزيع العجز على أن يعتمد هذا القرار من الجمعية العامة.

- وتعد الجمعية في نهاية كل سنة مالية حساباً مستقلاً لاستثمار الأموال التي تقابل حقوق الأعضاء وتخضع منه المصروفات المتعلقة بهذا الاستثمار . وفي حالة تحقيق فائض في هذا الحساب يوزع على الأعضاء على الوجه الآتي :

- ١٠٪ احتياطي نظامي ويجوز للجمعية وقف هذا الخصم متى بلغ الاحتياطي المذكور مثل رأس المال .

- ٥٪ لتكوين أية احتياطيات أخرى يراها مجلس إدارة الجمعية ويوقف هذا الخصم متى بلغ الاحتياطي المذكور ٢٥٪ من رأس المال .

- ٥٪ من رأس المال كدفعة أولى للأعضاء .

- ١٠٪ من الباقي مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة وفقاً لما تقرره الجمعية العامة .

- يوزع الباقي على الأعضاء كحصة إضافية وبشرط ألا يزيد إجمالي التوزيعات على ٦٪ من رأس المال أو يرحل إلى الاحتياطي كفضاض العام القادم .

ويجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع نسبة من الأرباح على العاملين وبما لا يجاوز مجموع أجورهم السنوية ولا تزيد على ١٠٪ من صافي الفائض .
وفي حالة تحقق عجز في النشاط الاستثماري لأموال الأعضاء يتم تحميل كل عضو بنسبة من العجز تتناسب مع حصته في رأس المال بقرار من مجلس إدارة الجمعية تعتمد الجمعية العامة .

مادة ٧٨ - على للجمعية أن تقدم للهيئة البيانات والحسابات الموضحة فيما يلي طبقا للملاحق والنماذج التي يصدر بها قرار من الوزير ولية بيانات أخرى تطلبها الهيئة في موعد غايته أربعة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية على أن تكون جميع البيانات والأوراق موقعة من رئيس مجلس إدارة الجمعية ومديرها المالي :

(أ) للميزانية : تقدم للجمعية عن كل سنة مالية ميزتيها معتمدة من مجلس إدارتها مرافقا بها تقرير مجلس الإدارة ، وذلك وفقا للنموذج الذي يصدر به قرار من الوزير .
- بالنسبة للجمعيات التي تجمع بين نشاط تأمينات الأشخاص ونشاط تأمينات الممتلكات والمسئوليات فيتعين عليها أن تقدم بالإضافة إلى الميزانية المجمعة للجمعية ميزتين مستقلتين إحداهما لتأمينات الأشخاص والأخرى لتأمين الممتلكات والمسئوليات ويتعين أن تتضمن كل ميزانية منهما كافة الأرصدة التي تخصها .

(ب) حسابات الإيرادات والمصروفات لفروع التأمين التي ترولها الجمعية .

(ج) حساب استثمار أموال حقوق الأعضاء بالجمعية .

(د) البيانات الخاصة بتوزيع فائض النشاط للتأمين .

(هـ) البيانات الخاصة بتوزيع فائض حساب استثمار أموال حقوق الأعضاء .

(و) البيانات الخاصة بحركة العضوية خلال السنة المالية المنقضية .

(ز) البيانات التي يحددها مجلس إدارة الهيئة لأغراض تحليل المركز المالي ونتائج أعمال الجمعية .

مادة ٧٩ - تسرى على الجمعيات التعاونية أحكام المواد ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ،

٤٥ من هذه اللائحة .

الفصل السادس

حل الجمعية وتصفيته

مادة ٨٠ - يجوز بموافقة الجمعية العمومية بأغلبية ثلثي الأعضاء وإعتماد الهيئة حل الجمعية وفي هذه الحالة تجرى التصفية طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٦٢ من القانون .

الفصل السابع

أحكام عامة

مادة ٨١ - بمراعاة النصوص المتقدمة ، تخضع الجمعية لملائم الأحكام الواردة في القانون أو في هذه اللائحة بشأن شركات التأمين ، وخاصة الأحكام المتعلقة بالإشراف والرقابة والنظام المالي والإطلاع والفحص وتحويل الوثائق ووقف العمل بها وإلغاء الترخيص والشطب السارية على الشركات .

مادة ٨٢ - تتمتع الجمعية بكافة الإعفاءات والتيسيرات المقررة للجمعيات في قوانين التعاون .

الباب الحادي عشر

صناديق التأمين الحكومية

مادة ٨٣ - تهدف صناديق التأمين الحكومية إلى تغطية الاخطار التي لا تقبلها عادة شركات التأمين أو تلك التي ترى الحكومة مزولتها بنفسها .

ولا يجوز لهذه الصناديق أن تباشر عمليات تأمين أخرى غير المنصوص عليها في قرار إنشائها .

مادة ٨٤ - يجب على الصندوق التقدم بطلب لتسجيله في السجل المعد لذلك بالهيئة يرفق به المستندات والبيانات التالي :

- (أ) قرار رئيس مجلس الوزراء الخاص بإنشاء الصندوق .
- (ب) أغراض الصندوق ووسائل تحقيقها .
- (ج) نظام العمل في الصندوق وكيفية إدارته.

- (د) نطاق التأمين والحد الأقصى للتعويض من الصندوق .
- (هـ) الموارد المالية للصندوق وقواعد وأوجه الصرف منها .
- وينشر قرار التسجيل بالوقائع المصرية على نفقة الصندوق .
- ويجب إخطار الهيئة بأية تعديلات تطرأ على هذه البيانات ويرفق بالإخطار بيان مفصل بالتعديلات ومبرراتها .
- مادة ٨٥ - على الصندوق أن يقدم كل سنة للهيئة خلال الأربعة أشهر التالية لإنهاء السنة المالية البيانات والحسابات الموضحة فيما يلي :
- (أ) الميزانية .
- (ب) حساب الإيرادات والمصروفات .
- (ج) بيان بتوزيع أقساط التأمين والمخصصات الفنية والمصروفات .
- (د) بيان بالاستثمارات الخاصة بالصندوق .
- (هـ) تقرير عن المركز المالي ونشاط الصندوق موقعاً عليه من المسئول عن إدارته .
- وتعد هذه البيانات وفقاً للنماذج التي يضعها مجلس إدارة الهيئة .
- مادة ٨٦ - يقدم الصندوق تقريراً سنوياً صادراً عن الجهاز المركزى للمحاسبات يثبت أن ميزانية الصندوق وحساب الإيرادات والمصروفات والمخصصات الفنية قد أعدت على الوجه الصحيح وتمثل حالة الصندوق تمثيلاً صحيحاً .
- مادة ٨٧ - على الصندوق أن يمسك الملفات التالية وذلك بالإضافة إلى الملفات التي يراها لازمة لمزاولة نشاطه :
- (أ) سجل الوثائق وتقيده به جميع الوثائق التي يصدرها الصندوق .
- (ب) سجل التعويضات وتقيده به جميع المطالبات التي تقدم للصندوق وتواريخ أداء التعويضات .
- (ج) سجل الاستثمارات تقيده فيه الأموال المستثمرة وقنوات الاستثمار والعائد المحقق لكل منها .

مادة ٨٨ - للهيئة حق الاطلاع فى أى وقت على سجلات وحسابات الصندوق بما يكفل الحصول على البيانات والإيضاحات اللازمة لأغراض الإشراف والرقابة ، وذلك وفقاً للأوضاع المنصوص عليها فى المادة ٥١ من القانون .

مادة ٨٩ - يتعين على الهيئة إجراء فحص دورى للصناديق للتأكد من سلامة مراكزها المالية ومراعاة أحكام القرارات الخاصة بإنشائها والأسس الفنية لمزاولة نشاطها بما يضمن قدرتها على الإستمرار فى تحقيق أهدافها .
وعلى الصندوق أن يقدم للهيئة كافة البيانات والسجلات والمستندات اللازمة لعملية الفحص .

مادة ٩٠ - تتخذ الهيئة التدابير المناسبة للحفاظ على سلامة المراكز المالية للصناديق وأستمرار قدرتها على تحقيق الأهداف التى أنشئت من أجلها . وذلك بالإتفاق مع الجهات التى تتولى إدارة هذه الصناديق .

الباب الثانى عشر

مجمعات التأمين وإعادة التأمين

مادة ٩١ - يجوز لشركات التأمين وإعادة التأمين ومجمعات التأمين للتعاونى أن تنشئ فيما بينها مجمعة أو أكثر لإدارة فرع من فروع التأمين أو عملية بذاتها لحسابها ووفقاً للنظام الأساسى لكل مجمعة .

مادة ٩٢ - يضع الأعضاء المؤسسين للمجموعة للنظام الأساسى لها . ويصدر بإنشاء المجموعة والتصديق على نظامها قرار من رئيس إدارة الهيئة . وتسجل المجموعة فى سجل خاص لدى الهيئة ، وتكتسب الشخصية الاعتبارية الخاصة من تاريخ هذا التسجيل .

ويجب لإخطار الهيئة بأية تعديلات تطرأ على النظام الأساسى وبميررات هذا التعديل .

مادة ٩٣ - بدأ السنة المالية للمجموعة مع بداية السنة المالية لشركات التأمين وتنتهى بانتهائها .

مادة ٩٤ - تقدم الجمعية للهيئة خلال الأربعة أشهر التالية لنهاية السنة المالية على الأكثر الحساب المشترك بنتائج أعمالها وفقا للنماذج التي يحددها النظام الأساسي للجمعية بالإضافة إلى أية بيانات أخرى تطلبها الهيئة موقعا عليها من المسئول عن إدارة الجمعية .

مادة ٩٥ - تقدم الجمعية للهيئة خلال الأربعة أشهر التالية لنهاية السنة المالية على الأكثر تقريرا سنويا صادرا من حساباتها يثبت أن كلا من الحساب المشترك للجمعية والمخصصات الفنية أعد على الوجه الصحيح ويمثل حالة الجمعية المالية تمثيلا صحيحا .

مادة ٩٦ - للهيئة حق الاطلاع في أى وقت على سجلات وحسابات الجمعية بما يكفل الحصول على البيانات والإيضاحات اللازمة للتحقق من تنفيذ أحكام القانون ، وذلك وفقا للأوضاع المنصوص عليها في المادة ٥١ من القانون .

الباب الثالث عشر

الاتحاد والأجهزة المعاونة

الفصل الأول

الاتحادات

مادة ٩٧ - يجوز لشركات التأمين وإعادة التأمين الخاضعة لأحكام هذا القانون أن تنشئ فيما بينها اتحادا أو أكثر بغرض تحقيق الأهداف التالية :

١- جمع وتحليل ونشر المعلومات الخاصة بسوق التأمين المصرى وأسواق التأمين العالمية .

٢- المشاركة في أعمال منع وتقليل الخسائر في فروع التأمين المختلفة والتعاون مع الأجهزة المختصة وأسواق التأمين المختلفة في هذا المجال .

٣- تقوية الروابط مع اتحادات التأمين بالخارج .

٤- العمل على رفع مستوى المهن التأمينية وتحديثها وترسيخ مفاهيم وأعراف العمل التأميني والتشاور في المسائل المشتركة لتنظيم المنافسة بين الأعضاء .

٥- دراسة الأسس الفنية والتعريفات والأسعار والشروط الخاصة بفروع التأمين المختلفة في ضوء نتائج وإحصائيات سوق التأمين المصري لمعاونة الأعضاء في تقدير الأخطار وتسعيرها وتسوية التعويضات .

٦- لية أغراض أخرى تهم الأعضاء في مجال النشاط التأميني .

مادة ٩٨ - يضع مؤسس الاتحاد النظام الأساسي له . ويتعين أن يتضمن هذا النظام تنظيم العلاقة بين أعضائه والتزاماتهم والجزاءات المترتبة على مخالفة أحكامه . ويصدر الوزير بناء على توصية مجلس إدارة الهيئة قراراً بإنشاء الاتحاد والتصديق على نظامه . وينشر القرار في الوقائع المصرية على نفقة الاتحاد ، وتكون له للشخصية الاعتبارية الخاصة من تاريخ هذا النشر .

مادة ٩٩ - يتم تسجيل الاتحاد في سجل خاص لدى الهيئة بقرار من رئيس مجلس إدارتها بعد أداء رسم مقداره خمسة آلاف جنيه .

مادة ١٠٠ - يكون لكل شركة تأمين أو إعادة تأمين خاضعة لأحكام هذا القانون حق الانضمام إلى الاتحاد على أن تلتزم بمراعاة نظامه الأساسي .

مادة ١٠١ - يلتزم الاتحاد بموافقة الهيئة بالمشورات والقرارات الصادرة عنه ومحاضر لاجتماعات لجانه وكذا التقرير السنوي عن نشاطه فور إقرارها من الاتحاد .

مادة ١٠٢ - يشطب الاتحاد من سجلات الهيئة إذا ثبت أن أسلوب عمله أضر بسوق التأمين أو أنه دأب على مخالفة أحكام القانون واللائحة التنفيذية ، وفي هذه الحال يصفى الاتحاد وفقاً للوضع المنصوص عليها في نظامه الأساسي .

الفصل الثاني

الأجهزة للمعونة

مادة ١٠٣ - يجوز لشركات التأمين أو إعادة التأمين الخاضعة لأحكام القانون أن تنشئ فيما بينها جهازاً معلوماً أو أكثر بغرض تحقيق هدف أو أكثر من الأهداف الآتية :

١- التقييم بأعمال منع وتقليل الخسائر .

٢- تنفيذ الأعمال المتعلقة بالنشاط التأميني باستخدام الحاسبات الآلية لتوفير

البيانات والمعلومات لقطاع التأمين .

٣- العمل على تنمية مهارات العاملين وتوفير الخبرات والكوادر التقنية فى مجالات النشاط التأمينى والأنشطة المتصلة به من خلال إنشاء مراكز تدريب ومعاهد تأمينية متخصصة بهدف موايرة التطور العالمى فى صناعة التأمين .

٤- أية أعمال أخرى تهم الأعضاء فى مجالات النشاط للتأمينى .

مادة ١٠٤ - يضع مؤسسو الجهاز النظام الأساسى له . ويصدر الوزير المختص قرارا باعتماد إنشاء الجهاز والتصديق على نظامه بناء على توصية مجلس إدارة الهيئة . وينشر القرار بالوقائع المصرية على نفقة الجهاز . وتكون له الشخصية الاعتبارية الخاصة من تاريخ هذا النشر .

مادة ١٠٥ - يتم تسجيل الجهاز فى سجل خاص لدى الهيئة بقرار من رئيس مجلس إدارتها بعد اداء رسم مقداره خمسة آلاف جنيه.

مادة ١٠٦ - يكون لكل شركة تأمين أو إعادة التأمين خاضعة لأحكام هذا القانون حق الانضمام إلى الجهاز على أن تلتزم بمراعاة نظامه الأساسى .

مادة ١٠٧ - يقدم الجهاز للهيئة خلال الثلاثة أشهر التالية لنهاية السنة المالية على الأكثر الميزانية وحساب الإيرادات والمصروفات وكذا تقريراً عن نشاطه خلال السنة بالإضافة إلى أية بيانات أخرى تطلبها الهيئة معتمدة من الممثل عن إدارته .

مادة ١٠٨ - يشطب الجهاز من سجلات الهيئة إذا ثبت أن أسلوب عمله أضر بسوق التأمين أو أنه دأب على مخالفة أحكام القانون واللائحة التنفيذية ، وفى هذه الحالة يصفى الجهاز وفقاً للأوضاع المنصوص عليها فى نظامه الأساسى .

الباب الرابع عشر

خبراء ووسطاء التأمين

الفصل الأول

الخبراء الاكتواريون

مادة ١٠٩ - تشكل بقرار من مجلس إدارة الهيئة لجنة برئاسة نائب رئيس الهيئة

وعضوية عدد من الخبراء الاكثوريين من بين المقدين بسجلات الهيئة يختارهم رئيس الهيئة لاعتماد المؤهلات المنصوص عليها بالبند ب من المادة ٦٣ من القانون .

ويراعى عند اعتماد المؤهل المشار إليه ما يأتى :

(أ) أن تكون الجهة مانحة المؤهل معترفا بها رسميا فى بلدها .
(ب) أن تتفق المواد الدراسية للمؤهل مع المستوى العلمى للدرجات العلمية المذكورة فى البند " أ " من المادة ٦٣ من القانون .

(ج) أن يكون عدد سنوات الدراسة ملائما للمستوى العلمى للمؤهل .
ويصدق رئيس إدارة الهيئة على قرار اللجنة باعتماد المؤهل .
مادة ١١٠ - يقدم طلب القيد بسجل الخبراء الاكثوريين المنصوص عليه فى المادة ٦٣ من القانون مشفوعا بالمستندات التالية :

(أ) المستندات التى تثبت استيفاء الشروط الواردة بالمادة ٦٣ من القانون .
(ب) المستند الدال على سداد رسم القيد المقرر قانونا .
ويجوز للهيئة طلب أية بيانات أخرى يقتضيها فحص الطلب .
(ج) بالنسبة للخبراء الاكثوريين غير المصريين يجب أن يقدم مع طلب القيد المستندات التالية :

١- شهادة معتمدة تفيد قيده فى سجلات جهة الإشراف والرقابة والترخيص له بمزاولة المهنة فى الخارج ، لو تفيد إقامته مدة لا تقل عن خمس سنوات متصلة فى مصر .

٢- ما يثبت أنه حاصل على إحدى الدرجات العلمية المنصوص عليها فى الفقرة " أ " من المادة ٦٣ من القانون .

٣- شهادة توضح خبراته السابقة فى مجال الخبرة الاكثورية .

٤- مستند يفيد التصريح له بالإقامة فى مصر والترخيص له بالعمل فيها .

مادة ١١١ - على الخبير أن يخطر الهيئة بكل تعديل يطرأ على البيانات والمستندات المقدمة منه عند طلب القيد .

مادة ١١٢- لا يجوز لشركات التأمين أو إعادة التأمين أن تستعين بخبراء
اكتواريين من غير المقيدين بالسجل المعد لهذا الغرض بالهيئة .

الفصل الثاني

خبراء التأمين الاستشاريون

مادة ١١٣- يعتبر من خبراء التأمين الاستشاريين كل من يمارس أعمال الخبرة
الاستشارية في مجال التأمين وعلى الأخص في الأمور التالية :

- ١- إدارة وتقييم الأخطار .
- ٢- للمشاركة في تقييم أصول والتزامات هيئات التأمين .
- ٣- تقييم حقوق والتزامات المؤمن والمؤمن لهم كأساس للتحكيم في المنازعات الخاصة .

مادة ١١٤- تشكل بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة لجنة لاعتماد الدرجات
العلمية المناظرة المنصوص عليها في ج من البند ١ من المادة ٦٥ من القانون تضم
أحد أساتذة التأمين بالجامعات المصرية يختاره رئيس مجلس إدارة الهيئة .

ويراعى عند اعتماد هذه الدرجات العلمية المناظرة الاعتبارات التالية :

- (أ) أن تكون الجهة مانحة الدرجة العلمية معترفا بها .
- (ب) أن يكون عدد سنوات الدراسة ملائما للمستوى العلمى للدرجة .
- (ج) أن تتفق المواد الدراسية للمؤهل مع المستوى العلمى للدرجات العلمية
المذكورة في المادة ٦٥ من القانون ويصدق رئيس مجلس إدارة الهيئة على قرار اللجنة
باعتماد المؤهل .

مادة ١١٥- يقدم طلب القيد بسجل خبراء التأمين الاستشاريين المنصوص عليه
في المادة ٦٥ من القانون مشفوعا بالمستندات التالية:

- (أ) المستندات التي تثبت استيفاء الشروط الواردة بالمادة ٦٥ من القانون .
- (ب) المستند الدال على سداد رسم القيد المقرر قانونا .
- ويجوز للهيئة طلب أية بيانات أخرى يقتضيها فحص الطلب .

(ج) وبالنسبة للخبراء غير المصريين يجب ان يقدم مع طلب القيد المستندات المنصوص عليها فى الفقرة " ج " من المادة ١١٠ من هذه اللائحة بالاضافة إلى شهادة توضح خبرتها السابقة فى مجال الخبرة الاستشارية .

(د) فى حالة مزاوله أعمال الخبرة الاستشارية بواسطة شخص اعتبارى يقدم طلب قيد هذا الشخص الاعتبارى مشفوعا بالمستندات المنصوص عليها بالبندين أ ، ب من هذه المادة مع ضرورة توافر شروط قيد الاسم فى المعمل القانونى له وكذا فى كل من يزاول أعمال الخبرة الاستشارية من خلاله.

ويجوز للهيئة طلب أية بيانات أخرى يقتضيها فحص الطلب .

مادة ١١٦- على الخبير أن يخطر الهيئة بكل تعديل يطرأ على البيانات والمستندات المقدمة منه عند طلب القيد .

الفصل الثالث

خبراء المعاينة وتقدير الاضرار

مادة ١١٧- تشكل لجنة بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة تتولى فحص طلبات القيد فى سجل خبراء المعاينة وتقدير الاضرار المنصوص عليه فى المادة ٦٨ من القانون وتحديد أنواع التخصصات الدقيقة التى يمكن أن تتدرج تحت أى فرع من فروع التأمين المشار إليها فى الفقرة ثانيا من المادة ١ من القانون والتى يتم قيد الطالب على أساسها بما يتناسب مع مؤهلاته وخبرته العلمية .

ويتم القيد والتجديد بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة بناء على توصية هذه اللجنة ، كما يتم الشطب بقرار من مجلس إدارة الهيئة فى الحالات التى نصت عليها المادة ٦٩ من القانون .

مادة ١١٨- يقدم طلب القيد فى السجل المنصوص عليه فى المادة السابقة مشفوعا بالمستندات والبيانات الآتية .

(أ) المستندات التى تثبت استيفاء الشروط الواردة بالمادة ٦٩ من القانون .

(ب) المستندات التى تثبت جصول الطالب على مؤهل عال مع خبرة عملية فى

مجال تخصصه المهني لا تقل عن خمس سنوات .

(ج) لقرار من الطالب بأنه ليس وكيلًا عن إحدى شركات التكمين أو عاملًا بها أو له مصلحة خاصة فيها .

(د) المستند الدال على سداد رسم القيد المقرر قانونًا .

ويجوز للهيئة طلب أية بيانات أو إيضاحات أخرى يقتضيها فحص الطلب .

وبالنسبة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا والعاملين بالحكومة والهيئات العامة وقطاع العام وقطاع الأعمال العام يكتفى بتقديم قرار بدلاً من المستندات الموضحة بالبنود من ٢ إلى ٦ من المادة ٦٣ من القانون .

على أن يقدم الطالب مستنداً رسمياً من الرئيس الأعلى لجهة عمله بالموافقة على مزاولته لأعمال المعينة وتقدير الأضرار مشفوعاً بالبيانات الوظيفية الأساسية والخبرات الخاصة به .

وبالنسبة لطالب القيد الذي ترك الخدمة في الحكومة والهيئات العامة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام بسبب الإحالة للمعاش يكتفى بتقديم قرار بدلاً من المستندات المنصوص عليها في البنود من ٢ إلى ٦ من المادة ٦٣ من القانون بشرط أن يقدم طلب القيد خلال الثلاثة أشهر التالية لتركه الخدمة .

وبالنسبة للخبراء غير المصريين يجب أن يقدم مع طلب القيد المستندات المنصوص عليها في الفقرة ج من المادة ١١٠ من هذه اللائحة وذلك بالإضافة إلى المستند الدال على حصوله على مؤهل عال في مجال التخصص المطلوب مزاولته وكذا شهادة توضح خبرته السابقة في المجال المطلوب قيده به .

(هـ) وفي حالة مزولة أعمال المعينة وتقدير الأضرار بواسطة شخص اعتباري يقدم طلب القيد للشخص الاعتباري مشفوعاً بالمستندات المنصوص عليها بالبندين أ ، ب من هذه المادة مع ضرورة توافر شروط قيد الاسم في الممثل القانوني لهذا الشخص وكذا فوركل من بزلول أعمال المعينة وتقدير الأضرار من خلال الشخص
مادة ١١٩ - على طالب القيد أن يحدد فرعاً من فروع التأمينات

الممتلكات والمسئوليات التي نصت عليها الفقرة ثانيا من المادة ١ من القانون لممارسة تخصصه المهني في أعمال المعاينة وتقدير الأضرار على أن يوضح التخصصات الدقيقة التي تندرج تحت كل من هذين الفرعين والتي يرغب في قيد اسمه على أساسها

مادة ١٢٠- يقدم طلب تجديد القيد في سجل خبراء المعاينة وتقدير الأضرار إلى الهيئة خلال الثلاثة أشهر السابقة على انقضاء مدته مشفوعا بما يأتي :

١- المستندات التي تثبت استيفاء الطالب للشروط الموضحة في البنود من ٢ إلى ٦ من المادة ٦٢ من القانون .

٢- المسمد لدال على سداد رسم تجديد القيد المقرر قانونا .

ويجوز للهيئة طلب أية بيانات أو إيضاحات أخرى يقتضيها فحص الطلب .

مادة ١٢١- يشطب من السجل اسم الخبير الذي يفقد أحد شروط القيد أو بناء على طلبه أو إذا ثبت أنه قام بتقديم تقارير معاينات أو تقدير أضرار تتطوى على غش أو تعدد تضمينها بيانات غير حقيقية أو إذا ثبت عدم التزامه بالأسس الفنية لمزاولة هذه المهنة .

ويجوز للخبير أن يقدم بطلب إعادة قيد اسمه في السجل مرفقا به المستندات المشار إليها بالمادة السابقة مع سداد رسم القيد المقرر قانونا.

مادة ١٢٢- يتم تجديد قيد اسم الخبير أو إعادة قيده بالسجل المذكور بقرار يصدره رئيس مجلس إدارة الهيئة .

مادة ١٢٣- على الخبير أن يثبت رقم قيده بالسجل في كل ما يصدره من أوراق ومستندات ونشرات وغير ذلك مما يصل إلى علم الجمهور ، ولأن خطر الهيئة بأي تعديل طرأ على البيانات والمستندات المقدمة منه عند القيد أو التجديد أو إعادة القيد وأن يقدم للهيئة ما تطلبه من بيانات أو مستندات .

مادة ١٢٤- لا يجوز لشركات التأمين اعتماد أية عمليات لأحد خبراء المعاينة وتقدير الأضرار إذا تعرض ذلك مع طهيمة صله أو كان له فيها مصلحة خاصة .

كما لا يجوز أن يكون خيرا مشتتا في بيع ما عينه من المنقولات والمستندات

التي ترى شركة التأمين التصرف فيها .

مادة ١٢٥- يتعين على الشركة في حالة وقوع مخالفات من الخبير إخطار الهيئة بها ، وعلى الهيئة إخطار الخبير بالمخالفات بكتاب موصى عليه بعلم الوصول والخبير أن يبدي دفاعه خلال شهر من تاريخ الإخطار أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ١١٧ من هذه اللائحة وتقوم اللجنة بتحقيق هذه المخالفات وتقديم توصياتها إلى رئيس مجلس إدارة الهيئة لاصدار قرار في شأنها .

الفصل الرابع

وسطاء التأمين

مادة ١٢٦- يقصد بوسيط التأمين كل من يتوسط بأية صورة في عقد عمليات تأمين أو إعادة تأمين لحساب شركة تأمين أو إعادة تأمين مقابل مرتب أو مكافأة أو عمولة ..

مادة ١٢٧- يشترط في الوسيط المشار إليه في المادة ٧١ من القانون أن يكون حاصلًا على أحد المؤهلات أو الخبرات الآتية :

١- مؤهل عال .

٢- مؤهل فرق المتوسط تخصص تأمين .

٣- مؤهل فرق المتوسط مع خبرة عملية في مجال التأمين أو إعادة التأمين لا تقل عن سنة .

٤- شهادة لتمام دراسة الثانوية العامة أو الثانوية الفنية أو ما يعادلها مع خبرة عملية في مجال التأمين أو إعادة التأمين لا تقل عن سنتين .

٥- شهادة لتمام دراسة الثانوية العامة أو الثانوية الفنية أو ما يعادلها مع اجتياز الاختبارات التي تحددها أو تعتمدها الهيئة للتقيد في سجل الوسطاء .

ويستثنى مما تقدم من سبق تسجيله كوسيط تأمين طبقاً لأحكام القوانين السابقة .

مادة ١٢٨- يقدم للهيئة طلب التقيد في سجل وسطاء التأمين أو إعادة التأمين المنصوص عليه في المادة ٧٢ من القانون على النموذج المعد لهذا الغرض بالهيئة

مرفقا به البيانات والمستندات التالية :

(أ) المستندات التى تثبت استيفاء الطالب لشروط المؤهل والخبرة المنصوص عليها فى المادة السابقة .

(ب) المستندات التى تثبت استيفاء الطالب للشروط المبينة فى البنود من ٢ إلى ٦ من المادة ٦٣ من القانون .

(ج) إقرار بالالتزام بالقواعد الصادرة من مجلس إدارة الهيئة بتنظيم ممارسة المهنة.

(د) المستند الدال على سداد رسم القيد المقرر قانونا .

ويجوز للهيئة طلب أية بيانات أو مستندات أخرى من الطالب .

وبالنسبة لطالب القيد الذى ترك الخدمة بالحكومة أو الهيئات العامة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام بسبب الإحالة للمعاش يكتفى بتقديم إقرار بدلا من المستندات المنصوص عليها فى البنود من ٢ إلى ٦ من المادة ٦٣ من القانون بشرط أن يقدم طلب القيد خلال الثلاثة أشهر التالية لتركه الخدمة .

وبالنسبة للوسطاء غير المصريين يجب أن يقدم مع طلب القيد المستندات التالية :

١- شهادة معتمدة تفيد قيده فى سجلات جهة الإشراف والرقابة والترخيص له بمزاولة المهنة فى الخارج .

٢- شهادة معتمدة توضح المؤهلات التى حصل عليها وخبراته السابقة فى مجال الوساطة .

٣- مستند يفيد التصريح له بالإقامة بمصر والترخيص له بالعمل فيها

مادة ١٢٩- يقدم الهيئة طلب تجديد القيد خلال الثلاثة أشهر السابقة على انقضاء مدته مشفوعة بما يأتى :

(أ) المستندات التى تثبت استيفاء الطالب للشروط الموضحة بالبنود من ٢ إلى ٦ من المادة ٦٣ من القانون .

(ب) المستند الدال على سداد رسم تجديد القيد المقرر قانونا .

ويجوز للهيئة طلب أية بيانات أو إيضاحات أخرى يقضيها فحص الطلب .

مادة ١٣٠ - على الوسيط أن يخطر الهيئة بكل تعديل يطرا على البيانات والمستندات المقدمة منه عند طلب القيد أو التجديد.

مادة ١٣١- يتم القيد في السجل المذكور والشطب منه بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة ويستثنى من القيد في السجل المذكور العاملون بالإنتاج بشركات التأمين المقيدة لسماؤهم في السجل الخاص بالهيئة لحين انتهاء خدمة كل منهم بالشركة لأى سبب من الأسباب .

مادة ١٣٢- يجب أن يذكر فى وثيقة التأمين الاسم الثلاثى للوسيط الذى تمت العملية عن طريقه وكذا رقم قيد اسمه فى سجلات الهيئة .

مادة ١٣٣- لا يجوز للوسيط أن يصدر وثاق تأمين أو يقوم بتسوية أية تعويضات أو أن يثبت فى لورقه أو وسائل الدعاية والأعلان المتعلقة به ما يخالف ذلك . كما يتعين عليه عدم الاحتفاظ بأية مستندات تتعلق بعقد التأمين وتخص العميل .

وعلى شركة التأمين أو إعادة التأمين إخطار الهيئة بكل مخالفة تنسب إلى الوسيط وكذا كل دعوى ترفع ضده تتعلق بممارسة نشاطه .

مادة ١٣٤- يضع مجلس إدارة الهيئة القواعد المتعلقة بممارسة أعمال الوساطة والتزامات الوسطاء قبل الشركات وحملة الوثائق والأثار المترتبة على مخالفة ذلك .

الباب الخامس عشر

الحكم عامة

مادة ١٣٥- تقدم إلى الوزير الطلبات الخاصة بنظر المنازعات المنصوص عليها فى الفقرة "أ" من المادة ٨٤ من القانون على أن يوضح فى الطلب وفى موضع ظاهر منه أن النزاع المطلوب نظره طبقاً لهذه الفقرة من المادة المشار إليها ويرفق بالطلب .

- مذكرة شارحة لموضوع النزاع مع عدد كاف من الصور .

- طلبات مقدم النزاع وأستأيده ومستدقته إن وجدت .

- اسم ممثله فى نظر النزاع وصفته وعنوقه .

مادة ١٣٦- يصدر الوزير وبعد الرجوع للجهة المتنازع معها لتحديد ممثل لها قراراً بتشكيل لجنة للنظر في النزاع واسم رئيسها على أن يكون عددهم مفرداً ويكون مقر اجتماع اللجنة بالهيئة .

وتتولى اللجنة النظر في المنازعة على وجه السرعة طبقاً للإجراءات التالية:
(أ) يكون إعلان جميع الأوراق المتعلقة بموضوع النزاع بأسماء رؤساء مجالس إدارة الجهات المتنازعة بمقر أعمالهم .
(ب) تكون رئاسة الجلسات لرئيس اللجنة.

(ج) يكون سكرتير الجلسة هو المختص بحفظ الأوراق المتعلقة بالنزاع وتكوين لقول أطراف النزاع ومنقشاتهم أو ملخص لها موقع عليه منه بعد توقيع أعضاء اللجنة.

(د) لا تنقيد اللجنة بقواعد قانون المرافعات أو أي إجراءات أخرى عند نظر النزاع.

(هـ) تصدر قرارات اللجنة فيما يتعلق بمسير إجراءات النزاع وفي موضوعه بأغلبية الأصوات للأعضاء ولا يجوز لأي عضو الامتناع عن التصويت .
ويحدد الوزير المختص الأتعاب والمصروفات لأعضاء اللجنة والجهة التي تتحملها.

مادة ١٣٧- تقدم طلبات نظر المنازعات التي تنشأ بين شركات التأمين وإعادة التأمين طبقاً للفقرة " ب " من المادة ٨٤ من القانون لرئيس مجلس إدارة الهيئة .
ويوضح في الطلب وفي موضع ظاهر منه أن النزاع المطلوب نظره طبقاً لهذه الفقرة من المادة المشار إليها .

ويرفق بالطلب مذكرة شارحة لموضوع النزاع مع عدد كاف من الصور وطلبات مقمه واسانيد والمستندات إن وجدت واسم ممثل مقدم الطلب الذي يخضاره وصفته وعضوفه .

مادة ١٣٨- يصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة قراراً بلقضاء جلسة غير علنية

لمجلس إدارة الهيئة لتنظر النزاع ، وتخطر الجهة أو الجهات الموجه ضدها النزاع بصورة من الطلب المقدم لتنظر النزاع والأوراق المرفقة به ، وعلى كل منها تحديد ممثل لها خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ إخطارها .

وينتقد مجلس إدارة الهيئة بجملة غير علانية لتنظر النزاع برئاسة رئيس مجلس الإدارة وطبقا للإجراءات المشار إليها في المادة ١٣٦ من هذه اللائحة .

مادة ١٣٩- يعد بالهيئة سجل خاص تسجل به المنازعات المشار إليها في المواد السابقة والقرارات الصادرة بشأنها . وتحفظ جميع الأوراق المتعلقة بهذه المنازعات بالهيئة بعد إخطار الجهات المتنازعة بالقرار الصادر لتنفيذه . وينشر ملخص النزاع والقرار الصادر بشأنه في الكتاب السنوي المشار إليه بالمادة ١٦ من القانون إلا إذا قررت الجهة التي أصدرت القرار عدم نشره .

مادة ١٤٠- يتم إصدار رسم الإشراف والرقابة المنصوص عليه في المادة ٨٥ من القانون على الوجه الآتي :

١- ثلثان ونصف في الألف بالنسبة لعمليات التأمين المنصوص عليها في البند أولاً من الفقرة الأولى من المادة ١ من هذه اللائحة .

٢- مئة في الألف بالنسبة لعمليات التأمين المنصوص عليها في البند ثانياً من الفقرة الأولى من المادة سابقة الذكر .

ويتم إصدار هذه الرسوم بذات العملة الممددة بها الاصلط المباشرة التي تستحق عنها الرسوم وفقاً للملحق الذي يصدر في هذا الشأن .

ولا يجوز للشركة اقتضاء هذا الرسم من حملة الوثائق أو المؤمن لهم بما يجاوز الفئتين المذكورتين .

مادة ١٤١- لا يجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري أن يزول في جمهورية مصر العربية بالذات أو بالوكالة أي نشاط يتصل بالتأمين أو إعادة التأمين إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الهيئة وتسجيله بها .

ويكون الترخيص بالمزولة وفقاً لأحكام القانون وهذه اللائحة .

ولا تبأشر مكاتب تمثيل هيئات وشركات التأمين وإعادة التأمين الأجنبية أى نشاط تأمينى فى مصر ويقتصر عملها على دراسة سوق التأمين والعلاقات العامة والاتصالات .

مادة ١٤٢- يقدم طلب فتح مكتب تمثيل لهيئات أو شركات التأمين أو إعادة التأمين الأجنبية إلى الهيئة للحصول على الموافقة المبدئية تمهيدا لاتخاذ الإجراءات المقررة وفقا لأحكام قانون شركات المساهمة المشار إليه ولا تحته التنفيذية على أن يرفق بالطلب المستندات التالية :

١- اسم المكتب وعنوانه واسم الشركة أو الهيئة التى يمثلها وعنوانها
٢- صورة من النظام الأساسى للهيئة أو الشركة التى يمثلها المكتب مصدقا عليه من سلطة الإشراف والرقابة المختصة بالدولة التى تقع فيها الهيئة أو الشركة التابع لها مكتب التمثيل .

٣- ترجمة باللغة العربية لمخلص النظام الأساسى .

٤- الموافقة الصادرة من المركز الرئيسى للشركة أو الهيئة بافتتاح مكتب تمثيل فى مصر .

٥- كتاب من المركز الرئيسى للشركة باسم الممثل عن المكتب وجنسيته .

٦- صورة من ميزانية المركز الرئيسى للشركة التابع لها مكتب التمثيل عن آخر سنتين ماليتين .

٧- تعهد من المركز الرئيسى بإخطار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين بأية تحديثات تتم على البيانات المسجلة .

٨- ما يفيد خضوع المركز الرئيسى للشركة لرقابة جهاز الإشراف والرقابة على التأمين بالدولة التى يقع فيها هذا المركز .

مادة ١٤٣- يقدم طلب تسجيل مكتب التمثيل على النموذج المعد لذلك ولا يجوز للمكتب مباشرة نشاطه فى مصر إلا بعد إخطاره بالقرار الصادر من رئيس مجلس إدارة الهيئة بإضافته إلى السجل المعد لذلك بالهيئة .

مادة ١٤٤- يعد بالهيئة السجلات الآتية :

(أ) سجل لتقيد طلبات الحصول على الموافقة المبدئية على تأسيس شركة تأمين أو إعادة تأمين أو جمعية تأمين تعاوني .

(ب) سجل شركات التأمين وإعادة التأمين المنصوص عليها في المادة ١٧ من القانون وتنفرد فيه صحائف كافية لكل شركة يتقرر قبول تسجيلها وتقيد به البيانات الآتية :

- ١- رقم التسجيل المتتابع وتاريخه .
- ٢- اسم الشركة أو " الجمعية " .
- ٣- تاريخ التأسيس .
- ٤- فروع التأمين المرخص لها بمزاومتها .
- ٥- تاريخ مباشرة النشاط .
- ٦- مدة الشركة الأصلية والمجددة
- ٧- رقم وتاريخ عدد الجريدة الرسمية التي نشر فيها قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة بتسجيل الشركة .
- ٨- رأس المال :
- المرخص به .
- المصدر .
- المدفوع .
- ٩- عنوان المركز الرئيسي للشركة .
- ١٠- فروع الشركة .

(ج) سجل جمعيات التأمين التعاوني المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون تنفرد فيه صحيفة خاصة لكل جمعية يتقرر قبول تسجيلها تقيد به البيانات الخاصة بكل جمعية أو أي تعديل يطرأ عليها .

(د) سجل صناديق التأمين الحكومية .

- (هـ) سجل لمجمعات التأمين المنصوص عليها في البند ٣/هـ من المادة ٢ من القانون تقيد به البيانات الخاصة بكل مجمعة أو أي تعديل يطرا عليها .
- (و) سجل لتحادات التأمين المنصوص عليها في المادة ٢٥ من القانون تفرد فيه صحيفة خاصة لكل اتحاد يتقرر قبول تسجيله تقيد به البيانات الخاصة بكل اتحاد أو أي تعديل يطرا عليها .
- (ز) سجل الأجهزة المعاونة المنصوص عليها في المادة ٢٥ من القانون تفرد فيه صحيفة خاصة لكل جهاز يتقرر قبول تسجيله تقيد به البيانات الخاصة بكل جهاز أو أي تعديل يطرا عليها .
- (ح) سجل الخبراء الاكثوريين المنصوص عليه في المادة ٦٣ من القانون تفرد فيه صحيفة خاصة لكل خبير يتقرر قيد اسمه بهذا السجل تقيد به البيانات الخاصة بكل خبير أو أي تعديل يطرا عليها .
- (ط) سجل خبراء التأمين الاستشاريين المنصوص عليه في المادة ٦٥ من القانون تفرد فيه صحيفة خاصة لكل خبير يتقرر قيد اسمه بهذا السجل تقيد به البيانات الخاصة بكل خبير أو أي تعديل يطرا عليها .
- (ي) سجل خبراء المعاينة وتقدير الأضرار المنصوص عليها في المادة ٦٨ من القانون تفرد فيه صحيفة خاصة لكل خبير يتقرر قيد اسمه بهذا السجل تقيد به البيانات الخاصة بكل خبير أو أي تعديل يطرا عليها .
- (ك) سجل وسطاء التأمين المنصوص عليه في المادة ٧٢ من القانون تفرد فيه صحيفة خاصة لكل وسيط يتقرر قيد اسمه بهذا السجل تقيد به البيانات الخاصة بكل وسيط أو أي تعديل يطرا عليها .
- (ل) سجل العاملين بالإنتاج بشركات التأمين وقت صدور القانون تقيد به البيانات الخاصة بكل منهم أو أي تعديل يطرا عليها .
- (م) سجل المنازعات المنصوص عليه في المادة ١٣٩ من هذه اللائحة تفرد فيه صحيفة خاصة بكل نزاع تدرج بها البيانات المتبعة به .

- (ن) سجل نماذج وثائق التأمين التي تصدرها كل شركة عن كل فرع من فروع التأمين والتعديلات التي تطرأ عليها .
- (س) سجل الأموال المخصصة طبقاً للمادة ٣٨ من القانون .
- (ع) سجل الشكاوى .
- (ف) سجل المخالفات الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين وجميعيات التأمين التعاوني .
- (ص) سجل مكاتب تمثيل هيئات أو شركات التأمين أو إعادة التأمين .
- (ق) سجل قيد مراقبي الحسابات المرخص لهم بمراجعة حسابات شركات التأمين وإعادة التأمين وجميعيات التأمين التعاوني .

التعديلات التشريعية لموضوعات

الجزء التاسع

وتتلول موضوع :

تأمينات اجتماعية " ص ٧٠٣

تأمينات إجتماعية

القسم الأول : في قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وبعض التشريعات المتصلة به.

القسم الثاني : في قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ والقرارات المنفذة له.

القسم الثالث : في قانون أنظمة التأمين الاجتماعي الخاصة ببدلة رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ والقرارات المنفذة له.

القسم الرابع : في قانون نظم التأمين الاجتماعي الشامل رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ والقرارات المنفذة له.

القسم الخامس : في زيادة المعاشات وفي المعاشات والمكافآت الاستثنائية وفي استبدال المعاشات.

القسم السادس : في تشريعات متنوعة.

القسم الأول

في قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩

لسنة ١٩٧٥ وبعض التشريعات المتصلة به

قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٠

بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قانون التأمين

الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥^(١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه:

المادة الرابعة

يستبدل بنصى البندين ١ ، ٢ من المادة ١١٢ من قانون التأمين الاجتماعي

الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ النصان الآتيان:

مادة ١١٢ :

١ - يجمع المستحق بين الدخل والمعاش في حدود مائة جنيه شهريا ، وذلك مع عدم الاخلال بالحق في الجمع بين المعاش والدخل بما يزيد على الحد المذكور بالنسبة لحالات الاستحقاق السابقة على ١ / ٩ / ١٩٧٥ وكان للمستحق هذا الحق.

٢ - يجمع المستحق بين المعاشات في حدود مئة جنيه شهريا ، ويكمل المعاش الى هذا المقدار بالترتيب المنصوص عليه بالمادة ١١٠ من هذا القانون .

المادة الخامسة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من ١ / ٧ / ١٩٩٠.

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها.

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٢ تابع في ٢١ / ٥ / ١٩٩٠.

قانون رقم ١ لسنة ١٩٩١

بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ١٠٧

لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين

الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥^(١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه:

المادة الأولى

يضاف إلى نص المادة الأولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، فقرة أخيرة ، نصها الآتي :

" ولا تسرى أحكام هذه المادة إلا على المؤمن عليه الموجود بالضمة في أول يوليو سنة ١٩٨٧ والذي لم تتوفر في شأنه حتى ٣٠ يونيو سنة ١٩٨٧ شروط استحقاق المعاش وفقا لأحكام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة في القانون المشار إليه".

المادة الثانية

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة

١٩٨٧

بيصم هذا القانون بختم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برناسة الجمهورية في ١٩ جمادى الآخر سنة ١٤١١ هـ

" الموافق ٥ يناير سنة ١٩٩١ م "

(١) الجريدة الرسمية - العدد الأول مكرر في ٥ يناير ١٩٩١ .

قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢
بزيادة المعاشات وتعديل بعض
أحكام قوانين التأمين الاجتماعي^(١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه:

المادة الرابعة

يستبدل بنصوص المواد ٣٠ الفقرتين الخامسة والسلامة ، ٥٨ ، ١٠٩ ، ١١٣ ،
بندى ٢ ، ٣ ، ١١٢ فقرة أولى من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩
لسنة ١٩٧٥ النصوص الآتية :

مادة ٣٠ فقرة خامسة - ويراعى بالنسبة الى المدد المصوبة فى نظام المكافأة
وفقا للمادة ٣٤ ما يأتى :

١ - تحسب المكافأة عن هذه المدة وتضاف الى الحد الأدنى المشار اليه.

٢ - تقدر المكافأة المستحقة عن هذه المدة طبقا للجدول رقم ٤ المرفق وعلى
أساس من المؤمن عليه فى تاريخ استحقاق الصرف وأجر حساب المكافأة المشار اليه
وذلك فى حالات استحقاق الصرف لغير بلوغ السن المشار اليه فى البند ٢ من الفقرة
الثانية أو الوفاة .

٣ - تخصم من المكافأة القيمة الحالية لأقساط المدة المشار اليها وذلك مع عدم
الاخلال بحكم الفقرة الرابعة من المادة ١٤٤

مادة ٣٠ فقرة سلامة - وفى حالة استحقاق المكافأة لوفاة المؤمن عليه تصرف
لمستحقى المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة بحسب الأحوال فإذا لم يوجد سوى مستحق
ولحد أدنى اليه بالكامل ، فإذا لم يوجد أى مستحق صرفت للورثة لشرعيين.

مادة ٥٨ - يجوز لكل من المصاب وجهة للعلاج والهيئة المختصة طلب اعادة

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٢ مكرر (ب) فى أول يونيه ١٩٩٢ .

الفحص الطبى مرة كل سنة أشهر خلال السنة الأولى من تاريخ ثبوت العجز ومرة كل سنة خلال الثلاث السنوات التالية وعلى جهة العلاج أن تحيد تقدير درجة العجز فى كل مرة .

ومع عدم الإخلال بحق المصاب فى العلاج والرعاية الطبية لا يجوز إعادة تقدير درجة العجز بعد انتهاء أربع سنوات من تاريخ ثبوته .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة يكون لوزير التأمينات بقرار يصدره إطلالة مدة إعادة التقدير فى الحالات التى يثبت طبيا حاجتها لذلك ، ويسرى هذا القرار على الحالات السابقة على تاريخ صدوره مع عدم صرف فروق مالية عن الفترة السابقة.

مادة ١٠٩ - يشترط لاستحقاق الأخوة والأخوات - بالإضافة الى شروط استحقاق الأبناء والبنات - أن يثبت إعالة المؤمن عليه أو صاحب المعاش أياهم وفقا للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من وزير التأمينات .

مادة ١١٣ بند ٢ - زواج الأرملة أو المطلقة أو البنت أو الأخت وتستحق البنت أو الأخت فى هذه الحالة منحة تساوى المعاش المستحق لها عن مدة سنة بحد أقصى مقداره مائتا جنيه ولا تستحق هذه المنحة الا مرة واحدة .

مادة ١١٣ بند ٣ - بلوغ الابن أو الأخ من الحادية والعشرين ، ويستثنى من ذلك الحالات الآتية :

(أ) العاجز عن الكسب حتى زوال حالة العجز .

(ب) الطالب حتى تاريخ التحاقه بعمل أو مزاولته مهنة أو تاريخ بلوغه سن السادسة والعشرين ليهما أقرب ، ويستمر صرف معاش الطالب لذى يبلغ سن السادسة والعشرين خلال السنة الدراسية حتى نهاية تلك السنة .

(ج) الحاصل على مؤهل نهائى حتى تاريخ التحاقه بعمل أو مزاولته مهنة أو تاريخ بلوغه سن السادسة والعشرين بالنسبة للحاصلين على الليسانس أو البكالوريوس وسن الرابعة والعشرين للحاصلين على المؤهلات النهائية الأقل أى التاريخين أقرب .

وتصرف للابن أو الأخ فى حالة قطع معاشه منحة تساوى معاش سنة بحد أقصى مقداره مائتا جنيه ، ولا تصرف هذه المنحة الا لمرة واحدة ، ويصدر وزير التأمينات قرارا بشرط وقواعد صرف هذه المنحة .

مادة ١٧٢ فقرة أولى - عند وفاة صاحب المعاش ، يلتزم الجهة التي كانت تصرف المعاش بأداء نفقات جنازة بواقع معاش شهرين بحد أدنى مقداره مائتا جنيه تصرف للأرمل ، فإذا لم يوجد صرفت لأرشد الأولاد أو لى أى شخص يثبت قيامه بصرف نفقات الجنازة .

المادة الخامسة

تضاف للمادة ١٠٠ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فقرة أخيرة نصها الآتى:

" ويجوز لوزير التأمينات بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة المختصة نقل ملكية الدار لوزارة الشؤون الاجتماعية ، وذلك مقابل سداد التكلفة على أقساط سنوية بما لا يجاوز خمس سنوات " .

المادة السادسة

يستبدل بنص المادة الثانية والبنند ٨ من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ويزيادة المعاشات للنصان الآتيان :

المادة الثانية - تحدد سنويا نسبة توزيع الاستثمار التى يلتزم بنك الاستثمار القومى بأدائها عن أموال التأمين الاجتماعى المودعة لديه بالاتفاق بين ممثل البنك ووزير التأمينات بمراعاة سعر ريع الاستثمار المعلن من البنك المركزى - وبما لا يقل عن النسبة التى روعيت لكتواريا فى تحديد أموال النظام .

المادة الثانية عشر بند ٨ - فى تحديد قيمة المعاش أو التعويض المستحق عن الأجر المتغير فى حالة تكرار الإصابة تؤخذ نسب العجز السابقة فى الاعتبار إذا كان المؤمن عليه مشتركا عن الأجر المتغير فى تاريخ ثبوتها .

المادة السابعة

يستبدل بنص المادة الحادية عشرة والمادة الثانية عشرة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ الصادر بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى للنصان الآتيان:

المادة الحادية عشرة - تراد المعاشات التى تستحق اعتبارا من ١ / ٧ / ١٩٩٢ فى لحدى الحالات الآتية :

- ١ - بلوغ سن الشيخوخة أو الفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو العجز أو الوفاة المنصوص عليها في المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه .
 - ٢ - الحالة المنصوص عليها في البند ٥ من المادة ١٨ المشار إليها متى كانت من المؤمن عليه في تاريخ طلب الصرف ٥٠ سنة فأكثر .
 - ٣ - استحقاق معاش العجز الجزئي الناتج عن إصابة عمل غير منهي للخدمة متى توافرت لدى حالات استحقاق المعاش المنصوص عليها في البندين السابقين .
وتحدد الزيادة بنسبة ٢٥ ٪ من المعاش بحد أقصى مقداره عشرون جنبها شهريا وبحد أقصى مقداره خمسة وثلاثون جنبها شهريا .
وتسرى في شأن الزيادة الأحكام الآتية :
 - ١ - تحسب على أساس معاش المؤمن عليه عن الأجر الأساسي .
 - ٢ - تستحق بالإضافة للحدود القصوى للمعاشات بما لا يجاوز مجموع المعاش الحد الأقصى لمجموع معاش الأجرين الأساسي والمتغير .
 - ٣ - يراعى عدم تكرار هذه الزيادة ويسرى هذا الحكم في الزيادة المعادلة التي حلت محلها ، ويصدر وزير التأمينات قواعد تطبيق هذا الحكم .
 - ٤ - تعتبر هذه الزيادة جزءا من المعاش وتسرى في شأنها جميع أحكامه ، وتتحمل الخزنة العامة بقيمتها .
- ويلغى نص المادة ١٦٥ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ، وكذا أحكام الزيادات المنصوص عليها بالقوانين أرقام ٦١ لسنة ١٩٨١ بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعي و ١١٦ لسنة ١٩٨٢ بقرار إعانة لأصحاب المعاشات والمستحقين و ٩٨ لسنة ١٩٨٣ بزيادة المعاشات المشار إليها بالنسبة للمعاملين بقانون التأمين الاجتماعي المشار إليه .
- المادة الثانية عشرة - الاشتراكات المستحقة وقفا للتعديلات التي أدخلت على قانون التأمين الاجتماعي بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار إليها التي لم تزد على الهيئة المختصة حتى تاريخ العمل بهذا القانون ، وكذلك الاشتراكات التي تستحق نتيجة زيادة الحد الأقصى لأجر الاشتراك المتغير يتم تحصيلها بالتقسيم على فترة تنتهي في**
- ١٩٩٥/٦/٣٠

وتعني مبالغ تلك الاشتراكات من المبالغ الإضافية المنصوص عليها في المادتين ١٢٩ و ١٣٠ من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه .

المادة الثامنة

يتجاوز عن استرداد المبالغ التي صرفت بالمخالفة لأحكام حظر الجمع بين المعاشات أو بين المعاش والدخل ، وذلك في الحدود التي يجيز فيها قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ معدلا بأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ الجمع بين معاشين أو بين المعاش والدخل ، ويصدر وزير التأمينات قرارا بقواعد تنظيم هذا الحكم .

المادة التاسعة

يضاف للجدول رقم ١ بتحديد النحول الشهرية التي تؤدي عنها الاشتراكات وقيمة الاشتراكات الشهرية المرفق بكل من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ بأصدار قانون التأمين الاجتماعي على المصريين العاملين في الخارج للملاحظات الآتية:

١ - لوزير التأمينات بقرار يصدره زيادة شريحة دخل الاشتراك الشهري وذلك بما لا يجاوز مجموع أجر الاشتراك الأساسي والمتغير وفقا لقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه .

٢ - يشترط لأداء المستحقات عن فئة الدخل التي تريد على الحد الأدنى أداء المؤمن عليه لجميع التزاماته المستحقة للهيئة .

المادة العاشرة

لإستثناء من أحكام الحد الأقصى للجمع بين المعاش والزيادات والاعانات المنصوص عليه بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي للعاملين المصريين في الخارج المشار إليه والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم المشار إليه تضاف اعتبارا من ١ / ٧ / ١٩٩٢ إلى المعاشات المستحقة وفقا لقانون

للتأمين الاجتماعى المشار اليهما التى أدنى تطبيق الحد الأقصى للمشار اليه الى عدم استحقاقها لزيادات فى المعاش المقررة بالقوانين لرقلم ١٥٠ لسنة ١٩٨٨ ، ١٢٤ لسنة ١٩٨٩ ، ١٤ لسنة ١٩٩٠ ، ١٤ لسنة ١٩٩١ المشار اليها ، وكذا الزيادة المقررة بهذا القانون الزيادات المقررة بهذه القوانين وذلك بمراعاة الأحكام الآتية :

١ - يراعى فى أول زيادة ألا يجاوز وعاء تحديد قيمتها الحد الأقصى المشار اليه .

٢ - يحدد وعاء حساب كل زيادة تالية على أساس للمعاش بما لا يجاوز الحد الأقصى المشار اليه وما أضيف اليه من زيادات سابقة .

٣ - تعتبر هذه الزيادات جزء من المعاش وتسمى فى شأئها جميع أحكامه وتحمل الخزنة العامة بقيمة الزيادات المشار اليها .

المادة الحادية عشرة

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة

١٩٩٢

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٩ من ذى القعدة سنة ١٤١٢ هـ

" الموافق أول يونيه سنة ١٩٩٢ م " .

قانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٤
بزيادة المعاشات وتعديل بعض
أحكام قوانين التأمين الاجتماعي^(١)

باسم الشعب
 رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه:

المادة الثالثة

يستبدل بنص البند ط / ١ من المادة ٥ والبند رقم ١ من المادة ٢٠ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه النصوص التالية :

البند ط / ١ من المادة ٥ :

١ - الأجر الأساسي ويقصد به :

(أ) الأجر المنصوص عليه في الجداول المرفقة بنظم التوظيف بالنسبة للمؤمن عليهم المنصوص عليهم في البند أ من المادة ٢ وذلك مع مراعاة حكم المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعي .

(ب) الأجر المنصوص عليه بعقد العمل وما يطرأ عليه من علاوات مستبعدا منه العناصر التي تعتبر جزءا من الأجر المتغير بالنسبة للمؤمن عليهم المنصوص عليهم في البندين " ب ، ج " من المادة ٢ مع مراعاة ألا يقل هذا الأجر عن ٤٥ جنيها شهريا ، وألا يزيد على ٣٠٠٠ جنيه سنويا وذلك بالإضافة إلى العلاوات الخاصة المقررة قانونا في التواريخ المحددة لإضافتها وبمراعاة قواعد الضم .

وإذا كان الأجر كله محسوبا بالإنتاج أو بالعمولة فيعتبر هذا الأجر أجراً أساسيا وذلك في حدود الحد الأقصى المشار إليه .

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٤ مكررا في ١٨ يونيو ١٩٩٤ .

اللبند ١ من المادة ٢٠ :

١ - المعاشات التي تقل قيمتها عن سبعين جنيها شهريا فيكون حدها الأقصى ١٠٠ ٪ من أجر التسوية أو سبعين جنيها ليهما أقل .

المادة الرابعة

يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ المشار إليه النص التالي :

" يكون الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه المستحق عن الأجر الأساسي في حالة بلوغ سن الشيخوخة أو العجز أو الوفاة المنصوص عليها في المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه ، أربعين جنيها شهريا شاملا كافة الزيادات والاعانات.

المادة الخامسة

تلغى الحالة رقم ٢ من المادة ١٨ والحالة رقم ٦ من المادة ٢٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه كما تلغى عبارة " الفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو إلغاء الوظيفة " أينما وجدت في قوانين التأمين الاجتماعي وزيادة المعاشات.

المادة للمعاشة

يكون الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه الذي يستحق اعتبارا من ١ / ٧ / ١٩٩٤ في حالة بلوغ سن الشيخوخة والعجز الكامل والوفاة وفقا لأحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ وللقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ المشار إليهما خمسة وثلاثين جنيها شهريا شاملا جميع الزيادات .

وتتحمل الخزنة العامة بالفرق بين هذا الحد وبين المعاش المستحق وفقا للقانونين المشار إليهما .

المادة السابعة

تلغى فئة دخل الاشتراك رقم ١ من الجدول رقم ١ المرافق للقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه .

ويرفع دخل الاشتراك بالنسبة لمن كان مشتركا بهذا الدخل إلى الدخل الأعلى الذي

المادة الثامنة

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو ١٩٩٤
يصم هذا القانون بخاتم للدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية فى ٨ المحرم سنة ١٤١٥ هـ
" الموافق ١٧ يونيه سنة ١٩٩٤ " .

قانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٩٤
بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي
الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥^(١)

بإسم الشعب
رئيس الجمهورية
قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه:

المادة الأولى

يستبدل بنصي المادتين ٩ ، ١٠ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ النصان الآتيان:

مادة ٩ : تنشأ هيئة قومية للتأمين الاجتماعي تتولى إدارة الصندوقين المشار إليهما في البندين ١ ، ٢ من المادة ٦ من هذا القانون .
" ويكون لهذه الهيئة الشخصية الاعتبارية ولها موازنة خاصة تلتحق بالموازنة العامة للدولة ، وتسرى عليها القواعد والأحكام الخاصة بالهيئات القومية ، وتتبع وزير التأمينات .

مادة ١٠ : يكون للهيئة مجلس إدارة برئاسة وزير التأمينات ويصدر بتشكيله وطريقة اختيار أعضائه وتحديد مكافئهم قرار من رئيس الجمهورية ، على أن يتضمن التشكيل نائباً أو أكثر لرئيس مجلس الإدارة.

المادة الثانية

تحل الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي محل الهيئة محل الهيئة القومية للتأمين والمعاشات والهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية في ممارسة الاختصاصات المنصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه.

(١) الجريدة الرسمية - عدد ٢٤ مكرر في ١٨ يونيو ١٩٩٤ .

وستستمر التقسيمات التنظيمية بالهيئتين المشار إليهما في أداء أعمالها ، كما يستمر العاملون بذات أوضاعهم الوظيفية الحالية ، وذلك إلى أن يتم إعادة تنظيم وترتيب الوظائف بالهيئة القومية للتأمين الاجتماعي وتسكين العاملين بها.

المادة الثالثة

تستبدل بعبارة " الهيئة المختصة " أينما وردت بقانون التأمين الاجتماعي المشار إليه ، عبارة " الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي

المادة الرابعة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبار من اليوم التالي لتاريخ نشره.

يصمم هذا القانون بختم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ المحرم سنة ١٤١٥ هـ

" الموافق ١٧ يونيه سنة ١٩٩٤ م " .

أحكام المحكمة الدستورية العليا

حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٣٤ لسنة ١٣ قضائية
بشأن الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١ لسنة ١٩٩١
بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧
بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون
رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥^(١)

صدر حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسة ٢٠ يونيو ١٩٩٤ يقضى بالآتي :
بعدم دستورية المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩١ بتعديل المادة الأولى
من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي
الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وبسقوط مادته الثانية.

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٧ في ٧ يوليه ١٩٩٤.

قانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٧
بشأن بعض الأحكام الخاصة بالعاملين
الذين يحلون الى التقاعد بعد من المستين^(١)

باسم الشعب
 رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه:

المادة الأولى

يكون لفئة المؤمن عليهم المنصوص عليهم في البند ١٠١ من المادة الثانية من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذين تتحدد من تقاعدهم بعد من المستين حق طلب انتهاء الخدمة اعتبارا من تاريخ بلوغ من المستين على أن تسوى حقوقهم التأمينية وفقا للأحكام المقررة لمن تنتهي خدمتهم لبلوغ من التقاعد.

المادة الثانية

يكون لمن أنهيت خدمته لبلوغ من المستين من العاملين المنصوص عليهم في المادة السابقة ولم يبلغ من الخامسة والمستين في تاريخ العمل بهذا القانون حق طلب العودة الى الخدمة لاستكمال المدة حتى بلوغ هذه السن وذلك خلال ثلاثة أشهر من لتاريخ المشار اليه ، ولا يجوز لأية جهة تعليق حق العودة على رد أية مبالغ سبق صرفها للعامل.

ويتبع في شأن من أعيد أو يعاد الى الخدمة ما يأتي:

١ - تضاف مدة الفتراضية لمدة لشرطه في نظام التأمين الاجتماعي تساوى المدة من تاريخ انتهاء الخدمة حتى تاريخ العودة ، وتحسب حقوقه التأمينية على أساس أن مدة خدمته متصلة.

٢ - لا يجوز للعامل الذي يعاد الى الخدمة اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون طلب الانتفاع بحكم المادة الأولى من هذا القانون.

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٤٩ تابع في ٣ ديسمبر ١٩٨٧.

٣ - عند انتهاء الخدمة يستحق العامل من المكافأة المنصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه الفرق بين ما سبق أن صرفه منها والمكافأة المحسوبة على أساس أجر التمرية في نهاية خدمته.

المادة الثالثة

يعتبر صحيحا ما تم من تموية للحقوق التأمينية محسوبة على أساس بلوغ سن التقاعد بالنسبة إلى من أنهيت خدمته في سن الستين من العاملين المشار إليهم في المادة الأولى من هذا القانون.

ويعاد حساب هذه المستحقات لمن بلغ من الخامسة والستين في تاريخ العمل بهذا القانون على أساس إضافة مدة افتراضية لمدة اشتراكه في نظام التأمين الاجتماعي تساوي المدة من تاريخ انتهاء خدمته حتى بلوغه السن المشار إليها.

المادة الرابعة

يتحمل صندوق التأمين الاجتماعي المختص بالحقوق التأمينية المترتبة على تنفيذ أحكام هذا القانون وذلك فيما عدا الزيادات في تلك الحقوق الناتجة عن حساب المدة الافتراضية المنصوص عليها في هذا القانون والمعاشات المنصرفة قبل الاعادة إلى الخدمة فتتحمّل بها الخزنة العامة .

المادة الخامسة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره.

يـصـمـم هـذا القـانـون بـخـاتم الدـولـة ، و ينفـذ كقـانـون مـن قـوائـنـها ،

صـدر بـرئـاسـة الجـمـهـورـيـة فـي ٦ ربيع الآخر سنة ١٤٠٨ هـ

" ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٨٧ م " .

وزارة للتأمينات الاجتماعية

قرار وزاري رقم ١١ لسنة ١٩٨٨

بشأن الحد الأقصى لأجر الاشتراك للمتغير لمن يشغل منصب وزير^(١)

وزير للتأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي ؛
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤ بشأن قواعد حساب عناصر أجر
الاشتراك للمتغير في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؛
وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ ٢٥ / ٢ / ١٩٨٨ ؛

قرر

مادة ١ - يكون الحد الأقصى لمجموع أجر الاشتراك للمتغير تسعة آلاف جنيه
سنويا وذلك بالنسبة للمؤمن عليهم الذين يشغلون منصب وزير ومن يعملون معاملة هذا
للمنصب من حيث المرتب والمعاش.
مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من أول
مارس ١٩٨٨ ،

(١) الوقائع المصرية - العدد ١٣٥ في ١٤ يونيو ١٩٨١.

قرار وزير التأمينات رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٨ بتحديد مواعيد ايداء للرغبة وأداء الاشتراكات عن مدد الأجازات للخاصة بدون أجر^(١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ،
وعلى قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ؛
وعلى قانون نظم العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ؛
وعلى قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي
الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ويزيادة المعاشات ،

وعلى القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧ فى شأن قواعد ولجراعات أداء
وتحصيل الاشتراكات والاجراعات التى يتعين على أجهزة التأمين الاجتماعى تباعها ؛
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ فى شأن الاحكام التى تتبع فى
صرف المزايا التأمينية ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٤ بشأن تحديد قواعد حساب مبالغ
الانقار والمدة التى تحسب مقابل هذه المبالغ ضمن مدة الاشتراك المستحق عنها
المكافأة ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٤ بتحديد قواعد حساب احتياطى
المعاش عن الأجر المصوب بالانتاج أو بالعمولة أو بالهوبة وعن البدلات والمدة التى
تحسب مقابل هذا الاحتياطى ضمن مدة الاشتراك عن الأجر المتغير ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٥ بتحديد وسائل دفع اشتراكات
التأمين الاجتماعى وسعر التحويل ومواعيد الأداء وأجر الاشتراك عن مدد الاعارة
الخارجية بدون أجر ومدد الاجازة الخاصة للعمل بالخارج ؛

وعلى توجيـه رئيس مجلس الوزراء بمراعاة الانن للزوج المرافق بالعمل فى
الخارج: إذا ما طلب ذلك خلال مدة بقاء زوجه المرخص له بإجازة بالخارج للصنار به

(١) لرقائق المصرية - العدد ٢٣٥ فى ١٨ أكتوبر ١٩٨٨ .

كتاب دورى وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية رقم ٣١٦١ بتاريخ ١٧ / ٤ / ١٩٨٥ ؛

وعلى المذكورة المعروضة علينا من رئيس الادارة المركزية لشئون مكتبنا بتاريخ ١ / ٦ / ١٩٨٨ ،

قرر

مادة ١ - اذا رغب المؤمن عليه فى حساب مدة الاجازة الخاصة بدون أجر ضمن مدة اشتراكه فى التأمين فيلتزم بأن يؤدي حصته وحصة صاحب العمل فى اشتراكات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء وكذا اشتراكات تأمين البطالة اذا كان ممن تسرى فى شأنهم احكام هذا التأمين.

وفى جميع الأحوال يلتزم المؤمن عليه بأداء حصته وحصة صاحب العمل فى اشتراكات تأمين المرض التى تغطى حق العلاج والرعاية الطبية اذا كان ممن تسرى فى شأنه احكام هذا التأمين وقضيت الاجازة داخل البلاد.
ولا تؤدي أية اشتراكات فى تأمين اصابات العمل.

مادة ٢ - تصبب الاشتراكات المستحقة عن مدة الاجازة المشار اليها على أساس أجر المؤمن عليه بافتراض عدم حصوله على الاجازة.

وتتحدد طريقة حساب أجر الاشتراك المتغير على أساس ما كان يستحقه من هذا الأجر بافتراض مباشرته لعمله ، واذا كانت بعض عناصر هذا الأجر يرتبط تحديد قيمتها بمعدلات أو بمستوى أداء المؤمن عليه فتتحدد طريقة حساب هذه العناصر بمتوسط ما استحق عنه اشتراكات خلال سنة الاشتراك عن هذا الأجر السابقة على الاجازة أو مدة اشتراكه عن هذا الأجر ان قلت عن ذلك.

مادة ٣ - على المؤمن عليه أن يبدى رغبته فى حساب مدة الاجازة المشار اليها ضمن مدة الاشتراك فى التأمين أو عدم حسابها قبل قيامه بالاجازة على النموذج رقم ١ المرفق ، ويحرر هذا النموذج من ثلاث نسخ ويعتبر من مستندات ملف التأمين الاجتماعى.

وعلى صاحب العمل أن يعلق موافقته على قيام المؤمن عليه بالاجازة على استيفاء النموذج المشار اليه .

مادة ٤ - على صاحب العمل موافقة الهيئة المختصة بالنموذج المشار إليه لأعماله وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ قيام المؤمن عليه بالاجازة.

وتعبد الهيئة المختصة بنسختين الى صاحب العمل بعد الاعتماد.

وعلى صاحب العمل تسليم احدى النسختين الى المؤمن عليه أو إرسالها اليه بالبريد المسجل بعلم الوصول وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ورودها من الهيئة المختصة والاحتفاظ لديه بالنسخة الأخرى.

مادة ٥ - على الهيئة المختصة اعداد سجلات لقيد رغبات المؤمن عليهم في حساب مدد الاجازة المشار اليها ضمن مدة اشتراكهم في التأمين أو عدم حسابها وفقا للنموذج رقم ٢ المرفق.

مادة ٦ - يؤدي المؤمن عليه الاشتراكات المستحقة عن مدة الاجازة المشار اليها على دفعات خلال مدة الاجازة أو دفعة واحدة في موعد انقضاء نهاية الشهر التالي لتاريخ انتهاء الاجازة.

وإذا انتهت المهلة المشار اليها دون السداد التزم صاحب العمل بتحويل المبالغ المستحقة على المؤمن عليه بالتقسيط وفقا للجدول رقم ٦ المرفق بقانون التأمين الاجتماعي المشار اليه أو وفقا للجدول رقم ٧ للمرفق بذلت القانون إذا كان هذا الجدول يعطى مدة تقسيط لآلول وتوافرت شروط استخدامه.

وتتحدد قيمة القسط على أساس سن المؤمن عليه في أول الشهر التالي لانقضاء المهلة المشار اليها ويلتزم صاحب العمل باقتطاع القسط اعتبارا من أجر المؤمن عليه المستحق عن هذا الشهر.

مادة ٧ - إذا كان المؤمن عليه في اجازة خاصة في تاريخ العمل بهذا القرار فعليه ابداء رغبته في حساب مدة الاجازة المشار اليها ضمن مدة الاشتراك في التأمين أو عدم حسابها عند أول تجديد وذلك على النموذج رقم ١ المرفق.

وعلى صاحب العمل أن يطلق موافقته على تجديد الاجازة على استيفاء النموذج المشار اليه.

وفي حالة انتهاء الاجازة أو عدم تجديدها فعلى المؤمن عليه ابداء رغبته في حساب مدة الاجازة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ انتهائها .

ويسرى بشأن النموذج المشار إليه الإجراءات المنصوص عليها بهذا القرار .

مادة ٨ - " مستبذلة بالقرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٨٨ "

مدة الاجازة الخاصة التي انتهت قبل العمل بهذا القرار يكون للمؤمن عليه واصلح المعاش الذي انتهت خدمته اعتبارا من ١ / ٧ / ١٩٨٧ طلب حسابها ضمن مدة الاشتراك في التأمين ويقدم طلب ليداء الرغبة على النموذج رقم ١ المرفق إلى الجهة التي بها ملف التأمين الاجتماعي وذلك خلال ميعاد ينتهي في ٣١ / ١٢ / ١٩٨٨ . ويلتزم كل من المؤمن عليه واصلح المعاش الذي أبدى رغبته في حساب المدة بداء المبالغ المطلوبة عنها دفعة واحدة خلال الميعاد المشار إليه فإذا انتهى الميعاد دون السداد التزم صاحب العمل أو الهيئة للتأمينية المختصة بحسب الأحوال بتحويل المبالغ المستحقة على المؤمن عليه أو صاحب المعاش بالتقسيط وفقا للمادة السادسة من هذا القرار ، وتحدد قيمة القسط على أساس من المؤمن عليه أو صاحب المعاش في ١/١ / ١٩٨٩ ويلتزم صاحب العمل أو الهيئة للتأمينية المختصة بحسب الأحوال بقطع القسط اعتبارا من الأجر أو المعاش المستحق عن هذا الشهر .

مادة ٩ - على الجهة الموجودة بها ملف للتأمين الاجتماعي للمؤمن عليه أو صاحب المعاش بحسب الأحوال تحديد الاشتراكات المستحقة عن مدة الاجازة المشار إليها بموجب النموذج رقم ٢ المرفق ويحرر هذا النموذج من ثلاث نسخ ويحضر من مستندات ملف التأمين الاجتماعي .

وفي حالة تحرير هذا النموذج بمعرفة صاحب العمل يتم إرساله إلى الهيئة المختصة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتهاء مهلة الأداء دفعة واحدة لاعتماده . وعلى الهيئة المختصة أن تعيد نسختين من النموذج إلى صاحب العمل بعد اعتمادها للاحتفاظ بأحدها وتسليم الأخرى للعامل .

مادة ١٠ - إذا أعير المؤمن عليه للعمل بالخارج أو طلب اجازة خاصة للعمل بالخارج عقب اجازة خاصة بدون أجر أبدى رغبته في حسابها ضمن مدة اشتراكه في التأمين وقبل أدائه المبالغ المطلوبة منه عن مدة الاجازة الخاصة بدون أجر فعلى صاحب العمل تقسيط الاشتراكات المستحقة عن مدة الاجازة المشار إليها وفقا للجدول رقم ٦ المرفق بقانون التأمين الاجتماعي المشار إليه أو وفقا للجدول رقم ٧ المرفق

بذات القانون إذا كان هذا الجدول يعطى مدة تقسيط أطول وتوافرت شروط استخدامه .
وتحدد قيمة القسط على أساس من المؤمن عليه فى تاريخ بدء الاعارة أو الاجازة
ويتكون هذه الأقساط ولجنة الأداء فى المواعيد المحددة لمسددا الاشتراكات والأقساط
الواجب أدؤها عن مدة الاعارة أو الاجازة الخاصة للعمل بالخارج .

مادة ١١ - إذا رغب المؤمن عليه فى حساب مدة الاجازة ضمن مدة اشتراكه فى
التأمين وكلفت الاجازة قد بدلت قبل ١ / ٤ / ١٩٨٤ فيلتزم بأداء الفرق بين مستحقته
فى نظام الادخار المحسوبة وفقا للقرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه على أساس
كامل مدة الاشتراك فى النظام بما فيها مدة الاجازة حتى ٣١ / ٣ / ١٩٨٤ وبين
مستحقته عن مدة اشتراكه فى هذا النظام مستبعدا منها مدة الاجازة التى لم يسدد عنها
الاشتراكات فى نظام الادخار حتى التاريخ المذكور .

مادة ١٢ - استثناء من أحكام المادة ٥ من القرار الوزارى رقم ٥٩ لسنة
١٩٨٤ المشار اليه يتحدد أجر حساب المدة التى تحسب بمبلغ احتياطى المعاش عن
الأجر المحسوبة بالانتاج أو بالمسولة أو بالوهية أو بالبدلات بالنسبة للمؤمن عليهم
الموجودين بأجازة خاصة فى تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه
بالمعوسط الشهري لأجر المؤمن عليه المتغير الذى يسدد على أساسه الاشتراكات خلال
سنة تبدأ من تاريخ عودته للعمل أو مدة اشتراكه عن الأجر المتغير التى تبدأ من هذا
التاريخ ان قلت عن سنة وذلك بما لا يقل عن الأجر المتغير الذى أدبت على أساسه
اشتراكات السنة الأخيرة من مدة الاجازة .

مادة ١٣ بند ٤ - "مضاف بقرار وزير التأمينات رقم ٧٤ لسنة ١٩٩١"
يراعى فى رغبة المؤمن عليه فى حساب مدة الاجازة المشار اليها ضمن الاشتراك
فى التأمين أو عدم حسابها ما يأتى:

- ١ - تشمل الرغبة سنوات تجديد الاجازة .
- ٢ - لا يجوز بأى حال من الأحوال العدول عن الاشتراك عن مدة الاجازة المشار
اليها أو عدم الاشتراك عنها .
- ٣ - يعتبر عدم استيفاء النموذج رقم ١ رغبة ضمنية فى عدم حساب مدة
الأجازة ضمن مدة الاشتراك فى التأمين .

٤ - لا تسمى أحكام المادة ٣٤ من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه في شأن مدد الاجازات الخاصة بدون أجر .

مادة ١٤ - يراعى فى قواعد تحديد الأقساط وتحصيل الاشتراكات المستحقة عن مدة الاجازة المشار إليها ما يلى:

١ - اذا انتهت خدمة المؤمن عليه قبل تاريخ استحقاق القسط الأول يعاد تحديد قيمة القسط على أساس سن المؤمن فى أول الشهر الذى يلتحق فيه بعمل.

٢ - اذا استحق المؤمن عليه صرف حقوقه التأمينية قبل تاريخ استحقاق القسط الأول فيتم تحصيل المبالغ المطلوبة من الحقوق التأمينية فى الحدود المنصوص عليها فى المادة ١٤٤ من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه.

٣ - اذا انتهت الاجازة بالوفاة أو وقعت وفاة المؤمن عليه قبل أداء المبالغ المطلوبة دفعة واحدة أو قبل استحقاق أول قسط يتم تحصيلها من حقوق المستحقين فى الحدود المشار إليها فى البند السابق.

مادة ١٥ - على صاحب العمل الاطلاع على جواز سفر المؤمن عليه قبل تجديد الاجازة المشار إليها وتطبيق أحكام قرار وزير التأمينات رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه اذا ثبت لتحقاق المؤمن عليه بعمل خارج البلاد وذلك اعتباراً من تاريخ لتحقاقه بهذا العمل.

مادة ١٦ - اذا استحققت المؤمن عليها اجازة بدون أجر لرعاية طفلها ولختارت أن يتحمل صاحب العمل اشتراكات التأمين الاجتماعى التزم صاحب العمل بأداء الاشتراكات المستحقة عن مدة الاجازة فى المواعيد الدورية.

وإذا اختارت المؤمن عليها صرف تعويض الأجر فيتبع فى شأن إبداء الرغبة وأداء الاشتراكات المستحقة عن مدة الاجازة المشار إليها ، القواعد والاجراءات المنصوص عليها فى هذا القرار.

مادة ١٧ - تؤدى حصة المؤمن عليه فى الاشتراكات عن مدد الاجازة الدراسية بدون أجر على النحو المنصوص عليه فى هذا القرار .

مادة ١٨ - يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار.

مادة ١٩ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويصل به من تاريخ صدوره.

وزارة التأمينات الاجتماعية

قرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٨

بتعديل بعض أحكام قرار وزير التأمينات رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٥
بتحديد وسائل دفع اشتراكات التأمين الاجتماعي بالتقيد الأجنبي
وسعر التحويل ومواعيد الأداء ولجرا الاشتراك عن مدد الإعارة
الخارجية بدون أجر ومدد الأجازة الخاصة للعمل بالخارج (١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي .
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٥ بتحديد وسائل دفع اشتراكات
التأمين الاجتماعي بالتقيد الأجنبي وسعر التحويل ومواعيد الأداء ولجرا الاشتراك عن
مدد الإعارة الخارجية بدون أجر ومدد الأجازة الخاصة للعمل بالخارج .
وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ ١٣/٩/ ١٩٨٨ .

قرر

مادة أولى

تُلغى المادة الرابعة عشر من قرار وزير التأمينات رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٥ المشار
إليه .

مادة ثلثية

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويحل به اعتبارا من تاريخ صدوره .

وزيرة التأمينات الاجتماعية والشئون الاجتماعية

دكتورة / آمال عثمان

(١) الوقائع المصرية - العدد ٢٦٧ في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٨٨ .

قرار رقم ٥١ لسنة ١٩٨٨

بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤^(١)

وزير للتأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي؛
وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي
الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤ بشأن قواعد حساب عناصر أجر
الاشتراك المتغير في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؛
وعلى قرار اللجنة العليا للسياسات بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٤ / ٥ /
١٩٨٦ بشأن الشروط الواجب توافرها لتسجيل صندوق التأمين التكميلي أو تعديل
مزاياء بالزيادة ؛

وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ ١٤ / ٩ / ١٩٨٨ ؛

قرر

المادة الأولى

يستبدل بنص المادة ٢ من قرار وزير التأمينات رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه
النص الآتي:

مادة ٢ - مع عدم الإخلال بقرار اللجنة العليا للسياسات المشار إليها يجوز للمنشأة
التي يتبعها المؤمن عليه بالاتفاق مع التنظيم للنقابي بها في حالة وجوده أداء اشتراكات
لتأمين الاجتماعي عن عناصر الأجر المتغير المنصوص عليها في المادة ١ بند ٥
في حدود ٧٥ ٪ أو ١٠٠ ٪ من الأجر المتغير السنوي وذلك بما لا يجاوز الحد الأقصى
لأجر الاشتراك المتغير السنوي

مادة ثالثة

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره .

وزارة التأمينات الاجتماعية

قرار رقم ٦ لسنة ١٩٨٩

بشأن تعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠^(١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥؛
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن لجان إثبات عدم وجود
عمل آخر لدى صاحب العمل للمؤمن عليه صاحب العجز الجزئي ؛
وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ ٢٢ / ١ / ١٩٨٩ ؛

قرر

مادة أولى

يستبدل بنص المادتين ٢ ، ١١ من قرار وزير التأمينات رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠
المشار إليه النصان الآتيان:

مادة ٢ - إذا قررت اللجنة الطبية المختصة ثبوت عجز المؤمن عليه عجزاً
جزئياً مستكهما يحول بينه وبين أداء عمله الأصلي ولم يكن لدى صاحب العمل عمل
آخر يناسب حالة المؤمن عليه التزم صاحب العمل بطلب عرض المؤمن عليه على
اللجنة المنصوص عليها في المادة الأولى خلال شهر من تاريخ إخطاره بثبوت عجز
المؤمن عليه ، ويعد عدم طلب صاحب العمل عرض المؤمن عليه على اللجنة خلال
هذا الميعاد إقراراً منه بوجود عمل آخر لديه يناسب حالة المؤمن عليه.

كما يكون للمؤمن عليه خلال شهرين من تاريخ إخطاره بقرار اللجنة الطبية طلب
عرضه على اللجنة المشار إليها في الفقرة السابقة ، ويعد عدم طلب المؤمن عليه
العرض على اللجنة خلال هذا الميعاد إقراراً منه بقبول العمل الآخر .

مادة ١١ - على اللجنة أن تخطر بقرارها المؤمن عليه وصاحب العمل ومنطقة
الهيئة العامة للتأمين والمعاشات المختصة أو مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
المختص بصبب الأحوال وذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدور القرار .

(١) المرقع المصرية - العدد ١٢٢ في ٢٩ مايو ١٩٨٩ .

ويجوز للجنة في حالة صدور قرارها بوجود عمل مناسب أن تعيد النظر في هذا القرار إذا قدم أى من صاحب العمل أو المؤمن عليه خلال شهر على الأكثر من تاريخ إخطاره بالقرار مستندات ترى معها اللجنة إعادة النظر فيه.

مادة ثمانية

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

قرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٩

بتعديل بعض النسخ المنوطة للدرجة العجز الواردة بالجدول رقم ٢

المرفق لقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥^(١)

وزير التأمينات :

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة

١٩٧٥ وعلى اقتراح مجلس إدارة كل من الهيئة العامة للتأمين والمعاشات والهيئة العامة

للتأمينات الاجتماعية ؛

وبناء على ما لفتاه مجلس الدولة ؛

وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ ١٨/٩/١٩٨٩؛

قرر

مادة أولى

يستبدل بنص البند ١٤ من لولا (بتقدير درجات العجز في حالات التقيد العضوى

من الجدول رقم ٢ المالحق بقانون التأمين الاجتماعي المشار اليه النص الاتي:

بتر اصبح بخلاف السبابة والابهام والوسطى ٥% ٦%

بتر السلامة و الطرفية ٣% ٣%

بتر السلاميتين و الطرفين ٤% ٥%

مادة ثانية

يستبدل بثنيا " في حالات فقد الابصار" من الجدول رقم ٢ الملحق بقانون التأمين

الاجتماعى المشار اليه الجدول المرفق.

مادة ثالثة

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره

١: (١) الوقائع المصرية - لعدد ٢٤٧ في ٢١ أكتوبر ١٩٨٩.

ثانيا: في حالات فقد الإبصار

درجة عجز العين المصابة	نسبة فقد الإبصار (٢)	نسبة قوة الإبصار (٢)	درجة الإبصار (١)
-	-	١٠٠	٦/٦
٣	٩	٩١	٩/٦
٦	١٦	٨٤	١٢/٦
١١	٣٠	٧٠	١٨/٦
١٥	٤٢	٥٨	٢٤/٦
٢٤	٦٠	٤٠	٣٦/٦
٢٨	٨٠	٢٠	٦٠/٦
٣١	٨٦	١٤	٦٠/٥
٣٣	٩٢	٨	٦٠/٤
٣٥	٩٨	٢	٦٠/٣
٣٥	١٠٠	-	٦٠/٢
٣٥	١٠٠	-	٦٠/١

وزارة التأمينات الاجتماعية والشئون الاجتماعية

قرار رقم ٧٢ لسنة ١٩٨٩

بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٤^(١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي؛
وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي
الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وزيادة المعاشات ؛
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٤ بتحديد قواعد حساب احتياطي
المعاش عن الأجر المحسوب بالإنتاج أو بالعمولة أو بالوهبة وعن البدلات والمدة التي
تخصب مقابل هذا الاحتياطي ضمن مدة الاشتراك عن الأجر المتغير ؛
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤ بشأن قواعد حساب عناصر أجر
الاشتراك المتغير في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؛
وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ ٢٦ / ١٠ / ١٩٨٩ ؛

قرر

مادة أولى - يضاف لنص البند ٢ من المادة ٥ من القرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٤
المشار إليه البند الآتي:

مادة ٥ بند ٢ بند ج - بالنسبة لعناصر الأجر المتغير التي تدخل في حساب هذا
الأجر بنسبة تقل عن ١٠٠ ٪ منها فإنه في حالة تغيير الاشتراك عنها إلى نسبة أعلى
يعاد حساب المتوسط بمراعاة النسبة الجديدة .
مادة ثلثية - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ،

وزارة للتأمينات الاجتماعية

قرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٠

بشأن مدد الإعانات الخارجية والإجازات الخاصة للعمل
بالخارج التي تقضى بدول بينها وبين جمهورية مصر
العربية اتفاقية للتأمينات الاجتماعية تقضى بتحويل الاشتراكات^(١)

وزيرة التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي؛
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٥ بتحديد وسائل دفع اشتراكات
التأمين الاجتماعي باللند الأجنبية وسعر التحويل ومواعيد الأداء ولأجر الاشتراك عن
مدد الإعارة الخارجية ومدد الإجازة الخاصة للعمل بالخارج؛
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ١٥ لسنة ١٩٩٠ بشأن منح مهلة للإعفاء من
المبلغ الإضافي المحدد بواقع ٥٠ ٪ فى غير الأحوال المنصوص عليها بالقرار
الوزارى رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٥ ؛
وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ ٢٤ / ٥ / ١٩٩٠ ؛

قرر

مادة ١ - يكون تاريخ وجوب أداء الاشتراكات المستحقة عن مدد الاعانات
الخارجية والإجازات الخاصة للعمل بلحدى الدول التي بينها وبين جمهورية مصر
العربية اتفاقية للتأمينات الاجتماعية تقضى بتحويل الاشتراكات إلى دولة الموطن وكذلك
الأكساط المستحقة خلال المدد المشار إليها هو أول الشهر التالى لتاريخ ورود المبالغ
المذكورة إلى البنك المختص.

مادة ٢ - تستوفى المبالغ المنصوص عليها فى المادة ١ من الاشتراكات
المحولة لحساب المؤمن عليه وإذا زانت المبالغ المحولة عن المبالغ المستحقة للهيئة
أدى للمؤمن عليه الفرق.

(١) الواقع المصرية - العدد ١٦٦ فى ٣٠ يولييه ١٩٩٠.

وإذا لم تكف المبالغ المحولة في سداد المبالغ المستحقة للهيئة المختصة فيتعين على المؤمن عليه أداء ما تبقى عليه دفعة واحدة خلال ميعاد أقصاه ستة أشهر من تاريخ إخطاره

ويلتزم المؤمن عليه في حالة عدم السداد خلال الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة بأداء المبالغ الإضافية الآتية:

(١) ١٪ شهريا من رصيد الاشتراكات والأقساط المستحقة عليه وذلك عن المدة من تاريخ وجوب الأداء المنصوص عليه في المادة ١ حتى نهاية شهر السداد.
(٢) ٥٠٪ من رصيد الاشتراكات المستحقة عليه.

مادة ٣ - على صاحب العمل تطبيق انتفاع المؤمن عليه بأحكام هذا القرار على إخطار من الهيئة التأمينية المختصة بما يفيد أن المؤمن عليه قد تقدم إليها بالمستند الدال على التأمين عليه بدولة العمل وذلك عند كل تجديد للاعارة أو الأجازة.

مادة ٤ - يعمل بأحكام قرار وزير التأمينات رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القرار.

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره.

وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية

قرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٠

بشأن أجر الاشتراك للمتغير^(١)

وزيرة التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي؛
وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٠ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة وللقطاع
العام؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤ بشأن قواعد حساب عناصر أجر
الاشتراك المتغير في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥؛
وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ ١٧ / ٦ / ١٩٩٠؛

قرر

مادة ١ - تدخل العلاوة الخاصة المقررة للعاملين بالدولة وللقطاع العام بالقانون
رقم ١٣ لسنة ١٩٩٠ المشار إليه بالكامل في أجر الاشتراك المتغير.
ويسرى هذا الحكم على العلاوة المماثلة التي يقرها صاحب العمل في القطاع
الخاص.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من

١٩٩٠/٧/١

وزارة التأمينات

قرار رقم ٣١ لسنة ١٩٩١

بشأن أجر الاشتراك المتغير (١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الإجتماعى ؛
وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩١ بقرار علاوة خاصة للعاملين بالدولة
والقطاع العام ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤ بشأن قواعد حساب عناصر اجر
الاشتراك المتغير فى قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؛
وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ ٢٣ / ٥ / ١٩٩١ ؛
قرر

مادة ١ - تدخل العلاوة الخاصة المقررة للعاملين بالدولة والقطاع العام بالقانون
رقم ١٣ لسنة ١٩٩١ المشار إليه بالكامل فى أجر الاشتراك المتغير.
ويسرى هذا الحكم على العلاوة المماثلة التى يقرها صاحب العمل فى القطاع
الخاص.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من
١٩٩١/٦/١ ،

(١) الوقائع المصرية - العدد ١٦٧ فى ٢٩ يوليو ١٩٩١ .

وزارة التأمينات

قرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٩١

بشأن بعض الأحكام المنظمة لصلاب مدد الاجازات
الخاصة بدون أجر ضمن مدد الاشتراك في التأمين^(١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥؛
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٨ بتحديد مواعيد ايداء الرغبة
وأداء الاشتراكات عن مدد الاجازات الخاصة بدون أجر ؛
وعلى المنكرة المعروضة علينا بتاريخ ٣ / ١١ / ١٩٩١ ؛
قرر

المادة الأولى

مدد الاجازات الخاصة بدون أجر التي لم تستوف بشأنها إجراءات ايداء الرغبة في
حسابها أو عدم حسابها ضمن مدة الاشتراك في التأمين المنصوص عليها بالقرار رقم
٢٤ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه حتى تاريخ صدور هذا القرار يكون للمؤمن عليه الحق
في ايداء الرغبة في حسابها في ميعاد ينتهي في ٣١ / ١٢ / ١٩٩٢ وبما لا يجاوز
اليوم السابق لتحقق واقعة الاستحقاق لمزايا تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة.
ويؤدي المؤمن عليه الاشتراكات المستحقة عن مدة الاجازة دفعة واحدة في ميعاد
غايته نهاية للشهر التالي الذي ألبيت فيه الرغبة فإذا انتهى الميعاد دون السداد يتبع في
شأن تحصيل المبالغ المستحقة لأحكام المادتين السابعة والرابعة عشر من القرار رقم ٢٤
لسنة ١٩٨٨ المشار إليه.

المادة الثانية

الحالات التي قام فيها المؤمن عليه بأداء المبالغ المطلوبة عن مدة الاجازة الخاصة
بدون أجر دفعة واحدة أو بدئ في تحصيل الأقساط المستحقة عنها رغم عدم استيفاء
الإجراءات المنصوص عليها في القرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٨ يعتبر أداء المبلغ رغبة

(١) المرقع المصرية - العدد ٢٩٢ في ٢٥ ديسمبر ١٩٩١.

منه في طلب حساب مدة الاجازة ضمن مدة الاشتراك في التأمين ، وعلى صاحب العمل استيفاء إجراءات إيداء الرغبة المنصوص عليها في القرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه.

المادة الثالثة

يضاف بند برقم ٤ إلى المادة الثالثة عشر من القرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه نصه الآتي : [تنظر التعديل المنشور بالقرار المعدل .

المادة الرابعة

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ صدوره ،

وزارة للتأمينات

قرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٩٢

بشأن أجر الاشتراك المتغير في قانون التأمين
الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ (١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي؛
وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي
الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ويزيادة المعاشات ؛
وعلى القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة
والقطاع العام ؛
وعلى القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة
والقطاع العام ؛
وعلى لقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٩ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة
والقطاع العام ؛
وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٠ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع
العام ؛
وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩١ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع
العام ؛
وعلى لقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٢ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة وضم
المعاشات الإضافية إلى الأجور الأساسية ؛
وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين
التأمين الاجتماعي ؛
وعلى قرار رئيس الوزراء رقم ٦٧٩ لسنة ١٩٨٤ في شأن البدلات التي لا تعتبر
جزءاً من أجر الاشتراك في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة

١٩٧٥ :

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٤ بشأن الوهبة التي تعتبر جزءاً من أجر الاشتراك في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؛
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤ بشأن قواعد حساب عناصر أجر الاشتراك المتغير في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؛
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٧ بشأن أجر الاشتراك المتغير ؛
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ بشأن تحديد الحد الأقصى لأجر الاشتراك المتغير لمن يشغل منصب وزير ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٨ بشأن أجر الاشتراك المتغير ؛
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٩ بشأن أجر الاشتراك المتغير ؛
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٠ بشأن أجر الاشتراك المتغير ؛
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٣١ لسنة ١٩٩١ بشأن أجر الاشتراك المتغير ؛
وعلى كتاب الاتحاد العام لنقابات عمال مصر رقم ٢٠٩ المؤرخ في ١٩ / ١٢ / ١٩٩٠ ؛

وعلى توصيات اللجنة المشتركة من لجنة القوى العاملة ومكتب لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب الواردة بتقرير اللجنة السادس عشر الصادر في ٣٠ / ٥ / ١٩٩٢ ؛

فرد

مادة ١ - اعتباراً من ١ / ٧ / ١٩٩٢ يتم الاشتراك عن كامل عناصر أجر الاشتراك المتغير بحد أقصى مقداره ٦٠٠٠ جنيه سنوياً وذلك مع عدم الإخلال بأحكام قرار وزير التأمينات رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه.

مادة ٢ - تدخل العلاوة الخاصة المقررة للعاملين بالدولة والقطاع العام بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٢ المشار إليه بالكامل في أجر الاشتراك المتغير.
ويسرى هذا الحكم على العلاوات المماثلة التي يقرها صاحب العمل في القطاع الخاص.

مادة ٣ - لا تعتبر العلاوات الخاصة المقررة بالقوانين التالية جزءاً من أجر

الإشتراك المتغير اعتباراً من التاريخ المحدد قرين كل منها:

العلاوة المقررة بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٢

العلاوة المقررة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٣

العلاوة المقررة بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٩ اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٤

العلاوة المقررة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٠ اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٥

العلاوة المقررة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩١ اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٦

العلاوة المقررة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٢ اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٧

ويراعى فى تحديد كل علاوة لا تعتبر جزءاً من أجر الإشتراك المتغير الآتى:

١ - بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين فى القطاع الخاص ألا تتجاوز نسبة العلاوة

النسبة المنصوص عليها فى القانون الذى قررها.

٢ - يحدد الحد الأقصى لقيمة كل علاوة بقيمة علاوة محسوبة على أساس أجر

إشتراك أساسى مقداره ٢٥٠ جنيهاً وبما لا يجاوز المقدار المطلوب لإستكمال الحد

الأقصى لأجر الإشتراك الأساسى فى تاريخ ضمها.

مادة ٤ - يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار.

مادة ٥ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو

قرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٩٢
بشأن قواعد تنظيم ضم العلاوات
الخاصة إلى أجر الاشتراك الأساسي^(١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي؛
وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات
للقوات المسلحة؛

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي
الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ويزيادة المعاشات؛

وعلى القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة
والقطاع العام؛

وعلى القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة
والقطاع العام؛

وعلى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٨ بزيادة المعاشات؛
وعلى القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٩ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة للقطاع
العام؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٩ بزيادة المعاشات؛
وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٠ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع
العام؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٠ بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قانون
التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥؛

وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩١ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع
العام؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ بزيادة المعاشات.

(١) المذكرة المصرية - العدد ١٩٨ في أول مجلد ١٩٩٢.

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٢ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة وضم
العلاوات الإضافية إلى الأجور الأساسية ؛
وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين
التأمين الاجتماعي ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٥٣ لسنة ١٩٩٢ بشأن أجر الاشتراك المتغير فى
قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؛
وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ ٢٨ / ٦ / ١٩٩٢ ؛
قرر

مادة ١ - تضاف للعلاوات الخاصة المستحقة وفقا للقوانين التالية إلى أجر
الاشتراك الأساسى اعتبارا من التاريخ المحدد قرين كل منها:

العلاوة المقررة بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ اعتبارا من أول يوليو ١٩٩٢

العلاوة المقررة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ اعتبارا من أول يوليو ١٩٩٣

العلاوة المقررة بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٩ اعتبارا من أول يوليو ١٩٩٤

العلاوة المقررة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٠ اعتبارا من أول يوليو ١٩٩٥

العلاوة المقررة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩١ اعتبارا من أول يوليو ١٩٩٦

العلاوة المقررة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٢ اعتبارا من أول يوليو ١٩٩٧

ويراعى فى تحديد كل علاوة تضاف إلى أجر الاشتراك الأساسى الآتى:

(١) بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين فى القطاع الخاص ألا تتجاوز نسبة العلاوة
النسبة المنصوص عليها فى القانون الذى قررها.

(٢) يحدد الحد الأقصى لقيمة العلاوة محسوبة على أساس أجر اشتراك أساسى
مقداره ٢٥٠ جنيها شهريا.

(٣) ألا يجاوز أجر الاشتراك الأساسى بعد ضم العلاوة الحد الأقصى لهذا الأجر
فى تاريخ ضمها.

مادة ٢ - يزداد الحد الأقصى لأجر الاشتراك الأساسى السنوى إلى التقييم المبينة
فيما يلى اعتبارا من التاريخ المحدد قرين كل منها:

٣٦٠٠ جنيه اعتبارا من أول يوليو ١٩٩٢

٤٠٥٠ جنيه اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٣

٤٥٠٠ جنيه اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٤

٤٩٥٠ جنيه اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٥

٥٤٠٠ جنيه اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٦

٦٠٠٠ جنيه اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٧

مادة ٣ - في تحديد أجر تسوية معاش تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء المستحق في حالات بلوغ سن الشيخوخة أو العجز أو الوفاة وكذلك حالات الفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو إلغاء الوظيفة بالنسبة للعاملين ب وحدات للجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة ووحدات القطاع العلم يراعى في العلاوة التي تم إضافتها إلى أجر الاشتراك الأساسي ما يلي:

(١) في الحالات التي يتحدد فيها أجر تسوية المعاش بمتوسط الأجور التي أدت على أساسها الاشتراكات تضاف العلاوة إلى أجر فترة المتوسط السابقة على إضافة العلاوة إلى أجر الاشتراك الأساسي.

(٢) في الحالات التي يتحدد فيها أجر تسوية المعاش بغير متوسط الأجور التي أدت على أساسها الاشتراكات تضاف إلى أجر للتسوية العلاوة التي تم إضافتها إلى أجر الاشتراك الأساسي.

ويسرى حكم البند ٢ من الفقرة السابقة في شأن حالات انتهاء الخدمة نتيجة إصابة عمل بالنسبة للعاملين ب كادرات خاصة وذلك في حالة تسوية المعاش وفقاً للقوانين الخاصة بها.

ويشترط لتطبيق حكم هذه المادة أن يكون المؤمن عليه مشتركاً عن العلاوة الخاصة في تاريخ انتهاء خدمته.

مادة ٤ - تدخل العلاوة التي تم إضافتها إلى أجر الاشتراك الأساسي ضمن فترة المتوسط الشهري للأجور التي أدت على أساسها الاشتراكات اعتباراً من تاريخ إضافتها للأجر المشار إليه وذلك في تحديد الحقوق الآتية:

المعاش المبكر.

تعويض الدفعة الواحدة المستحق وفقاً للمواد أرقام ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ من قانون

للتأمين الاجتماعي المشار إليه والمادة رقم ٩٩ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة المشار إليه.

المكافأة وذلك بمراعاة استبعاد العلاوة من أجر حساب المكافأة عن المدة المحسوبة وفقا للمادة ٣٤ من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه إذا لم يكن أجر حساب المبالغ المطلوبة عنها قد تضمن قيمة العلاوة.

معاش العجز أو الوفاة نتيجة إصابة عمل.

تعويض العجز نتيجة إصابة عمل.

التعويض الإضافي.

كما يسرى حكم هذه المادة على حالات الاستحقاق المنصوص عليها في المادة ٣ لذا لم يكن المؤمن عليه مشتركا عن العلاوة الخاصة في تاريخ انتهاء خدمته.

مادة ٥ - يزداد الحد الأقصى الرقعى الشهري لمعاش الأجر الأساسى إلى القيم المبينة فيما يلى اعتبارا من التاريخ الموضح قرين كل منها:

٢٤٠ جنيها اعتبار من أول يوليو ١٩٩٢

٢٧٠ جنيها اعتبار من أول يوليو ١٩٩٣

٣٠٠ جنيها اعتبار من أول يوليو ١٩٩٤

٣٣٠ جنيها اعتبار من أول يوليو ١٩٩٥

٣٦٠ جنيها اعتبار من أول يوليو ١٩٩٦

٤٠٠ جنيها اعتبار من أول يوليو ١٩٩٧

مادة ٦ - يزداد الحد الأدنى الرقعى الشهري لمعاش الأجر الأساسى اعتبار من أول يوليو ١٩٩٢ حتى أول يوليو ١٩٩٧ بمقدار خمسة جنيهات مقابل كل علاوة خاصة تم إضافتها إلى أجر الاشتراك الأساسى وذلك إذا كان المؤمن عليه مشتركا عنها فى تاريخ انتهاء خدمته.

مادة ٧ - لا تستحق كل من الزيادات المقررة بالقوانين التالية عن العلاوات الخاصة للحالات التى ينشأ فيها الحق فى المعاش اعتبارا من التاريخ المحدد قرين كل منها:

الزيادة المقررة بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه اعتبارا من أول يوليو

١٩٩٣

الزيادة المقررة بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٩ المشار إليه اعتباراً من أول يوليو

١٩٩٤

الزيادة المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٠ المشار إليه اعتباراً من أول

يوليو ١٩٩٥

الزيادة المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المشار إليه اعتباراً من أول

يوليو ١٩٩٦

الزيادة المقررة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ المشار إليه اعتباراً من أول

يوليو ١٩٩٧

ويراعى فى تحديد كل من هذه الزيادات القواعد الآتية:

(١) الأحكام المنصوص عليها فى القانون المقرر للزيادة.

(٢) يتحدد الحد الأقصى لقيمة العلاوة المستحق عنها الزيادة بقيمة علاوة منسوبة

إلى الحد الأقصى لأجر الاشتراك الأساسى فى ٣٠ / ٦ / ١٩٩٢

(٣) بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين فى القطاع الخاص ألا تتجاوز قيمة العلاوة

التي تتحدد على أساسها الزيادة نسبة العلاوة التي حدها صاحب العمل بما لا يجاوز

نسبة العلاوة المقررة للعاملين بالدولة والقطاع العام منسوبة إلى أجر اشتراك المؤمن

عليه الأساسى فى تاريخ بدء استحقاقها وبمراعاة ألا يجاوز الأجر المنسوب إليه نسبة

العلاوة لحد الأقصى لأجر الاشتراك الأساسى فى ٣٠ / ٦ / ١٩٩٢

مادة ٨ - يتم تحديد المبالغ التي تلتزم بها الخزنة العامة مقابل الزيادة فى الحقوق

التأمينية عن الأجر الأساسى نتيجة حسابها وفقاً لأحكام هذا القرار طبقاً للقرار الذى

يصدر فى هذا الشأن بالاتفاق مع وزير المالية.

مادة ٩ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو

١٩٩٢

وزارة التأمينات الاجتماعية

قرار رقم ١١٧ لسنة ١٩٩٢

بشأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بصرف المعاشات^(١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥؛
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ في شأن الأحكام التي تتبع في
صرف المزايا التأمينية؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٥ لسنة ١٩٨٧ بتعديل القرار الوزاري رقم ٢١٤
لسنة ١٩٧٧ في شأن الأحكام التي تتبع في صرف المزايا التأمينية؛
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٢ بشأن نظم ومواعيد وكيفية
صرف المعاشات والجهات التي تصرف منها؛
قرر

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٣٦ من القرار الوزاري رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧
المشار إليه النص الآتي:

مع عدم الإخلال بحكم المادة ٣٥ على من يتولى صرف المعاش أن يقدم إلى
الجهة التأمينية المختصة كل ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ استحقاق المعاش إقراراً منه
على الاستمارة رقم ١١٠ المرفق نموذجها لإثبات مدى استمرار استيفاء شروط
استحقاق صرف المعاش، ويتم للتوقيع على هذه الاستمارة من لقاؤه بالصرف أمام
الموظف المختص بالجهة الموجود بها ملف المعاش وذلك بعد التثبت من شخصيته
وصفته .

ويقدم الإقرار المشار إليه سنوياً في يناير من كل عام في الحالات الآتية:

- ١ - المعاشات التي يتم صرفها على الحسابات الجارية بالبنوك.
- ٢ - المعاشات التي تصرف بموجب توكيل ، ويقدم الإقرار المشار إليه من
الموكل متضمناً موافقته على استمرار الصرف للتوكيل.

(١) لوقائع المصرية - العدد ١١٢ في ١٨ مايو ١٩٩٢.

لم تنشر القرارات المشار إليها بالقرار لثغراء بالوقائع المصرية.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من
١٩٩٣/١/١ ،

وزارة للتأمينات الاجتماعية

قرار رقم ٢ لسنة ١٩٩٣

بشأن بعض الأحكام المنظمة لحساب مدد الإجازات
الخاصة بدون أجر ضمن مدد الاشتراك في التأمين^(١)

وزير للتأمينات

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥؛
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٨ بتحديد مواعيد الرغبات وأداء
الاشتراكات عن مدد الإجازات الخاصة بدون أجر ؛
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٧٤ لسنة ١٩٩١ بشأن بعض الأحكام المنظمة
لحساب مدد الإجازات الخاصة بدون أجر ضمن مدد الاشتراك في التأمين ؛
وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ ١ / ١ / ١٩٩٣ ؛

قرر

المادة الأولى

مدد الأجازات الخاصة بدون أجر التي لم تتم بشأنها إجراءات إيداء الرغبة في
حسابها أو عدم حسابها ضمن مدة الاشتراك في التأمين المنصوص عليها بالقرار رقم
٢٤ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه يكون للمؤمن عليه الحق في إيداء الرغبة في حسابها في
ميعاد ينتهي في ٣١ / ١٢ / ١٩٩٣ وبما لا يجاوز اليوم السابق لتحقيق واقعة الاستحقاق
لمزايا تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة.

ويؤدي المؤمن عليه الاشتراكات المستحقة عن مدة الإجازة دفعة واحدة في ميعاد
غايته نهاية الشهر التالي للشهر الذي أبدت فيه الرغبة فإذا انتهى الميعاد دون السداد
يتبع في شأن تحصيل المبالغ المستحقة لأحكام الملتين السادسة والرابعة عشر من القرار
رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه.

(١) الواقع المصرية - العدد ٦١ في ١٣ مارس ١٩٩٣.

المادة الثانية

الحالات التي قام فيها المؤمن عليه قبل تاريخ العمل بهذا القرار بأداء المبالغ المطلوبة عن مدة الإجازة الخاصة بدون أجر دفعة واحدة أو بدئى فى تحصيل الأقساط المستحقة عنها رغم عدم استيفاء الإجراءات المنصوص عليها فى القرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٨ يعتبر أداء المبالغ رغبة منه فى حساب مدة الإجازة ضمن مدة الاشتراك فى التأمين وعلى صاحب العمل استيفاء إجراءات إيداء الرغبة المنصوص عليها بالقرار المشار إليه.

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ،

وزارة التامينات

قرار رقم ١٩ لسنة ١٩٩٣

بشأن التجاوز عن استرداد المبالغ التي صرفت بالمخلفة
لأحكام حظر الجمع بين المعاشات أو بين المعاش والدخل^(١)

وزير التامينات

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؛
وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٠ بزيادة المعاشات وتعديل بعض احكام قانون
التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؛
وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ بزيادة المعاشات وتعديل بعض احكام قوانين
التأمين الاجتماعي ؛
وعلى المذكورة المعروضة علينا بتاريخ / ٢ / ١٩٩٣ ؛

قرر

مادة ١ - في تطبيق حكم المادة الثامنة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ المشار
إليه يتحدد المبلغ الذي يتم التجاوز عن تحصيله في الحالات التي صرفت فيها مبالغ
على خلاف احكام حظر الجمع بين المعاشات أو بين المعاش والدخل المعسول بها قبل
١ / ٧ / ١٩٩٠ بالتتابع الآتي:

١ - في حالة لجمع بين المعاشات :

- (أ) يتم تصحيح توزيع المعاش بين المستحقين بمراعاة احكام حظر الجمع في
تاريخ الاستحقاق ، كما يتم تبعا لذلك تصحيح الزيادات التي أضيفت للمعاش .
(ب) يتم إعادة للتوزيع بالتفراس أن حدود الجمع مائة جنيه شهريا .
(ج) يتجاوز عن تحصيل رصيد الدين في ١ / ٧ / ١٩٩٢ وذلك في حدود
الفرق بين حدود الجمع المشار إليها في البند ١* وحدود الجمع المشار إليها في البند

(١) الوثائق المصرية - العدد ١٣٣ في ٥ يونيو ١٩٩٣ .

"ب" وما زاد عن ذلك يتم تحصيله.

٢ - فى حالة الجمع بين المعاش والنخل :

يتم للتجاوز عن تحصيل المبالغ التى صرفت قبل ١ / ٧ / ١٩٩٢ بالزيادة على حدود الجمع بواقع مائة جنيه شهريا.

مادة ٢ - فى تحديد قيمة رصيد الدين المطلوب تحصيله يراعى إذا كان المستحق قد توافرت فى شأنه شروط الاستحقاق لأى من الحقوق التأمينية تخصم هذه الحقوق من الرصيد المستحق قبل أعمال التجاوز.

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ،

وزارة التأمينات

قرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٣

بشأن قواعد حساب المكافأة عن المدة المحسوبة وفقاً
للمادة الرابعة عشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤^(١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي؛
وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي
الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ويزيادة المعاشات ؛
وعلى القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة
والقطاع العام ؛
وعلى القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة
والقطاع العام ؛
وعلى القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٩ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة
والقطاع العام ؛
وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٠ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع
العام ؛
وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩١ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع
العام ؛
وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٢ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة وضم
العلاوات الإضافية إلى الأجور الأساسية ؛
وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ بزيادة للمعاشات وتعديل بعض أحكام
قوانين التأمين الاجتماعي ؛

(١) الموقّع المصرية - العدد ١٦٦ في ٢٨ يوليه ١٩٩٣.

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٦٤ لسنة ١٩٩٢ بشأن قواعد تنظيم ضم العلاوات الخاصة إلى أجر الاشتراك الأساسى ؛
وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ ٢٧ / ٣ / ١٩٩٣ ؛

قرر

مادة ١ - يجوز للجهات التى سبق أن طلبت زيادة نسبة اشتراكها فى نظام المكافأة المنصوص عليه فى قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تطبيقاً لأحكام المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتحويل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى المشار إليه ، أو تلك التى طلبت حساب عدد من السنوات ضمن مدة اشتراك العاملين بها فى النظام المذكور ، وتم سددا المبلغ المقابل لذلك محسوباً على أساس الأجر الأساسى قبل ضم أى من العلاوات الخاصة إليه ، يجوز لهذه الجهات أن تطلب حساب المكافأة على أساس متوسط الأجر الأساسى مضاعفاً إليه قيمة العلاوة الخاصة التى تم ضمها إلى الأجر الأساسى وذلك مقابل أدائها مبلغاً يحسب وفقاً للجدول رقم ٤ المرفق بقانون التأمين الاجتماعى عن قيمة العلاوة والمدة التى أضيفت إلى مدة المكافأة لكل مؤمن عليه أو المدة التى زيدت فيها نسبة اشتراكها فى المكافأة.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ المشار إليه ،

وزارة للتأمينات
قرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٩٣
بشأن أجر الاشتراك المتغير^(١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي؛
 وعلى القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٣ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة
 والقطاع العام؛
 وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٥٣ لسنة ١٩٩٢ بشأن أجر الاشتراك المتغير في
 قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥؛
 وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ ١٩ / ٦ / ١٩٩٣؛

قرر

مادة ١ - تدخل العلاوة الخاصة المقررة للعاملين بالدولة والقطاع العام بالقانون
 رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٣ المشار إليه بالكامل في أجر الاشتراك المتغير.
 ويسرى هذا الحكم على العلاوة المماثلة التي يقرها صاحب العمل في القطاع
 الخاص.
مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من
 ١٩٩٣/٧/١ ،

(١) الوقائع المصرية - العدد ١٩١ في ٢٦ أغسطس ١٩٩٣.

وزارة التأمينات

قرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٩٣

بشأن شروط وقواعد صرف منحة الابن أو الأخ الذى تتوافر
بشأنه إحدى حالات قطع المعاش اعتباراً من ١ / ٧ / ١٩٩٢^(١)

وزير التأمينات والشئون الاجتماعية

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين
التأمين الاجتماعى ؛

قرر

مادة أولى

تحدد المنحة المقررة للابن أو الأخ متى توافرت فى شأنه إحدى حالات قطع
المعاش اعتباراً من ١ / ٧ / ١٩٩٢ وفقاً للقواعد الآتية:

١ - تحسب المنحة بما يساوى مجموع المعاش المستحق عن الأجر الأساسى
والاجر المتغير للابن أو الأخ عن سنة شاملاً ما أضيف إليه من زيادات وإعانات حتى
تاريخ قطع المعاش.

٢ - إذا كان نصيب الابن أو الأخ فى المعاش موقوفاً كله أو جزء منه فتحدد قيمة
المنحة على أساس قيمة المعاش المستحق كاملاً.

٣ - لا يدخل فى تحديد قيمة المنحة جزء المعاش الذى آل للابن أو الأخ بسبب
يقف معاش مستحق آخر.

٤ - يكون الحد الأدنى مصوباً وفقاً لما تقدم مائتى جنيه.

ولا تستحق المنحة إلا مرة واحدة.

مادة ثانية

على الهيئة التأمينية المختصة بصرف المنحة إخطار مديرية الشئون الاجتماعية
لواقع فى دائرتها محل إقامة الابن أو الأخ ببيانات للمنحة المنصرفة وفقاً للنموذج

(١) ترقيم شمسية - العدد ٢٥٣ فى ٩ نوفمبر ١٩٩٣.

المرفق للنظر في إمكانية إشراكه في أحد المشروعات الإنتاجية الصغيرة في إطار مشروعات الأسر المنتجة.

مادة ثلثة

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ،

وزارة التأمينات

قرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٤

بشأن بعض الأحكام المنظمة لحساب مدد الإجازات
الخاصة بدون أجر ضمن مدد الاشتراك في التأمين^(١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة

١٩٧٥؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٨ بتحديد مواعيد إيداء الرغبة
ولداء الاشتراكات عن مدد الإجازات الخاصة بدون أجر ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٧٤ لسنة ١٩٩١ بشأن بعض الأحكام المنظمة
لحساب مدد الإجازات الخاصة بدون أجر ضمن مدد الاشتراك في التأمين ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢ لسنة ١٩٩٣ بشأن بعض الأحكام المنظمة
لحساب مدد الإجازات الخاصة بدون أجر ضمن مدد الاشتراك في التأمين ؛
وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ ٣٠ / ٣ / ١٩٩٤ ،

قرر

المادة الأولى

يجوز للمؤمن عليهم الذين لم يبدوا رغبتهم في حساب مدد الإجازات الخاصة
بدون أجر ، إيداء رغبتهم في حساب هذه المدد ضمن مدة الاشتراك في التأمين وفقاً
للقرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه في ميعاد غايته ٣١ / ١٢ / ١٩٩٤ وبما لا
يجاوز اليوم السابق لتحقق واقعة الاستحقاق لمزايا تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة.

ويؤدي المؤمن عليه الاشتراكات المستحقة عن مدة الإجازة دفعة واحدة في ميعاد
غايته نهاية لشهر التالى للشهر الذى أبدت فيه الرغبة فإذا انتهى الميعاد دون السدلا
يتبع فى شأن تحصيل المبالغ المستحقة أحكام المادتين السادسة والرابعة عشر من

(١) الموقّع المصرية - العدد ١٣٨ فى ٢٣ يوليه ١٩٩٤.

القرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه:

المادة الثانية

الحالات التي قلم فيها المؤمن عليه قبل تاريخ العمل بهذا القرار بأداء المبالغ المطلوبة عن مدة الإجازة الخاصة بدون أجر دفعة واحدة أو بدئ في تحصيل الأقساط المستحقة عنها رغم عدم استيفاء الإجراءات المنصوص عليها في القرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٨ يعتبر أداء المبالغ رغبة منه في حساب مدة الإجازة ضمن مدة الاشتراك في التأمين وعلى صاحب العمل استيفاء إجراءات إيداء للرغبة المنصوص عليها بالقرار المشار إليه.

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ،

وزارة التأمينات
قرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٩٤
بشأن أجر الاشتراك المتغير^(١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي؛
وعلى القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩٤ بمنح العاملين بالدولة علاوة خاصة وتعديل
بعض أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٨؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٥٣ لسنة ١٩٩٢ بشأن أجر الاشتراك المتغير في
قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؛
وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ ٢٢ / ٦ / ١٩٩٣ ؛

قرر

مادة ١ - تعتبر العلاوة الخاصة المقررة للعاملين بالدولة وللقطاع العام بالقانون
رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩٤ للمشار إليه عنصرا من عناصر أجر الاشتراك المتغير .
ويسرى حكم الفقرة السابقة على العلاوة المماثلة التي يقرها صاحب العمل في
القطاع الخاص.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من
١٩٩٤/٧/١ ،

(١) الوقائع المصرية - العدد ١٩٩ في ٥ سبتمبر ١٩٩٤ .

وزارة للتأمينات
قرار رقم ٥٦ لسنة ١٩٩٤
بتعديل جدول أمراض المهنة رقم ١
للمرافق لقانون التأمين الاجتماعي^(١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٣ بتعديل جدول أمراض المهنة
رقم ١ المرافق لقانون التأمين الاجتماعي ؛

وعلى ما عرضه علينا السيد الدكتور وزير الصحة ؛

وعلى موافقة مجلس إدارة كل من الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية والهيئة
القومية للتأمين والمعاشات ؛

وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ ٢٦ / ٦ / ١٩٩٤ ؛

قرر

مادة ١

يستبدل بنص البند ٢١ من جدول أمراض المهنة رقم ١ المرافق لقانون التأمين
الاجتماعي المشار إليه ، النص الآتي

(١) المرقع المصرية - العدد ١٩٩ في ٥ / ٩ / ١٩٩٤

معامل	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المصيبة لهذا المرض
٢١	الجمرة الخبيثة انتراكس	كل عمل يستدعي الاتصال بحيوانات مصابة بهذا المرض أو تدلول رممها أو أجزاء منها أو منتجاتها الخام أو مخلفاتها بما في ذلك الجلود والحوافر والشعر والقرون وكذلك العسل في شحن وتفرغ أو نقل البضائع المحتوية على منتجات الحيوانات الخام أو مخلفاتها أو البضائع التي يحتمل أن تكون قد تلوثت بأبواغ المرض " حريصات المرض " عن طريق الحيوانات أو فضلاتها .

مادة ٢

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ،

وزارة للتأمينات

قرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٩٤

بشأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بصرف المعاشات^(١)

وزير للتأمينات

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥؛
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ في شأن الأحكام التي تتبع في
صرف المزايا التأمينية؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٥ لسنة ١٩٨٧ بتعديل القرار رقم ٢١٤ لسنة
١٩٧٧ في شأن الأحكام التي تتبع في صرف المزايا التأمينية؛
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٢ بشأن نظام ومواعيد وكيفية
صرف المعاشات والجهات التي تصرف منها؛
وعلى المذكرة للمعرضة علينا بتاريخ ٩ / ٧ / ١٩٩٤؛

قرر

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٣٦ من القرار الوزاري رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧
المشار إليه ، النص الآتي:

مع عدم الإخلال بحكم المادة ٣٥ على من يتولى صرف المعاش أن يقدم إلى
الجهة التأمينية المختصة كل ثلاث سنوات من تاريخ استحقاق المعاش إقراراً منه على
النموذج رقم ١١٠ المرفق لإثبات مدى استمرار استيفاء شروط استحقاق صرف
المعاش.

ويكون تقديم الإقرار المشار إليه سنوياً في يناير من كل عام ، في الحالات الآتية

- ١ - المعاشات التي يتم صرفها على الحسابات الجارية بالبنوك.
- ٢ - المعاشات التي تصرف بموجب توكيل ويقدم الإقرار المشار إليه من الموكل
متضمناً موافقته على استمرار الصرف بالتوكيل.

(١) المرقع مصرية - العدد ٢٠٢ في ٤ ديسمبر ١٩٩٤.

ومع عدم الإخلال بنص الفقرة السابقة يعفى من تقديم الإقرار المشار إليه صاحب المعاش طالما جاوز منه المستين فى التاريخ المقرر لتقديم الإقرار وكان يصرف معاشه بنفسه من إحدى الجهات الأتى بيانها:

١ - مناطق ومكاتب الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى وكذا حالات صرف المعاشات بالمنازل.

٢ - الخزنة العامة بوزارة المالية.

٣ - البنوك التجارية.

ويجوز للهيئة إيقاف صرف المعاش لمن يتخلف عن تقديم الإقرار فى الموعد المحدد.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره،

قرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٩٤

بشأن إطلاق مدة إعادة تقدير درجة العجز إلى
عشر سنوات بالنسبة لأمراض الغبار للرئوية^(١)

وزير للتأمينات

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥؛
وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين
التأمين الاجتماعي؛
وعلى كتابي الهيئة العامة للتأمين الصحي رقمي ٤٤٥ ، ٥٥٣١ المؤرخين ٢٦ /
١ / ١٩٩٤ ، ٢٨ / ٧ / ١٩٩٤ ؛
وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ ١٨ / ٨ / ١٩٩٤ ؛

قرر

المادة الأولى

تكون مدة إعادة الفحص الطبي المنصوص عليها بالمادة ٥٨ من قانون التأمين
الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ عشر سنوات من تاريخ ثبوت العجز
وذلك بالنسبة لأمراض الغبار الرئوية "نوموكينوزس" التي تنشأ عن:

- ١ - غبار السليكا "سليكوزس"
- ٢ - غبار الاسبتوس "أسبتوزس"
- ٣ - غبار القطن وغبار الكتان "بسينوزس"
- ٤ - غبار بودرة تلك "تليكوزس"

على أن تكون إعادة الفحص كالاتي:

- مرة كل سنة أشهر خلال السنة الأولى.
- مرة كل سنة خلال الثلاث سنوات التالية.
- مرة كل سنتين خلال الست سنوات التالية.

(١) الوقائع المصرية - العدد ٢٥١ في ٦ / ١١ / ١٩٩٤.

وعلى جهة العلاج أن تعيد تقدير درجة العجز فى كل مرة ولا يجوز إعادة التقدير بعد انتهاء العشر سنوات المشار إليها.

المادة الثانية

يسرى حكم المادة السابقة على حالات العجز التى لم يمض عليها عشر سنوات من تاريخ ثبوت العجز.

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ،

قرار ١٠٤ لسنة ١٩٨٥

بتحديد وسائل دفع اشتراكات التأمين الاجتماعي بالنقد الاجنبي

وسعر التحويل ومواعيد الأداء ولجر الاشتراك عن مدد الاعارة

الخارجية بدون اجر ومدد الاجازة الخاصة للعمل بالخارج

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي،

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض احكام قانون التأمين الاجتماعي

الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ،

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ١٦٣ لسنة ١٩٧٨ بتحديد نوع العملات الأجنبية

وسعر التحويل ومواعيد أداء الاشتراكات عن مدد الاعارة الخارجية بدون اجر ومدد

الاجازة الخاصة للعمل بالخارج ،

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٤ بشأن تحديد قواعد حساب مبالغ

الادخار والمدة التي تحسب مقابل هذه المبالغ ضمن مدة الاشتراك المستحق عنها

المكافأة ،

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٤ بتحديد قواعد حساب احتياطي

المعاش عن الأجر المحسوب بالانتاج أو بالعمولة أو بالوهبة وعن البدلات والمدة التي

تحسب مقابل هذا الاحتياطي ضمن مدة الاشتراك عن الأجر المتغير ،

وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٥ بشأن

تشكيل غرفة لتحديد العلوة التي تضاف الى سعر الصرف المعلن في مجمع البنوك

المعتمدة باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ،

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٥ بتحديد وسائل دفع اشتراكات

التأمين الاجتماعي بالنقد الاجنبي وسعر التحويل ومواعيد الأداء ولجر الاشتراك عن

مدد الاعارة الخارجية بدون اجر ومدد الاجازة الخاصة للعمل بالخارج ،

وعلى موافقة رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٧ بأن تتم للمحاسبة على

النقد الأجنبي بالنسبة لاشتراكات التأمين الاجتماعي للمصريين العاملين في الخارج بالسعر المميز ،

وعلى توجيه رئيس مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٩ بعدم تجديد الاعارة الخارجية بدون اجر أو الاجازة الخاصة للعمل بالخارج الا بعد أداء اشتراكات التأمين الاجتماعي بالعملة الأجنبية ،

وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ ١٩٨٥/١٢/١ ،

قرر

مادة أولى

يكون أداء الاشتراكات عن مدد الاعارة الخارجية ومدد الاجازة الخاصة للعمل بالخارج باحدى الصلوات الأجنبية المعلن لها سعر من البنك المركزى المصرى .

وتؤدى الاشتراكات للهيئة المختصة بوسيلة البنك الذى تحدده أو احد فروع أو مراسليه وذلك باحدى وسائل الدفع الآتية :

(أ) التحويلات بالعملة الأجنبية .

(ب) لورق النقد الأجنبى أو شيكات مصرفية أو سياحية أو شيكات مقبولة الدفع .

(ج) المبالغ المخصومة من الحسابات الحرة المفتوحة بالنقد الأجنبى لدى

المصارف المعتمدة .

ويجوز بالنسبة للأشخاص الذين يعملون فى بلد مبرم بينه وبين مصر اتفاق أو ترتيبات دفع ثنائية مدد الاشتراكات بتحويلات عن طريق الحساب المفتوح فى الإطار المقرر لتسوية المدفوعات عن هذا الغرض فى الاتفاق التالى ..

مادة ثلثية

تتم المحاسبة بالنقد الأجنبى طبقا لأسعار الصرف المطبقة فى مجمع البنوك المعتمدة مضافا إليها العلاوة المقررة بمعرفة الغرفة المشكلة بموجب قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه وذلك فى تاريخ السداد.

مادة ثالثة

تتحدد الاشتراكات التى يلتزم المؤمن عليه بدأئها عن المدد المشار اليها وفقا لما يأتى :

(أ) حصة صاحب العمل وحصة المؤمن عليه فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة.

(ب) النسبة التى تغطى التعويض عن العجز المستديم والوفاة . فى تأمين اصابات العمل .

(ج) اشتراكات تأمين البطالة بالنسبة لفئات المؤمن عليهم المنتفعين بأحكامه .

مادة رابعة

تحسب الاشتراكات المنصوص عليها فى المادة الثالثة على أساس اجر المؤمن عليه بجهة عمله الاصلية بافتراض عدم اعارته أو حصوله على اجازة خاصة .

وتتحدد طريقة حساب اجر الاشتراك المتغير عن فترة الاعارة أو الاجازة على أساس ما كان يستحقه من هذا الأجر بافتراض مباشرته لعمله بجهة عمله الأصلية ، وإذا كانت بعض عناصر هذا الأجر يرتبط تحديد قيمتها بمعدلات أو مستوى أداء المؤمن عليه فتتحدد طريقة حساب هذه العناصر بمتوسط ما استحقه منها خلال السنة السابقة على الاعارة أو الاجازة أو مدة اشتراكه فى التأمين عن هذا الأجر إن قلت عن ذلك .

مادة خامسة

يلتزم المؤمن عليه بداء الاشتراكات والاقساط المستحقة عليه عن مدة الاعارة أو الاجازة فى المواعيد الدورية المحددة لأداء الاشتراكات عن الاجر الأساسى بافتراض عدم قيامه بالاعارة أو الاجازة .

ويلتزم المؤمن عليه فى حالة تأخيرها فى السداد بداء المبالغ الإضافية الآتية :

(أ) 1٪ شهريا من مجموع الاشتراكات للاقساط المستحقة عليه وذلك عن المدة من تاريخ وجوب الأداء حتى نهاية شهر السداد .

(ب) ٥٠٪ من رصيف الاشتراكات التي لم يؤدها خلال سنة الاعارة لوالاجازة ، ولا يستحق هذا المبلغ اذا عاد المؤمن عليه الى عمله قبل انتهاء السنة الأولى للاعارة لوالاجازة .

ويعفى المؤمن عليه من اداء المبالغ الاضافية في حالة السداد خلال شهر من تاريخ انتهاء سنة الاعارة لوالاجازة وتكون مهلة الاعفاء بالنسبة لآخر سنة سنة أشهر من تاريخ انتهاء الاعارة لوالاجازة .

مادة سائمة

اذا كان المؤمن عليه في اعارة لوالاجازة في تاريخ العمل بهذا القرار فيلتزم بأداء الاشتراكات والأقساط المستحقة عن مدة الاعارة لوالاجازة السابقة على التاريخ المشار فيه في تاريخ بدء أول سنة اعارة لوالاجازة تالية لتاريخ العمل بهذا القرار ، وفي حالة عدم تجديد الاعارة لوالاجازة يلتزم المؤمن عليه بأداء هذه المبالغ في تاريخ انتهائها .

ويلتزم المؤمن عليه في حالة تأخره في السداد بأداء المبالغ الاضافية الآتية :
() ١٪ من رصيف الاشتراكات والأقساط المستحقة عليه عن المدة من أول الشهر التالي لتاريخ وجوب الأداء حتى نهاية شهر السداد .

(ب) ٥٠٪ من رصيف الاشتراكات المستحقة عليه .

ويعفى المؤمن عليه من اداء المبالغ الاضافية اذا قلم بالسداد خلال المواعيد المحددة للاعفاء المنصوص عليها بالفقرة الأخيرة من المادة الخامسة وذلك بحسب الاحوال .

مادة سابعة

اذا كان المؤمن عليه قد انتهت اعارته لوالاجازة قبل تاريخ العمل بهذا القرار ولم يتم بسداد الاشتراكات والأقساط المستحقة عليه كلها أو بعضها حتى التاريخ المشار اليه فيلتزم بأدائها مضافا اليها المبالغ الاضافية الآتية :

- ١- إذا كانت الاعارة او الاجازة قد انتهت فى ظل العمل بالقرار رقم ١٦٣ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه فتتحدد المبالغ الإضافية وفقا لما يأتى :
- (أ) ٦٪ سنويا عن المدة من أول الشهر التالى لتاريخ انتهاء الاعارة او الاجازة حتى نهاية شهر بدء العمل بالقرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه .
- (ب) ١٪ شهريا عن المدة من أول الشهر التالى لتاريخ العمل بالقرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه وحتى نهاية شهر السداد .
- (ج) ٥٠٪ من رصيد الاشتراكات المستحقة عليه .
- ٢- إذا كانت الاعارة او الاجازة قد انتهت فى ظل العمل بالقرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه فتتحدد المبالغ الإضافية وفقا لما يأتى :
- (أ) ١٪ شهريا عن المدة من أول الشهر التالى لتاريخ انتهاء الاعارة او الاجازة حتى نهاية شهر السداد .
- (ب) ٥٠٪ من رصيد الاشتراكات المستحقة عليه . ولا يستحق هذا المبلغ إذا كان المؤمن عليه قد عاد الى عمله قبل انتهاء السنة الأولى للاعارة او الاجازة .
- ويغنى المؤمن عليه من المبلغ الإضافى المستحق بواقع ٥٠٪ إذا قام بالسداد خلال ستة اشهر من تاريخ العمل بهذا القرار .

مادة ثلثة

فى حالة وفاة المؤمن عليه خلال المهلة المحددة للاعفاء من المبالغ الإضافية قبل أداء المبالغ المستحقة عليه عن مدة الاعارة او الاجازة ، يغنى المستحقون عنه من المبالغ الإضافية إذا قاموا بالسداد خلال ستة اشهر من تاريخ الوفاة .

مادة تسعة

تسدد المبالغ الإضافية بذات العملة والكيفية التى تسدد بها الاشتراكات والأقساط.

مادة عشرة

فى حالة عدم قيام المؤمن عليه بسداد الاشتراكات والأقساط المستحقة عليه حتى انتهاء المهلة المحددة للاعفاء من المبالغ الإضافية ، يلتزم صاحب العمل بتحويلها

مضاعفا اليها المبالغ الإضافية من أجر المؤمن عليه بطريق التخصيص وفقا للجدول رقم ٦ المرفق بقانون التأمين الإجتماعي المشار اليه ، ويلتزم صاحب العمل بسداد القسط المشار اليها للهيئة المختصة في المواعيد الدورية اعتبارا من أجر الشهر التالي لانتهاؤ مهلة الاعفاء .

مادة ختامية عشر

إذا كان المؤمن عليه في اعادة أو اجازة في تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه فيلتزم بأداء الفرق بين مستحقته في نظام الادخار المحسوبة وفقا للقرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه على أساس كمل مدة الاشتراك في هذا النظام بما فيها مدة الاعارة أو الاجازة حتى ١٩٨٤/٣/٣١ وبين مستحقته عن مدة اشتراكه في هذا النظام مستبعدا منها مدة الاعارة أو الاجازة التي لم يسد عنها الاشتراك في نظام الادخار حتى التاريخ المذكور .

مادة ثمانية عشرة

استثناء من احكام المادة ٥ من القرار الوزاري رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه، يتحدد لجر حساب المدة التي تصب بمبلغ احتياطي المعاش عن الاجور المحسوبة بالانتاج أو بالعمولة أو بالوهبة أو بالبذلات بالنسبة للمؤمن عليهم الموجودين باعادة خارجية أو باجازة للعمل بالخارج في تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه بالمتوسط الشهري لأجر المؤمن عليه المتغير الذي تسند على أساسه الاشتراكات خلال سنة تبدأ من تاريخ عودته للعمل أو مدة اشتراكه عن الاجر المتغير التي تبدأ من هذا التاريخ ان قلت عن سنة وذلك بما لا يقل عن الاجر المتغير الذي لبيت على أساسه اشتراكات السنة الأخيرة من مدة الاعارة أو الاجازة .

مادة ثلاثة عشرة

تعتبر في حكم الاعارة أو الاجازة للعمل في الخارج الحالات الآتية :

- ١- مدد الاعارة أو الاجازة الخاصة التي تقتضى بإحدى المنظمات الدولية أو الإقليمية أو الهيئات الدولية لدخل الجمهورية إذا كان المؤمن عليه يتقاضى أجره بالكامل

بالعملة الأجنبية .

٢- حالة المؤمن عليه المرخص له بلجاجة خاصة لغير العمل إذا ما التحق بأحدى الجهات المنصوص عليها في البند ١ ، وتقاضى لجره بالكامل بالعملة الأجنبية أو التحق بعمل خارج البلاد وأقر صاحب العمل مبدأ عمله وذلك من تاريخ لتحقه بالعمل .

مادة أربعة عشرة

يجوز لرئيس صندوق التأمين الاجتماعى المختص الاعفاء من المبلغ الإضافى المحدد بواقع ٥٠٪ فى غير الاحوال المنصوص عليها فى هذا القرار لأسباب مبررة وكان الاداء بالعملة الأجنبية ، وفى هذه الحالة يرد ما تم خصمه من أقساط مقابل الاشتراكات ومبالغها الإضافية.

مادة خمسة عشرة

على الهيئة المختصة اصدار التعليمات واعداد الاستمارات والنماذج التى تكفل تنفيذ هذا القرار

١- معدلة بالقرار ١٨ لسنة ١٩٩٥ الوقائع المصرية من القرار ١٤٥ فى ١٩٩٥/٧/١ .

مادة ست عشرة

يحل هذا القرار محل القرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه .

مادة سبعة عشرة

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره .

صدر فى ١٩٨٥/١٢/١

وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية

نكتورة / أمل عثمان

وزارة التأمينات

قرار رقم ١٩ لسنة ١٩٩٥

بشأن بعض الأحكام المنظمة لحساب مدد الإجازات
الخاصة بدون أجر ضمن مدد الاشتراك في التأمين^(١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥؛
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٨ بتحديد مواعيد إيداء الرغبة
وأداء الاشتراكات عن مدد الإجازات الخاصة بدون أجر ؛
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٧٤ لسنة ١٩٩١ بشأن بعض الأحكام المنظمة
لحساب مدد الإجازات الخاصة بدون أجر ضمن مدد الاشتراك في التأمين ؛
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢ لسنة ١٩٩٣ بشأن بعض الأحكام المنظمة
لحساب مدد الإجازات الخاصة بدون أجر ضمن مدد الاشتراك في التأمين ؛
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٤ بشأن بعض الأحكام المنظمة
لحساب مدد الإجازات الخاصة بدون أجر ضمن مدد الاشتراك في التأمين ؛
وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ ٤ / ٤ / ١٩٩٥ ؛

قرر

المادة الأولى

يجوز للمؤمن عليهم الذين لم يبدوا رغبتهم في حساب مدد الإجازات الخاصة بدون أجر
، إيداء رغبتهم في حساب أو عدم حساب هذه المدد ضمن مدة الاشتراك في التأمين ،
وفقا للقرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه في ميعاد غايته ١٢/٣١/١٩٩٥، وبما لا
يجاوز اليوم السابق لتحقيق واقعة الاستحقاق لمزايا تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة.
ويؤدى المؤمن عليه الاشتراكات المستحقة عن مدة الإجازة دفعة واحدة في ميعاد
غايته نهاية الشهر التالى للشهر الذى أبدى فيه الرغبة فإذا انتهى الميعاد دون السداد

(١) فرقتع المصرية - الحد ١٤٥ فى ١ / ٧ / ١٩٩٥.

يتبع في شأن تحصيل المبالغ المستحقة لأحكام المادتين السادسة والرابعة عشرة من القرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه.

المادة الثانية

لحالات التي قام فيها المؤمن عليه قبل تاريخ العمل بهذا القرار بأداء المبالغ المطلوبة عن مدة الإجازة الخاصة بدون أجر دفعة واحدة أو يدئ في تحصيل الأقساط المستحقة عنها رغم عدم استيفاء الإجراءات المنصوص عليها في القرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٨ يعتبر أداء المبالغ رغبة منه في حساب مدة الإجازة ضمن مدة الاشتراك في التأمين ، وعلى صاحب العمل استيفاء إجراءات ايداء الرغبة المنصوص عليها بالقرار المشار إليه.

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره.

وزارة للتأمينات

قرار رقم ٣٩ لسنة ١٩٩٥

بشأن أجر الاشتراك المتغير^(١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؛
وعلى لقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٣ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة ؛
وعلى القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩٤ بمنح العاملين بالدولة علاوة خاصة ويتعديل
بعض أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ؛
وعلى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٥ بمنح العاملين بالدولة علاوة خاصة ؛
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٥٣ لسنة ١٩٩٢ بشأن أجر الاشتراك المتغير في
قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؛
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٤٣ لسنة ١٩٩٣ بشأن أجر الاشتراك المتغير ؛
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٥٣ لسنة ١٩٩٤ بشأن أجر الاشتراك المتغير ؛
وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ ٢٤ / ٦ / ١٩٩٥ ؛

قرر

المادة الأولى

تعتبر العلاوة الخاصة المقررة للعاملين بالدولة والقطاع العام بالقانون رقم ٢٣
لسنة ١٩٩٥ المشار إليه عنصرا من عناصر أجر الاشتراك المتغير.
ويسرى حكم الفقرة السابقة على العلاوة المماثلة التي يقرها صاحب العمل في
القطاع الخاص.

المادة الثانية

لا تعتبر العلاوات الخاصة المقررة بالقوانين التالية جزءا من أجر الاشتراك
المتغير اعتبارا من التاريخ المحدد قرين كل منها.

(١) لوائح المصرية - العدد ٢١٩ في ٢٧ / ٩ / ١٩٩٥.

للعلاوة المقررة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٣ اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٨

للعلاوة المقررة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩٤ اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٩

للعلاوة المقررة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٥ اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٠

ويراعى فى تحديد كل علاوة لا تعتبر جزءاً من أجر الاشتراك المتغير الآتى:

١ - بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين بالقطاع الخاص ألا تتجاوز نسبة العلاوة للنسبة

المنصوص عليها فى القانون الذى قررها.

٢ - يحدد الحد الأقصى لقيمة كل علاوة بقيمة علاوة محسوبة على أساس أجر

مشارك أساسى مقداره ٢٥٠ جنيهاً وما لا يجاوز المقدار المطلوب لاستكمال الحد

الأقصى لأجر الاشتراك الأساسى فى تاريخ ضمها.

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من ١ / ٧ / ١٩٩٥

وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية

د/ لائل عثمان

وزارة التأمينات

قرار وزير التأمينات رقم ٧٠ لسنة
١٩٩٦ بشأن أجر الاشتراك المتغير^(١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
وعلى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٩٦ بشأن منح العاملين بالدولة علاوة خاصة .
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٥٣ لسنة ١٩٩٢ بشأن أجر الاشتراك المتغير في
قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .
وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ ١٩٩٦/٧/١ .
قرر

المادة الأولى

تعتبر العلاوة الخاصة المقررة للعاملين بالدولة والقطاع العام بالقانون رقم ٨٥
لسنة ١٩٩٦ المشار إليه عنصراً من عناصر أجر الاشتراك المتغير .
ويسرى حكم الفقرة السابقة على العلاوة الممثلة التي يقررها صاحب العمل في
القطاع الخاص .

المادة الثانية

لا تعتبر العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٩٦ المشار إليه جزءاً
من أجر الاشتراك المتغير اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠١ .
ويراعى في تحديد تلك العلاوة الآتي :
١- بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين بالقطاع الخاص ألا تتجاوز نسبة العلاوة النسبة
المنصوص عليها في القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٩٦ المشار إليه .
٢- يحدد الحد الأقصى لقيمة العلاوة بقيمة علاوة محسوبة على أساس أجر
اشتراك أساسي مقداره ٢٥٠ جنيهاً وبما لا يجاوز المقدار المطلوب لاستكمال الحد
الأقصى لأجر الاشتراك الأساسي في تاريخ ضمها .

(١) لرفع المصربة - الحد ١٩٩ في ١٩٩٦/٩/٤ .

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من ١/٧/١٩٩٦ .

وزير التأمينات والشئون الاجتماعية
د . أمال عثمان

القسم الثاني

في قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال

رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ والقرارات المنفذة له

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٨٨

بسريل أحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن التأمين

الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم على بعض الفئات^(١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن التأمين الاجتماعي على أصحاب

الأعمال ومن في حكمهم ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر

مادة الأولى

تضاف إلى الفئات التي تسرى عليها أحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ المشار

إليه الفئات المنصوص عليها في البندين الآتيين:

١ - أعضاء مجالس الإدارة والأعضاء المنتدبون في الشركات المساهمة بالقطاع

الخاص.

٢ - المديرون في الشركات ذات المسؤولية المحدودة.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ ربيع الآخر سنة ١٤٠٩ هـ

" ٢١ نوفمبر سنة ١٩٨٨ م " .

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٤٨ في أول ديسمبر ١٩٨٨.

وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية

قرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٩٤

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٨ لسنة

١٩٧٦ الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٧٧^(١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن فسي

حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة

١٩٧٦ الصادرة بقرار وزير التأمينات رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٧٧ ؛

وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ ١٨ / ٨ / ١٩٩٤ ؛

قرر

مادة ١ - يضاف إلى نص المادة ٢ من القرار الوزاري رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٧٧

المشار إليه بند برقم " د " نصه الآتي:

(د) ورثة أصحاب الأعمال في المنشآت الفردية إذا توافرت إحدى الحالات الآتية

بالإضافة إلى توافر شروط الانتفاع الأخرى:

١ - إذا كانت المنشأة في تاريخ وفاة المورث يعمل بها أكثر من عامل.

٢ - إذا كان نصيب المورث من الدخل السنوي للمنشأة المتخذ أساسا لربط

الضريبة لا يقل عن فئة الحد الأدنى لدخل الاشتراك السنوي الوارد بالجداول رقم ١

المرفق بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه في تاريخ وفاة المورث.

٣ - متولى الإدارة في جميع الأحوال.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية.

(١) الوقائع المصرية - العدد ٢٥١ في ٦ / ١١ / ١٩٩٤.

القسم الثالث

في قانون أنظمة التأمين الاجتماعي الخاصة بـ

رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ وللقرارات المنظمة له

وزارة التأمينات الاجتماعية

قرار وزاري رقم ٨ لسنة ١٩٨٨

بشأن إضافة فقرة ثالثة للبند ٥ من المادة ١ من اللائحة التنفيذية للقانون

رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ المرفقة بقرار وزير التأمينات رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٥^(١)

وزيرة التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال

العربي والأجنبي والمناطق الحرة ؛

وعلى القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن أنظمة التأمين الاجتماعي الخاص بـ

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٥ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون

رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ ؛

وعلى المذكرة المعروضة علينا من رئيس الإدارة المركزية شئون مكتبنا ؛

قرر

مادة الأولى

تضاف فقرة ثالثة لنص البند ٥ من المادة ١ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم

٦٤ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه نصها الآتي:

مادة ١ بند ٥ فقرة ثالثة : ولا يجوز أن يتضمن النظام حكما باستبدال بأى جزء

من المعاش تعويضا من دفعة واحدة

المادة الثانية

يلغى اعتبارا من تاريخ هذا القرار كل نص يخالف حكم المادة السابقة الواردة بأى

نظام تأمين إجتماعي خاص سبق تسجيله بوزارة التأمينات لمنشأة تخضع للقانون رقم

٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليها.

(١) الوقائع المصرية - العدد ٨٤ في ٧ أبريل ١٩٨٨.

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ،

وزارة التأمينات الاجتماعية
قرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٩
بشأن حالات استحقاق صرف تعويض الدفعة
الواحدة في نظم التأمين الاجتماعي الخاص بالبديلة^(١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ؛

وعلى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي ؛

وعلى القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن أنظمة التأمين الاجتماعي الخاص بالبديلة؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥١٠ لسنة ١٩٨٢ بشأن القواعد التي تتبع في حالات الانتقال بين أنظمة التأمين الاجتماعي الخاص بالبديلة ونظام التأمين الاجتماعي العام ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٥ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢٥ لسنة ١٩٨١ بشأن تسجيل نظام التأمين الاجتماعي الخاص للعاملين بينك قناة السويس ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٥ بشأن إعادة تسجيل نظام التأمين الاجتماعي الخاص للعاملين بينك مصر الدولي ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٥ بشأن إعادة تسجيل نظام التأمين الاجتماعي الخاص للعاملين بشركة الاتحاد العربي للنقل البحري " فامكو " .

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٥ بشأن إعادة تسجيل نظام التأمين الاجتماعي الخاص للعاملين بينك مصر إيران للتنمية ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٥ بشأن إعادة تسجيل نظام التأمين الاجتماعي الخاص بينك المهنس ؛

(١) لوائح المصرية - العدد ١٤٨ قى ٢٨ يونيو ١٩٨٩ .

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٥ بشأن إعادة تسجيل نظام التأمين الاجتماعي الخاص للعاملين بالبنك التجارى الدولى ؛
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٥ لسنة ١٩٨٨ بشأن تسجيل نظام التأمين الاجتماعي الخاص للعاملين بالبنك المصرى الأمريكى ؛
وعلى المذكرة المعروضة علينا من رئيس الإدارة المركزية لشئون مكتبنا بتاريخ ٢٣ / ٤ / ١٩٨٩ ؛

قرر

المادة الأولى

مع عدم الإخلال بأحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥١٠ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه وبالأحكام الخاصة بحالات الانتقال من نظام بديل إلى نظام بديل آخر المنصوص عليها فى نظم التأمين الاجتماعى الخاصة البديلة المشار إليها ، يستبدل بحالات استحقاق صرف تعويض الدفعة الواحدة وفقا لأنظمة التأمين الاجتماعى الخاص البديلة المشار إليها للحالات الآتية:

- ١ - بلوغ المؤمن عليه سن الستين.
- ٢ - مغادرة المؤمن عليه الأجنبى للبلاد نهائيا أو اشتغاله فى الخارج بصفة دائمة أو التحاقه بالبعثة الدبلوماسية فى مفارة أو قنصلية دولته.
- ٣ - هجرة المؤمن عليه.
- ٤ - الحكم نهائيا على المؤمن عليه بالسجن مدة عشر سنوات فأكثر أو بمقدار المدة الباقية لبلوغه سن الستين أيهما أقل.
- ٥ - إذا نشأ لدى المؤمن عليه خلال مدة سجنه عجز جزئى مستديم يمنع من مزولة العمل.

٦ - انتظام المؤمن عليه فى سلك الرهينة.

٧ - عجز المؤمن عليه عجزا كاملا.

٨ - وفاة المؤمن عليه وفى هذه الحالة تصرف المبالغ المستحقة بأكملها إلى مستحقى المعاش بنسبة أنصبتهم فى المعاش ، فإن لم يوجد سوى مستحق واحد للمعاش أدت إليه هذه المبالغ بالكامل ، فإذا لم يوجد أى مستحق للمعاش صرفت للورثة

الشرعيين.

٩ - إذا كانت المؤمن عليها متروجة أو مطلقة أو مترملة أو كانت تبلغ من الواحدة والخمسين فأكثر في تاريخ طلب الصرف. ولا يستحق صرف التعويض في هذه الحالات إلا مرة واحدة طوال مدة إشترك المؤمن عليها في التأمين ، وفي تطبيق هذا الحكم يقصد بمدة الإشترك المدة التي قضيت بنظام التأمين الاجتماعى الخاص البديلة الأخرى. وفي الحالات المنصوص عليها فى البنود ١ و ٧ و ٨ يصرف مبلغ التعويض مضافا إليه مبلغا مقداره ٨ ٪ من مبلغ التعويض عن عدد السنوات الكاملة من تاريخ انتهاء الخدمة حتى تاريخ استحقاق الصرف.

المادة الثمانية

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ،

وزارة التأمينات الاجتماعية والشئون الاجتماعية

قرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٩

بشأن تعديل بعض أحكام قرار وزير التأمينات رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٥
بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠^(١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن أنظمة التأمين الاجتماعي الخاص للبيدلة ؛
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٥ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ ؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قرار وزير التأمينات رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٥ ؛
وعلى المذكرة المعروضة علينا من رئيس الإدارة المركزية لشئون مكتبنا ؛

قرر

المادة الأولى

يضاف لنص المادة الثالثة من قرار وزير التأمينات رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه فقرة رابعة نصها الآتي:

وينتهي العمل بالاستثناء المشار إليه في ميعاد غايته ٣١ / ١٢ / ١٩٩٠

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ،

(١) الوقائع المصرية - العدد ٢٤٧ في ٣١ أكتوبر ١٩٨٩.

القسم الرابع في قانون نظام التأمين الاجتماعي الشامل رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ والقرارات المنفذة له

قانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٣
بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قانون نظام التأمين
الاجتماعي الشامل الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠^(١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه:

المادة الأولى

تزد اعتبارا من ١ / ٧ / ١٩٩٣ بواقع جنبيين شهريا المعاشات المستحقة أو التي تستحق وفقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ ، وبواقع أربعة جنبيات المعاشات المستحقة أو التي تستحق وفقا لقانون نظام التأمين الاجتماعي الشامل الصادر بالقانون المشار إليه، وتعتبر الزيادة جزءا من المعاش وتسرى في شأنها جميع أحكامه وتحمل بها الخزنة العامة.

المادة الثانية

يزاد الاشتراك الشهري الذي يؤديه المؤمن عليه وفقا للبند ٨ من المادة ٦ من قانون نظام التأمين الاجتماعي الشامل إلى مائة قرش.

المادة الثالثة

تتحمل الخزنة العامة بقيمة الفرق بين مجموع الحقوق المنصرفة خلال كل سنة مالية وفقا لقانون التأمين الاجتماعي الشامل الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ ومجموع الموارد المحصلة خلال هذه السنة وتؤدي للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وفقا للآتي:

١ - تدرج بموازنة الهيئة سنويا الاعتمادات اللازمة لمواجهة الأعباء المشار إليها

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٤ مكرر في ٢٠ يوفيه ١٩٩٣.

وتقوم وزارة المالية بالمعدل للهيئة بواقع ١ / ١٢ من قيمة الاعتماد شهريا.

٢ - تدرج الفروق التي تسفر عنها الحسابات الختامية في مشروع موازنة للهيئة عن السنة المالية بعد التالية للسنة المستحقة عنها هذه الفروق.

وبالنسبة للفروق المستحقة للهيئة حتى ٣٠ / ٦ / ١٩٩٤ تلتزم وزارة المالية بأدائها للهيئة خلال شهر من تاريخ المطالبة بها.

ويلغى نص المادة ٨ من قانون التأمين الاجتماعي الشامل المشار اليه.

المادة الرابعة

تضاف الفقرات الآتية الى نص المادة ٣ من قانون نظام التأمين الاجتماعي الشامل الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠:

" ويجوز لرئيس الجمهورية بالنسبة لبعض الفئات التي يمرى في شأنها أحكام هذا القانون تقرير سريان أحكام قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأنها.

كما يجوز لأى من المؤمنين عليهم الذين تسرى في شأنهم أحكام هذا القانون طلب الانتفاع بأحكام قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم المشار اليه.

وتحدد الشروط والأوضاع اللازم توفرها للانتفاع بالأحكام المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين وكذلك قواعد تسوية وحساب الحقوق التأمينية بقرار من رئيس للجمهورية بناء على عرض وزير التأمينات "

المادة الخامسة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويصل به اعتبارا من أول يوليو ١٩٩٣ يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ، صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ ذى الحجة سنة ١٤١٣ هـ .

" الموافق ١٧ يونيو سنة ١٩٩٣ م . "

قرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٤
بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٢
لسنة ١٩٨٠ الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٨٠^(١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الشامل الصادر بالقانون رقم ١١٢
لسنة ١٩٨٠ ؛

وعلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ الصادرة بالقرار الوزاري
رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٨٠ ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم التأمينات رقم ٧٦ لسنة ١٩٩٤ بتعديل بعض
أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ الصادرة بالقرار الوزاري رقم
٢٨٢ لسنة ١٩٧٧ ؛

وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ ١٨ / ٨ / ١٩٩٤ ؛

قرر

مادة ١ - يضاف إلى نص المادة ٢ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٢ لسنة
١٩٨٠ المشار إليه بند برقم ١٥ نصه الآتي:

١٥ - ورثة أصحاب الأعمال في المنشآت الفردية الذين لا تسرى في شأنهم أحكام
قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم الصادر بالقانون رقم
١٠٨ لسنة ١٩٧٦ وفقا للبند "د" من القرار الوزاري رقم ٧٦ لسنة ١٩٩٤ المشار
إليه.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ،

(١) الوقائع المصرية - العدد ٢٥١ في ٦ / ١١ / ١٩٩٤.

وزارة التأمينات

قرار رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٦ صادر في ١٩٩٦/٣/٧^(١)

بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٨٠

بالاتحة التنفيذية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠

بإصدار قانون التأمين الاجتماعي الشامل

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الشامل الصادر بالقانون رقم ١١٢

لسنة ١٩٨٠ ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٨٠ بالاتحة التنفيذية للقانون رقم ١١٢

لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي الشامل ؛

وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ ١٩٩٦/٣/٧ ؛

قرر

مادة ١ - يضاف إلى نص المادة ٢ من قرار وزير التأمينات رقم ٢٥٠ لسنة

١٩٨٠ بالاتحة التنفيذية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون التأمين

الاجتماعي الشامل فقرة أخيرة نصها الآتي :

ويستمر انتفاع من يقضى فترة عقوبة دخل السجن من الفئات المشار إليها بأحكام

لقانون المشار إليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

وزيرة

التأمينات الاجتماعية

د / آمال عثمان

القسم الخامس

فى زيادة المعاشات وفى المعاشات والمكافآت الاستثنائية وفى استبدال المعاشات

قانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٨
بزيادة المعاشات^(١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه:
المادة الأولى

تراد بنسبة ١٥ ٪ اعتباراً من ١ / ٧ / ١٩٨٨ المعاشات المصنفة قبل هذا التاريخ
وفقاً لأحكام اللوائح التالية:

- ١ - القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى.
 - ٢ - القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ فى شأن التأمين الاجتماعى على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم.
 - ٣ - القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى للعاملين المصريين بالخارج.
 - ٤ - القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ فى شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية.
 - ٥ - القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٧.
 - ٦ - القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٧.
- وتعتبر هذه الزيادة جزءاً من المعاش وتسرى فى شأنها جميع أحكامه وذلك
بمراجعة ما يأتى:

- ١ - تحسب الزيادة على أساس مجموع المعاش المستحق عن المؤمن عليه أو

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٥ مكرر فى ٢٦ يوتية ١٩٨٨.

صاحب المعاش والزيادات والإعانات فى ٣٠ / ٦ / ١٩٨٨
وبالنسبة للعاملين بقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
يراعى ما يلى:

- (أ) يقصد بالمعاش الذى يحسب على أساسه الزيادة معاش الأجر الأساسى.
- (ب) لا تدخل إعانة العجز الكامل ضمن الإعانات التى تحسب عليها الزيادة.
- ٢ - تستحق الزيادة بالإضافة إلى الحدود الدنيا للمعاش.
- ٣ - تستحق الزيادة بالإضافة إلى الحدود القصوى للمعاش.
- ٤ - توزع الزيادة بين المستحقين بنسبة الأنصبة المنصوص عليها فى الجدول رقم ٣ المرفق بقانون التأمين الاجتماعى المشار إليه بافتراض وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش فى ٣٠ / ٦ / ١٩٨٨
- واستثناء من الأحكام السابقة لا تستحق الزيادة لصاحب معاش العجز الجزئى الذى لا يؤدى إلى إنهاء الخدمة.

المادة الثانية

يضاف لمعاش الأجر المتخير المصوب وفقا لقانون التأمين الاجتماعى الصادر
بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المستحق اعتبارا ١ / ٧ / ١٩٨٨ للمؤمن عليهم الذين
تسرى بشأنهم العلوة الخاصة المقررة اعتبارا من التاريخ المشار إليه زيادة بواقع ٨٠٪
من قيمة هذه العلوة وذلك متى توافرت الشروط الآتية:

- ١ - أن يكون استحقاق المعاش لبلوغ سن الشيخوخة أو الفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو إلغاء الوظيفة أو العجز أو الوفاة المنصوص عليها فى المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعى المشار إليه خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون.
- ٢ - أن يكون المؤمن عليه فى تاريخ انتهاء الخدمة منتقما بأحكام العلوة المشار إليها.

٣ - ألا يكون المؤمن عليه قد سبق منحه أى من الزيادات المقررة بهذا القانون أو
لزيادة مماثلة مقررة بقانون آخر.

وبالنسبة للمؤمن عليهم الذين تتوافر فى شأنهم الشروط المشار إليها خلال الفترة
من ١ / ٧ / ١٩٩٣ حتى ٣٠ / ٦ / ١٩٩٨ تكون الزيادة بواقع ٧٠٪ من العلوة

المشار إليها.

وتزاد بنسبة ١٥ ٪ للمعاشات المستحقة اعتباراً من ١ / ٧ / ١٩٨٨ وفقاً للقانونين رقمي ٩٩ لسنة ١٩٨٧ و ١٠٠ لسنة ١٩٨٧

المادة الثالثة

تتحمل الخزنة العامة بالزيادة التي تقرر في المعاشات طبقاً لأحكام هذا القانون.

المادة الرابعة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من ١ / ٧ / ١٩٨٨

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ ذي القعدة سنة ١٤٠٨ هـ

٢٣* يونيو سنة ١٩٨٨ م *

قانون رقم ١٢٤ لسنة

١٩٨٩ بزيادة المعاشات^(١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه:

المادة الأولى

تزداد بنسبة ١٥ ٪ اعتباراً من ١ / ٧ / ١٩٨٩ المعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ وفقاً لأحكام القوانين التالية:

- ١ - القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ فى شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية.
 - ٢ - القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى.
 - ٣ - القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ فى شأن التأمين الاجتماعى على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم.
 - ٤ - القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى للعاملين المصريين بالخارج.
 - ٥ - القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.
- وتعتبر هذه الزيادة جزءاً من المعاش وتسرى فى شأنها جميع أحكامه وذلك بمراجعة ما يأتى:
- ١ - تحسب الزيادة على أساس مجموع المعاش المستحق عن المؤمن عليه أو صاحب المعاش والزيادة والإعانات فى ٣٠ / ٦ / ١٩٨٩ وبالنسبة للعاملين بقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يراعى ما يأتى:
- (أ) يتحدد بالمعاش الذى تحسب على أساسه الزيادة معاش الأجر الأساسى.
 - (ب) لا تدخل إعانة العجز الكامل ضمن الإعانات التى تحسب عليه لزيادة.

- ٢ - تستحق الزيادة بالإضافة إلى الحدود الدنيا للمعاش.
- ٣ - تستحق الزيادة بالإضافة إلى الحدود القصوى للمعاش.
- ٤ - توزيع الزيادة بين المستحقين بنسبة الأنصبة المنصوص عليها في الجدول رقم ٣ المرافق لقانون التأمين الاجتماعي المشار إليه بافتراض وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش في ٣٠ / ٦ / ١٩٨٩ واستثناء من الأحكام السابقة لا تستحق الزيادة لصاحب معاش العجز الجزئي الذي لم يؤد إلى إنهاء الخدمة.

المادة الثانية

يضاف لمعاش الأجر المتغير المحسوب وفقا لقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المستحق اعتبارا من ١ / ٧ / ١٩٨٩ للمؤمن عليه الذي تسرى بشأنهم العلوة الخاصة المقررة اعتبارا من التاريخ المشار إليه زيادة بواقع ٨٠٪ من قيمة هذه العلوة لحالات الاستحقاق حتى ٣٠ / ٦ / ١٩٩٣ وبواقع ٧٠٪ لحالات الاستحقاق خلال الفترة من ١ / ٧ / ١٩٩٣ وحتى ٣٠ / ٦ / ١٩٩٨ وذلك متى توافرت الشروط الآتية:

١ - أن يكون استحقاق المعاش لبلوغ من الشيخوخة أو الفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو إلغاء الوظيفة أو العجز أو الوفاة المنصوص عليها في المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي.

٢ - أن يكون المؤمن عليه في تاريخ إنهاء الخدمة مستحقا للعلوة المشار إليها.

المادة الثالثة

يراعى في شأن الزيادة المنصوص عليها في المادة الثانية ما يأتي:

- ١ - تحسب قيمة الزيادة على أساس قيمة العلوة منسوية إلى أجر اشتراك المؤمن عليه الأساسي المنصوص عليه بقانون التأمين الاجتماعي المشار إليه.
- ٢ - تستحق الزيادة دون قيد بالحدود القصوى للمعاش.
- ٣ - بالنسبة للمؤمن عليه العائد لمجال تطبيق قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه وتوافرت له شروط استحقاق هذه الزيادة وكان قد سبق منحه أى من الزيادات المقررة بهذا القانون أو أى زيادة مماثلة مقررة بقانون آخر استحق أفضل للزيادتين.

وتسرى القواعد المنصوص عليها في هذه المادة في شأن الزيادة المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٨ بزيادة المعاشات.

المادة الرابعة

تتحمل الخزنة العامة بالزيادة المقررة بهذا القانون.

المادة الخامسة

يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ بزيادة المعاشات النص الآتي:

ويلتزم صندوق التأمين الاجتماعي المختص بقيمة الزيادة عن جزء المعاش الذي يلتزم به وتلتزم الخزنة العامة ببقى قيمة الزيادة .

المادة السادسة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من ١ / ٧ / ١٩٨٩ ، وذلك بمراعاة ما يأتي:

١ - أن يعمل بالمادة الثالثة في مجال تطبيق القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه اعتبارا من ١ / ٧ / ١٩٨٨

٢ - أن يعمل بالمادة الخامسة اعتبارا من ١ / ٧ / ١٩٨٧

ييصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ ذي القعدة سنة ١٤٠٩ هـ

" ٢٩ يونيو سنة ١٩٨٩م " .

قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٠
بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قانون التأمين
الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥^(١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب للقانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه:

المادة الأولى

تزداد بنسبة ١٥ ٪ اعتباراً من ١ / ٧ / ١٩٩٠ المعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ وفقاً لأحكام القوانين التالية:

- ١ - القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية.
 - ٢ - القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي.
 - ٣ - القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم.
 - ٤ - القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي للعاملين المصريين بالخارج.
 - ٥ - القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
- وتعتبر هذه الزيادة جزءاً من المعاش ، وتسمى في شأنها جميع أحكامه وذلك بمراعاة ما يأتي:
- ١ - تحسب الزيادة على أساس مجموع المعاش المستحق عن المؤمن عليه أو صاحب المعاش والزيادات والاعانات في ٣٠ / ٦ / ١٩٩٠
- وبالنسبة للعاملين بقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يراعى ما يأتي:
- (أ) يقصد بالمعاش الذي تحسب على أساسه الزيادة ، معاش الأجر الأساسي.

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٢ تليغ في ٣١ مايو ١٩٩٠.

- (ب) لا تتخل اعانة العجز الكامل ضمن الاعانات التي تصب عليها الزيادة.
- ٢ - يكون الحد الأقصى للزيادة فى حدود الزيادة المستحقه على معاش أقصى أجر أساسى وزيداته حتى تاريخ العمل بهذا القانون.
- ٣ - تستحق الزيادة بالإضافة الى الحدود الدنيا للمعاش.
- ٤ - تستحق الزيادة بالإضافة الى الحدود القصوى للمعاش
- ٥ - توزيع الزيادة بين المستحقين بنسبة الأنصبة المنصوص عليها فى الجدول رقم ٣ المرفق بقانون التأمين الاجتماعى المشار اليه ، بافتراض وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش فى ٣٠ / ٦ / ١٩٩٠ واستثناء من الأحكام السابقة لا تستحق الزيادة لصاحب معاش العجز الجزئى الذى لم يود الى انتهاء الخدمة.
- وتتحمل الخزنة العامة بقيمة الزيادة.

المادة الثمانية

- يضاف لمعاش الأجر المتغير المصوب وفقا لقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المستحق اعتبارا من ١ / ٧ / ١٩٩٠ للمؤمن عليه الذى تسرى بشأن العلاوة الخاصة المقررة ، اعتبارا من ١ / ٧ / ١٩٩٠ زيادة بواقع ٨٠ ٪ من قيمة هذه العلاوة ، وذلك متى توافرت الشروط الآتية:
- ١ - أن يكون استحقاق المعاش لبلوغ من الشيخوخة أو الفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو إلغاء الوظيفة أو العجز أو الوفاة المنصوص عليها فى المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعى.
- ٢ - أن يكون المؤمن عليه فى تاريخ انتهاء الخدمة مستحقا للعلاوة المشار إليها.
- ويراعى فى شأن هذه الزيادة ما يأتى
- ١ - تحسب قيمة الزيادة على أساس قيمة العلاوة منسوبة الى أجر مشترك المؤمن عليه الأساسى المنصوص عليه بقانون التأمين الاجتماعى المشار اليه.
- ٢ - تستحق الزيادة دون تقيد بالحدود القصوى للمعاش.
- ٣ - بالنسبة للمؤمن عليه العائد لمجال تطبيق قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه، وتوافرت له شروط استحقاق أى من هذه الزيادة ، وكان قد سبق منحه أى من

الزيادات المقررة بهذا القانون أو أى زيادة معادلة مقررة بقانون آخر ، استحق لأفضل للزيادتين.

وتتحمل الخزقة العامة بقيمة هذه الزيادة.

المادة الثالثة

يمتد الميعاد المنصوص عليه فى المادة الثانية من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى الى ٣٠ / ٦ / ١٩٩٣

المادة الرابعة

يستبدل بنص البندين ١ ، ٢ من المادة ١١٢ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ النصان الآتيان:
" تنظر التعديل فى تشريعات القسم الأول "

المادة الخامسة

يسرى حد الجمع بين المعاشات المنصوص عليه فى البند ٢ من المادة ١١٢ من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه بعد تعديله بهذا القانون على حالات استحقاق المعاش التى حرم فيها المستحق من المعاش الأخر أو جزء منه تطبيقاً للحدود السابقة للجمع بين المعاشات وذلك فى حدود جزء المعاش الذى لم يرد على باقى المستحقين. ويتعين للاكتفاح بحكم الفقرة السابقة ، تقديم طلب بذلك.

المادة السادسة

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من ١ / ٧ / ١٩٩٠

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية فى ٧ ذى القعدة سنة ١٤١٠ هـ

" ٣١ مايو سنة ١٩٩٠ م " .

قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩١

بزيادة المعاشات (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه:

المادة الأولى

تزد نسبة ١٥ ٪ اعتباراً من ١ / ٦ / ١٩٩١ للمعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ وفقاً لأحكام القوانين التالية:

- ١ - القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية.
 - ٢ - القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي.
 - ٣ - القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم.
 - ٤ - القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي للعاملين المصريين بالخارج.
 - ٥ - القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
- وتعتبر هذه الزيادة جزءاً من المعاش ، وتسرئ في شأنها جميع أحكامه وذلك بمراعاة ما يأتي:
- ١ - تحسب الزيادة على أساس مجموع المعاش المستحق عن المؤمن عليه صاحب المعاش والزيادات والاعفالت في ٣١ / ٥ / ١٩٩١ وبالنسبة للعاملين بقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يراعى ما يأتي:
- (أ .) يقصد بالمعاش الذي تحسب على أساسه الزيادة - معاش الأجر الأساسي وزيادته.

- (ب) لا تدخل اعانة العجز الكامل ضمن الاعانات التي تحسب عليها الزيادة
- ٢ - يكون الحد الأقصى للزيادة في حدود الزيادة المستحقة على معاش أقصى أجر أساسى وزيادته حتى تاريخ العمل بهذا القانون.
- ٣ - تستحق الزيادة بالإضافة الى الحدود الدنيا للمعاش.
- ٤ - تستحق الزيادة بالإضافة الى الحدود القصوى للمعاش.
- ٥ - توزع الزيادة بين المستحقين بنسبة الأنصبة المنصوص عليها فى الجدول رقم ٣ المرفق لقانون التأمين الاجتماعى المشار اليه ، بافتراض وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش فى ١٣ / ٥ / ١٩٩١
- واستثناء من الأحكام السابقة لا تستحق الزيادة لصاحب معاش العجز الجزئى الذى لم يؤد الى انتهاء الخدمة.
- وتتحمل التكلفة العامة بقيمة الزيادة.

المادة الثانية

يضاف لمطلس الأجر المتغير المحسوب وفقا لقانون التأمين الاجتماعى الصادر بيلقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المستحق اعتبارا من ١ / ٦ / ١٩٩١ للمؤمن عليه الذى تنسرى بذلكه: العلاوة الخاصة المقررة اعتبارا من ١ / ٦ / ١٩٩١ زيادة بواقع ٨٠ ٪ من قيمة هذه العلاوة وذلك حتى توافرت الشروط الآتية:

١ - أن يكون استحقاق المطلس البالغ من السيخوخة أو الفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو القضاء الوظيفية أو العجز أو الوفاة المنصوص عليها فى المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعى.

- ١- أن يكون المؤمن عليه فى تاريخ انتهاء الخدمة مستحقا للعلاوة المشار اليها.
- وبراعى فى شأن هذه الزيادة ما يأتى:
- ٢ - تحسب قيمة الزيادة على أساس قيمة العلاوة منسوبة الى أجر اشتراك المؤمن عليه الأساسى المنصوص عليه بقانون التأمين الاجتماعى المشار اليه.
- ٢ - تستحق الزيادة دون تقيد بالحدود القصوى للمعاش.
- ٣ - بالنسبة للمؤمن عليه المعاند لمجال تطبيق قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه، وتوافرت له شروط استحقاق أى من هذه الزيادة ، وكان قد سبق منحه أى من

الزيادات المقررة بهذا القانون أو أى زيادة معادلة مقررة بقانون آخر. استحق أفضل الزائتين.

وتتحمل الخزانة العامة بقيمة هذه الزيادة .

المادة الثالثة

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من ١ / ٦ / ١٩٩١

ييصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٤ شوال سنة ١٤١١ هـ

" ٩ مايو سنة ١٩٩١ م " .

قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٩١

بزيادة معاشات التأمين الاجتماعي الشامل والضمان الاجتماعي^(١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه:

المادة الأولى - يستبدل اعتبارا من ١ / ٦ / ١٩٩١ بجدول بيان القيمة الشهرية للمعاش الكامل المرفق بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ بإصدار قانون الضمان الاجتماعي الجدول المرفق بهذا القانون.

وتزاد اعتبارا من التاريخ المنصوص عليه في الفقرة السابقة المعاشات المستحقة حتى ١٩٩١ / ٥ / ٣١ إلى القيمة المحددة بالجدول المشار إليه.

المادة الثانية - تزداد اعتبارا من ١ / ٦ / ١٩٩١ بواقع خمسة جنيهات شهريا المعاشات المستحقة لو التي تستحق وفقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ والمعاشات المستحقة لو التي تستحق وفقا لقانون التأمين الاجتماعي الشامل الصادر بالقانون المشار إليه ، وتعتبر هذه الزيادة جزءا من المعاش وتسرى في شأنها جميع أحكامه.

وفي حالة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش قبل التاريخ المذكور توزع الزيادة على المستحقين باقتراض وفاته في هذا التاريخ.

المادة الثالثة - تتحمل الخزنة العامة بقيمة الزيادة التي تقررت في المعاشات طبقا لهذا القانون.

ويزداد اعتبارا من أول يونيو ١٩٩١ بمقدار خمسة قروش الرسم المقرر في البند رقم ٩ من المادة الأولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بغرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة.

كما يزداد اعتبارا من ذات التاريخ بمقدار ٢٥ ٪ الرسم المقرر في البند رقم ٢ "جوازات السفر" من المادة الأولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه.

(١) الجريدة الرسمية - المجلد ٢١ مكرر في ٢٨ مايو ١٩٩١.

المادة الرابعة - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من

١٩٩١ / ٦ / ١

يصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ ذى القعدة سنة ١٤١١ هـ

الموافق ٢٦ مايو سنة ١٩٩١ م .

جدول يبين القيمة الشهرية للمعاش بالكامل

الدرجة	الحالة	تكوين الأسرة	قيمة المعاش
١	اليتيم	فرد واحد	٣
٤	لولد المطلقة التي توفيت أو تزوجت أو سجن	فردان	٦
		ثلاث أفراد	٩
		أربعة أفراد أو أكثر	١٢
٢	الأرملة	فرد واحد	٥
٣	المطلقة	فردان	٧
٧	البنت التي بلغت من خمسين سنة ولم يسبق لها الزواج	ثلاثة أفراد	٩
٨	أسرة المسجون لمدة لا تقل عن عشرة سنوات	أربعة أفراد فأكثر	١٢
٥	العاجز عجزاً كلياً	فرد واحد	٦
		فردان	٨
		ثلاثة أفراد	٩
٦	الشيخ	أربعة أفراد أو أكثر	١٢

**قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢
بزيادة المعاشات وتعديل بعض
أحكام قوانين التأمين الاجتماعي^(١)**

**باسم الشعب
رئيس الجمهورية**

أمر مجلس الشعب القانون الأتى نصه ، وقد أصدرناه:

المادة الأولى

تزداد بنسبة ٢٠ ٪ اعتباراً من ١ / ٧ / ١٩٩٢ المعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ وفقاً لأحكام القوانين التالية:

- ١ - القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ ، فى شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية.
- ٢ - القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، بإصدار قانون التأمين الاجتماعى.
- ٣ - القانون رقم ١٠٨ سنة ١٩٧٦ ، فى شأن التأمين الاجتماعى على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم.
- ٤ - القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ ، بإصدار قانون التأمين الاجتماعى للعاملين المصريين فى الخارج.

٥ - القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ ، بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥

وتعتبر هذه الزيادة جزءاً من المعاش ، وتسرى فى شأنها جميع أحكامه ، وذلك بمراعاة ما يأتى:

- ١ - تحسب للزيادة على أساس مجموع المعاش المستحق عن المؤمن عليه أو صاحب المعاش والزيادات والاعاقات فى ٣٠ / ٦ / ١٩٩٢
- وبالنسبة للعاملين بقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يراعى ما يأتى:

- (أ) يقصد بالمعاش الذى تحسب على أساسه الزيادة معاش الأجر الأساسى.
- (ب) لا تدخل اعانة العجز الكامل ضمن الاعاقات التى تحسب عليها الزيادة.

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٢ مكرر (ب) فى أول يونيو ١٩٩٢.

- ٢ - يكون الحد الأقصى للزيادة في حدود الزيادة المستحقة على معاش أقصى أجر أساسي وزيداته حتى تاريخ العمل بهذا القانون.
- ٣ - تستحق الزيادة بالإضافة إلى الحدود الدنيا للمعاش.
- ٤ - تستحق الزيادة بالإضافة إلى الحدود القصوى للمعاش.
- ٥ - توزيع الزيادة بين المستحقين بنسبة الأنصبة المنصوص عليها في الجدول رقم ٣ المرافق لقانون التأمين الاجتماعي المشار إليها بافتراض وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش في ٣٠ / ٦ / ١٩٩٢ واستثناء من الأحكام السابقة لا تستحق الزيادة لصاحب معاش العجز الجزئي الذي لم يؤد إلى انتهاء الخدمة.
- وتتحمل الخزنة العامة بقيمة هذه الزيادة.

المادة الثانية

- يضاف لمعاش الأجر المتغير المحسوب وفقا لقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المستحق اعتبارا من ١ / ٧ / ١٩٩٢ للمؤمن عليه الذي تسرى بشأنه العلاوة للخدمة المقررة اعتبارا من ١ / ٧ / ١٩٩٢ زيادة بواقع ٨٠ ٪ من قيمة هذه العلاوة وذلك متى توافرت الشروط الآتية:
- ١ - أن يكون استحقاق المعاش لبلوغ سن الشيخوخة أو الفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو إلغاء الوظيفة أو العجز أو الوفاة المنصوص عليها في المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي.
 - ٢ - أن يكون المؤمن عليه في تاريخ انتهاء الخدمة مشتركا عن العلاوة المشار إليها.

ويراعى في شأن هذه الزيادة ما يلي:

- ١ - تحسب قيمة الزيادة على أساس قيمة العلاوة منسوبة إلى أجر مشترك المؤمن عليه الأساسي المنصوص عليه بقانون التأمين الاجتماعي المشار إليه.
- ٢ - تستحق الزيادة دون قيد بالحدود القصوى للمعاش.
- ٣ - بالنسبة للمؤمن عليه للعائد لمجال تطبيق قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه وكان قد سبق منحه أي من الزيادتين المقررتين بهذا القانون أو أي زيادة مماثلة

مقررة بقانون آخر استحق أفضل الزيادتين.

وتتحمل الخزنة العامة بقيمة هذه الزيادة.

المادة الثالثة

يراعى فى شأن العلاوات الخاصة المقررة بالقوانين أرقام ١٠١ لسنة ١٩٨٧ ، ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ ، ١٢٣ لسنة ١٩٨٩ ، ١٣ لسنة ١٩٩٠ ، ١٣ لسنة ١٩٩١ ، والعلاوة الخاصة المقررة اعتباراً من ١ / ٧ / ١٩٩٢ ما يلى :

١ - تضاف الى أجر الاشتراك الأساسى فى قانون لتأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه وذلك اعتباراً من التواريخ المحددة بالقانون الصادر سنة ١٩٩٢ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة وضم العلاوة الخاصة الى الأجور الأساسية.

٢ - يزداد الحد الأقصى للأجر المشار اليه سنوياً قيمة العلاوة الخاصة المقرر اضافتها ، وذلك بحد أقصى يساوى قيمة العلاوة منسوبة اليه.

٣ - تدخل قيمة العلاوة الخاصة التى تتم اضافتها فى أجر تسوية معاش الأجر الأساسى ، وذلك بمراعاة حكم البند رقم ٢.

٤ - يزداد الحد الأقصى الرسمى لمعاش الأجر الأساسى سنوياً بمقدار ٨ ٪ من الزيادة فى الحد الأقصى لهذا الأجر .

٥ - يزداد الحد الأدنى الرسمى لمعاش الأجر الأساسى اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٢ حتى أول يوليو ١٩٩٧ بمقدار خمسة جنيهات شهرياً كل سنة وذلك بالنسبة للمؤمن عليهم المنتفعين بقوانين للعلاوات الخاصة.

٦ - لا تستحق الزيادة المقررة بالقوانين أرقام ١٥٠ لسنة ١٩٨٨ ، ١٢٤ لسنة ١٩٨٩ ، ١٤ لسنة ١٩٩٠ ، ١٤ لسنة ١٩٩١ والزيادة المقررة بهذا القانون عن العلاوات الخاصة ، وذلك بالنسبة لحالات استحقاق المعاش التى تنشأ اعتباراً من تاريخ ضم العلاوة الخاصة المستحقة عنها الزيادة الى الأجر الأساسى.

ويصدر وزير التأمينات قراراً بقواعد تنظيم الأحكام المشار إليها.

وتتحمل الخزنة العامة بقيمة الزيادة فى الحقوق التأمينية الناتجة عن ضم العلاوات

الخاصة إلى أجر الاشتراك الأساسى ، ويصدر وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير المالية

قراراً بقواعد تحديد هذه الزيادة وقواعد أدائها للهيئة التأمينية المختصة.

المادة الحادية عشرة

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٩٢.

يُصمّم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٩ من ذى القعدة سنة ١٤١٢ هـ

" الموافق أول يونيه سنة ١٩٩٢ م " .

قانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٩٣ بزيادة المعاشات (١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه:

المادة الأولى

تزداد بنسبة ١٠ ٪ اعتباراً من ١ / ٧ / ١٩٩٣ المعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ وفقاً لأحكام القوانين التالية:

١ - القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ فى شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية.

٢ - القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى.

٣ - القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ فى شأن التأمين الاجتماعى على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم.

٤ - القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى للعاملين المصريين فى الخارج.

٥ - القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥

وتعتبر هذه الزيادة جزءاً من المعاش ، وتسرى فى شأنها جميع أحكامه وذلك بمراعاة ما يأتى:

١ - تحسب الزيادة على أساس مجموع المعاش المستحق عن المؤمن عليه أو صاحب المعاش وللزيادات والاعانات فى ٣٠ / ٦ / ١٩٩٣

وبالنسبة للعاملين بقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، يراعى ما يأتى:

(أ) يقصد بالمعاش الذى تحسب على أساسه الزيادة معاش الأجر الأساسى

(ب) لا تدخل اعانة العجز الكامل ضمن الاعانات التى تحسب عليها

للزيادة.

٢ - يكون الحد الأقصى للزيادة فى حدود الزيادة المستحقة على معاش

أقصى أجر أسلمى وزاداته حتى تاريخ العمل بهذا القانون.

٣ - تستحق الزيادة بالإضافة الى الحدود الدنيا للمعاش.

٤ - تستحق لازيادة بالإضافة الى الحدود القصوى للمعاش.

٥ - تستحق الزيادة بالنسبة للعاملين بقانون التأمين الاجتماعى على

أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم ، وقانون التأمين الاجتماعى للعاملين

المصريين فى الخارج المشار اليهما ، بالإضافة الى الحد الأقصى بين المعاش

والزيادات والاعاقات.

٦ - توزع الزيادة بين المستحقين بنسبة الأنصبة المنصوص عليها فى

الجدول رقم ٣ المرافق لقانون التأمين الاجتماعى المشار اليه بفترض وفاة

المؤمن عليه أو صاحب المعاش فى ٣٠ / ٦ / ١٩٩٣

واستثناء من الأحكام السابقة لا تستحق الزيادة لصاحب معاش العجز

الجزئى الذى لم يؤد الى انتهاء الخدمة.

وتتحمل الخزانة العامة بقيمة هذه الزيادة.

المادة الثمانية

يضاف لمعاش الأجر المتغير المحسوب وفقا لقانون التأمين الاجتماعى الصادر

بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المستحق اعتبارا من ١ / ٧ / ١٩٩٣ للمؤمن عليه الذى

تسرى بشأنه العلوة الخاصة المقررة اعتبارا من ١ / ٧ / ١٩٩٣ زيادة بواقع ٨٠ ٪

من قيمة هذه العلوة وذلك متى توافرت الشروط الآتية:

١ - أن يكون استحقاق المعاش لحالات بلوغ سن الشيخوخة أو الفصل بقرار من رئيس

لجمهورية أو لقاء الوظيفة أو العجز أو الوفاة المنصوص عليها فى المادة ١٨

من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه.

٢ - أن يكون المؤمن عليه فى تاريخ انتهاء الخدمة مشتركا عن العلوة المشار

اليها.

ويراعى فى شأن هذه الزيادة ما يأتى:

- ١ - تحسب قيمة الزيادة على أساس قيمة العلاوة منسوبة إلى أجر اشتراك المؤمن عليه الأساسي المنصوص عليه بقانون التأمين الاجتماعي المشار إليه وذلك بما لا يتجاوز الحد الأقصى لأجر الاشتراك المشار إليه غى ٣٠ / ٦ / ١٩٩٢
 - ٢ - تستحق للزيادة دون التقيد بالحدود القصوى للمعاش.
 - ٣ - بالنسبة للمؤمن عليه العائد لمجال تطبيق قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه وكان قد سبق منحه أى من الزيادتين المقررتين بهذا القانون أو أى زيادة مماثلة مقررة بقانون آخر استحق أفضل الزيادتين.
- وتتحمل الخزنة العامة بقيمة هذه الزيادة.

المادة الثالثة

تكون الزيادة المنصوص عليها بالمادة الثانية من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٩ بزيادة المعاشات بواقع ٨٠ ٪ من قيمة العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٩ وذلك لحالات استحقاق المعاشات اعتباراً من ١ / ٧ / ١٩٩٣ وذلك متى توافرت شروط استحقاق للزيادة المشار إليها:

المادة الرابعة

يستبدل بنص الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعي النص الآتى:

وتتحمل الخزنة العامة بقيمة الحقوق التأمينية الناتجة عن ضم العلاوات الخاصة إلى أجر الاشتراك الأساسي وتحسب هذه المبالغ وفقاً للجدول رقم ٤ المرفق لقانون التأمين الاجتماعي المشار إليه وعلى أساس من المؤمن عليه فى تاريخ ضم العلاوة إلى أجره الأساسي وقيمة هذه العلاوة .

المادة الخامسة

يستبدل بنص الفقرة الرابعة من المادة ١٦٠ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، النص الآتى:

مادة ١٦٠ فقرة رابعة - ومع مراعاة حكم الفقرة السادسة من المادة ١٢٣ يفرض بقرار من وزير التأمينات رسم يتحمله صاحب المعاش أو المستحق بحد أقصى مقداره

جنه مقابل صرف أى من المبالغ المستحقة وفقا لأحكام قوانين التأمين الاجتماعى والقوانين المكملة لها ، وفى حالة وجود قائم بالصرف عن أكثر من مستحق لا يزيد الرسم الذى يتحملونه عن الحد الأقصى المشار اليه ، ويحدد القرار الصادر فى هذا الشأن حالات الاعفاء من أداء هذا الرسم .

المادة للمصلحة

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو ١٩٩٣ فيما عدا المادة الرابعة فىعمل بها أول يوليو ١٩٩٢ .
 يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
 صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٧ ذى الحجة سنة ١٤١٣ هـ
 " الموافق ١٧ يونيه سنة ١٩٩٣ م " .

قانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٤ بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعي^(١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه:

المادة الأولى

تزداد بنسبة ١٠ ٪ اعتباراً من ١ / ٧ / ١٩٩٤ المعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ وفقاً لأحكام القوانين التالية:

- ١ - القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية.
 - ٢ - القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي.
 - ٣ - القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم.
 - ٤ - القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي للمعلمين المصريين في الخارج.
 - ٥ - القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.
- وتعتبر هذه الزيادة جزءاً من المعاش ، وتسرى في شأنها جميع أحكامه وذلك بمراعاة ما يأتي:
- ١ - تحسب الزيادة على أساس مجموع المعاش المستحق عن المؤمن عليه أو صاحب المعاش والزيادات والإعاقات في ٣٠ / ٦ / ١٩٩٤
- وبالنسبة للمعلمين بقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يراعى ما يأتي:

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٤ مكرراً في ١٨ يونيو ١٩٩٤.

(أ) يقصد بالمعاش الذى تحسب على أساسه الزيادة معاش الأجر الأساسى.
(ب) لا تعتبر إعانة العجز الكامل جزءاً من المعاش الذى يحسب على أساسه الزيادة.

(ج) لا تقل قيمة المعاش والزيادات والإعانات السابقة وهذه الزيادة عن أربعين جنيهاً وذلك بالنسبة للمعاشات المستحقة عن الأجر الأساسى فى حالة استحقاق المعاش لبلوغ سن الشيخوخة أو العجز أو الوفاة المنصوص عليها فى المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعى المشار إليه.

٢ - يكون الحد الأقصى للزيادة فى حدود الزيادة المستحقة على معاش أقصى أجر أساسى وزياداته حتى تاريخ العمل بهذا القانون.

٣ - تستحق الزيادة بالإضافة إلى الحدود الدنيا للمعاش.

٤ - تستحق الزيادة بالإضافة إلى الحدود القصوى للمعاش.

٥ - بالنسبة للمعاملين بقانون التأمين الاجتماعى على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم وقانون التأمين الاجتماعى للمعاملين المصريين فى الخارج المشار إليهما يراعى ما يأتى:

(أ) تستحق الزيادة بالإضافة إلى الحد الأقصى للجمع بين المعاش والزيادات والإعانات.

(ب) ألا تقل قيمة المعاش والزيادات السابقة والزيادات المقررة بهذا القانون عن خمسة وثلاثين جنيهاً فى حالة استحقاق المعاش لبلوغ سن الشيخوخة أو العجز الكامل أو الوفاة.

٦ - توزع الزيادة بين المستحقين بنسبة الأنصبة المنصوص عليها فى الجدول رقم ٣ المرفق لقانون التأمين الاجتماعى المشار إليه بافتراض وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش فى ٣٠ / ٦ / ١٩٩٤.

واستثناء من الأحكام السابقة لا تستحق الزيادة لصاحب معاش العجز الجزئى الذى لم يؤد إلى إنهاء الخدمة.

وتتحمل الخزنة العامة بقيمة هذه الزيادة.

المادة الثانية

يضاف إلى معاش الأجر المتغير المحسوب وقفا لقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المستحق اعتباراً من ١ / ٧ / ١٩٩٤ للمؤمن عليه الذي تسرى بشأنه العلاوة الخاصة المقررة اعتباراً من ١ / ٧ / ١٩٩٤ زيادة بواقع ٨٠ ٪ من قيمة هذه العلاوة وذلك متى توافرت الشروط الآتية:

- ١ - أن يكون مستحق المعاش لحالات بلوغ سن الشيخوخة أو العجز أو الوفاة المنصوص عليها في المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه.
- ٢ - أن يكون المؤمن عليه في تاريخ انتهاء الخدمة مشتركاً عن العلاوة المشار إليها.

ويراعى في شأن هذه الزيادة ما يأتي:

- (أ) تحسب قيمة الزيادة على أساس قيمة العلاوة منسوبة إلى أجر مشترك المؤمن عليه الأساسي المنصوص عليه بقانون التأمين الاجتماعي المشار إليه وذلك بما لا يجاوز الحد الأقصى لأجر المشترك المشار إليه في ٣٠ / ٦ / ١٩٩٢
 - (ب) تستحق الزيادة دون التقيد بالحدود القصوى للمعاش.
 - (ج) بالنسبة للمؤمن عليه العائد لمجال تطبيق قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه وكان قد سبق منحه أي من الزيادتين المقررتين بهذا القانون أو أي زيادة مماثلة مقررة بقانون آخر يستحق أفضل لزيادتين.
- وتتحمل الخزنة العامة بقيمة هذه الزيادة.

المادة الثالثة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويصل به اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٤ يصمم هذا القانون بختم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ، صدر برئاسة الجمهورية في ٨ المحرم سنة ١٤١٥ هـ .
" الموافق ١٧ يونيو ١٩٩٤ م " .

قانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٩٤

بزيادة المعاشات المستحقة وفقاً لأحكام قانون الضمان الاجتماعي
والقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ وقانون نظام التأمين الاجتماعي الشامل^(١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه:

المادة الأولى

تراد اعتباراً من ١ / ٧ / ١٩٩٤ القيمة الشهرية للمعاش الكامل المنصوص عليه
في قانون الضمان الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ بمقدار ٢٠ ٪
وذلك بمراعات جبر كسر الجنيه إلى جنية.

المادة الثانية

يزاد اعتباراً من ١ / ٧ / ١٩٩٤ بواقع ٢٠ ٪ المعاش المستحق أو الذي يستحق
وفقاً للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ والمعاش المستحق أو الذي يستحق وفقاً لقانون
التأمين الاجتماعي الشامل الصادر بالقانون المشار إليه ، وتحسب الزيادة على أساس
المعاش مضاعفاً إليه الزيادات وذلك بمراعاة جبر كسر الجنيه إلى جنية.

المادة الثالثة

تتحمل الخزنة العامة بقيمة الزيادة المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية

المادة الرابعة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو سنة

١٩٩٤

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، ويتخذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ المحرم سنة ١٤١٥ هـ

الموافق ١٧ يونيه سنة ١٩٩٤ م "

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٤ (مكرر) في ١٨ يونيه سنة ١٩٩٤

فقانون رقم ٢٤ لسنة
١٩٩٥ بزيادة للمعاشات^(١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه:
المادة الأولى

تزداد بنسبة ١٠ ٪ اعتباراً من ١ / ٧ / ١٩٩٥ للمعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ وفقاً لأحكام القوانين التالية:

- ١ - القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية.
 - ٢ - القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي.
 - ٣ - قانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم.
 - ٤ - القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي للعاملين المصريين بالخارج.
 - ٥ - القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
- وتعتبر هذه الزيادة جزءاً من المعاش ، وتسرى في شأنها جميع أحكامه وذلك بمراعاة ما يأتي:
- ١ - تحسب الزيادة على أساس مجموع للمعاش المستحق عن المؤمن عليه أو صاحب المعاش والزيادات والإعانات في ٣٠ / ٦ / ١٩٩٥ وبالنسبة للمعاملين بقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يراعى ما يأتي:
- (أ) يقصد بالمعاش الذي تحسب على أساسه الزيادة معاش الأجر الأساسي.

(١) الجريدة الرسمية - العدد ١٦ تباع في ٢٠ / ٤ / ١٩٩٥.

(ب) لا تعتبر إعانة العجز الكامل جزءاً من المعاش الذي يحسب على أساسه الزيادة.

٢ - يكون الحد الأقصى للزيادة في حدود الزيادة المستحقة على معاش أقصى أجر أساسي وزيادته حتى تاريخ العمل بهذا القانون.

٣ - تستحق الزيادة بالإضافة إلى الحدود الدنيا للمعاش.

٤ - تستحق الزيادة بالإضافة إلى الحدود القصوى للمعاش.

٥ - تستحق الزيادة بالنسبة للمعاملين بقانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم وقانون التأمين الاجتماعي للعاملين المصريين في الخارج المشار إليهما بالإضافة إلى الحد الأقصى للجمع بين المعاش والزيادات والإعانات.

٦ - توزيع الزيادة بين المستحقين بنسبة الأنصبة المنصوص عليها في الجدول رقم ٣ المرافق لقانون التأمين الاجتماعي المشار إليه بالفقرات وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش في ٣٠ / ٦ / ١٩٩٥ واستثناء من الأحكام السابقة لا تستحق الزيادة لصاحب معاش العجز الجزئي الذي لم يؤد إلى إنهاء الخدمة. وتتحمل الخزنة العامة بقيمة هذه الزيادة.

المادة الثانية

يضاف لمعاش الأجر المتغير المحسوب وفقاً لقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المستحق اعتباراً من ١ / ٧ / ١٩٩٥ للمؤمن عليه الذي تسرى بشأنه العلاوة الخاصة المقررة اعتباراً من ١ / ٧ / ١٩٩٥ زيادة بواقع ٨٠ ٪ من قيمة هذه العلاوة ، وذلك متى توافرت الشروط الآتية:

١ - أن يكون استحقاق المعاش لحالات بلوغ سن الشيخوخة أو العجز أو الوفاة المنصوص عليها في المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه.

٢ - أن يكون المؤمن عليه في تاريخ انتهاء الخدمة مشتركاً عن العلاوة المشار إليها.

ويراعى في شأن هذه الزيادة ما يأتي:

(أ) تحسب قيمة الزيادة على أساس قيمة العلاوة منسوبة إلى أجر اشتراك المؤمن عليه الأساسي المنصوص عليه بقانون التأمين الاجتماعي المشار إليه، وذلك

بما لا يتجاوز الحد الأقصى لأجر الاشتراك المشار إليه في ١٩٩٢/٦/٣٠

(ب) تستحق الزيادة دون التقيد بالحدود القصوى للمعاش.

(ج) بالنسبة للمؤمن عليه العائد لمجال تطبيق قانون التأمين الاجتماعي المشار

إليه وكان قد سبق منحه أى من الزيادتين المقررتين بهذا القانون أو أى زيادة مماثلة
مقررة بقانون آخر استحق أفضل الزيادتتين.

وتتحمل الخزنة العامة بقيمة هذه الزيادة.

المادة الثالثة

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من يوليو ١٩٩٥

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٩ ذو القعدة سنة ١٤١٥ هـ.

• الموافق ١٩ أبريل سنة ١٩٩٥ م • .

قرار وزاري رقم ٨٤

صاير في ١٧/١٢/١٩٨٦

في شأن قواعد وشروط وحالات الاستبدال والمبالغ
المطلوب ردها مقابل إيقاف العمل بالاستبدال

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .
وعلى القرار رقم ١٦١ لسنة ١٩٧٧ في شأن شروط النظر في انقاص المدة بين
الاستبدالين الى سنة واحدة .

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ١٨٩ في شأن قواعد وشروط وحالات الاستبدال
والمبالغ المطلوب ردها مقابل إيقاف العمل بالاستبدال .

وعلى مذكرة رئيس الادارة المركزية لشئون مكتبنا المعروضة بتاريخ
١٩٨٦/١٢/١٧ .

قرر

مادة ١

تتولى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات عملية الاستبدال بالنسبة للفئات الآتية :

١- المؤمن عليهم من العاملين بالجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة وأصحاب
المعاشات منهم .

٢- المعاملون بقانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة وأصحاب
المعاشات منهم .

وتتولى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عملية الاستبدال بالنسبة للمؤمن عليهم
من العاملين بوحدة القطاعين العام والخاص وأصحاب المعاشات منهم وذلك مع
مراعاة حكم البند ٢ من الفقرة السابقة بالنسبة لأصحاب المعاشات العسكرية للذين لم
يطلبوا الضم .

ويكون الهيئة المختصة تكاليف وحدات التأمينات بالجهاز الاداري للدولة والهيئات

العلمة والقطاع العام بالقيام بعملية الاستبدال .

مادة ٢

يحدد رئيس مجلس إدارة الهيئة المختصة في بداية كل عام مالي جزء المعاش الجائز استبداله وذلك بمراعاة الاعتمادات المدرجة للاستبدال في موازنة الهيئة وعدد حالات الاستبدال خلال السنة أشهر الأخيرة من السنة المالية السابقة .

مادة ٣ (١)

يشترط لقبول الاستبدال توافر الشروط الآتية :

(أ) أن يكون طالب الاستبدال صاحب معاش أو تكون مدة اشتراكه في التأمين تعطيه الحق في معاش وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أو وفقا لأحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بحسب الأحوال وذلك فيما لو انتهت خدمته بالاستقالة في تاريخ تقديم طلب الاستبدال .

(ب) أن يكون قد تم سداد جميع أقساط الاستبدال السابقة للوجبة الأداء في تاريخ تقديم الطلب .

(ج) باقى الشروط الأخرى المنصوص عليها في المادة ١٢٣ من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه .

قد تم سداد جميع أقساط الاستبدال السابقة للوجبة الاداء في تاريخ تقديم هذا الطلب وذلك بالإضافة الى باقى الشروط الأخرى المنصوص عليها في المادة ١٢٣ من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه .

مادة ٤

يقتصر الاستبدال على المعاشات المستحقة عن الأجر الاساسى فقط دون المعاشات المستحقة عن الأجر المتغير .

مادة ٥

مع مراعاة أحكام الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٢٣ من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه لا يجوز أن يقل أو يزيد كسر الجنيه من الجزء المستبدل من المعاش عن خمسين قرشا .

مادة ٦

يستبعد من المعاش أو الحق فيه عند تقدير جزء المعاش الذي يجوز استبداله ما يأتي :

أ - أجزاء المعاش السابق استبدالها .

ب - أية أقساط شهرية مستحقة على طالب الاستبدال للهيئة المختصة ويجوز لطالب الاستبدال أن يؤدي إلى الهيئة المختصة القيمة الحالية لباقي أقساط الاستبدال والأقساط الأخرى المستحقة عليه دفعة واحدة في مقابل عدم استبعاد القسط الشهري المستحق عليه من معاشه أو الحق فيه .

مادة ٧

يحرر طلب الاستبدال على الاستمارة رقم ١١١ المرفق نمونها ويقدم الطلب إلى الجهة التي يعمل بها طالب الاستبدال أو الجهة التي يصرف منها للمعاش بحسب الأحوال ، على أنه بالنسبة للمؤمن عليهم من العاملين بالقطاع الخاص وأصحاب المعاشات منهم فتقدم طلبات الاستبدال الخاصة بهم إلى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص .

وعلى الجهة التي يقدم إليها طلب الاستبدال أن تبين في الطلب مقدار المعاش المستحق لطالب الاستبدال وإذا كانت خدمته لم تنته بعد فيحسب المعاش المستحق له باقراض انتهاء خدمته بالاستقالة في تاريخ تقديم طلب الاستبدال وطلبه صرف المعاش في هذا التاريخ وذلك تحت مسؤولية تلك الجهة .

وتسلم طلبات الاستبدال إلى الجهاز المختص لدى الهيئة المختصة أو ترسل إليه بكتاب موصى عليه وذلك خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ تقديم طلب الاستبدال

لديها .

مادة ٨

على الجهاز المختص بالاستبدال قيد طلبات الاستبدال الواردة اليه فى سجلات خاصة تعد لهذا الغرض على أن تتضمن البيانات الآتية :

- ١ - تاريخ ورود الطلب .
 - ٢ - رقم مسلسل لقيد الطلب بالسجل وتاريخ القيد .
 - ٣ - اسم المؤمن عليه والجهة التى يعمل بها ورقم تأمينه وعنوانه أو اسم صاحب المعاش والجهة المستحق منها المعاش ورقم ربط للمعاش وعنوانه .
 - ٤ - قيمة المعاش المستحق أو الافتراضى .
 - ٥ - المبلغ المستبدل من المعاش .
 - ٦ - مدة الاستبدال .
 - ٧ - بيانات عن أية استبدالات أخرى .
- وينشأ ملف لطلاب الاستبدال يحمل رقم القيد بالسجل .

مادة ٩

يحال طالبوا الاستبدال الى الكشف الطبى بالجهة الطبية التى تعدها لهم الهيئة المختصة وفقا للنموذج رقم ١١٢ المرفق ، وذلك بحسب ترتيب قيدهم فى السجلات المنصوص عليها فى المادة السابقة ، وتحدد مواعيد الكشف الطبى وفقا لهذا الترتيب بمعرفة الجهة الطبية المشار اليها .

مادة ١٠

يخطر طالب الاستبدال عن طريق الجهة الطبية المختصة بميعاد توقيع الكشف الطبى وذلك بكتاب موسى عليه ، وإذا تخلف عن الحضور فى الميعاد حفظ الطلب المقدم منه ، ويجوز لرئيس الجهة الطبية المختصة التجاوز عن تخلف طالب الاستبدال عن موعد الكشف الطبى اذا كان ذلك ناشئا عن أسباب تبرره بشرط أن يتقدم

بطلب خلال ثلاثة أشهر من التاريخ الذى كان محددا بميعاد الكشف موضحا به تلك الاسباب ، وفى هذه الحالة يعاد اخطاره بميعاد الكشف الطبى وفقا للفترة الاولى .

مادة ١١

تحدد الجهة الطبية المختصة بصفة نهائية درجة صحة الطالب على النموذج المشار اليه بالمادة ٩ من هذا القرار ، وتعيده الى الهيئة المختصة بكتاب موسى عليه لو تسلمه اليها .

ولا يتم الاستبدال الا اذا كانت صحة الطالب جيدة أو متوسطة ، وفى الحالة الاخيرة تزيد الجهة الطبية على سن الطالب عددا من السنوات بحسب حالته الصحية ويتخذ السن بعد هذه الزيادة أساسا لتحديد راسمال المعاش المستبدل ، مع عدم الاخلال بالأحكام الخاصة بتقريب السن الولودة فى الجدول رقم ٧ المرفق بقانون التأمين الاجتماعى ، واذا قررت الجهة الطبية المختصة رداءة صحة الطالب يرفض طلبه ، ولا يجوز تجديد الكشف الطبى قبل مضى سنة على الاقل من تاريخ هذا القرار .
وتظل نتيجة الكشف الطبى صالحة لاتمام اجراءات الاستبدال لمدة سنة من تاريخ صدور قرار الجهة المختصة .

مادة ١٢ (١)

مع عدم الاخلال بحكم المادة السابقة ، يحسب راسمال المعاش المستبدل على أساس الجدول رقم ٧ المرفق بقانون التأمين الاجتماعى وفقا لسن طالب الاستبدال فى تاريخ توقيع الكشف الطبى عليه .

ويخصص من رأس مال الاستبدال القيمة الحالية للاسقاط المتبقية للاستبدالات السابقة ويستثنى من هذا الحكم حالات الاستبدال التالية:

(أ) مواجهة تكاليف الصلوات الجراحية المعالجة والمتفق على إجرائها فعلا للمؤمن عليه أو صاحب المعاش أو زوج أى منهما أو لولاده بشرط تقديم المستندات المؤيدة لذلك وعلى أن يتم التحقق من ضرورة إجراء العملية بمعرفة الجهة الطبية

المختصة وبشرط الا يكون المريض منتقلا بنظام تأمين المرض أو نظام آخر للعلاج يكفل إجراء العملية الجراحية المطلوب الاستبدال لمواجهة نفقاتها .

(ب) مواجهة تكاليف الزواج الاول للمستبدل ولكل من أولاده اذا قدم الطلب خلال سنتين من تاريخ عقد الزواج .

مادة ١٣

يخطر طالب الاستبدال شخصيا أو بكتاب موصى عليه بتقدير رأس المال المستحق عن جزء المعاش المستبدل لاعلان قبوله هذا للتقدير وذلك بموجب الاستمارة رقم ١١٥ المرفق نموذجها .

مادة ١٤

يكون قبول تقدير رأس المال المُستبدل باحدى الطرق الآتية :

١ - التوقيع على النموذج المشار اليه بالمادة السابقة بقبول التقدير أمام الموظف المختص بالهيئة المختصة أو أمام الموظف المختص بجهاز التأمين الاجتماعى لدى صاحب العمل بالنسبة للمؤمن عليهم بالجهاز الادارى للدولة أو الهيئات العامة أو القطاع العام ، وإذا كانت الهيئة المختصة هى التى تتولى عملية الاستبدال فيتعين على موظف جهاز التأمين الاجتماعى أن يرسل النموذج فور التوقيع عليه بكتاب موصى عليه مع علم الوصول الى الجهاز المختص بالاستبدال بالهيئة المختصة .

٢ - التوقيع على النموذج المشار اليه بالمادة السابقة والتصديق على توقيع طالب الاستبدال اداريا وتسليم النموذج الى الجهاز المختص بالاستبدال أو يرسل بكتاب موصى عليه مع علم الوصول .

مادة ١٥

إذا لم يرد وفقا لأحكام المدة السابقة لقرار قبول التقدير من الطالب خلال ثلاثة أشهر من تاريخ لخطاره بذلك اعتبر متنازلا عن طلبه ويجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة المختصة لأسباب مبررة الموافقة على قبول الطالب للتقدير بعد انتهاء الميعاد

المنصوص عليه بالفترة السابقة وذلك خلال الثلاث أشهر التالية لانتهاؤ ذلك الموعد .

مادة ١٦

يؤدى مبلغ الاستبدال الى الطالب لما نقدا من الخزينة التى تحددها الهيئة المختصة
أو بموجب شيك يرسل اليه على عتوقه المبين بطلب الاستبدال وذلك بعد خصم قسط
الاستبدال المستحق عن الشهر الذى تم فيه قبول تقرير رأس المال المستبدل بالكامل
والشهرين التاليين له فضلا عن قيمة الرسم المنصوص عليه بالمادة ١٢٣ من قانون
التأمين الاجتماعى .

وعلى الجهاز المختص بالاستبدال لخطر الجهة التى يصرف منها المستبدل أجره
أو معاشه لاستقطاع القسط الشهرى وفقا للنموذج رقم ١١٦ للمرفق .

مادة ١٧

يقطع قسط الاستبدال مقما من الاجر أو المعاش وتسقط أقساط الاستبدال بوفاء
المؤمن عليه أو صاحب المعاش .
وعلى الجهاز المختص بمكتبة سداد الأقساط بالهيئة المختصة متابعة تحصيل
أقساط الاستبدال .

مادة ١٨

لرئيس مجلس ادارة الهيئة المختصة ندب العاملين للازمين لمولجته الاعباء
الاضافية التى تتطلبها عمليات الاستبدال .

مادة ١٩

يودع الرسم المشار اليه فى المادة ١٦ فى حساب خاص بالهيئة المختصة تصرف
من حصيلته مكافآت الأطباء والعاملين بالجهة الطبية المختصة والعاملين باجهزة
التأمينات الذين تكلفهم الهيئة المختصة بإجراء عملية الاستبدال وذلك نظير قيامهم
بالأعمال الاضافية التى يؤدونها فى عمليات الكشف الطبى والأعمال الادارية الأخرى
التي تتطلبها عملية الاستبدال .

ويتولى رئيس مجلس ادارة الهيئة المختصة وضع قواعد صرف المكافآت المشار

اليها .

مادة ٢٠

يجوز للمستبدل فى أى وقت أن يطلب وقف العمل بالاستبدال وتحدد المبالغ الواجب ردها للهيئة المختصة لوقف العمل بالاستبدال طبقا للجدول المرفق بهذا القرار وفقا لسن المستبدل فى تاريخ وقف العمل بالاستبدال والمدة المتبقية لانتهاء العمل بالاستبدال ويقت تحصيل القسط الاستبدال اعتبارا من أول الشهر التالى لتاريخ أداء المبالغ الواجب ردها .

مادة ٢١

يلغى كل من القرارين رقمى ١٦١ لسنة ١٩٧٧، ١٨٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليهما.

مادة ٢٢

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره .

وزير التأمينات الاجتماعية

والشئون الاجتماعية

دكتورة / آمال عثمان

وزارة التأمينات
قرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٩٢
بشأن تحديد جزء المعاش الجافز
استبداله اعتباراً من ١/٩/١٩٩٢^(١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي؛
 وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي
 الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وزيادة المعاشات ؛
 وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين
 التأمين الاجتماعي ؛
 وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٦ فى شأن قواعد وشروط وحالات
 الاستبدال والمبالغ المطلوب ردها مقابل إيقاف العمل بالاستبدال ؛
 وعلى المنكرة المعروضة علينا بتاريخ ٤ / ٨ / ١٩٩٢ ؛
 قرر
 مادة أولى

مقدار المعاش		قيمة الجزء المستبدل
قروش	جنيه	
٥٠	-	من ٤٠,٥ إلى أقل من ٤٥ جنيهاً
-	١	من ٤٥ إلى أقل من ٥٠ جنيهاً
-	٢	من ٥٠ إلى أقل من ٦٠ جنيهاً
-	٣	من ٦٠ إلى أقل من ٧٠ جنيهاً

(١) لوقائع المصرية - العدد ٢١٣ فى ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢.

تأمينات إجتماعية ٨٣١

٤	-	من ٧٠ إلى أقل من ٨٠ جنيهاً
٥	-	من ٨٠ إلى أقل من ٩٠ جنيهاً
٦	-	من ٩٠ إلى أقل من ١٠٠ جنيهاً
٧	-	من ١٠٠ إلى أقل من ١٥٠ جنيهاً
٨	-	من ١٥٠ جنيهاً فأكثر

مادة ثمانية

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من ١٩٩٢/٩/١

قرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٩٣
بشأن تحديد جزء المعاش الجائز
استبداله اعتباراً من ١/٧/١٩٩٣^(١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي؛
وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي
الصالح بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وزيادة المعاشات ؛
وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين
التأمين الاجتماعي ؛
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٦ في شأن قواعد وشروط وحالات
الاستبدال والمبالغ المطلوب ردها مقابل إيقاف العمل بالاستبدال ؛
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٧٥ لسنة ١٩٩٢ بشأن تحديد جزء المعاش الجائز
استبداله اعتباراً من ١ / ٩ / ١٩٩٢ ؛
وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ ٢٠ / ٦ / ١٩٩٣ ؛
قرر
ملادة أولى
يحدد جزء المعاش الجائز لاستبداله وفقاً لما يلي

قيمة الجزء المستبدل		مقدار المعاش
قرش	جنيه	
٥٠	-	من ٤٠,٥ إلى أقل من ٤٦ جنيه

تأمينات إجتماعية ٨٣٣

١	-	من ٤٦ إلى أقل من ٥٠ جنيهاً
٢	-	من ٥٠ إلى أقل من ٦٠ جنيهاً
٣	-	من ٦٠ إلى أقل من ٧٠ جنيهاً
٤	-	من ٧٠ إلى أقل من ٨٠ جنيهاً
٥	-	من ٨٠ إلى أقل من ٩٠ جنيهاً
٦	-	من ٩٠ إلى أقل من ١٠٠ جنيهاً
٧	-	من ١٠٠ إلى أقل من ١٥٠ جنيهاً
٨	-	من ١٥٠ جنيهاً فأكثر

مادة ثمانية

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به إعتباراً من ١٩٩٣/٧/١

وزارة التأمينات

قرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٩٤

بشأن تحديد جزء المعاش الجائز

استبداله - اعتباراً من ١/٧/١٩٩٤^(١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥؛
وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي
الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وزيادة المعاشات ؛

وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين
التأمين الاجتماعي ؛

وعلى القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٤ بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين
التأمين الاجتماعي ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٦ فى شأن قواعد وشروط وحالات
الاستبدال والمبالغ المطلوب ردّها مقابل إيقاف العمل بالاستبدال ؛
وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ ٩ / ٧ / ١٩٩٤ ؛

قرر

مادة أولى

يحدد جزء المعاش الجائز إستبداله وفقاً لما يلى

قيمة الجزء المستبدل		مقدار المعاش
جنيه	قرش	
-	٥٠	من ٥٥,٥٠٠ إلى أقل من ٥٦ جنيه
١	-	من ٥٦ إلى أقل من ٦٠ جنيهاً

(١)الوقـع المـصرى - الحد ٢٠٢ فى سبتمبر ١٩٩٤.

تأمينات اجتماعية ٨٣٥

٢	-	من ٦٠ إلى أقل من ٧٠ جنيهاً
٣	-	من ٧٠ إلى أقل من ٨٠ جنيهاً
٤	-	من ٨٠ إلى أقل من ٩٠ جنيهاً
٥	-	من ٩٠ إلى أقل من ١٠٠ جنيهاً
٦	-	من ١٠٠ إلى أقل من ١٢٠ جنيهاً
٧	-	من ١٢٠ إلى أقل من ١٥٠ جنيهاً
٨	-	من ١٥٠ جنيهاً فأكثر

مادة ثانية

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به إغتراباً من ١ / ٧ / ١٩٩٤ .

وزارة للتأمينات

قرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٩٥
بشأن تحديد جزء المعاش الجائر
استبداله اعتباراً من ١ / ٧ / ١٩٩٥^(١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥؛
وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي
الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وزيادة المعاشات ؛
وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين
التأمين الاجتماعي ؛
وعلى القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٤ بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين
التأمين الاجتماعي ؛
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٦ في شأن قواعد وشروط وحالات
الاستبدال والمبالغ المطلوب ردها مقابل إيقاف العمل بالاستبدال ؛
وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٦٤ لسنة ١٩٩٢ بشأن قواعد تنظيم ضم العلاوات
الخاصة إلى أجر الاشتراك الأساسي ؛
وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ ٢٨ / ٦ / ١٩٩٥ ؛

قرر

مادة أولى

يحدد جزء المعاش الجائر إستبداله إعتباراً من ١ / ٧ / ١٩٩٥ وفقاً لما يلي :

(١) المذكرة المصرية - العدد ٢١٩ في ٢٧ / ٩ / ١٩٩٥ .

قيمة الجزء المستبدل		مقدار المعاش
قرش	جنيه	
٥٠	-	من ٦٠,٥٠٠ إلى أقل من ٦١ جنيه
-	١	من ٦١ إلى أقل من ٦٥ جنيه
-	٢	من ٦٥ إلى أقل من ٧٠ جنيه
-	٣	من ٧٠ إلى أقل من ٨٠ جنيه
-	٤	من ٨٠ إلى أقل من ٩٠ جنيه
-	٥	من ٩٠ إلى أقل من ١٠٠ جنيه
-	٦	من ١٠٠ إلى أقل من ١٢٠ جنيه
-	٧	من ١٢٠ إلى أقل من ١٥٠ جنيه
-	٨	من ١٥٠ جنيه فأكثر

مادة ثمانية

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من ١ / ٧ / ١٩٩٥ .

وزيرة للتأمينات والشئون الإجتماعية

د. أمال عثمان

القسم السادس في تشريعات متفرقة

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٧٧
لسنة ١٩٨١ بتقرير بعض التيسيرات لأصحاب المعاشات (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة عامة باسم بنك ناصر الاجتماعي؛

وعلى قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؛

وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التقاعد والتأمين الاجتماعي

والمعاشات للقوات المسلحة ؛

وعلى قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم الصادر

بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ ؛

وعلى قانون التأمين الاجتماعي على العاملين المصريين في الخارج الصادر

بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ ؛

وعلى قانون التأمين الاجتماعي الشامل الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ ؛

وعلى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء الهيئة القومية لمكسك حديد مصر ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر

مادة ١ - يخض مقابل الخدمات الآتية بالنسبة الموضحة قرين كل منها وذلك

بالنسبة لأصحاب المعاشات العاملين بقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم

٧٩ لسنة ١٩٧٥ وقانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون

رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار إليهما:

١ - ٢٥٪ من القيمة الرسمية في تعريفه للمواصلات بالسكك الحديدية بين المدن

وتتحمل الجهات الآتية بقيمة التخفيض المشار إليه:

(أ) الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بالنسبة لأصحاب المعاشات من المؤمن عليهم العاملين بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة.

(ب) الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالنسبة لأصحاب المعاشات من المؤمن عليهم من العاملين بالقطاعين العام والخاص.

(ج) الخزانة العامة بالنسبة لأصحاب المعاشات من العسكريين.

وعلى الجهات المشار إليها تخصيص المبلغ المناسب فى موازنتها السنوية لمواجهة تكاليف هذا التخصيص.

٢ - ٥٠٪ من أسعار دخول المسارح ودور السينما والمتاحف المملوكة للدولة.

٣ - ٥٠٪ من رسوم دخول الأسواق والمعارض التى تقيمها الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية.

٤ - ٢٠٪ من نفقات الرحلات التى ينظمها القطاع العام داخل الجمهورية أو خارجها.

كما يمنح أصحاب المعاشات المشار اليهم للتسهيلات التى يقررها لهم مجلس إدارة شركة مصر للطيران بالنسبة لأجور السفر بطائرتها.

ويتولى بنك ناصر الاجتماعى منح أصحاب المعاشات أولويات بالنسبة للتيسيرات التى يقدمها.

مادة ٢ - يصدر وزير التأمينات بالاتفاق مع الوزراء المختصين التعليمات المنفذة لهذا القرار.

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢١ ربيع الأول سنة ١٤٠١ هـ

٢٧ يناير سنة ١٩٨١ م " .

وزارة للتأمينات الاجتماعية

قرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٨

بإضافة نموذج إقرار بالفرد أسرة مؤمن عليه أو صاحب

معاش أو مستحق إلى مستندات ملف التأمين الاجتماعي (١)

وزير للتأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي؛

وعلى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي على

أصحاب الأعمال ومن في حكمهم ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي للعاملين

المصريين في الخارج ؛

وعلى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي الشامل ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ في شأن الأحكام التي تتبع في

صرف المزايا التأمينية.

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٦ في شأن الرقم التأميني الموحد ؛

وعلى المذكرة المعروضة علينا من رئيس الإدارة المركزية لشئون مكتبنا بتاريخ

١١ / ١٦ / ١٩٨٨ ؛

قرر

مادة ١ - على رب الأسرة استيفاء إقرار بالفرد الأسرة على النموذج رقم ١

المرفق يتضمن جميع الأولاد الموجودين على قيد الحياة في تاريخ توقيع الإقرار وذلك

لأيا كانت أعمارهم وحالتهم الاجتماعية.

ويقصد برب الأسرة الزوج وفي حالة عدم وجوده على قيد الحياة الأرملة وفي

حالة عدم وجودها على قيد الحياة لائق بصرف معاش الأسرة.

مادة ٢ - على رب الأسرة تقديم إقرار بالإضافة أو التعديل إذا ما طرأ تغيير على

(١) الموقع المصرية - العدد ٤٦ في ٢٢ فبراير ١٩٨٩ .

لم نشر هذا النموذج بالمرقة بالقرار إقتفاء بشرا بالمرقة

بيانات الإقرار المعلق وذلك في أى من الحالات الآتية على النموذج الموضح قريـن كل حالة.

(أ) إضافة مولود جديد على النموذج رقم ٢ المرفق.

(ب) وفاة أحد أفراد الأسرة على النموذج رقم ٣ المرفق.

(ج) وقلع الزواج على النموذج رقم ٤ المرفق.

(د) وقائع الطلاق على النموذج رقم ٥ المرفق.

ويرفق بالإقرار المستند الدال على واقعة الميلاد أو الوفاة أو الزواج أو الطلاق بحسب الأحوال.

مادة ٣ - وفي حالة تعدد الزوجات يستوفي إقرار لكل منهن مع أولادها من الزوج ويتبع ذات الإجراء في حالة ما إذا كانت الزوجة متوفاة أو مطلقة وكان للزوج أولاد منها.

كما يتبع الإجراء المنصوص عليه بالفقرة السابقة في حالة ما إذا كان الإقرار مقدم من الأرملة وكان لها أولاد من زوج آخر متوفى.

مادة ٤ - تضاف النماذج المشار إليها إلى مستندات ملف التأمين الاجتماعي.

مادة ٥ - تقدم الإقرارات المشار إليها إلى الجهات الآتية:

١ - بالنسبة للمؤمن عليهم من العاملين بإحدى وحدات الجهاز الإدارى للدولة أو الهيئات العامة أو وحدات القطاع الخاص النمطى يقدم الإقرار ومستندته إلى جهة العمل وعليها تسليمه بمستندته إلى الهيئة التأمينية المختصة أولا بأول.

٢ - بالنسبة لباقي المؤمن عليهم من العاملين بالقطاع الخاص بقطاعات المقاولات والمحاجر والمناجم والنقل البرى والمخابز البلدية والشامية وكذا المؤمن عليهم الخاضعين للقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ والقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ المشار إليها يقدم الإقرار ومستندته إلى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص.

٣ - بالنسبة لأصحاب المعاشات المستحقين يقدم الإقرار ومستندته إلى الجهة الموجود بها ملف المعاش.

مادة ٦ - تسرى أحكام هذا القرار في شأن أصحاب المعاشات والمستحقين الذين كانوا معاملين بالتشريعات التي حل محلها قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وعلى الجهة التي تلتزم بصرف معاشاتهم أن تقوم بتحويل هذه القرارات ومستنداتها أولاً بأول إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات.

مادة ٧ - على كل من الهيئة العامة للتأمين والمعاشات والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية تسجيل بيانات القرارات المشار إليها ضمن بيانات نظام المعلومات لقطاع التأمين الاجتماعي.

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ،

وزارة للتأمينات

قرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٢

بشأن نظم ومواعيد وكيفية صرف
المعاشات والجهات التي تصرف منها (١)

وزير للتأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي؛
وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات
للقوات المسلحة؛

وعلى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي على
أصحاب الأعمال ومن في حكمهم؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي على
العاملين المصريين في الخارج؛

وعلى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون نظام التأمين الاجتماعي
لشامل؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ١٦ لسنة ١٩٧٧ بشأن نظم ومواعيد وكيفية
صرف المعاشات والجهات التي تصرف منها؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ في شأن الأحكام التي تتبع في
صرف المزايا للتأمينية؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن تحديد أوجه صرف
حصة الرسم المرحل لحساب خاص بهيئة التأمين الاجتماعي؛

وعلى القرار رقم ١٩٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن نظم ومواعيد وكيفية صرف المعاشات
والجهات التي تصرف منها؛

وعلى موافقة مجلس إدارة كل من الهيئة القومية للتأمين والمعاشات والهيئة القومية
للتأمينات الاجتماعية؛

(١) الموقّع المصرية - العدد ١٦٥ في ٢٥ يولييه ١٩٩٢.

قرر

أولاً : جهات الصرف

مادة ١ - تصرف للمعاشات من أى من الجهات الآتية تبعاً لما تقرره الجهة الملتزمة بالمعاش:

(أ) مناطق ومكاتب كل من الهيئة القومية للتأمين والمعاشات والهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية.

ويجوز للهيئة المختصة التعاقد مع جهات أخرى لاستخدام مقل بها لصرف المعاشات ، كما يجوز لها توصيل المعاشات للمنازل للحالات التى يحددها مجلس الإدارة.

(ب) الخزنة العامة بوزارة المالية.

(ج) مكاتب هيئة البريد.

(د) بنوك القرى.

(هـ) جهات العمل بالنسبة للعاملين السابقين بها والمستحقين عنهم وذلك بالنسبة لوحدات الجهاز الإدارى للدولة والقطاع العام.

(و) بنك ناصر الاجتماعى.

(ز) البنوك التجارية.

(ح) خزان مديريات الأمن.

(ط) الحسابات الجارية بالبنوك.

ثانياً : مواعيد صرف المعاشات ورد ما لم يصرف منها

مادة ٢ - يتحدد تاريخ صرف المعاشات وفقاً للآتى:

(أ) اعتباراً من اليوم العاشر من كل شهر بالنسبة للمعاشات التى تسرى فى شأنها لحكام القوانين أرقام ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ ، ٥٠ لسنة ١٩٧٨ المشار إليها وقانون نظام التأمين الاجتماعى الشامل المشار إليه.

(ب) اعتباراً من اليوم العشرين من كل شهر بالنسبة للمعاشات المنصوص عليها فى البند السابق التى يتم صرفها بالرقم التأمينى الموحد وكذلك للمعاشات المستحقة للمعاملين بالمادة الخامسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه.

ويكون لجهات الصرف أن تحدد تاريخ الصرف لكل صاحب معاش أو مستحق اعتباراً من التاريخ المحدد وفقاً لما سبق وحتى نهاية شهر الاستحقاق.

مادة ٣ - تظل المعاشات صالحة للصرف وفقاً للآتي:

(أ) حتى اليوم الخامس من الشهر التالي لشهر الاستحقاق بالنسبة للمعاشات

المنصرفة من جهات الصرف المنصوص عليها في البنود من ١ إلى ٥ من المادة ١

(ب) لمدة ثلاثة أشهر تالية لشهر الاستحقاق بالنسبة للمعاشات المنصرفة من

جهات الصرف المنصوص عليها في البندين ٥ و ٦ من المادة ١

(ج) لمدة أربعة أشهر تالية لشهر الاستحقاق بالنسبة لخزائن مديريات الأمن مع

مراعاة قيدها بعد اليوم الخامس من الشهر التالي لشهر الاستحقاق بحساب جاري المبالغ

الدائنة تحت النسوية وتصرف لمستحقيها اعتباراً من التاريخ المشار إليه خصمها على

هذا الحساب.

مادة ٤ - على جهات الصرف رد المعاشات التي لم تصرف لمستحقيها حتى

نهاية المدة المشار إليها في المادة السابقة في موعد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً التالية

لتاريخ انتهاء مدة صلاحية الصرف.

وعلى الجهة المختصة صرف المعاشات المترتبة فور تقدم صاحب الشأن إليها

بطلب مرفقاً به إخطار من جهة الصرف يفيد عدم سابقة صرف المعاش.

مادة ٥ - تعتبر المعاشات التي تصرف عن طريق إيداعها بالحسابات الجارية في

البنوك قد تم صرفها بمجرد إيداعها بالحساب الجاري لصاحب الشأن.

وتلتزم البنوك برد المعاشات التي أودعت بالحسابات الجارية بعد تاريخ وفاة

صاحب الشأن.

ثالثاً : رسم صرف الحقوق للتأمينية

مادة ٦ - يتحمل صاحب الشأن رسماً مقداره خمسون قرشاً مقابل صرف أى من

الحقوق التأمينية عن كل من الأجر الأساسي والأجر المتغير.

وفى حالة وجود قائم بالصرف عن أكثر من مستحق لا يتعدل الرسم

ويؤدى إلى جهة صرف المعاش مبلغ عشرين قرشاً من الرسم المستحق عن كل

من معاش الأجر الأساسى ومعاش الأجر المتغير ، ويصرف نصف هذا المبلغ إلى العاملين القائمين بصرف المعاشات بتلك الجهات.

واستثناء من الأحكام السابقة يكون مقدار رسم صرف المعاش جنيه واحد بالنسبة لأصحاب المعاشات والمستحقين للمعاملين بقانون المعاشات العسكرية الذين تلتزم بالصرف لهم الهيئة القومية للتأمين والمعاشات ويكون قيمة المبلغ الذى يؤدى لجهة الصرف من الرسم ٤٠ قرشا.

ويرحل ما تم تحصيله من الرسم لو الباقي منه بحسب الأحوال إلى حساب خاص بالجهات الآتية:

١ - الهيئة المختصة بالنسبة للرسم التى تم تحصيلها ممن تلتزم هذه الهيئة بصرف مستحقاتهم التأمينية.

٢ - الوزارات والأجهزة والهيئات العامة بالنسبة للرسم التى تحصلها أى منها ممن تلتزم بالصرف لهم وفقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتخصص هذه الحصيلة لحساب العاملين القائمين بتنفيذ قوانين التأمين الاجتماعى ويتم التصرف فيها وفقا للقرار الصادر وفقا للفقرة الخامسة من المادة ١٦٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥

ويراعى عدم إعادة خصم الرسم عند صرف المعاشات المرتدة. وفى حالة تسوية المعاشات المرتدة لبنودها تحمل موازنة الهيئة المختصة بالنسبة للمعاشات الملتزمة بها بقيمة الرسم.

رابعاً : للتوكيلات

مادة ٧ - " مستبلة بالقرار رقم ٩ لسنة ١٩٩٣ "

يجوز لجهات الصرف صرف المعاشات بمقتضى توكيل لإدارى يشهد بصحته اثنان من العاملين ويعتمد من الجهة الملتزمة بالمعاش ولمدة لا تجاوز ثلاث مرات فى السنة. وإذا تطلب الأمر استمرار الصرف بالتوكيل لمدة تجاوز المدة المشار إليها فيتعين أن يكون التوكيل موثقاً فى الشهر العقارى وفى هذه الحالة يقدم التوكيل للهيئة المختصة لتحديد اسم من يصرف إليه المعاش.

مادة ٨ - يحل هذا القرار محل القرار رقم ١٩٩ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه

تلمنك إجتماعية ٨٤٧

وتعدلاته.

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من

١٩٩٢/٧/١ ،

رقم الإيداع ١٧٦٨ / ٩٧

مرکز حسنی للدراسات القانونية

مرکز حسنی للدراسات القادسیة

